مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق



الأشباه والنظائر في النحو

لجلال الدين السيوطي
٨٤٩ - ٩١١ هـ

الجزء الرابع

تحقيق
أحمد مختار الشريف

دمشق
١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

[هـ ـ ٢] بسم الله الرحمن الرحيم

الكلام على مسألة الاستفهام

للشيخ الامام جمال الدين بن هشام [٢٩٠ ـ آ]

بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاةُ والتسليم على محمد أشرف المرسلين ، وعلى آلهِ وصحابته أجمعين وبعد ؛ فهـذه مسألة في شرح حقيقةِ الاستفهام ، والفرقِ بين أدواتهِ ، على حَسَبَ ما التَمَسَ مِنّي بعضُ الإخوان ، وبالله تعالى المُستعانُ ، وعليـه التُكْلانُ ، ولا حولَ ولا قوّةَ إلا بالله العَليّ العظيم ، وفيه فُصول :

الفصل الأول

في تفسيره

اعلم أنّ حقيقة الاستفهام أنّه طلبُ المتكلِّمِ من مخاطَبِهِ أن يُحَصِّلَ في ذهنه ما لم يكن حاصلاً عندَهُ ممّا سألهُ عنه . وقال بعضُ الفُضلاء : ينبغي أن يكونَ المطلوبُ تحصيلَ ذلك في ذهنٍ أعَمّ من المُتكلِّمِ وغيره ، كما أنّ حقيقةَ الاستغفار الذي هو طلبُ الغَفْر ـ وهو السَتْر ـ أعَمُّ من أن يكونَ المطلوبُ له هو المتكلِّمُ أو غيرُهُ ؛ ولهـذا تقول : استغفرتُ لفلان كما تقول : استغفرتُ

لنفسي ، وفي التنزيل : (فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول)(١) وتكون فائدة الاستفهام لغيرك أن يتكلم المجيب الجواب(٢) فيسمعه من جهل فيستفيده • [هـ ــ ٣] فقلت : لو صح ذلك لم يطبق العلماء على أن ما ورد منه (٣) في كلامه سبحانه مصروف إلى معنى آخر غير الاستفهام ، ولو كان على ماذكر لم يستحل حمله على الظاهر ،ويكون المراد منه (٣) أنه يجيب بعض المخاطبين فيفهم الجواب من لم يكن عالماً به • فإن قيل فما سبب الفرق بين طلب المغفرة مثلاً وطلب الاستفهام قلت : طلب الإنسان المغفرة لغيره مما يقع في العادة كما يطلب لنفسه ، وأما طلبه لغيره أن يفهمه الشخص المطلوب [منه] (٤) مع كون الطالب عالماً فهو وإن كان ممكناً إلا أنه لا تدعو الحاجة إلى إرادته غالباً ؛ فإن المتكلم إذا كان عالماً ، كان أسهل من طلبه من غيره تفهيم غيره (٥) أن يفهمه هو ، فلذلك لم ينصرف إرادة الواضع إلى ذلك القصد لعدم الحاجة إليه غالباً •

---

(١) النساء ٤/٦٤ •

(٢) هـ : بالجواب • كلاهما جائز •

(٣) الضمير في منه عائد على الاستفهام •

(٤) زيادة من هـ •

(٥) سقط « تفهيم غيره » من هـ ، والصواب اثباته ليكون للضمير الهاء في « يفهمه » ما يعود عليه •

الفصل الثاني

في تفسيرِ المطلوبِ بأداةِ الاستفهامِ

وتقسيمِ الأداةِ باعتبارِهِ

اعلَمْ أنَّ المطلوبَ حصولُهُ في الذِّهْنِ إمَّا تَصَوُّرٌ أو تَصْدِيقٌ ، وذلك لأنَّه إمَّا أن يطْلُبَ حُكْماً بنفيٍ أو إثباتٍ ، وهو التَّصديق ، أوْ لا ، وهو التَصَوُّر ، والأدوات بالنسبةِ إليهما ثلاثة أقسام ؛ مختصٌّ بطلبِ التصوُّر ، وهو (أمْ) المتّصلة وجميعُ أسماء الاستفهام ، ومُخْتَصٌّ بطلبِ التصديق، وهو (أمْ) المنقطعة و (هَلْ) ، ومشتَرَكٍ بينهما ، وهو الهمزة التي لم (١) تستعمَلْ مع (أمْ) المتّصلة ، تقولُ في طلبِ التصوُّر : أزيدٌ الخارجُ ، فإنَّ المطلوبَ تعيينُ الفاعِل لا نفسُ النِّسبة ؛ وفي طلبِ التصديق : « أخَرَجَ زيدٌ » ، كذا مَثَّلوا ، والظاهر أنَّه (٢) محتَمِلٌ لذلك بأن يكونَ المُتَكلِّمُ شاكّاً في حصولِ النِّسبة،ومحتمِلٌ لطلبِ تصوُّرِ النِّسبة . وبيانُ ذلك أنَّ المتكلِّمَ إذا شَكَّ في أنَّ الواقعَ من زيد خروجٌ أو دخول ، فله في السؤال طُرُق ؛ إحداها : « أخرجَ زيدٌ أمْ دَخَلَ » ، وجوابُهُ بالتَّعيين ، فيحصُلُ مرادُهُ بالتَّنصيصِ

---

(١) « لم » سقطت من هـ ، وهي لازمة لأن الهمزة التي تسبق (أم) المتصلة انما ترد لطلب التصور .

(٢) أي المثال « أخرج زيد » .

عليه • [هـ ــ ٤] والثانية : « أخرجَ زيدٌ » والثالثةُ « أدخَلَ زيدٌ » ، فإنّه يجابُ في كلٍّ منهما بِنَعَمْ أوْ بـ (لا) ، ويَحْصُلُ له مرادُهُ • وإنّه إذا أجيبَ بِنَعَمْ عَلِمَ ثبوتَ ما سألَ عنه ، وانتفى الفعلُ الذي لم يَسْأَلْ عنه • وإذا أجيبَ بـ (لا) عَلِمَ انتفاءَ ما سألَ عنه ، وثبوتَ ما لم يَسْأَلْ عنه • وتلخيصُهُ أنَّ تصديقَ المذكور يقتضي تكذيبَ غيرِه وبالعكس ، وغرضُ السائل حاصلٌ على كلِّ تقدير • وغايةُ ما يَخْلُفُ (١) في هاتين الطريقتَين أنَّ السامعَ لا يعلمُ هل السائلُ متردِّدٌ بين نسبتَين ، أو بين حصولِ نسبةٍ وعَدَمِها ، وهذا أمرٌ خارجٌ عمّا نحن فيه •

وليس في (٢) الأوجُهِ التي يحتملُها هذا الكلام (٣) أنْ يكونَ المرادُ بالاستفهام طلبَ تعيين المسنَدِ إليه ، وذلك بأنْ [٢٩٠ ــ ب] يكونَ المتكلِّمُ عالماً بوقوعِ الفعل ، ولكِنْ جَهِلَ عينَ الفاعل ؛ فإنّه لو أُريدَ ذلك لم يَولِ أداةَ الاستفهام ما هو عالمٌ بحصولِه وهو الفعلُ ، ويؤخِّرْ عنها ما هو شاكٌّ فيه وهو الفاعل • وإنّما كانَ سبيلُهُ أنْ يَعْكِسَ الأمرَ فيقول : « أزيدٌ خرجَ » • وعلى هذا فإذا قيلَ : « أزيدٌ خَرَجَ » احتملَ الكلامُ ما احتملَهُ ذلك المثال ، واحتمَلَ مع ذلك وجهاً آخرَ وهو السؤال عن المسْنَد إليه• وتكونُ الجملةُ على هـذا التقدير الأخير اسميةً لا فعلية ، وعلى تقدير أنَّ السؤال عن المُسنَد فعلية لا اسمية ، وارتفاعُ الاسم حينئذٍ بفعلٍ

---

(١) هـ : تخلف •

(٢) في سائر النسخ « من » •

(٣) يريد المثالين : « أخرج زيد » و « أدخل زيد » •

محذوفٍ على شريطةِ التفسير ، وعلى تقديرِ أنَّه عن النِّسبة محتملةٌ للاسميَّةِ والفعليَّة ، والأرجحُ الفعليَّة؛ لأنَّ طلبَ الهمزة للفعل أقوى فهي به أوْلى . والنحويّون يجزِمون برجحان الفعلية في هذا المثال ونحوه مُطْلَقاً ، بناءً على ما ذكرنا من أوْلَويِّة الهمزةِ بالجملِ الفعلية .

والتحريرُ ما ذَكَرْنا ، فمتى قامَتْ قرينَةٌ ناصَّةٌ على أنَّ السؤالَ عن المسنَدِ إليه تعيَّنَتِ الاسميّة، أوْ عن المسندِ تعيَّنَتِ الفعليَّة ، وإلاّ فالأمرُ على الاحتمال وترجيحِ الفعلية كما ذَكَروا . وأمّا أسماءُ الاستفهام فكلُّها مُضمَّنَةٌ(١) معنى الهمزة التي يُطلبُ بها التصوُّر . والنحويون يقولون : « معنى الهمزة » ، ويُطلِقون ، وهو صحيحٌ إلاّ أنَّ فيه إجمالاً [هـ ــ ٥] ونَقْصاً في التَّعليم ؛ وإنَّما لم يُوَضِّحوا ذلك لأنَّ الكلامَ في هذه الأغراضِ ليسَ مِن مقاصِدِهِم .

---

(١) هـ : متضمنة .

الفصل الثالث

في الفرقِ بينَ قِسمَيْ (أمْ)

تفترق «أمْ» المتّصلةُ، وتُسمّى المعادِلةَ أيضاً، و «أمْ» المُنقطِعة، وتسمى المنفصلة أيضاً، مِنْ كلٍّ واحدةٍ من جهتي اللفظ والمعنى من أربعة أوْجُهٍ:

فأما الأوجه اللفظية:

فأحدها:

باعتبار ما قَبْلَهُما، وذلك أنَّ ما قبلَ المتَّصلة لا يكونُ إلاّ استفهاماً لفظاً ومعنى، أو استفهاماً لفظاً لا معنى.

فالأول نحوُ: «أزَيدٌ قائمٌ أمْ عَمْرو»، والثاني نحو: «سواءٌ عَلَيَّ أقُمْتَ أمْ قَعَدْتَ»، فإنَّ الهمزة هنا قد خَلَعَ منها معنى الاستفهام،ولهذا يَصِحُّ في مكانِها ومكانِ مادَخَلَتْ عليهالمصدرُ فيقال: «سواءٌ عليَّ قيامُكَ وقعودُكَ» ويَصِحُّ تصديقُ الكلام الذي هي فيه وتكذيبُهُ، ولا يستحِقُّ المتكلِّمُ به جواباً؛ واستُعْمِلَتْ في لازم الاستفهام، وهو (١) التَّسوية ألا ترَى أنَّ الطالبَ لفَهْمِ الشيء استوى عندَه وجودُه وعَدَمُه، أعني

---

(١) في النسخ جميعاً: «وهي» والأشبه بالصواب ما أثبت لأن الضمير عائد على لازم الاستفهام، وقد كرر ابن هشام هذه العبارة في كلامه عن الوجه الثالث من أوجه المعنى على نحو ما أثبت. انظر ص ١٦ س ٨.

استواءَهُما في أصل الاحتمال، وإنْ كان أحدُهما قد يكونُ راجحاً.
وهذا المعنى أشارَ إليه سيبويهِ رحمهُ الله بقولِهِ : « وإنّما جازَ الاستفهامُ هُنا لأنّك سَوَّيْتَ الأمْرَيْنِ عندَكَ كما استَوى ذلك حينَ قُلْنا : « [أ] (١) زيدٌ عندَكَ أم عَمروٌ » ، فجرَى هذا على حرفِ الاستفهام كما جَرَى على النّداءِ نحوُ قولِهِم : « اللهُمَّ اغفِرْ لنا أيَّتُها العِصابة » . » (٢) انتهى .

وما قبلَ المنقطعة يكونُ استفهاماً نحــو : (هَلْ يَسْتَوي الأعمى والبَصِــيرُ أمْ هَلْ تَسْتَوي الظّلُماتُ والنّور) (٣) ، وخبراً نحو : (تنزيلُ الكِتابِ لا رَيْبَ فيهِ مِنْ رَبِّ العالمين ، أمْ يقولونَ افْتَراهُ) (٤) .

والوجه الثاني :

باعتبــارِ مــا قبلَهُمــا أيضــاً ، وذلــك أنَّ الاستفهــامَ قبلَ المتّصلة لا يكونُ إلاّ بالهمزة التي يُطْلَبُ بها التصوُّر أو التّسوية ، كما قَدَّمْنا ، والاستفهامُ الذي قبلَ المنقطعةِ لا يكونُ بواحدةٍ مِنْهُما ، بَلْ تارةً يكونُ بغيرِ الهمزةِ البتّة كما في قولهِ تعــالى : (هل يَسْتَوي الأعمى البَصير ..) الآية . [هـ ـ ٦]
وقولِ علقَمَةَ بن عَبَدَة :

---

(١) الهمزة زيادة من كتاب سيبويه ١/٤٨٣ .

(٢) قال السيرافي : « لانك لست تناديه وانما تختصه فتجريه عـلى حرف النداء لأن النداء فيه اختصاص فيُشَبَّه به للاختصاص لأنه منادى » .
حاشية الكتاب بتحقيق عبد السلام هارون ٣/١٧٠ .

(٣) الرعد ١٣/١٦ .

(٤) السجدة ٣٢/٢ ـ ٣ .

١ ــ هل ما علِمْتَ وما استودِعْتَ مَكْتُومُ

أمْ حَبْلُها إذ نَأَتْكَ اليومَ مَصْرومُ

أمْ هَلْ كَبيرٌ بَكَى لم يَقْضِ عَبْرَتَهُ

إثْرَ الأحِبَّةِ يومَ البَيْنِ مَشْكومُ (١)

وتارة يكونُ (٢) بالهمزة التي يُطلبُ بها التَّصديق نحو : « أقامَ زيدٌ أمْ قَعَدَ عَمْرو » ، إذا أردتَ بـ (أم) الإضرابَ عن الأوّل ، فإنْ أرَدْتَ الاستفهام عن الواقع من (٣) النسبتين فـ (أم) مُتَّصلة . فالكلامُ على هذا مُحْتَمِلٌ للمتَّصلَةِ والمنقَطِعَةِ [٢٩١ ــ آ] بحسَبِ الغرَضِ الذي تُريدُه (٤) . هذا معنى كلام جماعة . وقال ابن هشام الخَضْراويّ (٥) : « من شرطِ (أمْ) المتَّصلة

(١) البيتان من مطلع قصيدة للشاعر في ديوانه ص ٥٠ . ووردا معاً منسوبين اليه في الكتاب ٤٨٧/١ ، والخزانة ٥١٩/٤ ، ودون نسبة . في المقتضب ٢٩٠/٣ ، وأمالي ابن الشجري ٣٣٤/٢ ، والهمع ١٣٣/٢ . وجاء ثانيهما غير منسوب في شرح المفصل ١٨/٤ ، و ١٥٣/٨ ، وشرح الكافية ٣٨٩/٢ ، ومنسوباً الى علقمة في الخزانة ٥١٦/٤ . والمشكوم : المُجازَى . واستشهادُ ابن هشام هنا بالبيت الأول حيث ورد الاستفهام قبل (أم) المنقطعة بـ (هل) .

(٢) أي الاستفهام قبل (أم) المنقطعة .

(٣) هـ : « عن الواقع بين النسبتين » .

(٤) في د ، ل ، ف « يريده » ، تصحيف ، وصوابه عن هـ .

(٥) انظر فهرس التراجم .

ألاّ يكونَ بعدَها فعلٌ وفاعلٌ إلاّ وقبلَها فعلٌ وفاعل ، والفاعلُ في كلٍّ من الجملتين واحدٌ ، نحو : « أقامَ زيدٌ أم قَعَدَ » . فإن قلتَ : « أقامَ [زيدٌ] (١) أم قعدَ عَمرو » ، كانت منقطعةً ، وكذا إذا كان ما قبلَها مبتدأً وخَبَراً فلا بدّ من اتحادِ الخَبَرَيْن، نحو : « أزيدٌ منطلقٌ أم عمروٌ » ، فإنْ قلتَ : أم عَمرو جالسٌ ، كانت منقطعةً ، وكذا إذا خالفتَ بين الجملتين ، نحوُ : « أقامَ [زيدٌ] (١) أم عمروٌ منطلِقٌ » » . انتهى .

وهذا مخالِفٌ لما تَقَدَّم (٢) ، ولا شكّ أنّ تخالُفَ الخبرينِ أو الفاعلَيْن أو الجملتين يقتضي بظاهره الانقطاعَ ، وأمّا أنّه يصِلُ إلى إيجابِ ذلك فلا . وقد نَصّوا على اتّصالِ أَمْ في قولِهِ :

٢ ـ ما أُبالي أَنَبَّ بالحَزْنِ تَيْسٌ
أمْ جَفَاني بِظَهْرِ غَيْبٍ لَئيمُ (٣)

---

(١) « زيد » سقط من د ، وأثبته من سائر النسخ .

(٢) من أن « أقام زيد أم قعد عمرو » تكون فيه (أم) متصلة اذا أردنا أن نستفهم عن الواقع من النسبتين أهو قيام زيد أم قعود عمرو . انظر س ٧و٨ من الصفحة السابقة .

(٣) البيت في ديوان حسان بن ثابت بشرح البرقوقي ٣٧٨ برواية : « لحاني » بدل « جفاني » وورد أيضاً برواية الديوان منسوباً الى حسان في : الكتاب ١/٤٨٨ ، والبيان والتبيين ٣/٢٤٧ ، والخزانة ٤/٤٦١ ،وغير منسوب في المقتضب ٣/٢٩٨ ،وورد من دون نسبة برواية « جفاني » في مخطوط شرح الكافية لابن مالك : ورقة ١٠٧ ، وفي شرح أبيات المغني للبغدادي ١/٢٠٩ .

مع اختلاف الفاعلَين ، وفي قوله :

٣ ــ ولستُ أُبالي بَعْدَ فَقْدِيَ مالِكاً
أموتيَ نـــاءٍ أم هو الآنَ واقعُ (١)

مع اختـلافِ الخبرين . وقد يُجابُ بأنَّ الجملتينِ هُنا في تأويلِ المفردَين ، فلذلك تعيَّنَ الاتّصال لأنّ ما قبلَ أمْ وما بعدَها لا يُستَغْنى بأحَدِهِما عن الآخَرِ،كما في قولنا : « أزيدٌ أمْ عمروٌ في الدّارِ » وإذا اتّحَدَ الخبران نحو : « أزَيـدٌ قائمٌ أم عمروٌ قائِمٌ » ، احتملَ الكلامُ الاتصالَ والانقطاع باختلاف التّقدير . فإن قيـلَ : فَلِمَ جَزَمَ الجميـعُ في نحوِ : « أزيـدٌ قائمٌ أم

ونبيب التيس : صوته عند هياجه ، والحزن : ما غلظ من الأرض . والشاهد في البيت مجيء (أم) متصلة لأن قوله « ما أبالي » يقتضي التسوية بين شيئين ، أي استوى عندي ، ووقعت (أم) هنا بين جملتين لفاعلين مختلفين .

(١) نسبه البغدادي في شرح أبيات المغني ٢٠١/١ الى متمم بن نويـرة ، وورد غير منسـوب في أمالـي ابن الشجري ٣٣٤/٢ ، والمغني ٤١ ، وهمع الهوامع ١٣٢/٢ ، والعيني ١٣٦/٤ ، والأشموني ١٠٣/٢ ، والبيت كما ذكر البغدادي في رثاء مالك أخي متمم . وناء : بعيد . واستشهد بالبيت هنا على وقوع (أم) المتصلة بين جملتين اسميتين مع اختلاف الخبرين .

عَمْرو" » ، بالاتصال (١) مع إمكانِ الانقطاع ، بأن يكونَ ما بعدها مبتدأً حذِف خبرُهُ ؟ [هـ ــ ٧] قيل : لأنَّ الكلامَ إذا أمكنَ حملُهُ على التَّمام امتنعَ حملُهُ على الحذف ، لأنَّه دعوى خلافِ الأصلِ بغيرِ بيِّنة ، ولهذا امتنعَ أنْ يُدَّعى في نحو جاءَ الذي في الدّار، أن أصلَه : الذي هو في الدار (٢) .

والوجه الثالث : باعتبار ما بعدَهما ،

وهو أنَّ المتّصلة لا تدخل عــلى الاستفهام بخلاف المنقطعة ، فإنّها تدخلُ عليه ويكون بالحرف (٣) كما تقدّم في الآية الكريمة (٤) ، وفي بيتَي (٥) علقَمَةَ بن عَبَدَةَ ، وبالاسم كما في قولِ اللهِ تعالى : (أمْ ماذا كُنْتُم تعمَلون) (٦) ، (أمْ مَنْ هذا الذي هو جُنْدٌ لكُمْ ..) (٧) ، وقول الشاعر :

---

(١) في د : « الاتصا » كذا ، وأثبت ما في سائر النسخ .

(٢) اذا لايجوز تقدير حذف العائد « هو » ، لأن الباقي بعد الحذف صالح لأن يكون صلة كاملة انظر : أوضح المسالك ١/١١٨ ــ ١١٩ .

(٣) في د ، ل ، ف « الحرف » ، والصواب عن هـ .

(٤) وهي قوله تعالى : « .. أم هل تستوي الظلمات والنور ... » ، وتقدمت ص ٩ س ٧ ، ٨ .

(٥) « بيتي » سقط من د ، وأثبته من سائر النسخ . والبيتان تقدما في الشاهد ــ ١ ــ .

(٦) النمل : ٢٧/٨٤ .

(٧) الملك ٦٧/٢٠ .

٤ ــ أمْ كيفَ ينفعُ ما تُعطي العَلُوقُ به

رِئمان أنْفٍ إذا ما ضُنَّ باللَّبَنِ (١)

والوجه الرابع :

باعتبارِ ما قبلَهُما وما بعدَهُما جميعاً ،

وهو أنَّ المتَّصِلة تقعُ بينَ المفرَدَيْن وبينَ الجملتَيْن ، والمنقطعةُ لا تقعُ إلاّ بين الجُملتين . فأمَّا قولُهُم « إنَّها لإبِلٌ أَمْ شاءٌ » (٢) فمحمولٌ عندَ النحويِّين على إضمارِ مبتدأ . وقد خَرَقَ ابنُ مالكٍ إجماعَهُم في ذلك،فادَّعى أنَّ المنقطعة قد تعطِفُ المفردَ مُحتَجّاً بما رواه من قولِ بعضهم : « إنَّ هناكَ لإبلاً أمْ شاءً » بالنَّصب ومحملُ هذا عندَ الجماعة ــ إن ثَبَتَ ــ على إضمارِ فِعلٍ ، أي أمْ أرى شاءً (٣) ، لا على العطف على اسم (إن) . ولقولِه رحمَهُ الله وَجْهٌ من النَّظَر ، وهو أنَّ المنقطِعة

---

(١) نسبه البغدادي في الخزانة ٤/٤٥٥ ، وشرح أبيات المغني ١/٢٤٠ الى أفنون التغلبي ، وورد البيت غير منسوب في الخصائص ٢/١٨٤ ، وشرح المفصل ٤/١٨ ، وأمالي ابن الشجري ١/٣٧ ، وشرح الكافية ٢/٣٧٤ ، والمغني ٤٥ ، والهمع ٢/١٣٣ . والاستشهاد بالبيت هنا على دخول (أم) المنقطعة على اسم استفهام . والعلوق من الابل : التي لاترأم ولدها ولا تدر عليه ، ورئمانها : عطفها ومحبتها .

(٢) من شواهد سيبويه النثرية على (أم) المنقطعة . الكتاب ١/٤٨٤ ، ومخطوط شرح الكافية لابن مالك ، ورقة : ١٠٧ .

(٣) انظر المغني ٤٦ .

بمعنى (بَلْ) والهمزة ، وقد تتجرّدُ لمعنى (بل) ، فإذا استُعْمِلَتْ على هذا الوجهِ كانتْ بمنزلةِ (بَلْ) ، وهي تعطِفُ المفرداتِ ، بل لا تعطِفُ إلاّ المفردات . فإذا لم يَجِبْ لـ(أم) هذه أن تعطِفَ المفرداتِ ، فلا أقلّ من أن يَجوز . فإن قيل : لو صَحّ هذا الاعتبار لكان ذلك كثيراً كما في العطف بـ(بل) ، ولم يكُنْ نادِراً ، ولا قائلَ بكَثْرتِهِ ، بل الجمهورُ يقولون بامتناعِهِ البتّةَ، وابنُ مالِكٍ يقولُ بِنُدُورِهِ (١) ، قيل : الذي مَنَعَ من كثرتِهِ أنّ تَجَرُّدَ (أم) المنقطِعة لمعنى الإضراب (٢) مع دخولها على مفرَدٍ لفظاً قليل . وتبيَّنَ من هذا أنّه كانَ ينبغي لابنِ مالِكٍ أنْ يقولَ : [هـ ـ ٨] وقد تعطِفُ المفردَ إنْ تَجَرَّدَتْ عن معنى الاستفهام، وقد يُجابُ بأنّهُ استَغْنى عن هذا التقييدِ بما هو معلومٌ من حُكْمِ الاستفهام [٢٩١ ـ ب] بالهمزة ، وأنّهُ لا يدخلُ على المفرداتِ ، فكذا الاستفهامُ بـ(أم) التي هي في قُوّةِ الهمزة و (بل) . وأمّا قولُ الزّمخشريّ في (أَئِنّا لَمَبْعُوثونَ أَوَ آباؤُنا) (٣) : إنّ (آباؤنا) عطفٌ على الضّمير في (مبعوثون) (٤) وساغَ العطفُ على الضمير

---

(١) ذكر ابن مالك أن عطف (أم) المنقطعة للمفرد قليل . انظر التسهيل ١٧٦ .

(٢) أي : دون الاستفهام .

(٣) الواقعة ٥٦/٤٧ ـ ٤٨ ، والصافات ٣٧/١٦ ـ ١٧ .

(٤) هذا على قراءة من فتح الواو من (أو آباؤنا) ، وهي قراءة غير أبي جعفر وابن عامر وقالون من العشرة ، وأما هؤلاء فقرؤوا باسكان ←

المرفوع (١) المستتر (٢) للفصل بين العاطف والمعطوف عليه بالهمزة ، فمردودٌ بما ذكرناه (٣) .

وأمَّا أوجهُ المعنى :

فأحدُها : ما أسلفناه في صدرِ المسألةِ مِنْ أنَّ المتَّصِلة لطلبِ التصوّر ، والمنقطعةَ لطلبِ التصديق .

والثاني : أنَّ المتَّصلةَ تفيدُ معنىً واحداً ، والمنقطعةَ تفيدُ معنيين غالباً ، وهما الإضراب (٤) ، والاستفهام .

والثالث : أنَّ المتَّصِلة ملازمةٌ لإفادةِ الاستفهام ، أو لازمِهِ وهو التَّسوية . والمنقطعةُ قد تنسلخُ (٥) عنه رأساً . وسببُ ذلك ما قدَّمناهُ ، من أنَّها تُفيد معنيين فإذا تجرَّدت عن أحدهما بقي عليها المعنى الآخر . والمتَّصلة لا تُفيد إلاَّ الاستفهام ، فلو تجرَّدَتْ

← الواو . انظر النشر ٢/٣٤١ ، والتيسير ١٨٦ ، والكشاف ٣/٣٣٧ ، والكشف لمكي ٢/٢٢٣ ، وسيبويه ١/٤٩١ ، والبحر المحيط ٨/٢٠٨ ، والمغني ١٠ .

(١) سقط « المرفوع » من هـ .

(٢) في د،ل،ف،هـ : « المتصل » ، وأثبت « المستتر » من روح المعاني ٨/٣٢٢ . وقال الزمخشري : « آباؤنا : معطوف على محل إن واسمها ، أو على الضمير في « مبعوثون » ، والذي جوز العطف عليه الفصل بهمزة الاستفهام » ـ الكشاف ٣/٣٣٧ .

(٣) من أن الاستفهام بالهمزة لايدخل على المفردات .

(٤) في د « الاضطراب » ، تحريف ، وصوابه عن ل ، ف ، هـ .

(٥) في د ، ف ، « ينسلخ » ، والصواب من ل ، هـ .

عنه صارَتْ مُهْمَلَةً . ومِمّا يَدُلُّ علـى أنَّ المنقطعةَ قد تأتي لغيرِ الاستفهام دخولُها علـى الاستفهام كما قدَّمنا من الشواهد . وبهذا يُعْلَمُ ضَعْفُ جَزْمِ النَّحويِّين أو أكثرِهِم في : « إنَّها لإبِلٌ أمْ شاءٌ » بأنَّ التقدير : « بل أهيَ شاءٌ » إذْ يجوزُ أنْ يكونَ التقديرُ : « بلْ هي شاءٌ » على أنَّ المتكلِّمَ أضْرَبَ عن الأول ، واستأنَفَ إخباراً بأنَّها شاءٌ . وعلى هذا المعنى اتَّجَهَ لابنِ مالِكٍ أنْ يَدَّعي أنَّها عاطفةٌ مفرداً على مفردٍ كما قدَّمناه، ويُعْلَمُ أيضاً غلطُ ابن النحويّة وغيرِه في استدلالِهِم بنحوِ : ﴿ أمْ هَلْ تستوي الظلماتُ والنُّور ﴾ (١) وببيتي علقمةَ (٢) على أنَّ « هل » بمعنى « قد » ظَنّاً منهم أنَّ معنى الاستفهام لا يفارقُ « أم » ، والاستفهامُ لا يدخلُ على الاستفهام وجَعَلُوا هذا نظيرَ الاستدلالِ بقولِهِ :

٥ ـ . . . .

أَهَلْ رَأَوْنا بِوادي القُفِّ ذي الأَكَمِ (٣)

---

(١) الرعد ١٣/١٦ .

(٢) تقدما في الشاهد ـ ١ ـ . والمقصود منهما هنا البيت الثاني : « أم هل كبير بكى . . » ، حيث اجتمعت (أم) المنقطعة مع (هل) ، ولكي يحال دون الجمع بين استفهامين قدر ابن النحوية وغيره (هل) بمعنى (قد) مع أنها لاتكون بهذا المعنى هنا ، لأن (هل) دخلت على الجملة الاسمية ، و (قد) لاتدخل على الاسمية كما سيأتي . وانظر أمالي ابن الشجري ٢/٣٣٤ .

(٣) نسب السيوطي في شرح شواهد المغني ٧٧٢ هذا البيت الى زيد الخيل الطائي . وصدره :

[هـ ــ ٩] ومِمّا يُقْطَعُ به على قولِهِم بالبُطْلانِ ، أنَّها في البيت (١) داخلةٌ على الجملة الاسمية ، و « قد » لا تدخلُ عليها فإن قيلَ : لعلَّهُم يقدِّرونَ ارتفاع « كبير » (٢) بفعلٍ محذوفٍ ، على حدِّ (وإنْ أحَدٌ من المشرِكِينَ استجارَكَ) (٣) فالجوابُ أنَّ ذلك ممتنعٌ بعدَ « قد » فكذلك ما رادَفَها .

الوجــه الرابع : [أنَّ] (٤) الاستفهام الذي تُفيدُهُ المتَّصلة

←

(سائل فوارس يربوع بشدتنا ....)

وورد غير منسوب في : المقتضب ١/٤٤ ، ٣/٢٩١ ، والخصائص ٢/٤٦٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٣٤ ، وشرح المفصل ٨/١٥٢ ، والمغني ٣٨٩ ، والهمع ٢/٧٧ ، والخزانة ٤/٥٠٦ . قال السيوطي في المرجع المذكور . ويروى (فهل ...) . ولا شاهد في البيت على هذه الرواية . وجاءت (هل) بمعنى (قد) في البيت ، وليس هذا كبيت علقمة الذي سلف في الشاهد ــ ١ ــ ، لأن (هل) دخلت هنا على جملة فعلية . والشَّدَّة : الحَمْلَة . والقف : ما ارتفع من الأرض في صلابة . والأكم : جمع أكمة وهي الرابية .

(١) يريد بيت علقمة الذي جاء في الشاهد بـ ١ ــ ١ . و (قد) مختصة بالفعل ، انظر المغني ١٨٦ .

(٢) في د ، ل ، ف « كثير » ، تصحيف ، صوابه عن هـ .

(٣) التوبة ٩/٦ . ووجب فيها تقدير حذف الفعل مفسرا ليرتفع بــه (أحــد) ، والتقدير : وإن استجارك أحــد استجارك ... ، انظر المغني ٧٠٢ ، والبيان ١/٣٩٤ ، ومشكل اعراب القرآن ١/٣٥٦ ، واملاء العكبري ٢/٦ .

(٤) زيادة من ف ، ل ، هـ .

لا يكونُ إلاّ حقيقياً ، والذي تفيدُهُ المنقطِعة يكونُ حقيقياً نحو : « إنّها لإبِلٌ أمْ شاءٌ » على أحَدِ الاحتمالَيْن (١) ، وغيرَ حقيقيٍّ نحو : (أم اتّخَذَ مِمّا يَخْلُقُ بناتٍ) (٢) ، (أمْ لَهُ البناتُ ولكُمُ البَنُون . أم تسألُهُم أجْراً فهم من مَغْرَمٍ مُثْقَلُون . أمْ عِنْدَهُم الغيبُ ...) (٣) الآيات ...

ـ تقريرٌ آخرُ في الفرقِ مختصر ـ

اعْلم أنّ الفرقَ بينَ المُتّصِلَةِ والمُنْقَطِعَةِ مِنْ أوجُه :

أحدُها : أنّ ما قبلَ المُتّصلة لا يكونُ إلاّ استفهاماً ، وما قبلَ المنقَطِعة يكونُ استفهاماً وغيرَه .

والثاني : أنّ ما بعدَها يكونُ مفرداً وجملةً ، وما بعدَ المنقطِعة لا يكونُ [إلاّ] (٤) جملةً .

والثالث : أنّها تقدّر مع الهمزةِ قبلَها بـ (أيّ) ، ومع الجُملةِ بعدَها بالمصدر . والمنقطِعة تقدّر وحْدَها بـ (بَلْ) والهمزة .

---

(١) وهو اعتبار (أم) بمعنى (بل) والهمزة . وعلى ذلك يكون التقدير : « بل أهي شاء » .

(٢) الزخرف ١٦/٤٣ . ونصها مع الآية التي قبلها : « وجعلوا له من عباده جزْءاً إن الانسان لكفور مبين * أم اتخذ مما يخلق بنات وأصفاكم بالبنين * » .

(٣) الطور ٣٩/٥٢ ـ ٤١ . وتتمتها : « .... فهم يكتبون * » .

(٤) زيادة من هـ .

والرابع : أنّها قد تحتاجُ لجوابٍ ، وقد لا تحتاج ، والمُنْقَطِعَة تحتاجُ للجواب .

والخامس : أنّ المتّصِلَةَ إذا احتاجَتْ إلى جوابٍ ، فإنّ جوابَها يكونُ بالتّعيينِ . والمنقطعةُ إنّما تُجابُ بـ (نَعَمْ) أوْ (لا) .

والسادس : أنّ المتّصِلَةَ عاطفةٌ ، والمنقطِعة غيرُ عاطفة . وممّنْ نصّ على هذا ابنُ عُصْفُور في مُقَرَّبِه (١) ، وفيه خلافٌ مشهورٌ ، واللهُ تعالى أعلمُ ، وهو حسبُنا ونِعْمَ الوكيل .

[هـ ــ ١٠] ومن كلامه أيضاً ــ رحمه الله تعالى (٢) ــ على قول القائل :

كأنّكَ بالدّنيا لم تَكُنْ وبالآخرةِ لَمْ تَزَلْ

بسم الله الرحمن الرحيم الحمدُ لِلهِ حَمْداً يوافي نعمَهُ ويكافِىء مزيدَه .

اختُلِفَ في «كأنّكَ بالدّنيا لم تَكُنْ وبالآخِرَةِ لم تَزَلْ» في مواضع :

أحدُها : في تعيينِ قائلِهِ ، والثاني في معنى (كأنّ) ، والثالث في توجيه الإعراب .

فأمّا قائلُهُ : فاختُلِفَ فيه على قولين ، [٢٩٢ ــ آ] أحدُهما أنّه النبيّ ــ صلى الله عليه وسلم ــ والثاني أنّهُ الحسنُ البَصْريّ رحمه الله ، وقد جَزَمَ بهذا جماعةٌ فلم يذكروا غيرَه منهم الشيخ

---

(١) المقرب ١ / ٢٣١ .

(٢) أي ابن هشام الأنصاري .

أبو عبد الله محمد بن محمد بن عَمْرون الحَلَبي في شرح المفصّل (١) وأبو حيّان المغربيّ في شرح التسهيل (٢) .

وأمّا معنى (كأنّ) : فاختُلفَ فيه أيضاً على قولَيْن ، أحدُهُما للكوفيّين : زَعَموا أنّها حرفُ تقريب ، وليس فيها معنى التشبيه ، إذ المعنى على تقريب زوال(٣) الدنيا ، وتقريبِ وجود الآخرة. وجَعَلوا من ذلك قولَهم : « كأنّكَ بالشتاءِ مُقْبِل » ، وكأنّكَ بالفَرَجِ آتٍ » . وهذا تستعمِلُهُ الناسُ في محاوراتهم ، ويقصِدونَهُ كثيراً ، يقولون : « كأنّكَ بفُلانٍ قَدْ جاءَ » . والثاني للبصريّين : زَعَموا أنّها حرفُ تشبيهٍ ، مِثْلُها في قولك : كأنّ زيداً أسَدٌ . ولم يُثْبِتوا مجيئَها للتّقريب أصلاً ، والمعنى : كأنّ حالتَكَ في الدنيا حالُ من لَمْ يكُنْ فيها ، وكأنّ حالَكَ في الآخرة حالُ مَنْ لم يزَلْ بها. فالمشبَّهُ والمشَبَّهُ بهِ الحالتانِ(٤) لا الشخصُ والفعلُ الذي هو الجنس .

وإيضاحُ هذا : أنّ الدُّنيا لمّا كانت إلى اضمِحلالٍ وزوالٍ ، كان وجودُ الشّخصِ بها(٥) كَلاَ وُجُود، وأنّ الآخرة لمّا كانت إلى

---

(١) كشف الظنون : ١٧٧٤ ، ولم يذكره بروكلمان بين شروح المفصل .

(٢) مخطوط شرح التسهيل ٢/٩٨ ، وكذلك في البيان والتبيين ٢/٧٠ . ونسبه ابن قتيبة في الشعر والشعراء الى عمر بن عبد العزيز . انظر ص ٨٤٤ منه .

(٣) في هـ : « إذ المعنى عليه زوال » ، تحريف .

(٤) في هـ « حالتان » .

(٥) في ل « فيها » .

بَقَاءٍ ودوامٍ ، كان الشخصُ كأنّه لم يزَلْ فيها • لا وشكّ أنّ المعنى المشهور لـ (كأن) هو التشبيه ، فمهما أمكنَ الحملُ عليه لا ينبغي العدولُ عنه ، وقد أمكَنَ على وجهٍ ظاهرٍ فانبغى المصيرُ إليه (١) • [هـ ــ ١١]

وأمّا توجيه الإعراب ، وهو الذي يُسألُ عنه ، فاضطربت (٢) أقوالُ النحويين [فيه] (٣) اضطراباً كثيراً • والذي يحضرُني الآنَ من ذلك أقوالٌ :

١ ــ أحدُها : للإمام أبي عليّ الفارسيّ ــ رحمه الله ــ زَعَمَ أن الأصلَ : كأنّ الدنّيا لم تَكُنْ والآخرة لم تزَلْ ، ثمّ جيءَ بالكاف حَرفاً لمجرّدِ الخِطاب ، لا موضع لها من الإعراب ، كما أنّها مع اسمِ الإشارة كذلك ، وكذلك (٤) هي في قولِهِم « أبْصِرْكَ زَيْداً » أي : أَبْصِرْ زيداً ، والكافُ حرفٌ لا مفعولٌ لأنّ (أَبْصَرَ) إنّما يتعدّى إلى واحدٍ (٥) • وجيءَ بالباء زائدةً في اسمِ كأنّ ، كما زيدتْ في أصلِ المبتدأ في قولهم : « بحسبِكَ دِرْهَمٌ » ، وقولِهِم : « خَرَجْتُ فإذا بِزَيْدٍ » •

وهذا القول اشتملَ على أمرينِ مخالفَينِ للظاهرِ ، وهما إخراجُ

---

(١) في هـ : « وقد أمكن عليه وجه ظاهر فانتفى المصير اليه » تحريف •

(٢) في ل : « فاضطرب » ، ولعله تحريف •

(٣) زيادة من هـ •

(٤) في د « ولذلك » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ •

(٥) في هـ « لأن » أبصر لا يتعدى الا الى واحد » •

الكافِ عن الاسميّة إلى الحرفيّة ، وإخراجُ الباءِ عن التّعديةِ إلى الزّيادة .

٢ ـ والقول الثاني : لأبي الحسن بن عُصفور ـ وهو قولٌ أفقهُ من قولِ الفارسيّ ـ : زَعَمَ أنّ الكافَ حرفُ خِطاب اتّصلَتْ بـ (كأنّ) فأبطلَتْ إعمالَها ، وأزالَتْ اختصاصَها ، ولِهذا دَخَلَتْ على الجملةِ الفعليّة . وباءُ (١) (بالدّنيا) و (بالآخرة) زائدة ، كما زيدت في المبتدأ الذي لم تدخُلْ عليهِ (كأنّ) ، (٢) وقد مثّلْناهُ . والذي حَمَلَهُ على زَعْمِهِ زوالَ

---

(١) في د،ل،ف،هـ « والباء » ، والأشبه بالصواب ما أثبت .

(٢) الظاهر أن ما وقف عليه ابن هشام من قول ابن عصفور هو مما جاء في شرحه للمجمل غير أن ابن عصفور لم يورد قولهم : « كأنك بالدنيا ...» ثمة ، وانما أورد قولهم : «كأنك بالشتاء مقبل ...» ، ولما كان القولان من باب واحد ـ وقد صرح ابن هشام بما يفهم منه ذلك في صدر هذه المسألة ـ فان ما ذكره ابن عصفور ثمة سار حكمه في القولين .

قال ابن عصفور في شرح الجمل : « ... والصحيح عندي أن (كأن) للتشبيه ، وكأنك أردت أن تقول : كأن الفَرَج آت وكأن الشتاء مقبل . الا أنك أردت أن تدخل الكاف للخطاب . وألغيت (كأن) لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية لما لحقها اسم الخطاب كما ألغيت لما لحقها (ما) في نحو (كأنما) لزوال الاختصاص . وكذلك تلغى اذا لحقها ضمير المتكلم في نحو « كأني بك تفعل » ، ألا ترى أنها إذْ ذاك تدخل على الجملة الفعلية التي هي (تفعل) . والباء في « بالشتاء مقبل » زائدة،وكأنه قال : كأنّك الشتاءُ مقبلٌ،أراد أن يقول:كأن الشتاءمقبل فألحق الكاف للخطاب وألغى (كأن) وزاد الباء في المبتدأ كما زيدت في « بحسبك زيد » . اللوح رقم ٦٨ من مصورة مخطوط شرح الجمل لابن عصفور ـ معهد المخطوطات العربية ـ ٧٠ نحو .

إعمالِها ، أنّه لم يَثْبُتْ زيادةُ الباء في اسم (كأنّ) ، وثَبَتَتْ زيادتُها في المبتدأ • وقد اشمل قولُه على أربعةِ أمور :

منها الأمران اللذانِ استلزَمَهُما قولُ الفارسي ، وقد شرحناهما ،

ومنها : دعواه الغاءَ (كأنّ) • ولم يَثْبُتْ ذلك إلاّ إذا اقترَنَتْ بـ (ما) الزائدة ، كما في قوله تعالى : (كأنَّما يُساقُونَ)(١)، ودَعْواهُ أنّ الياءَ حرفُ تكلّم كما أنّ الكافَ حرفُ خطاب (٢) ، وهو لم يُصَرِّح بهذا ولكنّه يَلْزَمُهُ لأنّه لا يُمكنه أن يَدَّعي أنّهُ اسمُها ، لأنّه قد ادَّعى إلغاءَها • ولا يمكنه أن يَدَّعي أنّه مبتدأ لأمرَين : أحدُهما أنّ الياءَ ليست من ضمائرِ الرفع وإنّما هي من ضمائر النصب والجرّ ، كما [في](٣) قولكَ : أَكْرَمَني غلامي • [هـ ــ ١٢] والثاني : أنها لو كانت مبتدأ لكان ما بَعْدَها خبراً ، ولو قيلَ مكانَ « كأنّي بكَ تَفْعَلُ » : أنا تَفْعَل (٤) ، لم تَرتبطِ (٥) الجملةُ بالضمير ، وقد استَقَرَّ أنّ الجملةَ المخبرَ بها بها لا بدّ لها من رابطٍ يربِطُها •

ومنها أنّه (٦) صَرَّح بأنّها قد دخَلَتْ على الجملة الفعلية في

---

(١) الأنفال ٨/٦ •

(٢) نقل ابن هشام قول ابن عصفور : « الكاف والياء في كأنك وكأني زائدتان كافتان لكأنعن العمل كما تكفها (ما) والباء زائدة في المبتدأ » • المغني ٢١٠ •

(٣) زيادة من ل ، ف ، هـ • وسقط من د •

(٤) في هـ « نفعل » ، تصحيف •

(٥) في د،ل،ف « ترتبك » ، تحريف ، صوابه عن هـ •

(٦) أي ابن عصفور •

قولِهِم : « كأنّي بكَ تَفْعَلُ » (١) • فلا يخلو : إمّا أن يدّعي أنّ الباءَ في بكَ زائدة [والكاف] (٢) مبتدأ والأصل « أنتَ تَفْعَلُ » فلمّا دخلت الباءُ على الضمير المرفوع ، انقلبت ضميرَ جَرّ ، أو يَدّعي أنّ الباء متعلّقة" بـ (تفعل) (٣) • فإن ادّعى الأوّلَ فالجملة اِسميّة لا فعلية • [٢٩٢ ـ ب] وبَطَلَ قولُهُ : إنّها دَخَلَت على الجملة الفعلية • وإن ادّعى الثاني ، فلا يجوزُ في العربيّة أن تقولَ : عجبتُ مِنّي ولا عجِبْتُ مِنْكَ ،لا يكونُ الفاعلُ ضميراً متّصِلاً بالفعل ، والمفعولُ ضميراً عائداً إلى ما عادَ اليه ضميرُ الفاعل وقد تعدّى اليه الفعل بالجارّ (٤) ولهذا زعم أبو الحَسَن (٥) في قوله :

٦ ـ هوّنْ عليكَ (٦) فإنّ الأمور ... بِكَفّ الإلهِ مَقَاديرُها (٧)

---

(١) انظر نص ابن عصفور المثبت في ص ٢٣ ح ٢ •

(٢) في د ، ل ، ف : « والباء » ، وفي هـ « والياء » ، وكلاهما تحريف • وأثبت ما رجحت صوابه •

(٣) في هـ : « بيفعل » ، تصحيف •

(٤) شذ عن هذا باب ظن وفقَدَ وعَدِم • انظر المغني ١٥٦ ، والخزانة ٢٥٤/٤ •

(٥) أي الأخفش الأوسط •

(٦) في د « علي » ، تحريف ، وأثبت ما عليه سائر النسخ ومصادر البيت •

(٧) نسبه البغدادي في شرح أبيات المغني ٢٦٩/٣ ، والشنقيطي في الدرر ٢٣/٢ الى الأعور الشني • وورد غير منسوب في : المقتضب ١٩٦/٤ ، والمقرب ١٩٦/١ ، والمغني ١٥٦ ، ٥٨٧ ، والهمع ٢٩/٢ ، والخزانة ←

أنّ (على) اسمٌ منصوبٌ بِهوِّنْ ، لا حرفٌ متعلِّقٌ بِهَوِّنْ ، لأنّ الكاف على التقديرِ الأوّل مخفوضةٌ بإضافةِ (على) ولا عمل فيها البتّة • وعلى التقدير الثاني منصوبةُ الموضع بالفعل ، ولا يجوز تعدّي فعلِ المضمر المتّصل إلى ضميرِهِ المتّصل • وينبغي له أن يقولَ بذلك في مثل قوله تعالى (أمسِكْ عليكَ زَوْجَكَ) (١) • وفي هـذا الموضع مباحثُ ليس هذا موضعَها ، لأنّ فيهـا خروجاً عن المقصود (٢) •

٣ ــ والقول الثالث لجماعةٍ من النحويّين ، رحمهم الله تعالى : أنّ الكافَ اسمُ كَأَنّ ، و « لم تكن » الخبر ، والباء ظرفيّةٌ متعلّقة بـ (تكن) إن قُدِّرت كانَ تامّــة ، أو بمحـــذوف هو الخبر إنْ قُدِّرَتْ ناقصة• وعلى هذا القول فالتاء في تَكُنْ للخطاب لا للتأنيث، وضميرُها للمخاطَب لا للدُّنيا • وكذا البحث في لَمْ تَزَلْ •

و (٣) على القولين الأوّلَينِ (٤) الأمرُ بالعكس التاءُ للتأنيث والضميران للدنيا والآخِرة(٥)• وهذا القولُ خيرٌ من القولين قبلَهُ ، والمعنى : كأنّكَ لم تكُنْ في الدنيا ، وكأنّكَ لم تَزَلْ في الآخرة •

← ٤/٢٥٤ واستشهد به على مجيء (على) اسما إذا كان مجرورها وفاعل متعلقها ضميري مسمى واحد على زعم الأخفش •

(١) الأحزاب ٣٣/٣٧ •

(٢) انظر هذه المباحث في المغني ١٥٦ ، ٥٨٧ ، والخزانة ٤/٢٥٤ •

(٣) سقطت الواو من هـ •

(٤) يعني قولي الفارسي وابن عصفور المتقدمين •

(٥) في د ، ل ، ف « وللاخرى » ، تحريف ، وصوابه عن هـ •

٤ ــ والقول الرابع لابن عَمْرون رحمه الله (١) : إنّ الكاف اسمُ كأنَّ ، و (بالدنيا) و (بالآخــرة) خبران ، وكلٌّ من جملتَي « لم تَكُنْ » و «لم تَزَلْ» في موضع نصب على الحال [هـ ــ ١٣] . وإنّما تمّت الفائدة بهذا الحال ، والفَضَلات كثيراً ما يتوقف عليها المعنى المراد من الكلام ، كقولهم « ما زِلْتُ بزيدٍ حتّى فَعَل » ، فإنّ الكلامَ لا يَتِمُّ إلاّ بقولهم : حتى فعــل . وقد جاء ذلك في الحال كقوله تعــالى : (فما لَهُمْ عن التذكِرَةِ مُعْرِضِين) (٢) فـ (ما) مبتدأ و (لهم) الخبر ، والتقدير : وأيُّ شيءٍ استَقَرَّ لهم . و (معرضين) حالٌ من الضمير المجرور باللام ، ولا يستغني الكلامُ عنه ، لأن الاستفهام في المعنى عنه لا عن غيره .

وخَطَرَ لي وجهٌ ظننتُ أنّه أجودُ من هذه الأقوال . وهو أنّ الكافَ اسمُ كأنّ ، و « لَمْ تَكُنْ » الخبر ، و (الدنيا) في موضع الحال من اسم كأن ، والعامل في الحال العاملُ في صاحبها ، وهو (كأنّ) ، كما عمِلتْ في « رَطْباً ويابِساً » من قولِهِ :

٧ ــ كأنَّ قلــوبَ الطَّــيرِ رَطْباً ويابِساً

لدى وَكْرِها العُنّابُ والحَشَفُ البالي(٣)

---

(١) نقـــل ابن هشـــام هنـــا مفـاد كـلام ابن عمـرون في شرحه للمفصل ، وكلامه بنصه أثبته البغدادي نقلاً عن تذكرة أبي حيان في شرح أبيات المغني ٤/١٧٥ ــ ١٧٦ . كما أثبته ابن مكتوم في تذكرته ، ونقل عنه السيوطي في الأشباه ٣/١٢٨ ــ ١٢٩ ط الهند .

(٢) المدثر ٧٤/٤٩ .

(٣) البيت لامرىء القيس ، وهو في ديوانه ٣٨ . وورد منسوباً اليه في :

المعنى : كأنَّكَ في حالةِ كونِك في الدُّنيا لم تكنْ ــ أي بها ــ وكأنَّكَ في حالةِ كونِك في الآخرة لَمْ تَزَلْ ــ أي بها ــ . وهذا عكسُ قولِ ابن عَمْرون . فإن قلتَ : يَدُلُّ على صِحَّةِ ما قاله من أنَّ الجملة « لم تَكُنْ » و « لم تَزَلْ » حالٌ لا خَبَرٌ ، أنَّهُ قد روي : « كأنَّكَ بالدُّنيا ولَمْ تَكُنْ وبالآخرةِ ولَمْ تَزَلْ » . والجملةُ الحاليَّة تقترِنُ بالواو، بخلافِ الجملةِ الخبريَّة ، ويقالُ : « كأنَّكَ بالشمسِ وقد طَلَعَتْ » ، قلتُ : إن سلِمَ ثبوتُ الرِّواية فالواو زائدة ، كما قال الكوفيّون في قولِه تعالى : (إنَّ الذينَ كَفَرُوا ويَصُدُّونَ عن سبيلِ اللهِ والمسجدِ الحرام الذي جعلناهُ للناسِ سواءً العاكفُ فيهِ والبادِ)(١): يَصُدُّونَ هو الخَبَرُ، والواو زائدة . وكما قال أبو الحسن في قولِه تعالى (فَلَمَّا ذَهَبَ

طبقات فحول الشعراء ٨١ ، ومقاييس اللغة ٦٢/٢ ، والعيني ٢١٦/٣، وجاء من دون نسبة في المغني ٤٣٨ ، وأوضح المسالك ٩٢/٢ . والعناب ثمر أحمر غض ذو مباء كثير . والحشف تمر لم يكد يظهر له نوى ، فاذا تقادم صلب وتجعد . والبيت في صفة العقاب ، تصطاد الطير وتحمله الى وكرها ، فتأكله وتدع القلوب لاتأكلها ، فلا يزال بعضها طرياً غضاً ، وبعضها قد جف وتقبض ، حتى كان كالحشف البالي . واستشهد بالبيت على أن « رطباً » و « يابساً » حالان من قلوب الطير ، والعامل في الحالين وفي صاحبهما هو معنى (أشبه) في (كأن) .

(١) الحج ٢٥/٢٢ .

عن إبراهيمَ الرَّوْعُ وجاءَتْهُ البُشْرى) (١) : إنَّ (وجاءَتْهُ البُشْرى) جوابُ (لمَّا) والواوُ زائدة . وفي قوله تعالى : (حتّى إذا جاؤوها وفُتِحَتْ أبوابُها) (٢) إنَّ (فُتحتْ) جوابُ (إذا) والواو زائدة ، إلى غيرِ ذلك . وأمّا « كأنَّكَ (٣) بالشمسِ وقد طَلَعَتْ » فلا نُسلِّمُ ثبوته . وهو مُشكِلٌ على قولي وقولِهِ ، إذ لا يَصِحُّ على قولِهِ أن يكونَ (بالشمس) (٤) خبراً عن اسم كأنَّ ، والتقدير: كأنَّكَ مُسْتَقِرٌ بالشمس، ولا يَصِحُّ على قولي أن تكون « قد طَلَعَتْ » خَبَراً عن اسمِ كأنَّ ، لِعَدَمِ [هـ ١٤] الضَّمير . فإذا كانَ لا يُخَرَّجُ على قولي ولا على قوله فما وجهُ إيرادِهِ (٥) على ما قلتَهُ ؟ فإن قلتَ : قد عَدَلْتَ عمّا قالَهُ مِن أن الظرفَ خبرٌ والجملة حالٌ الى عكسِ ذلك ، قلتُ لوجهَيْن : أحدُهما : أنَّ على ما قلتهُ يكونُ الخبرُ مَحَطَّ الفائدة ، وعلى

---

(١) هود ١١/٧٤ ، وتتمتها « ... يجادلنا في قوم لوط » . وانظر في وجوه اعراب جواب لما : البيان ٢/٢٣ ، ومشكل اعراب القرآن ١/٤١١ ، والمغني ٣١١ ، وتفسير القرطبي ٩/٧٢ .

(٢) الزمر ٣٩/٧٣ « ﴿ وسيق الذين اتقوا ربهم الى الجنة زمرا حتى اذا جاؤوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها سلام عليكم طبتم فادخلوها خالدين ﴾ » . وانظر : البيان ٢/٣٢٧ ، وتفسير القرطبي ١٥/٢٨٥، ومشكل اعراب القرآن ٢/٢٦١ ، والمغني ٤٠٠ .

(٣) في د « كونك » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٤) في ل « الشمس » ، تحريف .

(٥) في النسخ جميعا « إيراده إياي » ، كذا ، ولعل « إياي » مقحمة فيها .

ما قالَهُ : [٢٩٣ ـ آ] يكونُ مَحَطَّ الفائدة الحالُ كما تقدَّمَ شرحُهُ ، ولا شكَّ أنَّ كونَ الخبرِ مَحَطَّ الفائدة أوْلى • والثاني أنَّ العربَ قالَتْ « كأنَّكَ بالشِّتاءِ مُقْبِلٌ وكأنَّكَ بالفَرَجِ آتٍ » ، فلَفَظُوا بالمفردِ الحالِّ محلَّ الجملةِ (١) مرفوعاً لا منصوباً •

نعم قولُ ابن عَمْرون متَّجِه في قولِ الحريري :

٨ ـ كأنّي بِكَ تَنْحَطُّ إلى القَبْرِ وتَنْغَطُّ (٢)

فهذا لا ينبغي أن يُعْدَلَ عنه عند تخريجِهِ ، فيكونُ الظرفُ خبراً و « تَنْحَطُّ » حالاً عن ياءِ المتكلِّمِ لعَدَمِ الرابِطِ (٣) على أنَّ المُطَرِّزيّ خَرَّجَهُ على أنَّ الأصلَ : كأنّي أُبْصِرُكَ ، ثم حُذِفَ الفعلُ لِدَلالَةِ المعنى عَلَيه ، فانفصلَ الضميرُ وزيدت

---

(١) وهو « مقبل » و « آت » •

(٢) البيت من المقامة الحادية عشرة من مقامات الحريري ص ٨٠ ، وورد منسوباً اليه في : المغني ٢١٠ ، وشرح بانت سعاد لابن هشام ٣١، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٤/١٧٤ • تنحط : تنحدر من علو الى أسفل ، وتنغط : تنغمس ـ وهنا : بالتراب ـ يريد : انتقال المخاطب من ظهر الأرض الى بطنها • وسبب ايراد البيت بيان أن ما ذهب اليه ابن عمرون من أن (بك) الخبر ، (وتنحط) حال هو الوجه الذي لايحسن غيره ، وأن العدول عن هذا الاعراب الى عكسه موقع في مجيء الجملة المخبر بها بلا رابط يربطها باسم (كأن) وهو غير جائز كما تقدم في صدر هذه المسألة ، وكما سيأتي •

(٣) انظر شرح أبيات المغني ٤/١٧٦ •

الباءُ في المفعول (١) . ولا شكَّ (٢) أنَّ فيهِ تكلّفاً من وَجْهَيْن إضمارِ الفعلِ ، وزيادةِ الباءِ ، معَ إمكانِ الاستغناءِ عن ذلك ، ثمَّ يكونُ قولُهُ (تَنْحَطُّ) حالاً مِنَ الكافِ لا خبراً (٣) . والفائدة متوقّفَةٌ عليه ، إذ لو صُرِّحَ بالمحذوف فقيلَ : كأنّي أُبْصِرُكَ » لم يَتِمَّ المرادُ فما (٤) قالهُ ابنُ عَمْرون أوْلى ، لسلامتِهِ من هذا التكلّف (٥) . ولا يلزمُ من تعيينِ قول ابنِ عَمْرون في هذا الموضع أنْ يحمَلَ عليه «كأنّكَ بالدُّنيا لم تَكُنْ» لأنَّ ذاك تَرْكيبٌ آخرُ مغايرٌ لهذا التّركيب .

ومثلُ قولِ الحريري قولُهُم « كأنّي بِكَ تفعل كذا » .

وقد انتهى القولُ في هذه المسألةِ ، على ما اقتضاهُ الحالُ من ضيقِ الوقتِ والمجالِ المتقاضى (٦) للكلام المذكور . والحمد لله أوّلاً وآخراً ، وصلى الله على محمدٍ وآله وصحبه ، وسلّمْ تَسْليماً كثيراً . [نَجِزَتْ يومَ الاثنين السادِسِ العشرينَ من شهرِ الله المُحَرَّم سنةَ أربعٍ وخمسينَ وسبعمائةٍ] (٧) .

---

(١) نقل البغدادي قول المطرزي بنصه وهو : « كأني بك تنحط : أي كأني أبصرك ، الا أنه ترك الفعل لدلالة الحال وكثرة الاستعمال . ومعناه : أعرف لما أشاهد من حالك اليوم كيف يكون حالك غداً ، كأني أنظر إليك وأنت على تلك الحال . ومثله : من لي بكذا يعنون : من يكفل لي به . وله نظائر » . شرح أبيات المغني ٤/١٧٤ .

(٢) في د،ل،ف « ولا يقول » كذا ، وأثبت ما في هـ .

(٣) في د،ل،ف « لاخبر » ، وفي هـ « ولا خبر » ، تحريف وأثبت الألف لما يقتضيه السياق .

(٤) في د،،ف « كما » ، تحريف ، وصوابه عن ل؛هـ .

(٥) في د،ل،ف « التكليف » ، وصوابه عن هـ .

(٦) في د،ف،هـ « واعجال المتقاض » ، وما أثبت من ل .

(٧) زيادة من هـ .

ومن كلامه أيضاً رحمه الله تعالى (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

وقفتُ على أسئلة مُشكِلةٍ لبعضِ علماءِ عصرنا وها أنا مُوردُها مفصَّلة ومدوِّنٌ كلٍّ منها بما تيسَّر لي من الجواب . وما توفيقي إلاّ بالله ، عليه توكّلت وإليه أُنيب .

[السؤال الأوّل] (٢) : قال رحمه الله : المسؤولُ الاطلاعُ على ما نَقَل الناسُ في قولهم : « أنتَ أعْلَمُ ومالُكَ » (٣) ، وتبيينُ المعطوفِ عليه ماهو ؟ على القول بأنه عطف لفظي غيرُ راجع إلى المعنى .

وأقول : إنّ الكلام في هذا الموضع في مَقامين ، أحدُهما : في بيان إشكال هذا المثال ، والثاني في الجواب عمّا تضمّنَه السؤال .

فأمّا الأوّل : فاعلم أنّه لا يخلو ما بعدَ الواو في هذا المثال ، من أن يكونَ معطوفاً على المبتدأ ، أو على الخبر ، أو على ضميره ، أو غيرَ معطوف ، وكلٌّ مُشكِل :

أمّا الأوّل : فلاستلزامه مشاركةَ المعطوفِ للمعطوفِ عليه في التجرّد للإخبارِ عنه بـ « أَعْلَمُ » .

---

(١) المراد : ابن هشام الانصاري . وفي هـ : « قال شيخنا الامام العالم العلامة جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام رحمه الله » .

(٢) زيادة استدعاها التوضيح .

(٣) من شواهد سيبويه النثرية ، الكتاب ١/١٥١ .

وأما الثاني : فلاستلزامه مشاركتَه له في الإخبار به عن «أنت» .

وأما الثالث : فلاستلزامه مشاركَتَه في إسناد «أعلَم» إليه . وكلُّ ذلك ظاهرُ الامتناع من حيث المعنى . ويَلزَم على الثالث أيضاً من حيثُ الصناعةُ ، رفعُ اسمِ التفضيل للظاهر في (١) غير مسألة الكحل (٢) ، والعطف على الضمير المرفوع المتَّصل من غير توكيد ولا فَصْل ، وهما ضعيفان . فإن استُسهِلَ الأول بأنَّهم يَغْتفِرون في الثواني (٣) مالا يغتفِرون في الأوائل (٤) أجيبَ : بأنَّ اغتفارَهم ذلك ، لم يثبُت في مسألة رفع اسم التفضيل الظاهر في غير محلّ النزاع (٤) فيحملَ هذا عليه .

وأمّا الرابع : فإنّه لا بدّ من تقدير خبر (٥) آخر حينئذٍ ، فإن قُدِّر المحذوفُ مبتدأً ، فالتقدير : «أنتَ ومالُكَ» وإنْ قُدِّرَ

---

(١) في د،ل،ف : «من» وصوابه من هـ .

(٢) وهي المسألة التي يطرد فيها رفع اسم التفضيل للظاهر ومثالها التركيب المشهور : «ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد» . انظر هذه المسألة في شرح الكافية ٢١٩ ـ ٢٢٢ ، وفي ص ٣٤٠/٢ من هذا الجزء .

(٣) في د،ل،ف : «البواقي» وأثبت ما في هـ ، وهو الأشبه بالصواب .

(٤) هذا من الأمور الكلية التي يتخرج عليها كثير من الصور الجزئية ، وذلك بأنهم يسوغون في التابع ما لايسوغون في المتبوع . وذكر ابن هشام هذه القاعدة في المغني : ٧٧٢ ، كما جمع السيوطي ما وقف عليه من أقوال النحاة في هذا . انظر ط الهند للأشباه ٣٢٦/١ .

(٥) أي : في غير مسألة الكحل .

خبراً فالتقـدير : « مالُكَ أَعْلَمُ » وكلاهما ظاهرُ [هـ ــ ١٦] الاستحالة • ولا يمكنُ أن يقدَّرَ مبتـدأ أو خبرٌ غيرُ ما تقدَّمَ ذِكْرُهُ ؛ لأنَّ مثلَ هذا الحذف مشروطٌ بكون المحذوف مماثلاً للمذكور (١) ، كما في قوله تعالى : (أُكُلُها دائـمٌ وظِلُّها) (٢) ، وقوله تعـالى : (أأنتم أعْلَمُ أمِ الله) (٣) في قـولِ مَنْ قَدَّر « أم » (٤) منقطعةً ؛ وذلك لما استَقَرَّ (٥) عليه قولُ الجمهور ، مِن أنَّ « أم » المنقطعةَ لا تقعُ إلاّ بين جُملتين ؛ فيجب على قولهم تقديرُ الخبر ، كما وَجَبَ في « إنّها لإبِلٌ أم شاءٌ » (٦) تقديرُ المبتدأ • وأمّا إذا قُدِّرت « أم » المتّصلة ــ وهو الظاهر ــ فلا حذف •

وأمّا الثاني : فمجموعُ ما رأيتُ في ذلك ثلاثةُ أوجُه :

أحدها : [٢٩٣ ــ ب] أنَّ « مالُكَ » معطوفٌ على « أنتَ » ، و « أعْلَمُ » خبرٌ عنهما • واعتُذِرَ عن نسبة « أعْلَمُ » إلى المال بوجهـين ؛ أحدُهما : أنّه لمّا كان النظَرُ في المال ، يَلْزَمُ منه في

---

(١) في د : « المذكور » تحريف ، وأثبت ما في سائر النسخ •

(٢) الرعد : ١٣/٣٥ « مثل الجنة التي وعد المتقون تجري من تحتها الأنهار أكلها دائم وظلها تلك عقبى الدار الذين اتقوا وعقبى الكافرين النار » • والتقدير : وظلها دائم •

(٣) البقرة : ٢/١٤٠ •

(٤) في د،ل،ف : « كم » ، تحريف صوابه من هـ •

(٥) هـ : « انعقد » •

(٦) من شواهد سيبويه النثرية على أم المنقطعة • الكتاب ١/٤٨٤ • وانظر الكلام عليه ص : (٦) من هذه الرسالة •

الأكثر مجيئُه على حَسَب اختيارِ الناظرِ فيه ، نُسِبَ (١) العلمُ إليه مجازاً . قاله ابنُ الصائغ (٢) وعلى قوله قالوا ، وللتّشريك في اللفظ والمعنى كما هو قاعدتُها . وفي هذا الوجه نَظَر ، بعد تسليم جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز ، لأنّا لا نَعْلَمُهم أجازوه إلاّ (٣) في المجازيِّ اللغويِّ . أمّا في المجازيِّ العقليّ ، بأن يُسنَدَ اللفظُ إلى أمرين معاً : إلى (٤) أحدِهِما بطريق الحقيقة ، وإلى الآخر بطريق المجاز فلا . ثُمَّ لا خفاءَ بما في هذا الوجه من البُعد في المعنى .

الوجه الثاني : أنَّ هذا عطفٌ لفظيٌّ ، لم يُقصَد به التشريكُ في المعنى . وهذا القولُ مشكلٌ في الظاهر لمخالفته لِما عليه إطباقُ النحويّين من أنَّ الواوَ العاطفةَ للمفرد تقتضي التشريكَ في اللفظ والمعنى ، ولم أرَ من وفّاه حقَّه من الشرح . وأقول : لا خفاءَ بأنَّ المعنى : أنت أعلمُ بمالِك . وهذا هو أصلُ الكلام (٥) . ثُمَّ إنَّ العربَ أنابوا واوَ العطفِ عن باءِ الجَرِّ ، للتوسيع في الكلام ، وليتناسبَ اللفظانِ المتجاوِران ، وليفادَ (٦) بالحرف الواحد معنى الحرفين ؛ فإنّ الواو حينئذٍ تفيد في المعنى الإلصاقَ لنيابَتِها عن

(١) في د : « المناظر فيه نسبة » ، وفي ل ، ف : « الناظر فيه نسبة » ولا يستقيم الكلام بأي منهما والأشبه بالصواب ما أثبت من هـ .

(٢) د : « الصائع » بعين مهملة . وأثبت ما في سائر النسخ .

(٣) في د : « لا » تحريف ، وصوابه من سائر النسخ .

(٤) زيادة من هـ .

(٥) انظر هذا التأويل في المغني ص ٣٩٧ ، وص ٧٠٠ .

(٦) في هـ : « ويفاد » .

حرف ، وتفيد في اللفظ تشارُكَ الاسمين في الإعراب اعتباراً بأصلها وظاهِرِ لفظها . وعلى هـذا فاللفظُ لفظُ المعطوف ، والمعنى معنى المفعول (١) ، فلا إشكالَ في اللفظ ولا في المعنى . وليس هذا من البدل التصريفيّ الذي لُحِظَ (٢) [هـ — ١٧] فيه قُرْبُ المخرج ، أو اتّحادُه ، كما أبْدِلَتْ واوُ القسم من بائه حين كانا حرفين (٣) شفهيَّين ، لأنّ ذلك يقتضي الاشتراكَ في العمل ؛ وإنّما هو من باب ترك كلمـة ، والإتيان بأخرى مكانها لتقارب (٤) معناها — كالإتيان بالواو في نحوِ « سِرْتُ والنّيلَ » مكانَ « مع » — لكونِ الباء للإلصاق ، وواوِ العطفِ للجمع ، وهما مُتقارِبان .

والذي يدلّ على مجيء الواو خَلَفاً عن الباء قولُهم : « بِعْتُ الشّاءَ شاةً ودِرْهَماً » (٥) أي شاةً بدرهَم ؛ لأنّا قاطِعون بأنّ الدّرهم ثَمَنٌ لا مبيع ، ولأنّهم قالوا أيضاً : « بِعتُ الشاءَ شاةً بدِرْهَم » . وهذا الذي ذكرتُه هو أصَحُّ وأوضَحُ ما يقال في المسألة . ومتبوعي فيه الجَرْمي من المُتَقَدّمين ، وابنُ مالك من المتأخّرين . فمن كلامِهِما أخَذْتُ ، وعلى ما أشارا إليه اعتمدتُ (٦) .

---

(١) لأن « مالك » يصبح حينئذ مفعولا في المعنى تعدى اليه « أعلم » بالباء .

(٢) في د ، ف : « تحط » تحريف ، وفي هـ : « تلحظ » وما أثبته من ل .

(٣) سقط « كانا حرفين » من ل .

(٤) في هـ : « التقارب » . تحريف .

(٥) الشاء : جمع شاة اذا جاوز العدد عشر شياه ، وإلا فهي شياه بالهاء . انظر اللسان شوه .

(٦) في ل : « اعتقدت » تصحيف .

أمّا الجَرْميّ : فإنّه نصَّ علـى أنَّ الواو هنا بمعنى الباء ولكنّه أهمَلَ التنبيهَ على فائدةِ هذا العطف . وأمّا ابنُ مالك فلأنّه ذَكَرَ أنَّ المقصود التناسُبُ اللفظيّ ، وأنّه كالخفضِ على الجِوار (١) ، ولكنّه أهمَلَ التنبيهَ على نيابة الواو عن الباء ، وذلك هو الذي انبنى عليه كونُ هذا العطف، لا يقتضي التشريك في الحكم. وقد وَفَّيْتُ بجميع ما قالا ، وأضَفْتُ إليهِ ما لم يَذْكُرا مِمّا لا بُدَّ منه .
ويَظهرُ لي أنَّ الصوابَ خلافُ ما زَعَماه ، من أنَّ المعطوفَ عليه المبتدأ ، وأنَّ الصوابَ أنّه الخبر . وهو قول ابن طاهر ، وذلك لأنّه حَمْلٌ على الأقرب ، وأنَّ هذا العطف كالخفض في « هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ » (٢) ، وذلك يقتضي تجاورَ الاسمين ، ولأنَّ الباءَ ملحوظَةُ المعنى كما ذكرنا ، ومعناها متعلّقٌ بالخبر . فليكن العطفُ على الخبر ليتّحد التعلّقان (٣) المعنويُّ واللفظيُّ .

الوجه الثاني : « أنّه معطوفٌ لفظاً ومعنىً على الخبر ، وكأنّه قيل : أنتَ ومالكَ » . وذلك على قول ابن خَروف في « كلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُه (٤) » : إنَّ الخبرَ العاطفُ والمعطوف لكونهـا بمنزلةِ

---

(١) من حيث إنه لطلب التناسب اللفظي كذلك . وانظر قاعدة الخفض على الجـوار في المغني ٧٦٠ ـ ٧٦٢ ، والأشباه والنظائر ١/١٤٩ ـ ١٥٢ ط الهند .

(٢) هذا من أمثلتهم على المجاورة . انظر الكتاب ١/٢١٧ ، والخصائص ١/١٩١ ـ ١٩٢ ، والمغني ٧٦٠ .

(٣) في د،ل،ف : « الفعلان » تحريف ، وصوابه من هـ .

(٤) في د،ل،ف : « وصنعته » ، وكذلك في الخصائص ١/٢٨٣ . وفي هـ ←

(مع) ومجرورها » قاله ابن الصائغ . وفيه نظر لأمرين : أحدُهما : أنّه ليس المراد الإخبار عن الشخص بأنّه أعلم على الإطلاق ، وبأنّه مَعَ مالٍ (١) ، لم يحلْ بينهما حائل . والثاني أنّ التفريعَ على هذا القول الضعيف إنّما يقتضي أن [٢٩٤ آ] المعطوف [هـ ـ ١٨] عليه المبتدأ لا الخبر ، كما أنّه في « كلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُهُ » كذلك . ثمّ المعروفُ عن ابن خَروف أنّ الواوَ ومصحوبَها أغنَيا عن الخبر كإغناء الوصف في : أقائمٌ الزيدانِ ، لا لأنهما الخبر .

الوجه الثالث : أنّه خبرٌ لمبتدأ محذوف والتقدير : أنت أعلمُ وأنتَ ومالُك، فحذف(٢) المبتدأ لدلالة ماتقدّم عليه ؛ فالتقى واوان ، فَحُذفَتِ الأولى لئلاّ يدخلَ حرفٌ على مثله قاله ابنُ الصائغ أيضاً ؛ وفيه نظر ، لأنّه خلافُ المعنى ؛ إذ معنى الكلام حينئذٍ : أنتَ أعلمُ من غيرك على الإطلاق ، وأنت ومالُكَ مقرونانِ . ثمّ مثلُ هذا لا يسمّى خبراً إلاّ بِتَجَوُّز ، على (٣) قولِ ابنِ خَروف .

←

وعند أغلب من حكى هذا القول من النحاة : « وضيعته » ، وأثبت الثاني لأنه المعتمد في كتب ابن هشام . والضيعة هنا : حرفة الرجل وتجارته وصناعته ، فهما بمعنى . وسيتكرر مثل هذا الاختلاف في المسألة ، وسأعتمد ما أثبته هنا دون أن أنبه عليه كلما ورد .

(١) في د ، ف : « وبأنه مع قال » ، وفي ل : « وبأنه مع ما مال » ، وفي هـ : «وبأن مع مال » ، وأثبت الأشبه بسياق الكلام .

(٢) في د،ل،ف : « محذوف » تحريف ، وصوابه من هـ .

(٣) في د،ل،ف : « لالتجوز وعلى » . وصوابه من هـ . وتجوز ابن خروف هو في أن الواو ومصحوبها أغنيا عن الخبر كما مر .

ثم قـــال(١) :

[السؤال الثاني] (٢) : وما معـنى المعيّة في نحـو : « أنتَ أعلمُ ومالُكَ » .

أقول : الصوابُ ما قدّمناه ، من أنَّ (٣) معنى الواو هنا كمعنى الباء ، وهو قول الجَرْميّ ومَن وافَقَهُ . وأمّا معنى المعيَّة فبعيدٌ ، وإنْ كان سيبويه قد ذَكَره ، ونصُّه في ذلك : « فإنَّما أردت أنتَ أعلمُ مع مالِك (٤) انتهى . وقد يكون مرادُه تفسيرَ ما يَتحصَّل من المعنى ؛ وذلك لأنّه ليس المرادُ الإخبارَ بأنَّ المخاطَبَ أعلمُ على الإطلاق ، بل إنّه إذا كان مع مالِه(٥) ، كان أعلمَ كيفَ يُدَبِّرُه(٦) ، أو أنّهُ إذا اعتُبِر (٧) مع ماله (٥) كان أعلمَ به . وفي كلام سيبويه من هذه التجوّزاتِ ما لا خفاءَ به لمن وقَفَ على كلامه ولهذا قال ابنُ (٨) النّحاس وغيرُه : إنَّه خاطب بهذا الكتابِ قوماً قد اعتادوا

---

(١) في هـ : « يقال » تحريف . والقائل هو المتوجه الى ابن هشام بالسؤال.

(٢) زيادة للتوضيح .

(٣) سقط « أن » من ل .

(٤) الكتاب ١/١٥١ .

(٥) في ل ، ف « مالك » . تحريف .

(٦) في د : « يديره » ، تصحيف . والصواب من سائر النسخ .

(٧) في د،ل،ف : « عثر » ، تحريف ، والصواب من هـ .

(٨) سقط « ابن » من د ، ل ، ف . وأثبته من هـ . والمراد أبو جعفر المعروف بابن النحاس . انظر البغية ١/٣٦٢ .

المجازاتِ والكنايات (١) .

ثمَّ قال :

[السؤال الثالث] (٢) : وهل تَجَوَّزُ النصب في نحوِ « كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ » تَجَوَّزُهُ هنا أم لا ؟ وما توجيه الجواز إنْ قيلَ به ؟

وأقول : إنَّ المجَوِّزَ لذلك هو الصَّيْمَرِيّ ، نصَّ عليه في التَّبْصِرة (٣) ولم يتعرَّض لهذا المثال (٤) . وظاهرُ كلامِ ابن مالِكٍ أنَّ النصبَ فيه لا يُجيزه أحَدٌ فإنَّه قال — وقد ذَكَرَ « أنْتَ ورَأيُكَ » و « أنتَ أعلَمُ ومالُكَ » — ما نَصُّه : « ولا خلافَ في وجوبِ الرفعِ فيما أشْبَهَ المثالين المذكورين (٥) ، ومن ادّعى

---

(١) لم أعثر في الكتاب المطبوع بعنوان « شرح أبيات سيبويه » المعزو الى ابن النحاس بتحقيق أحمد خطاب على كلام من هذا القبيل . وانظر الحاشية (١) ص (٩٧) من هذا الجزء .

(٢) زيادة للتوضيح .

(٣) ذكر هذا الكتاب بعنوان : تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي ، في بروكلمان ٥/١٦٤ ، وأشير الى أن منه نسخة وحيدة في باريس ولم أتمكن من الحصول عليها . وذكره في البغية ٢/٤٩ عند ترجمة الصيمري ، وانظر فهرس التراجم .

(٤) انظر الهمع ١/٢٢١ .

(٥) هذا مذهب سيبويه في الكتاب ١/١٥٤ ، وابن جني في الخصائص ١/٢٨٣ ، وعليه اجماع النحاة ، وخالف الصيمري . وانظر التسهيل ٩٩ حيث صرح بوجوب العطف في هذين المثالين .

جوازَ النصب في نحو « كلُّ رَجُلٍ وضيعتُه » على تقدير : كلّ رجُلٍ كائن (١) وَضَيْعَتَه ، فقد ادّعى ما لم يقلْه عَرَبيّ (٢) انتهى . فَخَصّ نحوَ « كلُّ رجلٍ وضيعته » بالخلاف .

والذي يظهر في الفرق بينهما أمران ، [هـ ــ ١٩] أحدُهما (٣) : ظهورُ معنى (٤) المعيّة في « كلُّ رجــل وضيعتُه » ، وخفاؤُهُ في « أنتَ أعلمُ ومالُكَ » ، وقد مضى شرحُ ذلك (٥) .

والثاني : أنّه بنيَ الجواز على أنَّ التقدير : كلُّ رجُلٍ كائنٌ وضيعتَه ، كما تقدَّمَ عنه . و « كائن » يصحّ له أن يعمــلَ في المفعول معه ؛ وأمّا « أنتَ أعلمُ ومالُك » فإنّ ما قبلَ الواو منه كلامٌ تامٌّ ، فلا يمكن أن يقدَّر فيه عاملٌ . ولا يصلح (٦) « أعلم » للعمل في المفعول معه ، لأنّه لا يعمل فيه على الصحيح ، إلاّ ما يصحّ له العمل في المفعول به ، لا (٧) كلُّ ما يَصحّ له العمل في الحال ،

---

(١) في هـ : « كائن مع ضيعته » .

(٢) لم أعثر على كلام ابن مالك هــذا في مظانه في التسهيل وفي مخطــوط شرح الكافية ــ ظاهرية ٨٥٢١/عام ــ .

(٣) في هـ : « أقوال أحدها » .

(٤) في د ، ل ف : « نفي المعيــة » تحريف ، وصوابه مــن هـ ، لأن معنى المعية ظاهر في المثال ، لكن تقدير الاعــراب على غير ذلك . انظــر الخصائص ٢٨٣/١ .

(٥) انظر ص (٣٧ ، ٣٨) من هذا الجزء .

(٦) في هـ : « ولا يصح » .

(٧) في د ، ل ، ف : « لأن » تحريف صوابه من هـ .

خلافاً لأبي عليّ . ولهذا مَنَعَ سيبويه « هذا لَكَ وأباكَ » (١) ، وإنْ وُجِد حرفُ التنبيه والإشارة والظرف ، وكلٌّ منهن صالحٌ للعمل في الحال . والفرقُ بينهما ، أنَّ الحالَ شبيهةٌ بالظرف ، فعمل فيها روائحُ الفعل ، ولا كذلك المفعول معه . ولو صحَّ معنى المعيّة في المثال المذكور وقال قائلٌ بجواز النصب فيه لأمكنَ (٢) توجيهُهُ إمّا على قول الجُرْجانيّ أو الكوفيّ (٣) أو الفارسي في أنَّ الناصبَ للمفعول معه (٤) الواوُ (٥) أو الخِلاف (٦) أو كلٌّ ما ينصِبُ الحال. ولهذا جَوَّز الفارسيّ « هذا لَكَ وأباكَ »، وجَوَّزَ في [قوله](٧):

. . . . هذا رِدائي مَطْوِيّاً وسِرْبالا

أن يكونَ العاملُ « هذا » .

---

(١) في الكتاب ١/١٥٦ : « وأما هذا لك وأباك فقبيح أن تنصب الأب لأنه لم يذكر فعلاً ولا حرفاً فيه معنى فِعْلٍ حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل » .

(٢) في هـ : « لايمكن » ، تحريف .

(٣) الراجح أنه أبو جعفر الرؤاسي ، انظر البغية ١/٨٢ ، والمزهر ٢/٤٠٠ .

(٤) هـ : « فيه » تحريف .

(٥) هذا مذهب عبد القاهر الجرجاني في عامل المفعول معه . وانظر شرح الكافية ١/١٩٥ ، وأوضح المسالك ٢/٥٤ .

(٦) في د : « والحال » ، وفي ل ، ف : « أو الحال » . والصحيح ما أثبته من هـ ، لأن الخلاف هو عامل المفعول معه على مذهب الكوفيين . وانظر سر الصناعة ١/١٤٤ ، والانصاف ١/٢٤٨ ، وشرح المفصل ٢/٤٩ .

(٧) زيادة من هـ .

ثمَّ قـــال :

[السؤال الرابع] : وما توجيه القول بوجوب حذف (١) الخبر من نحوِ : « أنتَ أعلمُ وعبدُ الله » إذ اجعلْنا « أعلمُ » خبراً عن « أنتَ » ، و « عبد الله » مبتدأ حُذِف خبره وما المانع من ذكر الخبر [إذا] (٢) جعلنا الواو للمعيّة أو للعطف المحض .

وأقول : لم أقف لأحدٍ — على القول بوجوب حذف (٣) الخبر في ذلك — غيرِ ابن مالكٍ . وهو مخالفٌ لقولهم : إنَّ الخبر لا يجب حذفه إلاّ إذا سَدَّ شيءٌ مسَدَّه . ولهذا رَدّوا [٢٩٤—ب] تجويزَ الأخفش في نحو « ما أحْسَنَ زيداً » ، أن تكونَ ما موصولةً ، أو موصوفةً (٤) ، وتجويزَ بعضِهِم في : نِعْمَ الرجلُ زيدٌ ، كونَ المخصوص (٥) مبتدأً محذوفَ الخبر ، وقولَ الفارسيّ في « ضَربي

---

(١) في د،ل،ف : « وما يوجبه القول يوجب صدق .. » تحريف صوابه من هـ .

(٢) زيادة اقتضاها سياق الكلام .

(٣) في د ، ل ، ف : « صدق » تحريف صوابه من هـ . وانظر حذف الخبر في المغني ٧٠٠ .

(٤) جاء تجويز الأخفش هذا مخالفاً لما ذهب اليه النحاة في تقدير « ما » نكرة تامة بمعنى شيء ، ولا حذف للخبر على تقديرهم . وعند تقدير « ما » موصولة أو موصوفة — على مذهب الأخفش — يكون الخبر محذوفاً ، والتقدير على الأول : الذي حسّن زيداً شيء عظيم ، وعلى الثاني : شيء حسن زيداً شيء عظيم . انظر المغني ٣٢٩ ، وشرح المفصل ١٤٩/٧ .

(٥) في هـ : « المحفوض » ، تحريف .

زيداً قائماً »(١) : إنَّ الخبر مقدَّر بعد الحال . ومن العَجَب أنَّ ابنَ مالك من جُملة من رَدَّ بذلك ، وذَهَلَ عنهُ هنا .

ثمّ إذا سُلّم أنّ ذلك ليس بشرط استناداً إلى إعراب هؤلاء الأئمّة فقد يوجّه بأمرين : أحدهما : أنَّ « أعلم » لمّا كان صالحاً للإخبار به عن الاثنين ، وكان تقديرُ [هـ : ٢٠] « عبد الله » مقدّماً على « أعلم » ممكناً ، صار وإن كان مبتدأً ، كأنّه معطوف ، و «أعلم» وإنْ كان خبراً عن « أنت » وحدَهُ ، كأنّه (٢) خبرٌ عنهما معاً (٣) ، فمَنَعَ ذلك ظهور خبر آخر . وهذا بخلاف نحو : زيدٌ قائمٌ وعمرو ، فإنَّ الخبر المذكور لا يصلُح للاسمين معاً .

والثاني : أنَّ المعنى هنا : أنتَ أعلمُ بعبدِ الله ، وذلك كلامٌ تامٌّ لا يحتاج إلى خبر فكذا ما بمعناه(٤) وكلٌّ من الوجهين مُعْتَرَض .

أمّا الأوّل : فلاستلزامه وجوبَ الحذف في نحو : « زيد في الدار وعمرو » ، ولا قائلَ به . وفي الحديث : « أبو بكرٍ في الجنّة وعمرُ في الجنّة » (٥) إلى آخره .

---

(١) جاء في موضع المثال السابق في د ، ل ، ف : « حدي زيداً قائم » ، وفي هـ : « حدي زيد قائماً » . وكلاهما تحريف ، والأشبه بالصواب ما أثبت . انظر الهمع ١٠٦/١ ، ومسألة ضربي زيدا قائما ، ص ٣٣٦ من هذا الجزء .

(٢) في د ، ل ، ف : « كان » ، وصوابه عن هـ .

(٣) في د،ل،ف : « نصا » تحريف صوابه عن هـ .

(٤) في هـ : « معناه » ، وفي ل : « لمعناه » تحريف .

(٥) من حديث طويل عن عبد الرحمن بن الأخنس في سنن أبي داود ٣٩/٥، وعن سعيد بن زيد في سنن ابن ماجه ٤٨/١ .

وأمّا الثاني : فمن وجهين أحدُهما : اقتضاؤه وجوبَ الحذف على تقديرالواو للعطف المحض ، وإنّما المدّعى وجوبُه مطلقاً ، والثاني أنّه إحالةٌ لصورة المسألة ، فإنّ المدّعى جوازُها على إضمار الخبر ، والتوجيهُ المذكور يقتضي أنّه لا خبرَ في اللفظ ، ولا في التقدير .

ثمّ قال :

[السؤال الخامس] (١) : وما وجهُ الحكم برُجْحانِ النصبِ على المَعِيَّة على العطف في نحوِ « لا تتَغَذَّ (٢) بالسمَكِ واللبنِ ، ولا يُعْجِبْكَ (٣) الأكلُ والشّبع » مع أنّ المقصودَ فيها المَعِيَّة مطلقاً ، وليس العطف هنا بمقصود . وهلاّ كان النصبُ متعيّناً لتأديتهِ مُرادَ المتكلّم وإخلالِ العطف بذلك .

وأقول : لا يمتنع التعبير بالعباراتِ المُجْمَلَة ، عند التمكّن من العبارات المُعَيِّنة للمعنى المُراد . والعطفُ إنّما يُخِلُّ بالتنصيص (٤) على معنى المعيّة لإفادتِها مُطلقاً ، فإنّ أحدَ محتملاتِ الواو العاطفة معنى المعيّة . وإنّما تتعيّن العبارةُ التي لا تحتمل (٥) غيرَ المراد إذا أُريدَ التنصيصُ على ذلك المعنى، ولم تَحْتَفِ بالكلام قرينة ترشد إليه .

---

(١) زيادة للتوضيح .

(٢) في د ، ل « بعيد » تحريف صوابه من ف ، هـ .

(٣) في د،لف : « تعجيل » ، تحريف ، وأثبت ما في هـ .

(٤) التنصيص هنا : التعيين والتوقيف .

(٥) في د : « تحمل » تحريف ــ وصوابه من سائر النسخ .

وقد جَوَّزوا لقاصِدِ نَفْيِ (١) الجنس بـ « لا » على سبيلِ الإجمال أن يُعْمِلَها (٢) عملَ ليس ، وأوجَبوا إعمالَها عَمَلَ إنَّ إذا أُريدَ التنصيص (٣) . وجوَّز سيبويه والمحقّقون لمن قال : « طالَني زيدٌ » و « جاءني (٤) عَمْرو » إذا بناهُما للمفعول [أن يُخْلِصَ] (٥) الضمَّ والكسرَ وأنْ يُشِمَّ (٦) . والذي يقتضيه

---

(١) في د،ل،ف : « له في صديقي » ، تحريف وصوابه من هـ .

(٢) في د ، ل ف : « تعمل ما » والوجه ما أثبته من هـ .

(٣) أي : اذا أريد بها النفي العام الذي يقدر فيه « من » الاستغراقية . انظر : أوضح المسالك ١/٢٧٤ ـ ٢٧٥ ، والتسهيل ٦٧ ، وشرح الشذور ٢٠٩ ، والمغني ٢٦٤ ـ ٢٦٥ .

(٤) في د ، ل ، ف : « خافني » ، ورجحت ما في هـ لتمثيل ما كانت عينه واواً وما كانت عينه ياء في المثالين .

(٥) في د،ل،ف : « في تخلص » ، وفي هـ : « في مخلص » . وأثبت بين الحاصرتين ما درج ابن هشام وغيره على قوله في مثل هذا الموضع . انظر ما أحيل اليه في الحاشية التالية .

(٦) في النسخ جميعا : « لم » مكان « يشم » ، تحريف . والوجه ما أثبت ، فان سيبويه وجمهور النحويين يجيزون في فاء أجوف الثلاثي عند بنائه للمجهول واتصاله بما يسكن لامه اخلاص الكسر ، أو اخلاص الضم ، أو الاشمام . انظر الكتاب ٢/٣٦١ ، وشرح المفصل ١٠/٧٣ ، والممتع ٤٥٣ ، وشرح الكافية ٢/٢٧٢ ، وشرح الشافية ٣/١٥٥ ، وأوضح المسالك ١/٣٨٧ ، والتسهيل ٧٨ ، والهمع ٢/١٦٥ ، والأشموني ١/٣٢٤ . وظاهرٌ أن بناء نحو : « طالني » و « جاءني » للمجهول مع اتصالهما بضمير الرفع موقع في لبس مع صيغة المعلوم فاحتيج للاشمام .

النظرُ أنَّه تتعيَّنُ العبارةُ الناصَّة (١) إذا أريدَ التنصيصُ، والمجملةُ (٢) [هـ ــ ٢١] إذا أريــدَ الإجمال ، ويجــوز الأمران إذا لم يُــرَدْ أحدُ الأمرين بعينه ، وتترَجَّحُ الناصّة (٣) حينئذ على المُجْمَلَة .
ولم يَمْشِ ابنُ مالكٍ في ذلك على قاعدة ، لأنَّه قال في نحو: «جاءني» بوجوب الإشمام أو الضمّ ، وفي نحو (٤) «طالَني» : بوجوب الإشمام أو الكسر . وقالَ في باب « لا » : يجوزُ (٥) إلحاقُها بليس إنْ لم يُرَدِ التنصيصُ على العموم . وقال في المفعول معه (٦) برُجْحَانِ النصْبِ إذا خِيفَ بالعطفِ فواتُ ما يَضُرّ فَوَاتُه (٧) .

ثم قـــال :

[السؤال السادس] (٨) : « وما وجهُ تقسيمهم مسائلَ الباب إلى ما يجبُ نصبُه ، وإلى ما يَرْجُحُ ذلك فيه ، وإلى ما يَرْجُحُ

---

(١) في د ، ل ، ف : « الناصبة » ، والصواب من هـ .

(٢) في د ، ل ، ف : « والجملة » تحريف . وصوابه عن هـ .

(٣) في د ، ل ، ف « الناصبة » وصوابه من هـ .

(٤) سقطت عبارة «جاءني» بوجوب الاشمام أو الضم وفي نحو ، من د سهواً من الناسخ . وفي ل ف : « خافني » بدل « جاءني » ، وأثبت ما في هـ .

(٥) في ل : « بجواز » ، تحريف .

(٦) في د ، ل ، ف : « وبان في المفعول ثقة » تحريف صوابه عن هـ .

(٧) عبارة ابن مالك في التسهيل ١٠٠ : « .. فان خيف بالعطف فوات ما يضر فواته رجح النصب على المعية » .

(٨) زيادة للتوضيح .

عطفه (١) ، مع أنّهم يقولون : إنّ المفعول معه لا بدّ أنْ يدخلَه معنى المفعول به، وقد سمّاه سيبويه بذلك، ومقتضى هذا أنّه يتعيَّن النصبُ عند قَصْد هذا المعنى ، إذا وُجد المسوِّغ اللفظي ، فكيف يُحكمُ برُجْحانِه على العطف في بعض الصور ؟ بل كيف يُحْكَمُ بتساوي الأمرين في بعضها أيضاً ؟ فإن قيلَ : الحكمُ بما ذُكر إنّما هو بالنظر إلى صور التراكيب اللفظية وإن اختلفَ المعنيان ، أشكَلَ حينئذٍ كلامُ ابن مالك رحمه الله تعالى ــ حيث حَكَم برُجْحان العطف حيث أمكنَ ذلك بلا ضَعْف (٢) . وهذه العبارَةُ يندرج تحتها نحوُ : « قامَ زيدٌ وعَمْرو » وهذا التركيب إن نَظَرْنا إليه مع قطع النظر عمّا يقصِد من المعنى ، يقتضي تساوي الأمرين كما قال [٢٩٥ ــ آ] أبو (٣) الحسن بنُ عصفور (٤) . فما وجه كلام ابن مالك وهل يتم كلامه فتجيء الصور في هذا الباب خمساً (٥)

---

(١) هذه الأحكام هي للاسم الذي يلي الواو في باب العطف على المعية . انظر أوضح المسالك ٢/٢٣٩ .

(٢) عبارة التسهيل ١٠٠ : « ويترجح العطف ان كان بلا تكلف ولامانع موهن » .

(٣) في د : « ابن » ، وسقط من ل ، ف ، وأثبت ما في هـ ، وهو الوجه . انظر فهرس التراجم .

(٤) قال في المقرب ١/١٥٩ : « وذلك اذا كانت الجملة فعلية وتقدم الواو اسم يسوغ العطف عليه .. » ، ويندرج تحت هذا الكلام قولنا « قام زيد وعمرو » وان كان ابن عصفور لم يذكره ثمة .

(٥) أي باضافة الحكم بتساوي الأمرين إلى الأحكام الأربعة الأخرى ، وهي : وجوب العطف ، ووجوب النصب على المعية ، ورجحان كل منهما .

أو لا يتمّ (١) فتكون أربعاً .

وأقولُ : أمّا ما تَضَمَّنَه صدرُ السؤال من الإشكال فقد ذُكِر في أثنائه ما يرفعه ، وهو أنّ الحكم بالأقسام المذكورة إنّما هو بالنظر إلى صور التراكيب اللفظية . ولا يَلْزمُ ابنُ مالك الحكمَ بتساوي الأمرين في نحو: «قامَ زيدٌ وعَمرو»، بل الحكمَ بِرُجْحان العطفِ ، وهو قائلٌ به . ووجه لزوم ذلك من ظاهر كلامه ، لأنّ العطف قد أمكن بلا ضَعف . وهذا هو مقتضى النظر لأنّ العطفَ هو الأصل (٢) وقد أمكَنَ وسلِمَ عن معارِضٍ . وأمّا كلام ابن عُصفور فالقياس الذي ذكرناه ، يأباه ، فالصورُ أربعٌ [هـ — ٢٢] لا خمسٌ .

ولْيُعلم أنّ تسميةَ سيبويه المفعول معه مفعولاً به مُشكِلة ، والناسُ فيها فريقان : فمنهم من تأوّلَها — وهو ابنُ مالك [فقال](٣) حين ذَكَر أنّ الباء تأتي للمصاحَبة ، ما نصّه : « ولمساواة هذه الباء لـ « مع » قد يُعَبِّر (٤) سيبويه عن المفعول معه بالمفعول به » انتهى . ومنهم من أجراها على ظاهرها . والقولُ عندي (٥) : إنّ بعضَ الأمثلة يكون الاسم فيه على معنى « مع » ، ويسمّى مفعولاً معه ، وبعضها يكونُ فيه على معنى الباء ويسمّى مفعولاً به . وانّ سيبويه إنّما أرادَ ذلك . وها أنا موردٌ كلامه لتتأمّلوه : قال رحمه الله :

---

(١) في د ، ل ، ف : « تتم » ، والأشبه بالصواب ما أثبته من هـ .

(٢) انظر أوضح المسالك ٢/٥٤ .

(٣) زيادة من هـ .

(٤) في د : « يعتبر » والوجه ما أثبته من سائر النسخ .

(٥) في د : « عند » تحريف ، وصوابه من سائر النسخ .

« وينتصبُ فيه الاسمُ لأنّه مفعولٌ معه ومفعولٌ به »(١) ثمَّ قال : « وذلك قولك : « ما صنَعْتَ وأباكَ » ، و « لو تُركت الناقةُ وفصيلَها لرَضَعَها » ، إنما أردتَ : « ما صنعتَ مع أبيك » ، و « لو تُركَتِ الناقةُ مع فصيلِها » . فالفصيلُ مفعولٌ معه ، والأبُ كذلك ، والواو لم تغيِّر المعنى ، ولكنّها تُعمِلُ في الاسم ما قبلَها . ومثلُ ذلك : ما زِلْتُ وزَيداً [حتّى فَعَلَ](٢) ، أي : ما زِلْتُ بزيدٍ حتّى فَعَلَ ، فهو مفعولٌ به و « ما زِلْتُ أسيرُ والنيلَ »(٣) أي مع النيلِ ، « واستوى الماءُ والخَشَبَةَ » ، أي بالخَشَبَةِ »(٤) انتهى . فانظُرْ الى كلامه رحمه الله ، حيث قال مفعولاً معه ، ومفعولاً به ، ثم فَسَّرَ بعضَ الأمثلة بـ « مع » وبعضَها بالباء . وأنّه(٥) حيث قَدَّرَ أَحَدَ الأمرين يكون ذلك المعنى إمّا مُتَعيِّناً ، أو أَظْهَرَ من المعنى الآخر . فَمَنْ تأمَّلَ هذا الكلام بالإنصاف عَلِمَ أنَّ مُرادَه ما ذكرتُ .

ولم يتّسع الوقتُ للنظر فيما قال شارحو الكتاب في هذا الموضع . وهذا مَبْلَغُ فَهْمي في كلامه رحِمَه الله، والله تعالى أعلم. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

---

(١) الكتاب : ١/١٥٠ ، وقبله : « هذا باب ما يظهر فيه الفعل ... » .

(٢) زيادة من كتاب سيبويه ١/١٥٠ ؛ خلت منها النسخ جميعاً .

(٣) في د ، ل ، والأصل الذي اعتمده عبد السلام هارون في تحقيق كتاب سيبويه : « والليل » ، وأشار الى أنه تحريف . وفي هـ ، والكتاب ط بولاق ، وما وقفت عليه في كتب النحو : « والنيل » ، وهو ما أثبت . انظر الكتاب ١/١٥٠ ، وبتحقيق هارون : ١/٢٩٨ .

(٤) الكتاب ١/١٥٠ .

(٥) في هـ : « ولأنه » تحريف .

بسم الله الرحمن الرحيم

هـذه مسألةٌ من كلامِ شيخنا العالمِ العلاّمة جمالِ الدّين عبد الله بن يوسف بن هشام رحمه الله في قوله تعالى (١) :

(ولِلهِ على النّاسِ حجُّ البيتِ مَنِ استطاعَ إليهِ سبيلا)(٢).

قالَ : يجوزُ في الظّرفين أربعةُ أوجُه (٣) :

أحـدُها : أن يكونَ (٤) الأوّل خبراً ، والثاني متعلّقاً به .

والثاني : عكسه وهو أن يكونَ الثاني خبراً ، والأوّل متعلّقاً به. ولا يمنعُ هذا تقدّمُ الظرفِ على عامِلهِ المعنويِّ فإنّ ذلك جائزٌ باتّفاق كقولِهِم : « أكُلَّ يومٍ لكَ ثوبٌ » (٥) .

الثالث : أن يكونا خبرين ، وذلك عند مَن يُجيز تعدّدَ الخبر.

والرابع : أن يكونَ الأوّلُ خبراً ، والثاني حالاً . وهذا الوجه

---

(١) في د ، ل ، ف : « مسألة من كلامه أيضاً على قوله تعالى .... » ، وأثبت ما في هـ .

(٢) آل عمران ٩٧/٣ ، ونصها بتمامه « فيه آيات بينات مقام ابراهيم ومن دخله كان آمنا ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ومن كفر فإن الله غني عن العالمين ﴿ » .

(٣) وانظر املاء العكبري ٨٤/١ .

(٤) في هـ : « يكوان » تحريف .

(٥) انظر هذا القول في الايضاح العضدي ١٩٩ ، والمرتجل ١٦١ .

أيضاً ممّا لا يختلف في جوازه • وربّما سبق إلى الذهن أنّ فيه خلافاً • وليس كذلك ، لتقدّم العامل وهو الظّرف ، وتأخّر المعمول وهو الحال، فهو نظير قولك : «في الدّار جالساً زيد»[1] وفي : « هجر مستقرّاً سعيد » • وهذا ممّا لا شكّ في جوازه •

ويبقى وجه خامس : وهو عكس هذا ، أعني أن يكون الأوّل حالاً، والثاني خبراً، فهذا نصوص النحويّين متظافرة[2] على منعه • جماعة منهم حكوا الإجماع على ذلك •

قال ابن مالك في شرح الكافية : « ••• ولو قدّمت الحال على العامل الظّرفيّ ، وعلى صاحبها ، لم يجز بإجماع ••• »[3] • وقال الأبّدي[4] في شرحه الكبير على الجزوليّة[5] : « أجاز أبو الحسن[6] تقدّم الحال المعمولة[7] للظّرف مع توسّط

---

(١) انظر الايضاح العضدي ١٩٩ ، والأشموني ١/٤٢٧ •

(٢) متظافرة : متظاهرة ومتضافرة ـ اللسان (ضفر) •

(٣) مخطوط شرح الكافية لابن مالك ـ ورقة ٥٧ ـ (الظاهرية بدمشق ، برقم ١٧٥٤ / عام ، تحت اسم : الوافية في شرح الكافية) • وانظر الأشموني : ١/٤٢٦ •

(٤) في النسخ والبغية ٢/١٩٩ : الأبذي ، بالذال المعجمة ، والصحيح بالمهملة كما أثبت لأنه نسبة الى أبدة في الأندلس • وانظر البلغة ١٦٨ ومعجم البلدان ١/٦٤ •

(٥) لم أعثر على هذا الكتاب • والجزولية : حواش على جمل الزجاجي لأبي موسى الجزولي (ت ٦٠٧ هـ) •

(٦) أي الأخفش الأوسط •

(٧) في د « المعلومة » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ •

الحال بينَ المبتدأ والخبر • ومَنَعَ ذلك مع التقَّديم [وَوَجْهُ قولِهِ : أنَّ المبتدأَ طالبٌ للخبر ، فإذا تَقَدَّمَ كان الخبرُ في نِيَّةِ التَّقديم] (١) إلى جانبه فكأنَّ (٢) الحال مؤخَّرة عنهما ولهذا امتنع بالإجماع أن تتقدمَ عليهِما جميعاً » انتهى كلامُهُ ملخَّصاً •

وقال ابن عُصفور في شرحِ الإيضاح(٣) : « اتَّفَقَ [٢٩٥ـب] البصريّون على امتناعِ التَّقديم عليهِما جميعاً» • فقولُهُ «البصريون» دخلَ فيهم الأخفش ، لأنّه من أئمَّةِ البصريّين [وهو [هـ ـ ٢٤] سعيد بن مَسْعدة تلميذُ سيبويه • وحيثُ أطلَقَ النحويّون (البَصْريّين)] (٤) لا يريدونَ غيرَه •

ومِمَّن نقلَ الإجماع عليه (٥) أيضاً : الإمامُ أبو بكر بن طاهر المعروف بالخِدَبِّ(٦) ولكنْ نُقِلَ عن أبي الحَسَن(٧) أنّه أعْرَبَ « فِداءً » من قولِهِم : « فداءً لكَ أبي » حالاً • ونُقِلَ عن الإمام المُحَقّقِ عبدِ الواحِد بن علي الأسديّ المعروف بابنِ بَرْهان

---

(١) زيادة من ل ، ف ، هـ • وسقط من د •

(٢) في د ، ل ، ف « وكأن » ، والأشبه بالصواب ما أثبت من هـ •

(٣) ذكر الفيروزابادي « شرح الايضاح» في البلغة ١٦٩ ، ونقل عنه البغدادي في مواضع من الخزانة ليست مما نحن فيه • ولم يذكره بروكلمان ، ولعله مفقود •

(٤) زيادة من ل ، ف ، هـ •

(٥) سقط « عليه » من هـ •

(٦) في هـ « الخرب » ، تحريف ، وانظر ترجمته في فهرس التراجم •

(٧) أي الأخفش الأوسط •

قولٌ (١) أسهلُ من ذلك ، وهو أنّه أجازَ ذلكَ في الظّرف . وقد وقَفْتُ له علی ذلك . قال في شرحِهِ للّمَع (٢) في قولِهِ تعالى (هنالِكَ الوَلايَةُ للهِ الحَقِّ) (٣) : (هنالِكَ) ظرفُ مكانٍ ، وهي حالٌ . و (٤) (الوَلايَة) مبتدأ ، (لله) الخَبَر . ولامُ الجَرِّ عَمِلَتْ في الحالِ مع تَقَدُّمِها على اللام لأنّها بلفظِ الظّرف . وأنْشَدَ لابنِ مُقْبِل العَجْلانيّ :

٩ ـ ونَحْنُ مَنَعْنا البَحْرَ أنْ تَشْرَبُوا بِهِ
وَقَدْ كانَ مِنْكُمْ ماؤُهُ بِمَكانِ (٥)

ثمّ قالَ : «(منكم) حالٌ والعاملُ فيه الباءُ في (بمكان)(٦)» .

---

(١) في هـ « قولا » ، تحريف .

(٢) في هـ : « شرح اللمع » ، واللمع كتاب من تصنيف ابن جني .

(٣) الكهف ١٨/٤٤ ، وتتمتها : « ... هو خير ثواباً وخير عقبا ﴾ » .

(٤) سقطت الواو من ل .

(٥) البيت في ديوان ابن مقبل ٣٤٦ ، وألحقه محقق الديوان بآخر قصيدة فيه عن اللسان (بحر) ، برواية : « يشربوا » ، وأورده العيني في المقاصد ٣/١٧٣ منسوباً الى بعض الخوارج . والشاهد فيه عند ابن برهان جعل الظرف (منكم) حالاً متقدمة على العامل الحرفي . وذهب العيني الى أن (وقد كان) حال من الضمير المجرور بالحرف في (منكم)، والعامل هو الجار في (منكم) ، و (ماؤه بمكان) اسم كان وخبرها . وعد ابن الناظم هذا البيت مما جاء مسموعاً ويحفظ ولا يقاس عليه . انظر شرحه ص ٤٢٤ على الألفية ١٢١ .

(٦) في د ، ل ، ف « مكان » ، وأثبت ما في هـ .

وعلى هذا ففي المسألة ثلاثةُ مذاهب : المنعُ مُطلَقاً ، وهو قول مَنْ عدا الأخفش وابن بَرْهان ، والجوازُ مُطلَقاً ، وهو قول الأخفش ، والجوازُ إذا كانَ العاملُ ظرفاً ، والمنعُ إذا كان غيرَ ظرف ، وهو قولُ ابن بَرْهان . وعلى هذين القولين فيجوزُ الوجهُ الخامس في الآية (١) . ولكنَّهما قولانِ شاذَّان مُخالِفان لما يقتَضيه القِياسُ والسَّماع . والذي أجازَهُ أصعبُ مِنَ الذي أجازَهُ ابنُ بَرْهان ولعَلَّ الذين (٢) نَقَلوا (٣) الإجماعَ على خلافِ ذلك لم يَعْتَدُّوا بِهِما ، أوْ رأوا أنَّ القائلَ بهما ذَهَلَ عنِ القاعدة . ووقفتُ للأخفش على خلافِ ما نُقِلَ عنه ، في (كتابِهِ الصَّغير)(٤) : « هذا بابٌ من الحال ، اعلم أنَّ قولهم : « هذا عبدُ الله قائِماً في الدّار » — على الحال —(٥) جائز ؛ وقد قَدَّمتِ الحالُ قبلَ العامِلِ لأنَّ الحالَ لـ (عبد الله) . فإذا قَدَّمْتَ الذي الحالُ له في المعنى كانَ جائزاً » . هذا نصُّهُ ، والنُّسخَةُ التي عندي مُعْتَمَدَة ، لأنَّها بخطِّ أبي الفَتح بن جِنِّي . قولُهُ رحمه الله : « فإذا قَدَّمْتَ الذي الحالُ له في المعنى كانَ جائِزاً » دليلٌ على أنَّكَ إذا أخَّرْتَ

---

(١) أي : أن يكون (لله) حالاً ، و (على الناس) خبراً مقدما — — * — يريد : الأخفش .

(٢) في د « الذي » ، تحريف ، وصوابه من سائر النسخ .

(٣) في هـ : « يقولون » ، تحريف .

(٤) أغلب الظن أنه كتاب المسائل الصغير ، وهو مفقود . ووقف عليه صاحب الخزانة ، انظر ٣/٥٧٣ .

(٥) سقط « على الحال » من ل .

الذي الحالُ له كان مُمْتَنِعاً . ثُمَّ إنَّهُ صَرَّحَ بذلك بعدُ فقال : « ولو قلتَ « قائماً في الدار عبدُ الله » (١) لم يَجُزْ » هذا نَصُّه بحُرُوفِهِ .

[هـ ــ ٢٥] فإنْ قلتَ : فما تصنعُ بما احتَجَّ به ابنُ بَرْهان؟
قلتُ لا دليلَ في شيءٍ مِنهُ . أمَّا الآيةُ الكريمة (٢) فيجوزُ في (هنالِكَ) أن تكونَ ظرفاً لـ(مُنْتَصِراً) . وعلى هذا الوجهِ وَقَفَ بعضُ القُرّاء(٣): « وما كانَ منتصراً هُنالِكَ »، ثُمَّ ابتَدأ « الوَلايةُ لِله » . ويجوز أن يكون (٤) خبراً و (لِله) متعلِّق بـ(الوَلاية) . ويجوزُ أن يكونا خَبَرَيْن . ومَعَ هذه الاحتمالات يسقُطُ الاستدلال.وأمّا البيت: فالجوابُ عنهُ مُستفادٌ من الكلام الذي قَدَّمتُهُ عن الأُبَّدِيّ (٥) . وذلك أنَّه جعل تقدُّمَ بعضِ الجملةِ كتقدُّمِ كُلِّها ؛ لأنَّ بعضَها يطلُبُ بعضاً . وهنا لمّا تَقَدَّمَتْ (كان) وهي طالبةٌ لاسمها وخبرها ، كانا في نِيَّةِ التَّقديم،

---

(١) انظر الايضاح العضدي ٢٠٠ .

(٢) يريد : آية الهف التي سلفت في ص ٥٤ س ٣ . وجاء قبلها : « ﴿ ولم تكن له فئة ينصرونه من دون الله وما كان منتصرا ﴾ هنالك .... » .

(٣) انظر مشكل إعراب القرآن ٢/٤٣ ، والبيان في إعراب القرآن ٢/١١٠ والكشف ٢/٤٤ ، وايضاح الوقف والابتداء ٧٥٨ .

(٤) أي الظرف « هنالك » .

(٥) في هـ « الأبذي » ، وفي د وسائر النسخ باهمال الذال ، وانظر ص ٥٢ ح ٤ .

وكانت الحالُ متأخِّرة عنهما في التقدير على أنَّني متردِّدٌ في ثُبوت هـذه المقالة عن ابن بَرْهان ، فإنَّني رأيتُها في نُسخَةٍ معتمـدةٍ مقروءَةٍ عـلى أبي محمّد بن الخشّاب ، وأوَّلُها ما صدَّرَ به (١) حاشيته ، ثم ذَكَرَ ذلك إلى آخره . فالظاهرُ أنَّه ممَّا أُلحِقَ ، كما أُلحِقَتْ حواشٍ من كلام الأخفش وغيرِه في متْنِ كتابِ سيبويه .

وأمّا قولُهُم : « فِـداء لَكَ أبي » فإنَّه يُروى بالرَّفـعِ والنَّصْبِ والكسْرِ . وبالأوجُهِ الثَّلاثة يُروى (٢) قولُ نابغةِ بني ذُبيان في معلَّقَته المشهورة :

١٠ ــ مَهْـلاً فِـداء لَكَ الأقوامُ كلّهُمُ

وما أُثَمِّرُ مِنْ مالٍ ومِنْ وَلَدِ (٣)

فأمّا الرَّفعُ ، فعـلى الابتـداءِ أو (٤) الخبر . والأَوْلى أن يكونَ (فِداءٌ) هو الخبر ، و (الأقوامُ) هو المبتدأ . وكـذلك (أبي) (٥) في المثال ، لأنَّ المعرفة أوْلى بالابتداءِ من النكرة (٦) هذا

---

(١) في د ، ل ، ف : « ماصورته » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

(٢) في هـ : « روي » .

(٣) البيت للنابغة الذبياني ، وهو في ديوانه ٣٦ ، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين ١/١٩٦، وورد منسوباً إليه في: الأبيات المشكلة للفارقي ٢٣٥ واللسان (فدى) وضبط فيه « فداء » بالكسر ، والخزانة ٣/٧ ، وورد غير منسوب في شرح المفصل ٤/٧٣ .

(٤) في ل « والخبر » ، تحريف .

(٥) في هـ : « لك » في موضع « أبي » ، تحريف .

(٦) في النسخ جميعا : « لأن النكرة أولى بالابتداء من المعرفة » ، ولعله من خطأ النساخ .

قول حُذّاقِ المعربين ، وخالَفَ سيبويه في مثلِ ذلك ، فأعرَبَ النَّكِرَةَ المتقدِّمَةَ مبتدأً ، والمعرِفَةَ المتأخِّرَةَ (١) خبراً ، بناءً على الأصل ، مِن أنَّ [٢٩٦ ــ آ] كُلاً منهما حَالٌّ في مَحلِّه ، ولا تقديمَ ولا تأخير ، وعلى (٢) أنَّ النكرة التي لها مُسَوِّغ بمنزلةِ المعرفةِ ، والمعرفتانِ إذا اجتَمَعَتا كان المُتَقَدِّمُ منهما هو المبتدأ (٣) .

وأمَّا النَّصْبُ فعلى المصدر ؛ وأصلُ الكلامِ : تَفْديكَ الأقوامُ ، ثُمَّ حُذِفَ الفعلُ ، وأقيم مصدَرُهُ مُقامَهُ ، وجيءَ بـ (لك) للتَّبيين (٤) كما جيء بها بعدَ (سَقْياً) في قولِهِم : « سَقياً لَكَ » . وارتفَعَ (الأقوامُ) في البيت ، و (أبي) (٥) [هـ ــ ٢٦] في المثال بالمصدر ، أو بالفعل المحذوف ، عـلى خلافٍ بين النحويين في ذلك .

وأمَّا الكسرُ ــ وهي روايةُ يعقوبَ بن السِّكِّيت وغيرِهِ (٦) فللنحويِّينَ فيهِ قولان :

---

(١) في هـ « المؤخرة » .

(٢) في هـ « وعليه » ، تحريف ومتعلق (علي) هو (بناء) .

(٣) جعل سيبويه قولهم « فداء لك أبي وأمي » في باب النكرة الذي يجري مجرى ما فيه الألف . واللام من المصادر والأسماء . انظر الكتاب ١/١٦٧ .

(٤) في هـ : « في البيتين » ، تحريف .

(٥) في د ، ل ، ف : « واتي » ، تصحيف ، وصوابه عن هـ .

(٦) ذكر ابن برّي أن الأصمعي أنشد البيت بكسر (فداء) ، انظر اللسان (فدى) .

أحدُهما : أنَّه مبتدأ ، وما بعدَه خبرُهُ ، أو بالعكسِ على الخلاف الذي شَرَحْناهُ في روايةِ الرَّفعِ ، وأنَّهُ معدولٌ عن (مَفْدِيّ) وبُنِيَ على الكسر • وليسَ هذا القولُ بشيءٍ ، لأنَّهُ لا وجهَ لبنائِهِ على هذا التّقدير • ثمَّ هو فاسدٌ من حيثُ المعنى ، إذ كانَ حقُّهُ أن يقولَ : إنَّهُ معدولٌ عن (فادٍ) ، لأنَّ المَفْدِيّ هو المخاطَبُ لا الأقوامُ •

والثاني : أنَّه اسمُ فعلٍ ومَعناهُ : ليَفْدِكَ الأقوامُ ، أي[1] وبُنِيَ كما بُنِيَ (نَزَالِ) و (دَرَاكِ) ، كذا وَجَّهَهُ أبو جعفر النّحّاس في شرحِ المعلّقات ، وفيه نظر ، فإنّا[2] لا نعلمُ اسمَ فعلٍ على وزنِ فِعالِ ، بكسرِ الفاء ، ولا اسمَ فعلٍ نابَ عن فعلٍ مضارعٍ مقرونٍ بلامِ الأمرِ[3] •

وحكى الفرّاءُ أنَّه قال:« فَدَىً لَكَ » بفتح الفاءِ وبالقَصْر وهذا يَحْتَمِلُ أن يكونَ في موضعِ رفعٍ، وأنْ يكونَ في موضعِ نصبٍ ، وقَدْ مضى توجيهُهُما واللهُ تعالى أعلم •

---

(۱) سقط « أي » من ل •

(۲) في هـ : « فانه » ، والأصح ما أثبته من النسخ الخطية •

(۳) انظر شرح المعلقات لابن النحاس ٧٦٢ ، والخزانة ٨/٣ •

ومن كلامه أيضاً (١) :

مسألـــة

قول جابر رضي الله عنه: « كانَ يَكْفِي مَنْ هو أَوْفى مِنْكَ شَعْراً وخَيرٌ مِنْكَ » (٢) .

الظّاهر أنّ (خير) (٣) مرفوع عطفاً على (أوفى) المخبر به عن (هو) ، أي : « كان يكفي مَنْ هو أوْفى وخيرٌ » ، كما تقول : أُحِبُّ مَن هو عالِمٌ وعامِلٌ (٤) . والجملةُ مِن المبتدأ والخبر صلةُ الموصول (٥) ، والموصولُ (٦) مفعول (يكفي) .

---

(١) المراد ابن هشام . وفي هـ : « من كلام شيخنا الشيخ جمال الدين بن هشام رحمه الله » .

(٢) ورد هذا في صحيح مسلم ١٧٨/١ بلفظ آخر ، ولم أقف عليه بهذا اللفظ . والمخاطب فيه الحسن بن محمد وقد استنكر أن يكفي قليل من الماء للاغتسال ، فأجابه الصحابي جابر (رض) بالنص المذكور . والمراد : أن هذا المقدار من الماء كان يكفي رسول الله ﷺ ليصبه على رأسه الشريف والاغتسال منه ، مع أن الرسول أكثر شعراً من المخاطب وخير منه .

(٣) في د ، ل ، ف « خيراً » ، وأثبت ما في هـ ، وهو أحسن .

(٤) في د « أو عامل » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٥) في د ، ل ، ف « الموصوف » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

(٦) في النسخ جميعاً « والصلة » ، تحريف ، والصواب ما أثبت .

ويقعُ في النُّسَخ ، ويَجْري عـلى ألسِـنةِ الطَّلَبة بنصبِ [خَيرٍ] (1) . وقد ذُكِرَ أنَّه خُرِّجَ على سبعةِ أوجه :

أحدُهما : أن يكونَ عَطْفاً على المفعول ، وهو (مَنْ) .

الثاني : أن يكونَ بتقدير (كان) ، مدلولاً عليها بـ (كانَ) المذكورة أوَّلاً ؛ أي : [هـ ــ ٢٧] وكان خيراً .

الثالث : على تقـدير (يكفي) ، مدلولاً عليهـا بـ (يكفي) المذكورة .

الرّابع : عـلى إلغاء (مَنْ هو) فيكونُ (أوْفى) مفعولاً و (خيراً) معطوفاً عليه .

الخامس : على إلغاء (مَنْ هُو أوْفى) .

السادس : على تقدير : وأكثرُ خَيْراً .

السّابع : على العطف على (شَعْراً) .

وهذه كلُّها باطلة إلاّ السابعَ ، فإنَّه مُسْتَبْعَد .

١ ــ أمّا العطف على (مَنْ) (2) ، فإنَّه يؤدّي إلى مُغايرة(3)

---

(1) زيادة من ل ، ف ، هـ .

(2) بدأ هنا التخريج الأول لنصب (خيرا) .

(3) في د،ل،ف « بمغايرة » ، وفي هـ : « بمغائرة » ، كذا .. تحريف . وأثبت ما في نسخة الأحمدية ٨٩٦ ــ نحو (مصورة وزارة الثقافة السورية) . وليس يبعد أن تكون (يؤدي) محرفة عن « يؤذن » ، فإذا كان الأمر كذلك يصح موضع الباء في « بمغايرة » ، وسوغ هذا الاحتمال قوله فيما بعد : « ... فانه يؤذن أيضاً بالتغاير » . انظر ص ٣٠ ، ح ١٠ .

المعطوف لِمَنْ وَقَعَتْ عليهِ (مَنْ) ويصيرُ بمنزلةِ « كان يكفي زيداً وعَمْراً » ، فيكون الذي هو أوْفى غيرَ الذي هو خيرٌ • وليس المرادُ ذلك •

٢ ــ وأمّا تقدير (كانَ) فباطلٌ من وَجْهَيْن :

أحدُهُما : أنّ حذفَ (كانَ) مع اسمِها وبقاءَ خبرِها (١) ، لا يجوزُ (٢) بقياسٍ إلاّ بعدَ (إنْ) و (لو) (٣) ومِنْ ثَمَّ قال سيبويهِ ــ رحمه الله ــ : « لا تَقْتُلْ عبدَ الله المقتولَ بتقديرِ كُنْ عبدَ الله المقتول » (٤) وخالفَ المحقّقونَ الكِسائيّ في تخريجِهِ قوله تعالى (انْتَهوا خيراً لكم) (٥) على تقدير : يَكُنِ الانتهاءُ خيراً لَكُمْ •

الثاني : أنّا إذا قَدَّرنا (كان) مدلولاً عليها بالأولى قَدَّرْنا مرفوعَها مرفوعَ الأولى كما أنّكَ إذا قُلْتَ :

---

(١) في د : « تأخيرها » ، تحريف ، وصوابه من سائر النسخ •

(٢) في ل : (لايجوزان) •

(٣) يعني الشرطيتين ، وانظر أوضح المسالك ١/١٨٣ ، والأشموني ١/١٩٥ •

(٤) في الكتاب ١/١٣٣ ما نصه : « واعلم أنه لايجوز لك أن تقول : عبد الله المقتول وأنت تريد : كن عبد الله المقتول ••• » •

(٥) النساء ٤/١٧١ • وفي نصب (خيراً) ثلاثة أوجه : على تقدير « وأتوا خيراً » ، وهو مذهب سيبويه ، وعلى أنه وصف للمصدر المحذوف ، والتقدير : « انتهوا انتهاء خيرا » وهو مذهب الفراء ، والثالث مذهب الكسائي المذكور • انظر المغني : ٧٠٢ ــ ٧٠٣ ، ومعاني القرآن ١/٢٩٥ ، والبيان ١/٢٧٩ ، وسيبويه ١/١٤٣ •

١١ ــ عَلَفْتُها تِبْناً ومــــاءً ••• •••

• • • • •• • • • •(١)

لا تُقَدَّرْ (٢) : وسَقَاها غَيري ماءً بل (وسقيتُها) • وذلك لأنَّ الفعــلَ والفاعلَ كالشيء الواحِـد فتقديرُ أحدِهِـما مستلزِمٌ لتقدير الآخَـرِ [بعينِـهِ] (٣) • فعلى هذا إذا قَدَّرْتَ (كان) الأولى قَدَّرْتَ فاعلَها ، فيصير : (وكان هو) أي الصَّاع (٤) •

---

(١) هذا بعض بيت من الرجز منسوب لذي الرمة ، وهو بتمامه :

علفتها تبنــاً ومــاء بــاردا حتى شتت همَّــالــة عيناها

ورد في ملحقات شرح ديوانه ١٨٦٢ على أنه بيت من مشطور الرجز ،

وجاء قبله ثمة قوله : لما حططت الرحل عنها واردا

وورد بالرواية الأولى منسوباً الى بعض بني أسد في معاني القــرآن ١/١٤ ، وذكر في الخزانة ١/٤٩٩ أنه نسب لذي الرمة وقال : « لم أجده في ديوانه » • وورد غــير منسوب في : الخصائص ٢/٤٣١ ، والانصاف ٦١٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٢٢ ، وأمــالي المرتضى ٢/٢٥٩ ، والمغني ٧٠٣ ، وأوضح المسالك ٢/٥٦ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩٢٩ • شتت : أقامت شتاء ، والمراد هنا : صارت • وهمالة : من همت العين ، اذا صبت دمعها • ومن ذهب من النحاة الى تقدير فعل محذوف يقدر : وسقيتها ماء •

(٢) في ل ، هـ « يقدر » •

(٣) زيادة من هـ •

(٤) في ل : « المضارع » ، وتحريف • والصاع : مكيال يأخذ أربعة أمداد، وهو هنا صاع من الماء • وجاء في اللسان (صوع) : « •• وفي الحديث

←

٣ ـ وأمّا تقدير (يكفي) : فإنّه يؤذِنُ أيضاً بالتّغاير (١) ، كما أنّكَ إذا قلْتَ : كانَ يَكفِي الفقيهَ ويكفي الزاهدَ ، آذَنَ بذلك . وسببُه أنّ (يكفي) الثّاني إنّما هو لمجرّدِ التّوكيد ، فذِكْرُهُ بمنزلةِ لو لم يُذْكَرْ . وهو لو لم يُذكَر آذَنَ العطفُ بالتّغايُر ، فكذلك إذا ذُكِر .

٤ ـ ٥ : وأمّا إلغاءُ (مَنْ هو) أو إلغاءُ (مَنْ هو أوْفى) : فباطلانِ من وجهين :

أحدُهما : أنّ زيادةَ الأسماءِ لا تجوزُ عندَ البصريين[٢٩٦ـب] وكذلك زيادةُ الجُمَل . ثمّ إنّ الكوفيّين يُجيزونَ ذلك ، وإنّما يجيزونه حيثُ يَظْهرُ أنّ المعنى [هـ ـ ٢٨] مُفْتَقِرٌ إلى دعوى الزّيادة كما في قول لبيد :

١٢ ـ إلى الحَوْلِ ثمّ اسمُ السلامِ عليكُما
وَمَنْ يَبكِ حَوْلاً كامِلاً فقدِ اعْتَذَرْ (٢)

أنه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بالصاع ، ويتوضأ بالمد » . ويصير التقدير : وكان الصاع خيراً ، وهو فاسد .

(١) كما وقع التغاير بمقتضى التخريج الأول .

(٢) البيت للبيد وهو في ديوانه ٢١٤ ، وورد منسوباً اليه في الخصائص ٣/٢٩ ، وشرح المفصل ٣/١٤ ، والمقرب ١/٢١٣ ، والعيني ٣/٣٧٥ ، والخزانة ٢/٢١٧ ، وورد غير منسوب في : أمالي الزجاجي ٦٣ ، والهمع ٢/٤٩ ، ١٥٨ . وهو واحد من أبيات قالها لابنتيه لما حضرته الوفاة ، وأوصاهما فيها ألا تخمشا وجهاً ، ولا تحلقا شعراً وأن تقولا بالذي تعلمانه من شيمه . وهو يدعوهما في

فإنّهم قالوا : (اسم) زائدٌ ، لأنّهُ إنّما يُقال : السلامُ على فلان ، ولا يقالُ : اسمُ السّلام عليك ، فادّعَوا زيادَةَ ذلك لهذا المعنى ، وهو مَفْقودٌ (١) فيما نحن بصدده .

وقد يقال : إنّ أَفْسَدَ هذين الوجهين الوجهُ المُدّعى فيه زيادةُ (مَنْ هو) خاصّة . فإنّ ذلك لا يُجيزُهُ أحَد ، لأنّ المبتدأ يبقى بلا خبر ، والموصولَ بِلا صِلة . ويجابُ بأنّ دعوى زيادة الاسم لا تخرجه عن (٢) استحقاقه لما يطلُبُهُ على تقديرِ عَدَمِ الزّيادة .

الثاني : أنّه إذا كانَ زائداً امتَنَعَ العطفُ عَلَيه ، لأنّه يصيرُ بمنزِلَةِ ما لَمْ يُذْكَر ، والعطفُ عليه يقتضي الاعتدادَ به وتَقَدّمَ جوابِهِ فَتَناقَضا .

٦ ــ وأمّا تقديرُ (أكثر) : فباطلٌ لأنّ أفعل التفضيل لم يُحْذَف في كلامِهِم باقياً معمولُهُ ، لضَعْفِهِ في العمل ، وجمودِهِ ، لأنّه لا يثنّى و لايجمَعُ ولا يؤَنّث .

٧ ــ وأمّا عطفُهُ على (شَعْراً) : فهو أقربُ من جميعِ

←
البيت الى البكاء عليه حولاً . و «اسم السلام عليكما» : كناية عن تركهما كان أمرهما به من القول والبكاء عليه ، وذلك بعد انقضاء السنة . والشاهد في البيت زيادة (اسم) مع افتقار المعنى الى دعوى الزيادة . ومذهب البصريين مخالف لهذا ، وهو على حذف المضاف ، والتقدير : ثم اسم معنى السلام . وانظر الخصائص ٣/٢٩ .

(١) في د ، ل ، ف « مقصود » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

(٢) في ل « من » .

ما ذُكِر ، لأنَّ (أوفى) بمعنى أكثر ، فكأنَّه قيل : أكثر منكَ شَعْراً وخَيراً ، إلاّ أنَّ هذا يأباه ذكرُهُ (١) (منك) بعدَ (خير) ، ألا ترى أنَّكَ إذا قلتَ : كان يكفي من هو أكثرُ مِنكَ عِلْماً وعِبادَةً لم يُحْتَجْ إلى قولكَ (منك) ثانياً ؟ وقد يُتَكَلَّفُ جوازُ هذا الوجهِ على أنْ تجعَلَ (منك) الثّانية مؤكّدةً للأولى . والله تعالى أعلم .

(١) في هـ « ذكر » .

ومن كلامه (١)

مسألة (*)

قَرأ الجمهور (وَقِيلَهُ) (٢) بالنَّصْب

فعن الأخفش : أنَّه عطف على (سرَّهم ونَجْواهم) • وعنه أيضاً : أنّه بتقدير : وقيلَ قيلَه •

وعن الزَّجّاج : أنَّه عطفٌ على محلِّ « السّاعة » • وقيلَ :

---

(١) سقط « من كلامه » من هـ • وفي ل : « ومن كلامه أيضاً » ، والمراد ابن هشام •

(★) ورد نص هذه المسألة في البحر المحيط ٨/٣٠ ، وظاهره أنه من كلام أبي حيان نفسه • وبين هذا النص ونص البحر فروق طفيفة لاتكفي للجزم بتغاير الكاتبين • وأثبت في الحواشي أبرز الفروق بين النصين• والراجح عندي أن المسألة لأبي حيان ثم عزيت لابن هشام •

(٢) لاعراب « وقيله » تعلق بعدد من آيات سورة الزخرف نثبتها مع أرقامها : « أم يحسبون أنا لانسمع سرهم ونجواهم بلى ورسلنا لديهم يكتبون ـ٨٠ـ •••••• ـ٨٤ وتبارك الذي له ملك السموات والأرض وما بينهما وعنده علم الساعة واليه ترجعون ـ ٨٥ ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة الا من شهد بالحق وهم يعلمون ـ٨٦ـ ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فأنى يؤفكون ـ٨٧ـ وقيله يا رب ان هؤلاء قوم لايؤمنون ـ٨٨ـ فاصفح عنهم وقل سلام فسوف يعلمون ـ٨٩ـ » •

على مفعول « يكتبون » المحذوف ، وقيل (١) : يكتبونَ أقوالَهم وأفعالَهم ، وقيلَ : على مفعول « يعلمون » ، أي : يعلمونَ الحقَّ وقيلَه (٢) .

وقرأ السّلمي وابنُ وثّاب (٣) وعاصم والأعمش وحمزة : بالخفض (٤) ، فقيل : عطفٌ على « الساعةِ » ، أو على أنّها واو القسم، والجوابُ محذوف ، أي : ليَنْصُرَنَّ أو لأَفعَلَنَّ بهم ما أشاء .

وقرأ الأعرج وأبو قِلابة ومُجاهِد والحسن وقَتادة ومسلم بن جُندب (٥) بالرفع (٦) . وخُرِّجَ على (٧) أنّه معطوفٌ على « عِلْمُ السّاعة » [هـ — ٢٩] على حذف مضاف أي : « وعلمُ قيلِه » ، حُذِف [المضاف] (٨) وأقيمَ المضافُ إليه مُقامَه ، ورُويَ هذا عن الكسائي . وعلى الابتداء . وخبرُه «يا ربِّ» إلى «لا يُؤمِنون»،

---

(١) في البحر المحيط : « أي » بدل « وقيل » .

(٢) زاد هنا في البحر : « وهو قول لايكاد يعقل . وقيل : منصوب على اضمار فعل أي ويعلم قيله .

(٣) في هـ : « ابن ريان » تحريف .

(٤) انظر النشر : ٣٥٤/٢ ، والتيسير : ١٩٧ .

(٥) في د : « حندعة » ، و في ل،ف،هـ : « خندجة » ، وكلاهما تحريف . واثبت ما في البحر وتفسير القرطبي ١٢٣/١٦ ، وانظر فهرس التراجم .

(٦) انظرها في المحتسب : ٢٥٨/٢ .

(٧) سقط « على » من ل .

(٨) زيادة من هـ .

أو على (١) أنَّ الخبرَ محذوفٌ تقديرُه مسموعٌ (٢) أو متقبَّل ، فجملةُ النداء (٣) . وما بعده في موضع نصب بـ « وقيلُهُ » (٤) .
وقرأ أبو قِلابة : « يارَبَّ » بفتح الباء (٥) أراد : « ياربّا » ، كما تقول : يا غلاما ، ويتخرَّج على ما أجازَ الأخفش : « يا قَوْمَ » بالفتحة ، وحذفِ الأَلِفِ والاجتزاء بالفتحةِ عنها. وقال الزّمخشري : « والذّي قالوه ـ يعني من العطف (٦) ـ ليس بقوي في المعنى ، مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما لا يَحْسُنُ اعتِراضاً ، ومع تنافُرِ النّظم . وأقوى من ذلك وأوجَه (٧) أن يكونَ الجرُّ والنصبُ على إضمارِ حرف (٨) القَسَم ، وحذفِهِ . والرفعُ

---

(١) في هـ : « وعلى » .

(٢) في د،ل،ف : « فممنوع » . وأثبت ما في هـ ، والبحر ، وهو كذلك في مشكل اعراب القرآن ٢/ ٢٨٥ ، واملاء العكبري ٢/١٢٣ .

(٣) في هـ : « الابتداء » ، تحريف .

(٤) في د : « مقول قيله » بدل : « بـ وقيله » .

(٥) أبدل من الياء ألفا ، وحذفها لدلالة الفتحة عليها ، ولخفة الألف . وقراءة أبي قلابة هذه بخفض « وقيله » . انظر مشكل اعراب القرآن ٢/٢٨٦ .

(٦) عبارة « يعني من العطف » المعترضة من كلام مصنف المسألة ، وليست من كلام الزمخشري في الكشاف ٣/٤٩٨ ، وأوردها أبو حيان في البحر ، وهذا يقوي ما ألمعت إليه في أول المسألة في الحاشية : (★) .

(٧) في د ، ل ، ف : « وأوجز » ، وأثبت ما في هـ ، والكشاف ٣/٤٩٨ .

(٨) في د،ل،ف : « فعل » . تحريف ، وصوابه من هـ ، والكشاف ٣/٤٩٨ ؛ والبحر ٨/٣٠ .

علـى قولهم : « ايْمُنُ الله » ، « وأمانَةُ الله » ، ويمينُ الله » ، و « لَعَمْرُكَ » (١)•ويكونُ قولُهُ « إنّ هؤلاء قومٌ لا يؤمنون » جوابَ القسم (٢) كأنّه قال : وأُقسِمُ بقيله [يا ربِّ] (٣) أو : وقيله يا ربِّ قَسَمي إنّ هؤلاء قومٌ لا يؤمنون » (٤) انتهى • وهو مخالفٌ لظاهر الكـلام إذْ يظهرُ (٥) أنّ قولَه : « يا ربِّ ••• لا يؤمنون » متعلّقٌ بـ « قيله » ، « ومن كلامه عليه السّلام » (٦) • وإذا كان « انّ هؤلاء ••• » جوابَ القسم كان من إخبار اللهِ تعالى عنهم وكلامِهِ • والضميرُ في « قيله » للرّسول ؛ وهـو المخاطَبُ بقولِهِ : « فاصفح عنهم » أي أعرِض عنهم وتارِكْهم (٧) وقُلْ سَـلام (*) •

---

(١) المعروف في الأمثلة السابقة حذف أخبارها وجوبا مضمنة معنى القسم •

(٢) في د،ل،ف : « فانه » ، تحريف • والصواب من هـ ، والكشاف ؛ والبحر المحيط •

(٣) زيادة من الكشاف ٤٩٩/٣ ، خلت منها النسخ جميعا •

(٤) الكشاف : ٤٩٨/٣ ـ ٤٩٩ •

(٥) في هـ : « ويظهر » بدل « إذ يظهر » •

(٦) سقطت عبارة « ومن كلامه عليه السلام » من د،ل،ف • وهي من هـ ، والبحر •

(٧) في د،ل،ف : « ونازلهم » • وأثبت ما في هـ ، والبحر •

(★) وانظر هذه المسألة في : تفسير القرطبي ١٢٣/١٦ ـ ١٢٤ ، ومغني اللبيب ٦٠٤ ـ ٦٠٥ ، والمحتسب ٢٥٨/٢ ، والكشف في القراءات ٢٦٢/٢ ، ومشكل اعراب القرآن ٢٨٥/٢ ، والبيان في اعراب القرآن ٣٥٥/٢ ، واملاء العكبري ١٢٣/٢ ، والاتقان ١٨٠/١ ، ومحاسن التأويل ٥٢٩١/١٤ ، وروح المعاني ٣٦/٨ •

ومن كلامه (*)

مسألة

لا خلافَ في امتناع قتلِ المسلمِ بالحربِيّ واختُلف في قتله بالذِمّي واحتَجّ [٢٩٧ ـ آ] من مَنَعَهُ بحديث : « لا يُقْتَلُ مُسْلمٌ بكافر » (١) .

وتقديره : أنّ « كافر » (٢) نكِرة في سياقِ النّفي فيَعُمّ الحربيّ وغيره . واختلفَ المانعون (٣) في الجواب .

فطائفةٌ (٤) أجابوا عن ذلك مع قطع النّظر عن الزيادة الواردة

(*) يدل سياق المسائل على أن المراد ابن هشام الأنصاري .

(١) ورد هذا اللفظ في حديث طويل أثبته البخاري في الجامع الصحيح ١/٤٠ ، كما جاء في : سنن النسائي ٨/٢١ ، وابن ماجه ص ٨٨٧ ، وأبي داود ٤/١٨٠ ، ١٨٤ ، ومسند الامام أحمد ١/٧٩ . ولم يرد مستقلا بحديث في غير ابن ماجه . وبسط ابن حزم في المحلى (أحكام الديات) الخلاف الفقهي في هذه المسألة . انظر المحلى ١٠/٣٥٠ ـ ٣٥٨ ، وارشاد الساري ١٠/٧٢ ، وطبقات الشافعية ٦/٧٤ .

(٢) في د ل ، ف : « ان كل كافر » . تحريف ، وصوابه عن هـ .

(٣) يريد : المانعين من أن يعم الحديث الحربي وغيره ، وهم الذين يرون قتل المسلم بالذمي في القصاص . وقسمهم ابن هشام الى طائفتين ورد في هذه المسألة عليهما .

(٤) في د ، ل ، ف : « وطائفة » ، والأشبه بالصواب ما أثبته من هـ .

في الحديث فقالوا : إنّ قولَه « بكافر » عامٌ أريدَ به خاصٌ .
واختلفوا في توجيه ذلك على قولين (١) :

أحدُهما : أنّ المعنى : لا يقتل مسلم بكافر قتله في الجاهلية .
وذلك أنّ قوماً من المسلمين كانوا يطالبون بدماء صدرت منهم في الجاهلية ، فلما كان يوم [هـ ـ ٣٠] الفتح قال عليه السلام :
« كلّ دم في الجاهلية فهو موضوعٌ تحتَ قدَميّ لا يُقتل مسلمٌ بكافر » (٢) .

والثاني : أن المراد بالكافر الحربيّ ؛ فإنّ غيره قد اختَصّ في الإسلام باسم وهو الذمّي . ولنا أن نمنع الأول بأنّ العبرة بعموم اللّفظ ، لا بخصوصِ السَبب ؛ والثاني بأنّ الكافر لغةً وعرْفاً مَنْ قامَ به الكفرُ حَربيّاً كان أو ذِمّيّاً ، لأنّه اسمُ فاعل من « كَفَرَ » ، والأصلُ عدم التخصيص . ويؤيّده أنّ الوعيد الوارد في التنزيل للكافرين ليس مخصوصاً بالذِمّي بالاتّفاق .

---

(١) في هـ : « وجهين » .

(٢) لم أجده بهذا اللفظ . وجاء في سنن ابن ماجه ـ مناسك ـ ٢/١٠٢٥ من حديث طويل : « ... ألا وان كل شيء من أمر الجاهلية موضوع تحت قدمي ، ودماء الجاهلية موضوعة ، وأول دم أضعه دم ربيعة بن الحارث ..... » . وفي ارشاد الساري ١٠/٧٢ رواية عن الامام الشافعي مفادها أن مناسبة حديث « لايقتل مسلم بكافر » هي مسألة دماء الجاهلية .

وطائفـــة أجابوا عنه (١) بعـــدَ ضمِّ تلكَ الزيادةِ إليه وهي : « ... ولا ذو عهدٍ في عَهْدِه . » (٢) ، ولهؤلاءِ أربعةُ أجوبة :

١ ـــ أحدُها : ما نَقَلَه عنهم الأُصوليّون ، وتقديرُه أنَّ هذه الزّيادة مفتقرةٌ إلى ما يتِمُّ به معناها ، وكونُ المُقَدَّر مدلولاً عليه بما ذُكر أَوْلى (٣) فتعيّن أن يقدّر : ولا ذو عهـدٍ في عهـده بكافر (٤) . والكافرُ المقدّر الحربيّ ، إذِ المُعاهَد يُقْتَل بالمُعاهَد وحينئـذٍ : فالكافرُ الملفوظُ به الحربيُّ تسويةً بـينَ الـدّليل والمدلول (٥) عليه .

ويجابُ من وجهين :

أحدُهما : أنّا لا نُسَلّم احتياجَ ما بعدَ (ولا) إلى تقدير ؛

---

(١) زيادة من ل ، ف هـ .

(٢) وردت هذه الزيادة بعد لفظ « لايقتل مسلم بكافر » في سنن أبي داود ٤/١٨٠ ـ ١٨١ ، ومسند أحمد ٢/١٨٠ . ووردت بعـد لفـظ : « لايقتل مؤمن بكافر في النسائي ٨/٢١ ، وابن ماجه ٨٨٨ ، ومسند أحمد ١/١١٩ ، ١٢٢ .وذو العهد : كافر ذو عهد ، أي ذو ذمة وأمان.

(٣) في هـ : « أولا » . والأشبه بالصواب ما عليه النسخ الخطية .

(٤) ويكون تقدير الحديث على هذا : « لايقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده بكافر » .

(٥) في د ، ل ، ف : « الدليلين والمدلول عليـه » ، وفي هـ : « الدليلـين والمذكور عليه » ، والأشبه بالصواب ما أثبت ، ويقويه عبارة ابن هشام التي سترد أول الكلام على الوجه الثاني .

لجواز أن يكونَ المرادُ به: أنَّ العهدَ عاصِمٌ من القتل. والثاني (١): أنّ حملَ الكافر المذكور على الحربِيّ لا يحسُنُ ؛ لأنَّ هدرَ دمِهِ من المعلوم من الدّين بالضّرورة ، فلا يتوهَّمْ متوهِّمٌ قَتْلَ المسلِمِ بِهِ .

ويُبعِدُ هذا الجوابَ قليلاً أمران : أحدُهُما : أنَّ مدلولَ الحديث حينئذٍ مستغنىً عنه (٢) بما دلَّ عليه قولُهُ تعالى : (فأتِمّوا إليهِمْ عَهْدَهُم الى مُدّتِهِم) (٣) ، فالحملُ على فائدةٍ جديدة (٤) أوْلى . الأمرُ الثاني : أنَّ صدرَ الحديث نُفِيَ فيه القتلُ قِصاصاً لا مُطْلَقُ القتل ، فقياسُ آخره أنْ يكونَ كذلك .

والوجه الثاني : أنّا لا نُسَلِّم لزومَ تساوي الدليل والمدلولِ عليه ، لأنّهما كلمتان لو لُفِظَ بهما ظاهرَتَيْن (٥) أمكنَ أن يرادَ بأحَدِهِما غيرُ ما أُرِيدَ بالأُخرى [هـ ــ ٣١] فكذلك مع ذِكْرِ إحداهما وتقدير الأخرى . ويؤيِّدُهُ عموم : (والمُطَلَّقاتُ) (٦)

---

(١) هذا هو السبب الثاني لعدم التسليم باحتياج ما بعد «ولا» الى تقدير. وذكر ابن هشام السبب الأول دون أن يشير الى كونه أولاً حين قال : « لجواز أن يكون المراد به أن العهد عاصم من القتل . » ولا يحتمل سياق الكلام غير هذا » .

(٢) في د ، ل : « مستغنى به » ، وفي ف مستغرية » ، والصواب من هـ .

(٣) التوبة ٩/٤ .

(٤) في هـ : « جليلة » .

(٥) **في د ، ل ، ف : « ظاهرين » . تحريف صوابه من هـ .**

(٦) في البقرة ٢/٢٢٨ : « والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن ان كن يؤمن بالله واليوم الآخر وبعولتهن أحق بردهن في ذلك ان أرادوا اصلاحا .... » .

وخصوصُ (وبُعُولَتُهُنَّ) (١) مع عود الضّمير عليه (٢) .

٣ ــ والجواب الثاني : أنَّ الأصلَ : لايُقتل مسلمٌ ولا ذو عهدٍ في عهدِهِ بكافر ، ثُمَّ أُخِّر المعطوف على الجارِّ والمجرور وليسَ في الكلامِ حذفٌ البتَّة ، بل تقديمٌ وتأخير ، وحينئذٍ فالتقدير : « بكافرٍ حَرْبِيّ » وإلاّ لزِمَ ألاّ يُقتَلَ ذو العهدِ بذي العهد وبالذِّمِّي (٣) .

٣ ــ والثالث : أن (ذو عهدٍ) مبتدأ و (في عهده) خبرُه ، والواو للحال أي: (لا يُقتل مسلمٌ بكافرٍ والحالُ أنّه ليس ذو عهدٍ في عهده) . ونحن لو فَرَضنا خُلُوَّ الوقتِ عن عهدٍ لجميع أفراد الكفّار لم يُقتلْ مسلمٌ بكافر .

وهذا الجوابُ حكيَ عن القُدوري (٤) وفيه بُعد ، لأنَّ فيه إخراجَ الواو عن أصلِها ــ وهو العطف ــ ومخالفةً لرواية من روى : « ولا ذي عهد .. » (٥) بالخفْض ؛ إمّا عطفاً على (كافر) كما يقولُهُ الأكثرون ، وإمّا على (مسلم) كما قاله الحنفيّة ، ولكنه خُفِضَ لمجاورته المخفوض . وأيضاً فإنَّ مفهومَه حينئذٍ أنَّ المسلم

---

(١) انظر الحاشية السابقة .

(٢) في هـ : « اليه » .

(٣) من الثابت بلا خلاف أن ذا العهد يقتل بذي العهد وبالذمي . انظر المحلى ١٠/٣٥٥ .

(٤) هو أحمد بن محمد أبو الحسين القدوري الفقيه الحنفي . انظر فهرس التراجم .

(٥) لم أجد هذه الرواية في الستة ومسند أحمد .

يُقْتَلُ بالكافر مطلقاً في حالة كونِ ذي العهد في عهدِهِ ، وهذا لا يقولُه أحد ؛ فإنَّه لا يقتلُ بالحربيِّ اتّفاقاً . إلاّ أنَّه لا يلزمُ الحنفيَّة ؛ فإنَّهم [٢٩٧ـب] لا يقولون بالمفهوم فضلاً عن أن يقولوا إنَّ له عموماً ، ولكنْ ينتقلُ البحثُ معهم (١) إلى أصل المسألة . وقد يقال أيضاً : إنَّ كونَ مثلِ هذا الكلام لا يحتاج إلى تقدير ـ بناءً على حمله على التَّقْديم والتّأخير ـ بعيدٌ ، لأنَّ الكلام إذا مضى على وجهٍ كانت فيه أجزاؤهُ على (٢) الظاهر حالَةً مَحَلّها لم يَجُزْ .

٤ ـ والجواب الرابع : أنَّ « ولا ذو عهـدٍ » معطوفٌ ، والعطف يقتضي المُغايرة ، فَوَجَبَ أنْ يُحْمَلَ الكافرُ الأولُ على غيرِ ذي العَهد ليتغايَرا ؛ قاله (٣) بعضُهم ، وهذا غريب ، فإنَّ ذا العَهد معطوفٌ على مُسلم لا على كافر ، والعطف إنّما يقتضي المغايرة بين المتعاطِفين . ثُمَّ لو كانَ المُرادُ بالكافرِ ذا العهدِ لكانَ ذِكرُ ذي العهدِ ثانياً استعمالاً للظاهرِ في موضعِ المُضمَر ، وهو (٤) لا يجوز ، أو لَمْ يَحْسُن أن يُحْمَل بعدَ ذلك على خلافِ ذلك ، لأنَّ فيه تراجُعاً ونقضاً لما مضى عليهِ الكلام ، ولهذا قال أبو[هـ ـ٣٢] عليٌّ ومَنْ وافَقَهُ في قولِهِ تعالى (واللاّئي يَئِسْنَ من المَحيضِ مِنْ نسائِكُم إنِ ارتَبْتُم فعدَّتُهُنَّ ثلاثةُ أشهـر واللاّئي لم

---

(١) في د ، ل : « منهم » تحريف . والصواب من ف ، هـ .

(٢) في ل ، ف : « في الظاهر » .

(٣) في هـ : « قال » تحريف .

(٤) زيادة من هـ .

يَحِضْنَ) (١) إنَّ التقديرَ : فعدَّتُهُنَّ ثلاثةُ أشهرٍ ، وإنَّه حَذَفَ الخبرَ من الثاني لدلالةِ خبرِ الأولِ عليه (٢) .

وقال بعضُ الناس : الأوْلى أن يُقَدَّرَ (٣) الخبرُ مفرداً أي : واللائي لم يحِضْنَ كذلك . لأنَّ تقليلَ (٤) المحذوفِ أوْلى ولأنَّهُ لو نُطِقَ بالخبر لم يَحْسُنْ أنْ تُعادَ الجملة برأسها . فاتَّفَقَ الفريقان على أنَّ الخبرَ محذوف . ولم يَحْمِلوه على أنَّ التقدير : واللائي يئِسن واللائي لم يحِضْنَ فعدَّتُهُنَّ ثلاثةُ أشهُر .

والذي ظَهَرَ أن ذلك ليس إلاّ لِما ذَكَرْنا . ولهذا أيضاً يظهرُ أنَّهم منعوا من التنازُع في المتقدِّم نحوَ « زيداً (٥) ضربتُ وأكرمتُ » ، وفي المتوسِّط نحوَ « ضربتُ (٦) زيداً وأكرمْتُ » ، لأنَّ الاسمَ المتقدِّم مستوفيه العاملُ قبلَ أن يجيءَ الثاني فإذا جاء الثاني لم يُقَدَّرْ (٧) طالِباً له بعد ما أخَذَهُ غيرُهُ . وذلكَ في المُتَوسِّط أوضح ، لأنّ المعمول يلي العامِلَ الأوَّل . انتهى ــ هكذا وجدتُ بخطِّه رحِمَهُ الله ــ .

---

(١) الطلاق ٦٥/٤ « واللائي يئِسْنَ مِن المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعِدَّتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ومن يتق الله يجعل له من أمره يسرا » .

(٢) انظر الايضاح العضدي : ٤٥ .

(٣) في د ، ل ، ف : « تقدير » ، والصواب من هـ .

(٤) في هـ : « تعليل » ، وليس بالوجه ، تحريف .

(٥) في هـ : « زيد » . تحريف .

(٦) في هـ : « حدثت » .

(٧) زيادة من هـ .

مسألة اعتراض الشّرط على الشّرط (١)

للشيخ جمال الدّين رحمه الله (٢)

هذا فصلٌ نتكلّمُ فيه بحولِ الله تعالى وقوّتِهِ على مسألةِ اعتراضِ الشّرط على الشّرط.

اعلم أنّه يجوز أن يتواردَ شرطان على جوابٍ واحدٍ في اللفظِ، على الأصحّ؛ وكذا في أكثرِ من شرطَيْنِ. وربّما

---

(١) في هـ: «يتلوه مسألة ....».

(٢) وقع في نص هذه المسألة الوارد في نسخ الأشباه الخطية والمطبوعة تقديم وتأخير مخل يزيد في مقداره على الصفحة. وقد أفدت في تصحيحه من رسالة خطية صنفها حسن الجبرتي (١١١٠ ـ ١١٨٨) هـ وعنوانها: «مأخذ الضبط فيما يتعلق باعتراض الشرط على الشرط»، (الظاهرية بدمشق ١٨٣٧/عام)، وفيها وجدت النص الصحيح لهذه المسألة معزواً الى صاحبها ابن هشام. ووجدت تعليقاً هاماً للجبرتي على هامش الورقة (٩) منها، وهذا نصه: «وليعلم أني ما عدلت عن العزو الى الأشباه والنظائر، وعزوتها الى صاحبها الأصلي الا لكوني وجدت نسخة أشباه قديمة، وعليها بخط مؤلفها: «بلغ قراءة علي وكتبه مؤلفه في أكثر من أن يحصى من أوراقها»، مع أنه وقع في هذه الرسالة من الأشباه تقديم ورقة عن محلها، وأظن ذلك جارياً في نسخ الأشباه جميعها، فاني وجدت ثلاث نسخ نسجت على هذا المنوال فاحتجت الى نقل هذه الرسالة من رسائل ابن هشام كما هي ليكون ذلك

تَوَهَّمَ مُتَوَهِّم (١) من عبارةِ النّحاة حيثُ يقولون : اعتراض الشّرط على الشّرط ، أنّ ذلك لا يكونُ في أكثرِ من شرطين ، وليس كذلك ، ولا هو مرادهم • ولنُحقّقْ أوّلاً الصورةَ التي يُقالُ فيها في اصطلاحهم : اعتراض الشّرط على الشّرط ـ فإن ذلك ممّا يقع فيه الالتباسُ والغلطُ ؛ فقد وَقَعَ ذلك لجماعةٍ من النُّحاة والمفسِّرين ـ ثمّ تتكلّمُ على البحث في ذلك والخلافِ في جوازِهِ وتوجيهِهِ •

فنقول : ليسَ منَ اعتراضِ الشَّرطِ على الشَّرط واحدةٌ من هذه المسائل الخمس التي سنذكُرُها :

أَحَدُها : أن يكونَ الشّرطُ الأوّلُ مقترِناً بجوابِهِ ، ثمّ يأتي الشّرطُ الثاني بعدَ ذلك ، كقولِهِ سبحانه : (ياقَوْمِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ باللهِ فعليهِ تَوكّلُوا إنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِين) (٢) خِلافاً لمن غَلِطَ فيهِ فجَعَلَهُ (٣) من الاعتراض • وقائلُ هذا من

وسيلة الى تصحيح نسخ الأشباه » • انتهى كلام الجبرتي • وظاهر من التعليق السابق أن الخلل قد وقع في نسخة أشباه قديمة لايبعد أن تكون أصلاً لكل النسخ التي بين أيدينا ، ولهذا عولت على اعتماد نص مسألة ابن هشام المثبت ضمن رسالة الجبرتي في المعارضة ، ورمزت لها بالرمز (ض) • ولم أتمكن من ترقيم صفحات المسألة بأرقام الأصل (ذ) ، ولا بأرقام الطبعة الهندية (هـ) لأن ذلك بات متعذراً بعد التغيير الناجم عن تصويب المسألة •

(١) سقط « متوهم » من هـ •

(٢) يونس ١٠/٨٤ • وأولها : « وقال موسى •••• » •

(٣) في ض : « غلط وجعله » •

الحَقُّ على مراحل ؛ لأنَّهُ إذا ذُكِرَ جوابُ الأوَّلِ تالياً له ، فأيُّ اعتراض هنا ؟

الثّانية : أن يقترِنَ الثّاني بفـاء الجواب لفظـاً نحوُ : إنْ تَكَلَّمَ زيدٌ فإنْ أجـادَ فأحسِنْ إليـهِ ؛ لأنَّ الشَّرطَ الثاني وجوابَه جوابُ الأوَّل .

الثالثة : أنْ يقترِنَ (١) بها تقديراً نحوُ (فأمَّا إنْ كانَ مِنَ المُقَرَّبِين) (٢) . خِلافاً لمنِ استَدلَّ بذلك على تعارُضِ الشَّرطَيْن، لأنّ الأصلَ (٣) عندَ النّحاة : مَهما يَكُنْ مِن شيءٍ فإنْ كانَ المُتَوَفّى من المُقَرَّبِين فجزاؤُهُ رَوْحٌ ، فَحُذِفَتْ (مهما) وجملةُ شرطِها ، وأُنيبَ عنها (أَمّا) فصار : (أمّا فإنْ كانَ) (٤) . فَفَرّوا من ذلِكَ لوجهين :

أَحدُهُما : أنّ الجوابَ لا يَلِي أداةَ الشَّرط بغيرِ فاصِل .

[و] (٥) الثّاني : أَنَّ الفاءَ في الأصل للعَطْف ، فحقُّها أن تقعَ بينَ شيئينِ ، وهما المتعاطِفان (٦) ، فلمّا أَخرَجُوها في بابِ الشّرطِ عنِ العَطْفِ ، حَفِظوا عليها المعنى الآخر ، وهو التوسُّط

(١) أي الشرط الثاني . وفي ل : « تقترن » ، تصحيف .

(٢) الواقعة ٥٦/٨٨ . وبعدها : « ... فروح وريحان وجنة نعيم » .

(٣) في ل : « الشرط » ، تحريف .

(٤) تمام التقدير : أما فان كان من المقربين فجزاؤه روح .

(٥) زيادة من ض .

(٦) في ل : « المتقاطعان » ، تحريف .

فوجب أن يتقدم شيءٌ مما في حيّزها (١) عليها إصلاحاً (٢) للفظ . فتقدمت جملة الشرط الثاني لأنّها كالجزء الواحد ، كما قدّم المفعول في (فأمّا اليتيم فلا تقهر) (٣) . فصار : أمّا إنْ كانَ مِنَ المقرّبينَ فرَوْحٌ (٤) ، فحذفت الفاء التي [هي] (٥) جوابُ (إنْ) ، لِئلّا تلتقي فاءان . فتلخّص أنّ جوابَ (٦) (أمّا) ليسَ محذوفاً ، بل مُقدّماً بعضُه على الفاءِ ، فلا اعتراض (٧) .

الرابعة : أنْ يُعْطَفَ على فعلِ الشّرط شرطٌ آخرُ كقولِهِ سبحانه وتعالى : (وإنْ تؤمِنوا وتَتّقوا يؤتِكُم أجورَكُم ولا يسألْكُم أموالَكُم إنْ يسألْكُموها فيُحْفِكُم تَبْخَلوا) (٨) . ويُفْهَمُ مِنْ كلامِ ابنِ مالك أنّ هذا من

---

(١) في د وسائر النسخ : « خبرها » ، وصوابه عن ض .

(٢) في د ، ل ، ف : « اصطلاحا » ، تحريف ، وصوابه عن هـ ؛ ض .

(٣) الضحى ٩٣/٩ . وانظر رغبة الآمل ٣/١٥٤ .

(٤) في د وسائر النسخ « فروح » ، وصوابه عن ض .

(٥) زيادة من هـ ، ض .

(٦) سقط « أن جواب » من ل .

(٧) انظر في وجوه اعراب آية الواقعة : البيان ٢/٤١٩ ، ومشكل اعراب القرآن ٢/٣٥٤ ، واملاء العكبري ٢/١٣٧ ، وروح المعاني ٨/٣٣٣ ، والبحر المحيط ٨/٢١٦ ، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٩٦ ـ ٣٩٧ .

(٨) سورة محمد ٤٧/٣٦ـ٣٧ .

اعتراضِ الشَّرطِ على الشَّرطِ (١) ، وليسَ بِشيءٍ ٠

الخامسة : أن يكونَ جوابُ الشَّرطَيْنِ محذوفاً ٠ فليس من الاعتراض نحوُ (ولا يَنْفَعُكُم نُصْحِي) (٢) الآية ٠ وكذلك (٣) (وامرأةً مؤمِنةً إنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا) (٤) / الآية ، خِلافاً لجماعةٍ من النحويّين منهم ابنُ مالِك (٥) وحُجّتُنا على ذلك أنّا نقولُ : نُقَدِّرُ جوابَ الأوَّل تالياً له مدلولاً عليه بما تَقَدَّم عليه، وجوابَ الثّاني كذلك ، مدلولاً عليه بالشَّرطِ الأوَّل وجوابِهِ المُتَقَدِّمَيْن عَلَيه ٠ فيكونُ التقديرُ في الأولى (٦) : إنْ أردْتُ

---

(١) شرح الكافية لابن مالك (ورقة ١٠٩/مخطوط الظاهرية بدمشق ١٧٥٤/عام) ٠

(٢) هود ١١/٣٤ وتتمتها : « ولا ينفعكم نصحي ان أردت أن أنصح لكم ان كان الله يريد أن يغويكم هو ربكم واليه ترجعون ❊ » ٠

(٣) سقطت الواو من ل ٠

(٤) الأحزاب ٣٣/٥٠ ٠ وفيها : « يا أيها النبي انا أحللنا لك أزواجك ٠٠٠٠ وامرأةً مؤمنةً ان وهبت نفسها للنبي ان أراد النبي أن يستنكحها ٠٠٠ ❊ » و (امرأة) منصوب بفعل محذوف ، والتقدير : « ويحل لك امرأةً ٠٠٠ » ، على الأوجه ، وانظر البيان ٢/٢٧١ ٠

(٥) عد ابن مالك هذه الحالة من اعتراض الشرط على الشرط ، وقال معقباً على آية هود : « ٠٠٠ ولا ينفعكم : دليل على الجواب المحذوف ، وصاحب الجواب أول الشرطين ، والثاني مقيد له مستغن عن جواب ٠٠٠ » ٠ شرح الكافية لابن مالك ، الورقة ١٠٩ ٠

(٦) في النسخ جميعا : « الأول » ، وسياق الكلام يقتضي ما أثبت ، والمراد الآية الأولى ٠

أنْ أنْصَحَ لَكُمْ فلا ينفعُكُم نُصْحي إنْ كانَ اللهُ يُريدُ أنْ يُغْوِيَكُم فإنْ أرَدْتُ أنْ أنْصَحَ لكُمْ فلا ينْفَعُكُمْ نُصْحِي (١) ، وكذا التقديرُ في الثّانية . ومثلُ ذلكَ أيضاً بيتُ الحماسة :

١٣ ــ لَكِنَّ قَوْمي وإنْ كانوا ذَوِي عَدَدٍ
لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ في شيءٍ وإنْ هانا (٢)

فَتَدَبَّرْهُ فإنّه حسن .

وإذْ قَدْ عَرَفْتَ أنّا لا نُريدُ شيئاً مِن هذه الأنواع بقولِنا :

« اعتراض الشّرط على الشّرط » ، فاعلَم أنّ مرادَنا نحوُ : « إنْ رَكِبْتِ إنْ لَبِسْتِ فأنتِ طالِق » . وقد اختُلِفَ أوّلا في صِحَّةِ هذا التركيب ؛ فمنَعَهُ بعضُهُم على ما حَكَاه ابنُ الدّهّان ، وأجازَهُ الجُمهور . واستَدَلّ بعضُ المجيزين بالآياتِ السّابِقة ، وقد بَيّنّا أنّها ليستْ مِمّا نحنُ فيه لا في وِرْدٍ ولا صَدَرٍ (٣) وإنّما الدليلُ في قولِهِ سبحانَه : (ولولا رِجالٌ

---

(١) انظر المغني ٦٧٩ ــ ٦٨٠ .

(٢) البيت لقريط بن أنيت العنبري ، وهو منسوباً اليه في : شرح الحماسة للتبريزي ١/١٧ ، والخزانة ٣/٣٣٢ ، وورد غير منسوب في المغني ٢٨٤ ، وتقدير البيت فيه : « لكنني من قوم ليسوا في شيء من الشر وان هان وان كانوا ذوي عدد » .

(٣) الصدر ــ بالتحريك ــ : الاسم من قولك : صدرت عن الماء وعن البلاد. وهو نقيض الورد . (اللسان صدر) ، يريد : ليست مما هو فيه في شيء البتة .

مُؤمِنون) (١) إلى قولِه (لَعَذَّبْنا) (١) فالشَّرطانِ وهُما (لولا) و (لو) قد اعتَرَضَا وليسَ مَعَهُما إلاّ جوابٌ واحِدٌ متأخِّر عنهما ، وهو (لعَذَّبْنا) ، وفي آيةٍ أخرى على مذهب أبي الحَسَن (٢) وهي قولُهُ سبحانه (إذا حَضَرَ أحَدَكُمُ الموتُ إنْ تَرَكَ خيراً الوَصِيَّةُ ....) (٣) . فإنّه (٤) زَعَم أنَّ قولَه جَلَّ ثناؤه (الوصيَّةُ للوالِدَين) (٣) على تقدير الفاء أي (فالوَصِيَّةُ) (٥) . فعلى مَذهبه يكونُ مِمَّا نحنُ فيه ؛ وأمَّا إذا رُفِعت (الوَصِيَّةُ) بـ (كُتِبَ) فهي كالآياتِ السابقاتِ في حذفِ (٦) الجوابين . وهذان المَوْطِنان خَطَرا لي قديماً ولم أَرَهُما لغَيري (٧) . ومِمّا يدلُّ

---

(١) الفتح ٢٥/٤٨ ، وفيها : « ... ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموهم أن تطؤوهم فتصيبكم منهم معرة بغير علم ليدخل الله في رحمته من يشاء لو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا منهم عذاباً أليماً » .

(٢) أي الأخفش الأوسط .

(٣) البقرة ١٨٠/٢ وهي : « كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين ❊ » .

(٤) في د ، ل ، ف « فان » ، تحريف ، وصوابه من هـ .

(٥) هذا اذا جعلنا « الوصية » مصدراً ، فاذا جعلناها اسماً جاز رفعها بـ (كتب) عند الأخفش . انظر مشكل اعراب القرآن ٨٣/١ ــ ٨٤ ، وضعف ابن الأنباري وجه تقدير الفاء ، لأن موضعه الشعر ، ثم ذكر الشاهد (١٦) التالي. انظر البيان ٤١/١ ، واملاء العكبري ٤٦/١.

(٦) في هـ « هذين » ، في موضع « حذف » ، تحريف .

(٧) في د ، ل ، ف : « لغة » ، تحريف ، وصوابه عن هـ ، ض .

[عليه] (١) أيضاً قولُ الشّاعر :

١٤ ــ إنْ تَسْتَغيثوا بِنا إنْ تُذْعَرُوا تَجِدوا
مِنّا معاقِلَ عِزٍّ زانَها كَرَمُ (٢)

وقد استعملَ ذلكَ الإمامُ أبو بكر بن دُريد ــ رحمه الله ــ في مقصورته حيثُ يقولُ :

١٥ ــ فإنْ عَثَرْتُ بَعْدَها إنْ وَأَلَتْ
نَفْسِيَ مِنْ هاتا فَقُولا لا لَعا (٣)

وإذْ قد عَرَفْتَ صورةَ المسألة وما فيها من الخِلاف ، وأنَّ الصحيحَ جوازُها ، فاعلم أنَّ المجيزينَ لها اختَلَفُوا في تحقيقِ ما يقَعُ به مضمونُ الجوابِ الواقعِ بَعْدَ الشَّرطَين على ثلاثةِ مذاهبَ فيما بَلَغَنا :

---

(١) زيادة من هـ .

(٢) ورد البيت دون نسبة في : المغني ٦٨٠ ، والهمع ٢/٦٣ ، والأشموني ٢/٣٣٩ ، وتصريح الأزهري ٢/٣٢٠ ، والخزانة ٤/٥٤٨ ، والدرر ٢/٧٩ . واستشهد به ابن هشام هنا على صحة عبارة الطلاق السابقة ، فقد اجتمع في البيت شرطان لجواب واحد . وسيتكرر البيت في الشواهد (١٦ ، ٢١ ، ٢٢) .

(٣) البيت في شرح مقصورة ابن دريد للتبريزي ٥٢ ، وجاء منسوباً اليه في المغني ٦٨٠ ، والخزانة ٤/٥٤٨ ، وفي الانشاد ٨٤٤ من مخطوط شرح أبيات المغني للبغدادي ، وألت : نجت . لعا : كلمة يدعى بها للعاثر معناها الارتفاع . وظاهر في البيت اعتراض الشرط على الشرط . وسيق البيت هنا للتمثل لأن ابن دريد من المولدين .

أحدُهَا أنّه إنّما يقعُ بمجموعِ أمرَين ، أحدُهُما : حصولُ كلٍّ (١) مِنَ الشّرطَين ، والآخرُ كونُ الشّرطِ الثاني واقعاً قبلَ وقوعِ الأوّل ، فإذا قيلَ : « إنْ رَكِبْتِ إنْ لَبِسْتِ فأنْتِ طالِق » .

فإن رَكِبَتْ فقط ، أو لَبِسَتْ فَقَط ، أو رَكِبَتْ ثُمّ لبِسَتْ لم تَطْلُقْ فيهِنّ؛ وإنْ لبِسَتْ ثُمّ ركِبَتْ طَلَقَتْ . هذا قولُ جمهورِ النحويّين والفُقهاء . وقد [اختَلَفَ](٢) النحويّون في تأويلِهِ على قولين (٣) :

أحدُهُما : قولُ الجمهور : أنّ الجوابَ المذكورَ للأوّلِ ، وجوابُ الثاني محذوفٌ لِدَلالة الأوّلِ وجوابِهِ عليه . الدليلُ على أنّ الشّرطَ [الأوّلَ] (٤) وجوابه يدلاّن على [جواب] (٤) الشّرط (٥) (يا قومِ إنْ كُنْتُمْ آمنتُمْ بالله فعليهِ تَوَكّلوا إنْ كُنْتُم مُسْلِمينْ) (٦) ، فهذا بتقدير : إنْ كنتُم مسلمينَ فإنْ كُنْتُم آمنتُم باللهِ فعليهِ تَوَكّلوا ، فَحُذِفَ الجوابُ لِدَلالةِ

---

(١) في ل « كون » ، تحريف .

(٢) سقط من د ، وأثبته من سائر النسخ .

(٣) في د ، ل ، ف : « فريقين » ، وفي هـ : « مذهبين » ، وأثبت ما في ض ، وهو الأشبه بالصواب .

(٤) زيادة من ض خلت منها نسخ الأشباه .

(٥) بدأ هنا الاختلاف بين ض وأصول الأشباه جميعا بسبب التقديم والتأخير الذي وقع في نسخ الأشباه . وانظر ص (٧٨) . ح (٢) .

(٦) يونس ١٠/٨٤ . وأولها : « ❊ وقال موسى ..... ❊ » .

ما تَقَدَّمُ عليه . وهذا القولُ من الحُسْنِ (١) بمكان، لأنَّ القاعدة أنَّه إذا تَوارَدَ ــ في غيرِ مسألتِنا ــ على جوابٍ واحدٍ شَيئان كلٌّ منهما يقتضي جواباً ، كانَ الجوابُ المذكورُ للأوَّل ، كقولِكَ : « والله إنْ تأتِني لأُكرِمَنَّكَ » ــ بالتأكيد ــ جواباً للأوَّل ، و « وإنْ تأتِني واللهِ أُكرِمْكَ » ــ بالجَزْم ــ جواباً للشَّرط . وكذا (٢) القياسُ يقتضي في مسألةِ توارُدِ شَرطٍ على شَرطٍ أن يكونَ الجوابُ للسابِقِ منهُما ، ويكونَ جوابُ الثّاني محذوفاً لِدَلالةِ الأوَّلِ وجوابِهِ عليه ، فَمِنْ ثَمَّ لزِمَ في وقوعِ المُعَلَّقِ (٣) ــ على ذلك ــ أن يكونَ الثاني واقِعاً قبلَ الأوَّل ضرورةً لأنَّ (٤) الأوَّلَ قائمٌ مَقَام الجواب ، حتى إنَّ الكوفيِّين وأبا زَيد والمُبَرِّد ــ رحمهم الله ــ يزعُمون في نحو « أنتَ ظالِمٌ إنْ فَعَلْتَ » (٥) أنَّ السابقَ على الأداة هو الجوابُ لا دليلٌ على الجَوابِ . الجوابُ لا بدَّ من تأخُّرِهِ على الشَّرط لأنَّه أثرُهُ ومُسبَّبُهُ ، فكذلك الدليلُ على الجواب ، لأنَّه قائمٌ مَقامَهُ ومُغْنٍ في اللفْظِ عنه .

---

(١) في ض : « من الحق بمكان » .

(٢) في د ، ل ، ف ، هـ « فكذا » ، والأوجه ما أثبت من ض .

(٣) المعلق في مثالنا : « ان ركبت ان لبست فأنت طالق » هو الطلاق ، فهو معلق بوقوع اللبس ثم الركوب حسب رأي الجمهور كما تقدم .

(٤) في النسخ جميعا ، و (ض) ، « أن » والأشبه بسياق الكلام ما أثبت .

(٥) انظر هذا المثال في الخصائص ١/٢٨٣ ، والانصاف ٦٣٢ ، والمغني ٦٨٧ ، والشذور ٣٤٨ .

وقد يجوزُ في هذا أنَّ في كلٍّ من الجُملتين مَجَازاً ، فمجازُ الأولى بالفَصْلِ (١) بينَهـا وبينَ جوابها بالشَّرطِ الثاني ، ومجازُ الثانية بحذفِ جوابها . وعلى هذا فيجوزُ كونُ الشّرط [الأوّل] (٢) ماضياً ومضارعاً ، وأمّا الشَّرطُ الثاني فلا يجوزُ في فصيحِ الكلام أن يكون إلاّ ماضياً ، لأنَّ القاعدةَ في الجوابِ أنّه لا يُحْذَفُ إلاّ والشرطُ (٣) ماضٍ ، فأمّا قولُه :

١٦ ـ إنْ تستغيثوا بِنا إنْ تُذْعَرُوا تَجِدوا

مِنّا معاقِـلَ عِزٍّ زانَهـا كَرَمُ (٤)

فَضَرورةٌ كقوله :

١٧ ـ يا أقـرَعَ بنَ حابِسٍ يا أَقْرَعُ

إنّكَ إنْ يُصْرَعْ أخوكَ تُصْرَعُ (٥)

---

(١) في النسخ جميعا « الفصل » ، وأثبت ما في ض ، وهـو أشبه بسياق الكلام .

(٢) زيادة من هـ ، ض .

(٣) في النسخ جميعا : « الأول والشرط » ، كذا ، وصوابه عن ض . وانظر قاعدة حذف الجواب في الهمع ٢/٦٢ ، والخزانة ٤/٥٤١ .

(٤) تقدم في الشاهد (١٤) ، وموضع الاستشهاد به هنا : وقوع الشرط الثاني المحذوف جوابه مضارعاً للضرورة ، والقياس مضيه . وانظر الخزانة ٤/٥٤٨ .

(٥) هذان بيتان من مشطور الرجز . وهما من شواهد الكتاب ١/٤٣٦ منسوبين الى جرير البجلي ، وكذلك في العيني ٤/٤٣٠ . ووردا دون نسبة في : المقتضب ٢/٧٢ ، وضرائر القزاز ١٥٦ ، وأمـالي ابن ←

القول الثاني : قولُ ابن مالك ــ رحمَهُ الله ــ أنَّ الجوابَ للأوَّل (١) كما يقولُهُ الجمهور ، لكنَّ الشرطَ الثاني لا جوابَ له ، لا مذكور ولا مقدَّر ، لأنَّه مُقَيِّدٌ للأوَّل تقييدَهُ بحالٍ واقعةٍ موقِعَهُ (٢)، فإذا قلتَ : « إنْ ركبْتِ إنْ لبِسْتِ فأنتِ طالِق » فالمعنى : إنِ ركِبْتِ لابِسَةً فأنتِ طالق؛ وكذلِكَ التقديرُ في البيت : إنْ تستغيثوا بِنا مذعورِينَ تَجِدوا • فهو موافِقٌ للجمهور في اشتراطِ تأخيرِ المقدَّم وتقديمِ المُؤخَّر ، لكنَّ تخريجَه مخالفٌ لتخريجِهم •

وعندي أنَّ ما ادَّعَوْهُ أوْلى مِن جهات :

← الشجري ١/٨٤ ، والانصاف ٦٢٣ ، وابن يعيش ٨/١٥٨ ، والمقرب ١/٢٧٥ ، والمغني ٦١٠ ، والهمع ١/٧٢ ، ٢/١٦ • ونسبه في الخزانة ٣/٣٩٦ ، ٦٤٣ لعمرو بن خثارم • والأقرع بن حابس من الصحابة ، وكان هذا الرجز في المنافرة قبل اسلامه • والشاهد : رفع (تصرع) ، وحمله سيبويه على التقديم والتأخير للضرورة وذلك على أن التقدير : انك تصرع ان يصرع أخوك • وعند المبرد على تقدير فاء الشرط ومبتدأ للضرورة ، والتقدير : انك ان يصرع أخوك فأنت تصرع • وانظر شرح الكافية ٢/٢٥٦ ــ ٢٥٧ • وذكر صاحب الخزانة في ٣/٤٠٠ أن للبيت الثاني رواية أخرى هي :

• •• • •• • •• • •• انك ان تصرع أخاك تصرعوا

بالجمع ، ويريد : الأقرع وخصومه ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية •

(١) في د ، ، ل ، ف : « الأول » ، تحريف ، وصوابه عن ض ؛ هـ •

(٢) مخطوط شرح الكافية لابن مالك ، الورقة ١٠٩ •

أحدُها : أنَّ دعواهم جاريةٌ على القياس ، فإنَّ الشرطَ يكونُ جوابُه ظاهراً ومُقدَّراً . ودعواهُ خارجةٌ عن القياس ؛ لأنّه جعلَه شرطاً لا جوابَ له ، لا في اللفظِ ولا في التقدير ، وكانَ ادّعاءُ ما يجري على القياس أولى .

الثاني : أنَّ ما ادّعاه لا يطّرِدُ له إلاّ حيثُ يمكنُ اجتماعُ الفعلين (١) كالأمثلة السابقة . أمّا إذا قيلَ : « إنْ قُمْتِ إنْ قعدْتِ فأنتِ طالِق » ، فإنّه لا يُمكِنُ أن يُقدَّر في ذلك : إن قُمْتِ قاعدةً ، فإنَّ هذا من المُحال ، وينبغي على قولِه أنّها لا تَطْلُقُ (٢) . وكذلك إذا لم يجتمعِ الفعلان في العادة ، وإنْ لم يتضادّا نحو : « إنْ أكلتِ إنْ شربْتِ » وكذلك إذا قالَ : « إنْ صلّيْتَ إنْ توضّأتَ أُثبِتْتَ » (٣) ، فإنّه لا يصحُّ أن يقدّر : إن صلّيْتَ متوضّئاً ، بمعنى موقِعاً للوضوء ، فإنّهما لا يجتمعان .

الثالث : أنَّ الشرطَ بعيدٌ مِنْ مذهبِ الحال ، ألا ترى أنّه للاستقبال ، والحالُ حالٌ كلفظِها وبابُها المقارَنةُ ؛ وإذا تباعَدَ ما بينَ الشيئينِ لم يَصِحَّ التجَوُّزُ بأحَدِهما عَنِ الآخر . وقد نَصّ هو (٤) على أنَّ الجملة الواقعة حالاً شرطُها ألاّ تُصدَّرَ بدليلِ

---

(١) في نسخ الأشباه جميعا : « اللفظين » ، وما أثبته عن ض ، ويؤيده ما سيرد بعد أسطر .

(٢) في النسخ جميعا : « لاتطلق أصلا » ، والأشبه بالصواب أثبته عن ض .

(٣) في د ، ل ، ف : « أنبت » ، والأشبه بالصواب اثبته ، عن ض ، هـ . وتكرر هذا الاختلاف في غير موضع من المسألة .

(٤) الضمير عائد على ابن مالك .

استقبال (١) ، لما بينهمـا من التّنافي • نَعَم [رأيتُ] (٢) في مسائل القصريّ عن الشيخ أبي علي ــ رحمه الله ــ إجازةَ ذلك في نحوِ : « لأضربَنَّه إنْ ذَهَبَ أو مَكَثَ » و « لأضربَنَّهُ إن ذَهَبَ وإن مَكَثَ » (٣) •

والـذي يتحرّر لي أنّ الحال ــ كما ذكرَ النّحاة ــ عـلى ضربين: حالٍ مقارِنة،وحالٍ مُنتظِرَة وتُسمَّى(٤) حالاً مُقدَّرة(٥)، فالأولى واضحة ، الثانية نحوُ (فادخلوها خالدين) (٦) ، فإن الخلود ليس شيئاً يقارِن الدخول ، وإنما هو استمرارٌ في المستقبل•ويقدِّر النحويّون ذلك : ادخلوها مُقَدِّرينَ الخلود•وكذلك (لَتَدْخُلُنَّ المسجدَ الحرامَ إنْ شاءَ اللهُ آمِنينَ مُحَلِّقينَ رؤوسَكم) (٧)

---

(١) انظر التسهيل ١١٢ •

(٢) زيادة من ض ، خلت منها نسخ الأشباه •

(٣) جعل جملتي الشرط على معنى الحال • قال ابن هشام : « •• لأن المعنى : لأضربنه على كل حال اذ لايصح أن يشترط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد » • المغني ٤٤٥ • وقد أشار سيبويه الى ذلك فقال : « ••• وتقول : لأضربنه ذهب أو مكث ، كأنه قال : لأضربنه ذاهباً أو ماكثا ، ولأضربنه ان ذهب أو مكث » • الكتاب ١/٤٨٩ •

(٤) في هـ : « ونعني » ، تحريف •

(٥) انظر تفصيل هذا في المغني : ٥١٧ •

(٦) الزمر ٣٩/٧٣ •

(٧) الفتح ٤٨/٢٧ • وبعده « •••• ومقصرين لاتخافون فعلم مالم تعلموا فجعل من دون ذلك فتحاً قريباً » •

أي : مقـدّرين ، فإنّهم في حالـة الدخول لا يكونون مُحلّقين ومُقصّرين ؛ إنّما هم مُقدّرون الحلقَ والتقصيرَ فهذه (١) الحالُ لايمتنع اقترانُها بحرف الاستقبال لأنّها مستقبَلة بخلاف [الحال] الأُولى (٢) • وعلى هذا صِحّةُ مسألةِ أبي عليّ وصِحّةُ تخريج المصنّف مسألةَ الشّرط ، أعني صِحّتَها من هذا الوجه ، لا صِحّتَها مطلقاً ، فإنّها معترَضَة بغير ذلك • نعم ، ويتّضح ـ على هذا ـ بُطلانُ تعميمِ ابن مالك امتناع اقتران الحال بحرف الاستقبال• وقد اتّضح الأمرُ في تحقيقِ هذين الوجهين والحمدُ لله •

والمذهب الثاني : فيما (٣) يقـعُ [به] (٤) مضمونُ الجواب الواقعِ بعدَ الشرطين : حكى لي بعضُ علمائنا عن إمام الحرمين (٥)

---

(١) في د ، ل ، ف « فهذا » ، تحريف وصوابه من ض • وجاء في موضعه في هـ : « ان » ، وأظنه زيادة ممن طبع (هـ) بعنايتهم لاصلاح الكلام ، وأنّى له أن يصلح وحقيقة الأمر على ما ثبت لنا من التقديم والتأخير المخل • والكلام الذي يبدأ هنا تقدم خطأ في نسخ الأشباه جميعا ، ففي هـ : تقدم الى السطر (١٣) من الصفحة (٣٥) ، وآخر هذا الكلام المتقدم قوله : « ما ورد في كلامه تعالى » ، ووقع في السطر (١٠) من الصفحة (٣٧) من النسخة المطبوعة (هـ) •

(٢) في نسخ الأشباه جميعا « بخلاف الأول » ، وأثبت الأوجه عن ض •

(٣) في نسخ الأشباه : « ما » ، تحريف ، وصوابه عن ض •

(٤) زيادة يقتضيها سياق الكلام ، ويرجحها ما صدر به المصنف القول على المذاهب الثلاثة • انظر : ص (٨٥) السطر (١٠ ، ١١) •

(٥) هو عبد الملك بن عبد الله الجويني ، وانظر فهرس التراجم •

ـ رحمه الله ـ أنَّ القائل إذا قال : « إن ركبتِ إن لبستِ فأنتِ طالِق » كان الطلاقُ مُعلَّقاً على حصول الرُّكوب واللُّبْس سواءٌ أوقَعا على ترتيبِها في الكلام ، أم متعاكسَين أم مجتمعَيْن . ثم رأيتُ هذا القولَ محكيّاً عن غيرِ الإمام رحمه الله .

والذي يظهرُ لي فسادُ هذا القول ، لأنَّ قائلَهُ لا يخلو أمرُهُ [مِن] (١) أن يَجعلَ الجوابَ المذكور لمجموع الشرطَين ، أو للأوّلِ فقط ، أو للثاني فقط .

لا جائزٌ أن يجعلَهُ جواباً لهُما معاً ؛ لأنَّهُ إمَّا أن يُقدِّر بينَ الشرطين حرفاً رابطاً ، أوْ لا . فإن لم يُقَدِّرْ لم يصحَّ أن يوردا على جوابٍ واحد ، لأنَّ ذلك نظير أن تقول (٢) : « زيدٌ عمروٌ عندَكَ » وتقول (٣) : (عندك) خبرٌ عنهما . فيقال لك : هلاّ إذ شَرَكْتَ بين الاسمين في الخبر الواحد أتيتَ بما يربِطُ بينَهما . وإن قدَّرْتَهُ فلا يخلو ذلك الذي تُقَدِّرُهُ من أن يكونَ فاءً أو واواً إذ لا يصحُّ غيرُهما . فإن قدَّرْتَه فاءً كالفاءِ المقدَّرة في قوله :

١٨ ـ مَن يفعلِ الحسناتِ اللهُ يَشْكُرُها

. . . . (٤)

---

(١) زيادة من ف ، هـ ، ض .

(٢) في نسخ الأشباه : « يقول » ، وما أثبت عن ض .

(٣) في الأصول جميعا : « يقول » ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٤) من شواهد الكتاب ١/٤٣٥ ، وعجزه :

. . . . والشر بالشر عند الله سيان

ونسبه سيبويه الى حسان بن ثابت ، ولم أجده في ديوانه . ونسب في ←

أي فالله يشكُرُها ، فالشَّرط الثاني وجوابُه جوابُ الأوَّل •
فعلى هذا لا يقعُ الطلاقُ إلاَّ بوقوع مضمون الشَّرطين ، وكونِ
الثاني بعد الأوَّل ؛ كما أنَّك لو صَرَّحت بالفاء كان الحكم كذلك ،
وهذا خلافُ قوله (١) • ثُمَّ حَذْفُ (٢) الفاء لا يقع إلاّ في النادر
من الكلام أو في الضَّرورة ، فلا يُحْمَلُ عليه الكلام وإنْ قَدَّرْتَ
الواو كما هي مُقدَّرةٌ في قول الله سبحانه (وجوهٌ يومئذٍ ناعِمةٌ)(٣)
أي : ووجوهٌ يومئذٍ ناعمة ، عطفاً على (وُجوهٌ يومئذٍ خاشِعَةٌ) (٤)

المقتضب ٢/٧٢ ، والمغني ٥٨ ، والعيني ٤/٤٣٣ لابنه عبد الرحمن•
وذكر البغدادي أن جماعة روته لكعب بن مالك الأنصاري ، الخزانة
٣/٦٤٤ • وورد البيت أيضاً غير منسوب في : الخصائص ٢/٢٨١ ،
وسر الصناعة ١/٢٦٦ ، والمنصف ٣/١١٨ ، والمقرب ١/٢٧٦ ،
وضرائر القزاز ١٥٥ ، وأمالي ابن الشجري ١/٨٤ ، ٢٩٠ ، وشرح
المفصل ٩/٣ ، والهمع ٢/٦٠ ، وروي عجز البيت « مثلان » بدل
« سيان » ، وهما بمعنى والاستشهاد بالبيت على حذف الفاء من جواب
الشرط للضرورة • وذكر الأعلم أن الأصمعي زعم أن النحويين غيروه،
وأن الرواية : (من يفعل الخير فالرحمن يشكره) • وعلى رواية
الأصمعي لايكون في البيت موضع استشهاد هنا • وانظر نوادر أبي
زيد ٣١ •

(١) الضمير فيه يعود على امام الحرمين •

(٢) في د ، ل ، ف « حذفت » ، تحريف ، وصوابه عن ض • هـ •

(٣) الغاشية ٨٨/٨ •

(٤) الغاشية : ٨٨/٢ • وانظر المغني ٧٠٦ •

فلا شكَّ أنَّ الطلاق يقع بكلٍّ من الأمرين على هذا التقدير . ولكنَّ هذا التقدير لا يتعيَّن، لجواز أنَّ المتكلِّم إنَّما قدَّر الفاء ، فلا يقعُ إلاَّ بالمجموع مع الترتيبِ المذكور ، أو يكون الكلام لا تقدير فيه ، فلم قلتَ يتعيَّنُ تقديرُ الواو ؟

[و](١) لا جائزٌ أن يجعلَه جواباً للأوَّل فقط ، وجوابُ الثاني محذوفاً ، لدلالة الشرط الأوَّل وجوابِه عليه لأنَّه على هذا التقدير يلزمُه أن يقول بقول الجمهور ، وهو لا يقول به .

ولا جائزٌ أن يجعلَه جواباً للثاني: لأنَّك إمَّا أن تجعل جوابَ الشرط الأوَّل هو الشرط الثاني وجوابه أو محذوفاً يدلُّ عليه الجوابُ المذكور للثَّاني .

لا سبيلَ إلى الأوَّل لأنَّه على هذا التقدير تجبُ الفاءُ في الشَّرط الثاني ، لأنَّه لا يَصحُّ للشرط أن يليَ الشرط . لو قلتَ : إنْ إنْ ، لم يصحَّ . وكلُّ جوابٍ لا يصلح أن(٢) يكونَ شرطاً فإنَّه يتعيَّن اقترانُه بالفاء ، ولا فاءَ هنا فاستحالَ هذا الوجه. فإنْ قلتَ: لعلَّهُ يجعلُه مثلَ قوله :

١٩ ــ مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يَشكُرُها

. . . .(٣)

فهذا وجهٌ ضعيف كما قدَّمنا ، فلمَ حُمِلَ الكلامُ عليه ؟ بل لم أُوجِبَ أن يكونَ الكلامُ محمولاً عليه ؟ ولا سبيلَ إلى

---

(١) زيادة من ض .

(٢) في هـ : « لايصح لأن » .

(٣) سلف برقم (١٨) .

الثاني (١) لأنّه خلافُ المألوف في العربيّة فإنّ منهاجَ كلامهم أنْ يُحذَفَ من الثاني لدلالة الأوّل لا العكسُ . فأمّا قولُه :

٢٠ ـ نحنُ بما عِندَنا وأنتَ بما
عِنْدَكَ راضٍ ... ... (٢)

فخلافُ (٣) الجادّة ، حتّى لقد تَحَيّلَ له ابنُ كَيْسان فجعلَ (نحن) للمتكلّم المُعظِّم نفسه ، ليكون (راضٍ) خبراً عنه . فأنت ترى عدمَ أُنسِهِم بهذا النّوع حتى تَكلّفَ له هذا الإمامُ هذا الوجه . حكى ذلك عنه أبو جعفر النحّاس في شرح

---

(١) أي بجعل جواب الشرط الأول محذوفاً يدل عليه الجواب المذكور .

(٢) هذا بعض بيت من المنسرح ، وتتمته :

(.. .... والرأي مختلف)

ونسبه سيبويه في الكتاب ١/٣٨ الى قيس بن الخطيم ، وتبعه الأعلم ، والعيني ١/٥٥٧ ، والبيت في ملحقات ديوان قيس ١٧٣ . وورد في قصيدة للشاعر عمرو بن امرىء القيس في الخزانة ٢/١٨٩ . ورجح الأستاذ راتب النفاخ في فهرس شواهد سيبويه ١١٥ نسبة البيت الى عمرو هذا . ونسبه ابن الأنباري في الانصاف ٩٥ الى درهم بن زيد . وورد البيت غير منسوب في المقتضب ٣/١١٢ ، ٤/٧٣ ، وجمهرة القرشي ١/٣ ، وأمالي ابن الشجري ١/٢٩٦ ، ٣١٠ ، والمغني ٦٨٧ ، والهمع ٢/١٠٩ ، واللسان (قعد) .

وذكر في المغني أنه لاتردد في أن الحذف من الأول في البيت .

(٣) في نسخ الأشباه « بخلاف » ، تحريف ، وصوابه عن ض .

الأبيات[1]. ولأنّه أيضاً خلافُ المألوفِ من عادتِهِم في توارُدِ ذوي جوابَين من جعل الجوابِ للثّاني .

ثمَّ الذي يُبطِلُ هذا المذهب من أصلِه أنّا تأمّلْنا ما وردَ في [2] كلامِ العَرَبِ [3] من اعتراضِ الشّرطِ على الشّرط ، فوجدناهم لا يستعملونه إلاّ والحُكمُ معلّقٌ على مجموعِ الأمرين ، بشرط تقدّمِ المؤخّر وتأخّرِ المقدّم . فوجب أن يُحمَلَ الكلامُ على ما ثَبَتَ في كلامهم كقولِهِ [4] :

٢١ ــ إنْ تستَغيثُوا بِنا إنْ تَذْعَرُوا ..

. . . . [5]

---

(١) ليس في الكتاب المنشور بعنوان « شرح أبيات سيبويه » للنحاس ، بتحقيق أحمد خطاب شيء من هذا الكلام في أثناء التعقيب على شاهد سيبويه السابق (ص ٣٤ منه) . وهذا باعث من جملة بواعث على الشك في أن يكون المطبوع هذا هو شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس . وانظر حول الشك في نسبة هذا المطبوع الى أبي جعفر مقالتين للدكتور محمد خير حلواني ، منشورتين في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (مجلد ٥٣ ج ٢ ص ٤١١ ، والمجلد نفسه ج٣ ص ٦٤١) .

(٢) زاد هنا في هـ كلمة « فهذا » ، وقد أقحمها من طبع الكتاب بعنايتهم لينسجم سياق الكلام ، وأنى ذلك والكلام على التقديم والتأخير الذي ذكرت .

(٣) في هـ : « أكلامه تعالى » ، تحريف سببه ما ذكرت في ح(٢) السابقة .

(٤) في هـ « كقولهم » .

(٥) سلف في الشاهدين ١٤ ، ١٦ ، وسيرد في الشاهد ٢٢ .

فإنَّ الذُّعْرَ مقدَّمٌ على الاستِغاثة ، والاستغاثةُ مقدَّمةٌ على الوِجْدانِ . فهذا ما عندي في دفعِ هذا المذهب .

المذهب الثالث : أنَّ الشرطَ الثاني جوابُه مذكورٌ ، والشرطُ الأوَّلُ جوابُه الشرطُ الثاني وجوابُه . فإنْ قيلَ : « إنْ ركِبْتِ إنْ لبِسْتِ فأنتِ طالِق » ، فإنّما تَطْلُقُ إذا ركِبتْ أوَّلاً ثمَّ لبِست . وهذا القول راعى مَن قالَ به ترتيبَ اللفظ وإعطاءَ الجوابِ لما جاوَرَهُ . وإنَّما يستقيمُ له هذا العمل على تقدير الفاء في الشَّرطِ الثّاني ، ليَصِحَّ كونُهُ جواباً للأوَّل ، وعلى هذا (١) فلا يلزمُ مُضِيُّ فعلِ الشرطِ الأوَّل ، ولا الثّاني ، لأنَّ كلاًّ منهما قد أخذَ جوابَه .

وهذا القول باطلٌ بأُمور :

أحدُها : أنَّ الفاء لا تُحذَفُ إلاّ في الشعر .

الثاني : أنَّ القاعدة في اجتماع ذوي جوابٍ أن يُجعلَ الجوابُ السّابِقِ منهما .

والثالث : أنّه لا يتأتّى (٢) له في نحوِ قولِه :

٢٢ ــ إنْ تَسْتَغيثُوا بِنا إنْ تُذْعَرُوا ...

. . . . (٣)

البيت ، لأنَّ الذُّعرَ مُتَقَدِّمٌ على الاستِغاثة .

---

(١) في نسخ الأشباه : « وعلى قول هذا » ، وأثبت ما في ض .

(٢) في د ، ل ، ف : « يتأدى » ، تحريف وصوابه عن ض ، هـ .

(٣) سلف في الشواهد (١٤ ، ١٦ ، ٢١) .

فهذا ما بَلَغَنا من الأقوالِ في هذه المسألة وما حَضَرَنا فيها من المباحِثِ . وتَحرَّرَ لنا (١) أنّه إذا قيل : « إن تَذْعَرُوا إنْ نستغيثوا بنا تَجِدوا » أو « إنْ تتوضّأْ إن صَلَّيْتَ أُثِبْتَ » كانَ كلاماً باطلاً لِما قَرَّرْناه من أنّ الصحيح أنّ الجوابَ للشرطِ الأوّل ، وأنّ جوابَ الثاني محذوفٌ مدلولٌ عليه بالشرط الأوّل وجوابِه ، فيجب أن يكونَ الشرطُ الأوّل وجوابُه مُسَبَّبَيْن(٢) عن الشّرط الثاني ، والأمرُ فيما ذكرتُ بالعكس . والصوابُ أن يقال : « إنْ صَلَّيتَ إنْ تَوَضّأتَ أُثِبْتَ » بتقدير : إن توضّأتَ فإنْ صَلَّيْتَ أُثِبْتَ . وكنّا قدّمنا أنّه يَعْتَرِضُ أكثرُ مِنْ شَرْطَين (٣) ، وتمثيلُ ذلك : « إن أعطيتُكَ إن وعدتُكَ إن سألتَني فَعَبْدِي حُرٌّ » (٤) ، فإنْ وَقَعَ السؤالُ أولاً ، ثمّ الوعْدُ ، ثمّ الإعطاءُ ، وقعتِ الحُرِّية . وإنْ وَقَعَتْ على غيرِ هذا الترتيب فلا حرّيةَ على القولِ الأوّل ، وهو الصّحيح . ويأتي فيه ذلك الخلافُ في التّوجيه ، فالجمهورُ يقولون : (فعبدي حُرٌّ) جوابُ (إنْ أعطيتُكَ) ، و (إنْ أعطيتُكَ فعبدي حُرٌّ) دالٌّ على جوابِ (إن وَعَدْتُكَ). وهذا كلّه دالٌّ على جوابِ (إن سألتَني) ، وكأنّه قيل : إن سألتَني فإنْ وعدتُكَ فإنْ أعطيتُكَ فعبدي حُرٌّ .

---

(١) في هـ : « ويجوز لنا » ، تحريف .

(٢) في د ، ل ، ف : « مستغنى » ، تحريف ، وصوابه عن ض ، هـ .

(٣) في هـ : « يعترض بأكثر من شيئين » وانظر ص (٧٩) س (٢) .

(٤) انظر الهمع ٢/٦٣ ، والخزانة ٤/٥٤٨ .

وعنـدَ ابنِ مالِك : أنَّ المعنى : إن أعطيتُكَ واعِداً لَكَ سائلاً إيّاي فعَبدي حُرٌّ . فـ(واعِداً) حالٌ مِن فاعل (أعطيتُكَ) و (سائلاً) حالٌ من مفعولِهِ . وقولُهُ (فعبدي حُرٌّ [1]) جوابُ الشَّرطِ الأوَّل . هـذا مقتضى قولِهِ في الشرطَـين وهو ضَعيف ــ واللهُ أعلم ــ [2] .

(1) سقط : « حر » من هـ .

(2) زاد هنا في هـ : « تمت بحمد الله وعونه » .

الكلام على إعراب قوله تعالى : « خلقَ اللهُ السموات »(١)

فانه من المهمات (٢)

قال ابن هشام في المغني في باب التحذير من أمورٍ اشتُهِرَتْ بينَ المُعربين والصّوابُ [٣٠٠ـآ] خلافُها (٣) : « السابعَ عشرَ : قولُهم في نحوِ (خلق الله السموات) (١) : إن (السموات) مفعولٌ به والصوابُ أنّه مفعولٌ مُطلَق ، لأنَّ المفعولَ ما يقع عليه اسمُ المفعول بلا قيد كقولكَ (٤) : ضربتُ ضرباً ، والمفعولُ [به] (٥) مالا يقعُ عليه ذلك إلاّ مقيَّداً بقولك : (به) ، كضربتُ زيداً • وأنت لو قلت : (السموات) مفعولٌ كما تقولُ (الضرب) (٦) مفعولٌ

---

(١) العنكبوت : ٢٩/٤٤ « خلق الله السموات والأرض بالحق ان في ذلك لآية للمؤمنين ﴿ » •

(٢) جمع السيوطي في هذه المسألة أقوال جماعة من النحاة في الآية ، ولم يرد في (هـ) المنقول عن ابن هشام في المغني ، والمنقول عن ابن الحاجب في آماليه •

(٣) المغني ٧٣٦ ـ ٧٣٧ •

(٤) في المغني : « نحو قولك » •

(٥) زيادة من ل ، ف والمغني •

(٦) في د ، ل ، ف : « •• وأنت ولو قلت السموات مفعوله كما تقول فالضرب •• » ، كذا ، وفيه تحريف ، وأثبت ما في المغني •

كان صحيحاً ، ولو قلتَ (السموات) مفعولٌ به (١) كما تقولُ (٢) (زيد) مفعولٌ به لم يصحَّ (٣) •

« إيضاحٌ آخر » (٤) : المفعولُ به ما كان موجوداً قبلَ الفعل الذي عَمِلَ فيه ، ثمَّ أوْقَعَ الفاعلُ به فعلاً ، والمفعولُ المطلَقُ ما كان الفعل العاملُ فيه هو فعلُ إيجاده ، والذي غَرَّ (٥) أكثرَ النحويّين في هذه المسألة أنّهم يُمَثِّلون [المفعول](٦) المطلق بأفعالِ العباد ، وهم إنّما يَجري على أيديهم إنشاءُ الأفعال لا الذوات ، فتوهّموا أنَّ المفعولَ المطلق لا يكون إلاّ حَدَثاً ولو مَثَّلوا بأفعالِ الله تعالى لظَهَرَ لهم أنّه لا يختَصُّ بذلك لأنَّ الله تعالى موجِدٌ للأفعالِ وللذّوات (٧) جميعاً ، لا مُوجِدَ لها في الحقيقة سِواه سبحانه وتعالى• ومِمَّن قال بهذا القول (٨) الذي ذكرتُه الجرجانيُّ ،

---

(١) في المغني : « بها » •

(٢) في المغني : « تقوم » ، تحريف ، ولعله من أخطاء الطباعة •

(٣) زاد هنا في المغني : « وقد يُعارَض هذا بأن يصاغ لنحو السموات في المثال اسم مفعول تام ، فيقال : فالسموات مخلوقة ، وذلك مختص بالمفعول به » ولعل اغفال السيوطي لهذا مما كان يلجأ اليه في بعض الأحيان على سبيل الاختصار •

(٤) في د : « أيضاً آخر » ، وفي ل ، ف : « أيضا اذ » ، وكلاهما تحريف ، وصوابه عن المغني •

(٥) في د ، ل ، ف : « عنى » ، كذا ، تحريف ، وصوابه عن المغني •

(٦) زيادة من المغني •

(٧) في المغني : « والذوات » •

(٨) سقط : « القول » من المغني •

وابنُ الحاجِب في أماليه (١) .

وكذا البحثُ في: « أنشأتُ كِتاباً »، و« عَمِلَ فلانٌ خيراً » . و« آمَنوا وعمِلوا الصّالِحاتِ » (٢) . » انتهى (٣) .

وقال ابن الحاجب في أماليه (٤)

قولهم « خلقَ اللهُ السمواتِ » : مَنْ قالَ إنَّ الخلق هو المخلوق فواجِبَ أن تكونَ السمواتُ مفعولاً مطلقاً لبيانِ النّوع ، إذْ حقيقةُ المصدر المُسمَّى بالمفعول المطلَق أن يكون اسماً لِما دلَّ عليه فعلُ الفاعِل المذكور، وهذا كذلك لأنَّا بَنَيْنا على أنَّ المخلوقَ

---

(١) أثبت السيوطي كلام ابن الحاجب بعد أن فرغ من نقل كلام ابن ابن هشام هذا ، وانظر ما أثبته من كلام الجرجاني ص (هـ ـ ٥٠) .

(٢) كثر وورد هذه العبارة في الذكر الحكيم ، وجاء من ذلك ـ على سبيل المثال ـ في البقرة : ٢/٢٥ ، ٨٢ ، ٢٧٧ .

(٣) أورد ابن هشام في المغني بعد هذا زعم ابن الحاجب أن المفعول المطلق قد يكون جملة ، ثم رد عليه ـ انظر المغني ٧٣٧ .

(٤) تمت مقابلة نص ابن الحاجب التالي على أمالي ابن الحاجب المحفوظة صورتها في معهد المخطوطات برقم (١٨ ـ نحو ـ) وذلك في اللوح : (١٣٥) ، وقال السيوطي في وصف هذه الأمالي : « وله الأمالي في النحو ، مجلد ضخم في غاية التحقيق ، بعضها على آيات وبعضها على مواضع من المفصل ، ومواضع من كافيته ، وأشياء نثرية ... » . البغية ٢/١٣٤ . ثم انني وجدت في آخر المخطوط المذكور ما يشير الى أن السيوطي قد وقف عليه بعينه .

هو الخلقُ (١) ، فلا فرقَ بين قولك : خلقَ اللهُ خَلْقاً وبينَ قولك : خلقَ اللهُ السمواتِ ، إلاّ [ما] (٢) في الأوّل من الإطـــلاق وفي الثاني من التخصيص ، فهو مثلُ قولك : قَعَدتُ قعوداً ، وقَعَدْتُ القُرْفُصاء ، [فإنّ أحـدَهما] (٣) للتأكيد والثاني لبيان النوع ، وإن استوَيا في حقيقة المصدريّة ، وهذا أمرٌ مقطوع به بعد إثبات أنّ المخلوقَ هو الخَلْق .

ومن قال إنّ المخلوقَ غيرُ الخَلْق [و] (٤) إنّما هو متعلّق الخَلْق ، وجب أن يقول: إنّ السمواتِ مفعول به، مِثْلُه في قولك: ضربتُ زيداً ، ولكنّه غير مستقيم لأنّه لا يستقيم أن يكونَ المخلوقُ متلَّعقَ الخَلْق ، لأنّه لو كان متعلّقاً له لم يَخْلُ أن يكونَ الخلقُ المتعلّقُ قـديماً أو مخلوقاً ، فإن كان مخلوقاً تسلسلَ فكانَ (٥) باطلاً ، وإنْ كانَ قديماً فباطلٌ، لأنه يجبُ أن يكون متعلَّقُهُ معه ، إذ خَلْقٌ ولا مخلوق محال، فيؤدّي إلى أن تكون المخلوقاتُ أزليّةً وهو باطل (٦) ، فصارَ القولُ بأنّ الخلقَ غيرُ المخلوق يلزَمُ منه

(١) في د ، ل ، ف : « الخلق هو المخلوق » ، وأثبت ما في الأمالي بالنظر الى ما سيرد بعد أسطر .

(٢) زيادة من الأمالي .

(٣) زيادة من الأمالي ، وجاء في موضعها في د ، ل ، ف : « فانهما » ، تحريف .

(٤) زيادة من الأمالي .

(٥) في نسخ الأشباه : « وكان » ، والأوجه ما ثبت من الأمالي .

(٦) في نسخ الأشباه « وباطلة » ، تحريف ، وصوابه عن الأمالي .

مُحالٌ ، وإذا كان اللازمُ محالاً فَمَلْزومُهُ كذلك . فثبتَ أنَّ الخلقَ هو المخلوقُ . وإنّما جاءَ الوهْمُ لهذه الطائفةِ من جهةِ أنهمّ لم يعهدوا في الشّاهد مصدراً إلاّ وهو غيرُ جسمٍ ، فتوهَّموا أنّه لا مصدرَ إلاّ كذلك ، فلمّا جاءت هذه أجساماً استبعدوا مصدريّتَها لذلك ، ورأوا تعلّقَ الفعل بها فحملوه على المفعول به . ولو نَظروا حَقَّ النّظر لعلموا أنَّ الله تعالى يفعلُ الأجسامَ كما يفعلُ الأعراضَ ، فنِسْبَتُها إلى خَلْقِهِ واحدة ، فإذا كان كذلك ، و [كان] (١) معنى المصدر ما ذكرناه وَجَبَ أن تكونَ مصادرَ (٢) .

وليست هذه المسألة وَحْدها بالذي حَمَلوا فيها أمرَ الغائب على الشاهد ، بل أكثرُ مسائلِهِم التي يُخالِفون فيها كمسألةِ الرؤيةِ ، وعذابِ القبر وأشباهِها (٣) .

وقد ألّفَ الشيخُ تقيُّ الدّين السُّبْكي (٤)

في هذه المسألة كتاباً سمّاه

« بيان المُحْتَمل في تعديةِ عمل »

قال (٥) : [هـ — ٤١] بسم الله الرحمن الرحيم :

---

(١) زيادة من الأمالي .

(٢) في د ، ل ، ف : « يكون مصدر » ، تحريف ، وصوابه عن الأمالي .

(٣) زاد هنا في الأمالي : « والله أعلم بالصواب » .

(٤) هو علي بن عبد الكافي ، (ت ٧٥٦ هـ) ، وانظر فهرس التراجم .

(٥) انتهى هنا ما تفردت به النسخ الخطية ، وسقط من المطبوع (هـ) ، ←

[٣٠٠ ـ ب] سألت وفقك الله عن قولي في إعراب قوله تعالى (واعملوا صالحاً) (١) : إنّ (صالحاً) ليس مفعولاً به ، بل هو إمّا نعتٌ لمصدرٍ محذوف كما يقوله أكثرُ المعربين في أمثاله ، وإمّا حالٌ كما هو المنقولُ عن سيبويه ، ويكون التقدير : واعملوه صالحاً ، والضميرُ للمصدر . وذكرتُ أنّ كثيراً من الناس استنكرَ قولي في ذلك وقالوا : إنّ (عَمِلَ) من الأفعال المتعدّية بدليل قولِهِ تعالى : (أنِ اعْمَلْ سابغاتٍ) (٢) وقولِهِ تعالى (يعملُونَ لهُ ما يشاءُ مِنْ محاريبَ) (٣) .

فاعلم وفقكَ الله أنّك إذا تدبّرت ما أقولُه انحلّت عنكَ كلُّ شُبْهةٍ في ذلك ، وعلمتَ أنّ استنكارَهم [لذلك] (٤) مسارعةٌ إلى ما لم يُحيطوا بعلمه ، وغيبةٌ عن معاني كلام النُّحاة وأدلّةِ العقل ، وبيانُ ذلك بأمور :

أحدُها : أنّ الفعل المتعدّي هو الذي يكونُ له مفعولٌ به ،

← وقد بدأ السقط في (هـ) من بداية المسألة . ثم ان الناظر في في المطبوع (هـ) ، يتوهم أن ما سيرد بعد البسملة من كلام ابن هشام ، وهو للسبكي كما هو ظاهر .

(١) سبأ ٣٤/١١ . وهي بتمامها : « أن اعمل سابغات وقدر في السرد واعملوا صالحاً اني بما تعملون بصير » . وورد الشاهد القرآني أيضا في : المؤمنون ٢٣/٥١ .

(٢) انظر الحاشية السابقة .

(٣) سبأ ٣٤/١٣ .

(٤) زيادة من هـ .

والمفعول به هو محلّ فعل الفاعل ، وإنْ شئْتَ قلتَ : الذي يقع عليه فعلُ الفاعل ؛ وكلتا العبارتين موجود» (1) في كلام النحاة . وهذا المفعول به هو الذي بَنَى النحاةُ له اسمَ مفعول كمضروب (2) ومأكولٍ ومشروب ؛ فزيد المضروب والخبزُ المأكول والماءُ المشروب هي محلّ تلك الأفعال وليست مفعولةً ؛ وإنّما هي (3) مفعولٌ بها . ومِن ضَرورةِ قولنا (مفعولٌ به) أن يكونَ المفعولُ غيرَه ، ومعنى قولِ النّحاة مفعولٌ به : أنّه مفعولٌ به شيءٌ من الأحداث ، والمفعول هو ذلك الحدثُ الواقعُ به ، وهو المصدر ، وسمّاه النحاةُ مفعولاً مطلقاً ، بمعنى أنّ ما سواه من المفاعيل مفعولٌ مُقيَّد ؛ فإنّكَ تقولُ مفعولٌ به ، ومفعولٌ فيه ، ومفعولٌ له ، ومفعول معه ؛ وليسَ فيها مفعولٌ نَفْسُهُ إلاّ المصدر ، فهو المفعولُ المطلق أي المجرّد عن القيود ، وهو الصادرُ عن الفاعل وهو نفسُ فِعلِهِ ؛ وأمّا المضروبُ والمأكولُ والمشروبُ فلم يَصدُرْ عن الفاعل وإنّما صدَرَ عن الفاعل شيءٌ أثّرَ فيه . ومن تدبّرَ قولَ النحاة : « مفعول به » ، عَرَفَ ذلك وأنّ المفعول غيره . وأطلقوا عليه « اسمَ مفعول » ولم يقولوا : « اسم مفعول به » لفَهْمِ المعنى في ذلك ؛ والشخصُ في نفسه مضروبٌ بمعنى أنّ الضرب واقعٌ به ، ولا يقالُ مضروبٌ بِهِ ، بل هو مضروبٌ نَفْسُهُ ، والمعنى وقوع [هـ ـ ٤٢] الضرب به ، وذلك مفهومٌ من معنى الفعل لا من معنى

---

(1) في ل،ف،هـ : « موجودة » .

(2) في د ، ل ، ف : « بمضروب » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

(3) في د : « هو » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

اسم المفعول • ولا يُبنى اسمُ مفعولٍ للمصدر، وإن كانَ هو المفعول المطلق ، فلا يقالُ للضَّربِ مضروب ؛ وكذلك لا يُبنى اسمُ مفعول من الفعلِ اللازم إلاّ أن يكونَ مقيّداً بظرفٍ ونحوه • وهذه الأمور كلّها واضحة من مبادىء النحو، أشهرُ من أن تُذكرَ ، ولكنّا احتَجْنا إلى ذكرها ، وكلُّ فعلٍ لم يُبْنَ منه اسمُ مفعولٍ لم يُقَل عنه إنّه متعدٍّ بل هو لازمٌ وإن كانَ له مفعولٌ حقيقيٌّ وهو الفعلُ (١) ، والعملُ هو الفعل ، وهو المفعولُ المطلَقُ ، فهو مصدرٌ وليس مفعولاً به ، ولا يُبنى له اسم مفعول فلا يتعدّى فعلُه إليه تعدّي الفعلِ إلى المفعولِ به ، بل تعدّيه إلى المصدر ، فلذلك لم يَجُز أن يكونَ « عَمِلت عملاً صالحاً » متعدّياً إلى (صالِحاً) على المفعول به •

الثاني : أنَّ الفعل الاصطلاحي يدلُّ على معنىً وزمان ، وذلك المعنى سمّاهُ النُّحاةُ حَدَثاً وفِعْلاً حقيقيّاً ، وسمّوا اللفظَ الدالَّ عليه مصدراً ومفعولاً مطلقاً • وهذه الألفاظ صحيحة باعتبار غالب الأفعال ؛ وقد يكون المعنى الذي يدلُّ عليه الفعلُ قائماً بالفاعل فقط ، من غيرِ أن يكونَ صادراً عنه كالعلم ؛ بل قد لا يكونُ حدثاً أصلاً ، ولا فِعلاً حقيقيّاً كالعلم القديم ؛ فإنّك تقول : « عَلِمَ اللهُ كذا » ، فالمعنى الذي يدلُّ عليه هذا الفعل ـ وهو العلم القديم ـ [٣٠١ ـ آ] ليس بفعلٍ ولا مفعولٍ ولا حَدَثٍ ، بل هو معنىً قائمٌ بالذاتِ المقدّسةِ على مذهبِ أهلِ السُّنّة • وتسميةُ ما اشتُقَّ منه فِعلاً أمرٌ اصطلاحي ؛ وقصدي مِن هذا التنبيه على أنَّ تسميةَ

(١) المراد هنا بالفعل : معناه اللغوي لامعناه النحوي •

النحـاة المصدرَ مفعو لا مطلقـاً وفِعلاً ليس مُطَّرِداً في جميـع موارده . وقد تَنَبَّه بعضُ النُّحاة لما ذكرنا من غير أن يوضِّحه هذا الإيضاح بل اقتَصرَ على تقسيم المصدر إلى معنىً قائمٍ بالفاعل كالفَهْمِ والحَذَر، وإلى صادرٍ عنه كالضَّربِ والخَطِّ(١) وإن كانَ الضربُ والخَطُّ (١) قائمين بالفاعـل أيضاً ، ولم يُطْلِق النُّحاة المفعولَ المطلَق على غير (٢) ذلك ، وقد ذكرنا أنَّ المفعول به شيءٌ وقعَ عليه المفعولُ المطلق كما ذَكَرَه النُّحاة وليس مفعولاً ، وإذا نظرتَ إليه في قولِكَ (٣) « ضربتُ زيـداً » ونحوِه ظَهَرَ ذلك ظهوراً قويّاً ؛ فإنَّ زيداً ليست ذاتُه من فِعْلِ الضّارِب.[هـ٤٣]

وهنا قسمٌ آخرُ وهو قولُنا : « خلقَ اللهُ العالَمَ » اختار ابنُ الحاجب في أماليه انتصابَ العالَم عـلى المصدَر بناءً على أنَّ الخلقَ هو المخلوق(٤) . وأكثر النحويِّين لم ينظُروا إلى ذلك وظاهرُ كلامِهِم أنَّ الخلق غـيرُ المخلوق ، كما هو قولُ طائفـةٍ من الأصوليِّين ؛ وعلى هـذا فالعالَمُ مفعولٌ به ، وهو مفعولٌ لأنَّه الأثرُ الصادرُ عن الخَلْق ، وذاتُ العالَم موجودةٌ بالفاعل، بخلافِ ذاتِ المضروب ، والنحاةُ لا يُسمّونَ هذا مفعولاً مطلقاً ، وإنّما

---

(١) في هـ : « والحط » ، بحاء مهملة ، تصحيف . وخط بالقلم خطـاً : كتب .

(٢) سقط « غير » من هـ ، تحريف .

(٣) في هـ : « بقولك » .

(٤) مخطوط أمالي ابن الحاجب اللوح ١٣٥ (مصورة معهد المخطوطات ـ ١٨ نحو ـ) ، وقد سبق أيراد السيوطي لكلامه ، انظر ص (٥٢) .

يسمّونَهُ مفعولاً به ، والخَلْقُ نفسُهُ هو المفعولُ المطلَق ، وكذلك في الأفعال العامّة كقوله (١) تعالى : ﴿ مِمَّا عَمِلَتْ أيدينا ﴾(٢) فالضمير في عَمِلَتْ مفعولٌ به (٣) وهو مفعولٌ كالمخلوق ، ولم يذكرِ النُّحاةُ هذا النوعَ في المفاعيل ؛ والظاهرُ أنَّ النُّحاةَ إنّما اقتَصَروا على ما ذكروه من المفاعيل لأنَّ العالَمَ وإن كانت ذاتُهُ موجودةً بفعلِ الله تعالى ، فالخلقُ واقع به ، فاندرَجَ تحتَ حدِّهم المفعولُ به، وإنْ زادَ بأمرٍ آخرَ، وهو كونُ ذاتِهِ موجودةً بفعلِ الله تعالى . ولم يتعرَّض النحاةُ لهذا الزائد لأنَّه ليسَ من صِناعتهم ، ولا حاجةَ لهم إلى ذكرِهِ ، لكِنْ يلزَمُ على هذا أن يكونَ لنا مفعولٌ من غير تقييد ليس بمصدر ، وهم قد قالوا : إنَّ المفعول المطلق هو المصدر ، فيجب أن يقالَ : إنَّ في تفسيرِهم المفعولَ المطلق تسمُّحاً أو اصطِلاحاً ، وإنَّ المفعول هو الذي نشأ عن الفاعل ، فتارةً يكون هو الفعل خاصّةً ، وهو المصدر ؛ وتارةً يكون زائداً عليه كهذا المثال . ويُحتَمَلُ أن يقالَ إنَّ كثيراً من النحاة معتزلةٌ وعند المعتزلة المعدومُ شيءٌ ، بمعنى أنّه ذاتٌ مُتَقَرِّرة في العَدَم فلا تأثيرَ للفاعلِ في ذاتِهِ ، وإبرازُهُ (٤) للوجود معنىً واقعٌ عليه كالضرب على المضروب . ومنهم من أطلَقَ ذلك عن عمد واعتزال ، ومنهم من

---

(١) في د ، ل ، ف : « لقوله » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

(٢) يس : ٧١/٣٦ . وهي بتمامها : « أولم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاماً فهم لها مالكون ﴿ » .

(٣) والتقدير : عملته أيدينا .

(٤) في هـ : « وايراده » .

قالَهُ تقليداً ، وهكذا الكلامُ في : « أوجَدَ اللهُ العالَمَ » ، ونحوِهِ من الألفاظ الدالّةِ على إنشاءِ الذّوات . وهذا الذي قلناه كلّه على الاصطلاح المشهور عند متأخّري النّحاة ؛ وأمّا (١) سيبويه رحمه الله ــ وهو إمامُ الصَّنْعَةِ ــ فأطلقَ على المفعول به أنّه مفعولٌ ولم أرَ في كلامه « مفعول به » ، فإنّه قــال : « بابُ الفاعل الذي لم يتَعدَّه فعلُهُ إلى [هـ ــ ٤٤] مفعول » (٢) و « بابُ الفاعل الذي يتَعَدّاهُ فعلُهُ الى مفعول » (٢) . وذَكَرَ في الأوّل : ذَهَبَ وجَلَسَ ، وفي الثّاني : « ضَرَبَ عبدُ الله زيداً » وقال : « انتصب زيدٌ لأنّه مفعول تعدّى إليه فعلُ الفاعل » (٢) . وهذا الذي قاله سيبويه سالمٌ عن الاعتراض وليس فيه إطلاق المفعول على المصدر بل على ما يتعدّى إليه فعلُ الفاعل ؛ وذلك أعمُّ من أن يكونَ حاصلاً بفعلِ الفاعل ، أوْ ليس حاصلاً بفعلِهِ ولكنّ فعلَ الفاعِلِ واقعٌ عليــه . وتسميةُ الأوّل مفعولاً حقيقةٌ ، وتسميةُ الثاني مفعولاً اصطِلاح ، أو على حذف [٣٠١ ــ ب] الجارّ والمجرور وإرادَةِ أنّه مفعولٌ بهِ . ولا يَرِدُ على عبارة سيبويه شيءٌ ممّا ذكرناه في تسمية معنى المصدر فعلاً حقيقياً ولا في تسميةِ المصدرِ مفعولاً مطلقاً . فسبحانَ من أسْعَدَهُ في عبارتِهِ وحَمَاها [عن] (٣) أن يَدْخَلَ عليها بإفساد .

الثالث : أنّ النّحاة اختلفوا في إطلاق المفعولِ المطلق (٤) فقال

---

(١) في د،ل،ف : « وأما عند » ، وأثبت ما في هـ .

(٢) الكتاب ١/١٤ .

(٣) زيادة من هـ .

(٤) في د ، ل ، ف : « المفعول الخلق » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

جمهورُهم: إنَّهُ يُطلَقُ على جميعِ المصادر . وقال بعضُهم لا يُطلقُ إلاّ على مصادر الأفعالِ العامَّة كعمِلَ وفَعَلَ وصَنَعَ ؛ وهذا القولُ كالشاذِّ عند النحاة . وقد نَبَّهنا على أنَّ بعض المصادر لا يصحُّ أن يقالَ إنَّه فعلٌ حقيقيٌّ ولا مفعولٌ مطلَق ، وهو العلمُ القديم . ومِن هذا يظهر أنَّ مَعنى التعدِّي أن يتعلَّقَ معنى الفعلِ بغيرِ الفاعل كقولنا : « عَلِمَ اللهُ كذا » ، فعلمُهُ مُتَعَلِّقٌ بالمعلوم ، وتسميتُهُ تعالى فاعلاً في هذا المثال ليس المرادُ به أنَّه فاعِلُ العلم ، لأنَّ علمَهُ ليسَ بمفعولٍ ، وإنَّما هو على اصطلاحِ النحاة في أنَّ من أُسنِدَ إليه فعلٌ على وجهٍ مخصوص يُسمَّى فاعلاً .

الرابع : أنَّ غيرَ الله تعالى لا أثَرَ لفعلِهِ في الذَّوات إجماعاً ، أعني : لا يفعلُ ذاتاً ، وهذا مُتَّفَقٌ عليه بيننا وبين المعتزلة ، وقامت عليه الأدِلَّة العقلية (١) ، ولم يذهب أحَدٌ من أهل المِلَلِ إلى خلافه ، ولهذا لمَّا قالَ أصحابُنا : إنَّ أعمالَ العِباد مخلوقةٌ لله تعالى ، واحتجّوا بقوله تعالى : ﴿ واللهُ خَلَقَكُمْ وما تَعْمَلُونَ ﴾ (٢) ، حاولتِ المعتزلةُ الجوابَ بجعل (ما) موصولةً ، فيكونُ المرادُ الأصنامَ ، وهي مخلوقة لله تعالى بالاتِّفاق . ورَدَّ أصحابُنا هذا الجواب بأنَّ الآية جاءت للرَّدِّ عليهم في عبادَتِهِم إيَّاها ؛ وهم [هـ — ٤٥] لم يعبدوها (٣) مِن حيثُ ذواتُها ، وإنَّما عَبَدُوها

---

(١) في د : « العملية » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٢) الصافات ٩٦/٣٧ .

(٣) في د ، ل ، ف : « لايعبدونها » ، وأثبت الأوجه عن هـ .

من حيثُ هي معمولةٌ لهم بنحتِهِم وتصويرِهِم ؛ كأنَّه قال : أتعبُدونَ ما تَنْحِتُون واللهُ خلَقَكُم ونحتَكُم ، أو : والنَّحتَ الذي تَنْحِتُونَه، أو : والمنحوتَ الذي صوَّرْتُمُوه بنحتِكُم(1).
فهذه ثلاثةُ تقادير(2) لأهلِ السُّنَّة :

أحدُها : أن تكونَ ما مصدريةً .

والثَّاني : أن تكونَ موصولة والمرادُ بها المصدرُ ، وبعضُ النُّحاةِ يقدِّرها هكذا . في كلِّ مكانٍ أُريدَ بها المصدرُ فيه (3) ، ويُنكِرُ جعلَها مصدريَّةً وإنْ كانَ المشهورُ خلافَه . وعلى هذين التقديرين الدِّلالةُ من الآية لأهلِ السُّنَّة ظاهرةٌ جداً .

والثالث : أن تكونَ موصولة ، والمرادُ بها المنحوت بقيدِ النَّحْتِ ، وفيه جهتان : ذاتُه ، ولم يُعْبَدْ من جهتها ، وصنعتُه وهي التي عُبِدَ من جهتها ، وهي مخلوقة لله تعالى بمقتضى الآية ، ودلَّت الآية على أنَّها معمولةٌ لهم. فإنْ ثَبَتَ أنَّ الصورة الحاصلةَ في الصَّنَم معمولةٌ للآدَمي وقعتِ الدِّلالةُ لأهل السنَّة من الآية ، وإلاّ (4) تعيَّنَ أن يكونَ العملَ نفسَه فتصحُّ الدِّلالةُ لأهلِ السنَّة . والراجح من هذين الأمرين سنذكره .

الخامس : الصورة الحاصلة في المراد(5) على قسمين :

---

(1) سقط : « بنحتكم » من هـ .

(2) في د ، ل ، ف : « تصاوير » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

(3) في هـ : « أريد فيها المصدرية » .

(4) في هـ : « ولا » ، تحريف .

(5) زاد هنا في هـ : « وهي » .

أحدُهما : مالا أثَرَ لفعلِ العبادِ فيه البتَّة ، بل هو مِن فعلِ الله تعالى وحدَه إمَّا بلا سببٍ من العباد ، وإمَّا بسببٍ منهم يحاولونه، فيوجِدُ اللهُ تعالى تلك الصورةَ عندَه وذلك هو الصُّوَرُ الطبيعيةُ ، وهي كالذّواتِ فلا يقالُ إنَّها مفعولةٌ للعِباد البَتَّة .

والثاني : ماهو أثرُ صنعةِ العبدِ ، وهي الصُّوَرُ الصِّناعِيَّة. ومِن أمثلةِ ذلك الصورة الحاصلةُ في الصَّنَم بنحتِ العبادِ وتصويرِهِم، هل تقولُ إنَّ تلك الصورة معمولةٌ للعبادِ أو لله تعالى؟ ولا شكَّ أنَّ على مذهبِ أهلِ السُّنَّة لا تردُّدَ في ذلك ؛ فإنَّ الكلَّ بفعلِ الله تعالى ؛ وإنَّما التردُّدُ على مذهبِ المعتزلة ، أو بالإضافةِ الكسبيّة على مذهبِ أهلِ السُّنَّة . والحقُّ أنَّ ذلك ليس مِن فِعلِ العِباد ولا مِنْ [هـ — ٤٦] كَسْبِهِم [٣٠٢ — آ] ، فإنَّ القدرة الحادثة (١) لا تؤثِّرُ في غيرِ محلِّها ، فإذا قلنا : صَوَّرَ المشركُ الصَّنَمَ لم يكُنْ مِن فعلِ المشركِ إلاّ التصويرُ القائمُ به ، والصورةُ الناشئةُ عنه من فعلِ الله تعالى ، فلا يقالُ فيها إنَّها معمولةٌ للعباد إلاّ على جهة المجاز ، وإنَّما يقالُ هي مصوَّرَةٌ كما يقال في زيدٍ المتعلِّقِ بِهِ الضربُ : إنَّه مضروب . وإذا قلنا عَمِلَ المشرِكُ الصَّنَمَ ففي الكلام مجازٌ بخلافِ قولِنا صوَّرَ المشركُ الصَّنَمَ . وسبَبُه أنَّ (عَمِلَ) فعلٌ عامٌّ ، و (صَوَّرَ) فعلٌ خاصٌّ ، وسيأتي الفَرقُ بين الأفعال الخاصَّة والعامّة . فقولُنا (عَمِلَ) يقتضي أنَّ الصَّنم معمول لِمَن أسنِدَ إليه الفعلُ، وليس شيءٌ مِنَ الصَّنم لا مِنْ مادَّتِهِ ولا مِن صورتِهِ فِعْلاً للعبد ،

(١) في هـ : « الحاصلة » .

ولا مِن عَمَلِه ، فكيفَ يكونُ مجموعُه من عملِه !! فلا بُدَّ من مَجَاز (1) ، وفي جهة المجازِ وُجوه :

أحدُها : أن يكونَ استعملَ (عَمِلَ) في معنى (صَوَّرَ) استعمالاً للأعَمِّ في الأخَصِّ .

الثاني : أن يكونَ على حذفِ مُضافٍ ، كأنَّهُ قال : عَمِلَ تصويرَ الصَّنَمِ ؛ فلا يكونُ التصويرُ على هذا مفعولاً به ، بل مصدَراً . وهذان الوجهانِ هما أقربُ الوجوهِ التي خَطَرَتْ لنا ، فلنقتصِرْ عليهما . وبالثاني يقوى (2) أنَّ المُرادَ في قولِه (3) : « وما تعمَلُونَ التصويرَ (4) » فيكون حُجَّةً لأهلِ السُّنَّة .

السادس : الأفعالُ ضربان : خاصَّةٌ — وهي الأكثر — مثلُ : قامَ ، وقَعَدَ ، وخَرَجَ ، في اللاَّزم ، وضَرَبَ ، وأكَلَ ، وشَرِبَ ، في المتعدِّي . وإنَّما كَثُرَ هذا الضربُ الخاصُّ لازماً ومتعدِّياً لأنَّه الذي يحصُلُ به كمالُ الفائدة في الخبر عن فعلٍ خاصٍّ ، والأمرِ به ، والنهيِ عنه ، ونحوِ ذلك .

الضربُ الثاني : الأفعالُ العامَّة : مثلُ : فَعَلَ ، وعَمِلَ ، وصَنَعَ . وإنَّما جاءَت هذه الأفعال لأنَّه قد يُقصَدُ الإخبارُ عن جنسِ فعلٍ بدون تخصيصِ نوعِهِ إمَّا للعلْمِ بالجنس دونَ النَّوع وإمَّا لغرضٍ آخرَ وكذلك الأمرُ به والنهيُ عنه وما أشبهَ ذلك ،

---

(1) في د : « مجاوز » ، تحريف ، وأثبت ما في سائر النسخ .

(2) في د : « مقوى » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(3) يريد : في قوله تعالى « والله خلقكم وما تعملون » .

(4) في هـ : « وما تعملون للتصوير » ، تحريف .

ولكنَّ هـذا القصدَ أقلُّ مِن قَصْدِ كمالِ الفائدة ، فلا جَرَمَ كانَ هذا الضربُ أقـلَّ من الضَّرْبِ الأوَّل ، ولم يجيء منه إلاّ ألفاظٌ معدودة . وإذا سئلنا عن هذه [هـ ــ ٤٧] الأفعال العامّة هل هي متعدّية أو لازمة ، لم يَجُز لنا إطلاقُ القول بواحدٍ من الأمرين، لأنّها أعمُّ من الأفعال المتعدِّية ومِن الأفعال اللاّزمة . والأعمُّ من شيئين لا يَصْدُقُ عليه واحـدٌ منهما ، فإنَّ الأعمَّ يَصدُقُ على الأخصِّ ولا ينعكِسُ ، وإنَّما يصحُّ أن يقـال ذلك عليها بطريقِ الإهمال الذي هو في قوةِ جزئيّ . فمتى وُجِدَ في كلامِ أحدٍ من الفُضلاء أنَّ (عَمِلَ) متعدِّيةٌ وَجَبَ حملُه على ذلك ، وأنَّ مرادَه أنّها قد تكون متعدِّيةً .وكذا إذا قيلَ لازمةٌ أو غيرُ متعدِّية وأريدَ بهِ اللزوم كما هو غالب الاصطلاح . قد يرادُ بغير المتعدِّي أنّه الذي لا يتجاوزُ معناهُ مِن حيث هو هو فيصحُّ بهذا الاعتبار أن تقول : إنَّ (عَمِلَ) لا تتعدّى ؛ لأنَّ معناها العمل ، والعملُ من حيث هو هو لا يتعدّى إلاّ إذا أريدَ به عملٌ خاصٌّ ، فيكونُ ذلك العمل الخاصّ هو المتعدّي لا مطلقُ العمل،ومدلولُ (عَمِلَ) إنَّما هو مطلقُ العمل ، فيصحُّ أنَّ مدلولَها لا يتعدّى ، وهكذا فَعَلَ وصَنَعَ .

السابع : أنَّ هذه الأفعال مع عمومِها لها مصادرُ وهي الفعلُ والعملُ والصُّنعُ ، وهي أحداثٌ عامّة (١) يندرج تحتها غيرُها من الأحداثِ الخاصَّة . وتلك الأحداثُ أفعالٌ حقيقيَّة ويصدُقُ عليها مفعولاتٌ ، ومعمولاتٌ ، ومصنوعاتٌ ، باعتبـار أنَّها صادرةٌ عن

---

(١) في د ، ل ، ف : « أحداث غاية » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

الفاعل . والشخصُ فاعلٌ لفعلِهِ فلا شكَّ أنَّ فعلَه مفعولٌ له ، فلذلك اتَّفقَ النُّحاة هنا على أنَّه يُطلَقُ على مصادرِ هذه الأفعال [اسم المفعول المطلق بخلافِ الأفعال] (١) الخاصّة لا يصدُق على الضّرب أنَّه مفعولٌ عند بعضهم وإن [٣٠٢ ــ ب] كانَ هو مفعولاً في الحقيقة . ولا شكَّ أنَّه لا يصدُقُ عليه مضروبٌ بلا خِلاف . وإنَّما صَدَقَ على الفعل مفعولٌ لاتّفاقِهِما في لفظ (فاء،عين،لام). وكذلك عَمِلَ وصَنَعَ ، ويقالُ في العَمَلِ والصُّنعِ : معمولٌ ومصنوع ، ومع ذلك لا يكون الفعل المذكور (٢) متعدّياً ، بل يصحُّ ذلك وإنْ أُريدَ به معنىً خاصٌّ لازمٌ وأريدَ به مطلقُ الفعل الذي هو أعمُّ من اللازم والمتعدّي ، فإذا قلتَ : عَمِلتُ عملاً أو فعلتُ فِعلاً أو صنعتُ صُنعاً فانتِصابُه على المصدر ليس إلاّ ، نَعَم ؛ إنْ أردتَ بالفعل المفعولَ الذي ليس هو الحَدَث ، بل المفعولَ به كان مجازاً ، وحينئذٍ يصِحُّ فيه أن يكون مفعولاً به ، وفيه تجوُّزٌ أيضاً [هـ ــ ٤٨] من جهة أنَّ حقيقةَ المفعول هو الصادرُ عن الفاعل، وحقيقةَ المفعولِ به هو ما وقعَ عليه فعلُ الفاعل على ما تقدَّم عن اصطلاح متأخّري النّحاة ، وهما متغايران كما قدَّمنا .

الثامن : إذا قلت (عَمِلَ مِحْراباً) : فإن أسندتَ الفِعل إلى الله تعالى صَحَّ ، وانتصب (مِحراباً) عـلى أنَّه مفعولٌ به ، وهو أيضاً مفعول ، ومنه قوله تعالى (مِمّا عَمِلتْ أيدينا) (٣) وقد بَيَّنّا

---

(١) زيادة من هـ .

(٢) في هـ : « فلا يكون » ، وسقط : « الفعل المذكور » .

(٣) يس : ٣٦/ ٧١ .

وَجْهَ ذلكَ فيما سَبَق (١) ، وإنْ أسندتَهُ إلى غيرِ الله فقلتَ : عمِلَ النجّارُ محراباً ، لم يكُنِ المحرابُ مفعولاً نفسهُ لما قدّمْنا أنّ عَمَلَ العِباد لا يتجاوزُهم ، ولأنّ مادّة المِحراب ليستْ معمولةً للعِباد ، وهي جُزءُ المِحراب، فأوْلى (٢) أن لا يكونَ الكلُّ معمولاً لهم. وفي جعلِهِ مفعولاً به تفصيل وهو أنّك إنْ (٣) جعلتَ (عَمِل) مَجازاً عن (نَجَرَ) كان إعمالُهُ في (مِحراباً) حقيقةً على أنّه مفعولٌ به لقولِكَ نجرتُ مِحراباً ، فإنّ النّجْرَ واقعٌ على المِحراب وقوعَ الضرب على زيد ، وكان المجازُ في لفظِ (عَمِلَ) ليس إلاّ ، وإنْ جعلتَ (عَمِلَ) على حقيقته ، فإن جعلتَهُ على حذفِ مضافٍ كما سَبَق(٤)، فالتقديرُ : عَمِلَ تصويرَ مِحْراب ، فالتصويرُ مصدرٌ ، فإذا حُذِفَ وأقيمَ المحرابُ مُقامَه أعرِب مفعولاً به على المجاز ، وإن قَدّرته : عَمِلْتُ صنعةَ مِحراب ، على أن تكونَ (٥) الصورةُ الحاصلةُ في المحرابِ معمولةً بخلافِ ما قلناه فيما سَبَق ، كان كذلك أيضاً ؛ وإنْ جعلتَ المحرابَ معمولاً باعتبارِ أنّه محلُّ العَمَل إطلاقاً لاسمِ (٦) المحلّ على الحال لزِم المجازُ أيضاً ، فالمجازُ لازِمٌ على كلِّ تقدير، ولا شكّ في جوازِ

---

(١) انظر ص (٩٤) س (٢) .

(٢) في هـ : « وأولى » .

(٣) في هـ : « اذا » .

(٤) انظر ص (١١٥) ، س (٥) .

(٥) في د : « يكون » .

(٦) في د : « فالاسم » ، وفي ل ، ف : « كالاسم » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

الاطلاق ، قال تعالى : (لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وما عَمِلَتْهُ أيديهم) (١) .

التاسع : بَانَ بهذا أنَّ قولَهُ : (اعملُوا صالِحاً) إنَّما ينتصِبُ (صالحاً) فيه على غير المفعولِ به ، ولا يجوزُ انتصابُهُ على المفعول به إلاّ بمجازَيْن :

أحدهما : إطلاقُ الصّالِحِ على المفعول الذي ليس عَمَلاً (٢) والثّاني : إضافةُ العملِ إليه ، وشيءٌ ثالثٌ وهو حذفُ الموصوف من غير دليل ، بخلافِ ما إذا قدَّرنا (عَمَلاً) الذي هو المصدر ، فإنَّ الفعلَ يدُلُّ عليه . وكلٌّ واحدٍ من هذه الثلاثة لا يُصارُ إليه من [هـ — ٤٩] غيرِ ضَرورة ، ولا ضَرورةَ في جعلِهِ مفعولاً به ، فكيفَ يُصارُ إليه وفيه هذه المحذوراتُ الثلاثة .

العاشر : ظَهَرَ بهذا وجهُ التقدير في قوله تعالى (أن اعْمَلْ سابغاتٍ) (٣) وقولِهِ تعالى (يعملونَ لهُ ما يشاءُ مِن محاريبَ وتَماثيل) (٤) . وأمّا قولُه تعالى : (اِعْمَلُوا آلَ داودَ شُكرا) (٤) فانتصابُ شُكْراً على أنّه مفعولٌ لَهُ ، وجوزَ الزّمخشري فيه أن يكونَ مفعولاً به على المُشاكَلَة (٥) ، وفيه مجاز . وأمّا قوله تعالى

---

(١) يس : ٣٦/٣٥ ، وتتمتها : « ... أفلا يشكرون ❋ » .

(٢) في د،ل،ف : « فعلا » ، والأوجه أثبته عن هـ .

(٣) سبأ ٣٤/١١ .

(٤) سبأ ٣٤/١٣ .

(٥) قال الزمخشري : « ... ويجوز أن ينتصب باعملوا مفعولاً به ، ومعناه : « انا سخرنا لكم الجن يعملون لكم ما شئتم ، فاعملوا أنتم شكراً » ، على طريق المشاكلة » . الكشاف ٣/٢٨٣ .

(مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يجزَ بِهِ) (١) وقولُهُ (ومَنْ يعملْ مِن الصالحاتِ) (٢) وما أشبَهَ ذلك فكلُّها ترجِعُ إلى المصدر .

الحادي عشر : إنَّما فرَّقنا بين الأفعال العامَّة والخاصَّة لأنَّ تَعَدِّي الفِعل إلى المفعولِ معناهُ وصولُ معناهُ إليه ، فالفعلُ الخاصُّ كالضرب مثلاً تعَدِّيه بوصولِ الضَّرب إلى المضروب ، ولا يلزَمُ مِن ذلك أن يكونَ الضاربُ مؤثِّراً في ذاتِ المضروب — أعني موجِداً لها — ، والفعلُ العامُّ كعَمِلَ مثلاً تَعَدِّيه بوصولِ معناهُ ، وهو العَمَل ، والعمل معنىً عامٌّ في الذاتِ وصفاتِها فلذلك اقتَضِيَ العمومَ واتحادُ المعمولِ حتّى يقومَ دليلٌ على خلافه . فَمَثَارُ (٣) الفرقِ إنَّما [٣٠٣ — آ] هو من معاني الأفعال ووصولِها إلى المفعول .

الثاني عشر : من الأفعال نوع آخر مثل (قال) و [هو] (٤) لفظٌ يخفى [فيه] (٤) الفرقُ بينَ القولِ والمقول واللفظِ والملفوظ ؛ لأنَّ المقولَ والملفوظَ هو الأصواتُ والحروفُ المُقَطَّعَةُ وهي القولُ واللفظُ . والوجه في الفرقِ بينَهُما أنَّ هنا أمرين : أحدُهما حركةُ اللِّسان ونحوِهِ مِمّا فيه مقاطِعُ الحروفِ بتلك الحروف . والثّاني : نفسُ تِلك الحروفِ المُقَطَّعة المسموعة التي هي كيفياتٌ تعرض للصّوتِ الخارجِ بتلكَ الحركات . فالأوَّل هو التلفُّظُ

---

(١) النساء ٤/١٢٣ .

(٢) طه : ٢٠/١١٢ .

(٣) في د ، ل : « فمثال » ، والأشبه بالصواب عن ف ، هـ .

(٤) زيادة يقتضيها السياق ، ولعلها الأشبه بالصواب .

وهو القولُ واللّفظُ اللذان هما مَصدران ، والثاني هو المقولُ والملفوظُ ، فإذا قلتَ : لَفَظْتُ لفظاً ، أو قلتُ قولاً ، [لك] (١) أن تريدَ الأوّلَ فتنصبَ اللفظَ والقولَ على المصدريّةِ ، ولك أن تريدَ الثاني فتنصبَهُما على المفعول به ، وهما أمران متغايران وإن لم يتجاوزا [هـ ــ ٥٠] الفاعلَ وهو اللافظُ القائلُ المتكلّمُ ، وليس من شرطِ تَعَدّي الفعل أن يتجاوزَ إلى مَحَلٍّ غيرِ الفاعل (٢) ، بل الشرطُ المغايرةُ سواءٌ تجاوزَ في محلّه [أو في غير محلّه] (٣) •

هذا ما انتهى إليه نظري في هذه المسألة (٤) •

أوردَ الشيخُ عبدُ القاهرِ الجُرجانيّ على قولِهِم في مثلِ : (خَلَقَ اللهُ السمواتِ) (٥)

« إنّ السمواتِ مفعولٌ به » (٦) إيراداً هو أنّ المفعولَ به عبارةٌ عَمّا كان موجوداً فأوجَدَ الفاعلُ فيه شيئاً آخرَ ، نحو : ضربتُ زيداً، فإنّ زيداً كان موجوداً والفاعلُ أوجَدَ فيه الضّربَ • والمفعولُ المطلقُ هو الذي لم يَكُنْ موجوداً ، بل عَدَماً مَحْضاً ، والفاعِلُ يوجِدُهُ ويُخْرِجُهُ من العَدَمِ • والسمواتُ في هذا

(١) زيادة من ل ، ف ، هـ وقد سقط من د • وورد هكذا بـ (أو) •

(٢) في هـ : « غير محل الفاعل » •

(٣) زيادة من ل ، ف ، هـ ، وقد سقط من د •

(٤) زاد هنا في هـ : « والله تعالى أعلم » •

(٥) العنكبوت : ٢٩/٤٤ ــ وفي هـ : « خلق الله السموات والأرض » •

(٦) « ان السموات مفعول به » حكاية لقولهم • و « ايرادا » مفعول مطلق لـ (أورد) التي جاءت في أول الكلام •

التَّركيب(١) إنَّما كانَ عَدَماً مَحْضاً فأخرَجَها الله تعالى من العَدَمِ إلى الوجود . انتهى .

وتبعه على ذلك ابنُ الحاجب وابنُ هشام ، ويقال : إنه مذهبُ الرُّمَّاني أيضاً .

أجاب الشيخ تاج الدِّين التِّبريزيّ(٢) عنه

بأنّا لا نُسَلِّمُ أنَّ مِن شرطِ المفعولِ به جودَهُ في الأعيان قبلَ إيجادِ الفعل ، وإنَّما الشرطُ توَقُّفُ عقليةِ الفعل عليه ، سواءٌ كانَ موجوداً في الخارجِ نحو : ضربتُ زيداً أو ما ضربتُهُ ، أمْ لمْ يَكُنْ موجوداً . نحو : بنيت الدارَ ، قال الله تعالى ﴿أعطى كُلَّ شيءٍ خَلْقَه﴾ (٣) فإنَّ الأشياء متعلِّقَةٌ بفعلِ الفاعِلِ بحَسَبِ عقليَّتِهِ . ثمَّ قد توجدُ في الخارج وقد لا توجدُ ، وذلك لا يُخْرِجُهُ عن كونِهِ مفعولاً به . وقالَ اللهُ تعالى : ﴿خَلَقْتُكَ مِنْ قبلُ ولَمْ تَكُ شيئاً﴾ (٤) .

وأجابَ الشيخُ شمسُ الدِّين الأصفهانيّ(٥) في شرحِ الحاجبيّة

بأنَّ المفعولَ به بالنِّسبةِ إلى فعلِ غيرِ الإيجاد يقتضي أنْ

---

(١) في د : « المنزل » ، تحريف وصوابه من سائر النسخ .

(٢) انظر فهرس التراجم : علي بن عبد الله بن أبي الحسن الأردبيلي .

(٣) طه : ٢٠/٥٠ ، وهي بتمامها « قال ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى » .

(٤) مريم ١٩/٩ .

(٥) انظر فهرس التراجم : محمود بن عبد الرحمن .

يكونَ موجوداً ، ثُمَّ أوجَدَ الفاعلُ فيه شيئاً آخرَ ، فإنَّ إثباتَ صفةٍ غيرِ الإيجادِ يستدعي ثبوتَ الموصوفِ أولاً ، وأمَّا المفعولُ به بالنِّسبةِ إلى الإيجادِ فلا يقتضي أنْ يكونَ موجوداً ثُمَّ أوجدَ الفاعِلُ فيه الوجودَ ، بل يقتضي ألاّ يكونَ موجوداً ، وإلاّ لكانَ تحصيلاً للحاصل . ـ انتهى ـ .

ـ فائــــدة ـ

قال سيبويه : « (مِنْ) في قوله : « زيدٌ أفضلُ مِنْ عَمْرو لابتداءِ الارتفاع » (١) ، واعتُرِض بأنَّهُ لا يقعُ بعدَها (إلى)(٢) » . ـ انتهى ـ .

وأجابَ الشيخ ركنُ الدِّين (٣) بأنَّ المتكلِّمَ غرضُهُ بيانُ ابتداءِ الفَضْل (٤) ، وليسَ له غرضٌ في انتهائِهِ ، فتأمَّلْ .

---

(١) لم أعثر في كتاب سيبويه على كلام بهذا اللفظ ، ولعل النقل تم بالمعنى ، ففي الكتاب ٢/٣٠٧ ما نصه : « .. هو أفضل من زيد : انما أراد أن يفضله على بعض ولا يعم . وجعل زيداً الموضع الذي ارتفع منه ، أو سفل منه في قولك : شر من زيد ... » .

(٢) زعم ابن مالك أنها للمجاوزة ، وكأنه قال : جاوز زيد عمراً في الفضل ، وتابعه ابن هشام . انظر المغني ٣٥٦ .

(٣) أصحاب هذا الاسم كثيرون ، ولا أجزم بواحد بعينه . وفي هـ : « ذكوان » ولعله تحريف .

(٤) في هـ : « ابتداء الفعل » ، تحريف .

مِن فوائد الشيخ كمال الدين (١) بن الزَّمْلَكَاني

في تفسير قوله تعالى : (التائبون العابدون) (٢) الآية (*)

في الجواب عن السؤال المشهور ، وهو أنّه كيف تُرِكَ العطفُ في جميع الصفات ، وعُطِفَ « الناهونَ عن المنكَر » على « الآمرونَ بالمعروف » (٣) بالواو ؟

قال : عندي فيه وجهٌ حسن، وهو أنَّ الصفاتِ تارةً تُنْسَقُ بحرف العطف ، وتارةً تُذكَرُ بغيرِه ، ولكلٍّ مقامٍ معنىً يُناسبه ؛ فإذا كان المقامُ مقامَ تعدادِ صفاتٍ مِن غيرِ نَظَرٍ إلى جمعٍ أو انفرادٍ حَسُنَ إسقاطُ حرفِ العطف ، وإن أُريدَ الجمعُ بين الصفتين ، أو التنبيهُ على تغايرِهما عُطف بالحرف ، وكذلك إذا

(١) في هـ : « جمال الدين » ، تحريف ، وانظر فهرس التراجم : محمد بن علي بن عبد الواحد .

(٢) التوبة ٩/١١٢ ، وهي بتمامها : « التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله وبشر المؤمنين ﴿ » .

(★) عارضت هذه الفائدة بنصها الوارد في طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٩/٢٠١ ـ ٢٠٣ ، ورمزت له بالرمز) ق (، وذلك الى جانب نسخ التحقيق .

(٣) في ق : « وعطف النهي عن المنكر على الأمر بالمعروف » .

أريد التنويعُ لعَـدَمِ(١) اجتماعِهِما أُتيَ بالحرف . وفي القرآن الكريـم أمثلةٌ تبيِّنُ ذلك ، قـالَ اللهتعالى : (عسى رَبُّه إنْ طَلَّقَكُنَّ أن يُبدِلَه [٣٠٣ ــ ب] أزواجاً خيراً مِنْكُنَّ مسلماتٍ مؤمناتٍ قانتات تائباتٍ عابداتٍ سائحات ثَيِّباتٍ وأبكـارا) (٢) ، فأتى بالواو بين الوصفـين الأخـيرين لأنَّ المقصودَ بالصفات الأولى ذكرُها مجتمعـةً ، والواو قد تُوهِمُ التنويعَ فحُذِفت . وأمّا الأبكارُ فـلا يَكُنَّ ثيِّباتٍ ، والثيِّباتُ لا يكُنَّ أبكاراً ، فأتى بالواو لتَضَادِّ النوعين . وقال تعالى : (حَم . تنزيلُ الكتابِ من اللهِ العزيزِ العَليم . غافرِ الذَّنْبِ وقابلِ التّوبِ شديدِ العِقاب ذي الطَّوْلِ) (٣) .فأتى بالواوِ في الوصفين الأوّلين، وَحَذَفَها (٤) في الوصفين الأخيرين ، لأنَّ غُفْرانَ الذَّنْبِ وقبولَ التوبةِ (٥) قد يُظَنُّ أنَّهما يجريان مَجرى الواحدِ لتلازُمِهِما ، فمَن غَفَرَ الذَّنْبَ قبِلَ التوبةَ (٥) ، فبَيَّنَ اللهُ سبحانه وتعـالى بعطفِ أحدِهِما على الآخَرِ أنَّهما [هـ : ٥٢] مفهومان متغايران ، ووصفانِ مختلفان يجبُ أن يُعْطَى كُلٌّ واحـدٍ منهما حكمـه ، وذلك مع العطف أبْيَنُ وأوضَح . وأمّا « شديدُ العقاب » و« ذي الطَّوْل »

---

(١) في ق : « بعدم » ، تحريف .

(٢) التحريم ٦٦/٥ .

(٣) غافر : ٤٠/١ ــ ٣ .

(٤) في د « احذفها » ، وفي ل ، ف : « وحذفهما » ، وكلاهما تحريف ، وصوابهما من هـ ، ق .

(٥) في ق : « التوب » .

فهما كالمتضادَّين ؛ فإنَّ شِدَّةَ العقاب تقتضي اتّصالَ (١) الضَّرر ، والاتّصافُ بالطَّوْلِ يقتضي اتّصال(١) النَّفْع ،فَحَذَفَ ليعرَفَ أنَّهما مجتمعان في ذاتِهِ ، وأنَّ ذاته المقدَّسة موصوفةٌ بهما على الاجتماع ، فهو في حالةِ اتّصافِهِ بـ « شديد العقاب » ذو الطّول ، وفي حالةِ اتّصافه بـ « ذي الطَّوْلِ » شديدُ العقاب ، فحسُنَ تركُ العطف بهذا (٢) المعنى . وفي الآية التي نحنُ فيها يتَّضحُ معنى العطفِ وتركِهِ مما ذكرناه ؛ لأنَّ كلَّ صفةٍ مِمَّا لم تَنْسَقْ (٣) بالواو مغايرةٌ للأخرى . والغَرَضُ (٤) أنَّهما في اجتماعهما كالوصف الواحد لموصوفٍ واحد،فلم يُحْتَجْ إلى عطفٍ ، فلمَّا ذُكِرَ الأمرُ بالمعروف والنَّهيُ عن المنكر ، وهما متلازمان أو كالمتلازِمَيْن ، مُستمَدّان من مادّة واحدة كغفرانِ الذَّنْبِ وقَبولِ التَّوبة (٥) حَسُنَ العطفُ ، ليُبَيَّنَ أنَّ كلَّ واحدٍ مُتَعَبَّد (٦) به على حِدَتِهِ ، قائمٌ بذاتِهِ ، لا يكفي منه ما يحصُلُ في ضِمنِ الآخر ، بل لا بُدَّ أن يَظْهَرَ أمرُهُ بالمعروف بصريحِ الأمرِ ، ونهيُهُ عن

---

(١) في ق : « ايصال » .

(٢) في هـ ، ق « لهذا » .

(٣) في ق :« ينسق » ، وفي ل : « تتسق » .

(٤) في هـ : « والفرق » .

(٥) في ق : « التوب » .

(٦) في ق : « معتد » ، وكلاهما حسن .

المنكرِ بصريحِ النّهي ، فاحتاج إلى العطف . وأيضاً لمّا كان الأمر والنّهي ضِدّين ؛ أحدهما طلبُ الإيجاد والآخرُ طلبُ الإعدام كانا كالنّوعَين المتغايِرين في قوله (ثَيّبَاتٍ وأبكارا) (1) فحسنَ العطفُ بالواوِ (2) .

---

(1) التحريم ٦٦/٥ ، وسلفت ص (٦٥) ، س (١٢) .

(2) انظر في هذه الفائدة : القرطبي ٢٧١/٨ ، والبحر المحيط ١٠٣/٥ ـ ١٠٤ ، وبدائع الفوائد ١٩٢/١ .

كتب الصّلاح الصفدي (1)

إلى الشيخ تقيّ الدّين السُّبْكيّ (2)

يسأله عن قوله تعالى : (استطعما أهلها) (3) (*)

أسَيِّدَنا قاضي القُضــــاةِ ومَنْ إذا
بدا وجهُــــهُ استحيى لهُ القَمَرانِ

ومَنْ كَفُّهُ يومَ النَّدى ويَرَاعُــهُ
عــلى طِرْسِهِ (4) بَحْرانِ يلتقيــانِ

---

(1) هو خليل بن أيبك (ت ٧٦٤ هـ) ، وانظر فهرس التراجم .

(2) هو علي بن عبد الكافي (ت ٧٥٦ هـ) ، وانظر فهرس التراجم .

(3) الكهف ١٨/٧٧ « فانطلقا حتى اذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها فأبوا أن يضيفوهما فوجدا فيها جداراً يريد أن ينقض فأقامه قال لو شئت لاتخذت عليه أجرا » .

(★) وردت هذه المكاتبة في كتاب فتاوى السبكي ١/٧٥ ـ ٧٧ ، وفي عروس الأفراح ١/٤٦٠ ، وعارضتها بنصها في الموضعين ورمزت لنص الفتاوى بالرمز (خ) ، ولنص عروس الأفراح بالرمز (س) ، كما نقل الآلوسي في روح المعاني ٥/١١٠ معظم كلام هذه المكاتبة .

(4) (اليراع) قصب الكتابة ، والطرس : الصحيفة .

ومَنْ إنْ دَجَتْ في المُشْكِلاتِ مسائلٌ
جلاهَا بفكرٍ دائمِ اللَّمَعَانِ

رأيتُ كتابَ اللهِ أكبرَ مُعجِزٍ
لأفضلِ من يُهْدى بهِ الثَّقَلانِ (١)

ومن جُمْلَةِ الإعجازِ كونُ اختصارِهِ
بإيجازِ ألفاظٍ وبسْطِ معانِ

ولكنَّني في الكهفِ أبْصرتُ آيةً
بها الفِكْرُ (٢) في طولِ الزَّمانِ عناني (٣)

وما هي إلَّا استطْعَما أهلَها فقد
نَرَى استطْعَماهُم مثْلَهُ ببَيَانِ

[هـ٥٣] فما الحكمةُ الغرَّاءُ في وضعِ ظاهرٍ
مكانَ ضميرٍ إنَّ ذاك لشانِ

فأرشِدْ على عاداتِ فَضْلِكَ حيْرَتي
فمالي بهذا [يا إمامُ يَدَانِ] (٤)

---

(١) الثقلان : الانس والجن ٠

(٢) في د « الذكر » ، تحريف ، وأثبت ما في سائر النسخ ٠

(٣) عناه الأمر : أهمه ٠

(٤) سقط من د ، ف ٠ وأثبته من هـ ٠ وجاء في ل « ياخبير يدان » ٠ وعجز البيت في خ ، س : « فمالي بها عند البيان يدان » ٠

فأجابه بمـــا نصُّه :

قولُه : (استطعما أَهْلَها) مُتَعَيِّنٌ واجِبٌ ، ولا يجوزُ مكانَه « استطعماهم » لأنَّ « استطعما » صفةٌ للقرية في محلِّ خفضٍ جاريةٌ علـى غيرِ مَـنْ هي لهُ كقولكَ : أهـلَ قريةٍ مُسْتَطْعَمٍ أَهْلُها ، لو حذفتَ « أهلها » [هنا] (١) ، وَجَعَلْتَ مكانَهُ ضميراً (٢) لم يَجُزْ ، فكذلك هـذا . ولا يسوغُ (٣) من جهةِ العربيّةِ شيءٌ غير ذلك، إذْ (٤) «استطعَمَا» صفةٌ لقريةٍ ، وجَعْلُه صفةً لقريةٍ سائغٌ عربيٌّ لا تردُّهُ الصِّناعَة ولا المعنى، بل أقول : إنَّ المعنى عليه . أمّا كونُ الصناعة لا تَرُدُّه فلأنّه (٥) ليس فيه إلا وصفُ نكرة بجملة ، كما توصَفُ سائر النكرات بالجمل (٦) . والتركيب محتملٌ لثلاثة أعاريب ، أحدهما هذا ، والثاني أن تكون الجملة في محل نصب [٣٠٤ ـ آ] صفة لـ « أهل » ، والثالث أن تكون الجملة جـواب «إذا» ، والأعاريبُ (٧) منحصِرة في الثلاثة لا رابع لها . [وعلى الثاني

---

(١) في مكانه بياض في د ، وأثبته من سائر النسخ .

(٢) أي قلت : « مستطعم هم » ، ولم يجز ذلك لأنه يلزم عنه خلو الصفة من ضمير الموصوف وهو القرية ، ولهذا أعيد ذكر الأهل لأنه لو قيل : « استطعماهم » مع أن المراد وصف القرية لزم المحذور الذي ذكرته . وانظر المغني ٤٧٩ .

(٣) في خ « ولا يجوز » .

(٤) في د « إذا » ، تحريف . وفي خ « إذا جعلت » وأثبتُ ما في ل،ف،هـ .

(٥) في د « فانه » ، تحريف صوابه من سائر النسخ و خ ، س .

(٦) في خ ، س « سائر النكرات بسائر الجمل » ، وسقط « بالجمل » من هـ .

(٧) في س « والأعاريب الممكنة » .

والثالث يصحّ أنْ يُقال : « استطعماهم] (١) ، وعلى الأول لا يصح لما قدمناه. فمَن لم يتأمّل الآية كما تأمّلناها(٢) ظن أن الظاهر وقع موقعَ المُضمَر أو نحوَ ذلك ، فغاب عنه المقصود . ونحن بحمد الله وفّقنا اللهُ للمقصود ، ولَمَحْنا تَعَيُّنَ (٣) الإعراب الأوّل من جهة معنى الآية ومقصودها ، وأنّ الثاني والثالث وإنْ احتملهما التركيب بعيدان عن مغزاها (٤) .

أمّا الثالث هو كونه جوابَ « إذا » ، فلأنّه تصير الجملةُ الشرطيّة معناها الاخبار باستطعامهما عند إتيانهما ، وأنّ ذلك تمام معنى الكلام . ويَجِلّ مقامُ موسى والخَضِر عليهما السلام (٥) عن تجريد قصدهما [الى] (٦) أن يكون معظمُه أو هو طلب طُعمةٍ أو شيئاً من الأمور الدُّنيويّة ، بل كان القصدُ ما أرادَ ربُّك أن يبلغَ اليتيمانِ أَشُدَّهُما ويَستخرِجا كَنْزَهُما رحمةً من رَبّكَ ، وإظهارَ تلك العجائب لموسى عليه السلام .

فجواب « إذا » قولُه : (قال لو شِئتَ) (٧) الى تمام الآية .

وأما الثاني وهو كونُه صفةً لـ « أهل » في محلّ نصبٍ فلا تصيرُ العناية الى شرح حالِ الأهل (٨) من حيث هم [هم] (٩) ، ولا يكون

---

(١) زيادة من خ ، س .
(٢) في د « تأملناه » ، وأثبت ما في سائر نسخ المعارضة .
(٣) في النسخ جميعا وخ « بعين » ، والوجه من س .
(٤) في خ « معناها » .
(٥) « عليهما السلام » ساقط من هـ .
(٦) في د ، ل ، ف ، هـ « أو » ، وفي س « و » ، وأثبت ما في خ .
(٧) الكهف ١٨/٧٧ ، وتقدم اثباتها .
(٨) في خ ، هـ « آهل » .
(٩) سقط « هم » الثانية من د ، وأثبته من سائر النسخ و خ ، س .

للقرية أثرٌ في ذلك . ونحن نجد بقيّةَ الكلامِ مُشيراً الى القرية نفسِها [هـ ـ ٥٤] ، ألا ترى الى قوله تعالى ﴿ فَوَجَدا فيها ﴾ (١) ، ولم يَقُلْ : عِنْدَهُم ، وأنّ الجدارَ الذي قُصِدَ (٢) إصلاحُه وحفظُ ما تحتَه (٣) جزءٌ من قرية مذمومةٍ مذمومٍ (٤) أهلُها ، وقد تقدَّمَ منهم سوءُ صنيعٍ من الآباءِ عَنْ حَقِّ الضيف [مع طَلَبِه] (٥) . وللبقاعِ تأثيرٌ في الطِّباع ، فكانت هذه القريةُ حقيقةً بالإفساد والإضاعة ، فقوبِلَتْ (٦) بالإصلاح لمجرّد الطاعة ، فلم يُقْصَدْ إلاّ العملُ الصالحُ ، ولا مؤاخذةَ بفعلِ الأهل الذينَ منهم غادٍ ورائحٌ ، فلذلك قلتُ : إنّ الجملةَ يتعيَّنُ من جهة المعنى جَعْلُها صفةً لقرية ، ويجِبُ معها الإظهارُ دونَ الإضمار .

وينضاف الى ذلك من الفوائد أنّ الأهل الثاني يحتملُ أن يكونوا هم الأول (٧) أو غيرَهم ، أو منهم [ومِنْ غَيْرِهِم] (٨) ، والغالبُ أنّ من أتى قريةً لا يجدُ جُمْلَةَ أهلِها دُفْعَةً ، بل

---

(١) الكهف ١٨/٧٧ ، وتقدمت .

(٢) هـ « قصدا » .

(٣) في خ ، س « وحفظه وحفظ ما تحته » .

(٤) سقط « مذموم » من هـ ، خ . وفي س : « قرية مذموم أهلها » .

(٥) سقط من د ، وأثبته من سائر النسخ و س . وفي خ : « مع بيان طلبه » .

(٦) في نسخ الأشباه « قوبلت » ، وما أثبته من خ ، س أشبه بسياق الكلام .

(٧) في د ، ل ، ف : « الأهل » في موضع « الأول » ، وأثبته من هـ ، خ ، س .

(٨) زيادة من هـ ، خ ، س .

يَقَعَ بَصَرهُ أوَّلاً على بعضِهِم ، ثم قد يستقرِئُهُم ، فلعلَّ هذين العبدَين الصالحين لمَّا أتَيَا قدَّرَ اللهُ لهما ، لما يَظْهَرُ مِن حُسْنِ صَنيعِهِ (١) استقراءَ جميعِ أهلِها على التَّدْريج ، ليُبَيِّنَ (٢) به كمالَ رحْمَتِهِ ، وعَدَمَ مؤاخَذَتِهِ بسوءِ (٣) صنيعِ بعضِ عبادِه . ولو [أ] (٤) عادَ الضميرَ فقال : « استَطْعَمَاهُم » ، تَعَيَّنَ أن يكونَ المرادُ الأوَّلين لا غير ، فأتى بالظاهر إشعارا (٥) بتأكيد العموم فيه ، وأنَّهما لم يَتْرُكا أحداً من أهلِها حتّى استطعماهُ وأَبَى (٦) ، ومع ذلك قابلاهُم بأحسَنِ الجزاء . فانظُر الى هذه المعاني والأسرار كيف غابَتْ عن كثيرٍ من المُفَسِّرين ، واحتَجَبَتْ تحتَ الأسْتار ، حتّى ادّعى بعضُهُم أنّ ذلك تأكيدٌ ، وادّعى بعضُهُم غيرَ ذلك ، وتركَ كثيرٌ التعرُّضَ لذلِك رأْساً .

وبَلَغَني عن شخصٍ أنَّهُ قال : إنَّ اجتماعَ الضميرين في كلمةٍ واحدةٍ مستثْقَلٌ ، فلذلك لم يُقَلْ : « استطعماهم » . وهذا شيءٌ لم يقلْهُ أحدٌ مِنَ النُّحاة ولا له دليلٌ ، والقرآنُ والكلام الفصيح مُمْتَلِيءٌ بخلافِهِ ، وقد قال تعالى في بَقِيَّةِ

---

(١) سقط « صنيعه » من هـ ، وفي خ : « كما يظهر لهما من حسن صنعه » .

(٢) في س : « ليتبين » .

(٣) في هـ « بسفه » .

(٤) زيادة من س .

(٥) في هـ : استشعارا . تحريف .

(٦) في هـ « فأبى » .

الآية : « يُضَيِّفوهما » ، وقال تعالى (فخانَتَاهُمَا) (١) ، وقالَ تعالى : (حتّى إذا جاءَانا) (٢) في قراءة الحرميّين وابنِ عامر ، وألفُ مَوْضعٍ (٣) هكذا ، فهذا (٤) القولُ ليس بشيء ، وليس هو قولاً حتّى يُحكى ، وإنّما [لمّا] (٥) قيل نبّهتُ على رَدِّه .
ومن تمام الكلام في ذلك أنّ « استَطْعَمَا » إذا جُعِلَ جواباً فهو متأخّرٌ عن الإتيانِ ، وإذا جُعِلَ صِفَةً احتَمَلَ أن يكونَ اتّفقَ قبلَ الإتيانِ هذِهِ المرّه [هـ ــ ٥٥] ، وذُكِرَ تعريفاً وتنبيهاً على أنّه لم يَحْمِلْهُما على عَدَمِ الإتيانِ لقصدِ الخير .
وقوله : « فوجدا » (٧) معطوف على « أَتَيا » (٧) .

فهذا ما فَتَحَ اللهُ عَلَيَّ (٨) ، والشِّعْرُ يَضيقُ عَنِ

---

(١) التحريم ٦٦/١٠ .

(٢) الزخرف ٤٣/٣٨ « حتى اذا جاءنا قال ياليت بيني وبينك بعد المشرقين فبئس القرين » ونسب صاحب التيسير القراءة التي ذكرها السبكي الى الحرميين وابن عامر وأبي بكر . وزاد عليهم صاحب النشر « ابن كثير » . انظر التيسير ١٩٦ ، والنشر ٣٥٣ .

(٣) في موضع « وألف موضع » في د ، ل ، ف : « ولاما يوضع » ، وفي هـ « وأن موضع » ، وكلاهما تحريف . وأثبت الأشبه بالصواب من خ،س .

(٤) في خ ، س « وهذا » .

(٥) زيادة من خ ، س . وفي هـ « وبما قيل » ، تحريف .

(٦) في هـ : « الاتيان قد اتفق قبل هذه المرة » ، وسقط « هذه المرة » منح .

(٧) من آية الكهف موضع البحث ١٨/٧٧ .

(٨) سقطت عبارة « فهذا ما فتح الله علي » من س ، وجاء بعده في خ،س :

←

الجواب ، وقد قلتُ [٣٠٤ ـ ب] :

لأَسْرارِ آياتِ الكِتابِ مَعَاني
تَدِقُّ فلا تبدو لِكُلِّ مُعَاني

وفيها لمُرْتاضٍ لبيبٍ عجائِبٌ
سَنَا بَرْقِها يَعْنُو لَهُ القَمَرانِ

إذا بارِقٌ منها لقلبيَ قد بَدَا
هَمَمْتُ قَريرَ العينِ بالطَّيَرانِ

سروراً وإبهاجاً وَصَوْلاً على العُلا ،
كأنّي على هام السِّماكِ مكاني (١)

فما المُلْكُ والأَكوانُ بالبِيْضِ والقَنا
وعِندي وجوهٌ أسفَرَتْ بتَهاني (٢)

← « وكتبته ليلة الثلاثاء ثالث ذي القعدة سنة خمسين وسبعمائة بدمشق » ثم ورد في الفتاوى وعروس الأفراح استدراك لتقي الدين السبكي حول هذه المسألة ، وختم بالأبيات التي ترد بعد قليل . انظر عروس الأفراح ١/٤٦١ ، وفتاوى السبكي ١/٧٧ .

(١) في خ « ونيلاً الى العلا » . وصال على قرنه : استطال . والسماك : نجم منير .

(٢) لم يرد هذا البيت في خ ، س .

وهاتيكَ مِنْها قد أبحتُكَ سِرها ،

فَشُكراً لِمَنْ أولاكَ حُسْنَ بيانِ (١)

أرى « استطعما » وَصْفاً على قريةٍ جَرَى

وليس لها ، والنحوُ كالميزان (٢)

صناعَتُهُ تقضي بأنّ استتارَ ما

يعودُ عليهِ ليسَ في الإمكان (٣)

وليس جواباً لا وَلاَ وصفَ أهلِها

فلا وَجْهَ للإضْمارِ والكِتْمانِ

وهذي ثلاثٌ ما سِواها بِمُمْكِنٍ

تَعَيَّنَ مِنْهِا واحدٌ فَسَباني

ورُضْتُ لها فِكري إلى أن تَمَخَّضَتْ

به زبدةُ الأحقابِ منذُ زَمَانِ

---

(١) رواية البيت في خ :

وهاتيك منها قد أتحتك ما ترى فشكراً لمن أولى بديع بياني

ومثله في س الا أنه ورد فيها « أبحت كما ترى » في مكان « أتحتك ما ترى » . والأبيات الخمسة التالية لهذا البيت ليست في خ ، س .

(٢) في حاشية هـ : (وليس لها : أي صفة جرت على غير من هي له) .

(٣) في نسخ الأشباه و خ ، و س « استتاره » ، تحريف والصواب من روح المعاني ٥/١١٠ .

وإنَّ حياتي في تمــــوُّج أبحُرٍ
من العلـــم في قَلْبي تَمُدُّ لِساني (١)

وكــم مِن كِناسٍ في حماي مُخَدَّر (٢)
إلى أنْ أُرى أهــلاً ذكيٌّ جَنَانِ (٣)

فيصطـــادُ منّي ما يطِيقُ اقتناصَهُ
وليسَ لـــهُ بالشارِداتِ يدانِ (٤)

منايَ سليمُ الذِّهْنِ ريِّضٌ ارتَوَى
بِكُلِّ علـــومِ الخَلْقِ ذو إمْعانِ (٥)

فذاكَ الذي يُرْجى لإيضاحِ مُشْكِلٍ
ويقصـــدُ للتحريرِ والتِّبْيـانِ (٦)

---

(١) في هـ « وعند » بدل « تمد » ٠

(٢) رواية صدر البيت في خ : (وكم من كتاب في جمادى محرر) ٠

(٣) الكناس : مستتر الظبي في الشجر ٠

(٤) يريد بالشاردات : المسائل المشكلة ٠

(٥) في هـ « منائي » ، كذا ٠٠٠ ، والريض من الابل : ضد الذلول ، وهو الصعب ٠ وروي عجز البيت في خ : (٠٠٠ فكل علوم الخلق ذو لمعان) وفيها تحريف ٠ وفي س : (٠٠٠ بكل علوم الخلق ذو لمعان) ٠

(٦) روي البيت في خ : (٠٠٠٠ ويقصد للتجريد مدعياني) ، وفي س : (ويقصد للتحرير عن عيان) وكلاهما محرف ٠

وكَمْ لِي في الآياتِ حُسْنُ تدبُّرٍ
به اللهُ ذو الفضلِ العظيمِ حَبَاني (١)

بجاهِ رَسولِ اللهِ قد نِلتُ كُلَّما
أتى وسيأتي دائِماً بأمانِ

فصلّى عليه اللهُ ما هَبَّتِ الصَّبا (٢)
وسلَّمَ ما دامتْ له المَلَوانِ (٣)

---

(١) في د ، ل ، ف ، خ : « من الله ذي » ، تحريف ؛ والصواب من س .

(٢) في س : « ما ذر شارق » .

(٣) الملوان : الليل والنهار أو طرفاهما .

وكتب الصلاح الصفدي بهذا السؤال أيضاً إلى الشيخ زين الدين [هـ ـ ٥٦] علي بن شيخ العُوَينة الموصلي[1] ـ رحمه الله ـ فأجاب أيضاً بما نصه :[2]

سألتَ لماذا « استَطْعَما أهلَها » أتى
عن استطعماهُم ، إنَّ ذاكَ لِشانِ

وفيه اختصارٌ ليس ثمَّ ، ولم تَقِفْ
على سبب الرُّجْحانِ منذُ زمانِ

فهاكَ جواباً رافعاً لِنقابِهِ ،
يَصيرُ به المَعنى كرأيِ عِيانِ[3]

إذا ما استوى الحالانِ في الحُكْمِ رُجِّحَ الضـ
ـضَميرُ ، وأمَّا حينَ يَختلِفانِ

فإنْ[4] كانَ في التّصريح إظهارُ حِكمةٍ ،
كرِفْعَةِ شأنٍ أو حقارَةِ جاني

كمثلِ : « أميرُ المؤمنينَ يقول ذا » ،
وما نحنُ فيه ، صرَّحوا بأمانِ

---

(١) في هـ : الغوينة ، تحريف لأنه نسبة الى عين ماء ، انظر البغية ٢/١٦١ .

(٢) وردت هذه المكاتبة في روح المعاني ٥/١١٠ ، وجرى الاستئناس بنصها ثمة .

(٣) نقاب المرأة : قناعها وخمارها .

(٤) في هـ : « بأن كان » .

وهذا على الإيجازِ ، واللفظ جاءَ في
جوابِيَ منثوراً بحُسْنِ بيانِ
فلا تَمْتَحِنْ بالنَّظمِ من بعدُ عالماً
فليسَ لِكلٍّ بالقريض يدانِ (١)
وقد قيلَ إنَّ الشِّعرَ يُزرِي بهم فلا
يكادُ يرى من سابقٍ برِهانِ
ولا تَنْسَني عندَ الدُّعاءِ فإنَّني
سأبدي مزاياكُم بكلِّ مكانِ
وأستغفرُ اللهَ العظيمَ لما طَغى
به قلمي ، أو طالَ فيه لِساني

والجواب المبسوطُ (٢) بالنَّثر هو أنَّه لمّا كانت الألفاظ تابعةً للمعاني لم يتحتَّمِ الإضمار ، بل قد يكونُ التصريحُ أولى ، بل ربَّما يكادُ يصلُ إلى حدٍّ الوجوب ، كما سنبيِّن إن شاءَ اللهُ تعالى . ويَدُلُّ على الأولويَّةِ قولُ أرباب علم البيان ما هذا ملخَّصُه :

لمّا كان للتصريح عملٌ ليسَ للكناية ، كانَ لإعادةِ اللفظِ من الحُسن والبهجةِ والفخامةِ ما ليس لرجوعِ الضّمير . انتهى كلامهم . فقد يُعدَلُ إلى التّصريح إمّا للتعظيم وإمّا للتحقير والنداء ، وإمّا للتّشنيع (٣) في النّداء بقُبحِ الفعل ، وإمّا لغير ذلك ، فمن التّعظيم

(١) في د : « في النظم » ، وأثبت الأشبه بالصواب عن سائر النسخ .
(٢) في هـ : « المتوسط » ، تحريف .
(٣) في هـ : « لتشنيع » .

قولُه تعالى (قُلْ هُوَ اللهُ أحَدٌ • اللهُ الصَّمَدُ) (١) دونَ (هو) ، وقولُه تعالى : (وبالحَقِّ أنزلْناهُ وبالحقِّ نَزَلَ) (٢) ولم يقل [و] (٣) به ، وقولُه (٤) : (الحجُّ أشهرٌ معلوماتٌ فَمَنْ فَرَضَ فيهِنَّ الحجَّ فَلا رَفَثَ ولا فُسوقَ ولا جِدالَ في الحَجِّ) (٥) فقد كَرَّرَ لفظَ الحجِّ مرَّتَيْن دونَ أن يُقالَ : فَمَنْ فرضَهُ فيهِن ولا جدالَ فيه ، إعلاماً بعظمَةِ (٦) هذه العبادة من حيثُ إنها فريضةُ العُمرِ ، [و] (٧) فيها شَبَهٌ عظيمٌ بحالِ الموتِ والبَعْثِ فناسَبَ (٨) حالَ [هـ ٥٧] تعظيمِهِ في القلوب [٣٠٥ـ آ] التَّصريحُ بالاسمِ ثلاثَ مرَّاتٍ • ومنه قولُ الخليفة : « أميرُ المؤمنينَ يرسُمُ بِكَذَا » ، دونَ (أنا) ، إمّا لتعظيمِ ذلكَ الأمرِ أو لتقويةِ داعيةِ (٩) المأمور أو نحوِهما ، وقولُ الشّاعر :

---

(١) الاخلاص ١١٢/١،٢ •

(٢) الاسراء : ١٠٥/١٧ • وتتمتها : « •••• وما أرسلناك الا مبشرا ونذيرا * » •

(٣) سقط من د ، وأثبته عن سائر النسخ •

(٤) زاد هنا في هـ : « تعالى » •

(٥) البقرة : ١٩٧/٢ •

(٦) في هـ : « بتعظيمه » •

(٧) سقط من هـ •

(٨) في هـ : « فناسبه » ، تحريف •

(٩) في الأساس (دعو) : « أجيبوا داعية الخيل ، وهي صريخهم » • ولعل هذا منه ، يريد : نداء المأمور بما رسمه أمير المؤمنين •

٢٣ ــ نَفْسُ عِصامٍ سَوَّدَتْ عِصاما (١)

وقول [البحتري] (٢) :

٢٤ ــ قَدْ طَلَبْنا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ في السُّؤ

دُدِ والمجــــدِ والمكارِمِ مِثْــــلا (٣)

فإنَّ إيقاعَ الطَلَبِ على المِثْلِ أوقعُ من إيقاعِهِ على ضميره لو قال: طَلَبْنا لَكَ مِثْلاً فلم نَجِدْهُ. وقال بعضُ أهلِ العصرِ:

---

(١) هذا بيت من الرجز للنابغة الذبياني ، وهو في ديوانه ١١٨ ، وورد منسوباً اليه في الدلائل ٤٢٨ . وعصام : هو ابن شهبر الجرمي حاجب النعمان بن المنذر . وفي اللسان (عصم) : « وفي المثل : كن عصاميا ولا تكن عظاميا . يريدون به قوله ــ البيت » . واستشهد به هنا على تكرير (عصام) ، والعدول عن الاضمار في الثاني اعلاء لشأنه .

(٢) في نسخ الأشباه جميعا : « أبي تمام » ، والحق أنه للبحتري ، وانظر الحاشية التالية .

(٣) البيت للبحتري ، وهو في ديوانه ١٦٥٧ ، وورد منسوباً اليه في دلائل الاعجاز ١٢٩ ، ومعاهد التنصيص ١/٨٨ ، ومن دون نسبة في التلخيص للقزويني ١٣١ . « السودد : الشرف ، معروف ، وقد يهمز وتضم الدال الأول ، لغة طيىء » : اللسان (سود) ، وعليها بيت البحتري . وعلماء المعاني يجعلون هذا البيت شاهداً على حذف المفعول به لأنه أريد ذكره ثانياً على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه اظهاراً لكمال العناية بوقوعه عليه . والمعنى : « قد طلبنا لك مثلاً .. » ، ثم حذف (مثلا) لأنه أراد أن يوقع لفظ « لم نجد » على صريح لفظ (مثلا) .

٢٥ ـ إذا بَرَقَتْ يوماً أسِرَّةُ وَجْهِهِ

على النَّاسِ قالَ النَّاسُ جَلَّ المُصَوِّرُ (١)

وأمّا ما يكادُ يصلُ إلى حدِّ الوُجوب ، فمثلُ قولـه تعالى : (يا أيُّها النَبِيُّ إنّا أحْلَلْنا لَكَ أزواجَكَ) (٢) إلى قوله تعالى : (وامرأةً مؤمِنَةً إنْ وَهَبَتْ نَفْسَها للنبِيِّ إنْ أرادَ النَّبِيُّ أن يَستَنْكِحَها) (٢) إنَّما عَدَلَ عن الإضمـارِ إلى التَّصريحِ وَكَرَّرَ اسمَهُ ـ صلى الله عليه وسلم ـ تنبيهاً على أنَّ تخصيصَهُ ـ صلى اللهُ عليه وسلم ـ بهذا الحكم ، أعني النِّكاح بالهبةِ عَنْ سائِرِ النّاسِ ، لمكانِ النبوَّةِ ، ولكبيرِ (٣) اسمه ـ صلى الله عليه وسلَّم ـ تنبيهاً على عظمةِ شأنه وجـلالة قَدْرِه إشارةً إلى عِلَّةِ التَّخصيص ، وهي النُّبُوَّة .

ومن التحقير : (فَبَدَّلَ الذينَ ظَلَموا قَوْلاً غَيرَ الذي قيلَ لهُم فأنزلْنا على الذينَ ظلموا) (٤) دون (عليهم) ، (وقالـوا قلُوبنا غُلْفٌ بل لَعَنَهُمُ اللهُ بكُفْرِهِم) (٥) ، أضمَرَ هُنـا ثُمَّ لمّا أرادَ المبالَغَةَ في ذَمِّهِم صرَّحَ في الآيةِ الثانية والثالثة بكُفرِهِم فقيـل : (... فلعنـةُ اللهِ عـلى الكافرين) (٦)

---

(١) لم أعرف قائله . وفي هـ : « اذا برحت » ، تحريف .

(٢) الأحزاب : ٥٠/٣٣ .

(٣) في هـ : « ولكنه » ، تحريف .

(٤) البقرة ٥٩/٢ « ... رجزاً من السماء بما كانوا يفسقون » .

(٥) البقرة : ٨٨/٢ « ... بكفرهم قليلاً ما يؤمنون ❊ » .

(٦) البقرة : ٨٩/٢ .

(... وللكافرين عذابٌ مُهِين) (١) ، وأمثالُهُ كثير .

إذا تقرَّرَ هذا الأصلُ فنقولُ : لمَّا كانَ أهلُ هذِهِ القريةِ موصوفين بالشُّحِّ الغالبِ ، واللؤمِ اللاَّزِبِ بدليلِ قولِهِ - صلى الله عليه وسلَّم - : « كانوا أهلَ قريةٍ لِئاماً » (٢) وقد صَدَرَ منهم في حَقِّ هذين العبدين الكريمين على الله (٣) ما صَدَرَ مِنَ المنعِ بعدَ السُّؤالِ ، كانوا حَقِيقِيْنَ بالنِّداءِ عليهِم بسوءِ الصَّنيع ، فناسَبَ (٤) ذلك التصريحُ باسمِهِم ، لِمَا في لفظِ الأهلِ مِنَ الدِّلالة على الكَثْرَة ، مع حِرمان هذين [هـ - ٥٨] الفقيرين [مِن] (٥) خيرِهِم مع (٦) استطعامِهِما إيّاهم ، ولِمَا دَلَّ عليه حالُهُم من كَدَرِ قلوبِهِم ، وعَمَى بصائِرِهِم ، حيث لَم يَتَفَرَّسُوا (٧) فيهما ما تَفَرَّسَهُ صاحبُ السَّفينَةِ في قولِهِ : « أرَى وجوهَ الأنبياء » (٨) . هذا ما يتعلَّق بالمعنى .

وأمَّا ما يتعلَّقُ باللَّفظ : فلِما في جمعِ الضميرين في كلمةٍ واحدة من الاستثقال (٩) ؛ فلهذا كان قليلاً في القرآن المجيد . وأمَّا

---

(١) البقرة : ٢/٩٠ .

(٢) من حديث طويل في مسند الامام أحمد بن حنبل ١١٩/٥ .

(٣) يريد : النبي موسى عليه السلام ، والرجل الصالح .

(٤) في هـ : « فناسبه » ، تحريف .

(٥) زيادة من ل ، ف ، هـ .

(٦) في هـ : « من » بدل « مع » .

(٧) في د : « لم يتعرضوا » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٨) انظر تفسير ابن كثير ٣٠٥/٥ .

(٩) اي : اذا قيل : « استطعماهم » .

قولُه تعالى : (فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ) (١) وقولُه : (أَنُلْزِمُكُمُوهَا) (٢) فإنّه ليسَ مِن هذا القَبيل ؛ لأنه عُدولٌ عَنْ الانفصالِ إلى الاتّصال (٣) الذي أَخْصَرُ . وعندَ فكِّ الضّمير لا يُؤَدّى إلى التّصريح باسمٍ ظاهر ، بل يُقال فسيكفيكَ إيّاهُمُ اللهُ ، وأنُلْزِمُكُمْ إيّاها ، فكانَ الاتّصالُ أَوْلى لأَنّه أخْصَرُ ، ومؤدّاهُما واحدٌ بخلافِ مسألتِنا. ثم هنا سؤالاتٌ(٤).

فالأوّلُ : ما الفرقُ بين الاستطعامِ والضّيافة ؟ فإنْ قُلتَ : إنّهما بمعنى ، قلتُ : فلِمَ خَصّصَهُما بالاستطعام ، والأهلَ بالضّيافة .

والثاني : لمَ قالَ : (فَأَبَوا) دونَ (فَلَمْ) مع أَنّه أَخْصَرُ ؟

والثالث : لم قال (أَتَيَا أهلَ قَرْيَةٍ) دون (أَتَيَا قَرْيَةً) ، والعُرفُ بخِلافِه ؟ تقول : أتيتُ إلى الكوفة دونَ (أهلَ الكوفة) ، كما قال [٣٠٥/ب] تعالى : (ادْخُلُوا مِصْرَ)(٥).

والجواب عن الأوّلُ : أَنّ الاستطعام وظيفةُ السائِلِ ، والضّيافةَ وظيفةُ المسؤول ؛ لأنّ العُرفَ يقضي بذلك ، فيدعُو المقيمُ إلى منزلِه القادِمَ : يسأله (٦) ويحمِلُه إلى منزِلِه .

(١) البقرة : ١٣٧/٢ .

(٢) هود : ٢٨/١١ .

(٣) وليس عدولاً عن الاظهار الى الاضمار كما لو أنه قال : «استطعماهم».

(٤) في د : « ثم بينا سوا الان » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٥) يوسف ٩٩/١٢ .

(٦) في د « يسلمه » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

وعن الثاني : بأنَّ (١) في الإباء (٢) من قوّة المنع ما ليس في (فلم) ، لأنَّها تقلب (٣) المضارع إلى الماضي وتنفيه ، فلا يدلُّ على أنَّهم لم يضيّفوهم في الاستقبال ، بخلاف الإباء المقرون بأن ، فإنَّه يدلّ على النّفي مطلقاً . وآية : (ويأبى اللهُ إلاّ أن يُتِمَّ نورَه) (٤) أي حالاً واستقبالاً .

وعن الثالث : أنَّه مبنيٌّ على أن مسمّى القرية ما ذا ؟ أهو الجدران (٥) وأهلها معاً حالَ كونهم فيها ، أم هي فقط ؟ أم هم فقط ؟ والظاهر عندي أنّه يُطلق عليها [هـ : ٥٩] مع قطع النظر إلى وجود أهلها وعدمهم ، بدليل قوله تعالى : (أو كالّذي مرَّ على قرية وهيَ خاويةٌ على عروشها) (٦) . سمّاها قريةً ولا أهلَ ولا جدارَ قائماً ، ولعدم تناول لفظ القرية إيّاهم في البيع إذا كانت القريةُ وأهلها ملكاً للبائع ، وهم فيها حالةَ البيع . ولو كانَ الأهلُ داخلين في مسمّاها لدخلوا في البيع ؛ ولثبوت المغايرة بينَ المضاف والمضاف إليه . وإنّما ذُكر الأهلُ لأنّهُ هو المقصودُ من سياق الكلام دونَ الجدْران ، لأنّه بمعرض حكاية ما وقع منهم من اللؤم .

---

(١) في هـ : « أن » .

(٢) أي الذي في قوله تعالى : « فأبوا أن يضيفوهما » .

(٣) في هـ : « تنقل » .

(٤) التوبة : ٩/٣٢ .

(٥) في هـ : « الجدار » ، تحريف .

(٦) البقرة : ٢/٢٥٩ .

فإنْ قلتَ : فما تَصْنَعُ بقوله تعالى : (وَكَمْ أهلكْنا مِنْ قَريةٍ بَطِرَتْ معيشتَهَا)(١) ، (وكَمْ مِن قريةٍ أهلكْناها فجاءَها بأسُنا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قائِلون)(٢) ، (وضَرَبَ اللهُ مثلاً قريةً كانَتْ آمِنةً ....)(٣) إلى آخره ، (واسأل القريَةَ)(٤) ، فإنَّ المرادَ في هذه الآيات وأمثالِها الأهلُ .

قلتُ : هو من بابِ المجازِ لأنَّ الإهلاكَ إنّما يُنسبُ(٥) إليهم دُونَها ، بدليل : (أوهم قائلون)(٦) ، (فأذاقَها اللهُ لِباسَ الجوعِ والخَوف)(٧) ، و (بطِرَت معيشتَها)(٨) ولاستحالةِ السؤال من غيرِ الأهلِ . على أنَّا نقولُ : لو تُصُوِّرَ وقوعُ الهَلاكِ على نفسِ القريةِ بالخَسْفِ والحَريق والغَرَقِ ونحوِهِ لم تتعيَّن الحقيقةُ لِما ذَكَرْناهُ والله أعلم .

---

(١) القصص : ٥٨/٢٨ .

(٢) الأعراف : ٤/٧ .

(٣) النحل : ١١٢/١٦ ــ وتتمتها : « .... مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون ﴿ » .

(٤) يوسف : ٨٢/١٢ .

(٥) في هـ : « ينسبه » .

(٦) الأعراف ٤/٧ ، وسلفت في (ح ٢) .

(٧) سلفت في : (ح ٣) .

(٨) سلفت في : (ح ١) .

مسألــة (١)

سُئِلَ الشيخُ تقيُّ الدِّين السُّبكي (٢) ـ رحمه الله ـ
عن رجل قال : « ما أعْظَمَ اللهَ »
فقال آخر : هذا لا يجوز

فأجابَ : يجوزُ ذلك قال تعال : (أَبْصِرْ بِهِ وأَسْمِعْ)(٣) والضميرُ في (بـه) عائدٌ إلى الله تعالى ، أي ما أبصَرَهُ وما أسمَعَهُ (٤) ، فدلَّ على جوازِ التعجبِ في ذلك .

وهذا كلامٌ صحيح ، ومعناه أنَّ اللهَ في غايةِ العَظَمَةِ ، ومعنى التعجُّبِ في ذلك أَنَّه لا يُنْكَرُ لأنَّه مِمَّا تَحَارُ فيه العقول . والإتيانُ بصيغة التعجُّبِ في ذلك جائز (٥) للآية الكريمة ، وإعظامُ اللهِ تعالى وتعظيمُه (٦) الثناءُ عليه بالعَظَمَةِ أو اعتقادُها (٧) ؛ وكلاهما [هـ ٦٠] حاصل ، والموجبُ لهما أمرٌ عظيم (٨) . فبلغني

---

(١) وردت هذه المسألة في فتاوى السبكي ٢/٣٢٠ ـ ٣٢٣ ، مع بعض اختلاف . وقد استأنست بنصها ثمة وأشرت اليه بالرمز (ت) .

(٢) انظر فهرس التراجم : علي بن عبد الكافي .

(٣) الكهف : ١٨/٢٦ .

(٤) في د،ل،ف : « وأسمعه » . وما أثبت عن هـ ، ت ، وهو أوجه .

(٥) في هـ ، ت : « جائزة » .

(٦) في هـ : « وتعظيم » ، تحريف .

(٧) في د : « واعتقادها » ، وأثبت ما في ت وسائر النسخ .

(٨) زاد هنا في ت : « يصح أن يكون المراد بـ « ما أعظم » » .

بعدَ ذلك عن شيخنا أبي حيّان (١) أنّه كتب (٢) فنظرتُ فرأيتُ أبا بكر بن السَّرّاج (٣) في الأصول قال في شرح التعَجُّب : « وقد حَكَيتُ ألفاظ في (٤) أبواب مختلفة مستعملةٍ [في حالِ التعجُّب فمن ذلك] (٥) : ما أنتَ مِن رَجُلٍ تعجُّب ، و « سبحانَ الله ولا إلـه إلاّ الله » ، و [ما رأيت] (٦) كاليوم رجلا » ، و « سبحانَ اللهِ

---

(١) هو محمد بن يوسف ، وقال السيوطي في ترجمته : « وأخذ عنه أكابر عصره وتقدموا في حياته كالشيخ تقي الدين السبكي ... » البغية ١/٢٨٠ وانظر فهرس التراجم .

(٢) هنا بياض في النسخ جميعا ، وسقط في ت . وقد نقل السيوطي في الهمع ٢/١٦٧ قول أبي حيان بشذوذ قولهم : « ما أعظم الله وما أقدره » ، وذكر صاحب طبقات الشافعية أن الشيخ أبا حيان منع أن يقال « ما أعظم الله ، وما أحلم الله » ونحو ذلك ، وأنه نقل هذا المنع عن ابن عصفور . انظر طبقات الشافعية ٩/٢٩٣ ، و « أبو حيان النحوي » لخديجة الحديثي ٤٦٥ .

(٣) انظر فهرس التراجم : محمد بن السري .

(٤) في أصول ابن السراج ١/١٢٨ : « من أبواب » .

(٥) زيادة عن أصول ابن السراج ١/١٢٨ ، وجاء مكانها في ت : « بحال التعجب » ، تحريف .

(٦) زيادة عن الكتاب ١/٢٢٤ تح عبد السلام هارون ، والمقتضب ٢/١٥١ وقال سيبويه : « ... تالله ما رأيت كاليوم رجلاً ، أي كرجل أراه اليوم رجلاً » .

[رجلاً » و] (١) « من رجــل » ، و « حسبك بزيــدٍ رجــلاً » و « مِنْ رجلٍ » ، و « العظمةُ للهِ من ربٍّ » (٢) و « كفاكَ (٣) بزيدٍ رجلا » [تعجُّب] (٤) » .

فقــولـهُ : العظمةُ للهِ مــن ربٍّ دليلٌ [٣٠٦ ــ آ] لجوازِ التعجبِ في صفةِ (٥) الله تعالى ، وإنْ لَمْ يَكُنْ بصيغةِ ما أفعَلَهُ وأفعِلْ بِهِ . ومن جهةِ المعنى لافرقَ من حيثُ كونُهُ تعجباً .

وقال كمالُ الدّين أبو البركاتِ عبدُ الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (٦) في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف في النحو : « مسألة (٧) : ذهبَ الكوفيّونَ الى أن أفعل (٨) في التعجُّب نحــو

---

(١) زيادة عن أصول ابن السراج ١٢٨/١ ، وفي ت : « وسبحان الله من رجل ورجلا » .

(٢) في د : «من رجل» ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ والأصول و(ت).

(٣) في د،ل،ف،هـ : « وكفى » ، وما أثبت عن أصول ابن السراج و (ت) .

(٤) زيادة عن هـ ، ت ، وأصول ابن السراج ، وزاد بعدها في ابن السراج : « والباء دخلت دليل التعجب ، ولك أن تسقطها وترفع » . الأصول ١٢٨/١ ــ ١٢٩ .

(٥) في ت : « صفات » .

(٦) قد يظن من سياق الكلام أن السيوطي أنهى النقل عن السبكي وبدأ كلاما منقولا عن الانصاف ، غير أن الصواب أن السبكي نفسه هو صاحب النقل عن ابن الأنباري .

(٧) هي المسألة العشرون في الانصاف (١٢٦ ــ ١٤٨) ، واختار السبكي منها ولم يثبتها بتمامها .

(٨) في النسخ جميعا « الفعل » تحريف ، وصوابه عن الانصاف .

« ما أَحْسَنَ زيداً » اسمٌ ، والبصريّونَ الى أنّه فعلٌ ، وإليه ذهب الكسائي » (١) . ثم قال (٢) : « والذي يَدُلُّ على أنّه ليس بفعلٍ وأنّه ليس التقدير فيه [شيءٌ] (٣) أحسَنَ زيداً قولُهُم : « ما أعظَمَ الله » ولو كان التقديرُ [فيه] (٤) ما زَعَمتُم لوجَبَ أن يكونَ التقديرُ « شيءٌ أعظَمَ اللهَ » ، واللهُ تعالى عظيمٌ لابِجَعْلِ جاعِلٍ ، وقالَ الشاعِر :

٢٦ ـ ما أَقْدَرَ اللهَ أن يدنِي على شَحَطٍ
مَنْ دارُهُ الحَزْنُ مِمَّن دارُهُ صُولُ (٥)

ولو كانَ الأمرُ على ما زعمتُم (٦) لوجبَ أن يكونَ التقدير

---

(١) الانصاف ١٢٦ مع اختصارهنا .

(٢) يريد : ابن الأنباري .

(٣) زيادة عن الانصاف .

(٤) زيادة عن ت والانصاف .

(٥) البيت لحندج بن حندج المري من قصيدة في ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١٨٢٨ ، وورد منسوباً اليه في العيني ١/٢٣٨ ، والدرر اللوامع ٢/٢٢٤ ، ومن دون نسبة في : الانصاف ١٢٨ ، والأشموني ١/٦٤ ، والهمع ٢/١٦٧ . والبيت عند الكوفيين شاهد على اسمية « أفعل » في التعجب ، لأن تقدير « ما أقدر الله » : شيء أقدر الله ، تقدير باطل لأن الله قادر لا بجعل جاعل . والشحَطُ : البعد . والحزن وصول موضعان ، والثاني منهما مدينة في بلاد الخزر .

(٦) في د : « ما زعمهم » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

فيه : شيءٌ أقْدَرَ اللهَ ، واللهُ تعالى قادرٌ لا بِجَعْلِ جاعلٍ .
واحتجَّ البصريّونَ بأُمورٍ »(١) ثم قال : « والجوابُ (٢) عن كلمات الكوفيّين » ثم قال : « وأمّا قولُهُم في « ما أعظَمَ اللهَ » (٣) فقُلْنا : معنى (٤) : « شيءٌ أعظَمَ اللهَ » ، أي وَصَفَهُ بالعظمة ، كما تقول : عَظّمْتُ عَظيماً (٥) . ولذلك الشيءِ ثلاثةُ معانٍ ، [هـ — ٦١] أحدُها : أن يُعنى بالشيء من يُعَظِّمُهُ مِن عبادِهِ ، والثّاني : أن يُعنى بالشيءِ ما يَدُلُّ على عظمة الله تعالى ، وقدرتِهِ في مصنوعاتِهِ ، والثالثُ : أن يُعنى بِهِ نَفْسُهُ أي أنَّه عظيمٌ لنفسِهِ لا لِشيءٍ جعلَهُ عظيماً ، فَرْقاً بينَه وبينَ غيرِهِ (٦) .
وحكي أنّ بعضَ أصحابِ المبرّد (٧) قَدِمَ الى بغدادَ قبلَ قدوم المبرّد ، فحضَرَ حَلْقَةَ ثعلب فَسُئِلَ عن هذه المسألة فأجابَ بجوابِ أهلِ البصرة وقال : التقدير (٨) شيءٌ أحسَنَ زيداً ،

---

(١) الانصاف ١٢٨ ــ ١٢٩ ، مع اختصار طفيف هنا .

(٢) في الانصاف « وأما الجواب » .

(٣) انظر ص (٧٨) ، س (١١) .

(٤) في النسخ جميعا « معناه » ، تحريف ، وصوابه عن الانصاف .

(٥) في الانصاف : « .. كما يقول الرجل اذا سمع الأذان : كبرت تكبيراً ، وعظمت تعظيماً ، أي وصفته بالكبرياء والعظمة لا صيرته كبيراً عظيماً ، فكذلك ههنا » .

(٦) في الانصاف : « خلقه » في موضع : « غيره » .

(٧) هو أبو اسحاق الزجاج ، وانظر الحكاية التالية في مجالس العلماء للزجاجي ١٦٤ ــ ١٦٧ .

(٨) زاد هنا في الانصاف : « .. في قولهم : ما أحسن زيداً » .

فقيلَ له ما تقولُ في « ما أعظمَ الله » فقال : شيءٌ أعظَمَ الله ، فأنكَرُوا عليه ، وقالوا : لايجوز ، إنّه عظيمٌ لا بجَعْلِ جاعِلٍ ، ثمّ سَحَبُوه من الحَلْقَة فأخْرَجُوه ، فلمّا قدِمَ المُبرِّد أورَدوا عليه هذا الإنكارَ (١) فأجابَ بما قدمناه ، فبانَ بذلك قُبْحُ إنكارهم وفسادُ ما ذَهَبوا إليه • وقيل : يحتملُ أن يكون قولنا : « شيءٌ أعظمَ الله » بمنزلةِ الإخبار أنّه عظيم ، لاشيءٌ جعلَه عظيماً لاستحالته • وأمّا قولُ الشاعر :

٢٧ ــ ما أَقْدَرَ اللهَ •• •• •• •• •• ••

•• •• •• •• •• •• •• (٢)

فإنّه وإن كانَ لفظُه لفظَ التعجّب فالمرادُ به المبالغةُ في وصفِ الله (٣) تعالى بالقدرة ، كقوله : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرحمنُ مَدًّا ﴾ (٤) جاءَ بصيغةِ الأمر ، وإن لم يكن في الحقيقة أمراً » (٥) • انتهى كلامه (٦) •

وهو نصٌّ صريحٌ في المسألة وناطقٌ بالاتّفاقِ على صِحّة

(١) في الانصاف : « الاشكال » •

(٢) سلف في الشاهد (٢٦) السابق •

(٣) في هـ ، ت « وصفه » ، بدل « وصف الله » •

(٤) مريم ١٩/٧٥ •

(٥) الانصاف ١٤٦ ــ ١٤٨ ، مع اختصار هنا • وزاد هنا في الانصاف : « لامتناع ذلك في حق الله تعالى ، وان شئت قدرته تقدير « ما أعظم الله » على ما بينا •• » •

(٦) أي ابن الأنباري ، وفي ت : « انتهى كلام ابن الانباري » •

إطلاقِ هذا اللّفظ ، وأنّه غيرُ مستنكَرٍ ، ولكنّه مختلَفٌ فيه (١) : هل يبقى على حقيقته من التعجّب ، ويحملُ (ما) (٢) على الأوجه الثلاثة ، أو يُجعَلُ مَجازاً عن الإخبار ؟ وأمّا إنكارُ اللّفظِ فلم يَقُلْ بِهِ أَحَد ، والأصحّ أنّه باقٍ على معناه من التّعجب (٣) .

وقال الباجي أبو الوليد (٤) في كتاب السّنن من تصنيفه ، في باب « أدعيةٌ من غيرِ القرآن » فذكرَ منها : ما أَحْلَمكَ عَمَّنْ عَصَاكَ ، وأقربَكَ مِمَّنْ دَعَاكَ ، وأَعْطَفَكَ على مَنْ سَأَلَكَ ، وذكرَ شِعرَ المُغيرة :

٢٨ ـ سُبْحانَكَ اللهُمَّ ما أَجَلَّ عِندِيَ مِثْلَكْ (٥)

انتهى (٦) .

ورأيت أنا (٧) في السّيرة عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه روايةَ (٨) [هـ ـ ٦٢] ابنِ اسحاق ، عَنْ عبدِ الرحمنِ بنِ القاسِمِ

---

(١) سقط « فيه » من هـ .

(٢) أي التي في قولنا « ما أعظم الله » .

(٣) زاد هنا في ت : « وتأويل الشيء على ما ذكر » .

(٤) فقيه مالكي ، انظر فهرس التراجم : « سليمان بن خلف » . واسم كتابه : السنن في الدقائق والزهد . معجم الأدباء ١١/٢٤٩ .

(٥) لم أقف على هذا البيت في غير هذا الموضع ، ولعله للمغيرة بن حبناء .

(٦) في ت : « انتهى ما قاله الباجي في كتاب السنن من تصنيفه » .

(٧) الضمير عائد على السبكي مصنف المسألة .

(٨) في ت ، هـ : « رواه » .

عن أبيه (١) ـ وناهيك بهما (٢) ـ في جوارِ ابنِ الدَّغِنَّةِ (٣) قال القاسم : « إنَّ أبا بكرٍ (٤) ـ رضي الله عنه ـ لَقِيَهُ سفيهٌ من سُفَهاءِ قُرَيش ، وهو عامدٌ الى الكعبة ، فَحَثَا (٥) على رأسِهِ تُراباً . فَمَرَّ بأبي بكرٍ الوليدُ بن المغيرة أو العاصُ (٦) بن وائل ، فقال (٧) : ألا ترى ما يصنَعُ هذا السَّفيه ؟ قال : أنتَ فعلتَ ذلك بنفسِكَ . وهو يقول (٧) « أي رَبٍّ ما أَحْلَمَكَ ، أي رَبٍّ ما أحلَمَكَ ، أي رَبٍّ ما أحلَمَكَ » (٨) انتهى . ولو لم يكن في هذا

---

(١) أبوه القاسم بن محمد حفيد أبي بكر الصديق ومن سادات التابعين ، وانظر فهرس التراجم .

(٢) أي عبد الرحمن وأبيه القاسم .

(٣) هو أخو بني الحارث بن عبد مناة بن كنانة ، وهو يومئذٍ سيد الأحابيش . انظر السيرة النبوية لابن هشام ٢/١١ .

(٤) زاد في هـ « الصديق » .

(٥) في هـ : « فحثى » ، وفعله جاء من بابي : (عدا ، ورمى) .

(٦) في د ، ل ، ف « والعاص » ، تحريف ، وصوابه عن ت ، هـ . والوليد ابن المغيرة من قضاة العرب في الجاهلية ، أدرك الاسلام فعاداه وقاوم دعوته وتوفي السنة الأولى للهجرة . الأعلام ٩/١٤٤ . والآخر هو العاص بن وائل السهمي القرشي ، أدرك الاسلام وظل على الشرك . الأعلام ٤/١١ .

(٧) أي : أبو بكر (رض) .

(٨) السيرة النبوية لابن هشام٢/١٣،مع اختصار طفيف غير مخل.والشاهد في هذا الخبر قوله « أي رب ما أحلمك » .

إلا كلامُ [٣٠٦ ـ ب] القاسم بن محمد (١) لكفى ، فضلا عن روايته عن أبي بكر ، وان كانت مرسلة •

قال الزَّمَخشري في قوله تعالى (ذو الجلال والإكرام) (٢) : « معناهُ : الذي [يُجِلّه] (٣) الموحِّدون عن التشبيهِ بخلقِه ، أو الذي يُقالُ لهُ : ما أَجَلَّكَ وأَكْرَمَكَ » (٤) •

وقال أيضا : (٥) (أَبصِرْ بِهِ وأسْمِعْ) (٦) أي « جاءَ بما دَلَّ على التعجّب من إدراكِهِ للمسموعاتِ والمُبصَرات للدّلالة على أنّ أمره في الإدراك خارجٌ عن حدِّ ما عليه إدراكُ السامعينَ والمبصِرين ، لأنّه يُدرِكُ ألطفَ الأشياءِ وأصغرَها ، كما يُدرِكُ أكبرَها حجماً وأكثفَها جِرْماً (٧) ، ويدركُ البواطِنَ كما يُدرِكُ الظواهِرَ » (٨) •

وذكر أبو محمّد بن عليّ بن إسحاق الصَّيمَرِيّ (٩) في كتاب

---

(١) في النسخ جميعا : « الا كلام ابن القاسم لكفى » ، والأرجح ما أثبت عن ت •

(٢) الرحمن ٥٥/٢٧ •

(٣) زيادة عن ت ، هـ • وجاء في موضعها في ل ، ف « أجله » •

(٤) الكشاف ٤/٤٦ • وفي هـ « وما أكرمك » •

(٥) أي الزمخشري •

(٦) الكهف ١٨/٢٦ •

(٧) « الجرم ـ بكسر فسكون ـ الجسد » ، اللسان : (جرم) •

(٨) الكشاف ٢/٤٨١ •

(٩) انظر فهرس التراجم عبد الله بن علي • وذكر كتابه في ←

التّبصرة والتذكرة في النّحـو : « وإذا قلتَ : « ما أعظـمَ اللهَ » فذلكَ الشيءُ عبادُهُ الذين يُعَظِّمونَه ويعبُدونه ، ويجـوز أن يكونَ ذلك الشيءُ هو ما يُستَدَلُّ بـه على عظمتـهِ من بدائـعِ خلقـهِ ، ويجوز أن يكونَ ذلك هو الله عزّ وجلّ فيكونُ لنفسـهِ عظيماً لا لشيءٍ جعَلَهُ عظيماً ، ومثلُ هذا يستعملُ في كلام العرب كما قال الشاعر :

٢٩ ــ نَفسُ عِصامٍ سَوَّدَتْ عِصاما » (١)

انتهى • وهو كالأنباري (٢) • وقال المتنبيّ :

٣٠ ــ ما أَقْدَرَ اللهَ أن يُخزِي خليقَتَهُ
ولا يُصَدِّقُ قوماً في الذي زَعَمُوا (٣)

← الكشف ٣٣٩ بعنوان : التبصرة في النحو ، وعنوانه حسب بروكلمان ٥/١٦٤ : « تبصرة المبتـدي وتذكـرة المنتهي » ، وذكـر أن منـه نسخة في باريس ، ولم أتمكن من الاطلاع عليها ، ولـم يطبع هـذا الكتاب فيما أعلم •

(١) سلف هذا البيت من الرجز المشطور في الشاهد (٢٣) • والاستشهاد به هنا أن عصاماً سود نفسه من غير أن يكون لامرىء آخر أثر في هذا التسويد ، وهذا يسوغ تجويز الصيمري أن يكون المقصود بـ (ما) المؤولة بـ (شيء) هو الله عز وجل •

(٢) في ت : « وهذا كما قال ابن الأنباري » ، يريد : موافقة الصيمري لابن الأنباري في المعاني الثلاثة التي يحتملها (شيء) المؤولة بـ (ما) في قولنا : ما أعظم الله • وسلف كـلام ابن الأنباري في هـذا ص (٧٩) ، س (٥) •

(٣) شرح ديوان المتنبي للواحدي ٦٨٩ •

قال الواحِديّ (١) في شرحه : يقول : « اللهُ تعالى قادرٌ على إخزاءِ خليقتِهِ بأنْ يُملِّكَ عليهم لئيماً ساقطاً من غير أن يُصدِّقَ الملاحدة (٢) الذين يقولونَ بقِدَمِ الدَّهرِ [هـ : ٦٣] .

يشيرُ إلى أنَّ تأميرَ مثلِهِ إخزاءٌ للنّاس، واللهُ تعالى قد فَعَلَ ذلك عقوبةً لهم ، وليس كما تقول الملاحِدة (٣) » (٤) .

وقال ابن الدَّهّان (٥) في شرح الإيضاح : فإن قيلَ : فإذا قدَّرْتَ (ما) تقديرَ شيءٍ (٦) فما تصنعُ بـ « ما أعظَمَ اللهَ » فالجوابُ مِنْ وُجُوه : أحدُها أن يكونَ (٧) الشيءُ نفسَهُ (٨) ،

---

(١) هو علي بن أحمد (ت ٤٦٨ هـ) . وقال صاحب الانباه ٢/٢٢٣ : « .. وشَرَحَ ديوان المتنبي ، وهو غاية في بابه » .

(٢) في د ، ل ، ف « تصدق الملحدة » ، وفي « تصدق » تصحيف ، وأثبت ما ما في هـ والواحدي .

(٣) زاد بعده في ت : « ان تمليك مثله يشكك الناس في حكمة الباري فيظن التعطيل » . وفي د،ل،ف : « الملحدة » وأثبت ما في هـ والواحدي .

(٤) شرح الواحدي ٦٨٩ .

(٥) انظر فهرس التراجم : سعيد بن المبارك . وكتابه شرح لايضاح الفارسي . انظر البغية ١/٥٨٧ ، والانباه ٢/٤٧ . ولم يذكر بروكلمان كتابه .

(٦) في هـ « بتقدير شيء » ، وزاد هنا في ت : « واذا قلت : ما أحسن زيدا قدرته تقدير : شيء أحسن زيدا .. » .

(٧) زاد هنا في ت « ذلك » .

(٨) أي الله تعالى .

ويجوز أن يكون ما دلَّ عليه من مخلوقاتِه (١) • الثالث من يعظِّمُهُ مِن عباده • الرابع أن تكون الأفعـال الجارية عليه بحملِها (٢) على ما يجوزُ من صفاتِهِ تعالى فيُحْمَلُ على أنَّه عظيمٌ في نفسِهِ •
وقالَ الزَّمخْشَرِيُّ في : (ما هذا بَشَراً) (٣) : « المعنى تنزيهُ الله تعالى من صفاتِ العجزِ ، والتعجُّبِ من قُدْرَتِهِ على خلقِ جميلٍ مثله • وأمَّا (حاشَ لِلهِ ما علِمنا عليه مِنْ سُوء) (٤) فالتعجُّبُ مِنْ قُدرتِهِ على خلقِ عفيفٍ مثلِه » (٥) [انتهى] (٦) •

---

(١) هذا هو الوجه الثاني • ووهم مصحح الطبعة الهندية (هـ) فظن أن تحريفاً وقع في الثالث والرابع ، فصوبه فجعلهما : ثانياً وثالثاً •
(٢) ت : « لحملها » ، تحريف •
(٣) يوسف ٣١/١٢ « ٠٠ وقلن حاش لله ما هذا بشراً إن هذا الا ملك كريم * » •
(٤) يوسف ٥١/١٢ •
(٥) الكشاف ٣١٧/٢ •
(٦) زيادة من هـ •

الرَّفْدَة في معنى وَحْدَه

تأليف الشيخ تقيّ الدّين السُّبكي الشافعي (١)

ـ رحمه الله ـ

وفيه يقول الصّلاح الصفدي (٢) :

خَلِّ عنكَ الرّقدَه واتنبِه للرَّفده
تجنِ منها علْماً فاقَ طَعْمُ الشَّهْدَه (٣)

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله وحده ، وصلى اللهُ على سيّدنا محمّد ، المشرَّف على كلّ مخلوقٍ قبلَه وبعدَه ، وسلَّم تسليماً كثيراً . وبعدُ ، فهذه عُجالةٌ مسمّاةٌ بالرّفدَة في معنى وَحْده ، كان الداعي إليها أنّ الزّمخشري قال في قوله تعالى : ﴿ وعَلَيها وعلى الفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ (٤) : معناه : وعلى الأنعامِ وحْدَها لا تُحْمَلون ،

(١) هو علي بن عبد الكافي (ت ٧٥٦) هـ . وانظر فهرس التراجم .

(٢) هو خليل بن أيبك (ت ٧٦٤) هـ . وانظر فهرس التراجم . ولم يرد ذكره في هـ ، ولا بيتاه .

(٣) الشهدة : ـ بضم الشين وفتحها ـ : العسل .

(٤) المؤمنون ٢٣/٢٢ ، وغافر ٤٠/٨٠ ، وكلام الزمخشري ورد في آية (المؤمنون) وهي بتمامها : « ولكم فيها منافع ولتبلغوا حاجة في صدوركم وعليها وعلى الفلك تحملون » .

ولكن عليها وعلى الفلك (١) . فتوقفت في (٢) قبول هذه العبارة وأحببت (٣) أن أنبه على ما فيها وأذكر موارد (٤) هذه اللفظة .

وأول ما أبتدئ بقول « الحمد لله وحده » فأقول : معناه الحمد لله لا لغيره ولا يشاركه فيه أحد، و(وحده) منصوب على الحال عند جمهور النحويين، منهم [هـ — ٦٤] الخليل، وسيبويه قالا : إنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال(٥)، كأنه قال (إيحاداً)، و(إيحاداً) موضع (متوحداً).

[٣٠٧—آ] واختلف هؤلاء إذا قلت: «رأيت زيداً وحده»، فالأكثرون يقدرون : في حال إيحادي له بالرؤية ويعبرون عن هذا بأنه حال من الفاعل . والمبرد يقدره : في حال أنه مفرد بالرؤية ، ويعبر عن هذا بأنه حال من المفعول (٦) . ومنع أبو بكر ابن طلحة من كونه حالاً من الفاعل، وقال: إنه حال من المفعول ليس إلا ، لأنهم إذا أرادوا الفاعل قالوا : مررت به وحدي ، كما قال الشاعر :

---

(١) الكشاف ٣/٤٣٩ .

(٢) سقط « في » من هـ .

(٣) في هـ « فاحببت » .

(٤) في هـ : « قوله » في موضع « موارد » . وهو تحريف .

(٥) انظر كتاب سيبويه ١/١٨٧ ، وابن يعيش ٢/٦٣ ، والهمع ١/٢٣٩ ـ ٢٤٠ .

(٦) انظر المقتضب ٣/٢٣٩ .

٣١ ـ والذئبُ أخشـاهُ إنْ مَرَرْتُ بِهِ
وَحْدي وأخشى الرِّيـاحَ والمَطَرا (١)

وهذا الذي قالَهُ ابنُ طلحة في البيت صحيح ، ولا يمتنعُ من أجله أن يأتيَ الوجهانِ المتقدِّمان في : رأيتُ زيداً وَحْدَه ؛ فإنَّ المعنى يصحُّ معهما . و (وحـده) يُضاف (٢) إلى ضمير المتكلِّم والمخاطَب والغائب، فتقول: ضربتُهُ وحدي ، وضَرَبْتُهُ وَحْدَه ، وضربتُكَ وَحِدَكَ ، وَضَرَبْتُكَ وَحـدي ، ويختلفُ المعنى بِحَسَبِ ذلك .

ومنهم مَن يقول: (وَحْدَه) مصدرٌ موضوعٌ موضعَ الحال. وهؤلاء يخالفون (٣) الأوَّلِين في كونه اسمَ مَصدَر ، فمِن هؤلاء من يقولُ : إنَّه مصدرٌ على حذف حُروف الزِّيادة أي إيحاده (٤) ، ومنهم من قال : إنَّه مصدرٌ لَمْ يوضَع له فِعلٌ .

---

(١) البيت من المنسرح ، وهو للربيع بن ضبع الفزاري ، وورد منسوباً اليه في : الكتاب ٤٦/١ ، ونوادر أبي زيد ١٥٩ ، والعيني ٣٩٨/٣ وفي اسمه تحريف ثمة ، ففيه : « ضبيع » . وورد البيت غير منسوب في أوضح المسالك ١٨٦/٢ ، والهمع ٥٠/٢ . ولفظ « وحد » مما يختص بالاضافة الى المضمرات بأنواعهـا ، انظر أوضح المسالك ١٨٣/٢ ـ ١٨٦ .

(٢) في د ، ل ، ف « مضاف » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

(٣) في د ، ل ، ف « لايخالفـون » ، والظاهر أن « لا » مقحمـة فيهـا ، والصواب عن هـ .

(٤) قال ابن يعش : « ف « وحده » مصدر في موضع الحال كأنه في معنى ايحاد جاء على حذف الزوائد ... » . شرح المفصل ٦٣/٢ .

وذَهَبَ يونس وهشام في أحد قوليه إلى أنَّه منتصب انتصابَ الظروف فَيُجريه مُجرى (عندَه) ، فجاء زيدٌ وحدَه ، تقديره : جاءَ زيدٌ علـى وَحْدِهِ (١) ، ثمَّ حُذِفَ الحرفُ ونُصِبَ على الظَّرف ، وحُكي من كلام العرب : « جلسنا على وَحْدِنا » (٢) ٠ وإذا قلت : «زيدٌ وَحْدَه» فكانَ التقدير : زيدٌ موضع التَفَرُّد ، ولعلَّ هؤلاء يقولون : إنَّه مصدرٌ وُضِعَ موضِعَ الظَّرف ، وحُكيَ عن الأصمعي : « وَحَدَ يَحِدُ » (٣) ٠

ويدلُّ على انتصابه على الظرف قولُ العرب: «زيدٌ وَحْدَه» ٠

فهذا خبرٌ لا حال [هـ : ٦٥] وأجاز هشام في : « زيدٌ وَحْدَه » ، وجهاً آخر وهو أن يكون منصوباً بفعلٍ مُضمَرٍ يَخْلُفُه (وَحْدَه) (٤) ، كما قالت العرب : « زيد إقبالاً وإدبارا » ٠ قال هشام ومثل «زيدٌ وَحْدَه»، في هذا المعنى : زَيْدٌ أمْرَهُ الأوَّل ، و « قِصَّتَهُ الأولى » و « حالَهُ الأولى » ، خَلَفَ هذا المنصوبُ الناصبَ كما خَلَفَ (وَحْدَهُ) (وَحَدَ)، وسَمَّى هذا منصوباً على الخِلاف الأوَّل ٠ وقال : لا يجوز « وَحْدَه زيدٌ » كما لا يجوز

---

(١) في د : « موحده » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ والهمع ١/٢٤٠٠

(٢) في اللسان عن ابن الأعرابي (مادة وحد) : « ٠٠ وجلسا على وحديهما، وعلى وحدهما » ، وفي الهمع ١/٢٤٠ : « ٠٠ وسمع : جلسا على وحدتهما ٠٠ » ٠

(٣) في اللسان (وحد) عن هشام : « ٠٠ وحكي : «وحد يَحِدُ» صَدَرَ وَحده على هذا الفعل » ، وعليه يكون « وحده » مصدراً بلا تقدير حذف ٠

(٤) أي على تقدير : « وَحَدَ وحده » ، وانظر الهمع ١/٢٤٠ ٠

« إقبالاً وإدباراً عبدُ الله » وكـذلك « قِصَّتَهُ الأولى سعدٌ » ، وعلى أنّه منصوبٌ على الظّرف . يجوز : « وحدَهُ زيدٌ » كما يجوز : « عندَكَ زيدٌ » .

هذا كلام النحاة وهو توسّع فيما تقتضيه الصّناعةُ ، واللسانُ والمعنى متقاربٌ ، كلّه دائرٌ على ما يفيده من الحصر في المذكور . فقول (١) : « الحمدُ لِله وَحْدَهُ » ، يفيدُ (٢) حصرَ الحمدِ في الله سبحانه وتعالى . وقوله تعـالى (وإذا ذَكَرْتَ رَبَّكَ في القرآنِ وَحْدَهُ) (٣) ــ والضميرُ يعودُ على « ربّك » ــ فمعناه لم يَذْكُرْ مَعَهُ غيرُهُ ، وكذا قولنا : «لا إله إلاّ الله وَحْدَهُ» ، أنّا أفرَدْناهُ بالوَحْدانيّة . فانظر كيف تجد المعنى في ذلك كلّه سَواء .

فإذا قُلتَ : « حَمِدتُ اللهَ وَحْدَهُ » أو « ذكرتَ رَبَّكَ وَحْدَهُ » فمعناه وتقديره عندَ سيبويهِ : مُوحِداً إيّاهُ بالحمدِ والذّكر، على أنّها حالٌ من الفاعل ، والحاء في (موحِداً) مكسورة ، وعلى رأي ابن طلحة مُوحَداً هو والحاء مفتوحة . وعلى رأي هشام معناه : حَمِدْتُ اللهَ وذكرتُهُ على انفرادِهِ .

فهـذه التقاديرُ الصّناعية الثلاثة ، والمعـنى لا يختلفُ إلاّ اختلافاً يسيراً ، فإذا جعلناهُ من (أَوْحَدَ) الرُّباعيّ ، فمعناهُ (مُوحَد) بالمعنيين المتقدّمَين ، وإذا جعلناه من (وَحَدَ) الثلاثي فمعناهُ : منفرداً بذلك ، وعلى(٤) الأوّل الحامِدُ والذاكِرُ أَفرَدَهُ

---

(١) في هـ : « فقوله » .

(٢) في هـ : « مفيد » .

(٣) الاسراء : ٤٦/١٧ ، وتتمتها « ... ولوا على أدبارهم نفورا ✽ » .

(٤) في هـ « فعلى » . والمراد بالأول مذهب سيبويه .

بذلك ، وعلى الثاني : هو انفرَدَ بذلك ، والعامل [٣٠٧/ب] في الحال حَمِدْتُ وذكرتُ ، وصاحبُ الحال الاسمُ المنصوب على التعظيم ، أو الضميرُ الذي في حَمِدْتُ وذكرتُ على القَوْلَين .

وإذا قلتَ « الحمدُ للهِ وَحْده » فالعاملُ في الحال المستقرُّ المحذوفُ الذي هو الخبرُ في الحقيقة ، وهو العاملُ في الجارِّ والمجرور ، وصاحبُ الحالِ اللهُ ، و (وَحْدَهُ) حالُهُ (١) . وإنْ جعلتَهُ (٢) ظرفاً فالمعنى الحمدُ لله على انفرادِهِ ، فلم يختلف المعنى اختلافاً مخلاًّ بالمقصود .

إذا قلنا : « لا إلهَ إلاّ اللهُ وَحْدَه » : فإمّا أن نقولَ : معناه على انفراده إنْ جُعِلَ ظرفاً ، [هـ ـ ٦٦] أو متفرِّداً (٣) بالوحدانيّة ، أو مُتفَرِّداً (٣) بها على الاختلاف في تقدير [الحال] (٤) ، وصاحبُ الحالِ الضميرُ في (كائن) العائدُ على اللهِ تعالى ، والعاملُ في الحال [كائن] (٤) .

وأمّا المنطقيّون فقالوا : إنّ (وحْدَهُ) يصيرُ الكلامُ بها في قوّةِ كلامَيْن ، فقولنا : « رأيتُ زيداً » ، أفادَ إثباتَ رؤيتِهِ ، ولم يُفِدْ شيئاً آخر . وقولنا : « رأيتُ زيداً وحْدَه » ، أفادَ إثباتَ رؤيتِهِ ونفيِ رؤيةِ غيرِهِ ، وهو معنى ما قالَهُ النّحاةُ أيضاً . وتصيرُ الجملةُ ـ بعدَ أنْ كانت موجَبةً ـ متضمّنةً إيجاباً وسَلباً ، وبذلك حلّوا مغلطةً ركّبَها بعضُ الخِلافيّين وهي :

---

(١) في هـ : « حال » .

(٢) في هـ : « جعلتها » .

(٣) في هـ : « منفردا » ، ولعله تصحيف .

(٤) زيادة من هـ .

« الماءُ وحْدَهُ رافِعٌ للحدث ، وكلُّ ما هو رافعٌ للحَدَثِ رافِعٌ للخَبَث ، فالماءُ وحْدَهُ رافِع للخَبَث ، فلا يكونُ المائعُ غيرُ الماءِ رافعاً للخَبَث » . وَحاصِلُهُ أنَّ هذا قياسٌ من الشَّكلِ الأوّل ، وشرطه إيجابُ صُغراهُ ، وهذه الصّغرى بدخول (وحده) فيها لم تَصِرْ موجَبَةً ؛ بل موجَبةٌ وسالِبة ، تقديرُها : الماءُ رافعٌ للحَدَث ولا شيءَ من غيرِهِ رافع (١) للحَدَث . وهذا الحلُّ صحيح إذا أُرِيدَ بـ (وحدَه) ذلك . وقد يُراد بـ (وحدَه) أنّه يُفيدُ تجرُّدَهُ عن (٢) المُخالِط ؛ بمعنى : الماءُ وحدَه ــ بلا خليطٍ يجرِّدُه (٣) عن اسمِ الماء ــ رافعٌ للحَدَث . وهذا صحيحٌ ، ولا تَخرُجُ الجُملةُ بِها عن كونِها موجَبَةً ، ولا يَنتفِعُ بها المُغالِطُ . وقد يرادُ بـ (وحدَه) أنّه من حيثُ هو ، مع قطعِ النَّظَر عمّا سِواه . وهو أيضاً صحيح ولا يُنْتِجُ ما أرادَهُ المغالِطُ . ولا يخفى أنَّ المراد : الماء معَ استعمالِهِ (٤) في الوضوء الاستعمالَ المخصوصَ مع النيَّة .

وبعضُ هذه الاحتمالات يأتي في قولك : « رأيتُ زيداً وَحْدَهُ » ، قد يرادُ بِهِ أنَّكَ رأيتَه في حالٍ هو منفردٌ بنفسِهِ

---

(١) في هـ : « برافع » . وانظر هذا الشكل من القياس في معيار العلم للغزالي ١٣٤ وما بعدها .

(٢) في د،ل،ف « على » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

(٣) في هـ : « يخرجه » .

(٤) في هـ : « بالمائع استعماله » في مكان : « الماء مع استعماله » ، تحريف .

ليسَ معَهُ غيرُهُ ، وإنْ كانتْ رؤيتُكَ شامِلةً (١) له ولغيرِه ، ولكنّ هذا احتمالٌ مرجوحٌ ، ولهذا لم يذكره (٢) النُّحاةُ ، وإنّما كانَ مرجوحا لأنّه يَحوجُ الى تقديرِ محذوفٍ تقديرُهُ (كائِناً) ، ويكون (وَحْدَهُ) حالاً مِن الضميرِ فيه (٣) ، والعامل فيه (٤) ذلك المحذوف . والأصل عدمُ الحذف ، وعدمُ التقدير ، فلذلك قلنا : إنّه مرجوح . والأوّل (٥) لا تقديرَ فيه ولا حذف (٦) بل العاملُ (رأيتُ) المصرّحُ به .

هذا كلّه في جانب الإثبات إذا قلتَ : « رأيتُ زيداً وحدَهُ » أمّا في حالة النّفي ، إذا نَفَيْتَ الرؤيةَ عنه وَحْدَهُ ، فلك صَنْعتانِ أو أكثر (٧) :

أحدها : أن تأتي بأداةِ النّفي متقدّمةً فتقول : « ما رأيتُ زيداً وحدَهُ » فهذه في قوّةِ السالبة البسيطة ، وهي سلبٌ لما اقتضَتْهُ الموجبةُ ، فمعناها بعد السَّلْبِ يَحْصُلُ بإحدى ثلاثِ طرق : أحدُها رؤيتُهُما معاً ، والثّانية عدمُ رؤيةِ واحدٍ مِنهُما ، فلا يُرى

---

(١) في د ، ل ، ف : « في مدة » ، كذا ، واثبت « شاملة » عن هـ ، وهو الصواب .

(٢) في هـ : « تذكرة » .

(٣) أي من الضمير في « كائنا » .

(٤) في هـ : « في » ، تحريف .

(٥) يريد بالأول ما ذهب اليه النحاة من التقادير الثلاثة .

(٦) في د : « ولا خلاف » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٧) لايزال السبكي يورد أقوال المنطقيين .

هذا ولا هذا . والثالثة برؤية غير زيدٍ ، وعدمِ رؤيةِ زيد . على كلِّ واحدٍ من هذه التَّقادير الثلاث يَصِحُّ « ما رأيتُ زيداً وحدَه » ، لأنَّ المنفيَّ رؤيتُهُ مقيَّدَةٌ بالوَحْدة . ونفيُ كلِّ مركَّبٍ[1] من اثنين يحصُلُ بطرقٍ ثلاثٍ كما بَيَّنَّاه . هذا إذا قَدَّمتَ حرفَ النفي . ويُشبِهُ هذا مِن بعض الوجوه تقديمُ [٣٠٨/آ] حرفِ السَّلبِ على (كلّ) في قولِنا :

٣٢ ـ ما كلُّ ما يتَمَنَّى المرءُ يُدْرِكُهُ

.. .. [2]

وأَنَّهُ سلبٌ للعمومِ لا عمومُ السلب ، وأنَّه يُفيدُ جُزئيّاً لا كُلِّيّاً ، فقد يُدْرِكُ بعضَ ما يتمنّاه . وكذلك :

٣٣ ـ . . . .

وليسَ كُلُّ النَّوى تُلْقِي المساكينُ[3]

---

(١) في هـ : « مرئي » في موضع : « مركب » ، تحريف .

(٢) البيت للمتنبي ، وهو في ديوانه بشرح البرقوقي ٤/٣٣٦ ، وعجزه :

.. .. تجري الرياح بما لا تشتهي السفن

والبيت غير منسوب في دلائل الاعجاز ٢٢٠ ، والمغني ٢٢٠ ، وعروس الافراح ١/٤٣٩ . وانشد السبكي البيت على أن النفي فيه لسلب العموم لأنه تقدم (كل) ، وانظر شرح أبيات المغني للبغدادي : ٤/٢٣٧ ـ ٢٣٩ ، وتلخيص القزويني ٨٧ .

(٣) هذا عجز بيت لحميد الأرقط ، وصدره : (فأصبحوا والنوى عالي معرسهم .. » . وأورده سيبويه منسوباً الى حميد في الكتاب ١/٣٥ ، ٧٣ . وورد غير منسوب في المقتضب ٤/١٠٠ ، وابن يعيش ٧/١٠٤ ، ←

أمّا إذا أخّرتَ حرفَ النّفي (١) ، فإن أخّرتَه عن المبتدأ الذي هو الموضوع ، وقدّمتَه على (وحده) مع الفعل (٢) كقولك : « زيدٌ لم أرَهُ وَحْدَهُ » فهو كالحالةِ المُتَقَدِّمة مُحْتَمِلٌ للمعاني الثلاثةِ كما سبق ، لأنّ النفي يُقَدَّم على الفعل المنفيّ المقيَّدِ بالوَحْدَة ، فقد نفى مُرَكّباً ، فينتفي باتنفاءِ أحد أجزائه كالحالةِ السابقة حرفاً بحرف ، والضابطُ في ذلك ما ذكرناه .

وان أخّرتَهُ عن (وحدَه) كقولك (٣) : « زيدٌ وحدَه لم أَرَهْ » أو : (ما رأيتُهُ) ، أو (لا أَراهُ) ، فهذا موضعُ نَظَرٍ وتأمّل . والراجحُ عِندي فيه : أَنّكَ لم تَرَه وقد رأيتَ غيرَه ، لأنّها قضيّة ظاهِرُها أنها تُشبه الموجَبَةَ المعدولة ، فقد حكمتَ بنفيِ الرّؤيةِ المطلقة ــ التي لم تقيَّد بـ (وحده) ــ على زيدٍ المقيَّد

← وأمالي ابن الشجري ٢/٢٠٣ ، والرواية في الأخير : « يلقى » ، والمعرس : المنزل الذي ينزله المسافر آخر الليل . قال ابن الشجري : « يقول : أصبحوا وقد غطى النوى على منزلهم ، في زمان لايلقي فيه المساكين أكثر النوى ، ولكنهم يأكلونه من الجهد والجوع » . وهو أحسن من شرح الأعلم في تحصين عين الذهب . والنحاة يستشهدون بالبيت على اضمار ضمير الشأن في ليس لأنه وليها منصوب . وأنشده السبكي هنا لغرض آخر ، وهو دلالته على سلب العموم لتقدم النفي (كل) ، كما في البيت السابق لهذا الشاهد .

(١) الظاهر أن هذا هو الصنعة الثانية،وتقدمت الأولى ص(١٦٧)س(١١).

(٢) في د ، ل « الفصل » ، تحريف ، وصوابه عن ف ، هـ .

(٣) في د : « كقوله » ، لعله تحريف ، والأوجه ما أثبته عن سائر النسخ .

بالوحدة . هـذان الأمران لا شكَّ فيهما ، وبهما فارقتا (لم أرَهُ وَحْدَهُ) لأنّه نفي لرؤيةٍ مقيَّدَةً لا لرؤيةٍ مُطلَقَة . هذا لا شكَّ فيه ؛ ولكنَّ النظر في أنَّ تقييدَ زيدٍ بـ (وحده) ، هل معنى التقييد يرجع إلى (1) معنى زيدٍ في ذاتِه أو إلى ما حُكِمَ بِهِ عليه وهو النفي ؟ هذا موضعُ النظر والظاهرُ أنّه الثاني ، وهو أنَّهُ يفيد تقييدَ الحكم وهو النفي ، فيكون نفيُ الرؤيةِ مقصوراً على (زيد) فمعنى [هـ : ٦٨] (وحدَهُ) في هذه الصيغةأنّ زيداً انفردَ بِعَدَمِ الرؤيةِ المطلقةِ وأنّ غيرَه مَرئيٌّ ؛ فقد سَرَى التقييدُ من المحكوم عليه إلى المحكومِ بِهِ . وعليكَ يا طالبَ العلمِ أن تضبِطَ هذه الأمورَ الثلاثة وتُمَيِّز بينها وتعرف تغايرها :

أحدها : اطلاقُ الضَّربِ المنفيِّ كما دلَّ عليهِ الكلام .

والثاني : تقييدُ المحكومِ عليه الذي دلّت الصناعةُ عليه مع المحافظةِ على إطلاقِ الضَّربِ أو الرؤية أو نحوِهِما من الأفعال .

والثالث : (2) سريانُ التَّقْييدِ من المحكومِ عليه إلى الحُكم ، وهو النفيُ الواردُ على الضَّربِ المُطلَق ؛ فإذا عَقَلْتَ هذه الثلاثة ، وميَّزتَ بينها ظَهَرَ لك ما قلناه .

ويُحتَمَلُ أيضاً ـ وهو عندي غيرُ راجح ـ أنّك إنّما نَفَيتَ الفعلَ عن المقيَّدِ بالوَحْدَة فيكون حاصلاً للمحكومِ عليه بدونها ؛ وهو عندي ضعيف .

---

(1) في د : « لك » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(2) في هـ : « الثالث » .

وبذلك تبين ضعف قول الزمخشري (١) ، وأنّه لو قال : معناه ولايُحمَلُون على الأنعام وَحْدَها ، ولكن عليها وعلى الفُلك ، سلِمَ مِن هذا الاعتراض .

فإن قلتَ : ما حَمَلَ الزّمخشري على تقدير الحصر ؟ قلتُ : تقدُّمُ (٢) المعمول وما يقتضيه واو العطف من الجمع ، فقد حُصِر الحملُ فيهما . ومن ضَرورته نفي الحمل على غيرهما ، وغيرُهما إمّا أحدُهُما بقيدِ الوَحْدة لمغايرته لمجموعِهما ، وإمّا خارجٌ عنهما . لاسبيلَ الى الثاني لقوله تعالى : ﴿ والخيلَ والبِغالَ والحميرَ لتركبوها وزينةً ﴾ (٣) . فتعينَ الأوّل . وأمّا كونُ (ما) لها صدرُ الكلام ، والخلافُ في كونِ الفعل بعدَها يعمَلُ فيما قبلها أَوْلا ، فلا حاجةَ بنا الى ذِكرِهِ لعدمِ تأثيرِهِ فيما نحنُ فيه .

فإن قلْتَ : هل يُشبهُ هذا التأخيرَ في قولِهِ « كلُّ ذلكَ لَمْ يَكُنْ » (٤) ؟ قلتُ : نعم من بعض الوجوه حيث فرّقنا بين تقديمِ النّفي وتأخيرِهِ ولذلك جُعِلَ قولُهُ :

---

(١) عاد السبكي هنا الى ما بدأه في صدر المسألة من توقفه عند تفسير الزمخشري لآية (المؤمنون) : « وعليها وعلى الفلك تحملون ﴿ » .

(٢) في هـ : « تقديم » .

(٣) النحل ١٦/٨ . وتتمتها : « ... ويخلق ما لاتعلمون ﴿ » .

(٤) هذا من حديث طويل في صحيح مسلم عن أبي هريرة ، وأوله : « صلى لنا رسول الله ﷺ فسلم في ركعتين فقام ذو اليدين فقال : أقصرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت فقال رسول الله ﷺ : كل ذلك لم يكن ، فقال : قد كان بعض ذلك يا رسول الله .... » صحيح ←

٣٤ ـ قد أَصبَحَتْ أمّ الخِيارِ تَدَّعِي

عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصنعِ (١) [٣٠٨ـب]

ضَرورةٌ ، لأنَّ مقصودَ الشاعر أنّه لم يَصْنَعْ شيئاً مِنه ، فلـذلك رفَعَ ، ولولا ذلك نَصَبَ (كلّه) والله أعلم ـ آخـر الكتاب ولله الحمد ـ [هـ ـ ٦٩] .

مسلم بشرح النووي : ٥/ ٦٩ . وقال ابن هشام : في الاداة (كل) : « وان وقع النفي في حيزها اقتضى السلب عن كل فرد كقوله ﷺ .. » ثم أورد ـ كل ذلك لم يكن ـ ، انظر المغني ٢٢٠ . وانظر عروس الأفراح ١/ ٤٣٢ ، وتلخيص القزويني ٨٩ .

(١) هذان بيتان من رجز مشطور لأبي النجم العجلي ، ووردا بهذه النسبة في الكتاب ١/ ٤٤ ، ودلائل الاعجـاز ٢١٥ ، والمغني ٢٢٠ ، وشـرح أبياته للبغدادي ٤/ ٢٤٠ ، وشرح شواهده للسيوطي ٥٤٤ ، والخزانة ١/ ١٧٣ ، ٤٤٥ ، والدرر ١/ ٧٣ . ووردا من دون نسبة في الخصائص ١/ ١٩٢ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٨ ، ٩٣ ، ٣٢٦ ، والهمع ١/ ٩٧ . وأم الخيار : زوجة الشاعر . والذنب هنا : الشيب والصلع .

قال سيبويه : « وكأنه قال : كله غير مصنوع » ، وحمله على الضرورة ، والشاهد عند السبكي على افادة عموم السلب ، لأن الشاعر لم يكن له يد في الشيب والصلع والشيخوخة . وانظر دلائل الاعجاز ١٨٤ ، وعروس الأفراح ١/ ٤٣٢ ، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٤/ ٢٤٠ ـ ٢٤٣ ، وتلخيص القزويني ٨٤ ـ ٨٩ . وللسبكي رسالة في (كل) ذكرها البغدادي في الخـزانة ١/ ١٧٣ ، وأثبت منها نقولا مفيـدة فانظرها ثمة .

[هـ ــ ٦٩] نيلُ العُلا في العطفِ بِلا

تأليفه أيضاً ، جوابا عن سؤال سأله له ولده بهاء الدين أحمد رحمهما الله (١) [وقال الشيخ] (٢) صلاح الدين الصَّفَديّ (٣) يمدحُ هذا الكتاب (٤) :

يا مَنْ غدا في العلم ذا هِمَّةٍ عظيمةٍ بالفضلِ تَمْلا المَلا (٥)

لم تَرْقَ في النحو الى رُتْبَةٍ سـاميةٍ إلاّ بِنَيْلِ العُـلا

بسم الله الرحمن الرحيم (٦)

سألتَ أكرَمَكَ اللهُ عن « قامَ رجلٌ لازيدٌ » هل يَصِحُّ هذا التركيب ، وأنَّ الشيخَ أبا حيّان جَزَمَ بامتناعِه ، وَشَرَطَ أن يكونَ ما قبلَ « لا » العاطفة غيرَ صادقٍ على ما بعدهـا ، وأَنَّكَ رأيتَ قد سَبَقَهُ (٧) الى ذلك السهيلي في نتائج الفِكَر وأنه قال :

---

(١) في هـ : « تأليف الشيخ تقي الدين السبكي جوابا .... تغمدهما الله برحمته » .

(٢) زيادة من هـ .

(٣) ل : « وفيه يقول الصلاح الصفدي » .

(٤) في هـ « المؤلف » . سقط « يمدح هذا الكتاب » من ل .

(٥) بتخفيف الهمز من « يملأ الملأ » .

(٦) زاد في هـ : « وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم » .

(٧) في د « بسبقه » ، تحريف . وفي هـ ، ف : « سبقه » ، وأثبت « قد سبقه » من ل .

« لأنَّ شَرْطَهَا أن يكونَ الكلامُ الذي قبلها يتضمَّنُ بمفهوم الخطاب نفيَ ما بعدَها (١) ، وأنَّ عندَكَ في ذلك نظراً لِأُمور :

منها أنّ البيانيّين تكلّموا على القصر وجَعَلوا منه قصر الإفراد، وشَرَطوا في قصرِ الموصوف (٢) إفراداً عدم تنافي الوصفين (٣) كقولنا : « زيدٌ كاتبٌ لا شاعرٌ » . وقلتَ : كيفَ يجتمعُ هذا مع كلام السُّهَيلي والشيخ (٤) .

ومنها : أَنَّ «قامَ رجلٌ لا زيدٌ» مثلُ «قامَ رجلٌ وزيدٌ» في صِحَّةِ التّركيب ، فإنِ امتَنَعَ « قامَ رجلٌ وزيدٌ » ففي غايةِ البُعْد ، لأَنَّكَ إنْ أردت بالرجل الأوّل « زيداً » كان كعطفِ الشيءِ على نفسِهِ تأكيداً ، ولا مانعَ منه إذا قَصِدَ الإطناب . وإن أردتَ بالرجل غيرَ زيد كان من عطف الشيءِ على غيره ولا مانع منه منه ، ويصيرُ على هذا التقدير مثلَ : « قامَ رجلٌ لازيد » [في صِحّة التركيب وان كان معنيا هما متعاكسين ، بل قد يقال : « قام رجل

---

(١) قال السهيلي في كتاب نتائج الفكر في النحو : ولا تكون (لا) عاطفة الا بعد ايجاب ، وبشرط آخر ، وهو أن يكون الكلام قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي الفعل عما بعدها ، كقولك : جاءني رجل لا امرأة ، ورجل عالم لا جاهل ... » .

ـ مصورة معهد المخطوطات العربية (١٧٤ نحو) ، اللوح ٨٣ .

(٢) يريد : قصر الموصوف على الصفة . انظر تلخيص القزويني ١٣٩ .

(٣) في د « الوصف » ، تحريف صوابه من سائر النسخ .

(٤) يعني أبا حيان ، وقرأ تقي الدين السبكي عليه النحو ، (البغية ١٧٦) وحيثما أطلق السبكي لفظ الشيخ في هذه المسألة فانما يعنيه .

لا زيد»] (١) أولى بالجواز مِنْ « قامَ رَجُلٌ وزيد » لأَنَّ « قامَ رجلٌ وزيد » إنْ أردتَ بالرجلِ فيهِ زيداً ، كان تأكيداً ، وإنْ أرَدْتَ غيرَه كان فيه إلباسٌ على السامع وإيهامٌ أَنَّهُ غيرُه ، والتأكيد والإلباسُ منتفيان في « قامَ رجلٌ لا زيدٌ » . وأيُّ فرقٍ بينَ « زيدٌ كاتبٌ لا شاعرٌ » و « قامَ رجلٌ لا زيدٌ » ، وبينَ رجل [هـ - ٧٠] وزيدٍ عمومٌ وخصوصٌ مطلق ، وبينَ كاتبٍ وشاعرٍ عمومٌ خصوصٌ من وَجْه ، كالحيوان ، وكالأبيض .

واذا امتنعَ « جاء رجلٌ لا زيد » كما قالوه ، فهل يمتنع ذلك في العامِّ الخاصِّ مثل « قام الناسُ لا زيد » .

وكيف يمنعُ أحدٌ مع تصريح ابن مالك وغيرِهِ بصحَّةِ « قامَ الناسُ وزيدٌ » ، وإنْ كان في استدلاله على ذلك بقوله تعالى : (من كانَ عَدُوّاً لله) (٢) الآية ، لأنَّ جبريل إمَّا معطوفٌ على الجلالةِ الكريمة ، أو على رُسُلِهِ ، والمرادُ بالرُّسُلِ الأنبياءُ ، لأنَّ الملائكة وإن جُعِلُوا رُسُلاً فقرينةُ عطفِهِم على الملائكة تَصْرِفُ هذا .

ولأيِّ شيءٍ يَمْتَنِعُ العطفُ بـ « لا » في نحو « ما قام إلاّ زيدٌ لا عمروٌ » ، وهو عطفٌ على موجَبٍ ، لأنَّ زيداً موجَبٌ ، وتعليلُهم بأنَّه يلزم نفيُهُ مَرَّتَيْن ضعيف ، لأنَّ الإطناب قد يقتضي

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من ف ، هـ ، الا أن لفظ « معنياهما » ورد « معناهما » كذا في النسختين ، والصواب ما أثبت .

(٢) البقرة ٢/٩٨ : « من كان عدواً لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال فان الله عدو للكافرين » .

مثلَ ذلك ، لاسيّما والنفيُ الأوّلُ عـام ، والنفيُ الثاني خاصٌ ، فآسوأ درجاتـِه أن يكونَ مثلَ « ما قامَ الناسُ ولا زيدٌ » . هذا جملة ما تضمَّنَه كتابُكَ في ذلك باركَ الله فيك (١) .

والجواب : أمّا الشّرط الذي ذكرَ السُّهَيْلي وأبو حَيّان في العطف بـ « لا » ، فقد ذكره أيضاً أبو الحسن الأُبَّدِي (٢) في شرح الجزُوليَّة (٣) [٣٠٩ ــ آ] فقال : « لايُعطَف بـ « لا » إلاّ بشرط وهو (٤) أن يكونَ الكلام الذي قبلها يَتَضَمّن بمفهوم الخِطاب نفيَ الفعل عمّا بعدها فيكـون الأوّل لا يتناول الثاني نحـو قوله : « جاءني رجلٌ لا امرأةٌ » و « جاءني عالِمٌ لا جاهـلٌ » ، ولو قلتَ : « مررتُ برجلٍ لا عاقل » لم يَجُزْ ، لأنّه ليس في مفهوم الكلام الأولّ ما ينفي الفعلَ عن الثاني ، وهي لا تدخل إلاّ لتأكيد النفي فإن أردتَ ذلك المعنى جئت بـ « غير » فتقول : « مررتُ برجلٍ

(١) دل هذا على أن ما سبق من كلام المسألة كان عرضاً لأسئلة بهاء الدين السبكي .

(٢) في د ، هـ « الأبذي » ، بالمعجمة ، وتكرر في المسألة . والصحيح من ل ، ف ، لأنه نسبة الى آبدة ، بالمهملة ، وهي مدينة بالأندلس من كورة جيان . انظر معجم البلدان ١/٦٤ . وكانت وفاته (٦٨٠) هـ . وانظر فهرس التراجم .

(٣) الجزولية حواش عـلى جمل الزجاجي لأبي موسى الجزولي المتـوفى (٦٠٧ هـ) . ولم أعثر على شرح الأبدي لها ، ولعله مفقود ، وذكر في البلغة ١٦٨ .

(٤) في هـ : « هو » .

غيرِ عاقل » و « غيرِ زيد » ، [وغيرِ ذلك و] (١) « مررت بزيدٍ لا عمرٍو » ، لأنّ الأوّلَ لا يتناولُ الثاني » . وقد تضمّن كلامُ الأُبَّدي هَذا زيادةً على ما قاله السُّهَيْلي وأبو حيّان ، وهي قولُه: إنّها لا تدخلُ إلاّ لتأكيدِ النّفي ، وإذا ثَبَتَ أنّ « لا » لا تدخلُ إلاّ لتأكيد النفي اتّضحَ اشتراط الشرط المذكور ، لأنّ مفهومَ الخِطاب يقتضي (٢) في قولِكَ : « قامَ رجلٌ » نفيَ المرأةِ ، فدخلت « لا » للتصريح بما اقتضاهُ المفهوم . وكذلك « قامَ زيدٌ لا عمرٌو » أمّا : « قامَ رجلٌ لا زيدٌ » فلم يقتض المفهوم نفيَ زيد ، فلذلك لم يَجُز العطفُ بـ « لا » لأنّها لاتكون (٣) لتأكيد نفي بل لتأسيسه [هـ — ٧١] وهي وإن كانَ يؤتى بها لتأسيس النفي فكذلك (٤) في نفيٍ يُقْصَدُ تأكيدُهُ بها بخلاف غيرِها من أدوات النفي كـ « لمْ » و « ما » وهو كلامٌ حَسَنٌ . والأُبَّدي هذا كان أمّةً في النحو حتى سمعتُ الشيخَ أبا حيّان يقول : إنّه سأل أحَدَ شيوخه عن حدّ النحو فقال له : الأُبَّدي ، يعني أنّه تجسَّدَ نحوا (٥) ، وإنّما قلتُ هذا لئلاّ يقعَ في نفسِكَ أنّه لتأخّرِهِ قد يكونُ أخَذَهُ عن السُّهَيْلي (٦) .

---

(١) زيادة من هـ .

(٢) في هـ « اقتضى » .

(٣) يريد « لا » في قوله « قام رجل لازيد » . والتأسيس انشاء معنى لم يكن حاصلاً قبل .

(٤) في د ، ل ، ف « فلذلك » ، تحريف ، والصواب من هـ .

(٥) انظر هذا الخبر في البغية ٢/١٩٩ .

(٦) كانت وفاة السهيلي (٥٨١) هـ ، والأبدي : (٦٨٠) هـ .

وأيضا تمثيلُ ابن السرّاج فإنّه قالَ في كتاب الأصول « وهي تقعُ لإخراج الثاني ممّا دَخَل فيه الأوّل وذلك قوله : « ضربتُ زيداً لا عَمْراً » ، و « مررتُ برجلٍ لا امرأةٍ » و « جاءني زيدٌ لاعمرو » (١) » فانظر أَمْثِلَتَهُ لَم يَذْكُرْ فيها إلا ما اقتضاه الشرطُ المذكور .

وقد يُعترَض على الأُبَّدي في قوله: إنها لا تُذكر إلا لتأكيد النفي. ويجابُ بأنّهُ لعلَّ مراده أنّها للنفي المذكور بخلاف « ما » و « لم » و « ليس » ، فلذلك اختيرت هنا ، أو لعلَّ مرادَهُ أنّها لا تدخُلُ في أثناء الكلام إلاّ للنفي المؤكّد ، بخلاف ما إذا جاءت أولَ الكلام قد يُراد بها أصلُ النفي كقوله :(لا أُقسِمُ) (٢) وما أشبهَهُ ، والأوّل أحسن .

وأيضاً تمثيلُ جماعةٍ من النحاة منهم ابن الشجري في الأمالي ، قال : « إنّها تكونُ عاطفةً فتُشْرِكُ (٣) ما بعدَها في إعراب ما قبلَها ، وتَنفي عن الثّاني ما ثَبَتَ للأوَّل كقولك (٤) : « خرجَ زيدٌ لا بكرٌ » ، و « لَقِيتُ أخاكَ لا أباكَ » و « مررتُ بِحَميك لا أبيكَ »(٥) ولم يذكُر أحدٌ من النّحاة في أمثلته ما يكونُ الأوَّلُ فيه يحتمل أن يندرج فيه الثاني وخطرَ لي في سببِ ذلك أمْران :

أحدهما : أنّ العطفَ يقتضي المُغايرَة ، فهذه القاعدة تقتضي

---

(١) أصول ابن السراج ٢/٥٧ .

(٢) القيامة ١/٧٥ « لا أقسم بيوم القيامة » ، والبلد ١/٩٠ : « لا أقسم بهذا البلد » .

(٣) في أمالي ابن الشجري « يشرك » .

(٤) في هـ « كقوله » ، وما أثبت موافق لأمالي ابن الشجري .

(٥) أمالي ابن الشجري ٢/٢٢٧ .

أنّه لا بدّ في المعطوف أن يكون غيرَ المعطوف عليه ، والمغايرة عند الإطلاق تقتضي المباينة ؛ لأنّها المفهومُ (١) منهـا عند أكثر الناس ، وإنْ كانَ التحقيقُ أنّ بين الأعمّ والأخصّ ، والعامّ والخاصّ ، والجزءِ والكلّ ، مغايرةً ولكنّ المغايرةَ عند الإطلاق إنّما تنصرفُ إلى مالا يصدُقُ أحدُهما على الآخر . وإذا صحّ ذلك امتنعَ العطفُ في قولِكَ « جاءَ رجلٌ وزيدٌ » لعدم المغايرة ، فإن أردتَ غيرَ زيد [٣٠٩ ـ ب] جاز وانتقلتِ المسألةُ عن صورتها ، وصار كأنّك قلتَ : جاء رجلٌ غير زيد ، لا زيد ، وغيرُ زيد [هـ-٧٢] لا يصدُقُ على زيد . ومسألتنا إنّما هي فيما إذا كان « رجل » صادقاً على زيدٍ ، محتملاً لأن يكونَ إيّاه ، فإنّ ذلك ممتنعٌ للقاعدة التي قرّرَتْ وُجوبَ (٢) المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه .

ولو قلتَ : « جاء زيدٌ ورجلٌ » كان معناه : ورجلٌ آخر ، لِما تقرّرَ مِنْ وُجوبِ المغايرة ، وكذلك لو قلتَ : « جاء زيدٌ لا رجلٌ » ، وَجبَ أن تُقدّر : لا رجلٌ آخَرُ . والأصلُ في هذا أنّا نريد أن نحافظَ على مدلولات الألفاظ (٣) فيبقى المعطوفُ عليه على مدلوله من عموم أو خصوص ، أو إطلاقٍ أو تقييد ، والمعطوفُ على مدلوله كذلك ، وحرفُ العطف على مدلولِه ، وهو قد يقتضي تغييرَ (٤) نسبة الفعل الى الأوّل كـ « أوْ » فإنّها تغيّر نسبتَهُ من

---

(١) في هـ « المفهومة » .

(٢) في النسخ جميعا « تقررت وجرت » بدل « قررت وجوب » ، واثبت الاشبه بالصواب .

(٣) في د ، ل ، ف « الفاظ » ، وما اثبت من هـ .

(٤) في هـ « تغير » .

الجزم إلى الشكّ ، كما قال الخليل في الفرقِ بينهما وبين « إمّا » ؛ وكـ « بل » فإنّها تُغَيِّرُهُ بالإضراب عن الأوّل ، وقد لا يَقْتَضي تغييرَ نسبة الفعل إلى الأوّل بل زيادة عليه حكم آخر (١) . و « لا » مِن هذا القبيل ، فيجب علينا المحافظةُ على معناها مع بقاء الأوّل على معناه من غيرِ تغييرٍ ولا تخصيصٍ ولا تقييد ، وكأنّك قلتَ : قامَ إمّا زيدٌ وإمّا غيرُهُ ، لا زيدٌ ، وهذا لا يَصِحّ .

الشيء الثاني (٢) : أنّ مبنى كلامِ العرب على الفائدة ، فحيث حَصَلَتْ كانَ التركيبُ صحيحاً ، وحيث لم تحصُلْ امتنـعَ في كلامِهِم .

وقولُكَ « قامَ رجلٌ لا زيدٌ » ، مع إرادة مدلول رجلٍ في احتماله لزيدٍ وغيرِهِ لا فائدةَ فيه البتّة ، مع إرادة حقيقة العطف(٣) ، أو يزيدُ عـلى كونه لا فائدة فيه ، ونقول : إنّه متناقض ؛ لأنّه إن أردتَ الإخبار بنفي قيام «زيد» والإخبارَ بقيام «رجل» المُحْتَمِلِ له ولغيره كان متناقضاً ، وإن أردتَ الإخبار بقيام رجلٍ غيرِ زيد ، كان طريقُك أن تقول : غير زيد ، فإنْ قلتَ : إنّ «لا» بمعنى «غير» لم تكن عاطفة ، ونحن إنّما تتكلّمُ على (٤) العاطِفة والفرق بينهما

---

(١) لعل الأشبه بصواب العبارة : « بل زيادة حكم آخر عليه » .

(٢) في هـ « وأما الأمر الثاني » ، بدل « الشيء الثاني » .

(٣) في هـ « فارادة حقيقـة » ، وأعقبها بياض في أصـل هـ حيث سقط « العطف » .

(٤) في هـ « في » بدل « على » .

أنَّ التي بمعنى « غير» مُقيِّدةٌ للأوَّل مبيِّنَةٌ لوصفِه ، والعاطفةُ مبيِّنَةٌ حكماً جديداً لغيره • فهذا هو الذي خطرَ لي في ذلك وبه يتبيَّنُ أنَّه لا فرقَ بين قولِكَ « قامَ رجلٌ لا زيد » وقولك « قامَ زيدٌ لا رجلٌ » ، كلاهما ممتنع إلاّ أنْ يُراد بالرجل غيرُ زيد ، فحينئذٍ يصحّ فيهما إنْ كانَ [هـ ـ ٧٣] يصحّ وضع « لا » في هذا الموضع موضعَ « غير » ، وفيه نظر وتفصيل سنذكره ، وإلاّ فنعدِلُ عنها إلى صيغةِ «غير» إذا أُريدَ ذلك المعنى • وبينَ العطفِ ومعنى « غير » فرقٌ ، وهو أنَّ العطفَ (١) يقتضي النفيَ عن الثاني بالمنطوق ولا تَعَرُّضَ له للأوَّل إلاّ بتأكيد ما دلَّ عليه بالمفهوم إن سَلِمَ ؛ ومعنى « غير » يقتضي تقييدَ الأوَّل ، ولا تعرُّضَ له للثاني إلاّ بالمفهوم إنْ جعلْتَها صفةً ، وإنْ جعلتَها استثناءً فحكمُها حكمُ الاستثناء في (٢) أنَّ الدّلالة هل هي بالمنطوق أو بالمفهوم وفيه بحث •

والتفصيل الذي وَعَدْنا به (٣) هو أنَّه يجوزُ « قام رجل غيرُ عاقلٍ » و « امرُرْ برجلٍ غيرِ عاقل » و « هذا رجلٌ لا امرأةٌ » و « رأيتُهُ طويلاً غيرَ قصير » ، فإنْ كانا عَلَمَيْن جازَ فيه « لا » و « غير » • وهذانِ الوجهان اللذان خَطَرا لي زائدان على ما قالَه السُّهَيْليّ والأُبَّدِي من مفهومِ الخِطاب ، لأنَّه إنَّما يأتي على القول بمفهوم اللَّقَب ، وهو ضعيف عند الأصوليين ، وما ذكرتُه

---

(١) يريد العطف بـ « لا » •

(٢) في هـ « من » بدل « في » •

(٣) انظر س ٦ من هذه الصفحة •

يأتي عليه [٣١٠ ـ آ] وعلى غيره . على أنّ الذي قالاه أيضاً وجهٌ حَسَن، يصيرُ معه العطفُ في حكمِ المبيِّنِ لمعنى الأوَّل من انفراده بذلك الحكم وحدَه ، وللتصريح (١) بعدم مشاركة الثاني له فيه ، وإلاّ لكانَ في حُكم كلامٍ آخرَ مستقلّ ، وليس هو المسألة . وهو مطَّرِدٌ أيضاً في قولك « قامَ رجلٌ لا زيدٌ » ، و « قامَ زيدٌ لا رجلٌ » لأنّ كليهما عند الأصوليّين له حُكْم اللّقب . وهذا الوجه مع الوجهين اللذين خطرا لي إنّما هي في لفظة « لا » خاصّة ، لاختصاصها بِسعَةِ النّفي ، ونفي المستقبل ، على خلافٍ فيه (٢) ، ووضْعِ الكلام في عطفِ المفردات لا عطفِ الجمل ، فلو جِئْتَ مكانَها بـ « ما » أو « لم » أو « ليس » وجعلتَهُ كلاماً مستقلاً لم تأت المسألة ولم تَمْتنع .

وأمّا قول البيانيّين في قصرِ الموصوف إفراداً (٣) : « زيدٌ كاتبٌ لا شاعرٌ » فصحيحٌ ، ولا مُنافاةَ بينَه وبين ما قلْناه .

---

(١) في هـ « والتصريح » .

(٢) قال ابن هشام : « ويتخلص المضارع بها للاستقبال عند الأكثرين ، وخالفهم ابن مالك » ، المغني ٢٧٠ .

(٣) سمى البيانيون هذا الضرب من القصر قصر افراد ، لكي يبعد عن ظن المخاطب اشتراك الموصوف بالصفتين معا ، ويثبت في ذهنه اتصافه في أحدهما . وفي قولنا « زيد كاتب لاشاعر » ، انما نبعد عن ظن المخاطب أن زيداً كاتب وشاعر ، ونقصر زيداً على أنه كاتب فحسب . انظر تلخيص القزويني ١٣٩ . واشترط البيانيون ـ كما تقدم في سؤال بهاء الدين السبكي ـ عدم تنافي الوصفين في مثل هذا القصر .

وقولُهم : عدم تنافي الوصفين ، معناه أنّه يمكن صدقُهما على ذاتٍ واحدة بخلاف الوصفين المتنافيين ، وهما اللّذان لا يَصْدُقان على ذاتٍ واحِدة ، كالعالِم والجاهل ، فإنّ الوصفَ بأحدهما ينفي الوصفَ بالآخر لاستحالةِ (١) اجتماعِهما ، وأمّا شاعرٌ وكاتبٌ فالوصفُ بأحدهما لا ينفي [هـ ـ ٧٤] الوصفَ بالآخر لإمكان اجتماعهما في شاعرٍ كاتبٍ ، فإنّما يجيء نفي الآخر إذا أُريدَ قصرُ الموصوف على أحدهما بما تُفْهِمه القرائنُ وسياقُ الكلام (٢) .
فلا يقالُ مع هذا كيف يجتمعُ كلامُ البيانيّين مع كلامِ السُّهَيْلي والشيخ (٣) لظهورِ إمكان اجتماعهما .

وقولُكُ في آخرِ كلامِكَ : وبينَ كاتبٍ وشاعرٍ عمومٌ وخصوصٌ من وَجْه أُحاشيك منهُ ، وحاشاكَ أن تتكلّمَ به (٤) .
وقولُكَ : كالحيوان والأبيض ، كأنّك تبِعْتَ فيه كلامَ الشّيخ الإمام العلاّمة شهاب الدّين القرَافي فإنّهُ قال ذلك ـ رحمه الله ـ وهو [في] (٥) غفلةٍ منه ، أو كلامٌ فيه تسمّحٌ أطلقَهُ لتعليم بعضٍ

---

(١) في هـ « استحالة » ، تحريف .

(٢) وذلك كقولنا لمن اعتقد اتصاف زيد بالقعود دون القيام : « زيد قائم لاقاعد » ، فالوصفان هنا متنافيان .

(٣) يريد أبا حيان .

(٤) ضابط العموم والخصوص الوجهي أن يجتمع اللفظان في الصدق على شيء ، وينفرد كل منهما بالصدق على شيء .

(٥) زيادة من هـ .

الفقهاء ممّن لا إحاطةَ (١) له بالعلوم العقليّة ، ولذلك زاد على ذلك ، ومَثّل بالزّنا والإحصان (٢) لأنّ الفقيه يتكلّمُ فيهما . وتلك كلّها ألفاظ مُتباينة (٣) ، ومعانيها متباينة ، والتباين أعمّ من التنافي ، فكلّ متنافيين متباينان وليسَ كلّ متباينين متنافيين . وعَجَبٌ منكَ كونك غَفَلْتَ عن هذا ، وهو عندَكَ في مِنهاج البيضاوي في الفصيح والناطق (٤) ، والنّظر في المعقول إنّما هو في المعاني والنّسبِ الأربع من التباين والتساوي والعموم المطلَق والعموم من وجه بينهما . والشّعرُ (٥) والكتابةُ متباينان ، والزّنا والإحصان متباينان ، والحَيَوانيّة والبياضُ متباينان ، وإنْ صَدَقا على ذاتٍ ثالثة . فما شَرَطَهُ (٦) البيانيّون من عدمِ التنافي صحيح ، ولم يشرطوا عدَمَ التبايُن ، وما قاله السُّهَيْلي وأبو حَيّان صحيح (٧) ولم

---

(١) في هـ « عن الاحاطة له » ، تحريف .

(٢) الاحصان هنا : العفاف ، وانظر كشاف اصطلاحات الفنون ٢/١٦٠ .

(٣) في هـ « متبائنة » ، ولهذا الاختلاف نظائر تكررت في أكثر من موضع في هذه المسألة ، ولم نشر اليه في غير هذا الموضع .

(٤) انظر منهاج الأصول للبيضاوي ١٨ ـ ١٩ . وكانت وفاة البيضاوي سنة ٦٨٥ هـ .

(٥) سقطت الواو من هـ .

(٦) في هـ « نقله » .

(٧) سقط من هـ : « ولم يشرطوا عدم التباين ، وما قاله السهيلي وأبو حيان صحيح » .

يشْرطا (١) التنافي فلذلك يظهر [أنَّه] (٢) يصحّ أن يُقال : « قام كاتبٌ والشاعرُ » وإن كُنتُ لم أرَ هذا المثال ولا ما يدلّ عليه في كلام أحد ، لأنَّ كاتباً لا يصدُق على شاعر ، بمعنى أنَّ معنى الكتابة ليس في شيءٍ من معنى الشّعر ، بخلاف « رجـلٌ وزيدٌ » ؛ فإنَّ زيداً رجلٌ والشعرُ والكتابة في رجلٍ واحدٍ كثوبين [٣١٠ ــ ب] يلبَسُهما (٣) واحد [أ] (٤) فَتَرَى أحَدَ الثوبين يَصْدُقُ على الآخر ؟ فالفقيه والنحويّ الصِّرف يريـدُ أن يتأنَّسَ (٥) بهـذه الحقائق ومعرفتِـها .

وأمّا قولُك: «قام رجلٌ وزيدٌ» فتركيبٌ صحيحٌ ، ومعناه : قامَ رجلٌ غيرُ زيدٍ وزيدٌ ، واستفدنا التقييدَ من العطف لما قَدّمناه من أنَّ العطفَ يقتضي المغايرة . فهذا المتكلّمُ أوردَ كلامَهُ أوّلاً على جهة الاحتمال لأنْ يكونَ زيداً وأنْ [هـ ــ ٧٥] يكونَ غيرَه ، فلمّا قال : وزيدٌ ، علِمنا أنَّه أراد بالرّجل غيرَهُ . وله مقصودٌ قد يكون صحيحاً في إبهام الأوّل وتعيين (٦) الثاني ، ويحصُلُ للثاني به فائدةٌ لا يُتَوصّلُ إليها إلاّ بذلك التركيب ، أو مثله ، مع حقيقة العطف ، بخلاف قولِكَ : « قام رجلٌ لا زيدٌ »، لم يحصُل به قَطْ

---

(١) في هـ « يشترطا » .

(٢) جاء هنا في جميع النسخ « أن يقال » وأثبت الأشبه بالصواب .

(٣) في هـ « بينهما » بدل « يلبسهما » ، تحريف .

(٤) زيادة من هـ .

(٥) استأنس بفلان وتأنس به بمعنى .

(٦) في هـ « وتعين » ، وليس بالأوجه .

فائدة" ولا مقصود" زائد" على المغايرة الحاصلة بدون العطف في قولك : « قام رجل" غيرُ زيد » وإذا أمكنت الفائدةُ المقصودةُ بدون العطف ، يظهرُ أن يمتنعَ العطفُ لأنَّ مبنى كلام العرب على الإيجاز والاختصار ، وإنّما نعدِلُ إلى الإطنابِ لمقصودٍ لا يحصلُ بدونِه ، فإذا لم يحصُل مقصود" به فيظهرُ امتناعُه ، ولا يُعدَلُ إلى الجملتين ما قُدِرَ على جملةٍ واحدة ، ولا إلى العطف ما قُدِرَ عليه بدونِه ، فلذلك قلنا بالامتناع ؛ وبهذا يظهر الجواب عن قولك : إنْ أردتَ غيرَه كانَ عَطْفاً .

وقولك : (ويصير على هذا التقدير مثلَ « قامَ رجل" لا زيد" » في صحّةِ التركيب) ، ممنوع لِما أشرنا إليه من الفائدةِ في الأوّل دون الثاني . والتأكيد يُفْهَمُ بالقرينة ، والإلباس ينتفي بالقرينة ، والفائدة حاصلة مع القرائن في « قام رجل" وزيد" » (١) وليست حاصلةً في « قام رجل" لا زيد » مع العطف كما بيّناه .

وقولك : وإن كان معناهما متعاكسين صحيح ، وهو لا ينفعُكَ ولا يَضُرُّك .

وقولك: « وأيُّ فرقٍ » ، قد ظهرَ الفرقُ كما بَيْنَ القَدَمِ والفَرْق (٢) .

وأمّا (٣) قولك : « هل يمتنعُ ذلك في العامّ والخاصّ مثل :

---

(١) في هـ « قام رجل يريد زيد » ، تحريف .

(٢) الفرق هنا : موضع المفرق من الرأس ، انظر اللسان (فرق) . يريد : ظهر الفرق جليا .

(٣) في هـ « وما » ، تحريف .

« قامَ الناس لا زيدٌ » فالذي أقوله في هذا : أَنّه [إن](١) أُريدَ الناسُ غيرُ زيدٍ جاز ، وتكون « لا » عاطفة كما قرّرنا ، من قبلُ ، وإنْ أُريدَ العموم وإخراجُ زيدٍ بقولِك « لا زيد » على جهة الاستثناء ، فقد كان يخطر لي أنّه يجوز • ولكنّي لم أرَ سيبويهِ ولا غيرَهُ من النحاة عَدَّ « لا » من حروفِ الاستثناء فاستَقَرَّ رأيي على الامتناع إلاّ اذا أريدَ بالنّاس غيرُ زيد • ولا يمتنع إطلاقُ ذلك حملاً على المعنى المذكور بدلالةِ [قرينة](٢) العطف•ويُحْتَمَلُ أن يُقال : يمتنع كما امتنعَ الإطلاق في « قام رجلٌ لا زيد » ، فإنّ احتمالَ إرادة الخصوص جائزٌ في الموضعين فإنْ كانَ مسوّغاً جاز فيهما ، وإلاّ امتنعَ فيهما ، ولا فرقَ [هـ : ٧٦] بينهما إلاّ إرادة معنى الاستثناء مـن « لا » ولم يذكره النحاة ، فإن صَحَّ أن يرادَ بها ذلك افترقا لأنّ الاستثناء من العام جائز ومن المُطلَق غيرُ جائز •
وفي ذهني من كلام بعض النّحاة في « قامَ الناسُ ليس زيداً » أنّهُ جَعَلَها بمعنى « لا » ، والمشهورُ أنّ التقدير : ليس هو زيداً ، فإنْ صَحَّ جعلُها بمعنى « لا » وجُعلتْ « لا استثناءً صَحَّ ذلك وظَهَرَ الفرقُ ، وإلاّ فهما سواءٌ في الامتناعِ عند العطف وإرادةِ العموم بلا شكّ ، وكذا عند الإطلاق حملاً على الظاهر ، حتى تأتي قرينة تدلّ على الخصوص •

وأمّا : « قامَ الناسُ وزيدٌ » فجوازُهُ ظاهر [٣١١/آ] ممّا قَدَّمْناه من أَنَّ العطفَ يُفيدُ المغايَرَة ، فأفادت الواوُ إرادةَ

---

(١) سقط « أن » من د ، وأثبته من سائر النسخ •

(٢) في موضعه بياض في د ، وهو من سائر النسخ •

الخصوصِ بالأوّل وإرادةَ تأكيد نسبةِ القيامِ إلى زيد ، والإخبارِ عنه مرّتين بالعموم والخصوص . وهـذا المعنى لا يأتي في العطف بـ « لا » .

وكأنّي بِكَ تعترِضُ عليّ في كلامي هذا مع كلامي المتقدّم في تفسير المغايرةَ .

فاعلم أن الأصل في المغايرة أنّها حاصلة بين الجزْئيّ والكلّيّ ، وبينَ العامّ والخاصّ ، وبين المتباينينِ . وأهلُ الكلام فسّروا الغيْرَينِ باللّذَيْنِ يمكن انفكاكُ أحدِهما عن الآخر ، ونَسَبُوا هذا التفسيرَ الى اللّغة ، وبَنَوا عليه أَنّ صفاتِ الله ليست غيرَه لأنّها لا يمكن انفكاكُها . ولا غَرَضَ لنا في تجويز ذلك هنا ، وإنّما الغرضُ أنّ العطف يستدعي مغايرةً تحصُلُ بها فائدة ، وعطفُ الخاصِّ على العامّ — وإن أُريدَ عمومُ الأوّل ، إذا حَصَلَتْ به فائدةٌ ، وهو تقريرُ حكمِ الخاصِّ وتصييرُهُ كالإخبارِ به مرّتين — من أعظمِ الفوائد ، فيجوزُ ، فلذلك سلكْتُهُ هنا ، وفيما تقدّمَ لم تحصُلْ فائدة فمَنَعْتُهُ .

(١) وقد استعملت في كلامي هذا « وكأني بك » لأنّ الناس يستعملونَه ولا أدري هل جاء في كلامِ العرب أم لا ، إلاّ أنّ في الحديث : « كأنّي به » (٢) ، فإنْ صَحّ فهو دليلُ الجواز .

---

(١) بدأ هنا استطراد لاعلاقة له بالعطف بـ « لا » ، وقد ألف ابن هشام مسألة في موضوع هذا الاستطراد ، انظر ص (٩) من هذا الجزء .

(٢) لم أعثر على هذا اللفظ في كتب السنن .

وفي كلام بعض النحاة ما يقتضي منعَهُ ، وقال (١) في قولهم « كأنَّك بالدُّنيا لم تَكُنْ .. » إنَّ الكاف للخطاب ، والباء زائدة والمعنى : كأنَّ الدنيا لم تَكُنْ ، ولذلك منَعَهُ في : « كأنّي بكذا لم يَكُن » ، هكذا على خاطري في (٢) كتاب القصريّات عن أبي عليّ الفارسي . وكان صاحبُنا أحمد بن الطاراتي (٣) رحمَهُ الله شابٌّ نشأ وبَرَعَ [هـ : ٧٧] في النحو ، ضريرٌ (٤) ، ماتَ في حداثته ، أوقَفَني في مجاميع له على كلامٍ جَمَعَه في : « كأنَّكَ بالدُّنيا لم تَكُنْ وبالآخرَةِ لم تَزَلْ » لا يحضرُني الآن ، وفيه طول .

وأمّا استدلالُ الشيخ جمال الدين (٥) بعطفِ (جبريل) فصحيحٌ في عطفِ الخاصِّ على العامِّ إنْ كانَ العطفُ على (ملائكته) ، لأنّه من جملة الملائكة ، وكذا إن عُطِف على الرُّسُل ولم يُقْصَد بهم البشرُ حدهم .

وأَمّا منازعةُ الولدِ له (٦) : إذا حمل الرسل على البَشَر أو

---

(١) فاعله يعود على « بعض » ، ويريد به أبا علي الفارسي . وانظر ص (٢٢) من هذا الجزء .

(٢) في هـ « من » .

(٣) لم أقف على ترجمة له .

(٤) ضبط « شاب » و « ضرير » في هـ بالفتح فيهما ، والأوجه ما أثبت من النسخ الخطية بالضم فيهما على البدل ، لأن المعول عليه في الاخبار عن اسم « كان » جملة « أوقفني » .

(٥) أي ابن مالك .

(٦) انظر ص (١٧٥) س (١١ ، ١٢) .

عُطِفَ على الجلالةِ الكريمة ، فالتّمسُّكُ بحملِ الرّسل على البشر إن صحّ لك يوجب (١) العطفَ على الملائكة ، وهو منهم قطعاً (٢) فحصَلَ عطفُ الخاصِّ على العامّ ، والعطفُ على الجلالة مع كونِهِ عطفاً على الأوّل دونَ ما بعده هو (٣) غير منقول في كلام النحاة ، ومع ذلك هو مذكور بعد ذكرِ الملائكة الذين هو منهم قطعاً ، وبعد الرُسل الذين هو منهم ظاهراً ، وذلك يوجِبُ صِحّةَ عطفِ الخاصِّ على العامِّ وإنْ قدّرتُ العطف على الجلالة ، لأنّا لانعني بعطفِ الخاصّ على العامّ إلاّ أنّه مذكور بعده ، والنظر في كونه يقتضي تخصيصه أولا •

وأمّا قولك : ولأيّ شيء يمتنعُ العطف بـ « لا » في نحو « ما قام إلاّ زيدٌ لا عمرو » ـ وهو عطفٌ على موجَب ـ فلِما تقدَّمَ أَنَّ « لا » عُطِفَ بها ما اقتضى مفهومُ الخطابِ نفيَهُ ليُدَلَّ عليه صريحاً ، وتأكيداً للمفهوم ، والمنطوق في الأوّل الثّبوت ، والمستثنى عكسُ ذلك ، لأنّ الثبوتَ فيه بالمفهوم لا بالمنطوق •

ولا يمكن عطفُها على المنفيّ لما قيل : إنّه يلزمُ نفيُهُ مرّتين •

وقولُكَ : إنّ النفيَ الأوّل عامٌّ والثاني خاصٌّ صحيح ، لكنّه [٣١١ ـ ب] ليس [في] (٤) مثل « جاء زيدٌ لا عمرٌو » لِما ذكرنا أَنَّ النفي في غير زيدٍ مفهومٌ ، وفي عمرٍو منطوقٌ ، وفي الناس المستثنى منه منطوقٌ ، فخالَفَ ذلك الباب •

---

(١) في النسخ جميعاً « وجب » ، ولعل الأشبه بالصواب ما أثبت •

(٢) في د « ومنهم من قطعا » ، تحريف ، والصواب من سائر النسخ •

(٣) في د ، ل ، ف « وهو » ، تحريف ، والصواب من هـ •

(٤) زيادة من هـ •

وقولُك : فأسوأ درجاتِهِ أن يكونَ مثلَ « ما قـامَ الناسُ ولا زيدٌ » ممنوعٌ ، وليسَ مثلَه ، لأنَّ العطف في « ولا زيد » ليس بـ «لا» بل بالواو، وللعطف بـ «لا» حكمٌ يَخُصُّهُ ليس للواو، وليس في قولنا : « ما قام الناسُ ولا زيدٌ » أكثرُ من خاصٍّ بعد عـامٍّ .

هذا ما قدَّرَه اللهُ لي في (١) كتابتي جـواباً للوَلَد ، فالولد بارَكَ اللهُ فيه ينظرُ فيه ، فإنْ رضيَهُ ، وإلاَّ فيُتْحِفُ بجوابِهِ والله أعلم (٢) .

(١) في هـ « من » .

(٢) زاد في هـ هنا : « تمت بعون الله » .

[هـ : ٧٨] الحِلْمُ والأناة، في إعراب

(غيرَ ناظِرين إناه)(١)

للشيخ تَقِيّ الدّين السُّبكي – رحمه الله تعالى –، وفيه يقول الصّلاح الصَّفَدِيّ (٢) :

ياطالبَ النحوِ في زمانٍ　　أطولَ ظِلاً مِنَ القَناه

وما تحلّى منه بعِقْدٍ　　عليك بالحِلْمِ والأناه

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُه تعالى (... لاتَدْخُلُوا بيوتَ النّبيِّ إلاّ أَنْ يؤذَنَ لكم الى طعامٍ غيرَ ناظِرينَ إناه ...)(٣) ، الذي نختارُ في إعرابها

---

(١) وردت هذه المسألة في فتاوى السبكي ١/١٠٥ – ١١٢ . ونقل الآلوسي في روح المعاني ٨٦/٧ – ٨٧ أكثر الكلام الوارد فيها . وقد جعلت نص الفتاوى واحداً من نسخ المعارضة بالأصل د ، ورمزت له بالرمز (خ) ، كما تم الاستئناس بما جاء في روح المعاني .

(٢) في هـ « تأليف قاضي القضاة تقي الدين أبي الحسن السبكي الشافعي – رحمه الله – وفيه يقول الصلاح الصفدي ما دحا له » .

(٣) الاحزاب : ٥٣/٣٣ « يا أيها الذين آمنوا لاتدخلوا بيوت النبي الا ←

أنَّ قوله : « أَنْ يؤذَنَ لكم الى طعامٍ » حالٌ ، ويكونُ معناه : مصحوبِين ، والباء (١) مُقَدَّرة مع (أن) ، تقديره (بأن) أي مُصاحَباً . وقوله : « غيرَ ناظرين إناه » حالٌ بعد حال ، والعاملُ فيهما لفعل المفرَّغ في « لا تدخُلوا » ، ويجوز تَعدُّدُ الحال .

وجوَّزَ الشيخ أبو حيّان أن تكون الباء للسَّببيَّة (٢) ، ولم يقدِّر الزمخشري حرفاً أصلاً بل قال :« أن يؤذَنَ : في معنى الظّرف، أي : وقتَ أنْ يؤذَنَ » (٣) . وأوردَ عليه أبو حيّان بأنَّ ، أنْ المصدريّة لا تكونُ في معنى الظّرف ، وإنّما ذلك في المصدر الصَّريح نحو: أجيئُكَ صياحَ الدِّيك، أي: وقت صياحِ الدِّيك، ولا تقولُ: أَنْ يصيح (٤) . فحَصَل خلافٌ في أنّ « أَنْ يُؤْذَنَ » ظرفٌ أو حالٌ ، فإنْ جعلناها ظرفاً كما قال الزّمخشريّ فقد قال : إنَّ « غيرَ ناظرين » حالٌ من « لا تدخُلوا » (٥) فهو (٦) صحيح ،

أن يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه ولكن اذا دعيتم فادخلوا فاذا طعمتم فانتشروا ولا مستأنسين لحديث ان ذلكم كان يؤذي النبي فيستحيي منكم والله لايستحيي من الحق .. » و « غير ناظرين اناه » : أي غير منتظرين بلوغه وادراكه .

(١) هي باء المصاحبة على التقدير السابق .

(٢) البحر المحيط ٧/٢٤٦ .

(٣) الكشاف ٣/٢٧٠ .

(٤) انظره مفصلا في البحر المحيط ٧/٢٤٦ .

(٥) الكشاف ٣/٢٧٠ .

(٦) في النسخ جميعا و (خ) : وهو . والأشبه بالصواب ما أثبت .

لأنّه استثناءٌ مُفرَّغ من الأحوال ، كأنّه قال : « لاتدخُلوا في حالٍ من الأحوال إلاّ مصحوبين غيرَ ناظرين » على قولنا ، أو : « وقتَ أن يُؤْذَنَ لكم غيرَ ناظِرين» على قول الزمخشري. وإنّما لم يُجْعَلْ «غيرَ ناظِرين» حالاً مِنْ (يؤذَن) ــ وإنْ كانَ جائزاً من جهةِ الصِّناعة ــ لأنّهُ يَصيرُ حالاً مُقَدَّرة ، ولأنّهم لا يَصيرون(١) مَنْهيِّينَ عن الانتظار بل يكونُ ذلك قيداً في الإذْن ، وليس المعنى على ذلك ، بل على أنّهم نُهوا أنْ يَدْخُلوا إلاّ بإذنٍ ، ونُهوا إذا [هـ ــ ٧٩] دَخَلوا أن يكونوا ناظِرينَ إناه . فلذلك امتَنَعَ من جهةِ المعنى أن يكونَ العاملُ فيه (يُؤذَنَ) ، وأن يكون حالاً مِن مفعوله ، فلو سَكَتَ الزَّمخشريّ على هذا لم يَرِد عليه شيءٌ لكنّه زادَ وقال : «[وقَعَ](٢) الاستثناء على الوقتِ والحالِ معاً، كأنّه قيل: لا تدخُلوا بيوتَ النبيِّ إلاّ وقتَ الإذْنِ ولا تدخُلوها إلاّ غيرَ ناظرين »(٣) فورَدَ عليه أنْ يكونَ استثناء(٤) شيئين ــ وهما الظَّرفُ والحالُ ــ

---

(١) في النسخ جميعا : « لايعبرون » ، تحريف ، وأثبت ما في خ وروح المعاني .

(٢) سقط من د ، وأثبته من سائر النسخ .

(٣) الكشاف ٣/٢٧٠ .

(٤) في هـ « الاستثناء » ، تحريف . و « يكون » هنا تامة .

بأداةٍ واحدة ، وقد مَنَعَهُ النُّحاة أو جمهورُهُم (١) والظاهر أنَّ الزَّمخشري ما قال ذلك إلاّ تفسيرَ معنى وقد قدَّرَ أداتين ، وهو من جِهَةِ بيانِ المعنى . وقولُهُ : « وقَعَ الاستثناء على الوقتِ والحالِ معاً(٢)من جهة الصِّناعة,لأنَّ الاستثناء المفرَّغ يعملُ ماقبله فيما بعده،والمستثنى[٣١٢ ـ آ]في الحقيقة هو المصدر المتعلّق بالظَّرف والحال ، فكأنَّه قال : لا تدخلُوا إلاّ دُخولاً موصوفاً (٣) بكذا ، ولستُ أقول بتقدير مصدرٍ هو عامل فيهما ؛ فإنَّ العمل للفعل المفرَّغ (٤) ، وإنَّما أردتُ شرحَ المعنى . ومثلُ هذا الإعراب هو الذي نختارُهُ في مثلِ قوله تعالى (وما اخْتَلَفَ الذينَ أُوتُوا الكتابَ إلاّ مِنْ بعدِ ما جاءَهُم العلمُ بَغْياً بينَهم) (٥) . فالجارّ والمجرور [والحال](٦) ليسا مُستثنَيَيْنِ ، بل يقعُ عليهما المستثنى،

---

(١) انظر همع الهوامع ١/٢٢٦ .

(٢) سقط من « وقع » الى « معا » من هـ ، وذكر في حاشيتها أن في الأصول بياضا .

(٣) في روح المعاني : « مصحوبا » بدل « موصوفا » .

(٤) في د : « للفرع والمفرع » ، واثبت الذي في خ وسائر النسخ .

(٥) آل عمران : ٣/١٩ . وزاد هنا في هـ : « اي الا اختلافا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم » .

(٦) زيادة من خ . وفي روح المعاني : « ف « من بعد ما جاءهم » و «بغيا» ليسا مستثنيين ... » . والمراد بالحال هنا « بغيا » ، وهو أحد وجهين في اعرابها ذكره المعربون . انظر املاء العكبري ١/٧٦ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/١٩٥ ، ومشكل اعراب القرآن ١/١٣١ .

وهو الاختلاف، كما تقول : « ما قُمتُ إلاّ يومَ الجُمُعَةِ ضاحِكاً أمامَ الأميرِ في دارِهِ » فكلّها يعمل فيها الفعل المفرّغ من جهة الصّناعة ، وهي من جهة المعنى كالشيء الواحد ، لأنّها بمجموعِها بعضٌ من المصدر الذي تضمّنَهُ الفعلُ المنفِيّ ؛ وهذا أحسنُ مِن أنْ يُقَدَّرَ : « اختلفوا بَغْياً بينهم » ؛ لأنّه حينئذٍ لا يُفيدُ الحصرَ ، وعلى ما قلناه يُفيدُ الحصرَ فيه كما أفادَهُ في قوله : (مِنْ بعدِ ما جاءَهُم العِلْمُ) (١) ، فهو حَصْرٌ في شيئينِ ، ولكن بالطريق الذي قلناه ، لا أنّه استثناءُ شيئين بل شيءٍ (٢) واحدٍ صادقٍ على شيئين . ويمكن حملُ كلام الزّمخشريّ على ذلك ؛ فقولُه : « وقَعَ الاستثناءُ على الوقتِ والحالِ معاً » صحيح ، وإنْ كانَ (٣) المستثنى أعَمَّ ؛ لأنَّ الأعَمَّ يقع على الأخَصّ ، والواقعُ على الواقع واقع ، فتخلَّصَ ممّا (٤) وَرَدَ عليه من قول النحاة : « لا يُستثنى بأداةٍ واحدة دونَ عطف شيئان » (٥) . [هـ — ٨٠] وقد أوردَ عليه أبو حيّان في قوله : « إنّها حال من (٦) لا تدخلوا » ،

---

(١) تقدمت ، انظر حاشية ٥ من الصفحة السابقة .

(٢) في هـ « بل استثناء شيء » .

(٣) سقط « كان » من هـ .

(٤) في النسخ جميعا « عما » ، والصواب ما أثبت ، ففي اللسان (خلص): « تقول خلصته من كذا تخليصا ، أي : نجيته تنجية فتخلص » .

(٥) انظر همع الهوامع ١/٢٢٦ .

(٦) في هـ : « في » .

أنَّ « هذا لا يجوزُ عــلى مذهب الجمهور ؛ إذْ لا يقعُ عندَهم بعدَ « إلاّ » في الاستثناء إلاّ المستثنى أو المستثنى منــه (١) أو صفــةُ المستثنى [منه] (٢) وأجاز الأخفش والكسائي ذلك (٣) في الحال ، وعلى هذا يجيءُ ما قاله الزّمخشريّ » (٤) • وهذا الإيرادُ عجيب لأنّه ليس مرادُ الزّمخشريّ : « لا تدخلُوا غيرَ ناظرِين » حتى يكونَ الحالُ قد تأخّرَ بعــد أداةِ الاستثناء على مذهب الأخفش والكسائي ، وإنّما مرادُهُ أنّه قال : «مِنْ لا تدخلوا» لأنّهُ مفرّغ فيعملُ فيما بعد الاستثناء كما في قولك : «ما دخلتُ إلاّ غير ناظرٍ» فلا يَرِدُ على الزّمخشرّي إلاّ استثناء شيئين ، وجوابُهُ ما قلناه ؛ وحاصلُهُ تقييدُ إطلاقِهِم: لا يُستثنى بأداةواحدة دون عطف شيئان بما (٥) إذا كان الشيئانِ لا يعملُ الفعلُ فيهما إلاّ بعطف ؛ أمّا إذا كان عاملاً فيهِما بغيرِ عطف فيتوجّهُ الاستثناء إليهما لأنَّ حرف الاستثناء كالفعــل (٦) ولأنَّ الفعــل عاملٌ فيهما قبلَ الاستثناء ، فكذا بعدَه •

---

(١) سقط « أو المستثنى منه » من هـ •

(٢) زيادة من خ ، وروح المعاني ، والبحر المحيط ٧/٢٤٦ •

(٣) في النسخ جميعا « في ذلك » ، والظاهر أن « في » مقحمة •

(٤) البحر المحيط ٧/٢٤٦ ، مع اختلاف طفيف غير مخل •

(٥) في النسخ جميعاً « ما » وأثبتّ ما في خ •

(٦) من « فيتوجه » الى هنا سقط من هـ ، وذكر في حاشيتها أن في الأصول بياضا •

واختار أبو حيّان في إعراب الآية أن يكون التقدير : فادخلُوا غيرَ ناظرين ، كما في قوله : (بالبَيِّناتِ والزُّبُر) (١) أي : أرسلناهُم (٢) . والتقدير في تلك الآية قويٌّ الأجلِ البعد والفصل ، وأما هنا فيحتملُ هو وما قلناه .

فإن قلتَ : قولُهُم : « لا يستثنى بأداةٍ واحدةٍ دونَ عطفٍ شيئان » هل هو مُتَّفَقٌ عليه أو مختَلَفٌ فيه ؟ وما المختار فيه ؟ قلت : قال ابن مالك ــ رحمه الله ــ في التسهيل : « يستثنى بأداةٍ واحدة دونَ عطفٍ شيئان ويوهِمُ ذلك بَدَلٌ وفعلٌ مُضمَرٌ لابَدَلان خِلافاً لقوم » (٣) .

قال أبو حيان ــ رحمه الله ــ : « إنَّ مِن النحويِّين مَنْ أجازَ ذلك ذهبوا إلى إجازة : « ما أخَذَ أحدٌ إلاّ زيدٌ دِرْهَماً » و « ما ضَرَبَ القومُ إلاّ بعضُهم بعضاً » ، [٣١٢ ــ ب] قال : ومَنَعَ الأخفش والفارسي ، واختلفا في إصلاحهما (٤) ، وتصحيحُهما عند الأخفش بأن يُقَدَّمَ على « إلاّ » المرفوعُ الذي بعدَها فتقول : « ما أخذَ أحدٌ زيد إلاّ دِرْهَماً » و « ما ضربَ القومُ بعضهم إلاّ بعضاً » قال : وهذا موافقٌ لما ذَهَبَ إليه ابنُ السرّاج وابنُ مالك

---

(١) النحل : ١٦/٤٤ ، وجاء قبلها : « وما أرسلنا من قبلك الا رجالا نوحي اليهم فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لاتعلمون*بالبينات والزبر ..* » .

(٢) البحر المحيط ٧/٢٤٦ .

(٣) عبارة التسهيل ١٠٣ : « .. وموهم ذلك بدل ومعمول عامل مضمر لابدلان خلافاً لقوم » . ومؤدى العبارتين واحد .

(٤) في هـ « اصلاحها » . تحريف .

من أنَّ حرف الاستثناء إنَّما يُستثنى به واحد (١) • وتصحيحُها عند الفارسيّ بأن تَزيدَ فيها منصوباً قبل إلاّ فتقول : « ما أخَذَ أحَدٌ شيئاً إلاّ زيدٌ دِرْهَماً » و « ما ضربَ القومُ أحداً [هـ ــ ٨١] إلاّ بعضُهم بعضاً » قال أبو حيّان : ولم يَذْكرْ (٢) تخريجَه لهذا التركيب هل هو على أن يكون ذلك على البَدَل فيهما ، كما ذَهَبَ إليه ابن السّراج في « ما أعطيتُ أحداً دِرهماً إلا عَمْراً دانِقاً (٣) ليُبْدَلَ المرفوعُ من المرفوعِ والمنصوبُ من المنصوبِ ، أو هو على أنْ يُجْعَلَ أحدُهُما بَدَلاً والثاني معمولُه عاملٌ مُضْمَرٌ ، فيكون : « إلاّ زيد » بدلاً من « أحَد » ، و « إلاّ بعضهم » بَدَلاً من « القوم » ، و « درِهماً » منصوبٌ بضَرَبَ مُضْمَرَةً كما اختارَهُ ابنُ مالك•والظاهر من قول المصنِّف ــ يَعْني ابنَ مالك ــ : (خلافاً لقوم) (٤) ، أنّه يعود لقولِه : (لا بَدَلان) فيكون ذلك خلافاً في التخريج لا خلافاً في صِحّةِ التَّركيب (٥) • والخلافُ كما ذكرتُهُ موجودٌ في صِحّة التركيب فمنهم من قال : هـذا التركيب صحيح لا يحتاجُ إلى تخريج لا بتصحيحِ الأخفش ولا بتصحيح

---

(١) انظر أصول ابن السراج ١/٣٤٥ ، والتسهيل ١٠٣ •

(٢) في هـ : « ندر » •

(٣) في د ، ل ، ف : « دافقا » ، تحريف • وآثبت ما في هـ ، وأصول ابن السراج ١/٣٤٥ • والدانق : سدس الدرهم •

(٤) من عبارته في التسهيل، انظر الاشارة الى الحاشية ٣ من الصفحة السابقة•

(٥) في هـ : « هذا التركيب » •

الفارسي (١) » هذا كلام أبي حيّان ــ رحمه الله تعالى ــ(٢) وحاصلُه أنَّ في صحَّةِ هذا التَّركيب خلافاً ؛ فالأخفش والفارسي يمنعانِه ، وغيرُهما يُجَوِّزُهُ ، والمُجَوِّزون له ابنُ السراج ، يقول : هما بدلان، وابنُ مالك يقول : أحَدُهُما بَدَلٌ والآخَرُ معمولُ عاملٍ (٣) مُضْمَرٍ وليس في هؤلاء مَنْ يقولُ إنهما مستثنيان بأداةٍ واحدة ، ولا نَقَلَ أبو حيّان ذلك (٤) عن أحَدٍ • وقولُه في صدر كلامه : « إنَّ مِنَ النحويّين مَنْ أجازَهُ » محمولٌ على التَّركيب لا على معنى الاستثناء ؛ فليسَ في كلام أبي حيّان ما يقتضي الخلافَ في المعنى بالنسبة إلى جواز استثناءِ شيئين بأداةٍ واحدة من غيرِ عَطْف •

واحتَجَّ ابنُ مالك بأنَّه كما لا يُقَدَّر بعدَ حرفِ العطف معطوفان ، كذلك لا يقعُ بعد حرف الاستثناء مُستثنيان • وتَعَجَّبَ الشيخُ أبو حيّان منه وذلك لجواز قولنا : « ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً وبِشْرٌ خالداً » و « ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً بسوطٍ ، وبِشْرٌ عَمْراً بجَريدةٍ »•وقال : إنَّ المُجَوِّزينَ لذلك عَلَّلوا الجوازَ بِشَبَهِ (إلا) بحرفِ العطف ، وابنُ مالك جعلَ ذلك علَّةً للمنع • في هذا التعجّب نظر لأنَّ ابنَ مالِك أخذَ المسألةَ مطلقةً في هذا المثال وفي غيره ، وقال : « لا يُستثنى بأداةٍ واحدة دون عطف شيئان •• » (٥)

---

(١) في هـ : « لايحتاج الى تصحيح الأخفش ولا لتصحيح الفارسي » •

(٢) الترحم ليس في هـ •

(٣) سقط « عامل » من هـ •

(٤) في هـ « ولا نقل ذلك أبو حيان » •

(٥) التسهيل ١٠٣ •

ولا شكَّ أنَّ ذلك صحيحٌ في قولِنا : « قامَ القومُ إلاَّ زيدٌ » أو « ما قامَ القومُ إلاَّ زيداً » و « ما قامَ القومُ إلاَّ خالدٌ » وما أشْبَهَ ذلك ممَّا يكونُ العاملُ فيه واحداً ، والعملُ [هـ : ٨٢] • واحداً • ففي مثلِ هذا يَمْتَنِعُ التعدُّد و لا يكونُ مستثنيانِ بأداةٍ واحدة ، ولا معطوفانِ بحرفٍ واحد.»

والشيخ (١) في شرح التسهيل مَثَّل قولَ المصنِّف (٢) بحرف عطف : « قامَ القومُ إلاَّ زيداً وعَمْراً » ، وهو صحيح ، ومثَّلَهُ دون عطفٍ بـ « أعطيتُ الناسَ إلاَّ عَمْراً الدنانيرَ » [٣١٣ — آ] وكأنَّه أرادَ التمثيلَ بما هو مَحَلُّ نَظَر ، وإلاَّ فالمِثالُ الذي قدَّمناهُ هو من جُمْلَةِ (٣) الأمثلة ، ولا ريبةَ في امتناع قولِك : « قامَ القومُ إلاَّ زيداً عمراً » ثمَّ قال الشيخ : « قال ابنُ السرَّاج : هذا لايجوز بل تقول : أعطيتُ الناس الدنانيرَ إلاَّ عَمْراً ، قال : (٤) فإنْ قلْتَ : « ما أعطيتُ أحَداً دِرهَماً إلاَّ عَمْراً دانِقاً » ، وأردْتَ الاستثناءَ لم يَجُزْ ، وإنْ أردْتَ البَدَل جازَ فأبْدَلْتَ عَمْراً من أَحَدٍ ، ودانِقاً مِنْ دِرْهَمٍ كأنَّكَ قلتَ : ما أعطيتُ إلاَّ عَمْراً دانِقا » • قلت : وقد رأيت كلام ابن السراج في الأصول كذلك (٥) • قال الشيخ أبو حيّان رحمه الله : « وهذا التقدير الذي

---

(١) يريد أباحيان •

(٢) أي ابن مالك صاحب تسهيل الفوائد •

(٣) في د،ل،ف، « جهة » ، تحريف والصواب من هـ •

(٤) أي ابن السراج •

(٥) هذا كلام ابن السراج بتمامه : « فان استثنيت بعد الأفعال التي ←

قَرَّرَهُ في البَدَل وهو : ما أعطيتُ إلاّ عَمْراً دانِقا ، لايؤدّي الى أَنَّ حرفَ الاستثناء يُستثنى به واحدٌ بل هو في هــذه الحالةِ التقــديريّةِ ليس ببــد ل ، إنّما نَصْبُهُما على أَنَّهما مفعــولا « أَعطيتُ » المُقَدَّرَة ، [و] (١) لايتوقّف على وَساطة « إلاّ » لأنّهُ استثناءٌ مُفَرَّغ ، فلــو أَسقطْتَ « إلاّ » فقلتَ : « مــا أعطيتُ عَمْراً درهَماً » جازَ عملُها في الاسمين ، بخلاف عملِ العامل [في] (٢) المستثنى الواقــع بعــد « إلاّ » ، فهــو متوقّف عــلى وَساطتِها » •

قلتُ : الحالةُ التقديريّة إنّما ذَكَرَها ابنُ السّراج لَمّــا أَعْرَبَهُما بَدَلَيْنِ فأسقَطَ المُبْــدَلَيْن (٣) وصــارَ كــأَنَّ التقديرَ ما ذكــره • وابنُ السّراج قائِلٌ بأنّ حــرفَ الاستثناء لا يُسْتَثنى به [إلاّ] (٤) واحدٌ ، حتى إنّه قال قبــلَ ذلك في

← تتعدى الى مفعولين : نحو : أعطيت زيداً درهماً ، قلت : أعطيت الناس الدراهم الا زيداً ، ولايجوز أن تقول الا عمراً الدنانيرَ ، لأن حرف الاستثناء انما تستثني به واحداً ، فان قلت : ما أعطيت أحداً درهما الا عمرا دانقــا ، وأردت الاستثناء أيضا لم يجز ، فان أردت البــدل جاز ، فأبدلت عمراً من أحدٍ ، ودانقاً من قولك : درهماً ، فكأنك قلت ما أعطيت الا عمراً دانقاً » أصول ابن السراج : ١/٣٤٥ •

(١) زيادة من هـ •

(٢) زيادة يقتضيها المعنى •

(٣) في هـ « البدلين » •

(٤) زيادة من هـ •

«ما قامَ أحدٌ إلاّ زيدٌ(١) إلاّ عمرا»: إنّه لا يَجوزُ رَفْعُهما لأنّه لا يجوز أن يكون لفعلٍ واحدٍ فاعلان مختلفان يرتفعان به بغيرِ حرفِ عَطْفٍ (٢) ، فلا بُدَّ أنْ ينتصبَ أحدُهما . والظاهر أنَّ الشيخ (٣) أرادَ أن يَشْرحَ كلامَ ابنِ السرَّاج لا أنْ (٤) يَرُدَّ عليه . ثم قالَ الشيخ : « ذَهَبَ الزجّاجُ الى أنّ البَدَلَ ضعيفٌ لأنّه لا يجوز [هـ — ٨٣] بدلُ اسمَيْن من اسمَيْن ، لو قلتَ : « ضرب زيدٌ المرأةَ أخوكَ هِنْداً » لم يَجُزْ » . قال : « والسماعُ على خلاف مذهب الزجّاج وهو أنّه يجوز بدلُ اسمَيْن من اسمَيْنِ قال الشاعر :

٣٥ — فلمّا قَرَعْنا النَّبْعَ بالنَبْعِ بَعْضَهُ
بِبَعْضٍ أبَتْ عيدانُهُ أنْ تَكَسَّرا (٥)

وردَّ ابنُ مالك على ابنِ السَّراج بأنّ البدل في الاستثناء لابدَّ مِنَ اقترانِهِ بإلاّ يعني : وهو قَدَّر : « ما أخذ أحدٌ زيدٌ » بغير إلاّ (٦) . وقد يُجابُ عن ابنِ السّراج بأنّ الذي لابدّ من اقترانه

(١) في النسخ جميعا « زيداً » تحريف ، وصوابه من أصول ابن السراج : ١/٣٤٥ .

(٢) نقل السبكي هنا معنى كلام ابن السراج دون اخلال . انظر الأصول ١/٣٤٥ .

(٣) يريد أبا حيان .

(٤) في هـ « أنه » .

(٥) البيت للنابغة الجعدي ، وهو في ديوانه ٧١ ، والدرر ١/١٩٣ ، وفي الهمع ١/٢٢٦ غير منسوب . واستشهد به على جواز ابدال اسمين من اسمين في الموجب . والنبع : شجر تتخذ منه القسي .

(٦) في هـ « بدلا » في موضع : « بغير الا » ، تحريف .

بإلاّ هو البدلُ الذي يُرادُ به الاستثناء ، أمّا هذا فلم يُرَدْ بِهِ معنى الاستثناء ، بل هو بَدَلٌ منفِيّ قَدّمَتْ « إلاّ » عليه لفظاً ، وهي في الحكم متأخِّرة . وحاصلُهُ أنّه يلزمُهُ الفصلُ بينَ البدلِ والمُبدَلِ بـ « إلاّ » ويلزمه الفصل بين « إلا » وما دَخَلَتْ عليه [بالبَدَلِ مِمَّا قَبْلَها](١) . والشيخُ تعقَّبَ ابنَ مالك بكلامٍ طويل لم يُرِدْه . ولم يَتَلَخَّصْ لنا من كلامِ أحدٍ من النّحاة ما يقتضي حَصْرَيْن .

وقد قال ابنُ الحاجب في شرح المنظومة (٢) في المواضعِ التي يجبُ فيها تقديمُ الفاعِلِ في قوله : « إذا ثَبَتَ المفعولُ بعدَ نفيٍ فلازم تقديمه نوعيّ » قال : « كقولكَ : « ما ضَرَبَ زيدٌ إلاّ عَمْراً » فهذا مِمّا يجِبُ فيه تقديمُ الفاعِل ، لأنَّ الغرضَ حصرُ [٣١٣ـب] مضروبيّة (٣) زيد في عَمْرٍو خاصّة ، أي لا مضروبَ لزيد سوى عمرٍو ، فلو كانَ له مضروبٌ (٤) آخر لم يستقِمْ ، بخلافِ العكس ، فلو قَدّمَ المفعولُ على الفاعِلِ انعكس المعنى » . قال : « فإن قيلَ ما المانعُ أن يقالَ فيها : « ما ضَرَبَ إلاّ عمراً زيدٌ » ويكون فيه

---

(١) سقط « بالبدل » من د ، وفي خ : « بالبدل مما قبلهما » ، وفي هـ : بالبدل بما قبلها . وأثبت ما في ل ، ف .

(٢) المنظومة هي نظم ابن الحاجب لمقدمته المعروفة بالكافية ، ومن هذه المنظومة نسخة في الظاهرية رقمها (١٨٣١ ـعام) ، وهي تحت عنوان: الوافية . ولم أقف على شرح المنظومة لابن الحاجب ، ولم يذكره بروكلمان ، وذكر في الكشف ٢/١٣٧٤ .

(٣) في د ، ل ، ف « بمضروبية » ، تحريف ، والصواب من خ ، هـ .

(٤) في خ « قدر له مضروب » .

حينئذ تقدّمُ (١) المفعول على الفاعــل ، قلتُ : لايستقيم الأنّه لــو جُوِّزَ تَعَدُّدُ المستثنى المفرّغ بعدَ إلاّ في [قبيلين] (٢) كقولكَ : « ما ضرب إلاّ زيدٌ عمرا » (٣) أي ما ضربَ أحدٌ أحداً إلاّ زيدٌ عمراً كانَ الحصرُ فيهما معاً ، والغرضُ الحصرُ في أحدِهما فيرجع الكلام بذلك الى معنىً آخرَ غيرِ مقصود ، وإن لم يُجَوَّزْ كانت المسألة الأولى ممتنعة لبقائها بلا فاعل ولا ما يقومُ مَقام الفاعل لأنّ التقدير حينئذٍ « ضربَ زيدٌ » فيبقى ضَرَبَ الأوّل [هـ ــ ٨٤] بغير فاعل ، وفي الثّانية يكون (٤) « عمرو » منصوباً بفعلٍ مقــدّر غيرِ « ضَرَبَ » الأولى فتصيرُ (٥) جملتين ، فلا يكون فيهما تقديمُ فاعلٍ على مفعول » . هذا كلام ابن الحاجب وليس فيه تصـريحٌ بنقلِ خلاف .

ورأيت كلامَ شخصٍ من العجم يقال له الحديثي (٦) شَرَحَ

---

(١) في هـ « تقديم » .

(٢) سقط من نسخ الأشباه ، وذكر في حاشية هـ أن في الأصول بياضاً ، وأثبته من خ .

(٣) في د ، ل ، ف « ما ضرب الا زيــداً عمرو » ، تحريف ، والصـواب من هـ خ .

(٤) في هـ « ويكون في الثانية » .

(٥) في هـ : « الأول فيصير » .

(٦) ذكره بروكلمان بين شراح الكافية باسم ركن الدين علي بن الفضل الحديثي ، وقال ان من شرحه نسخة في باريس (٤٠٥٦) ، ولم يذكر غيرها انظر الترجمة العربية ٥/٣٢٢ .

كلامَه ونَقلَ كلامَه هذا وقال : لا يخفى عليك أنّ هذا الجواب إنّما يتمّ ببيان أن «زيداً» في قولنا : « ما ضربَ إلاّ عمرو زيداً » و «عمراً» في قولنا : « ما ضربَ إلاّ زيدٌ عمراً » يمتنع أن يكونا مفعولين لضَرَبَ الملفوظ . ولم يتعرَّض المصنِّفُ في هذا لجواب فيكون هذا الجواب غير تامّ .

وقال المصنِّف في أمالي الكافية (١) : لابدّ في المستثنى المفرّغ من تقدير عام (٢) فلو استعملوا بعد إلاّ شيئين لوجب أن يكونَ قبلَهما عامّان (٣) . [فإذا قلتَ : « ما ضَرَبَ إلاّ زيدٌ عمراً » فإمّا أن تقولَ لا عامَّ (٤) لهما أو لهما عامّان (٥)] (٦) أو لأحدِهِما دونَ الآخر . الأوّل يخالِف (٧) البابَ ، والثّاني يؤدّي الى أمرٍ (٨)

---

(١) هذه الأمالي قسم من الأمالي النحوية لابن الحاجب (مصورة في معهد المخطوطات برقم ــ ١٨ نحو ــ) ، والكلام في البداية منقول عنها بالمعنى .

(٢) في هـ « تمام » ، تحريف .

(٣) في هـ « تمامان » ، تحريف . وبدأ هنا نقل كلام الأمالي بنصه عدا بعض اختلاف مما سأشير اليه فيما يأتي .

(٤) في هـ « تمام » ، تحريف .

(٥) في هـ « تمامان » ، تحريف .

(٦) سقط من النسخ الخطية ، وأثبته من هـ ، خ ، ومخطوط أمالي ابن الحاجب ، اللوح ٩٣ .

(٧) في الأمالي « مخالف » .

(٨) في الأمالي « الى اثبات أمر » .

خارجٍ عن القياس من غير ثبت (1) ، ولو جاز [ذلك] (2) في الاثنين جـازَ فيما فوقَهما ، وذلك ظاهـر البُطْلان . والثالث يؤدّي الى اللّبْسِ فيما قُصِد ، فلذلك حَكَموا بأنّ الاستثناء المفرّغ إنّما يكونُ لواحد . ويؤوّل ما جاء على ما يُوهِم غيرَ ذلك بأنّه يتعلّقُ بما دَلَّ عليه الأوّل ، فإذا قلتَ : « ما ضربَ إلاّ زيدٌ عمراً » فنحنُ نجوّزُ ذلك لا على أنّه لِضَرَبَ الأوّل ، ولكنْ لفعلٍ محذوفٍ دَلَّ عليه الأوّل ، كأنّ سائلاً سألَ : مَنْ ضَرَبَ (3) ؟ فقـال : عمراً ، أي ضَرَبَ عَمْراً .

قال الحديثي (4) ولقائلٍ أن يختارَ الثالثَ ويقول : العـامّ لا يُقدّر إلاّ للـذي يلي « إلاّ » منهما ، فإنّ العامَّ إنّما يقـدَّر للمستثنى المفرّغ لا لغيره والمستثنى المفرّغ هو الذي يلي « إلاّ » فلا يَحْصُلُ اللّبْسُ أصلاً . فثَبَتَ أنّ جوابَ شرح المنظومة لا يَتِمّ بما ذكره في الأمالي أيضاً ، نَعَم [يتمّ] (5) بما ذكره ابنُ مالك وهو أنّ الاستثناء في حكم جملةٍ مُستأنَفَة ، لأنّ معنى « جاءَ القومُ إلاّ زيداً » : ما مِنهم زيدٌ ، وهذا يقتضي ألاّ يعملَ ما قبلَ « إلاّ » فيما بعدَها لِما لاحَ أنّ « إلاّ » بمثابةِ « ما » ، و « إلاّ » في صورةٍ مندوحة [هـ ـ ٨٥] عنه ، وهي إعمال ما قبلَ إلاّ في المستثنى المنفي

---

(1) في هـ « سبب » .

(2) سقط من النسخ الخطية ، وأثبته من هـ ، خ ، والأمالي .

(3) في الأمالي : « عمن ضرب » .

(4) انظر ح ـ ٦ ـ من الصفحة (٢٠٥) .

(5) زيادة من هـ ، خ .

على أصلِهِ (١) ، وفيما بعدَ إلاّ المفرّغة وهو المستثنى المفرّغ تحقيقاً أو تقديراً (٢) نحو : « ما جاءني أحدٌ إلاّ زيـدٌ » ، على البَدَل ، وفيما بعـد المقدّمة على المستثنى منه (٣) ، والمتوسطة بينه وبين صفته الإضمار إن قـدِّرَ العامـل بعد إلاّ في الصور (٤) لكثرة وقوعها ، نحو : «ما قاموا إلاّ زيداً» و « ما قامَ إلاّ زيدٌ » و « ماجاء إلاّ زيداً القومُ » و « ما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيداً خيرٍ مِن عَمرو » ، وألاّ يجوز « ما ضرب إلاّ زيدٌ عمراً » ، ولا « ... إلاّ عَمْراً زيدٌ » لأنّه إنْ كانا شيئين فهو ممتنعٌ ، وإنْ كانَ المستثنى ما (٥) يلي إلاّ دون الأخير يكون ما قبلَهُ عاملاً فيما بعده في غير الصور الأربع ، وهو مُمتنِع . وما وردَ قـدِّرَ عاملُ الثاني ، فتقديرُ « ما ضربَ إلاّ عمراً زيدٌ » ضَرَبَ زيدٌ .

وذهب صاحبُ المفتاح (٦) إلى جواز التقديم حيث قال في فصل

---

(١) مثاله : ما قاموا الا زيداً ، وسيأتي بين الصور الأربع .

(٢) نقل الأشموني عن ابن مالك أنه مثل بقول القائل : « ما قام الا زيد » للتفريغ المحقق ، وبقوله : « ما قام أحد الا زيد » للتفريغ المقدر ، وأنه قال في الثاني : فانه في تقدير : « ما قام الا زيد » لأن أحداً مبدل منه ، والمبدل منه في حكم الطـرح . الأشموني — باب الاستثناء — ٣٩١/١ .

(٣) مثالها : ما جاء الا زيدا القوم . وسيأتي في الصور الأربع .

(٤) في د ، ل ، ف « الصورة » . تحريف .

(٥) في د ، ل ، ف « مما » ، وأثبت ما في هـ ، خ .

(٦) هو أبو يعقوب يوسف السكاكي صاحب كتاب مفتاح العلوم . وانظر فهرس التراجم .

القصر : « ولكَ أن تقولَ في الأوّل : « ما ضرب إلاّ عمراً زيدٌ » وفي الثاني : « ما ضربَ إلاّ زيدٌ عمراً » فتقدّم وتؤخّر ، إلاّ أنّ هذا التقديم والتأخيرَ لمّا استلزم قصرَ الصفةِ قبلَ تمامِها على الموصوفِ قلَّ دَوْرُهُ (١) في الاستعمال ، لأنّ الصّفة (٢) المقصورة على عَمرو في قولنا : « ما ضربَ زيدٌ إلاّ عمراً » هي ضَرْبُ زَيْدٍ [لا] (٣) الضرب مطلقاً ، والصفة المقصورة على زيد في قولنا : « ما ضَرَبَ عمراً إلاّ زيد هي الضرب لعمرو » (٤) . قال [الحديثي] (٥) على صاحب المفتاح : إنّ حكمَه بجواز التّقديم إن أُثبِتَ بورودِهِ في الاستعمال ، فهو غيرُ مستقيم بأنّ ما ورَدَ في الاستعمال يحتملُ أن يكونَ الثاني فيه معمولاً لعامل مقدّر ، كما ذكره ابنُ الحاجب وابنُ مالك . وأصول الباب لا تَثْبُتُ بالمحتملات ، وإن أُثبِتَ بغيره فلا بُدّ من بيانِهِ ليُنْظَرَ (٦) فيه . قال : فإن قيل (٧) : فهل يجوز التقديم في « إنّما » ؟ قلتُ : لا يجوز قطعاً في « إنّما » ، وإنّما جُوِّزَ في « ما » و « إلاّ » [لأنّ « ما »

---

(١) في هـ ، خ : « وروده » .

(٢) في د ، ل ، ف « الصورة » بدل « الصفة » . وأثبت ما في هـ ، خ ، والمفتاح ١٦١ .

(٣) زيادة من هـ ، خ ، والمفتاح .

(٤) مفتاح العلوم ١٦١ .

(٥) سقط من د ، وأثبته من سائر النسخ .

(٦) في هـ « لننظر » ، تصحيف .

(٧) في هـ « فيه فان قال قائل » في موضع : « فيه قال : فان قيل » .

و « إلاّ » أصلٌ في القصـر ولأنَّ التقديم في ما وإلاّ] (١) غـيرُ مُلْتبِس (٢) ٠ كذا قال صاحبُ المفتاح (٣) ، وقال الحديثي : امتناع التقديم في « إنّما » يقتضي امتناعَهُ في « ما » و « إلاّ » ليجري بابُ الحصر على سَنَنٍ واحد ٠ (قال مولانا العلاّمة قاضي القضاة شيخُ الاسلام أوحدُ المجتهدين) (٤) : وقد تأمّلتُ ما وقع في كلام ابن الحاجب من قوله : « ما ضَرَبَ أحدٌ أحداً إلاّ زيدٌ عمراً » [هـ ـ ٨٦] ، قولِهِ : إنَّ الحصرَ فيهمـا مَعاً (٥) ٠ والسابقُ إلى الفَهْم منه أنّه لا ضاربَ إلاّ زيدٌ ولا مضروبَ إلاّ عمرو ، فلم أجِـدْهُ كـذلك ، وإنّما معناه : لا ضاربَ إلاّ زيدٌ لأحدٍ إلاّ

---

(١) زيادة من هـ ، خ ٠

(٢) في هـ ، خ : « غير ملتبس » ٠

(٣) المفتاح ١٦٣ ، والنقل عنه بالمعنى ٠

(٤) ثبت ما بين القوسين في نسخ الأشباه ، وجاء في موضعه في خ : « قال الشيخ الامام » ، ويغلب على ظني أن العبارتين ليستا من كلام مصنف المسألة تقي الدين السبكي ، وأنهما مما أدخله غيره في المسألة ليشار الى أن ما سيأتي من كلام السبكي نفسه ويرجح ما ذكرت أن « أوحد المجتهدين » لقب لتقي الدين السبكي ذكره في البغية ١٧٦/٢ ، كما صرح بلقب « الشيخ الامام » معنياً به تقي الدين في مقدمة كتـاب (فتاوى السبكي) ، وذلك في قـول جامع تلك الفتـاوى ما نصه : « وليس في هذا الكتاب الا ما هو منقول من خط الشيخ الامام رحمه الله » ، انظر مقدمة الفتاوى ١٦/١ ٠

(٥) تقدم كلام ابن الحاجب هذا ص ـ ١٠٦ ـ ، س ـ ١ ٠

عَمْراً ، فانتفت ضاربيّةُ غيرِ زيدٍ لغيرِ عمرٍو،وانتفت مضروبيّةُ [غير](١) عمرٍو من غيرِ زيدٍ ، وقد يكونُ زيدٌ ضَرَبَ عَمْراً وغيرَهُ ، قد يكونُ عمرو ضَرَبَهُ زيدٌ وغيرُهُ . وإنّما يكونُ المعنى نفيَ الضاربيّة مُطلقاً عن غيرِ زيد ونفيَ المضروبيّة مطلقاً عن غير عمرٍو إذا (٢) قلنا : ما وَقَعَ ضربٌ إلاّ من زيدٍ على عمرٍو فهذانِ حصرانِ مُطْلَقاً بلا إشكال ، وسَبَبُهُ أنّ النفيَ وَرَدَ على المصدر واستُثنيَ منهُ شيءٌ خاصٌ ، وهو ضَرْبُ زيدٍ لعمرٍو ، فيبقى (٣) ما عداهُ على النّفي كما ذكرناه في الآية الكريمة ، وفي الآية الأخرى التي (٤) ينبغي فيها الاختلاف (إلاّ مِنْ بعدِ ما جاءَهُمُ العِلْمُ بَغْياً بينَهم) (٥) . والفرق [٣١٤ — ب] بين نفي المصدر ونفيِ الفعل أنّ الفعلَ مسندٌ إلى فاعلٍ فلا ينتفي عن المفعول إلاّ ذلك المقيّد ، والمصدرُ ليس كذلك (٦) ، بل هو مطلقٌ

---

(١) زيادة تقتضيها سلامة المعنى خلت منها نسخ الأشباه و — خ ، وذلك لأنه إذا انتفت مضروبية عمرو من غير زيد فكيف يبنى عليه ما بناه المصنف في قوله : « وقد يكون عمرو ضربه زيد وغيره » !! .

(٢) في د،ل،ف،خ : « واذا » ، ولا يستقيم المعنى بالواو ؛ لأن جواب اذا ليس قوله « فهذان حصران » ، وانما هو محذوف يدل عليه قوله : « وانما يكون المعنى » المتقدم على اذا .

(٣) في هـ « فبقي » .

(٤) في د ، ل ، ف « الذي » ، تحريف ، والصواب من هـ ، خ .

(٥) آل عمران : ١٩/٣ . وتقدمت ص : ١٩٥ و ١٩٦ .

(٦) سقط من « ينتفي » الى « كذلك » من هـ ، وذكر في حاشيتها أن في الأصول بياضاً .

فينتفي مُطلقاً إلاّ الصورة المستثناة منه بقيودِها (١) .

وقد جاءني كتابُك (٢) ـ أكرمَكَ اللهُ ـ تذكُرُ فيه أنَّك «وقفْتَ على ما قرَّرتُه (٣) في إعراب» (٤) قوله تعالى (غيرَ ناظرِينَ إناه) (٥) وأنَّ النّحاةَ اختلفوا في أمرين : أحدُهما وقوعُ الحالِ بعدَ المستثنى نحو قولك : « أكرم الناس إلاّ زيداً قائِمِين » . وهذه هي التي اعترَضَ بها الشيخُ أبو حيّان على الزّمخشريّ ، وهو اعتراض [ساقط] (٦) لأنَّ الزّمخشريّ جعلَ الاستثناء وارداً عليها ، وجعلَها حالاً مستثناةً ، فهي في الحقيقة مستثناةٌ (٧) ، فلم يقع بعد إلاّ حينئذٍ إلاّ المستثنى ، فإنّه مفرّغ للحال ، والشيخُ

---

(١) سقط : « الصورة المستثناة منه بقيودها » من هـ ، وذكر أن في الاصول بياضاً .

(٢) هذا خطاب الى صاحب الكتاب المتضمن السؤال الموجه الى السبكي حول الآية ولم أعرف من هو .

(٣) الراجح أن يكون السبكي قد صنف في هذه المسألة أكثر من تأليف ، قال جامع فتاوى السبكي في مقدمة الكتاب : « وربما كانت له في مسألة واحدة سبعة مصنفات ، فذكرنا أخصر تلك المصنفات روما للتسهيل » اهـ .

(٤) سقط « وقفت على ما قررته في اعراب » من هـ ، وذكر أن في الأصول بياضاً .

(٥) الأحزاب ٣٣/٥٣ .

(٦) زيادة من خ .

(٧) سقط « مستثناة » من هـ .

فَهِمَ أنَّ الاستثناء غيرُ منسحب عليه فلذلك أوردَ عليه أنَّ (غيرَ ناظرينَ إناه) ليسَ مستثنىً ولا صفةً للمستثنى [منهُ] (١) ، ولا مستثنى منه (٢) وقد أصبتَ فيهما . قلت : (٣) لكن للشيخ بعضُ عذرٍ على ظاهر كلام الزّمخشريّ لمّا قال : إنّه حالٌ من(لا تدخلوا)، ولم يتأمّل الشيخُ بقيةَ كلامِهِ ، فلو اقتصرَ على ذلك لأمكنَ أنْ يقالَ : إنَّ مرادَهُ : لا تدخلوا غيرَ ناظرين إلاّ أن يؤذَنَ لكم ، ويكونُ المعنى : إنَّ دخولَهم غيرَ ناظرين إناهُ مَشْروطٌ بالإذْنِ ، وأمّا « ناظِرين » (٤) فممنوعٌ مطلقاً بطريقِ الأَوْلى . ثُمَّ قَدَّمَ المستثنى ، وأخّرَ الحال ، فلو أرادَ هذا كانَ إيرادُ الشيخِ مُتَّجِهاً من جهةِ النحو .

[هـ ــ ٨٧] ثمَّ قلتَ ــ أكرمَكَ الله ــ : « الثاني » وكأنّكَ أردْتَ الثاني من الأمرين اللذَين اختلفَ النّحاةُ فيهما ، وذكرتَ استثناءَ شيئين . وقد قدَّمْتُ أنّني (٥) لم أظفر بصريح نقلٍ في المسألة ، والذي يظهر أنّه لا يجوزُ بلا خِلاف ، كما لا يكونُ فاعلان لفعلٍ واحد ، و لامفعولان [بهما] (٦) لفعلٍ واحدٍ لا يتعدّى إلى أكثر من واحد ، كذلك لا يكون مستثنيان من مستثنى واحد بأداة

---

(١) في النسخ جميعاً « به » ، والصواب ما أثبت .

(٢) في هـ « ولا يستثنى منه » ، تحريف .

(٣) في خ « فيما قلت » بدل « فيهما قلت » . والأشبه بالصواب ما أثبت .

(٤) أي : دخولهم ناظرين ، انظر روح المعاني ٨٧/٧ .

(٥) في هـ ، خ « أني » .

(٦) في د ، ل ، ف « لهما » ، تحريف والصواب من خ .

واحدة (١) ، ولا من مُستثنى منهما بأداةٍ واحدة ، لأنّها كقولك استثني المتعدّي إلى واحد . فكما لا يجوزُ في الفعل لا يجوز في الحرف بطريق الأَولى ، ولذلك (٢) اتّفقوا على ذلك ولم يتكلّموا فيه في غيرِ بابِ « أعطى » وشبهِهِ .

وقولك إنّه لا يكاد يظهر لها مانعٌ صناعيّ ، وهي جديرةٌ بالمنعِ ، وما (٣) المانع من قولِ الشخصِ : « ما أعطيتُ أحداً شيئاً إلاّ عَمراً دانِقاً » وإنّما ينبغي منعُ (٤) ذلك في مثل « إلاّ عَمْراً زيداً » إذا كان العامل يطلبُهما بعملٍ واحدٍ ، أمّا إذا طلبهما بجهتين فليس يمتنعُ ، ولم يذكر ابنُ مالك حجّة إلاّ الشّبَهَ بالعطفِ ، ونحن نقول في العطف بالجواز في مثلِ : « ما ضَرَبَ زيدٌ عمراً وبكرٌ خالداً » قطعاً ، فنظيرُهُ « ما أعطيتُ أحداً شيئاً إلاّ زيداً دانِقاً » . وصرّح ابنُ مالك بمنعه . وقد فهمتَ ما قلتُهُ ، وقد تقدّمَ الكلامُ بما فيه كفايةٌ وجوابٌ إنْ شاءَ الله . وقولك إنّ الآية نظيرُهُ ممنوعٌ ، بل هي جائزةٌ وهو ممنوعٌ والله (٥) أعلم [٣١٥ — آ] .

---

(١) سقط « من مستثنى واحد بأداة واحدة » من هـ ، وذكر فيها أن في الأصول بياضاً .

(٢) في هـ « وكذلك » .

(٣) في هـ « ولا » ، وهو تحريف .

(٤) في د ، ل ، ف ، خ « مع » ، تصحيف ، والصواب من هـ .

(٥) زاد هنا في هـ ، خ : « سبحانه وتعالى » .

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم (١)

رأيتُ في بعض المجاميع

مِن كلامِ أبي محمّد عبدِ الله بن بَرّي

على قول الشّاعر في وصف دينار :

٣٦ ـ وأصْفَرَ من ضَرْبِ دارِ المُلُـوك

تلوحُ عـلى وَجْهِـهِ جَعْفَرا (٢)

ملخَّصُهُ : أنّ (٣) في (تلوح) روايتين ، إحداهُما روايةُ الفرّاء ـ وهي الرّواية الصحيحة ـ أنّها بالتاء . ولا إشكالَ على نصبِ (جعفر) على هذه ، لأنّه مفعول بتلوح ، [هـ ـ ٨٨] وتلوحُ بمعنى تَرَى وتُبْصِرُ ، تقولُ : لُحْتُ الشَّيءَ إذا أبْصَرْتَهُ (٤) . وهذا بَيِّنٌ لا إشكالَ فيه ولا تَعَسُّفَ في إعرابه .

---

(١) لم ترد البسملة والصلاة والتسليم في ل ، ف .

(٢) لم أقف على قائله ، وأورده الزبيدي في التاج : (لوح) ، ونقل بعد ذكر البيت قول ابن بري : « هو من لاح ، اذا رأى وأبصر ، أي تبصر وترى على وجه الدينار جعفراً ، أي مرسوماً فيه .. » .

(٣) سقط « أن » من هـ .

(٤) في اللسان (لوح) : « لحت الى كذا الوح : اذا نظرت » ، وفي التاج (لوح) : « لُحْتُه : أبصرته » .

وأمّا الرِّواية الأخرى ــ وهي المشهورة ــ (يَلوحُ) بالياء . ففيها (١) إشكال ، فمِن النُّحاة مَن قال : إنّه منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ تقديرُهُ : اُقصُدُوا جعفراً ، ومنهم مَن جَعَلَهُ من بابِ المفعولِ المحمولِ على المعنى من جهة أنَّ جعفراً داخلٌ في الرُّؤيَة (٢) من جهة المعنى ، لأنَّ الشيء إذا لاحَ لَكَ فقد رَأيْتَهُ .

وفي هذا المجموع (٣) :

سأل الإمامُ أبو محمّد بن بَرِّي الإمامَ تاجَ الدِّين محمدَ بنَ هِبَةِ الله بنَ مكّي الحَمْوي عن قولِهِ تعالى :

(وآتُوا النِّساءَ صَدُقاتِهِنَّ نِحْلَةً) (٤) .

كيفَ يكونُ نِحلةً والنِّحْلَةُ في اللُّغة الهِبَةُ بلاعِوَضٍ (٥) والصداقُ تستحِقُّهُ المرأة اتّفاقاً لا على وَجْهِ التبرُّع .

فأجابَهُ بأنّه لمّا كانتِ المرأةُ يحصُلُ لها في النِّكاحِ ما يحصل للزَّوج اللَّذَّة وتَزيدُ عليه بوجوب النَّفَقَة والكِسْوَةِ والمسْكَنِ كانَ المهرُ لَها مَجّاناً، فَسُمِّي نِحْلَةً . كذا ذَكَرَهُ أئمّتُنا (٦) .

---

(١) في د ، ل ، ف « وفيها » ، والأوجه ما أثبته عن هـ .

(٢) في د ، ف : « الرواية » ، تحريف ، وصوابه عن ل ، هـ .

(٣) زاد هنا في هـ : « أيضاً » .

(٤) النساء ٤/٤ وتتمتها : « .. فان طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً » .

(٥) اللسان (نحل) ص ٦٥٠ ط . صادر .

(٦) المراد أئمة الشافعية وانظر طبقات الشافعية ٧/٢٤ ، فلسؤال ابن بري ذكر ثمة .

وقال بعضهم : لمّا كانَ الصَّداقُ في شَرعِ مَنْ قَبْلَنا لأولياءِ المنكوحاتِ بدليل قولهِ تعالى : (قال إنّي أريدُ أَنْ أُنكِحَكَ إحدى ابنتَيَّ هاتَين على أنْ تأجُرَني ثماني حِجَج ..) [1] ثم نَسَخَه شَرعُنا ، صارَ ذلك عَطيّةً اقتُطِعَت لَهُنَّ فَسُمِّي نِحْلَةً .

مسألـــة

في جمع (حاجَة) مِن كلام ابن َبرّي [2]

قال : سألتَ ـ وفّقَكَ اللهُ تعالى لما يُرضيه وجعلَكَ مِمَّن يتَّبعُ الحَقَّ ويأتيه ـ عن قول الشيخ الرئيس أبي محمّد القاسم ابن عليّ الحريري في كتابه دُرّة الغوّاص أنّ لفظة (حوائجِ) مِمّا يَوْهَمُ [3] في استعمالِه الخَوّاصّ [4] . وسألتَ أن أميِّزَ لك الصحيحَ والعليلَ مِن غير إسهابٍ ولا تطويل ، وأنا أجيبُكَ عَنْ

---

(١) القصص ٢٨/٢٧ .

(٢) نقل ابن منظور في اللسان (حوج) أكثر كلام ابن بري الوارد في هذه المسألة ، وأورد الشهاب الخفاجي في شرحه على درة الغواص (ص : ٨٥ ـ ٨٧) شيئاً منها وقال انه أخذه عن مسائل ابن بري . وقد استأنست بما نقله ابن منظور والخفاجي في تصحيح بعض التحريف الذي وجدته في نسخ الأشباه .

(٣) في هـ : « توهم » .

(٤) انظر درة الغواص : ط . الجوائب ٣٢ ، والطبعة الاستشراقية ٥٤ .

ذلكَ بما فيه كفايةٌ امع [هـ ـ ٨٩ أ] سلوكَ طريق الحَقِّ والهداية • ومن أَعْجَبِ ما يُحكى ويُذْكَر ، وأغربِ ما يُكتَبُ ويُسْطَر أنّه ذَكَرَ أنّه لم يَحْفَظْ لتصحيحِ هذه اللفظة شاهداً ولا أَنشَدَ (١) فيها بيتاً واحداً ، بل أَنْشَدَ لبديعِ الزّمانِ بيتاً نسَبَهُ الى الغَلَطِ فيه ، والعجزِ عن إصلاحه وتلافيه ، وهو قولُهُ :

٣٧ ـ فَسِيّانِ بَيْتُ العنكَبوتِ وجَوْسَقٌ
رَفيعٌ إذا لم تُقْضَ فيه الحوائجُ (٢)

حتّى كأنّه لم يمرَّ بسَمْعِهِ الخبرُ المنقولُ عن سيّدِ البَشَرِ أبي البَتُولِ (٣) حين قالَ بلِسانِ الإعلانِ : « اِستعينوا على إنجاحِ الحوائجِ بالكِتْمانِ » (٤) • وهذا الخبر ذكره القضاعي في شهابه

---

(١) في هـ : « لبشر » ، تحريف •

(٢) رجح الشهاب الخفاجي نسبة هذا البيت الى أبي سعد بن هبة الله ابن الوزير المطلب ، وذكر أن نسبته الى ابن عنين من أوهام الرواة • شرح درة الغواص للخفاجي ٨٦ • وورد البيت في درة الغواص ط • الجوائب ٣٢ ، واللسان (حوج) ، ولم أجد البيت في ديوان ابن عنين ، ولم يزد ابن منظور على نقل نسبة البيت للهمذاني كما ورد في نقله عن ابن بري •

(٣) كان يقال لفاطمة بنت الرسول (ص) : البتول ، لانقطاعها عن الدنيا الى الله • انظر اللسان (بتل) •

(٤) لم أعثر على هذا الحديث في كتب السنة ، وهو في الشهاب للقضاعي ص ٢٣ ، برواية : « ••• بالكتمان لها » • ورواية اللسان : « •• نجاح الحوائج •• » •

في الباب الرابع من أبوابه ، وذَكَر أيضاً قولَه : « إنَّ لله عباداً خَلَقَهُم لحوائِجِ النّاس » (١) • وذَكَرَ الهَرَوِيّ (٢) في كتابِهِ الغريبين قولَه ــ عليه السلام ــ « اطلبوا الحوائج الى حِسانِ الوُجوه » (٣) وقوله ــ صلى الله عليه (٤) وسلّم « إيّاكُم والأَقواد ، قالوا يارسولَ الله وما الأقوادُ ؟ فقالَ : هو الرَّجُلُ يكونُ منكم أميراً فيأتيه المسكينُ والأرمَلَةُ فيقولُ لَهُمْ مكانَكُم حتّىأنظُرَ في حوائِجِكُم [٣١٥ ــ ب] ويأتيه الغني فيقول : عَجّلوا في قضاءِ حاجَتِهِ » (٥) •

وذكر ابنُ خالَوَيه في شرحِهِ مقصورَةَ ابنِ دُريد ، عندَ ذكرِ فضلِ الخَيل أنَّ رسولَ الله ــ صلى الله عليه وسلّم ــ قال : « التَمِسوا الحوائِجَ على الفرَسِ الكميتِ الأرثَم المحجّل الثلاث المطلقِ اليدِ اليُمْنى» (٥) •

---

(١) لم أقف على هذا الحديث في كتب السنة ، ولم أعثر عليه في شهاب القضاعي •

(٢) هو أحمد بن محمد الباشاني ، وانظر فهرس التراجم • ونشر الجزء الأول من كتابه « الغريبين » ، بتحقيق الطناجي ، ولم يصدر الثاني فيما أعلم ، ولعل الحديثين فيه •

(٣) لم أقف على هذا الحديث في كتب السنة ، وهو في شهاب القضاعي ٢٢ ، برواية « اطلبوا الخير عند حسان الوجوه » • ، ولا شاهد في الحديث على هذه الرواية •

(٤) زاد هنا في هـ : « وآله » •

(٥) لم أقف على هذا الحديث في كتب السنة •

فهذا ما جاءَ مِنَ الشَّواهِدِ النَّبَوِيَّة وروته الثّقات من الرُّواة المَرضيَّة على صِحَّةِ هذه اللَّفظة .

وأمَّا ما جاءَ مِن ذلك في أشعارِ العرب فكثيرٌ ، مِنْ ذلك ما أَنْشَدَه أبو زيد وهو قولُ أبي سَلَمَةَ المُحارِبِيِّ (١) :

[هـ - ٩٠]

٣٨ ـ ثَمَمْتُ حوائِجِي وَوَذَأْتُ بِشْراً
فَبِئْسَ (٢) معَرَّسِ الرَّكْبِ السِّغابُ (٣)

وأنشدَ أيضاً للراجِز :

٣٩ ـ يا رَبِّ رَبِّ القُلُصِ النَّواعِجِ
مُسْتَعْجِلاتٍ بذَوِي الحوائِجِ (٤)

وقالَ الشَّمَّاخ :

---

(١) في هـ : « المحازمي » ، تحريف .

(٢) رواية اللسان : « فبئس معرس ... » .

(٣) في د وأصل هـ « تممت » و « ودأت » تحريف وصوابه عن ل ، ف ، واللسان (حوج) و (وذأ) . وثممتُ : أصلحت . ووذأه : عابه وزجره وحقره . ومعرس : مكان التعريس وهو نزول القوم في السفر للاستراحة . والسغاب : جمع « سَغْبَى » ، وهي الجائعة .

(٤) لم أقف على قائل هذا الرجز ، وهو في اللسان (حوج) . وجاء في هـ : « ما رب دب القلص » ، تحريف ، قلص : جمع قلوص ، وهي الناقة الشابة ، والنواعج من الابل : السراع .

٤٠ ـ تَقَطَّعُ بيننا الحاجاتُ إلاّ
حوائجَ يَعْتَسِفْنَ معَ الجريِءِ (١)

وقال الأعشى :

٤١ ـ النّاسُ حولَ قِبابِهِ
أهلُ الحوائجِ والمسائِلْ (٢)

وقال الفرَزدَق :

٤٢ ـ ولي ببلادِ السِّند عند أميرها
حوائجُ جَمَّاتٌ وعِندي ثوَابُها (٣)

وأنشدَ أبو عَمرو بن العلاء :

٤٣ ـ صَريعَيْ مُدامٍ مايُفَرِّقُ بَيْنَنَا
حوائجُ من إلقاحِ مالٍ ولا نخْلِ (٤)

وأنشدَ ابنُ الأعرابي :

٤٤ ـ من عَفَّ خَفَّ على الوُجُوهِ لقاؤُهُ
وأخو الحوائجِ وَجْهُهُ مبذُولُ (٥)

---

(١) لم أجده في ديوانه وهو في اللسان (حوج) منسوباً اليه ، وروي في الخفاجي على درة الغواص ٨٦ : « تعتسفن مع الجرير » كذا ·

(٢) البيت في ديوان الأعشى ط · الأهرام ٣٧٥ ، واللسان (حوج) ، وهو في مديح مسروق بن وائل أحد أمراء اليمن ·

(٣) البيت في ديوان الفرزدق ١/٨٥ · وفي اللسان (حوج) منسوباً اليه ، وشرح الخفاجي على درة الغواص ٨٦ بالنسبة نفسها ·

(٤) لم أقف على قائله ، وهو في اللسان (حوج) · والمال : الابل · والمراد بالقاح المال والنخل : ماينتج عن الابل والنخل من خير بعد القاحهما ·

(٥) لم أقف على قائله ، وهو في اللسان (حوج) ·

وأنشَدَ أيضاً :

٤٥ ــ فـإنْ أُصبحْ تحاسِبْني هُمُـومٌ
ونَفْسٌ في حـوائِجِها انتشـارُ (١)

[وأنشَدَ الفرّاء :

٤٦ ــ نهارُ المرءِ أمثلُ حينَ يَقْضي
حوائِجَهُ مِنَ اللّيلِ الطّويلِ] (٢)

وأَنْشَدَ ابنُ خالَوَيه :

٤٧ ــ خليليَّ إنْ قامَ الهوى فاقْعُدا بـهِ
لَعَنّا نُقَضِّي مِنْ حَوائِجِنا رَمّا (٣)

وقال هِمْيانُ بن قُحافة :

٤٨ ــ حتّى إذا ماقَضَتِ الحوائِجا
ومَلأَتْ حُلاّبُها الخَلانِجا (٤)

---

(١) لم أقف على قائله ، وهو في اللسان (حوج) برواية « تخالجني هموم ».

(٢) سقط من د ، وأثبته عن سائر النسخ ، ولم أعرف قائله ، وهو في اللسان (حوج) .

(٣) لم أقف على قائله ، وهو في اللسان ــ حوج ــ . والرم : اصلاح الشيء الذي فسد بعضه .

(٤) في د ، ف : « وملأت خلاءها الخولانجا » ، وفي ل : « وملأت خلاءها الخلانجا » وكلاهما تحريف ، وصوابهما عن هـ ، واللسان (حوج) و (خلج) . والحلاب : جمع حالب وهو الذي يستخرج ما في الضرع من اللبن . والخلانج : جمع خلنج ، وهو شجر تتخذ من خشبه الأواني ، وقيل : هو كل جفنة وصحفة وآنية صنعت من خشب ، وهو المراد هنا .

وقال آخـر :

٤٩ ــ بدأنَ بنا لاراجياتٍ لِحاجَةٍ (١)
ولا يائساتٍ مِنْ قَضاءِ الحوائجِ (٢)

وقال ابن هرمز :

٥٠ ــ إنّي رأيتُ ذوي الحوائجِ إذْ عَرَوا
فأَتَوكَ قَصْراً أو أَتَوكَ طُروقا(٣) [هـ-٩١]

فقد وجب ببعضِ هذا سقوطُ قولِ المخالِفِ حينَ وَجَبَت الحُجّةُ عليه ، ولم يبقَ له دليلٌ يَسْتَنِدُ إليه .

وأنا أُتبعُ ذلك بأقوالِ العُلَماء ليزدادَ القولُ في ذلك إيضاحاً وتَبْيينا . قال الخليلُ في كتاب العين في فصل (راح) : « يُقال : يومٌ راحٌ (٤) وكبشٌ ضافٌ (٥) على التّخفيف من رائحٍ وضائِفٍ (٦) بطرحِ الهمزةِ كما قال الهُذَلِيّ (٧) :

---

(١) في اللسان : « لخلصة » في مكان : « لحاجة » .

(٢) في د ، ل ، ف : « يابسات » ، تصحيف وصوابه عن هـ ، واللسان . ولم أعرف قائله .

(٣) لم أقف على البيت في غير هذا الموضع . والطروق : الاتيان ليلاً .

(٤) يوم راح : شديد الريح .

(٥) في د ، ل ، ف ، هـ : « صاف » بالمهملة ، تصحيف ، وصوابه عن اللسان (حوج) .

(٦) في النسخ بالمهملة ، تصحيف ، وصوابه عن اللسان (حوج) .

(٧) هو أبو ذؤيب .

٥١ ـ . . . .

. . . وهي أَدْمَاءُ سَارُها (١)

أي سائِرُها ، وكما خَفَّفوا الحاجةَ مِن الحائجة ، ألا تراهُم جَمَعُوها على حوائِج ». انقضى كلامُ الخليل. وقد أَثْبَتَ صِحَّةَ (حوائج) ، وأنَّها مِن كلامِ العَرَب وأنَّ (حاجَة) مجذوذَةٌ (٢) من (حائِجَة) (٣) ، وإنْ كانَ (٤) لم ينطق بها عنده . وكذلك ذكرها عثمان بن جني في كتابه اللَّمع (٥) . وحكى المُهلَّبي عن ابن دُريد

---

(١) البيت بتمامه :

وسود ماء المرد فاها فلونه كلون النؤور ، وهي أدماء سارها

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في وصف ظبية . وورد منسوباً اليه في : ديوان الهذليين ١/٢٤ ، ونوادر أبي زيد ٢٦ ، وشرح أشعار الهذليين ١/٧٣ ، والمقتضب ١/١٠٣ ، وأمالي ابن الشجري ١/٢١٠ ، واللسان (حوج) . المرد : ثمر الأراك ، والنؤور : دخان الفتيلة يتخذ كحلا للوشم . وأدماء : وصف المؤنث من الأدمة ، وفي اللسان (أدم) : « الأدمة في الظباء : لون مشرب بياضاً » .

(٢) في اللسان (حوج) : « محذوفة » ، ولعله تحريف .

(٣) وردهنا في هـ كلام متقدم عن موضعه وهو : « وكذلك حكي عن أبي عمرو بن العلاء أنه يقال : في نفسي حاجة وحائجة » . وهذا التقديم ناجم عن تحريف .

(٤) في د « ظن » ، ولعل الأشبه بالصواب ما أثبته عن سائر النسخ واللسان.

(٥) قال ابن جني « وقد شذت ألفاظ عن القياس ، قالوا : ليلة وليال ، وحاجة وحوائج .. » اللمع ٢٥٥ .

أنّه قال : حاجة وحائجة (١) وكذلك حُكِيَ عَنْ أبي عمرو بن العلاء أنّه يقال : في نفسي حاجة [وحائجة] (٢) وحَوْجاء والجمعُ حاجاتٌ وحوائِجُ وحاجٌ وحِوَجٌ وأنشدَ البيتَ المتقدِّم .

٥٢ ـ صَرِيعَي مُدامٍ . . . .

. . . . (٣)

ـ البيت ـ . وذكرَ ابنُ السِّكِّيت في كتابه المعروف بالألفاظ قريباً مِن آخِره ـ باب الحوائج : « يقالُ : في جمع حاجَةٍ حاجاتٌ وحاجٌ وحِوَجٌ وحَوائِج » (٤) .

وقـال سيبويه : فيما جـاء فيه تَفَعَّلَ واستَفْعَلَ بمعنى ـ يقال : تَنَجَّزَ فلانٌ حوائِجَهُ واسْتَنْجَزَ حوائِجَهُ (٥) .

وذهب قومٌ من أهـلِ اللّغـة إلى أنّ (حوائج) يجوزُ أن يكونَ جمعَ (حَوْجاءَ) وقياسُها (حَوَاجٍ) مثل (٦) (صَحَارٍ)

---

(١) دخل هنا في هـ بعض ما حكي عن أبي عمرو بن العلاء ، مما سبب اضطرابا فيها .

(٢) زيادة عن ل ، واللسان .

(٣) سلف في الشاهد (٤٣) .

(٤) كنز الحفاظ في تهذيب الألفاظ للتبريزي ٥٦٦ . وتبين لي أن التبريزي ضم في صلب ألفاظ ابن السكيت زيادات ، ثم ضَمّ اليه في الحواشي شرحه على الألفاظ .

(٥) قال سيبويه : « وأما تنجز حوائجه ، واستنجز ، فهو بمنزلة تيقن واستيقن في شركة استفعلت » الكتاب ٢/٢٤١ .

(٦) في د : « مثل صحاب » ، وفي هـ : « من صحار » ، وكلاهما تحريف . والصواب عن ل ، ف ، واللسان .

ثُمَّ قُدِّمَت الياءُ علَى الجيم فصارت (حوائج) . والمقلوبُ من كلامِ العَرَب كثيرٌ وشاهد (حَوْجاء) قولُ أبي قَيس بن رِفاعَة(١) : [٣١٦ ـ آ]

٥٣ ـ مَنْ كانَ في نَفْسِهِ حَوْجَاءُ يَطلُبُها
عِندي ، فإنّي لَهُ رَهْنٌ بإصحارِ(٢)

والعربُ تقولُ : « بُداءاتُ(٣) حوائِجِكَ » في كثيرٍ من كلامِهِم . وكثيراً مايقولُ ابنُ السِّكِّيت(٤): إنَّهُم كانوا يقْضُونَ

(١) في اللسان : قيس بن رفاعة . وقد وقع مثل هذا الاختلاف في اسمه في الكتب ، قال البكري في السمط ٥٦ : « ورويته في اصلاح المنطق عن يعقوب أبو قيس ابن رفاعة ، وهو الصحيح ، واسمه دثار » . واختلف بين كونه جاهلياً أو من الأنصار أو من شعراء اليهود . انظر طبقات ابن سلام ٢٨٨ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٧١٦ ، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٥/٢٤٣ .

(٢) البيت واحد من سبعة أبيات ذكرها القالي في أماليه ١/١١ ـ ١٢ منسوبة الى قيس بن رفاعة ، ومثله في اللسان (حوج) ، وصواب اسمه ما ذكرت في الحاشية السابقة . وقوله باصحار : أي بروز الى الصحراء ، يريد : فلا أستتر عنه ولا أمتنع عنه في الأماكن الحصينة .

(٣) في النسخ جميعا : « بدات » ، تحريف ، وصوابه عن اللسان .

(٤) في هـ : « ما تقول لأن السبب » ، في مكان : « ما يقول ابن السكيت » ، تحريف .

حوائجَهُمْ في البساتينِ والرَّاحات (١) [هـ ـ ٩٢] . وإنَّما غلَّطَ الأصمعيَّ في هذه اللفظة حتى جعلَها مولَّدَةً كونها خارجةً عن القياس ؛ لأنَّ ما كان على مثال (حاجة) مثل غارة ، وحارة ، لا يُجمع على غَوائِر وحَوَائِر ، فقَطَعَ بذلك على أنَّها مولَّدةٌ غيرُ فصيحة . على أنَّه حكى الرّقاشي والسِّجستاني عن عبدِ الرحمن (٢) عن الأصمعي أنَّهُ رَجَعَ عن هذا القول ، وإنَّما هو شيءٌ كانَ عَرَضَ له من غير بحثٍ ولا نَظَرَ ، وهذا هو الأشبهُ بِهِ ، لأنَّ مثلَهُ لا يَجْهَلُ ذلك ، إذْ (٣) كانَ موجوداً في كلام النبي ـ صلى الله عليه وسلَّم ـ وكلامِ غيرِهِ مِنَ العرب (٤) الفُصحاء . وذكر سيبويه في كتابه أنَّه يُقال : « تَنَجَّزَ حوائِجَهُ واستنجزَها » (٥) .

وكأنَّ القاسم بنَ عليٍّ الحريريّ لم يَمُرَّ به إلاّ القولُ الأوّل المحكيُّ عَنِ الأصمعيّ دونَ القولِ الثاني، ولو أنَّه سَلَكَ مسلكَ النَّظَرِ والتسديد ، وأضرَبَ عن مذهبِ التَّسليم والتَّقليد ، لكان الحق أقرب إليه من حبل الوريد ـ آخر المسألة ـ (٦) .

---

(١) في النسخ جميعا « البراحات » ، تحريف ، وصوابه عن اللسان (حوج) ، والراحات : الأراضي المستوية تنبت كثيراً . القاموس (روح) .

(٢) هو ابن أخي الأصمعي ، وانظر فهرس التراجم ـ عبد الرحمن بن عبد الله ـ .

(٣) في هـ : « اذا » .

(٤) سقط « العرب » من هـ .

(٥) سلف تخريجه من الكتاب ـ انظر ص (٢٢٥) ح (٥) .

(٦) زاد هنا في هـ : « والحمد لله على كل حال ، وصلى الله على سيدنا محمد والصحب والآل ، وسلم الى يوم المآل » .

ومن فوائد الشيخ جمال الدّين بن هشام

مسألـــة

سئلتُ عن الفرقِ بـينَ قولِنا : « واللهِ لا كلَّمْتُ زيـداً ولا عَمراً ولا بَكراً » بتكرار (لا) وبدونِ تَكْرارِها ، حتى قيل : إنَّ الكلامَ معَ التكرارِ أيمانٌ في كلٍّ منها كَفَّارَة ، وأنَّهُ بدونِ التكرارِ يمينٌ ، في مجموعِها كَفَّارة .

والجواب : أنَّ بينَهما فَرْقاً يَنبَني علـى قاعدة ، وهي أنَّ الاسمين المتفقي الإعراب المتوسِّطِ بينهما واو العطف تارةً يتعيَّنُ كونُهما متعاطفَين ، وتارةً يمتنعُ ذلك ، ويجبُ تقديرٌ مع الباقي ، ويكون العطفُ من باب عطف الجُمَل ؛ وتارةً يجوزُ الأمران .

فالأوَّل (١) نحوُ : « اختَصَمَ زيدٌ وعمرٌو » ، و« اصطَلَحَ زيدٌ وعَمرٌو » و« جلستُ بين زيدٍ وعمرٍو » و « هـذان زيدٌ وعمرٌو » ؛ وذلك لأنَّ الاختصام والاصلاح [هـ ـ ٩٣ أ] والبينِيَّة والمبتدأ الدّال على متعدِّد ، لا يكتفي بالاسم المفرد .

والثاني (٢) نحوُ : « قامَتْ هندٌ وزيدٌ » ، وقولِهِ تعالى : (لا تأخُذُهُ سِنَةٌ ولا نَوم) (٣) ، وقولِهِ تعالى (فاذهَبْ أنتَ

---

(١) وهو الذي يتعين فيه كون الاسمين متعاطفين .

(٢) وهو الذي يمتنع فيه كون الاسمين متعاطفين .

(٣) البقرة ٢/ ٢٥٥ .

وربَّكَ ...) (١) ، (اذْهَبْ أنتَ وأخوكَ) (٢) (اسْكُنْ أنتَ وزَوجكَ ...) (٣) ، (لانُخْلِفُهُ نحنُ ولا أَنْت) (٤) .
فهذه ونحوُها يتعيَّنُ فيها إضمارُ العامِلِ، أي: ولا يأخُذُهُ نومٌ، ولْيَذْهَبْ رَبُّكَ ، ولْيَذْهَبْ أخوكَ ، وليسكُنْ زوجُكَ ، وكذلك التقدير : ولا تُخلِفُهُ (٥) ، ثمَّ حُذِفَ الفعلُ وحدَهُ فبرَزَ الضميرُ وانفَصَلَ . ولولا ذلك (٦) لزِمَ إعمالُ فعلِ الأمرِ والفعلِ المضارِعِ [٣١٦ـب] ذي النون في الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل ، وإسنادُ الفعلِ المؤنَّثِ إلى الاسم المذكَّر . وكذلك قولُهُ تعالى : (والذينَ تَبَوَّؤوا الدارَ والإيمانَ ......) (٧) ، وقولُ الشاعر :

٥٤ ـ . . .   .

وَزَجَّجْنَ الحواجِبَ والعُيونا (٨)

---

(١) المائدة ٥/٢٤ .

(٢) طه : ٢٠/٤٢ .

(٣) ورد هذا اللفظ في البقرة ٢/٣٥ ، والأعراف : ٧/١٩ .

(٤) طه : ٢٠/٥٨ .

(٥) في هـ : « نخلفه » ، تصحيف .

(٦) أي : ولولا التقديرات السابقة .

(٧) الحشر ٥٩/٩ .

(٨) هذا عجز بيت من شعر الراعي النميري ، ديوانه ١٥٦ ، وصدره :

اذا ما الغانيات برزن يوماً   . . . .

وورد غير منسوب في : الخصائص ٢/٤٣٢ ، والانصاف ٦١٠ ، والمغني ٣٩٤ ، والشذور ٢٤٢ ، وأوضح المسالك ٢/٥٨ ، والهمع ١/٢٢٢ .

←

وقول الآخـــر :

٥٥ ـ عَلَفْتُها تِبْناً ومــــاءً بارِداً (١)

وقــــولُه :

٥٦ ـ • • •   • • •   • • •

مُتَقَلِّـــداً سَيْفاً ورُمْحــــاً (٢)

← ونسبه للراعي العيني في المقاصد ٣/٩١ ، والشنقيطي في الدرر ١/١٩١ • وزججن : دققن •

والشاهد في البيت هنا أنه على تقدير فعل محذوف ، أي : وكحلن العيون ، لأن « زجج » لايصح أن يتسلط على العيون من جهة المعنى •

(١) سلف هذا الرجز في الشاهد ١١ من هذا الجزء ، فانظر تخريجه ثمة •

(٢) هذا عجز بيت من مجزوء الكامل ، ونسب في زيادات نسخة (رأيت) لكامل المبرد الى عبد الله بن الزبعري ، انظر الكامل ١/٣٣٤ ـ الحاشية تح : محمد أبو الفضل •

وصدره : ياليت زوجك قد غدا   ....

وورد البيت غير منسوب في : المقتضب ٢/٥١ ، والايضاح العضدي ١٩٥ ، والخصائص ٢/٤٣١ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٢١ ، والانصاف ٦١٢ ، وشرح المفصل ٢/٥٠ ، وأمالي المرتضى ١/٥٤ ، ٢/٢٦٠ ، ٣٧٥ ، واللسان (قلد) •

والشاهد في البيت هنا نصب (رمحا) على تقدير عامل محذوف ، أي وحاملاً رمحا ، اذ لايصح تسليط (متقلدا) عليه ، لأنه لايقال : تقلد رمحه • وبعض النحويين يحمل (تقلد) معنى (احتمل) ، وعند ذلك يكون العطف من عطف الاسم على الاسم ، وفي اللسان (قلد) « تقلد الأمر : احتمله ، وكذلك : تقلد سيفه » •

أي : وأَلِفوا الإيمانَ ، أو وَأحَبّوا (١) الإيمانَ ، وكَحّلْنَ العيونَ ، وسقيتُها ماءً ، وحامِلاً رمُحاً . ومِن ذلك قولُهُم : « ما جاءَني زيدٌ ولا عَمرٌو » أي : وَلا جاءَني عَمْرو ، لأنَّ حرفَ النَّفيِ لايدخلُ على المُفْرَدَات ، لأنَّ الذي يَنفي (٢) إنما هو النِّسبَةَ . وكذلك القولُ في حرفِ الاستفهام إذا قيل : « أجاءَكَ زيدٌ أَوَ عَمْرو ؟ » ـ بتحريكِ الواو ـ تقديرُهُ (٣) : أَوَ جاءَكَ عَمْرٌو .

فإنْ قلتَ : ما ذكرتَهُ في الثّاني (٤) مُنتَقَضٌ بقولِهِم : « جِئتُ بِلا زادٍ » ، وما ذكرتَهُ في الاستفهام مُنتَقَضٌ بقوله تعالى : (أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ) (٥) ، قاله الزّمخشريّ (٦) . قلت : أمّا هذا الاعراب فمردود والصوابُ أنّ (آباؤنا) (٥) مبتدأ ، وخبرُهُ

---

(١) في هـ : « أو أحبوا » وليس بالوجه .

(٢) في ل : « يبقى » تحريف .

(٣) في د ، ف « وتقديره » ، وأثبت ما في ل ، هـ .

(٤) في د،ل،ف « الباقي » ، وهو تصحيف تكرر في المسألة ، وصوابه عنهـ .

(٥) ورد قوله تعالى « .. أئنا لمبعوثون أو آباؤنا الأولون ... » . في الصافات ١٦/٣٧ ـ ١٧ ، والواقعة : ٤٧/٥٦ ـ ٤٨ .

(٦) قال الزمخشري « آباؤنا : معطوف على محل ان واسمها ، أو على الضمير في « مبعوثون » ، والذي جوز العطف عليه الفصل بهمزة الاستفهام » الكشاف : ٣٣٧/٣ . ويلزم عن قوله هذا أن العطف من عطف المفرد على المفرد .

محذوفٌ مدلولٌ عليه بقوله تعالى : (لَمَبْعوثون) كما أنّها في قراءةِ من سكّنَ الواو كذلك (١) •

وأمّا المثالُ المذكور فأصلُه : ما جئتُ بزادٍ ، ولكنّهم عَدَلوا عن ذلك لاحتماله خلافَ (٢) المُراد ، وهو نفي المجيء البَتّةَ ، فإنّ مَنْ لَمْ يَجِيءْ يَصْدُقُ عليه أنّهُ لم يَجِيء بزادٍ ، فلذلك أدخلُوا (لا) على مَنصَبِ النّفي ، ومِنْ ثَمَّ سمّاها النحويّونَ : مُقْحَمَة ، أي داخلة في موضعٍ ليسَ لها بالأَصَالة •

فإنْ قلتَ : فلم يقولونَ : « ما جاءني زيدٌ ولا عَمرو » حتّى احتيج الى إضمارِ [هـ ـ ٩٤] العاملِ ؟ قلتُ : إنمّا يقولونَهُ إذا أرادوا الدّلالَةَ على نفيِ الفعلِ عن كلٍّ منهُما بصفتَي الاجتماعِ والافتراقِ ، إذْ لو لم يُكرّروا الثّاني احتملَ ارادَةَ نفي اجتماعِهِما ، ونفيِ كلٍّ منهُما •

فإنْ قلتَ : فهلاّ أجازوا في الاستفهام « هَل جاءَكَ زيدٌ وهلْ عَمرو » إذا أرادوا التّنْصيصَ على الاستفهام عن مجيءِ كُلٍّ منهما ، ورفعَ احتمالِ الاستفهام عن اجتماعهما في المجيء في وقت ؟ •

قلتُ : لِئلاّ تَقَعَ أداةُ الصَّدرِ حَشْواً •

فإنْ قلتَ : قَدِّرَ العاملُ ، وقد صارَ ذو الصَّدرِ صَدْراً •

قلتُ : نعم ، لكنْ تبقى صورةُ [٣١٧ ـ آ] اللّفظ حينئذٍ

---

(١) هي قراءة أبي جعفر وابن عامر وقالون من العشرة • النشر ٢/٣٤١ ، والتيسير ١٨٦ • وانظر الكشف لمكي ٢/٢٢٣ ، والبحر المحيط ٨/٢٠٨ ، والمغني ١٠ ، وروح المعاني ٨/٣٢٢ •

(٢) في د ، ل ، ف « بخلاف » ، تحريف ، وصوابه عن هـ •

قبيحةٌ ، إذ الأداةُ داخلةٌ في اللفظِ في حشو الكلام ، وهم مُعتَنونَ (١) بإصلاح الألفاظ كما يَعتَنونَ بإصلاح المعاني •

والثالث (٢) نحوُ : « قامَ زيدٌ وعَمرو » •

فإن قلتَ : فهل نصَّ أحدٌ على جوازِ الوجهين في ذلك على وجوبِ تقديرِ العامل (٣) مع تكرار النّافي ؟ •

قلتُ : أمّا مسألةُ تكرارِ النّافي ، فقد أوضحتُ بالدليل السابق وجوبَ تقديرِ العاملِ فيها • وأمّا ما أجَزتُ فيه الوجهين فلا سبيلَ الى دفعِ الإمكانِ فيه ، على أنّني وَقفتُ (٤) في كلامِ جماعةٍ على ذلك ، قال بعضُ المحقّقين :

« اعلَم أنّ الواوَ ضربان : جامعةٌ للاسمين في عاملٍ واحد ، ونائبةٌ منَابَ التثنية ، حتّى يكونَ قولُكَ : « قامَ زيدٌ وعمرو » بمنزلة « قامَ هذان » ، ومُضمَرٌ (٥) بعدَها العامل ، وينبَني عليها (٦) مسائل :

---

(١) في د ، ل ، ف : « معنيون » ، والأشبه بسياق الكلام أثبته عن هـ •

(٢) وهو الذي يكون العطف فيه محتملاً لكون الاسمين متعاطفين ، أو كون العطف من عطف الجمل •

(٣) في د ، ل ، ف « الفاعل » ، تحريف ، وصوابه عن هـ •

(٤) في هـ : « قد وقفت » •

(٥) في د ، ل ، ف : « ويضمر » ، تحريف ، وصوابه عن هـ ، وهذا هو الضرب الثاني للواو •

(٦) في هـ : « على ذلك » •

إحداها (١) : « قام زيدٌ وهندٌ » بترك تأنيث الفعل ، فهذا جائزٌ على الوجه الأوّل دون الثّاني (٢) ، لأنّا نقولُ على الأوّل : غَلَبْنا (٣) الذّكرَ ، ولا يقالُ ذلك على الثاني ، لأنّ الاسمين لم يجتمعا (٤) .

الثانية : « اشتركَ (٥) زيدٌ وعَمرٌو » [هـ : ٩٥] .

الثالثة : « زيدٌ قامَ عمرٌو وأبوه (٦) » . وهاتان (٧) جائزتان على التّقدير الأوّل دونَ الثّاني .

الرابعة : النّفي ، فنقولُ على الأوّل : « ماقامَ زيدٌ وَعَمرٌو » فيفيده (٨) كما تقولُ : « ما قامَ زيدٌ ولا قامَ عَمرٌو » انتهى . وهو كلامٌ حسنٌ بديعٌ ، وقد أوردَهُ أبو حيّان في الارتشاف وهو كالمُنكِرِ لهُ للُطفِهِ وغرابَتِهِ .

وقال الزّمخشري في [تفسير] (٩) قوله تعالى (وما كانَ لمؤمنٍ ولا مؤمنةٍ إذا قضَى اللهُ ورسولُهُ أمراً أنْ يكونَ لهُمُ

---

(١) في د ، ل ، ف « احدهما » ، وأثبت ما في هـ .

(٢) سقط : « دون الثاني » من هـ ، تحريف .

(٣) في د ، ل ، ف : « عنينا » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

(٤) لأن العطف في الثاني على اضمار عامل بعد الواو ، والتقدير فيه : « قامت هند وقام زيد » .

(٥) في هـ : « اشتراك » ، تحريف .

(٦) سقطت واو « وأبوه » من هـ . تحريف .

(٧) يريد المثالين في الثانية والثالثة .

(٨) في د ، ل ، ف : « فتعيده » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

(٩) زيادة من هـ .

الخِيَرَةُ مِنْ أَمرِهِم ...) (١) : « فإن قلتَ : كانَ مِن حَقِّ الضميرِ أَنْ يوحَّدَ كماتقول : ماجاءَني مِن رجلٍ ولا امرأةٍ إلاّ كانَ مِنْ شأنِهِ كَذَا وَكَذا ، قلتُ : نعم ، لكنّهما وقعا تحت النّفي فعمّا كلّ مؤمن ومؤمنة ، فرجع الضمير على المعنى لا على اللّفظ » (٢) انتهى .

وقد أَشكَلَ هذا الكلامُ على بعضِهِم فاعترضه ، وذلك لأَنَّ النَّحويّين نَصّوا على : أَنَّ الضمير [بعد الواو] (٣) — لكونها موضوعةً للجمع — يَكُونُ (٤) على حَسَبِ المتعاطِفَيْن ، تقول «زيدٌ وعمرو أكرَمْتُهما» ويمتنع «أكرمْتُه» ، وأجابوا عن قوله تعالى «والله ورسولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرضُوه» (٥) ، وأنَّ (٦) الضميرَ بعد «أو» — لكونِها

(١) الأحزاب : ٣٣/٣٦ .

(٢) سقط « وكذا » من الكشاف : ٣/٢٦٢ .

(٣) زيادة اقتضاها سياق المعنى .

(٤) في النسخ جميعا : « تكون » ، تحريف .

(٥) التوبة ٩/٦٢ . والمراد بقوله : « أجابوا عنه » أن النحويين لم يخرجوا عما نصوا عليه من أن الضمير بعد الواو يكون على حسب المتعاطفين ، وقد خرجوا الآية على نحو لا يخالف القاعدة المذكورة ولهذا جاء تقديرها عند سيبويه : « والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن يرضوه » ، وعند المبرد : « والله أحق أن يرضوه ورسوله » ، وعند الفراء : « ورسوله أحق أن يرضوه » على أن (الله) افتتاح كلام . وعلى هذه التقادير الثلاثة يعود الضمير الى مفرد . انظر : مشكل اعراب القرآن ١/٣٦٥ — ٣٦٦ ، واملاء العكبري ٢/٩ — ١٠ ، والبيان ١/٤٠١ ، والمغني ٤٣٥ .

(٦) سقطت الواو من هـ ، تحريف .

موضوعةٌ لأَحَدِ الشيئين أو الأشياء ــ يكونُ على حَسَبِ أحدِ المتعاطِفَين ، تقولُ : « زيداً أو عَمْراً أكرِمْهُ » ولا تقولُ : (أكرِمْهُما) ، وأجابوا عن قوله تعالى (إنْ يَكُنْ غَنِيّاً أو فقيراً فالله أَولى بِهِما) (١) .

فلمّا رأى هذا المعترِضُ هذه القاعدةَ أَشْكَلَ عليه قولُ الزَّمَخْشري : كانَ مِن حَقِّ الضمير أن يُوَحَّدَ ، لأَنَّ العطف فيهما بالواو ، وسؤالُ الزَّمخشريّ على ما قَدَّمتُ تقريرَه ، أَنَّ الكلامَ معَ النّافي جملتان [٣١٧ ــ ب] لا جُمْلَةٌ . والواوُ إنّما تكونُ للجمعِ إذا عَطَفَتْ (٢) مفرداً على مُفْرَد ، لا إذا عَطَفَتْ جُملةً على جُملةٍ ، ومِنْ ثَمَّ مَنَعوا أن يُقالَ : « هذانِ يقومُ ويقعدُ » وأجازاو : « هذانِ قائمٌ وقاعدٌ » لأنَّ الواوَ جمعَتْ بينهما وصَيَّرتْهُما كالكَلِمَةِ الواحِدةِ المُثَنّاةِ التي يَصحُّ الإخبارُ بها عن الاثنين [هـ : ٩٦] .

وقال سيبويه ــ رحمه الله ــ : « اذا قيلَ : « رأيتُ زيداً وعَمْراً » ثمَّ أُدخِلَ حرفُ النّفيِ فإنْ كانتِ الرؤيةُ واحدةً قلتَ : « ما رأيتُ زيداً وعَمراً » ، وإنْ كنتَ قد مَرَرْتَ بِكُلٍّ منهما على حِدة قلتَ : « ما مررتُ بزيدٍ و لامَرَرْتُ بعمْرٍو » » . وهذا معنى ما نَقَلَ عنه ابنُ عصفور في شرح الجُمَل . فأَوجَبَ تكرارَ النّافي عندَ تكرارِ الفعل ، ولكنّه صرَّحَ

---

(١) النساء : ٤/١٣٥ . وانظر : البيان ١/٢٦٩ ، واملاء العكبري ١/١١٥ ، ومشكل اعراب القرآن ١/٢٠٩ ، والمغني ٤٣٥ .

(٢) في د،ل،ف : « عطف » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

بالفعل معَ النّافي ، وقد بَيَّنّا أَنَّ تكرارَ النّافي كافٍ لأنّه مُستلزِمٌ تكريرَ (١) الفعل .

إذا تَقَرَّرَ هذا فنقول :

إذا كَرَّر الحالِفُ النّافي فهي أيمانٌ لما بَيَّنّا مِنْ أَنَّ تكرار (لا) يُؤذِنُ بِتَكْرارِ [الفعل] (٢) وصارَ قولُهُ : « واللهِ لاكَلَّمْتُ زيداً ولا عمراً ولابكراً » بمنزلةِ قولِه : « واللهِ لاكَلَّمْتُ زيداً ، ولا ما شَيْتُ عَمْراً ، ولا رأيتُ بَكْراً » . وهذه أيمانٌ قطعاً ، يجبُ في كُلٍّ منها (٣) كفّارة ، فكذلكَ في المثالِ المذكور ، لايفترقان (٤) إلاّ فيما يرجعُ الي التَّصريح والتَّقدير ، وكونِ الأفعالِ مُتَّحدةَ المعنى أو مُتَعَدِّدَةً ، وكلا الأمرين لا أَثَرَ له .

وإذا لم يُكَرِّر النّافي فالكلامُ محتَمِلٌ لليمينِ والأيْمانِ بناءً على نِيَّةِ الفِعْلِ وعَدَمِها وإنّما حَكَمُوا بأَنَّها (٥) يمينٌ واحدةٌ بناءً على الظّاهر ، كما أَنَّهم لَمْ يَحْكُموا باتّحاد اليمين مع تَكْرارِ (لا) ، مَعَ احتمالِها للزِّيادَةِ كما في قوله تعالى (ولا النّورُ) بعد قوله سبحانه وتعالى (وما يَسْتَوي الأعمى والبَصيرُ ولا الظُّلُماتُ ولا النّور) (٦) لأنَّهُ خِلافُ الظّاهر . نَعَمْ ، إن

---

(١) في د ، ل ، ف : « تقرير » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

(٢) زيادة من ل ، ف . وفي هـ : « العامل » .

(٣) في د : « منهما » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٤) أي : لايفترق المثالان المذكوران .

(٥) في ل : « على آنها » .

(٦) فاطر : ٣٥/١٩ ـ ٢٠ . وزيادة (لا) في : « ولا النور » لأمن اللبس. المغني ٣٩٣ .

قَصَدَ المتكلِّمُ بقوله : « واللهِ لا كلَّمْتُ زيداً وعَمراً » معنى : ولا كلَّمْتُ عَمْراً ، فهو يمينان لأنَّ ذلك أحدُ مُحْتَمَلَي الكلام، وَقَد نَوَاه ؛ وإنْ قَصَدَ بقوله « لا كلَّمْتُ زيداً ولا عَمْراً » معنى « لا كلَّمْتُ زيداً وعَمراً » الذي لَمْ يُضْمَرْ فيه الفِعل ، وَقَدَّرَ (لا) زائدةً فيمينٌ واحِدة ، لا يَلْزَمُهُ في نفسِ الأمرِ إلاّ كَفَّارة واحِدة وإنْ كانَ قد يُلْزَمُ في [الحكم] (١) بخلافِ ذلك ، بناءً على ظاهِرِ لفظِهِ .

وقد يُقال بامتناعِ هذا الوجه بناءً على أنَّ (لا) إنَّما تُزادُ إذا كانَ في اللفْظِ ما يشعرُ بذلكَ كقرينةِ (٢) قولِهِ تعالى : (وما يَسْتوي ...) (٣) فإنَّ الاستواءَ لا يُعْقَلُ منسوباً الى واحدٍ ، وكذلك (٤) قوله تعالى (ما مَنَعَكَ ألاَّ تَسْجُدَ) (٥) فإنَّ مِنَ المعلوم أنَّ التَّوبيخَ على امتناعِهِ مِنَ السُّجودِ ، لا على امتناعِهِ من نَفْيِ السُّجودِ ؛ لأنَّه إذا امتَنَعَ [هـ ــ ٩٧] مِن نفيِهِ كانَ مُثْبِتاً له . فأمَّا المثالُ المذكور (٦) فلا دليلَ فيهِ على ذلك ، فلا تكونُ (لا) فيه إلاّ نافيةً ، اللهُ أعْلَمُ .

---

(١) زيادة من سائر النسخ .

(٢) في د ، ل : « لقرنية » ، كذا ، وصوابه عن ف ، هـ .

(٣) انظر ص : ٢٣٧ ح ٦ .

(٤) في هـ : « وكذا » .

(٥) الأعراف : ٧/١٢ وهي بتمامها : « قال ما منعك ألا تسجد اذ أمرتك قال أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين » .

(٦) يريد قول المتكلم : « لا كلمت زيداً ولا عمرا » .

ومن فوائده أيضاً (١) :

[الكلامُ في إنّما] (٢)

اعلم أنّ الكلامَ في (إنّما) في موطنين ؛ أحدُهما [٣١٨-آ] لفظيّ ، والآخرُ معنويّ . أمّا اللّفظي : فمن جهة بساطتِها أو تركيبِها ، وأمّا المعنويّ : فمن جهة إفادتِها الحصرَ أو عدمِ إفادتِها لهُ .

والمدّعى في الوجه الثّاني : أنّها مفيدةٌ للحصر ، واستُدِلّ لهذا بأمور :

أحدُها : فهمُ أهلِ اللّسانِ لذلك ، كما تقرّرَ من فهمِ الصّحابة - رضيَ اللهُ عنْهم - مِنْ : « إنّما الماءُ مِنَ الماء »(٣) ومن فهمِ ابنِ عبّاس رضيَ اللهُ عنهما من «إنّما الرّبا في النّسيئة»(٤)

---

(١) المراد : جمال الدين بن هشام . وزاد في هـ : « تغمده الله تعالى برحمته » .

(٢) زيادة جعلتها عنوانا لهذه الفائدة .

(٣) من حديث عن أبي سعيد الخدري في صحيح مسلم - باب الحيض - برقم حديث ٨١ .

(٤) ورد هذا اللفظ في الحديثين : ١٠٢ ، ١٠٣ من صحيح مسلم - مساقاة وورد بلفظ : « لاربا الا في النسيئة » في البخاري - بيوع - برقم حديث ٧٩ عن ابن عباس عن أسامة بن زيد ، وفي مسند الامام أحمد ٥/٢٠٢ عن سعيد بن المسيب عن أسامة بن زيد .

معَ عدمِ المخالفةِ منهم(١) فكان ذلك إجماعاً على أنّها مفيدةٌ للحَصْرِ .
على أنَّ الاحتجاج بقضيَّة ابنِ عبّاس مع الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ
قد يحتمِلُ الاعتراض بأنَّ المعترِضَ (٢) قد يقتصِرُ على ذكرِ أحدِ
أوجُهِ المنعِ (٣) لأمرٍ ككونِ (٤) ذلك الوجه أجْلى وأبعدَ عن
الاعتراض، وربَّما فَعَلَ ذلك على سبيل التَّنَزُّلِ للخصم فيما ادّعاه
وفَهِمَه . فلا يَلزَمُ مِنَ اقتصارِهِم على الاعتراض بما فيه
معارَضَةٌ ـ وهو إيرادُهُم الدليلَ المقتضي لتحريمِ (٥) ربا
التَّفاضُل (٦) ـ أن يكونوا مُسَلِّمينَ له في دعواه الحصر . وقد

---

(١) يريد : أن الصحابة لم يخالفوا في فهم ابن عباس لمعنى الحصر بانما من الحديث ، غير أنهم خالفوه ـ كما سيأتي ـ في قصره الربا على النسيئة واغفاله ربا التفاضل . ومخالفتهم هذه دليل على موافقتهم في افادة (انما) الحصر . وانظر : ارشاد الساري ٤/٧٨ ، وهامشه : شرح النووي على صحيح مسلم ٧/٢٣ ، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٥/٢٥٠ ، واللسان (نسأ) .

(٢) هو ابن عباس هنا ، واعتراضهم اياه : في قصره الربا على النسيئة كما مر في الحاشية السابقة .

(٣) وهو منع ربا النسيئة .

(٤) في هـ : « لكون » .

(٥) في د ، ل ، ف : « فتحريم » ، تحريف .

(٦) ربا التفاضل : يكون في صرف ذوات الجنس الواحد ، فان أعطيتك رطلاً من الحنطة التي عندي مقابل نصف رطل من الحنطة التي عندك فهذا من ربا التفاضل ، فان اختلف جنساهما فليس منه ، وهذا جائز بخلاف الأول . وانظر ارشاد الساري ٤/٧٨ ، وهامشه : ٧/٢٣ .

يُقال أيضاً إنَّ ابن عبّاس ــ رضيَ الله تعالى عنهما ــ فَهِمَ الحصرَ وادّعاه ، وهُمْ لَمْ يَنْفُوه ولَمْ يُثْبِتُوه ، فتجيءُ مسألةُ ما إذا قالَ البعضُ وسَكَتَ الباقون ، وهل ذلكَ حُجَّةٌ أو ليس بِحُجَّة ، فيه كلامٌ مشهورٌ في أصولِ الفِقه .

الدليل الثاني : معاملةُ العربِ للاسمِ بعدَها معاملته بعدَ (١) (إلاّ) المسبوقةِ بالنَّفي . وقولُهُم معاملة (ما) و (إلاّ) تمثيل ، لا أنَّ ذلك خاصٌّ بـ (ما) (٢) وذلك في قوله :

٥٧ ــ . . . . وإنَّما
يُدافِعُ عَن أحسابِهِمْ أنا أوْ مِثْلِي (٣)

فهـــذا كقولِهِ :

---

(١) في د : « معاملته بعده » ، وفي هـ : « معاملة ما بعد » ، والأول تحريف، وصوابه عن ل ، ف .

(٢) قال بعضهم : إن (ما) في (انما) للنفي اعتماداً على معاملة العرب للاسم بعد (انما) معاملته بعد (الا) المسبوقة بالنفي في فصل الضمير كما في البيت الآتي ذكره . وأنكر ابن هشام كونها نافية . وانظر المغني ٣٤٢ .

(٣) البيت من قصيدة للفرزدق يهجو فيها جريراً ، وهو في ديوانه ٢/١٥٣ برواية : « أنا الضامن الراعي عليهم وانما . . . . »
وروي صدره في غير الديوان :
« أنا الفارس الحامي الذمار وانما . . . . »

٥٨ ـ قدْ علِمَتْ سلْمى وجاراتُها

ما قطّرَ الفارِسَ إلاّ أنَا (١)

فأمّا قولُ بعضِ المتأخّرين (٢) في (إنّما أمِرْتُ أنْ

وجاء البيت منسوباً الى الفرزدق في : المحتسب ٢/١٩٥ ، ودلائل الاعجاز ٢٥٣ ، ٢٦٣ ، وتلخيص القزويني ١٤١ ، والمغني ١/٢٧٧ ، والعيني ١/٢٧٧ ، ومعاهد التنصيص ١/٨٩ ، وشرح شواهد المغني ٧١٨ ، وشرح أبيات المغني ٥/٢٤٨ ، والدرر ١/٣٩ ·

وورد البيت من دون نسبة في شرح المفصل ٢/٩٥ ، ٨/٥٦ ، برواية : « يدافع عن أعراضهم » ، وفي الهمع ١/٦٢ ·

وقد استشهد بالبيت على فصل الضمير للقصر ب (انما) ، لمعاملتها معاملة (إلا) والنفي قبلها ، وكأنه قال : ما يدافع عن أحسابهم قوم الا أنا أو من يماثلني ·

(١) هذا البيت من السريع ، وهو لعمرو بن معدي كرب ، ونسب الى الفرزدق ، ولم أجده في ديوانه · وورد منسوباً الى عمرو في : سيبويه ١/٣٧٩ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٤١١ ، وشرح شواهد المغني ٧١٩ ـ ونقل فيه نسبة البيت الى الفرزدق عن صدر الأفاضل ، وشرح أبيات المغني ٥/٢٦٢ · وورد البيت من غير نسبة في دلائل الاعجاز ٢٦٠ ، وشرح المفصل ٣/١٠٣ ، والمغني ٣٤٢ ، واللسان (ق ط ر) · قطّره : ألقاه على قُطره ، أي : جانبه · واستشهد بالبيت على اظهار الضمير وانفصاله بعد (الا) المسبوقة بالنفي ·

(٢) يريد : أبا حيان الأندلسي · انظر المغني ٣٤٢ ، وشرح أبياته للبغدادي ٥/٢٥١ ـ ٢٥٣ ·

أَعْبُدَ) (١) و (إنَّما أشكُو) (٢) ونحوِ ذلك من الآياتِ : إنَّ الضميرَ محصورٌ ولم يُفْصَلْ ، فلا (٣) يُتَشَاغَل بِهِ ولو صَحَّ خَرَجَ [هـ - ٩٨] نحوُ :

٥٩ - . . . . وإنَّما
يُدافِعُ عن أحْسابِهِم أنا أوْ مِثْلِي (٤)

عَن الاستشهادِ به،وكانَ ضَرورةً لمخالَفَتِهِ للاستعمال (٥).

الدليـل الثالث : أنَّ [إنَّ] (٦) للإثباتِ ، و (ما) للنَّفي ، والنفيُ والإثباتُ ضِدَّانِ فلا يجتمعانِ على محلٍّ واحدٍ ، فوجَبَ أن يُصْرَفَ أحدُهُما للمذكورِ ، والآخرُ إلى غيرِهِ ليصحَّ اجتماعُهُما . لا جائزٌ أن يكونَ المنفيُّ هو المذكور ، والمُثْبَتُ هو ما عَدَاهُ ، للاتِّفاق على أنَّ قولَكَ: « إنَّما زيدٌ قائِمٌ » يُفيدُ إثباتَ القيامِ لزيدٍ ، فإذا بَطَلَ ذلك تعيَّن العكس وهو نفيُ القيام عَن غيرِ زيد وإثباتُه لزيدٍ ، ولا معنى للحصر إلاّ هذا . هذا حاصل كلام الإمام فخرِ الدّين (٧) ومَنْ تبِعه ، وهو فاسدٌ

---

(١) الرعد ٣٦/١٣ « .. انما أمرت أن أعبد الله ... » ، والنمل : ٩١/٢٧ « انما أمرت أن أعبد رب هذه البلدة ... » .

(٢) يوسف ٨٦/١٢ « قال انما أشكو بثي وحزني الى الله » .

(٣) في د ، ل ، ف « فلم » ، والأوجه عن هـ .

(٤) سلف في الشاهد ٥٧ . وسقط « أو مثلي » من هـ .

(٥) في هـ : « الاستعمال » .

(٦) زيادة من ل ، ف ، هـ .

(٧) هو الفخر الرازي ، والكلام بتمامه نقله البغدادي عن الزركشي في ←

المقدّمتين (١) لأنَّ (إنَّ) للتأكيد لا للاثبات ، بدليل أنّك تقول : « إنَّ زيداً قائمٌ » و « إنَّ زيداً ليس بقائم » ، فتجدُها إنّما دَخَلَتْ لتأكيدِ الكلامِ نفياً كانَ أو إثباتاً . و (ما) زِيدَ مِثْلُها في قولِكَ « لَيْتَمَا زيداً قائِمٌ » لا نافية .

الدليل الرابع : أنَّ [إنَّ] للتأكيد ، و (ما) حرفٌ زائدٌ للتأكيد ، فلمّا أخذوا الحُكْمَ مِنْ بَيْنِ مؤكّدَيْنِ فاسَبَ أن يكونَ مُخْتَصّاً بالمُسنَدِ إليه (٢) قاله (٣) السكّاكي ، وليس بشيء لأنّه لازِمٌ له في قولِكَ : « إنَّ زيداً لقائمٌ » لأنَّ (إنَّ) واللام معاً للتأكيد ، ثمَّ إنّك تقول : « أحْلِفُ بالله إن زيداً لقائم » [٣١٨ ـ ب] فتجمَعُ بينَ ثلاثِ مؤكّداتٍ ، القسمِ ، و (إنَّ) ، واللام ، ولا يُفيدُها هذا الحصرَ باتّفاق .

واستدلَّ مَن قالَ : إنّها ليسَتْ للحصر بقوله تعالى : (إنّما المؤمنونَ الذينَ إذا ذُكِرَ اللهُ وجِلَتْ قُلوبُهُم) (٤) ، فلو كان

بحر الأصول ، قال البغدادي : « وقال الفخر الرازي في توجيهه : إن (إنّ) للاثبات ، و (ما) للنفي ، والأصل بقاؤهما على أصلهما ، ولا يتوجهان معاً للمذكور ... وليست (ما) لنفي المذكور وفاقاً ، فتعين عكسه ، وهو معنى القصر » . شرح أبيات المغني : ٥/٢٤٩ .

(١) في د ، ل ، ف : « لمقدمتين » ، تحريف ، وصوابه عن هـ . وانظر المغني ٣٤٢ .

(٢) أي أن يكون فيه معنى الحصر .

(٣) في هـ : « قال » ، تحريف .

(٤) الأنفال : ٢/٨ .

معناه : ما المؤمنونَ إلاّ الذينَ إذا ذُكِرَ اللهُ وجِلَتْ قلوبُهُم ، لزِمَ سلبُ الإيمان عَمَّنْ لايَوْجَلُ(١) قَلْبُهُ عندَ ذِكرِ اللهتعالى والإجماعُ مُنْعَقِدٌ على خِلافِه .

والجوابُ أنَّ المرادَ بالمؤمنين : الكاملو (٢) الإيمان ، ولا شكَّ أنَّ مَنْ لا يَوْجَل (٣) قلبُهُ عندَ ذكرِ الله فليس بكامِلِ الإيمان. ورُدَّ بأنَّ هذا مجازٌ ، وأجيبَ بأنَّهُ يجب المصيرُ إليه جَمْعاً بينَ الأدِلَّة ، فإنَّهُ قد قام الدليلُ الذي قدَّمناه على إفادتها الحصر وهو معاملةُ الضمير بعدَها معاملته بعدَ (إلاّ) المسبوقةِ بالنَّفي ، ولهذا قال المحقّقون : والأكثرُ أنَّها للحصر ، حتّى لقد نقل النَّوويّ إجماعَ النحويّين والأُصوليّين (٤) على إفادتها الحصر ، ذكره في شرح مسلم ، وهو [هـ ـ ٩٩] غريب . فهذا ما يتعلّق بإثباتِ الأمرِ الثّاني المعنويّ .

وأمّا ما يتعلّق بالأوَّل (٥) فنقول : إنَّ أصلَ (إنَّما) ، (إنَّ) و (ما) ، وأنَّ (إنَّ) من (إنما) هي التي كانت الرافعة (٦) الناصبة

---

(١) في الأصول جميعاً (يجل) ولا يجيء المضارع كذلك من (وجل) اللازم . انظر اللسان (وجل) .

(٢) في هـ : « الكاملون » ، تحريف .

(٣) انظر الحاشية (١) من هذه الصفحة .

(٤) سقط « والأصوليين » من هـ .

(٥) وهو الجانب اللفظي من (انما) ، اي من جهة بساطتها أو تركيبها

(٦) في هـ : « الواقعة » ، تحريف .

قبل وجود (ما) ، و إنّ (ما) (١) هي الحرف التالي لنحوِ (ليتَ) في قولِهِم : « ليتَما أخوكَ مُنطَلِقٌ » .

فهذه ثلاثة أمور يدلّ عليها عندي أمران : أحدُهما أنّهم لم يختلِفوا في (ليتَما) و (لَعلَّما) و (لكنَّما) و (كأنَّما) في ذلك ، يعني في تركيبها ، و [الثاني] (٢) أنّ (ما) غير نافية ، فلتكن (إنَّما) كذلك .

فإنْ قيلَ : هذه غيرُ تلك التي تَدْخُلُ عليها (ما) الكافّة ، وأنّ (إنَّما) على قسمَين ، فهذه دعوى ما لا يَثْبُتُ ، ولا يقومُ عليه دليل . وأيضاً فبأيِّ شيءٍ تُفَرِّق أيُّها العاقلُ بين (إنَّما) هذه و (إنَّما) تلك ؟ وأيضاً فلمْ يقُلْ أحدٌ إنَّ (إنَّما) على قسمين: مفيدةٍ للحصر ، وغيرِ مفيدةٍ له . فهذا الحقُّ الذي لايَحيدُ عنه مَن فيه أدنى إنصاف .

فإنْ قيلَ : معاملةُ (ما) بعد (إنَّما) معاملَةَ (ما) بعدَ (إلاّ) المسبوقةِ بالنَّفي تَدُلُّ (٣) على أنَّ (ما) نافية ، فذلك غيرُ لازم ، إذْ لايمتنِعُ أن يكونَ الشيءُ حكمُهُ حكمُ شيءٍ آخر ، وإنْ لم يكُنْ مُرَكَّباً منه ولا مِن شيءٍ يُشبِهُهُ . وإنَّما الأمرُ في ذلك أنَّ العرب استعملوا (إنَّما) بعد تركيبها من الحرفين في مَوْطِنِ الحصر ، وخَصّوها بذلك لمشاركتها لـ (ما) (٤) و (إلاّ)

---

(١) في النسخ جميعا : « انما » باتصال (ان) ب (ما) ، وهو تحريف .

(٢) زيادة يقتضيها سياق الكلام .

(٣) في هـ : « يدل » .

(٤) في د ، ل ، ف « فمشاركتها بما » تحريف ، وصوابه عن هـ .

في الحكم ، لأنّهم استعملوها وألزَموها موضِعَها ، لا لأنّ (ما) مِنْ (إنّما) نافية ، كما أنّه ليس ذلك لأجلِ أنّ (إنّما) مأخوذةٌ من (إلاّ) • ثم (١) هذه المقالة بعد فسادها من جهة النّظَر مخالِفةٌ لأقوالِ النّحاة ، فإنّهم إنّما يَنُصّونَ على أنّ (ما) كافّة ولا يُعرَفُ القولُ بأنّها نافية إلاّ لبعضِ المتأخّرين • واللهُ سبحانه وتعالى أعلم •

مسألـــة

ومِن فوائده (٢) :

لمّا كانَ الابتداءُ آخذاً في التّحريك لم يكنِ المبدوءُ به إلاّ متحرّكاً ، ولمّا كان الانتهاءُ آخذاً في السّكون لم يكنِ الموقوفُ عليه إلاّ ساكناً • كلُّ ذلك للمناسبَة • وهـذا تعليـلٌ حَسَن ـ واللهُ أعلم ـ [هـ : ١٠٠] •

من أبيات الحماسة (٣)

٦٠ ـ أقـولُ حـينَ أَرى كعبـاً ولِحيَتَهُ

لابـارَكَ اللهُ في بضـعٍ وستّـينِ

---

(١) في هـ : « الايم » ، تحريف •

(٢) لازال السيوطي يثبت فوائد ابن هشام الأنصاري •

(٣) الراجح عندي أن الكلام على بيتي الحماسة التاليين هو كلام ابن هشام لأنه جاء في سياق فوائده ، على أن هذا لايمنع أن يكون لغيره وأن السيوطي قد نقله من مجموع يشتمل على فوائد لابن هشام وغيره •

مِـن السِّنينَ تَمَلّاهـا بِلا حَسَـبٍ
ولا حيـاءٍ ولا عَقْـلٌ ولا دِيـن (١)

[٣١٩ ــ آ] قوله : (وستِّينِ) يحتَمِلُ وجهين :

أحدهما : أنْ تكونَ الكسـرةُ كسرةَ إعـرابٍ ، والنّـونُ مجعولةٌ كأنّها (٢) لامُ الكلمة على حـدِّ قوله ــ صلى الله عليـه وسلّم ــ : « اللهمَّ اجعلْها عليهم سِنيناً كَسِنِي يُوسُف » (٣) ٠

والثّاني : أن يكونَ مُعرباً بالياء ، وتكون النون زائدةً لفظاً وحكماً عَن مقدّرٍ بها الثبوت (٤) ، وتكون الضّرورة (٥) قادَتْهُ الى أن أتى بالحرَكة على ما يقتضيه أصـل التقاءِ الساكنين وهـذا كثير كقوله :

---

(١) لم أعرف قائلهما،وهما في شرح الحماسة للمرزوقي ١٥٢٨ ، والتبريزي ٤/٩٧ ، والخزانة ٣/٤١٦ ٠ وذهب شارحا الحماسة الى أن الكسرة في (وستين) كسرة اعراب ، وأن الشاعر أجرى جمع السلامة مجرى جموع التكسير ٠ تملاها : عاش ملاوتها ، ومنه الملي من الدهر وقولهم : تمليت حبيباً ٠

(٢) في ل (لأنها) ، تحريف ٠

(٣) لم أعثر على هذا الحديث بهذا اللفظ ، وأغلب ما رأيت من الروايات : « اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف ٠٠٠ » ، وعليها البخاري ١/٢٥٥ ــ استقاء ــ ومسلم : برقم حديث ٢٩٥ ٠ وغيرهما ٠ وانظر الأشموني ١/٥٠ حيث ذكر رواية « سنيناً » ٠

(٤) انظر الكلام على هذه النون في شرح المفصل ٤/١٤٠ ــ ١٤١ ، ٥/٧ ٠

(٥) في د « للضرورة » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ ٠

٦١ ـ . . . .

وقـد جـاوزتُ حـدَّ الأربَعـيْنِ (١)

٦٢ ـ . . . .

وأنْكَرْنـا زعـانِفَ آخَـرِيْنِ (٢)

---

(١) البيت من قصيدة أصمعية لسحيم بن وثيل الرياحي ، الأصمعيات ١٧ وجاء صدره فيها :

(وماذا يدري الشعراء مني) . . . .

ورواية العجز : « ٠٠٠٠ رأس الأربعين » ، وجاء البيت بالرواية ذاتها منسوباً الى سحيم في طبقات الشعراء لابن سلام ٧٢ ، ٥٨٠ ٠ وورد البيت أيضاً منسوباً الى سحيم في : شرح المفصل ١١/٥ ، والعيني ١٩١/١ ، والخزانة ٤١٤/٣ ٠ وورد من دون نسبة في : المقتضب ٣٣٢/٣ ، ٣٧/٤ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٥٢٨ ، وأوضح المسالك ٤٤/١ ، ٥٠ والأشموني ٥٣/١ ، والهمع ٤٩/١ ٠ وروايات صدر البيت فيها عديدة ٠ والشاهد فيه كسر نون الجمع لضرورة الشعر ، وفي هذه الضرورة معاودة للأصل وهو التحريك بالكسر عند التقاء الساكنين ، وقال ابن سلام : « ٠٠٠ كأنه سكت عند القافية ٠٠» ونص ابن عصفور فيما نقله البغدادي عنه أن كسر نون الجمع لايكون الا في حال النصب والخفض ، انظر الخزانة ٣٩٠/٣ ، وفيها تخريجات آخر لكسر نون الجمع في البيت ، انظر ٤١٤/٣ ـ ٤١٦ ٠

(٢) هذا عجز بيت لجرير في التعريض بفضالة العرني ، وهو في ديوانه ٤٢٩ ، وصدره :

(عرفنا جعفراً وبني عبيد) . . . .

وورد برواية الديوان منسوباً اليه في طبقات الشعراء لابن سلام ٧١ ، ←

وَرَجَّحَ أبو الفتح بنُ جِنِّي هذا الوجه على الأوّل بقولِهِ (١) « مِنَ السِّنين » وبيانُ ذلكَ أنّه في الأصلِ تمييزٌ منصوبٌ فَحقّهُ : لا باركَ اللهُ في بضعٍ وستينَ سَنَةً ، فلمّا أتى به على مُقتَضَى القياسِ الأصلي (٢) ، وهوَ ذِكرُ لفظةِ (مِن) وجمعُ (سَنَة) وتعريفُها ، فلِذا حُكِم على قولِهِ : (وَستِّينِ) أنّه جاءَ به على مُقتَضَى القياسِ في حَرَكتِهِ وهي الكسرة . قلتُ : ويرجّحُهُ أمرٌ آخَرُ وهو أنّ الإعراب بالحركات مع التزامِ الياءِ إنّما هو معروفٌ في بابِ (سَنَة) و (عِضَة) و (قُلَة) ، أعني ما حُذِفَتْ لامُهُ (٣) . وأمّا غيرُ ذلك فلعلّه لا يَثبُتُ فيه ــ والله أعلم ــ .

← وورد بالنسبة نفسها في العيني ١/١٨٧ ، والخزانة ٣/٣٩٠ ، والدرر ١/٢١ ، ورواية الصدر فيها جميعا :

(عرفنا جعفراً وبني أبيه) ....

وجعفر وعبيد ابنا عم الشاعر ، وهما أخوا عرين . والزعانف : أهداب الثوب المتخرقة ، وزعانف السمك : أجنحته ، والمراد بهاهنا أراذل الناس . موضع الاستشهاد بالبيت كما في البيت السابق ، وقيل: كسر نون الجمع لغة لقوم انظر العيني ١/٣٩١ ، والأشموني ١/٥٢.

(١) سقط «على» و «بقوله» من هـ،تحريف. ويقطع بكونه تحريفاً أن مذهب ابن جني هو مقتضى الوجه الثاني لا الأول ، انظر الخزانة ٣/٤١٥. ١/٤٨ .

(٢) يريد مجيئه بالتمييز على أصله ، انظر الخزانة ٣/٤١٦ .

(٣) انظر شرح المفصل ٥/٥ ، ١٢ ، وأوضح المسالك ١/٣٧ . والأشموني ١/٤٨ .

ومن فوائده (١) :

[الفرقُ بينَ العَرْضِ والتَّحضيض](٢)

الفرقُ بينَ العرضِ والتَّحضيض أنَّ العرضَ طلبٌ بلينٍ ورِفق ، والتَّحضيضُ طَلَبٌ بإزعاجٍ وعُنْف .

مسألـــة

ومن فوائده (٣) [هـ : ١٠١] :

[الفَرْقُ بينَ عَلِمْتُ وعَرَفْتُ] (٤)

قال : أبو الفتـح : قلتُ لأبي عَليّ : إذا كانَتْ (عَلِمتُ) بمعنى (عَرَفْتُ) عُدِّيَتْ الى مفعول واحد ، وإذا كانَتْ بمعنى العلم عُدِّيتْ الى مفعولَين (٥) فما الفـرقُ بينَ (علِمتُ) و (عَرَفتُ) مِن جهة المعنى ؟ فقالَ : لا أعلـمُ لأصحابنا في ذلك فَرْقاً مُحصَّلاً ، والذي عندي في ذلك : أنَّ (عَرَفتُ) معناهـا

---

(١) أي ابن هشام الأنصاري .

(٢) زيادة جعلتها عنواناً للفائدة .

(٣) أي ابن هشام الأنصاري . والظاهر أن هذه المسألة منقولة هنا بتمامها عن كتاب الخاطريات لابن جني ، وقد سبق أن أثبت السيوطي معظمها معزواً الى الخاطريات في الأشباه ٢/٥٤٤ من هذه الطبعة .

(٤) زيادة جعلتها عنواناً للمسألة .

(٥) وهو المفهوم من كلام سيبويه في الكتاب ١/١٨ .

العلمُ مِن جِهةِ (١) المشاعِرِ والحواسِّ ، بِمَنزلةِ أَدْرَكْتُ ، و (علمتُ) معناها العلمُ مِن غيرِ جِهةِ المشاعرِ والحواسّ . يَدُلُّ على ما ذكرنا في (عَرَفْتُ) قولُهُ تعالى : (يُعرَفُ المجرِمُونَ بِسِيْماهُم) (٢) والسِّيما تُدْرَكُ بالحواسِّ وبالمشاعِرِ ، وكذلكَ (٣) في ذِكْرِ الجَنَّة : (عرَّفَها لَهُم) (٤) أي طَيَّبَ رائِحَتَها لهُم ، مِنَ العَرْفِ ، وهُوَ الرَّائِحَة ، والرَّائِحَةُ إنَّما تُعلَمُ مِن جِهةِ الحاسَّة ، وقولُه :

٦٣ ـ أَوَكُلَّما وَرَدَتْ عكاظَ قَبيلَةٌ
بَعَثُوا إليَّ عَرِيفَهُم يَتَوَسَّمُ (٥)

---

(١) في د : « غير جهة » تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٢) الرحمن : ٤١/٥٥ « .... فيؤخذ بالنواصي والأقدام * » .
والسيما : العلامة يعرف بها الخير والشر . اللسان (سوم) .

(٣) في د ، ل ، ف : « ولذلك » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

(٤) سورة محمد : ٦/٤٧ « ويدخلهم الجنة عرفها لهم » .

(٥) البيت لطريف بن تميم العنبري ، وهو في الأصمعيات منسوباً اليه مع أبيات خمسة ص ١٢٧ ـ ١٢٨ ، وورد منسوباً اليه في البيان والتبيين ١٠١/٣ ، والكتاب ٢١٥/٢ ، واللسان (عرف) ، وورد غير منسوب في المقاييس ٥٣/٥ . وروى في موضع : « عريفهم » في الأصمعيات : « رسولهم » ، وفي المقاييس : « قبيلهم » . قال سيبويه : « يريد : عارفهم » . ويتوسم : يتفرس ويطلب الوسم ، وهو العلامة ، وكان من عادة الفرسان التقنع في أسواق العرب ، وكان حمصيصة الشيباني قد وافى عكاظ ، فعرف طريفاً وتوعده ولم يكن طريف مقنعاً فذكر ←

قلتُ له : أفيجوزُ أن تقولَ (١) : (عَرَفْتُ) : ما كان ضدُّه في اللفظِ (أنكَرْتُ) ، و (علِمْتُ) : ما كانَ ضدُّهُ في اللفظِ (جَهِلْتُ ، فإذا أُريدَ بـ (عَلِمْتُ) العِلْمُ المعاقِبَةُ عبارَتُهُ الإنكارَ (٢) تَعَدَّى الى مفعولٍ واحدٍ ، وإذا أُريدَ بالعلْمِ المعاقِبةَ (٣) عِبارَتُهُ الجهلَ تعدَّى الى مفعولَين • ويكون هذا فَرْقاً بينَهُما صحيحاً ، لأنَّ (أنكَرْتُ) ليستْ (٤) بِمَعنى (جَهِلْتُ) ، لأنَّ الإنكارَ قد يُصاحِبُهُ العِلْمُ ، والجهلُ لايُصاحِبُهُ العِلْمُ ، ولأنَّه إنَّما يُنكِرُ الإنسانُ ما يعلَمُهُ ، ولا يصحُّ أن يُنْكِرَ ما قد يَجْهَلُهُ ، ولأنَّ الجَهْلَ يكونُ في القلبِ فقط ، والإنكارُ يكونُ باللِّسانِ ، وإنْ وُصِفَ القلبُ بِهِ كقولِك : « أَنكَرَهُ قَلْبي » كانَ مَجازاً ، وكونُ الإنكارِ باللِّسان دِلالةٌ على [٣١٩ ــ ب] أَنَّ المعرِفَةَ متعلِّقَةٌ بالمشاعِرِ فقالَ : هذا صحيحٌ والله أعلَم (٥) •

أبياتاً أولها بيت الشاهد • وموضع الاستشهاد بالبيت هنا : « عريفهم يتوسم » ، على ما ذكرنا من معنى العريف والتوسم •

(١) في هـ : « يقول » •

(٢) في موضع : « المعاقبة عبارته الانكار » كلام مضطرب في د لتحريف فيها وأثبت صوابه عن ل ، ف ، هـ •

(٣) في د : « العاقبة » ، تحريف وصوابه عن سائر النسخ •

(٤) في هـ : « ليس » •

(٥) أفرد السهيلي للفرق بين عرفت وعلمت مسألة مستقلة في نتائج الفكر، (مصورة معهد المخطوطات ــ اللوح ١١١ ــ محفوظة برقم ١٧٤ نحو)•

[شروط تنازع العاملين أو العوامل] (١)

ووجدتُ بخطِّ الشَّيخ رُكنِ الدِّين بنِ قَديد (٢) ما نَصُّه :

وجدتُ بِخَطِّ الشَّيخ الإمام جمال الدِّين بن هشام (٣) : [هـ : ١٠٢] :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله وصلاتُه على سيِّدنا محمدٍ خيرِ خلقِهِ وآلِهِ

قال الفقيرُ الى رَبِّه عبدُ الله بنُ هشام غفرَ الله له ولوالِدَيه ولأحبابِهِ ولجميعِ المؤمنين :

هذا فصلٌ في الشروط التي بها يتحقَّقُ تنازُعُ العامِلَين أو العوامِلِ .

قد تتبَّعْنا ذلك فوجدناهُ مُنحصِراً في خمسةِ شروطٍ، شرطَينِ في العامِلِ وشرطَين في المعمول وشرطٍ بينَهما .

---

(١) زيادة جعلتها عنوانا للنقول المتفرقة التي جمعها السيوطي حول التنازع وقد تخللها بعض النقول مما لم أجد له علاقة بالتنازع ، وأوردتها على صورتها وفي موضعها الذي جاءت فيه من الأشباه .

(٢) هو عمر بن قديد (توفي بين ٨٥٠ ـ ٨٦٠ هـ) ، وانظر فهرس التراجم .

(٣) زاد هنا في هـ : « رحمه الله تعالى » .

فأمّا الشرطانِ اللّذان في العامل :

فأحدُهما : ألاّ يكون مِن نوعِ الحروف ، فلا تنازُعَ في نحوِ « إن لم تَفْعَلْ » ولا في نحوِ قولِ الشّاعر :

٦٤ ـ حَتّى ترَاها وَكَأَنَّ وَكَأَنْ
أعناقَها مُشَدَّداتٌ في قَرَنْ (١)

خِلافاً لبعضهم .

الثّاني : أنّ يكونَ كلٌّ منهما طالباً مِن حيثُ المعنى لِما فُرِضَ التّنازُعُ فيه ، فلا تنازُعَ في : (وجَحَدوا بِها واستيقَنَتْها أنفُسُهُمْ ظُلْماً وَعُلُوّاً) (٢) لأنّ طالِبَ الظّلْم والعُلُوّ الجَحْدُ لا الاستيقانُ ، ولا في (وَذَكِّرْ فإنّ الذِّكرى تنفعُ المؤمنين) (٣) ، لأنّ طالِبَ (المؤمنينَ) هو فعلُ النّفع لا الأمرِ بالتّذكير لعمومِ البعثةِ ـ كذا قالوا ـ . ولَكَ أنْ تقولَ : لايمتنعُ

---

(١) نسب العيني هذين البيتين من مشطور الرجز في ٤/١٠٠ الى خطام المجاشعي ، ونقل عن ابن بري نسبتهما الى الأغلب العجلي ، وتابعه الشنقيطي في الدرر ٢/١٦٠ . وورد البيتان من دون نسبة في الأشموني ٢/٨٩ ، وورد أولهما غير منسوب في أوضح المسالك ٣/٢٨ ، والهمع ٢/١٢٥ . ورواية العيني والدرر : « بقرن » . والبيتان في وصف الابل السريعة . والقرن : حبل يقرن به البعير . ويستشهد النحاة بهذا الرجز على توكيد الحرف بالحرف قبل أن يتصل بالمؤكد معموله ، وعده في أوضح المسالك من الشاذ . وأما الاستشهاد هنا فهو على امتناع وقوع التنازع لأن العاملين جاءا حرفين .

(٢) النمل ٢٧/١٤ .

(٣) الذاريات : ٥١/٥٥ .

التَّنازُعُ فيهما ، أمّا في الأولى: (فَعَلَى جعلِ (ظُلْماً) و (عُلُوّاً) مصدرَيْن في موضعِ الحال كـ « جاءَ زيدٌ رَكْضاً » فيكونُ التقديرُ : وجَحَدُوا بها ظالِمِينَ مُسْتَعْلِينَ واستيقَنَتْها وحالُهُم هذه ، وأمّا في الثانية فَلِأَنَّ (١) عمومَ البعثةِ لاينفي تخصيصَ (عَشِيرَتَكَ الأقربِين) (٢) وقد قالَ كثيرٌ مِنَ المُفَسِّرِينَ في (قُلْ لِعِبادي ...) (٣) : إنَّ المُرادَ (المخلِصِين) وأنَّ الإضافةَ إضافةُ تَشْرِيف، وبَنَوا على هذا صِحَّةَ الجزمِ في قولِهِ سبحانَه (يُقِيمُوا) (٣) و [(ينفقوا)] (٤) ، ونحو ذلك مِمّا جُزِمَ في جوابِ الشرطِ المُقَدَّرِ بعدَ الأمرِ ، فلولا أنَّ المُراد : (المخلصون) لم يَصِحَّ أنْ يَكُونَ التقديرُ : إن تَقُلْ لهُمْ يُقيموا و [ينفقوا] (٤) لِما يلزَمُ عليهِ [هـ : ١٠٣] مِنَ الخُلْف (٥) في خَبَرِ الصادِقِ ، إذْ قدْ يتخلَّفُ (٦) مِنَ المَقولِ

(١) في د،ل،ف : « لأن » تحريف ، وصوابه عن هـ .

(٢) الشعراء : ٢٦/٢١٤ « وأنذر عشيرتك الأقربين » . يريد لما خص الانذار في الآية بعشيرته (ص) الأقربين مع عموم البعثة جاز أن يتوجه التذكير للمؤمنين مع عموم البعثة أيضاً .

(٣) ابراهيم ١٤/٣١ « قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا ... » .

(٤) في النسخ جميعا : « يقولوا » ، تحريف ، وصوابه عن الذكر الحكيم ، اذ ليس فيه « يقيموا ويقولوا » ، وانظر الآية في الحاشية السابقة .

(٥) الخلف ـ بالضم ـ الاسم من الاخلاف ، ويقال : أخلفه ما وعده ، وهو أن يقول شيئاً ولا يفعله على الاستقبال . وعن اللحياني : الاخلاف أن يعد الرجل الرجل العدة فلا ينجزها ، انظر اللسان (خلف) .

(٦) في هـ « تخلف » ، تحريف .

لَهُم ـ على هذا التقدير ـ جَمٌّ غَفيرٌ لا يُحصى . والمِثالُ الجيِّد فيما نحنُ فِيه قولُ الشّاعِرِ ـ أنشدَهُ الفارسيّ ـ :

٦٥ ـ عِدِينا في غَدٍ ما شِئْتِ إنّا
نُحِبُّ وَلَو مَطَلْتِ الواعِدِينا (١)

فلا تنازُعَ بينَ (نُحِبُّ) و (مَطَلْتِ) في (الواعِدِينَ) لأنّ المَمْطولَ موعودٌ لا واعِدٌ فـ (الواعدينَ) مفعولٌ لـ (نُحِبُّ) لا غير .

وأمّا الشرطان اللّذان في المعمول :

فأحدُهُما : ألاّ يكونَ سَبَبِيّاً (٢) ، فلا تنازُعَ بينَ (مَمْطُولٌ) و (مُعَنّى) في قولِهِ :

---

(١) لم اقف على هذا البيت فيما بين يدي من المصادر . ومطل الحديدة : مدها وبابه « ضرب » ، وعن الليث : وكل ممدود ممطول ، والمطل في الحق والدين مأخوذ منه انظر اللسان (مطل) . والمراد هنا : اطالة المحبوب لأمد الوفاء بالوعد . والشاهد في البيت على أنه لاتنازع فيه من جهة أن المعمول (الواعدين) لم يطلبه في المعنى سوى عامل واحد وهو (نحب) لما ذكر .

(٢) الأولى أن يقول : « سببياً مرفوعاً» لأن ابن هشام ينقل هنا مذهب ابن مالك كما سيتبين ، ومذهب ابن مالك أن التنازع ممتنع في السببي المرفوع لافي غيره ، وانظر التسهيل ٨٦ ، وهمع الهوامع ٢/١١١ ، والدرر ٢/١٤٦ . ونقل ابن هشام في أوضح المسالك عدم امتناع التنازع في السببي المنصوب ، انظر : ٢/٢٧ .

وعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنّىً غَرِيمُها (١)

لأنَّهما حينئذٍ خَبَرانِ لـ (عَزَّةَ) ، وإذا أُعْمِلَ أحدهُما في الغَرِيم أُعطِيَ الآخرُ ضميرَهُ كما هو قاعدةُ التَّنازُع ، ويَلْزَمُ مِن ذلك عَدَمُ ارتباطِ أحدِ الخَبَرينِ بالمُخْبَرِ عنه (٢) ، ألا تَرَى أنَّه يؤولُ بِهِ التقديرُ ـ على إعمالِ الأوَّل ـ الى قولِكَ : وعَزَّةُ مَمْطُولٌ [غَرِيمُها مُعَنّىً] (٣)

---

(١) قائله كثير بن عبد الرحمن ، وهو في ديوانه ١٤٣ وصدره

(قضى كل ذي دينٍ فوفى غريمه) ....

وورد منسوباً اليه في الأبيات المشكلة للفارقي ٢٦٠ ، والعيني ٣/٣ ، والهمع ٢/١١١ والدرر ٢/١٤٦ وورد غير منسوب في الايضاح العضدي ٦٦ ، والانصاف ٩٠ ، وأوضح المسالك ٢/٢٥ ، والشذور ٤٢١ ، والأشموني ١/٣٥٣ ·

المطول : من مطل المدين ، اذا سوف في قضاء الدين · والمعنى : الذي شق الأمر عليه وسبب له العناء · والشاهد في البيت امتناع التنازع فيه لأن المعمول سببي مرفوع ، وهو (غريمها) وهذا على مذهب ابن مالك وابن خروف ، وجعل الفارسي البيت شاهداً على اعمال الثاني ، وجعله الفارقي شاهداً على اعمال الاول ·

(٢) المخبر عنه هو (عزة) في البيت ·

(٣) زيادة لايصح التأويل من دونها لأن أصل التقدير على ابراز الضمير عند اعمال الأول : وعزة ممطول غريمها معنى هو ، ثم لجأ ابن هشام الى اظهار الضمير (هو) زيادة في التوضيح فقال : (غريم) · وانظر الأبيات المشكلة للفارقي : ٢٦٠ ـ ٢٦١ ·

غَرِيمٌ !! وعَلَى إعمالِ الثّاني الى قولك : [٣٢٠ ــ آ] وعَزّةُ مَمْطولٌ [غريمٌ مُعَنّىً غريمُها] (١) • فإذا ثَبَتَ أنَّ التنازُعَ في هذا النحوِ متعذِّرٌ وَجَبَ أن يُحملَ على أنّ هذا السبَبِيّ (٢) مبتدأٌ مؤخَّر ، وما قبلَه خَبَرانِ لَهُ يتحمَّلانِ ضميرَه ، والجملةُ خبرُ الأوّل (٣) • هذا تقريرُ قولِ جماعةٍ منهم أبو عبدِ الله بن مالِك ــ رحِمَهُمُ الله أجمعين ــ •

وأقولُ : جوَّزَ التنازُعَ في هذا النحوِ جماعةٌ مِنهم : أبو بكر بنُ طاهِر (٤) في طُرَرِ الإيضاح (٥) ، وأبو الحَسَن بنُ البَاذِش (٦) في حواشيهِ (٧) ، ونَقَلَه بعضُهم عن

---

(١) جاء في موضع ما بين الحاصرتين في النسخ جميعاً « غريمها معنى غريم » ، وهو تحريف وصوابه ما أثبت ، لأن أصل التقدير على ابراز الضمير عند اعمال الثاني : « وعزة ممطول هو معنى غريمها » ، ثم أظهر الضمير (هو) فقال : (غريم) فصار كما أثبت •

(٢) أي « غريمها » •

(٣) والتأويل على هذا ما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل ونقله عنه أبو حيان في شرحه على التسهيل أيضاً ، وهو قوله : « أراد : وعزة غريمها ممطول معنى » • مخطوط شرح التسهيل لأبي حيان ٣/ورقة ٩٥ • وانظر الدرر ٢/١٤٦ •

(٤) انظر فهرس التراجم •

(٥) في هـ « طرز الايضاح » بالمعجمة • وذكر في البغية ١/٢٨ ، أن له تعليقا على الايضاح ولعله هو •

(٦) انظر فهرس التراجم •

(٧) الراجح أنها حواش على الايضاح ، وانظر البغية ٢/١٤٢ •

الفـارسي (١) • وهـو لازمٌ لجمـاعة منهـم الأستاذُ أبـو عليٍّ الشَّلَوبِين (٢) ـ رحمهم الله تعالى ـ لأنّهـم أجازوا في قـولِ الله سبحانه (ولِمَنْ صَبَرَ وغَفَرَ إنَّ ذلكَ لمِنْ عَزْمِ الأمور) (٣) كون (مَنْ) موصولةً مُخْبَراً عنـهُ بـ (إنَّ ذلِك مِنْ عَزمِ الأُمور) والرابطُ بينَهما الإشارةُ الى المصدرِ المفهـوم من فعـلِ الصِّلَةِ المقـدَّرِ إضافَتُهُ الى ضمـير (مَنْ) أي : إنَّ صبرَهُ وغُفرانَهُ ، فقَد جَعَلوا (٤) الارتباطَ حاصلاً بالإشارةِ الى المصدرِ المقدَّرِ ارتباطُهُ بالمبتدأ بمنزلةِ الإشارةِ الى نفسِ المبتدأ في نحوِ (ولباسُ التَّقوى ذلكَ خَير) (٥) ، فيلزَمُهُم في مسألتِنا الارتباطُ بالضميرِ العائِدِ على الغريم (٦) ، لأنَّه مرتبطٌ بضمير المُبتدأ (٧) [هـ ـ ١٠٤] بل تجويز هذا في مسألتنا أقيسُ من تجويزه في الآية الكريمة لوجهَيْن :

أحَدُهُما : أنَّ الضميرَ هو الأصلُ في بابِ الرَّبطِ فلا بُعْدَ في أن يكونَ التوسُّعُ فيهِ أكثرَ •

---

(١) الايضاح العضدي ٦٦ •

(٢) انظر فهرس التراجم •

(٣) الشورى ٤٢/٤٣ •

(٤) في د : « فعلوا » ، تحريف وصوابه عن سائر النسخ •

(٥) الأعراف ٧/٢٦ •

(٦) وهذا ما أنكره ابن مالك ورد جواز التنازع لأجله •

(٧) وذلك في قوله : « غريمها » لأن الهاء تعود على المبتدأ « عزة » •

والثاني : أنَّ بابَ التنازع تَجوَّزوا فيه في (١) الإضمارِ ، فأعادُوا الضميرَ على ما تأخَّرَ لفظاً ورُتْبَةً نحو : « ضربُوني وضربتُ قومَكَ » ، وأعادُوا فيه الضميرَ مفرداً على المُثَنَّى والمجموع فقالوا : « ضَرَبَني وضربْتُ قومَكَ » على معنى : ضَرَبَني مَنْ ثَمَّ ، كذا قدَّرَهُ سيبويهِ (٢) . ولم يَتَجَوَّزُوا بذلكَ (٣) في بابِ المُبتَدَأ ، ألاَ تَرَى أنّه لا يجوزُ «صاحِبُها في الدَّار » ولا « الزيدانِ قامَ » (٤) بمعنى : قامَ مَنْ ثَمَّ . واذا انتفى ذلكَ ظَهَرَ أنّ مسألتَنَا أولى بالإجازة ، ثُمَّ إنا إذا سَلَّمْنا امتناعَ التَنازُعِ لما ذَكَرُوا (٥) نمنعُ تعميمَ المنعِ فنقول : تعليقُ المَنْعِ بكونِ (٦) المعمول سببَياً تعميمٌ فاسدٌ ، لأنّهم أسنَدُوا المنعَ لعَدَمِ الارتباط ، وذلك ليسَ موجوداً في كلِّ سببيٍّ على تقديرِ التّنازُعِ فيه ، لأنّه إذا كان العاملانِ متعاطفَيْن بفاءِ السّببيةِ ، أو بواو العطفِ وهما مُفردانِ ، فإنَّ الارتباطَ حاصل مِن جهة العاطِفِ وإنْ فُقِدَ مِن جهةِ الضّمير ، لأنّ فاءَ السببيّةِ تُنزِلُ الجملَتَينِ كالجُملَةِ الواحِدة لأنَّهما سببٌ ومُسَبَّبٌ ، والواوُ في المفرداتِ للجَمعِ ، لهذا أجازُوا الاكتفاءَ

---

(١) سقط « في » من هـ .

(٢) الكتاب ١/ ٤١ .

(٣) في هـ : « ولم يجوزوا ذلك » .

(٤) في د ، ل ، ف : « قائم » تحريف ، وصوابه عن هـ .

(٥) يريد ابن مالك ومن على مذهبه .

(٦) في د،ف : « يكون » ، تصحيف ، وصوابه عن هـ ، ل .

بضميرٍ واحدٍ في نحوِ : «الذي [يَطيرُ](١) فيغضبُ زيدٌ الذّبابُ»
وقالَ اللهُ جلَّت كلمتُهُ : (ألمْ ترَ أنَّ اللهَ أنزَلَ مِنَ السّماءِ ماءً فتُصبحُ الأرضُ مُخْضرّةً)(٢) ، وقالَ الشّاعر :

٦٧ ــ وإنسانُ عَينِي يَحْسِرُ الماءُ تارةً
فيبدو وتاراتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ(٣)

وأجازوا « مررتُ برجلٍ(٤) كريمٍ بنوكَ وابنُهُ »(٥) .

(١) سقط : « يطير » من د ، وأثبته عن سائر النسخ .

(٢) الحج ٢٢/٦٣ « ..... ان الله لطيف خبير * » . وانظر المغني ٤٧٤ ــ ٤٧٥ .

(٣) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ــ بشرح الباهلي ــ ٤٦٠ .
واليه نسبه العيني ١/٥٧٨ ، وصاحب الدرر ١/٧٤ . وورد البيت غير منسوب في : مجالس ثعلب ٥٤٤ ، والمقرب ١/٨٣ ، والمغني ٥٥٤ ، وأوضح المسالك ٣/٤٢ ، والأشموني ٢/١٠٠ ، والهمع ١/٩٨ .
يحسر : يتكشف ، ويجم : يجتمع ويكثر .
وظاهر أن جملة (يحسر) لاضمير فيها يعود على المبتدأ (انسان) ، وساغ ذلك في البيت لأن جملة (يبدو) تشتمل على ضمير المبتدأ ، وقد عطفت على (يحسر) بالفاء السببية ، واكتفي بضمير واحد لأن الجملتين صارتا كالجملة الواحدة بعد تعاطفهما .

(٤) في د،ل،ف : « بزيد » ،والأصح ما أثبته عن هـ .

(٥) ليس في معمول الصفة المشبهة (بنوك) ضمير يعود عليها . وقد أجازوا ذلك لأن الواو جمعت بين المفردين بحكم كونها للجمع ، فاكتفي بضمير (ابنه) العائد على الصفة المشبهة .

فعلى هذا الـذي شَرَحناهُ لا يلـزَمُ مِن امتناعِ التنـازعِ في نحوِ [٣٢٠ ـ ب] :

٦٨ ـ . . . .

وَعَزَّةُ ممطولٌ مُعَنَّى غَرِيمُهـا (١)

حيثُ لافاءَ سببيةً ولا واوَ بينَ (٢) المفردَين أن يمتنعَ في « عَزَّةُ مَمْطُولٌ ومُعَنَّى غريمُها » و « عَزَّةُ ممطولٌ فمُعَنَّى غريمُها » ، ثمَّ إذا لم يَكُنْ (مُعَنَّى) مبتدأً البتَّة فلا مَنْعَ وإنْ وُجِدَ السببيُّ ، مثالُه (٣) : قيلَ لَكَ : ما مَعَكَ مِنْ خَبَرِ زيدٍ ؟ فتقول : « قامَ وقعدَ أبوهُ » ، لا يمنَعُ التَّنازُعَ [فيه] (٤) أَحَدٌ . وإذا ثبَتَ جوازُه في ذلكَ ونحوِه فالصَّوابُ أن يقالَ : إنَّ [هـ : ١٠٥] الشَّرطَ ألاّ يكونَ الحملُ على التَّنازُعِ مؤدِّياً إلى عَدَمِ الرَّبْطِ (٥) .

الثاني : ألاّ يكونَ (٦) محصوراً فلا تنازُعَ في « ما قامَ وقعدَ إلاّ زيدٌ » لأمرَينِ :

أحدُهُما : أنَّ الواقع بعدَ (إلاّ) إمَّا أن يكونَ ظاهراً أو مُضمَراً ، وأيّاً ما كانَ ، فهو غيرُ متأتٍّ ، فإنْ كانَ ظاهـراً فانَّه

---

(١) سلف في الشاهد ٦٦

(٢) في د،ل،ف : « من » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

(٣) في د،ف « مثل » ، وفي هـ « مثله » ، وأثبت ما في ل .

(٤) زيادة من هـ .

(٥) في هـ : « الرابط » .

(٦) أي المعمول .

يُقتضى أن يقولَ في نحوِ : « ما قامَ وقعدَ إلاّ الزيدان » أو (١) « إلاّ الزيدونَ » : (ما قاما) أو (ما قاموا) أو (قعدا) أو (قعدُوا) ، ولم يُتكلّمْ بمثلِ هذا ، وإنْ كانَ مضمراً فإنّهُ إنْ كانَ حاضراً نحو « ما قامَ وقعدَ إلاّ أنا » أو « إلاّ أنتَ » ، لم يتأتَّ الإضمارُ في أحدِهما إذا أعمَلْتَ (٢) الآخرَ ، لأنّكَ إمّا أنْ تُضمِرَ ضميراً غائباً فيلزَمُ إعادةُ ضميرٍ غائبٍ على حاضرٍ ، أو ضميراً حاضراً فتقولُ (٣) « ما قامَ وقعدْتُ إلاّ أنا » أو « ... وقعدتَ إلاّ أنتَ » ، أو تقيسُ ذلكَ على إعمالِ الثّاني ، فيلزمُ مخالفة قاعدةِ التنازُعِ ، لأنّكَ تعيدُ الضّميرَ على غيرِ المتنازَعِ فيه ، لأنَّ ضميرَي المتكلّم والمخاطَب إنّما يفسّرُهُما حضورُ مَنْ هُما له لا لفظُه والضميرُ في بابِ التّنازع إنّما يعودُ على لفظِ المتنازَعِ فيه ، وإن كانَ غائباً لزِمَ إبرازُهُ في التثنيةِ والجمعِ ، وقد ذكرْنا أنّهُ لمْ يُتكلّمْ بهِ .

الوجه الثاني : أنَّ الاضمارَ في أحدِهما يؤدّي الى إخلاءِ عاملِه في الإيجاب ، لأنَّ الفعلَ إنّما يصيرُ موجَباً بمقارَنَةِ (إلاّ) لمعمولِه لفظاً أو معنىً ، فإذا لم يقترِن (٤) بها لفظاً ولا معنىً فهو باقٍ على النّفي ، والمقصودُ بخلافِ ذلكَ .

واذا امتنعَ التنازُعُ فيما ذَكَرْنا فاعلَمْ أنّه محمولٌ على

(١) في هـ « و » .

(٢) في د،ل،ف : « اعلمت » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

(٣) أي عند اعمال الأول .

(٤) في د ، ل ، ف : « يقرن » ، وأثبت ما في هـ ، وهو أحسن .

الحَذْفِ . وممَّن نصَّ على ذلك ابنُ الحاجِب (١) وابنُ مالِك (٢) فأصلُهُ « ما قامَ أحَدٌ ولا قَعَدَ إلاّ زيدٌ » فَحُذِفَ (أحدٌ) من الأوّلِ لفظاً واكتُفِيَ بقصدِهِ ودِلالةِ النفي والاستثناءِ عليه كما جاءَ (وإنْ مِنْ أهلِ الكِتابِ إلاّ ليؤمِنَنَّ بِهِ) (٣) (ومَا مِنّا إلاّ لَهُ مقامٌ مَعلوم) (٤) أي : ما مِنْ أهلِ الكتابِ أحدٌ إلاّ ليؤمِنَنَّ بِهِ ، وما مِنّا أحدٌ إلاّ لَهُ مقامٌ (٥) ، وذَهَبَ بعضهُم الى أنَّ نحوَ ذلك مِن بابِ التّنازُع ، وليسَ بشيءٍ لِما شرحْناهُ . ولم يذكرِ ابنُ مالِك هذا الشّرطَ في صدرِ بابِ التّنازُع فاقتضى ظاهرُ [هـ : ١٠٦] كلامِهِ أنَّه منه ، ثمّ قالَ في أثناءِ الباب : « ونحو « ما قامَ وقَعَدَ إلاّ زيدٌ » محمولٌ على الحذفِ لا على التنازع خلافاً لبعضِهِم » (٦) وكان حَقُّهُ (٧) أن يذكرَهُ حيثُ تعرّضَ لذكرِ شروطِ التّنازُع . وذكر ابنُ الحاجِبِ شرطاً في المعمولِ غيرَ ما ذكرناهُ ، وهو ألاّ يكونَ ضميراً، وقالَ في توجيهِ ذلكَ : لأنّ العامِلَين إذا وُجِّها الى مضمَرٍ استَويا

---

(١) يقدر ابن الحاجب في هذا وأشباهه محذوفا ، قبل (الا) . انظر على سبيل المثال ص : ١٠٦ .

(٢) التسهيل ٨٦ ، وسيرد النقل عنه بعد أسطر . وانظر الأشموني ١/٣٩١ .

(٣) النساء : ٤/١٥٩ .

(٤) الصافات ٣٧/١٦٤ .

(٥) زاد في هـ هنا : « معلوم » .

(٦) التسهيل ٨٦ .

(٧) في هـ : « من حقه » .

في صحةِ الإضمارِ فيه (١) فلا تنازعَ في نحوِ « ضربتُ وأكرمْتُ » وَرَدَّ عليه ابنُ مالِك بأنَّ هذا منه تقريرٌ بأنّه لايتأتّى في المُضمَرِ صورةُ تنازعٍ ، فلا وجْهَ لهذا الاحتراز [٣٢١ ـ آ] لأنَّ قولَنا : إذا تنازَعَ العامِلان ، لايُمكنُ تناولُهُ لذلك ، وقد يُقالُ إنَّ هذا إنّما ذُكِرَ للإعلامِ مِنْ أوَّلِ الأمر بصورَةِ التَّنازُعِ لا (٢) للاحتراز عَن صورةٍ يتأتّى فيها صورةُ التّنازُعِ في الضَّميرِ ، ولا يحكمُ النحويّونَ بأنّه مِن التنازع . ثم إنَّ هذا المعترِضَ قد ذكر من شروطِ التنازعِ تأخيرَ المعمولِ ، وأقام الدليلَ على أنه لايتأتّى ولا يُتَصوَّرُ في غيرِه وهو نظيرُ مااعْتَرَضَ بهعلى أبي عَمرو (٣) .

فإنْ قلتَ : إنَّ الحجّةَ التي احتجَّ بها أبو عَمرو على [أَنَّ] (٤) التّنازُعَ لايتأتّى في المُضمَرِ ، إنّما يستمرُّ في المضمرِ المتّصلِ ، فأمّا المنفصل فيمكنُ التجاذُبُ (٥) بينَ العامِلَينِ فيه ، نحو « ما قامَ وقَعَدَ إلاّ أنا » .

قلتُ : قد مضى أنَّ ذلكَ إنّما يتَّجِهُ على الحذفِ كما شَرَحْناه .

وأمّا الشّرطُ الذي بينَهُما : فتَقَدُّمُ العامِلَيْنِ وتأخُّرُ

---

(١) في د،ل،ف : « فيها » ، تحريف ، وصوابه عن هـ ، ولعل الأصح أن يقول : « فيهما » .

(٢) في د ، ل ، ف : « الا » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

(٣) المراد أبو عمرو بن الحاجب .

(٤) زيادة من هـ .

(٥) في د ، ف : « التجاوب » ، تحريف ، وصوابه عن ل ، هـ .

المعمول . قال ابنُ مالك : « وإنَّما لم يتأتَّ التنازُعُ (١) بينَ عامِلَيْنِ متأخِّرَين نحو : « زيدٌ قامَ وقعَدَ » لأنَّ كلاًّ مِنَ المتأخِّرَينِ مشغولٌ بمثلِ ما يُشغَلُ بهِ الآخرُ من ضَميرِ الاسمِ السابِقِ ، فلا تَنازُعَ (٢) بخلافِ المتقدِّمَيْنِ نحو « قامَ وقعَدَ زيدٌ » فإنَّ كلاًّ مِنَ الفعلَين متوجِّهٌ في المعنى الى (زيد) وصالحٌ للعملِ في لفظِهِ وأُعمِلَ أحدُهما في ظاهِرِه والآخرُ في ضميرِهِ » (٣) انتهى بنصِّه .

وأقول : هذا إنَّما يتمشَّى لَهُ (٤) في المتقدِّمِ المرفوعِ فأمَّا في المنصوبِ والمجرورِ فلا يتمشَّى ، فنحوُ « زيداً ضَرَبْتُ وأكرَمْتُ » ونحوُ « بزيدٍ مررتُ واتَّبَعْتُ » لم يقتضِ تعليلُه امتناعَ التنازعِ (٥) فيه واقتضاهُ تعميمُهُ المنع ، فالذي ينبغي ألاّ يُحكَمَ بمنعِ التنازُعِ في المتقدِّمِ مطلقاً ، بل بشرطِ كونِه مرفوعاً . وينبغي [هـ ـ ١٠٧] أن يكونَ الفريقانِ في ذلك متَّفقَين على اختيارِ إعمالِ الأوّلِ لأنّه أسبقُ العاملَين وأقربُهما الى المعمول . وكذا (٦) لا يتمنعُ تنازعُ العامِلَينِ

---

(١) في شرح الكافية لابن مالك (مخطوط الظاهرية بدمشق ، محفوظ برقم ١٧٥٤/عام) ورقة ٤٦ : « على أن التنازع لايتأتى » .

(٢) زاد هنا في شرح الكافية لابن مالك : « بينهما » .

(٣) شرح الكافية لابن مالك ، ورقة ٤٦ .

(٤) سقط « له » من هـ .

(٥) سقط الكلام من هنا حتى قوله : « في المتقدم » من هـ ، تحريف .

(٦) في هـ : « ولذا » ، تحريف .

معمولاً متوسطاً بينهما كقولك : « إنْ تجدْ زيداً تؤدِّب » ، وهذه المسألة ينبغي أن يكون إعمالُ الأوَّلِ فيها أرجحَ عندَ الجميع ، لتساويهما في القُرب ، وفضلِ الأوَّلِ بالسَّبْقِ ، وأنَّ إعمالَه ينفي الإضمارَ قبلَ الذِّكر . فهذا ما اقتضاهُ ظاهرُ الأمرِ عندي ، ولستُ مبتدِعاً في ذلك بل متَّبِعاً فقد نَقَلَ أبو حيّان إجازةَ التنازع في المتقدِّمِ (١) في تفسيرِ سورةِ براءَة ، وأنَّ بعضَهم جعلَ منه (بالمؤمنينَ رؤوفٌ رحيم) (٢) قال : والأكثرونَ على منعِهِ . وذكرَ ابنُ هِشام الخَضْراويّ (٣) في شرحِ الايضاح (٤) عن أبي عليّ أنّه أجازَ في قولِهِ :

٦٩ ــ . . . .

مَهْما تُصِبْ أُفُقاً مِنْ بارِقٍ تَشِمِ (٥)

---

(١) في د ، ل ، ف « التقدم » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

(٢) التوبة ٩/١٢٨ . وانظر البحر المحيط ٥/١١٩ .

(٣) ت : ٦٤٦ هـ ، وانظر فهرس التراجم .

(٤) ذكر بروكلمان : ٢/١٩٨ أن منه نسخة في القاهرة ، ولم يتيسر لي الاطلاع عليها .

(٥) البيت لساعدة بن جؤية في شرح أشعار الهذليين ١١٢٨ ، وصدره :

(قد أُوبِيَتْ كل ماء فهي صاوية) . . . .

وورد غير منسوب في : الايضاح العضدي ١٧٣ ، والمغني ٣٦٧ ، والهمع ٢/٥٧ ، وورد منسوباً الى ساعدة في الخزانة ٣/٤٥٣ ، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٥/٣٤٥ ، والدرر ٢/٧٣ . والبيت في وصف الصوار ، وهي البقر . أُوبِيَتْ مُنعت . صاوية : يابسة من العطش .

←

أن يكونَ (أُفقاً) ظرفاً لـ (تَشِمِ) ، و (بارقاً) مفعول به منصوب بـ (تَشِمِ) أيضاً ، و (مِن) زائدة لأنّ الكلام غيرُ إيجابٍ لتقدّمِ الشّرط ، ومفعولُ (تُصِبْ) محذوفٌ ، أي : مَهما تُصِبْهُ ، والهاءُ عائدةٌ على البارقِ أو الأفُقِ . قال ابنُ هِشام (١) : « وهذا مِنْ تنازعِ العاملين مَعَ التوسُّط وقلّما يذكُرُهُ النحويّون » انتهى . والحقُّ أولى بالاتّباع مِنَ الوقوفِ معَ قول الجُمهور فإنّهم ذَكَرُوا عِلّةً لم يظهرِ [٣٢١ ـ ب] اطّرادُها .

شاهدتُ (٢) بخطِّ الإمامِ العلاّمة رُكنِ الدّين أبي عبدِ الله محمّدٍ الشهيرِ بابنِ القَوبَع (٣) ـ رحمه الله ـ .

أبلِغِ العالمينَ عَنّي بأنَّ
كلُّ عِلْمٍ تَصَوُّرٌ وقياسُ

قد كشفْتُ الأشياءَ بالعقلِ (٤) حتّى
ظَهَرَتْ لي فليسَ فيها التباسُ

والأفق هنا : ناحية . وقوله : من بارق أي من سحاب فيه برق . وتشم : تنظر إليه . وجيء بالبيت هنا شاهداً على التنازع في المتوسط بحسب توجيه الفارسي المذكور .

(١) أي الخضراوي .

(٢) الظاهر أن صاحب الضمير هنا هو ابن هشام الذي بدأ نقل السيوطي لكلامه من خط ابن قديد أول مسألة شروط التنازع هذه .

(٣) ت : ٧٣٨ هـ ، وانظر فهرس التراجم .

(٤) في د،هـ،ف : « بالكشف » ، واثبت ما في ل .

وَعَرَفْتُ الرِّجَالَ بالعلمِ لمّا
عَرَفَ العلمَ بالرجالِ الناسُ

هذه الأبياتُ الثلاثةَ كُتبتْ بخطِّهِ ، ورأيتُ بعدَ هذهِ الأبياتِ بخطِّهِ ــ رحمةُ اللهِ عليه ــ :

هذا كلامٌ على طريقةِ البحثِ وأمّا التحقيقُ فأنْ يقالَ : يمنعُ التنازُعَ في المتقدِّمِ (١) وذلك لأنّه إنّما يتحقّقُ تجاذُبُ العامِلَيْنِ للمعمولِ مع تأخُّرِهِ عنهما ، أمّا إذا تقدّمَ وجاءا بعدَهُ كـ « زيداً ضربْتُ وأكرمْتُ » فإنَّ الأوّلَ بمجرّدِ [هـ ــ ١٠٨] وقوعِهِ بعدَهُ يأخذُهُ قبلَ مجيءِ الثّاني ، لأنّه طالبٌ لهُ مِن حيثُ المَعنى ولم يجِدْ مُعارِضاً ؛ فإذا جاءَ الثّاني لم يَكُنْ له أنْ يطلُبَهُ لأنّه إنّما جاءَ بعدَ أخذِ غيرِهِ له . وكذا البحثُ في المتوسِّطِ . فهذا إنْ شاءَ اللهُ تعالى هو الحقُّ الذي لا يُعدَلُ عنه وينبغي أن يكونَ هو حُجّةً للنحويِّينَ لا ما احتَجَّ بِهِ ابنُ مالِك ، انتهتِ المسألَةُ (٢) ــ انتهى بنصِّهِ ــ .

---

(١) في النسخ جميعا « في المتقدم والمتأخر » ، وأسقطت « والمتأخر » لاعتقادي بأنها مقحمة .

(٢) زاد هنا في هـ : « والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين وسلم تسليماً كثيراً انتهى بنصه والله سبحانه أعلم » . والظاهر أن نقل ابن قديد عن ابن هشام ينتهي هنا ، ويستمر بعده نقل السيوطي من خط ابن قديد .

قـال ابنُ النّحّاس (١) : لا أعلَمُ في التنزيلِ العظيم ما هو صريحٌ في إعمالِ الثّاني إلاّ قولَه سبحانَه (وإذا قيلَ لَهُم تعالَوا يستَغْفِرْ لكُمْ رسولُ الله ....) (٢) ، ولو أُعمِـلَ الأوّلُ لقيلَ : تعالَوا يستغفرْ لكُم إلى رسولِ الله ومثلُهُ في الحـديث : [« إنَّ اللهَ لَعَنَ أو غَضِبَ عـلى سِبْطٍ مِن بني إسرائيـلَ فمَسَخَهُم ... »] (٣) وهو عكسُ الآيـة لأنَّ الثاني تَعَدَّى بالجارِّ ، ولو أُعمِلَ الأوّلُ لعدّاهُ بنفسِـهِ . انتهى(٤). وأمّا باقي الآي فلا صراحَةَ فيها .

وقولُهُم لو أُعمِلَ الأوّلُ لأُضمِرَ في الثّاني لا يَلْزَم ، لأنَّ الإضمارَ غيرُ واجبٍ ، وقد ذَكَرْنا أمثلتَهُ ، وإذا لم يَجِبْ لم يكُنْ مَعَنا قاطِع انتهى . وأقولُ : ما قالَه مُسَلَّم ، إلاّ أنَّ مشايِخَنا في هـذا العِلم ذَكَرُوا أنَّ الإضمارَ وإنْ لم يَجِبْ

---

(١) الراجح أنه بهاء الدين بن النحاس المتوفى ٦٩٨ هـ ، وهو تلميذ ابن يعيش ، وانظر فهرس التراجم .

(٢) المنافقون : ٥/٦٣ « .... لووا رؤوسهم ورأيتهم يصدون وهم مستكبرون ﴿ » - وانظر البيان ٤٤١/٢ ، ومشكل اعراب القرآن ٣٨٠/٢ .

(٣) سقط نص الحديث من د ، ف ، هـ . وهو زيادة من ل . وهو بهذا اللفظ من حديث في مسلم ١٥٤٦ .

(٤) في الكلام الذي يبدأ هنا وينتهي عند نقل كلام ابن معط اضطراب ولعل في الكلام سقطا .

لأنَّه فَضْلَةٌ لكِنْ يَلْزَمُ (١) إجماعُ القرّاءِ السبْعةِ على غيرِ الأفصح . وهو غيرُ جائزٍ (٢) .

قولُهُ وأعمل المهمل (٣) في ضميرِ ما تَنَازَعاهُ يقتضي عَدَمَ التَّنازُعِ في الحال .

قال ابنُ معطٍ (٤) في شرح الجزُوليَّة : « وتقولُ في الحالِ : « إنْ تَزُرْني ضاحكاً آتِكَ في هذه الحالة »ولا يجوزُ الكنايةُ عنها لأنَّ الحالَ لا تُضْمَرُ (٥) . وتقولُ في الظَّرفِ على إعمالِ الثاني : « سرتُ وذهبتُ اليومَ » (٦) . وعلى الأوَّل : سِرتُ وذهبْتُ فيهِ اليومَ . وفي المصدرِ على الثّاني : « إن تَضْرِبْ بكراً أضربْكَ ضرباً شَديداً » ، وعلى الأوَّل : « أضرِبْكَهُ ضرباً شديداً » » .

وفي كتاب إصلاح الغَلَطِ لابنِ قُتيبة (٧) قال : قرأتُ على

---

(١) لعل الأشبه بالصواب أن يكون : « يلزم عنه » .

(٢) سقط « وهو غير جائز » من هـ .

(٣) في د ، ف ، هـ « المضمر » ، وصوابه عن ل . ولعل المراد به : العامل الذي لم نعمله في المعمول الظاهر المتنازع فيه .

(٤) هو يحيى بن معط بن عبد النور (ت ٦٢٨ هـ) . ولم أعثر على كتابه شرح الجزولية .

(٥) نقل عن أبي حيان أن الأجود اعادة لفظ الحال . انظر الهمع ٢/١١١ .

(٦) في د ، ل ، ف : « القوم » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

(٧) ت ٢٧٦ هـ على الأرجح ، وذكر بروكلمان كتابه في الترجمة العربية ٢/٢٢٨ . والكتاب هو اصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث ، وذكره ابن النديم في الفهرست ١٢١ ولم أجد لهذا الخبر علاقة بالتنازع: ←

ثعلب (١) قولَ الشاعِرِ :

٧٠ ــ فَرَطْنَ فلا رَدٌّ لِما فاتَ وانقَضَى
ولكن بَغُوضٌ أنْ يُقـــالَ عَديم (٢)

قـال : ما معنى بغوض (٣) ثمَّ قـال : بلغني أن الخَلَدِيَّ ــ يعني المبرِّد ــ أنَّه صَحَّفَ هذا البيتَ وذَكَر أنَّه سمعَه مِن أصحابه هكذا، فإن يكنْ تصحيفاً مِن سيبويه فقد صحَّفوا كلُّهم. فقلتُ له : فكيفَ الرِّوايةُ فقال : هذا يصِفُ رجلاً ماتَ له ميِّتٌ فقالَ له [٣٢٢ ــ آ] : فَرَطْنَ ، يعني المَدامعَ ، فلا ردٌّ لما فاتَ : يعني مِن الموت ، ولكن تَعَوَّضِ الصَّبْرَ عَن مصيبتِكَ ولا تُكثِرِ الجَزَعَ فيقالُ عَديم .

قال ابنُ قُتَيبة : وهذا (٤) المعنى أجودُ وأولى بتفسيرِ البيتِ

ولعله استطراد ورد في كلام ابن قديد وأثبته السيوطي كما هـو . وسيأتي استطراد آخر ضمن هذه المسألة .

(١) ت ٢٩١ هـ .

(٢) البيت لمزاحم العقيلي ، كما جـاء في فهرس شـواهد سيبويه : ١٣٦ ومعجم شواهد العربية ١/٣٤٣ . وجاء في النسخ جميعا : « تعوض في موضع بغوض » ، وأثبت « بغوض » كما في الكتاب ١/٣٥٥ ، لأنه لامعنى لتصحيح ثعلب لرواية البيت اذا قرىء عليه برواية «تعوض». والرواية الكاملة للبيت في الكتاب :

فرطن فلا رد لما بُتَّ فانقضى ولكن بغوض أن يقال عـديم

ورواية الكتاب بتحقيق عبد السلام هارون : « وانقضى » : ٢/٢٩٨.

(٣) في النسخ جميعا : « تعوض » ، تحريف ، وانظر الحاشية السابقة .

(٤) في د : « وكذا » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

ممّا جاءَ بهِ أصحابُنا (١) ، وقد عرَضْتُ كلامَه في ذلك على أبي إسحاق الزجّاج (٢) فاستحسَنَهُ الجَماعَةُ (٣) .

التنازع له شرُوط (٤) :

الأوّل (*) : أن يتقدّمَ عامِلانِ فأكثر ولا يقعُ بين المتأخّرَيْنِ ، هكذا أطْلَقَ المتأخّرونَ ومنهم ابنُ مالك وعلّلَ بعلّةٍ قاصِرة(٥). وَشَرْطُ هذا العامِلِ أُمور :

---

(١) انظر شرح الأعلم للشاهد في حاشية الكتاب : ١/٣٥٥ . وقد ذكر الأعلم أنه لمزاحم العقيلي .

(٢) ت ٣١١ هـ .

(٣) سقط « الجماعة » من هـ .

(٤) لازال السيوطي ينقل عن ابن قديد . والكلام هنا لبهاء الـدين بن النحاس على ما رجح عندي . ويقويه أن الشرط الرابع من شروط التنازع ـ وسيرد بعد قليل ـ نسب الى بهاء الدين بن النحاس . انظر الهمع ٢/١١١ .

(*) في هذا التقسيم نظر ، اذ لم يرد شرط آخر مسبوق بقوله (الثاني) ليكون الشرط الثاني من شروط التنازع ، وذلك لأن الشروط التالية من (أحدهما) الى (الخامس) هي شروط في العامل المشار اليه في س (٣) من هذه الصفحة . وإننا عددنا أن في الأمر تحريفاً وجعلنا ما جاء سادساً من شروط العامل ثانيا من شروط التنازع لكان التقسيم أقرب الى الحق والصواب ، غير أن قوله في السطر ١٥ من ص ١٤٤ : « والعاشر هو الشرط الأول » يشعر بأن الاضطراب قائم ، ولعل في المسألة تحريفا لم أتهد الى صوابه .

(٥) في د ، ف : « فاخرة » ، تحريف ، وصوابه عن ل ، هـ .

أحدها : عند بعضِ النُّحاة ، وهو ألاّ يكونَ فعلَ تعجُّب ، لأنَّه جرى مَجْرى المَثَل فلا يُتَصَرَّفُ فيه بفصلٍ ولا غيرِه .
وأجازَهُ أبو العبّاس (١) ومنَعَهُ ابنُ مالِك . قال : لكِنْ بشرطِ إعمالِ الثاني كقولك : « ما أحسَنَ وأعقَلَ زيداً » بنصبِ (زيداً) بـ (أعقَلَ) لا بـ (أحسَنَ) لئلاّ يلزَم فصلُ مالا يجوزُ فصلُه .
وكذلك (٢) أحسِنْ بِهِ وأعقِلْ بزيدٍ بإعمالِ الثّاني ولا تُعمِل الأوَّلَ فتقول : وأعقِلْ بِهِ (٣) بزيدٍ للفصل ، ويجوزُ على أصلِ الفرّاء : « أحسِنْ وأعقِلْ بزيدٍ » على أنَّ أصله : أحسِنْ بِهِ ثمَّ حُذِفَتِ الباءُ لدلالةِ الثانية عليها ، ثمّ اتَّصَلَ الضميرُ واستتَرَ كما استَتَرَ في الثاني في (أسمِعْ بِهِم وأبْصِرْ) (٤) إلاّ أنَّ الاستدلالَ بالأوَّل على الثّاني أكثر (٥) .

والثاني : ألاّ يكونَ حرفاً ، قالَ ابنُ عَمْرُون (٦) : وجوَّزَ بعضُهُم التَّنازُعَ في (لَعَلَّ) و (عسى) فيقال : « لَعَلَّ وعسى زيدٌ أنْ يخرُجَ » على إعمالِ الثّاني، و« لعلَّ وعسى زيداً خارجٌ » على إعمالِ الأوَّل (٧) ، وليسَ واضِحاً ، إذ لا يقالُ : عسى زيدٌ

---

(١) هو المبرد .

(٢) في هـ : « وكذا » .

(٣) سقط « به » من هـ ، تحريف .

(٤) مريم : ٣٨/١٩ ، ولم ترد الآية في معاني القرآن ، وانظر البيان ١٢٦/٢ .

(٥) في د ، ل ، ف « آكبر » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

(٦) ت (٦٤٩ هـ) ، وانظر فهرس التراجم .

(٧) انظر الهمع ١١١/٢ .

خارجاً ، ويلزمُ مِنه حذفُ منصوبِ عَسى . [هـ ــ ١١٠] .

الثالث : عندَ بعضِ النحويّين (١) وهو ألاّ يكونَ العاملُ يطلُبُ أكثرَ مِن مفعولٍ واحدٍ (٢) .

الرابع : ألاّ يكونَ أحدُ العامِلَيْنِ مؤكّداً ، فلا تنازعَ في :

٧١ ــ . . .   .

أتاكَ أتاكَ اللاحِقونَ احبِسِ احبِسِ (٣)

---

(١) في هـ : « بعض النحاة أيضاً » .

(٢) الذي منع التنازع عند عدم تحقيق هذا الشرط الجرمي ، وخالفه الجمهور ، انظر الهمع ٢/١١١ .

(٣) لم أعرف قائله ، وصدره :

(فأين الى أين النجاء ببغلتي)   . . . .

وأنشد ابن الشجري والبغدادي هذا البيت : أتاك أتاك اللاحقوك احبس احبس ، الأمالي : ١/٢٤٣ ، والخزانة ٢/٣٥٣ . وانفرد الشنقيطي في الدرر ٢/١٤٥ برواية : « النجاة » بدل : « النجاء » ، وتبعه محمد عبد الحميد في حاشية أوضح المسالك ٢/٢٤ ، ولم أرها عند غيرهما . وورد البيت أيضاً في : الخصائص ٣/١٠٣ ، ١٠٩ ، والأشموني ١/٣٥٠ ، والعيني ٣/٩ ، والهمع ٢/١١١ .

والاستشهاد بالبيت على امتناع التنازع فيه لأن (اللاحقون) فاعل (أتاك) الأول و (أتاك) الثاني جاء لمجرد التقوية فلا فاعل له ، ولو كان البيت من التنازع لقيل : أتوك أتاك ، أو : أتاك أتوك . وما تقدم هو مذهب ابن مالك وبهاء الدين بن النحاس ، وابن أبي الربيع ومن جرى مجراهم بعد ذلك كابن الناظم وابن هشام .

الخامس : أنْ يكونا قـد تأخَّرَ عنهمـا اسمٌ أو أكثرُ هو مطلوبٌ لكلٍّ منهما ، فلو كان مطلوباً لأحدِهما فلا تنازع (١) .

السادس : أن تكونَ (٢) المعمولاتُ أقـلَّ مِن مقتَضَيات العوامِل ، فلا تنازُعَ في « ضَرَبْتُ وأكرمْتُ الجاهلَ العالِم » إنْ جازَ هذا الكلام ، لأنَّ كُلاًّ من العاملَين قد أخذَ مُقتضاه .

السابع : أن يكونَ بين العاملَين أو العوامِلِ اتصالٌ بوجهٍ ما.

الثامن : ألاّ يكونَ المعمولُ (٣) سببياً فلا تنازُعَ في :

٧٢ـــ • • • • • • • • •

وَعَزَّةُ ممطولٌ مُعَنّىً غَرِيمُها (٤)

إذا لم يُجْعَلْ (غريمُها) مبتدأً ، وكذا « زيدٌ قامَ وقَعَدَ أبوهُ » لأنّك إن أضمَرْتَ في أحدِهما ضميرَ الأب وحدَهُ خلا الخبرُ مِن الرّابِطِ أو الأبِ في (٥) الضميرِ فيُحتاجُ لضميرَين (٦)

---

(١) مثـال امتناع التنازع لكون الاسـم مطلوباً لأحد العاملـين ورد في الشاهد ٦٥ .

(٢) في هـ : « يكون » ، تصحيف .

(٣) في النسخ جميعا : « في المعمول » ، تحريف ، وصوابه باسقاط « في » المقحمة .

(٤) سلف في الشاهدين : ٦٦ ، ٦٨ .

(٥) سقط « في » من هـ ، والمراد : « خلا الخبر من الرابط أو خلا الخبر من الأب في الضمير » ذلك لأن الضمير (هو) في قولنا : « زيد قام هو وقعد أبوه» اما أن يعود الى الأب فيغدو خبر زيد خالياً من رابط يربطه بزيد ، أو أن يعود الى زيد ، وحينئذ لايفهم منه (الأب) .

(٦) أي : لضميرين يحلان محل (أبوه) المضاف والمضاف اليه .

أحدُهما مضافٌ والآخرُ مضافٌ إليه وذلكَ باطلٌ لامتناعِ إضافةِ الضميرِ • فبَطَلَ كونُ (غريمُها) مرفوعاً على غيرِ الابتداء •

والتاسعُ : ألاّ يكونَ المعمولُ مضمَراً ، شَرَطَ ذلك ابن الحاجِب ، وشَرْحُهُ معروف (1) •

والعاشر : هو الشَّرطُ الأوّلُ (2) •

مسألـــة (3)

طوبى لِمَن صدَّقَ رسولَ الله وآمَنَ بِهِ [٣٢٢ — ب] ، وأحَبَّ طاعَتَهُ ورَغِبَ فيها ، وأرادَ الخيرَ (4) وَهَمَّ بِه ، واستطاعَهُ وقَدَرَ عليه ، ونسيَ عَمَلَه وذَهَلَ عنه ، وخافَ عذابَ اللهِ وأشفَقَ مِنه ، ورَجَا ثوابَه وطمِع فيه ، فهذِه أفعالٌ سبعةٌ (5) متَّحِدَةُ المعاني ، وهي مختلفِةٌ بالتَّعدِّي واللُّزوم ، فَدَلَّ على أنَّ الفعلَ المتعدِّي لا يتميَّزُ مِن غيرِهِ بالمعنى • [هـ — ١١١] •

---

(1) انظر ص ٢٦٥ س ٢ و ٣ من أسفل المتن •

(2) انظر ص ٢٧٤ س ٤ •

(3) لم أر لهذه المسألة علاقة بالتنازع ، والظاهر أنها من الاستطراد الذي نقله السيوطي من خط ابن قديد كما هو ، ومثله أبيات الحافي التي ستأتي •

(4) في د ، ل ، ف : « الخوف » ، تحريف وصوابه عن هـ •

(5) في النسخ جميعا : « ستة » ، تحريف •

بِشْرٌ الحافِي[1] يذكر حالَهُ في المسلمين

قَطَعْتُ اللَّيالي مَعَ الأيّامِ في خَلَقٍ

والنَّوْمُ تحتَ رِواقِ الهَمِّ والقَلَقِ[2]

أحرى وأجدَرُ لي مِنْ أن يقالَ غداً :

أنّي التَمَسْتُ الغِنى من كَفِّ مرتَزِقِ[3]

قالوا رضيتَ بِذا قلْتُ القُنوعُ غِنىً

ليس الغِنى كثرةَ الأموالِ والوَرِقِ[4]

رضيتُ باللهِ في عُسري وفي يُسري

فلستُ أسلُكُ إلاّ واضحَ الطُرُقِ[5]

[وقالَ بعضُهُم في التَّنازُعِ أيضاً] [6] :

---

(١) (١٥٠ ــ ٢٢٧) هـ ، وانظر فهرس التراجم .

(٢) في خلق : في بلى . وجاء في هـ : « رواق الليل » . والأبيات مع خبرها في تاريخ بغداد : ٧/٦٧ وما بعدها .

(٣) في تاريخ بغداد : « وأعذر » في موضع « وأجدر » .

(٤) القنوع هنا بمعنى الرضا . والورق : الدراهم المضروبة .

(٥) في تاريخ بغداد : « أوضح » في موضع : « واضح » .

(٦) زيادة من هـ .

٧٣ ـ طلبتُ فلَمْ أُدرِكْ بوجهي فليتَني
قَعَدْتُ ولمْ أبغِ النَّدى بعدَ سائِبِ (١)

وقد تنازَعَ أربعةُ عوامِلَ معمولاً واحداً وهو النَّدى (٢) فتَأمَّلْ .

قال الشيخُ جمالُ الدِّين بنُ هِشام : اجتمعَ في هذا البيتِ تنازُعٌ بينَ اثنينِ ، وتنازُعٌ بينَ ثلاثَةٍ ، وتنازُعٌ بينَ أربعةٍ ، فقد تنازَعَ (طَلَبْتُ) و (لمْ أُدرِكْ) في (بوجهي) ، وقد تنازعا و (لم أبغِ) في النَّدى ، وقد تنازعَ الثلاثةُ و (قَعَدْتُ) في الظَّرف ، فهذه اتِّفاقية غريبة . انتهى . ففي قولِهِ «معمولاً واحداً» وهو (النَّدى) نظرٌ ، بلِ المعمولُ الواحدُ قولُهُ (بعدَ) كما قرَّرَهُ الشيخُ [جمالُ الدِّين رحمةُ اللهِ عليه والمسلمين أجمعين] » (٣)

---

(١) لم أقف على قائله ، وهو في الأشموني ١/٣٥٣ برواية : « عند سائب » . الندى : السخاء والكرم . والسائب : الماشي مسرعا .

(٢) سقط : « وهو الندى » من هـ .

(٣) زيادة من هـ ، وجاء في موضعها في د ، ل ، ف : « رحمه الله تعالى » .

[فوحُ الشَّذا بمسألةِ كذا] (*)(١)

قال الشيخُ جمالُ الدِّين بنُ هِشام (٢) :

بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ وصلى اللهُ على محمدٍ وآلِهِ وصحبِهِ وبعد :

فإنِّي لمَّا وقفْتُ على كتابِ الشَّذا في أحكامِ كذا لأبي حيَّان رحِمه الله تعالى رأيتُه لم يزِدْ على أن نَسَخَ (٣) أقوالاً وجَدَها (٤) وجَمَعَ عباراتٍ وعَدَّدَها ، ولم يُفصِحْ كُلَّ الإفصاح عن حقيقتِها وأقسامِها ، ولا بيَّنَ ما يَعتمِدُ عليه مِمَّا أورَدَهُ مِن أحكامِها ، ولا نَبَّه على ما أجمَعَ عليه أربابُ تلكَ الأقوالِ

(★) تمت معارضة هذه المسألة بالاضافة الى نسخ تحقيق الكتاب بنص المسألة المخطوط المحفوظ في الظاهرية بدمشق (٣١٤٢/عام) ، وبنصها المنشور عن مخطوط ليدن في مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد (عدد ١٦ نيسان ١٩٦٣) بعناية الدكتور أحمد مطلوب (ص : ٣٦٦ ـ ٣٩٩) . ورمزت لمخطوط الظاهرية بالرمز (خ) ، وللنص المنشور في جامعة بغداد بالرمز (ن) .

(١) زيادة من خ ، ن ، وفي ن قبله : « ورسالة .. » .

(٢) زاد هنا في هـ : « رحمة الله عليه » .

(٣) في هـ ، ن : « نسج » ، وليس بالأوجه .

(٤) في د ، ل ، ف ، هـ ، ن : « وحدها » ، تصحيف ؛ وصوابه عن خ .

واتّفقوا ، ولا أعرَبَ عمّا اختلفوا فيه وافترَقوا . فرأيتُ أنّ الناظرَ في ذلك (١) لا يحصلُ منه بعدَ الكدِّ والتّعب إلاّ على الاضطرابِ والشّغَب . [هـ ـ ١١٢] فاستخرتُ اللهَ في وضعِ تأليفٍ مُهَذّبٍ أُبيّنُ فيه ما أجمَلَ ، واستئنافِ تصنيفٍ مرتّبٍ ، أُوردُ فيه ما أهملَ وسمّيتُهُ : « فوحُ الشّذا بمسألةِ كَذَا » ، وبالله تعالى أستعين وهو حسبي ونعمَ المُعين ولا حولَ ولا قوّةَ إلاّ بالله العليِّ العظيم .

وينحصر في خمسةِ فصول :

الفصل الأول

في ضبطِ مواردِ استعمالِها

اعلم أنّ لـ (كذا) استعمالَين :

أحدُهما : أن يُستعملَ كلٌّ مِن جزأيها على أصله ، فيرادُ بالكافِ التشبيهُ ، وبـ (ذا) الإشارةُ ، ولا يرادُ بمجموعِهما الكناية عَن شَيء . فهذه بمعزلٍ عمّا نحن فيه ، ذلك كقولك : رأيتُ زيداً فقيراً وعَمراً كذا ، وقولِ الشاعر :

---

(١) سقط « في ذلك » من ن .

٧٤ ـ وأسْلَمَني الزّمانُ كَذَا فلا طَرَبٌ ولا أُنْسُ(١)

ويكون اسمُ الإشارةِ في هذا النوع باقياً على معناه ، يصحّ أنْ [٣٢٣ ـ آ] يسبقَهُ حرفُ التنبيه وأن يليَهُ كافُ الخِطاب ولامُ البُعد ، ألا ترى أنّك لو قلتَ في المثال : « ...... ورأيتُ عمراً هكذا » ، و : « .... كذاك » و : « ..... كذلك » ، وقلتَ في البيت : « وأسْلَمَني الزمانُ هكذا » ، كان مستقيماً !! . إلاّ أنّ حرفَ التنبيهِ هُنا متقدّمٌ عـلى الكاف كما أريتُكَ ، وإنّما القاعدةُ فيهِ معَ سائرِ حروفِ الجَرّ أن يتأخّرَ عنها كقولك : (بهذا) أو(٢)(لهذا) ، إلاّ في هذا الموضـعِ خاصّةً قال أبو الطيّب :

٧٥ ـ ذي المَعَالي فَلْيَعْلُوَنْ مَنْ تَعَالى
هكـذا هكـذا وإلاّ فَـلاَلاَ (٣)

---

(١) لم أعرفْ قائله ، وهو في المغني ٢٠٤ ، وشـرح أبياته للبغـدادي : ١٦٧/٤ ، أسلمه : خذله . قال البغدادي : « وكون (كذا) في البيت على الأصل غير واضح ، لأنه ليس في الكلام مشبه ، ولا يعرف البيت الذي قبله حتى يعرف المشبه » . وفي قوله وجه حق .

(٢) في د ، ل ، ف ، هـ ، ن «و» ، واثبت ما في خ ؛ وهو أوجه .

(٣) للمتنبي ، والبيت من مطلع قصيدة له في مديح سيف الدولة ، وهو في ديوانه بشـرح البـرقوقي ٢٥٤/٣ . ذي : اسم اشارة للمـؤنث . و « هكذا » : أي هكذا المعالي .

والثّاني: أن يخرُجَ كلٌّ مِن الجزأينِ عن أصلِهِ ويُستعملَ المجموعُ كِناية ٠

وهذه على ضربَين :

أحدُهما : أن تكونَ كنايةً عن غــيرِ عَدَدٍ ، كقولِكَ : « مررتُ بدارِ كذا » (١) ٠ واعتقادي في هذه أنّها إنّما يَتَكلّمُ بها مَنْ يخبِر عَن غيرِه ، وأنّها تكونُ مِن كلامِهِ لا مِن كلامِ المخبَرِ عنه،هذا الذي شهِد به الاستقراءُ وقضى به الذوقُ الصحيح، فلا يقولُ أحدٌ ابتداءً « مررتُ بدارِ كذا » ولا « ٠٠٠٠ بدار كذا وكذا » بل يقول : « ٠٠٠ بالدار الفُلانيّة » ، ويقولُ مَن يخبِرُ عَنه (٢) قالَ فلانٌ مررتُ بدارِ كَذا ، أو : ٠٠٠ بدارِ كَذا وكذا [هـ ــ ١١٣] ، وذلك لنِسيانٍ (٣) اعترى (٤) المخبِر أو لغيرِ ذلك ٠

---

(١) في د ، ل ، ف ، هـ : « مررت بذا وكذا » ، وفي ن : « بذا كـذا » ، وكلاهما تحريف ، ولعل الأشبه بالصواب ما أثبت عن جـدول الخطأ والصواب في هـ ، وكان الأجدر بناشر هـ أن يشير الى هذا التحريف في حواشيها ، وذلك حتى لايفهم أن ذلك من أخطاء الطباعة وليس منها ، وتكرر مثل هذا التصرف في هـ ٠

(٢) الهاء تعود على القائل : مررت بالدار الفلانية ٠

(٣) في د ، ل ، ن ، ف ، خ : « لشأن » ، ولعل الأشبه بالصواب ما أثبته عن جدول الخطأ والصواب في هـ ، وانظر ح١ ٠

(٤) في موضع « اعترى » بياض في خ ٠

ومنه ما جاءَ في حديث الحِساب ـ أعاذَنا الله مِن سوءٍ فيه ـ :
« أتذكُرُ يومَ كذا [وكَذا] (١) فعلتَ فيهِ كذا وكـذا » (٢) .
وقولُ مَنْ قالَ : « أما بمكانِ كذا وكذا وَجْذٌ » (٣) إنّما الكنايةُ
فيهِ مِن كلام مَنْ حَكَى عن غيرِهِ ، ألا ترى أنّهم حَكَوا أنّه
قيلَ لهُ في الجواب : بَلى وِجاذا (٤) ولو كانَ السائلُ كانياً (٥)
لم يَعْلَمْ مرادَهُ ، ولم تَقْبُحْ إجابتُهُ بالتّعيين ، ودعوى أنّ
المسؤولَ علِمَ ما كُنِيَ عنه (٦) على خلافِ الأصلِ والظاهِرِ .
وغلِطَ جماعةٌ فجَعَلُوا مِن هذ االقِسم قولَهُ :

---

(١) زيادة عن هـ ، ن .

(٢) جاء في صحيح مسلم عن أبي ذر لفظ : « ... فيقال : عملت يوم كذا وكذا كذا وكذا ، وعملت يوم كذا وكذا كذا وكذا ، فيقول نعم » شرح النووي ٣/٤٧ .

(٣) في د ، ل ، ف : « وجد » ، وفي هـ : « وحد » ، وكلاهما تصحيف ، وصوابه عن خ ، ن . والوجـذ : نقرة في الجبل يجتمع فيها المـاء ، وجمعها : وجاذ ككلاب . وقد حكى سيبويه هذا المثال في الكتاب : ١/١٢٩ .

(٤) في د ، ل ، ف : « وحـادا » ، تصحيف ، وصوابه عـن هـ ، خ ؛ ن . والتقدير عند سيبويه : « أعرف بها وجاذاً » ، الكتاب ١/١٢٩ .

(٥) في ن : « كافيا » ، تحريف .

(٦) في هـ ، ن : « به » ، تحريف .

٧٦ ــ وأَسلَمَنِي الزمانُ كــــذا

* * * * * * * * * * (١)

والحقُّ أنَّ ذلكَ ليسَ مِن الكناية ِ في شيء وقد مضى .

الضرب الثاني : ــ وهو الغالِبُ ــ أن يُكنى بِها عن عددٍ مجهولِ الجِنسِ والمِقدار .

وهذه والتي قبلَها مركّبتان من شيئين : أحدُهُما الكافُ ، والظاهِرُ أنَّهـا الكاف الحرفيّةُ المفيـــدةُ للتشبيهِ ، لأنَّهـا القِسْمُ الغالِبُ مِن أقسامِ الكاف كما ركّبوها مع (أنَّ) في (كأنَّ) (٢) نحو قولِك « كأنَّ زيداً أسدٌ » . والثاني : (ذا) التي للإشارة كما ركّبوها مـع (حَبَّ) في (٣) (حبَّذا) ومـع (مـا) في نحو : ماذا صنعتَ ، في أحدِ التّقادير . ولا يُحكَمُ على (ذا) بأنّها في موضع جرٍّ ، ولا على الكاف بأنَّها متعلّقةٌ بشيءٍ ، ولا بأنَّ فيها معنى التّشبيه ، وإنْ كانَ باقياً بعدَ التركيب في (كأنَّ) ، إلاّ أنّه لا معنى له هنا ، فلا وجهَ لتكلّف (٤) ادّعائِهِ (٥) لأنَّ التركيب كثيراً ما يُزيلُ معنى المفردَين ، ويَحدُثُ بمجموعِهما (٦) معنىً

---

(١) سلف في الشاهد ٧٤ .

(٢) زاد هنا في ن « في » .

(٣) زاد هنا في هـ : « نحو » .

(٤) في د وسائر النسخ عدا خ : « لتكليف » ، والأصح ما أثبته عنها .

(٥) في خ : « اعادته » ، تحريف .

(٦) في هـ ، ن : « مجموعهما » ، وفي خ : « لمجموعهما » .

لم يكُنْ ، ويُحْكَمُ على مجموعِ الكَلِمَتَيْن بأنّه في موضعِ رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ بحسَبِ العوامِلِ الدّاخلةِ عليها . ويدلُّ على أنّ الأمرَ كذلك أمور :

أحدُها : أنّ (ذا) لا تؤنَّثُ لتأنيثِ تمييزِها ، تقولُ له : « عندي كذا وكذا أَمَةً » [٣٢٣ ــ ب] ولا تقولُ : « ..... كذِهِ وكذِهِ ..... » .

والثاني (١) : أنّها لا تُتْبَعُ بتابعٍ ، لا يقولونَ : « كذا نَفْسِهِ رَجُلاً » . [هـ ــ ١١٤] .

الثالثُ أنّهم قالوا : « إنّ كذا وكذا مالُكَ » برفعِ المال (٢) ، ذَكَرَه أبو الحَسَن (٣) في المسائل .

الرابع : أنّهم قالُوا : « حَسْبِي بِكَذا » فأدْخَلُوا عليها (٤) الجارّ . ذَكَرَه أبو الحَسَن أيضاً .

الخامس : أنّهم يقولون : « كَذَا وَكَذَا درهَماً » مَعَ أنّهم لا يُرَكّبونَ ثلاثةَ أشياء ، فما ظنُّكَ بأربعةٍ ؟ فلولا أنّ

---

(١) في ن : « الثاني » .

(٢) يمتنع بهذا أن تكون « كذا » جارا ومجرورا ، لأن اسم ان لا يكون جارا ومجرورا .

(٣) أي الأخفش الأوسط .

(٤) في هـ : « عليه » ، تحريف .

(كذا) [قد] (١) صارَتْ بمنزِلةِ الشيءِ الواحِدِ لم يَسُغْ ذلك .

وذهبَ جماعةٌ منَ النحويِّين إلى أنَّ الكافَ و(ذا) كلمتانِ باقيتان على أصلِهما مِن غيرِ تركيب .

ثم اختلَفوا على أقوال :

أحدُها : أنَّ الكافَ حرفُ تشبيه ، وأنَّ معنى التشبيه باقٍ .

وهذا ظاهرُ قولِ سيبويه والخليلِ وصريحُ قولِ الصفّار (٢) .

بيانُ الأوّل (٣) : أنَّ سيبويهِ قالَ : « صارَ (ذا) (٤) بمنزلةِ التنوينِ لأنَّ المجرورَ بمنزِلةِ التنوين » (٥) ، « وقالَ الخليلُ : كأنَّهم قالوا له كالعَدَدِ دِرهماً . فهذا تمثيلٌ وإنْ لم يُتَكَلَّمْ بِهِ . وإنَّما تجيءُ الكافُ للتشبيه فتَصيرُ وما بعدَها بمنزِلةِ شيءٍ واحد » (٦) . انتهى .

وبيانُ الثاني : أن الصفّار لمّا ردَّ على مَن جوّزَ (٧) « كذا دِرهمٍ » ، بالخَفْضِ ، بأنَّ أسماءَ الإشارة لا تُضافُ ، اعترَضَ

---

(١) زيادة من هـ ، خ ، ن .

(٢) انظر فهرس التراجم .

(٣) في ن : « ذلك » .

(٤) في هـ : « ذلك » . تحريف .

(٥) القول السابق نقل بالمعنى ، انظر الكتاب ١/٢٩٨ .

(٦) الكتاب : ١/٢٩٨ .

(٧) في هـ : « على جواز » .

على نفسه بأنَّ معنى الكاف والإشارة قد زالَ ، وأجابَ بأنَّ المتكلِّمَ لا بُدَّ أن يقدِّرَ في نفسِهِ عدداً ما (١) وحينئذٍ يقولُ (٢): « لهُ عددٌ مثلُ هذا العَدَدِ » .

الثاني : أنَّ الكافَ اسمٌ بمنزِلَةِ (مِثل) . قالَ ابنُ أبي الرَّبيع (٣) : « يظهرُ لي أنَّ الكافَ اسمٌ بمنزلةِ (مِثل) في قولك : « لي مِثلُه رَجلاً » . قال : والأصلُ أن يقالَ : حيث يكون هناك مشارٌ إليه يساويه ما عندَكَ في العدد .

فالأصلُ : له عندي مثلُ ذا مِنَ العدَدِ ، ثُمَّ جيءَ برجلٍ تفسيراً لمِثل كما قالوا : « مِثلُكَ عالِماً » .

الثالث : أنَّها اسمٌ ، و (٤) لا مَعنى للتشبيهِ فيها ، قالَه أبو طالب (٥) العَبْدي ، قال : الكافُ في نحو « لَهُ عِندي كذا دِرهَماً » ، اسمٌ في موضعِ رفعٍ بالابتداء (٦) ، ثمَّ [هـ — ١١٥] اعترَضَ على نفسِهِ بأنَّ أبا عليٍّ ذَكَرَ أنَّ الكافَ إنَّما تكونُ اسماً بشرطين :

---

(١) في د ، ل ، ف ، هـ ، ن : « لها » ، والأشبه بالصواب عن خ .

(٢) في ن : « تقول » ، تصحيف .

(٣) انظر فهرس التراجم .

(٤) زاد هنا في هـ ، ن : « لكن » .

(٥) في هـ ، ن : « أبو الطيب » ، تحريف . وانظر فهرس التراجم .

(٦) في د،ل،ف،هـ : « بذا الابتداء » ، تحريف ؛ وصوابه عن خ ؛ ن .

أحدُهما : أن يكونَ ذلك في الشِّعر .

الثاني : أن يتعيَّنَ الموضعُ لذلك (١) ، كما في قولِ الأعشى :

٧٧ ــ أَتَنْتَهونَ ولَنْ يَنْهى ذوي شَطَطٍ
كالطَّعْنِ يَذهَبُ فيه الزَّيتُ والفُتُلُ (٢)

أرادَ : مثلُ الطَّعنِ ، لأنَّ الكلامَ شعرٌ ، و(يَنْهى) فِعلٌ لا بُدَّ له مِن فاعِل ، فأجابَ (٣) بأنَّ (٤) ذلك في الكاف المفيدة للتَّشبيه ، وهي في (كذا) إنَّما جاءت كالمركَّبة مع (ذا) ، بدليل

---

(١) في د ، ل ، ف : « وكذلك » ، وفي هـ ، ن : « كذلك » ، والأول ظاهر التحريف ، والأشبه بالصواب عن خ .

(٢) ديوان الأعشى بتحقيق محمد محمد حسين ٦٣ ، وورد منسوباً اليه في : الايضاح العضدي ٢٦٠ ، وسر الصناعة ١/٢٨٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٨٦ ، وشرح المفصل ٨/٤٣ ، والعيني ٣/٢٩١ ، والخزانة ٤/١٣٢ ، والدرر ٢/٢٩ . وورد من غير نسبة في : المقتضب ٤/١٤١، والخصائص ٢/٣٦٨ ، والأبيات المشكلة للفارقي ١١٥ ، وابن الشجري ٢/٢٢٩ ، وأحاجي الزمخشري ٥٩ ، والهمع ٢/٣١ . ورواية سر الصناعة والأحاجي وشرح المفصل : « هل تنتهون ... » ، الا أنه في الأحاجي : « ينتهون » ، ورواية الخزانة : « لاينتهون » . وروي في الفارقي وابن الشجري ، والخزانة : « كالطعن يهلك ... » . والفتل : هي فتل الجراحة المدسَمة بالزيت . والاستشهاد بالبيت على مجيء الكاف اسماً لضرورة الشعر ، لأن الفاعل لايحذف .

(٣) اي العبدي .

(٤) في د ، ل ، ف : « ان » ، ولعل الأشبه بالصواب ما جاء في : خ،هـ،ن .

أنَّ الواو قد تَسقُط (١) فَتَرْكَب (٢) مع مِثلها ، وإذا كان كذلك وفارَقَتْها لم يمتنعْ أن تكونَ مرفوعةً بالابتداء .

والرابع : أنَّها محتملةٌ للحرفيَّةِ والاسميَّة ، قاله أبو البَقاء (٣) في شرح الإيضاح (٤) قال : إذا قيلَ « لهُ عِندي كذا دِرْهَماً » فَكَذَا في موضعِ الصِّفة لمبتدأ محذوفٍ ، أي : شيء كالعَدد . أو الكافُ اسمٌ مبتدأ كـ (مِثل) .

قال : فإذا جعلتَ الكافَ حرفاً لم تَحْتَجْ إلى أن تتعلَّقَ بشيءٍ ، لأنَّ التركيبَ غَيَّرَ حُكْمَها كما في (كأنَّ) ، فإنَّها قبلَ أن تتقدَّم كانت متعلِّقَةً [٣٢٤ ــ آ] بمحذوفٍ ، وهي الآنَ غيرُ متعلِّقَةٍ بشيء .

الخامس: أنَّ الكافَ حرفُ جرٍّ زائدٍ . وهو قولُ ابن عُصفور . قال : « ولا معنى للتشبيه في هذا الكلام فالكافُ زائدة كزيادتِها في قولِهم : « فلانٌ كذي الهيئةِ » أي ذو الهيئة ، إلاّ أنَّها زائدةٌ لازمة كلزوم (ما) في [إذ ما] (٥) . و (ذا) مجرورةٌ بالجارِّ الزائد كانجرار (أي) بالكاف الزائدة في قوله تعالى (وكأيِّن مِن

---

(١) في د ، ل ، ف ، هـ ، ن : « سقط » ، تحريف ؛ وصوابه عن خ .

(٢) في د ، ل ، ف ، هـ ، ن : « فتركبت » ، تحريف ؛ وصوابه عن خ .

(٣) هو العكبري : عبد الله بن الحسين .

(٤) ذكره بروكلمان في الترجمة العربية ٥/١٧٤ .

(٥) في د ، ل ، ف هـ : « أاذا ما » ، وفي خ : « ابشرا ما » ، وفي ن : « اينما » ، وكلها تحريف ، ولعل الصواب ما أثبت ، لأن تجرد (اذما) عن (ما) يخرجها عن الشرطية ، ف (ما) فيها زائدة لازمة .

قريَةٍ ...) (١) ، ألا تَرَى أنَّ معناها كمعنى (كم) وليسَ فيها معنى تشبيه . وإذا ثَبَتَ أنَّها زائدة لم تكن متعلِّقَةً بشيء » (٢).
وليسَ (٣) ما قالَه بلازم ، لأنّا لا نسلِّمُ أنَّ عدَمَ معنى التشبيه هنا لزيادةِ الكاف ، بل لِما ذكرنا مِن تركيبها مع (ذا) وأنَّه صارَ للمجموع بالتركيب معنىً آخر، وقد أقَمْنا الدليلَ عليه فيما مضى(٤).
ثُمَّ دعوى التركيب وإن كانَتْ كدعوى الزِّيادة في أنَّها خلافُ الأصل ، لكنَّها أقربُ فكانَ اعتبارُها أولى .

الفصل الثاني

في كيفية اللفظ بها وبتمييزها(٥)

أما اللفظ بها ، فالمسموع في المَكْنيِّ (٦) بها مِن غيرِ عددِ الإفرادُ والعطفُ [هـ ــ ١١٦] نحوُ :« مررتُ بمكانِ كذا وبمكانِ كذا وكذا (٧) » . وفي المكنيِّ (٦) بِها عَن عددٍ العطفُ لا غير . وكذا مَثَّلَ بها سيبويهِ والأخفشُ والأئمّةُ . وقالَ (٨) الشاعر :

(١) ورد هذا اللفظ في الحج ٢٢/٤٨ ، والطلاق ٦٥/٨ ، ومحمد ٤٧/١٣ .
(٢) الظاهر أن كلام ابن عصفور انتهى هنا .
(٣) في د ، ل ، ف ، هـ ، ن : « فليس » ، واثبت الأوجه عن خ .
(٤) انظر كلام ابن هشام : ص ١٤٩ السطر ٧ وما بعده .
(٥) في هـ ، خ ، ن : « وتمييزها » .
(٦) في هـ ، ن : « الكنى » ، تحريف .
(٧) سقط « وكذا » من خ ، وفي هـ : « كذا » باسقاط الواو .
(٨) في هـ : « وقول الشاعر » ، تحريف . وسقطت واو « وقال .. » من خ .

٧٨ ـ عِدِ النَّفْسَ نُعمى بَعْدَ بُؤْساكَ ذاكِراً
كَذَا وكَذَا لُطْفاً بهِ ، نُسِيَ(١) الجُهْدُ(٢)

ومِمَّن صَرَّحَ بأنَّهم لم يقولوا « كَذَا درهماً » (٣) ، ولا « كَذَا كَذَا (٤) دِرْهَماً » ابنُ خَرُوف وذكر ابنُ مالك أنَّ ذلك مسموعٌ ولكنَّه قليلٌ وسيأتي نقلُ كلامِهِما بعدُ .

وأمَّا اللفظُ بتمييزها (٥) ففيه ثلاثةُ أقوالٍ :

أحدُها : أنَّه منصوبٌ أبَداً ، وهذا قولُ البصريِّين وهو الصوابُ بدَليلَين :

أحدُهما : أنَّه المسموعُ كقولِهِ :

---

(١) في هـ : « نسيء » كذا ، تحريف .

(٢) لم أعرف قائله ، وهو في المغني ٢٠٥ ، والعيني ٤/٤٩٧ ، والهمع ١/٢٥٦ ، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٤/١٦٩ ، والدرر ١/٢١٣.
ونسي : يجوز أن يكون بمعنى النسيان أو بمعنى الترك .
والاستشهاد بالبيت على أن (كذا) اذا كانت كناية عن العدد فلا تستعمل الا مكررة بالعطف .

(٣) جاء هنا في د ، ل ، ف ، هـ ، ن : «بتمييزها» ؛ ولم ترد في خ ؛ ولافيما نقله ابن هشام عن ابن خروف في المغني ٢٠٥ . والأشبه بالصواب اسقاطها .

(٤) في د ، ل ، ف « كذا وكذا » ، تحريف ، وصوابه عن هـ ، خ ؛ ن ؛ والمغني ٢٠٥ .

(٥) سقط « بتمييزها » من خ . تحريف .

كَذَا وكَذَا لُطفاً بِهِ نُسِيَ الجُهْدُ (١)

والثاني : القياسُ ، وذلك من وجوه :

أحدها : أنّ الخفضَ إمّا بالكاف ، على أنّها حرفُ جرٍّ ، أو على أنّها اسمٌ مُضاف ، أو بإضافة (ذا) . ولا سبيلَ إلى شيءٍ مِن ذلك ، لأنّ (ذا) معمولةٌ للكاف(٢) ، وحرفُ الجرِّ لا يَخْفِضُ شيئين ، والاسمُ لا يُضاف مرّتين ، ومِن ثَمَّ وجب نصبُ التمييز في نحوِ « مافي السماءِ موضعُ (٣) راحةٍ سَحَاباً » . وأسماءُ الإشارة لا تُضاف ، لأنّها ملازمةٌ للتعريف ، والتمييزُ نكِرَةٌ ، والقاعدةُ أن تضافَ النَّكِرةُ للمعرِفَة لا العكس .

والثاني (٤) : أنّ الكافَ لمّا دَخَلَتْ على (ذا) وصارتا كنايةً عن العَدَد صارتا كذلك بمنزلةِ (بزيد) إذا سُمِّيَ بِهِ . و (بزيد) وأمثالُه إذا سُمِّيَ بِهِ لا تجوز (٥) إضافتُه لأنّه مَحكِيٌّ والمَحكِيُّ لا يُضاف .

والثالث : أن الكلمةَ أشبهتْ بالتّركيب (أحَدَ عَشَرَ) وأخواتِهِ ، وذلك لا يُضاف كراهةَ الطول فكذلك هذا .

---

(١) سلف في الشاهد ٧٨،واعتمدْ ماجاء في الحاشية ١ من الصفحة السابقة.

(٢) في هـ ، خ : « معمولة الكاف » .

(٣) في هـ ، ن : « قدر راحة » ، والذي في الكتاب : « ما في السماء موضع كف سحاباً » . انظر : ٢٩٨/١ .

(٤) سقطت الواو من هـ ، خ ، ن .

(٥) في هـ ، ن : « يجوز » .

القـــول الثاني : أنَّه جائــزٌ الخَفْض بشــرطِ ألاّ يكون تكرارٌ (١) ولا عطفٌ ، فتقــول : « كذا درهــمٍ » ، و « كَذَا أثوابٍ » (٢) . ولا تقولُ « كَذَا كَذَا دِرهَمٍ » ولا « كَذَا وكَذَا [هـ — ١١٧] دِرهمٍ » ، قالــه الكوفيون [٣٢٤ — ب] ومَنْ وافَقَهُم ، وشُبْهَتُهُم في ذلكَ حملُ كنايةِ العَددِ عــلى صريحِهِ ، وقد ذكرنا ما يَرُدُّ هذا القياس .

وقال ابنُ إياز : (٣) يجوزُ الجرُّ مِن وجهين :

أحدُهما : إجراءُ (كذا) مجرى [كم] (٤) الخبريَّة .

والثاني أنَّ الكلِمتين رُكِّبَتا وصارَتا كلِمة واحِدة ، يَعني: فالمضافُ المجموعُ لا اسمُ الإشارة فقط . والمحذورُ (٥) إنَّما يلزَمُ على القول بأنَّ المضافَ اسمُ الإشارة (٦) .

والثالث : أنَّه جائزُ الخفضِ والرَّفعِ . وهــذا خطأٌ أيضاً لأنَّه غيرُ مسموعٍ ، ولا يقتضيهِ القياسُ ، فإنَّ « كذا وكذا دِرهماً » مِن باب « خَمْسَةَ عَشَرَ دِرهماً » لا مِنْ باب « رَطْلٌ (٧) زيتاً » فافهمْه .

(١) في د ، ل ، ف : « تكرارا » ، تحريف ، وصوابه عن هـ ، خ ؛ ن .

(٢) في د ، ل ، ف ، هـ ؛ ن : « له الثوب » ؛ تحريف وصوابه عن خ .

(٣) الحسين بن بدر . وانظر فهرس التراجم .

(٤) زيادة من خ ، هـ ، ن .

(٥) في د ، ل ، ف ، ن : « والمجرور » ، تحريف ، وصوابه عن خ ؛ هـ .

(٦) في د،ل،ف : « للاشارة » ، وهو تحريف ، وصوابه عن هـ ، خ ؛ ن .

(٧) في خ : « رطلا » ، تحريف .

الفصل الثالث

في إعرابها

والذي يظهرُ لي أنَّه مبنيٌّ على الخلاف في حقيقتها ، فإذا قيلَ « لهُ عندي كذا وكذا درهماً » فإن قيلَ بالتَّركيب فمجموعُ (كذا) مبتدأٌ خبرُهُ الجارُّ والمجرور ، والظَّرفُ متعلِّقٌ به ، والظَّرفُ يعملُ في الظَّرفِ إذا كانَ مُتعلِّقاً بِمحذوف ، لوقوعِهِ موقعَ ما يعملُ نحو : « أكُلَّ يومٍ لكَ ثوبٌ » . وإن قيلَ لا تركيبَ ، فإن قيلَ : الكافُ (1) اسمٌ فهي المبتدأ ، وإن قيلَ حرفٌ فالجارُّ والمجرورُ صفةُ موصوفٍ (2) محذوفٍ أي : لهُ عندي عددٌ كَذَا وكَذَا دِرهَماً .

وقال رُكنُ الدِّين الاستراباذي (3) في شرح كافية ابنِ الحاجب : « الغالبُ في تمييزِ كذا أنْ يكونَ منصوباً ، لأنَّها بمنزلةِ (مِلْؤُهُ) في قولك : « لي مِلْؤُهُ عَسَلاً » . ويجوزُ كونُه مجروراً بإضافة (كذا) إليه على تنزيلِها مَنزِلَةَ ثلاثةٍ ، ومائةٍ ، وأن يكونَ مرفوعاً فإذا قيلَ : « له عِندي كذا درهمٌ » فـ (له) خبرٌ مُقدَّم ، و (دِرهمٌ) مبتدأ مؤخَّر ، وكذا حال (هكذا) . قالوا : وفيه نَظَر والأَولى عِندي أن يكون [كذا] (4) مبتدأ ، و (درهم) بدلاً أو عطف بيان ، و (له) خبرٌ ، و (عندي) ظرفٌ لَهُ » انتهى . وقد مَضى أنَّ الصحيح امتناعُ الرفعِ والجرِّ .

---

(1) في هـ ، ن : « للكاف » ، تحريف .

(2) في خ : « لموصوف » .

(3) توهم د . أحمد مطلوب أنه الرضي الأستراباذي ، والصحيح أنه الحسن بن محمد ركن الدين الأستراباذي ، وشَرَحَ الكافية أيضاً ، وانظر فهرس التراجم .

(4) زيادة من خ .

الفصل الرابع

في بيان معناها عند النحويين :

وفي ذلك أقوال :

أحدها : لابن مالك ، وهو أنَّها للتكثير بمنزلة [هـ ـ ١١٨] (كم) الخَبَرِيَّة وتابعَهُ على ذلك ابنُه (١) في شرحِهِ لخلاصتِهِ ومُقتضى قولِهِما هذا أنَّها لا يُكنى بها عمَّا نَقَصَ عَنِ الأحَدَ عَشَرَ لأنَّهُ عددٌ قليل (٢) .

الثاني : أنَّها للعددِ مُطلقاً قليلاً كان أو كثيراً ، وهو قولُ سيبويهِ والخليل ومَنْ تابَعَهُما واختارَه ابنُ خروف .

ومِمَّن نقلَ ذلكَ عن سيبويه الأستاذُ أبو بكر بن طاهر (٣) ، وذلك ظاهرٌ مِن كلامه ، فإنَّه قال : هذا بابُ ما جَرَى مَجْرى (كم) في الاستفهام ، وذلك قولُكَ « له كَذَا وكَذَا دِرهَماً » ، وهو مبهَمٌ مِن الأشياءِ بمنزلةِ (كم) ، وهو كنايةٌ للعدَد ، صارَ ذا بمنزلةِ التنوين (٤) . وقالَ الخليلُ : « كأنَّهم قالوا : له كالعدَدِ دِرْهَماً » (٥) .

الثالث : أنَّها بمنزلة ما استُعمِلتِ استعمالَه مِن الأعدادِ

---

(١) هو محمد بن محمد بن عبد الله .

(٢) انظر شرح الخلاصة لابن الناظم ٢٩٢ .

(٣) هو محمد بن أحمد بن طاهر . وانظر فهرس التراجم .

(٤) زاد هنا في خ : « لأن المجرور بمنزلة التنوين » .

(٥) الكتاب ١/٢٩٨ .

الصريحةِ فيقال : « لهُ كَذَا دراهِمَ » فتكونُ للثّلاثَةِ فما فوقَها إلى العَشَرَةِ ، و « .... كَذَا كَذَا دِرهَماً » فتكونُ للأَحَدَ عَشَرَ فما فوقَها إلى التسعةَ (١) عَشَرَ [٣٢٥/ب] و « ... كَذَا دِرهَماً » فتكونُ للعشرين وأخواتِها مِن العقودِ إلى التّسعين ، و « كذا وكذا دِرْهَماً » ، فتكونُ لأحَدٍ وعِشرين (٢) وما فوقَها مِنَ الأعدادِ المتعاطِفة إلى التِّسعَةَ والتّسعين (٣) ، و « كَذَا دِرهَمٍ » فيكون للمائةِ وللألف وما فوقَهما • فإذا أَقَرَّ مُقِرٌّ بِكَلَامٍ فيهِ (كذا) ألزمْناهُ بالمُتَيَقَّنِ ، وهو أَوَّلُ مرتَبَةٍ مِنَ المراتِبِ المشروحة (٤) ، وحلّفْناهُ في الباقي • وهذا قولُ الكوفيّين وتبِعَهُم جماعةٌ مِنهم ابنُ مُعْطٍ (٥) في فصولِهِ (٦) •

الرابع : أَنَّ الأمرَ كما قالوا [إلاّ] (٧) في مسألَتَي الإضافة فإنّهُما ممتَنِعان لما قَدَّمنا مِنَ التّعليل ، فإن أردْتَ العَدَدَ القليلَ أو المائةَ أو الألف ومافوقَهُما قلتَ : «كذا مِنَ الدراهِم»، ويُقَدَّرُ عندَ أهل هذا القولِ الفرقُ بين العدَدِ القليل والمائةِ

---

(١) في هـ : « السبعة عشر » ، تحريف •

(٢) في هـ : « وتسعين » ، تحريف •

(٣) في د ، ل ، ف : « الى التسعة والعشرين » ، تحريف ، وصوابه عن هـ ، خ ، ن •

(٤) وهي من الثلاثة الى العشرة •

(٥) انظر فهرس التراجم •

(٦) انظر الفصول لابن معط : ٢٤٤ •

(٧) زيادة من هـ ، خ ، ن •

والألف ؛ لأنَّ (مِنْ) إنَّما تدخُلُ على العدد المجموع المُعَرَّف ، تقولُ : « عِشرونَ مِنَ الدَّراهِمِ » ولا يجوزُ (١) « عِشرونَ مِنْ دراهِم » وهذا قولُ المُبرِّد والأخفشِ وابن كَيْسان والسِّيرافي . وبه قالَ الشَّلَوبين (٢) وابنُ عُصفور والصَّفّارُ (٣) . والذي [هـ : ١١٩] جَرَّأَهُم على القولِ بذلك أبو مُحمَّد بنُ السِّيْد (٤) ، فإنَّه حَكى اتفاق البَصريِّينَ والكوفيِّينَ على ذلك ، وأنَّ الخِلافَ إنَّما هو في جوازِ الخفضِ ، نحو : كذا درهمٍ ، وكذا دَرَاهِمَ . والبصريُّونَ يمنَعونَ والكوفيُّونَ يُجيزونَ . وفي كلامِ أبي البَقَاء في شرحِ الإيضاح ما هو أبلغُ مِن هذا ، فإنَّه قال : « وذَهَبَ معظمُ النحويِّين وأصحابِ الرَّأي الى أنَّ مَنْ قالَ : « كذا درهما » ، لزِمَهُ عِشرون دِرْهَماً ، لأنَّكَ لم تُكَرِّرِ العَدَد ، ولم تَعطِفْ عليه ، ولم تُضِفْهُ لتمييزِهِ (٥) فَحُمِلَ على أوَّلِ عَدَدٍ حالُهُ ذلك فإن جرَرْتَ الدِّرْهَمَ ، فقد حَمَلَهُ النحويُّونَ وأصحابُ الرأي على (مِائة) انتهى . فنَقَلَ الجرَّ عَنِ النَّحويِّين ، ونَقَلَ إجراءَ (كذا) مُجرى العدَدِ الصَّريح في حالةِ نصبِ التمييز عَن مُعظَمِ النَّحويِّين .

الخامس : أنَّ الأمرَ كما قالَ الكوفيُّون في « كذا كذا

---

(١) زاد هنا في ن : « عشرون من الدراهم ولا » .

(٢) انظر فهرس التراجم .

(٣) انظر فهرس التراجم : القاسم بن علي بن محمد .

(٤) انظر فهرس التراجم .

(٥) في خ ، هـ : « لتمييز » .

درْهَماً » وفي « كَذَ دِرْهَمٍ » خاصَّة . قاله الأستاذُ أبو بكر ابنُ طاهرٍ . فهذا ما بَلَغنا مِنَ الأقوال .

فأَمَّا قولُ ابنِ مالِك فكانَ الذي دَعَاه إليه أنَّ سيبويه شَبَّهها بـ (كم) الاستفهامية ، وهي بمنزلةِ (١) الأحَدَ عَشَرَ وأخواتها وليسَ هذا بشيء ، [لأنَّها] (٢) إنما شُبِّهَتْ بِها في نصبِ التمييز لافي المَعنى، ألاترى أنها ليست للاستفهام كما أن (كم) للاستفهام! ثُمَّ إنَّ (كَم) نَفْسَها بمنزلَة الأَحَدَ عَشَرَ ، ولا تختَصُّ بالعَدَدِ الكثير بدَليلِ أَنَّكَ تقولُ : « كم عبداً ملكْتَ » ، فيصحُّ بالواحِدِ (٣) فَمَا فوقَه .

وأمّا قولُ سيبويه والمحقِّقين فوجهُه أنَّها كَلمَةٌ مُبهَمَةٌ كما أنَّ (كم) كلِمَةٌ مُبْهَمَةٌ فكما أنَّك لو قلْتَ : كَمْ كَمْ عبداً مَلَكْتَ [أ] و (٤) : « كَمْ وكَمْ عَبداً مَلَكْتَ » أو غيرَ ذلك لم تَقتضِ مساواةَ ما شابَهَتْهُ مِنَ [٢٣٥ ــ ب] العدَدِ الصَّريح ، فكذا (كَذَا) (٥) .

وأمّا قولُ الكوفيِّين ومَن وافقَهم فمردودٌ مِنْ جِهاتٍ :

أَحَدُها : أنَّهُ قولٌ بِلا دليل ، وإنّما هو مجرَّدُ قياسٍ في اللغة . وذكر ابنُ إياز (٦) أنّ البستيّ (٦) ذَكَرَ في تعليقِه أنّ

(١) في هـ ، ن : « منزلة » ، تحريف .

(٢) زيادة من هـ ، خ ، ن .

(٣) في هـ : « الواحد » .

(٤) زيادة عن سائر النسخ ، وسقطت من ه .

(٥) في ن : « بكذا كذا » ، تحريف .

(٦) انظر فهرس التراجم .

أبا الفتح سألَ أبا عليّ عــن قولِهم : إنّ « كــذا كــذا دِرْهماً » يُحمَلُ على « أَحَدَ عَشَرَ دِرهما » ، و «كَذَا وكَذَا دِرهَما» يحملُ على أحَدٍ وعِشرين ، و « كذا دِرهَم » يُحمَلُ على مائةٍ ، قــال : « كذا وكَذا وكَذا درهماً » يُحمَلُ على مائةٍ وأحــدٍ وعِشرين [هـ : ١٢٠] دِرهماً فقال أبو عليّ : هذا من استخراجِ الفُقَهاء وليسَ هوَ في النّحو ، إنّما (كذا) بمنزلةِ عددٍ مُنَوّنٍ والجرُّ خطأ •

الثاني : أنّ الناسَ اختَلَفوا فقال ابنُ خروف : إن العربَ لم يقولوا « كذا كذا دِرهما » ، ولا « كذا دِرهماً » ولا « كذا دراهم »، لا بالإضافة ولا بالنّصب • وعلى هذا فالحكمُ على هذه الألفاظ بما ذَكروا باطلٌ لأنه حكمٌ على مالا يُتَكلَّمُ به فأينَ معناه ؟ • وقال ابنُ مالك في التسهيل « وَقَلَّ ورودُ (١) (كــذا) مُفرداً أو (٢) مُكَرَّراً بِلا واو » (٣) ، فأَثبَتَ ورودَ هذين مِن خِلافِهم • والمثبِتُ مُقَدَّمٌ على النّافي ، [ولكن] (٤) لَمّا قَــلَّ استعمالُ هذين مع أنّ الحاجةَ التي دَعَت الى الكنايةِ عَن العدد المعطوفِ والمعطوفِ عليه داعيةٌ الى الكنايةِ عن غيره مِن الأعداد دلَّ على أنّ قولَكَ « كذا و كذا » لايختَصُّ بالعدَدِ المعطوفِ و (٥) المعطوف عليــــه •

---

(١) في النسخ جميعاً : « وقد ورد » ، وهو تحريف ، وصوابه عن التسهيل

(٢) في النسخ جميعاً : « و » ، وأثبت « أو » عن التسهيل ·

(٣) التسهيل لابن مالك ص ١٢٥ ·

(٤) زيادة من هـ ، خ ·

(٥) سقط : « المعطوف و » من هـ ، تحريف ·

والثالثُ : أنَّه سُمِعَ «أمَّا بمكانِ كذا وكذا وَجْذٌ» (١) وذلكَ دليلٌ على أنَّها لم تَرِد بها معطوفٌ ومعطوفٌ عليه .

والرابع: أنَّ موافقَةَ العددِ المبهَمِ للعددِ الصَّريحِ في طريقتِه في التَّمييزِ وغيرِهِ لا يقتضي تساويهما في المعنى بدليلِ (كم) الاستفهاميَّة ، فإنَّكَ تقولُ : « كَمْ دِرهماً لَكَ » وتقولُ : « كَمْ وَكَمْ دِرْهَماً لَكَ » أو تُسقِطُ الواوَ فيجابُ بجميعِ الأعدادِ في كُلٍّ مِن هذه الصُّوَر .

الخامس : أنَّ إجازةَ « كذا درهمٍ » و « كذا دراهِمَ » (٢) باطلٌ بِما قَدَّمناه . وأجيبَ بأنَّه خَفْضٌ بالإضافة وأنَّ معنى الإشارة قَدْ زَالَ . وأجابَ الصَّفَّارُ بأنَّ المُتَكَلِّمَ بِ (كذا) لابدَّ أن يقدِّرَ في نفسِهِ عدداً ما ، وحينئذٍ تقولُ : « لهُ عَدَدٌ مثلُ هذا » أي : مثلُ هذا المُرَكَّبِ والمعطوفِ . وفي مثل (٣) هذا الجواب نَظَر ، وهو مبنيٌّ على ادِّعاء [عَدَمِ] (٤) التَّركيب وأنَّ معنى التَّشبيهِ باقٍ وهو بعيدٌ جداً .

---

(١) في د ، ل ، ف : « اذا مكان كذا وكذا وجد » ، وفي هـ : « اذا مكان كذا وكذا وجه » ، وفي ن : « اذا مكان كذا وكذا رجل » ، وكلها تحريف ، وصوابها عن خ ، وتقدم هذا المثال في ص ٢٨٥ في موضع الاشارة الى الحاشية ٣ ، سطر ٣ .

(٢) في د ، ل ، ف : « كذا درهم » ، تحريف ، وصوابه عن هـ ؛ خ ؛ ن .

(٣) سقط « مثل » من خ .

(٤) زيادة عن خ .

وأمّا قولُ أبي بكر (١) : فَحُجّتُهُ أنّهُ سَمِع مِن العرب : « مررتُ بمكانِ كَذَا وكَذَا » (٢) و « بدارِ كذا » ولم يُسمَعْ مِثلُ : « مررتُ بمكانِ كذا كذا » (٣) [هـ : ١٢١] فلمّا كانَ ذلك واقِعاً (٤) على العددِ ناسَبَ أن يكونَ جارِياً مَجْرى ما يُوافِقُهُ مِنْ الأعداد . وليس هـذا بشيء ، وقد جَوّزَ « كـذا رهَمٍ » بالخفضِ على أن يُرادَ مائة دِرهَم مع اعترافه بأنّه لم يُسمَع في غيرِ العَدَد ، فما الفرقُ بينَه وبينَ بقيّة الألفاظ .

وأمّا قـولُ المبرّد والأخفش ومن وافقهما فزعم الشَّلَوْبِين وأصحابُه أنّه القياس ، وأنّه لاينافي قولَ سيبويه ، وأنّ قولَه إنّها مُبهَمَة ، معناهُ أنّ قولَنا « كذا كـذا » [٣٢٦/آ] مُبْهَمٌ في الأحَدَ عَشَرَ والتّسعَةَ عَشَرَ وما بينهما [لا أنّه] (٥) مبهمٌ في القليلِ والكثير وكذلك يقولونَ في الباقي .

(١) هو ابنُ طاهر .

(٢) ما بعد هذا حتى قوله « فلما » ساقط من هـ .

(٣) في د ، ل ، ف ، ن : « كذا وكذا » ، تحريف ؛ وصوابه عن خ .

(٤) في د ، ل ، ف : « نابيا » ، وفي خ « راتبا » ، تحريف ؛ وصوابه عن هـ ؛ ن .

(٥) زيادة من خ . وقد خلت منها نسخ الأشباه و (ن) .

الفصل الخامس

فيما يلزم بها عند الفقهاء

وقد اختلفت المذاهبُ في ذلك :

فأمّا مذهبُ الإمام أحمد ــ رضي الله عنه ــ ففي المحرَّر (١) مامعناهُ أنَّه إذا أفرَدَ (كذا) أو كرَّرَها بلا عطف ، وكانَ التمييزُ منصوباً فيهما أو مرفوعاً لزِمَهُ دِرْهَمٌ ، فإنْ عَطَفَ ونَصَبَ (٢) أو رَفَعَ فكذلك عند ابنِ حامِد (٣) . وقال التّميمي (٤) : دِرهَمَان . وقيلَ درهمٌ وبعض آخر ، وقيلَ : دِرهمٌ مَعَ الرَّفع ودرهَمَان مَعَ النّصب ، وإنْ قالَ ذلك كلَّهُ بالخفضِ قبلَ تفسيرِهِ بدونِ الدِّرهم . قال المصنّف (٥) : « وهذا كلّه عِندي إذا كانَ يعرِفُ العربيّة ، فإن لم يعرِفْها لزِمَهُ (٦) درهمٌ في الجميع » (٧) .

---

(١) « المُحَرَّر » : كتاب في الفقه على مذهب الامام أحمد بن حنبل من تأليف مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله ... بن علي ابن تيمية ، وهو جد شيخ الاسلام أبي العباس بن تيمية . والكتاب مطبوع .

(٢) في النسخ جميعا : « أو نصب » ، تحريف ، وصوابه ما أثبت ، وهو المفهوم من عبارة المحرّر ، وذلك قوله :«واذا قال :«كذا وكذا درهما»، أو « درهم » بالرفع لزمه درهم عند ابن حامد ، ودرهمان عند التميمي .. » المحرر ٢/٤٨٠ .

(٣) انظر فهرس التراجم : الحسن بن علي بن مروان .

(٤) انظر فهرس التراجم : عبد العزيز بن الحارث .

(٥) يريد : مصنف المحرر .

(٦) زاد هنا في المحرر : « بذلك » .

(٧) المحرر : ٢/٤٨٢ .

وأمّا مذهبُ الإمامِ الشافعي ــ رضيَ الله عنه ــ فالفُتيا عندَهم على أنّه يلزَمُ معَ العطفِ والنصبِ درهمان ، فإنْ رَفَعَ أو جَرَّ لزِمَهُ دِرهَمٌ ، وكذا إنْ رَكَّبَ أو أَفْرَدَ سواءٌ رَفَعَ التمييزَ أو نصَبَهُ أو جَرَّه • ونقل المُزَنيّ (١) عنه في « كذا كذا دِرهَماً » أنّه يلزَمُهُ دِرهمان •

وكذا يُروى عنه في مسألةِ العطفِ والنّصب •

وأمّا مذهبُ الإمام مالك ــ رضي الله عنه ــ ففي الجواهر لابنِ شأس (٢) ما مَعناهُ : إذا قيلَ : « له عليّ كذا » فهو (٣) كالشيءِ فلو قيلَ : « كذا دِرهماً » فقالَ ابنُ عبدِ الحَكَم (٤) : يلزمُهُ عِشرون ، وإنْ قالَ : « كذا كذا دِرهَماً » لزِمَهُ أَحَدَ عَشَرَ ، وإنْ عَطَفَ فأَحَدٌ وعِشرون • وقال سَحنون (٥) : ما أعرِفُ هذا ، فإنْ كانَ هذا أقلَّ ما يكونُ في اللغَةِ بهذا اللّفظِ فهو كما قالوه ، وإنْ كانَ يقولُ القولَ [هـ : ١٢٢] قولَ المُقِرِّ مع يَمينِهِ • وكذا يقولُ في « كذا وكذا ديناراً أو دِرْهَماً » • وعلى الأوّلِ يُجعلُ نصفُ الأحَدِ والعشرين (٦) دنانير ، ونصفُها دَراهِم •

---

(١) انظر فهرس التراجم : اسماعيل بن يحيى •

(٢) انظر : عبد الله بن محمد •

(٣) في هـ ، ن : « فهي » •

(٤) انظر : عبد الله بن الحكم •

(٥) انظر عبد السلام بن سعيد •

(٦) جاء في د ، ل ، ف ، هـ ،ن هنا : « دينارا » ؛ فأسقطتها كما في خ ؛ وهو أصح •

وأمّا مذهبُ الإمام أبي حَنيفة ـ رضي الله عنه ـ [فإنّه مطابقٌ لقولِ الكوفيّين ، وفي الروضة مِن كتُبِهِم عَن جامعِ الكيساني (١) عن أبي حَنيفة] (٢) أنّهُ يلزَمُهُ في العطفِ أحَدَ عَشَرَ ، كما في التّركيب . واللهُ تعالى أعلم (٣) .

---

(١) انظر فهرس التراجم : سليمان بن شعيب .

(٢) زيادة من خ .

(٣) زاد هنا في خ : « قال مصنفه : تم تأليفه في نصف ليلة . (بياض) ... شعبان سنة اثنتين وخمسين وسبعمائة ولم يرد « والله تعالى أعلم » في ن .

مسألة في التعجب (*)

من إلقاءِ أبي بكرٍ مُحمّد بنِ الأنباري (١)

تقول « ما أحسَنَ عبدَ الله » : (ما) رَفْعٌ رَفَعْتَها بما [في] (٢) (أَحْسَنَ) ، وَنَصَبْتَ (عبدَ الله) على التّعجّب ٠

وتقولُ في الذمّ : « ما أَحسَنَ عبدُ الله » ، فـ (ما) لا موضِعَ لها لأنّها جَحْدٌ ، ورَفَعْتَ (عبدُ الله) بفعلِهِ ، وفِعْلُهُ (ما أَحْسَنَ) ٠

وتقولُ في الاستفهام : [« ما أَحْسَنُ عَبْدِ الله »] (٣) ؟ ،

(*) وقفت على أصل هذه المسألة في نسخة مكتبة بايزيد العمومية (مصورة في معهد المخطوطات ـ برقم ١٤٨ نحو) وجاءت المسألة ضمن مجموع ، وهي تبدأ باللوح ٦٨ وتنتهي بالوح ٧٠ ٠ وجاء في آخرها : « تمت ، نقلتها من خط ابن الخشاب والحمد لله وحده » ٠ وقد عارضت نصها بالأصل المعتمد في التحقيق ، ورمزت له بالرمز خ ٠

(١) هو محمد بن القاسم (ت ٣٢٨ هـ) من علماء النحو الكوفي ٠ وانظر فهرس التراجم ٠

(٢) زيادة عن سائر النسخ ، وسقط من د ٠ والكوفيون يقولون بأن المبتدأ والخبر يترافعان وهم ـ فيما عدا الكسائي ـ يذهبون الى أن (أفعل) في التعجب اسم لافعل ، ولذلك فهم ينصبون (عبد الله) على التعجب لا على أنه مفعول به ٠ انظر الانصاف ٤٤ ، ١٢٦ ، ١٣٧ ٠

(٣) زيادة من خ ، هـ ٠

فـ (ما) رفعٌ بـ (أحسَنَ) ، و (أَحسَنَ) بِها ، والتأويلُ : أيُّ شيءٍ فيهِ أحسَنُ[1] ؟ أعيناهُ أو أنفُهُ ؟ .

وتقولُ إذا رَدَدْتَهُ إلى نفسِكَ في التَّعجُّب : « ما أَحْسَنَنِي » ، فـ (ما) رفعٌ بما في[2] أَحْسَنَنِي ، والنونُ والياءُ موضِعُهُما نصبٌ على التَّعَجُّب .

وتقولُ في الذَّمِّ إذا رَدَدْتَهُ إلى نفسِكَ : « ما أَحْسَنْتُ » ، فـ (ما) جَحْدٌ لا موضِعَ لها ، والتاءُ مرفوعةٌ بِفِعْلِها ، وفعلُها « ما أَحْسَنْتُ » .

وتقولُ[3] في الاستفهام : « مَا أَحسَنُنِي » ؟ فـ (ما) رفعٌ بـ (أَحْسَنُ) ، و (أَحْسَنُ) بِها[4] ، والياءُ في موضِعِ خفضٍ بإضافَةِ (أَحْسَنُ) إليها .

فإنْ قلْتَ : « أباكَ ما أَحْسَنَ » أو « ما أباكَ أَحْسَنَ »[5] كانَ مُحالاً ، لأنَّهُ ما نُصبَ على التَّعجُّبِ لا يُقَدَّمُ على التَّعَجُّبِ لأنَّهُ لم يَعمَلْ فيهِ فعلٌ متصرِّفٌ فيتَصَرَّفَ بِتَصَرُّفِهِ . [٣٢٦/ب] وكانَ الكِسائي يُجيزُ « أبوكَ ما أَحْسَنَ » ، قالَ : لمَّا لَمْ أصِلْ إلى نصبِ الأبِ

(١) في خ : « حسن » .

(٢) سقط « في » من هـ .

(٣) في د ، ل ، ف ، هـ . « فتقول » ، والأشبه بالصواب عن خ .

(٤) في هـ : « بما » ، وهما بمعنى . والمراد : مرفوع بها .

(٥) في د ، ف : « ما احسن اباك » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

أضمرتُ لهُ هاءً تعودُ عليهِ فَرَفَعْتُهُ بِها (١) ، والتَّقديرُ : أبوكَ ما أَحْسَنَهُ . وقالَ الفَرَّاءُ : لا أُجيزُ رَفْعَ الأبِ لأنَّهُ ليس ههنا دليلٌ يَدُلُّ على الهاء (٢) ، ولا أُضمِرُ الهاءَ إلّا مع سِتَّةِ أشياء : مَعَ (كُلّ) و (مَن) و (ما) و (أَيّ) و (نِعْمَ) و (بِئْسَ) .

وتقولُ : « عبدُ اللهِ ما أَحسَنَهُ » ترفعُ (٣) (عبدُ الله) بما عادَ عليهِ مِنَ الهاء ، ترفَعُ (٤) ما [بما] (٥) في (أَحْسَنَ) والهاءُ موضِعُها نصبٌ على التَّعجُّب .

وتقولُ : « عبدُ اللهِ ما أحسَنَ جاريَتَهُ » مِنْ قولِ الكِسائي ، قالَ : لَمَّا لم أَصِلْ الى نصبِ الأوَّلِ أضمرْتُ له (٦) هاءً فرفعْتُهُ بِها (٧) . والفَرّاءُ [هـ : ١٢٣] يُحيلُها (٨) ، قالَ : ليسَ ههُنا دليلٌ على الهاء .

---

(١) مع أن الكسائي مع البصريين في أن (أفعل) في التعجب فعل ، فهو كالفراء في أن رافع المبتدأ هو الخبر . ولما جاء الخبر ههنا جملة لزم ان يرتفع (أبوك) بالضمير الذي يعود على المبتدأ ، وهو الهاء التي قدرها الكسائي . وانظر المناظرة التي جرت بين الجرمي والفراء حول الخبر في قولهم « زيد ضربته » في الانصاف ٤٩ .

(٢) في هـ : « رفع الأب » في موضع : « الهاء » .

(٣) في د ، ل ، ف ، هـ : « يرفع » ، واثبت ما في خ .

(٤) في د ، ل ، ف ، هـ : « فيرفع » ، واثبت ما في ح .

(٥) زيادة من خ .

(٦) في هـ : « لها » .

(٧) سقط « بها » من خ .

(٨) « أحلت الكلام أحيله احالة اذا أفسدته » . اللسان (حول) .

وتقول في الاستفهام : « عبدُ اللهِ ما أَحسَنُهُ » ؟ برفع (١) (عبدُ الله) بـ (أَحْسَنُ) و (أَحْسَنُ) بـ (عبدُ الله) ، و (ما) استفهامٌ ، والهاءُ موضعُها خفضٌ بإضافة (أحسَنُ) إليها . فإن قلتَ : « عبدُ اللهِ ما أحْسَنُ » كانَ مُحالاً وأنتَ تُضمِرُ الهاءَ ، لأنّ المخفوضَ لا يُضْمَرُ ، ولأنَّ المُضافَ والمضافَ إليه كالشيءِ الواحدِ فلا يُفَرَّقُ بينَهما ، فلا تُضمِرِ (٢) المخفوضَ وتُظهِر (٣) الخافِضَ .

وتقولُ : « عبدُ اللهِ ما أحسَنَ » ترفعُ (عبدُ الله) بما في (أَحَسَنَ) ، و (ما) جَحْدٌ لا موضعَ لها وإذا قلتَ : « ما أحسَنَ عبدَ الله » فأردْتَ أن تُسقِطَ (ما) و تَتَعَجَّب (٤) قلتَ [« أَحْسِنْ بعبدِ الله » . وإذا أردْتَ أن تأمُرَ مِنْ هذا قلتَ : « يازيدُ] (٥) أحسِنْ بعبدِ اللهِ رَجُلاً » ، وإذا ثنَّيتَ قلتَ « يازيدان (٦) أحسِنْ بِعَبْدَي اللهِ رَجُلَيْنِ » و « يازيدونَ أحسِنْ بعبيدِ اللهِ رِجالاً » ، وتنصِبُ (رِجالاً) على التَّفسير (٧)

---

(١) في خ : « ترفع » .

(٢) في هـ : « يضمر » .

(٣) في هـ : « يظهر » .

(٤) في د ، ل ، ف ، هـ : « وتعجب » ، والأشبه بالصواب ما أثبته عن خ .

(٥) زيادة من سائر النسخ . وفي ل : « يازيدان » في موضع « يازيد » ، تحريف .

(٦) في د ، ل ، ف : « يا زيد » ، تحريف ، وصوابه عن هـ ؛ خ .

(٧) أي : على التمييز ، وما ذكر هو اصطلاح كوفي .

و (أحسِنْ) لا يُثنّى ولا يُجمَعُ ، ولا يؤنَّثُ ، لأنّه اسمٌ (١) و (أَحْسِنْ) ليسَ بأمرٍ للمُخاطَبِ ، [و] (٢) ، إنّما مَعْنى (أَحْسِنْ بِهِ) : (ما أَحْسَنَهُ) قال الله عزّ وجلّ (أسمِعْ بِهِمْ وأبصِرْ) (٣) ، معناهُ ـ واللهُ أعلَمُ ـ : ما أسمَعَهُمْ وَأَبْصَرَهُم (٤) .

وتقولُ : « كانَ عبدُ اللهِ قائِماً » فإذا تعجَّبْتَ مِنه (٥) قلْتَ : « ما أَكْوَنَ عبدَ اللهِ قائِماً » (٦) ، ف (ما) مرفوعةٌ بما في (أَكْوَن) ، واسمُ كانَ مُضمَرٌ فيها ، و (عبدَ اللهِ) منصوبٌ على التّعجُّبِ ، و (قائماً) خبرُ كانَ ، فإنْ طرحْتَ (ما) وتعجَّبْتَ قلْتَ : « أَكْوِنْ بعبدِ اللهِ قائِماً » و « أكوِنْ بعبدَيِ اللهِ قائِمَيْنِ » و « أكوِنْ بعبيدِ اللهِ قِياماً » . و « أحسِنْ بعبدِ اللهِ رَجُلا » (٧) :

قالَ الفرّاءُ : لمّا لم أُصرِّحْ برفعِ الاسم أدخلتُ الباءَ لتَدُلَّ على المطلوبِ [ما هُوَ] (٨) ، وتأويلُهُ : « عبدُ اللهِ

---

(١) في خ : « اسم جنس » . وقوله ان (أحسن) اسم خلاف الاجماع على فعلية (أفعل به) وانظر : أوضح المسالك ٢/٢٧٣ ، والهمع ٢/٩٠ .

(٢) زيادة من خ .

(٣) مريم ١٩/٣٨ .

(٤) في هـ : « وما أبصرهم » .

(٥) في د ، ل ، ف : « أمرت به » ، تحريف ، وصوابه عن هـ ؛ خ .

(٦) المشهور امتناع التعجب من الناقص ، ونسب تجويز ذلك الى ابن الأنباري في الهمع ٢/١٦٦ .

(٧) في د : « رجالا » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٨) زيادة من خ . والمطلوب : المتعجب منه .

حَسَنٌ » فلَمَّا لم تَصِلْ (1) الى رفعِ (عبد الله) (2) جئتَ بالباءِ لتدُلَّ على المطلوبِ ما هو .

وإذا قلتَ : « ظننتُ عبدَ الله قائماً » فأردتَ أن تتعجَّبَ بـ (ما) قلتَ : « ما أظنَّنِي لِعبْدِ (3) الله قائما » ، فإنْ قالَ : أسقِطْ (ما) وتعَجَّبْ (4) قلتُ : « أظْنِنْ بي (5) لعبد (3) اللهِ قائماً » (6) . ـ آخرُ ما كانَ بخطِّ ابنِ الجرّاح .

---

(1) في هـ : « يصل » ، تحريف .

(2) سقط « عبد الله » من هـ . تحريف .

(3) في د ، ل ، ف ، هـ : « بعبد » ، تحريف ؛ وصوابه عن خ ؛ وانظر الهمع ٢/٩٢ .

(4) جاء في هـ : « فان أسقطت ما وتعجبت » .

(5) في هـ : « أظنني » في موضع : « أظنن بي » ، تحريف .

(6) زاد هنا في خ : « تمت نقلتها من خط ابن الخشاب ، والحمد لله وحد » .

مُخاطَبَة (*)

جرَت بين أبي إسحاق إبراهيم بن السَّرِيّ الزَّجَّاج وأبي العبّاس أحمد بن يحيى (١) في مواضعَ أنكرَها وَغلَّطَهُ فيها مِن كِتاب فصيحِ الكَلاَم مُستخرَج مِن كِتاب النُّزْه (٢) والابتهاج للشِّمْشَاطِي (٣)

[هـ : ١٢٤] أخبرَنا الشيخُ أبو الحَسَن (٤) المبارَك بن عبد الجبّار بن أحمد الصَّيرفيّ قراءةً عليه ، وأنا أسمعُ وهو يَسمع ، فأَقَرَّ به في شَوّال مِن سنةِ تسعينَ وأربعمائةٍ . قالَ أخبرَنا أبو

(★) وردت هذه المخاطبة في ارشاد الأريب : ١/١٣٧ ـ ١٤٣ ، والمزهر ١/٢٠٢ ـ ٢٠٧ ، وقد استأنست بنصها الوارد في كل منهما . وذكر بين مؤلفات الزجاج : «الرد على ثعلب في الفصيح» نزهة الألباء ٢٤٤.

(١) هو ثعلب امام الكوفيين (ت ٢٩١ هـ) ، وكانت وفاة الزجاج : ٣١١ هـ ، وانظر فهرس التراجم .

(٢) في د ، ل ، ف : « البزه » ، وفي هـ : « التنزه » ، وكلاهما تحريف ؛ وصوابه عن ارشاد الأريب ، والأعلام ٥/١٤٣ . وانظر بروكلمان ٣/١٤٢ ، الترجمة العربية .

(٣) في هـ : « للشمشطائي » ، وهو تحريف تكرار فيها . وكانت وفاته بعد ٣٧٧ هـ . وانظر فهرس التراجم .

(٤) في د ، ل ، ف : « الحسين » ، تحريف ، وصوابه عن هـ ؛ (ت ٥٠٠ هـ) ببغداد ، الأعلام ٦/١٥١ .

الحسَن عليّ بن أحمد [٣٢٧/آ] بن الدهّان (١) قراءةً عليه ، قالَ :
أخبرَنا أبو أحمد عبدُ السلام بن الحُسين بن محمّد بن عبد الله
البصريّ (٢) قال : أخبرَنا بِها فيما كتَبَ إلينا أبو الحَسَن عليّ
ابن محمّد الشِّمشاطي مِنَ الموصل قال (٣) :

قالَ أبو إسحاق إبراهيم بن السَّريّ الزَّجّاج رضي الله
عنه (٤) : دخَلْتُ على أبي العَبّاس ثعلبٍ في أيّامِ أبي العبّاس
محمّدٍ بن يزيد المُبَرِّد وقد أَمْلى (٥) شيئاً مِنَ المُقتَضَب ،
فسلّمْتُ عليه وعِنده • أبو موسى الحامض (٦) وكان يحسُدُني
شديداً ، ويُجاهِرُني بالعداوَةِ ، وكنتُ ألينُ لهُ وأحتَمِلُهُ
لموضعِ الشيخوخَةِ والعِلم ، فقالَ لي أبو العبّاس ثعلب : قد
حُمِلَ إليّ بعضُ ما أَمْلاهُ هذا الخُلْدِيّ (٧) ، فرأيتُه

---

(١) لم أقف على ترجمة له •

(٢) عالم باللغة والآداب والقرآن ، قرأ على الفارسي والسيرافي ، وسكن بغداد ، وجعل وفاته في البغية : ٣٢٩ هـ ، وهو غلط والحق أن هذا تاريخ ولادته فالتبس هذا بذاك ، ووفاته كانت سنة ٤٠٥ هـ • وانظر الانباه ٢/١٧٥ ، والنزهة ٣٣٨ ، والبغية ٢/٩٥ •

(٣) في هـ : « وقال » •

(٤) لم يرد « رضي الله عنه » في هـ •

(٥) زاد هنا في المزهر : « علينا » •

(٦) هو سليمان بن محمد ، من نحاة الكوفة • (ت ٣٠٥ هـ) •

(٧) بعده في المزهر : « يعني المبرد » ، وهو صحيح ، وانظر فهرس كتاب سيبويه للأستاذ محمد عضيمة ص ١٠ •

لايَطَّـوعُ (١) لسـانُـهُ بعبـارَتِـهِ . فقلـتُ لـه : إنَّـه لا يَشُـكُّ في حُسـنِ عبـارَتِـهِ اثنـان ، ولكـنَّ سـوءَ رأيِكَ فيـه يَعيبُهُ عِنـدَكَ فقـالَ : مـا رأيتُهُ إلاّ أَلْكَنَ [مُتَفَلِّقاً (٢) فقالَ أبو موسى : واللهِ إنَّ صاحِبَهُم أَلْكَنَ] (٣) ـ يعني سيبويه ـ ، فأحفَظَني ذلك . ثمَّ قالَ (٤) : بَلَغَني عـن الفرّاء أنّه قال:دخلتُ البصرة فلَقِيتُ يونُسَ وأصحابَهُ فسمعتُهم يَذكُرونه بالحفظِ والدِّرايَةِ وحُسنِ الفِطنَةِ فأَتَيتُهُ فإذا هو أعجمُ لايَفصِحُ ، سمعتُهُ يقولُ لِجارِيَتِهِ : هـاتِ ذيكِ (٥) الماءَ مِنْ ذاكَ الجَرَّة (٦) ، فخرجْتُ مِن عِنده ولَم أَعُد إليه ، فقلتُ لَهُ : هذا لايَصِحُّ عَنِ الفَرّاء وأنتَ غيرُمأمونٍ في هذهِ الحِكايةِ ، ولا يَعرِفُ أصحابُ سيبويهِ مِنْ هذا شيئاً . وكيفَ تقولُ هذا لِمَنْ يَقولُ (٧) في أوَّلِ كِتابه : « هذا بابُ عِلْمِ

---

(١) لايطوع لسانه بكذا : لايتابعه .

(٢) « تفلق اللبن : تقطع وتشقق » . اللسان (فلق) ، والألكن : الذي لايقيم العربية لعجمة في لسانه ، يريد : في لسانه عجمة وتقع .

(٣) زيادة من هـ ، والمزهر ، وارشاد الأريب .

(٤) أي ثعلب .

(٥) في هـ : « هات ذلك .. » ، وفي الارشاد : « هاتي ذيك الماء من ذاك » ، وفي المزهر : « هاتي ذيك الماء من ذلك » .

(٦) في د ، ل ، ف ، هـ : « الجر » ، تحريف ؛ وصوابه عن المزهر والارشاد. والجر : جمع جرة . اللسان (جرر) .

(٧) في المزهر : « وكيف يقول هذا من يقول .. » .

ما الكلِمُ مِنَ العَرَبِيَّة » وهذا يَعجِزُ عن إداكِ فَهمه كثيرٌ مِن الفصحاء فضلاً عن النّطقِ به • قال ثعلب : قــد وجــدتُ في كتابِهِ نحواً مِنْ هذا • قلتُ : ما هو ؟ قالَ : يقولُ في كِتابه في غير نُسخةٍ « (حاشا) حرفٌ يخفِضُ ما بعدَه كما تخفِضُ (حتّى) وفيها معنى الاستثناء » (١) فقلتُ : هذا هكــذا في كتابه ، وهــو صحيح ، ذَهَبَ في التّذكير الى الحَرْفِ ، وفي التّأنيثِ الى الكلمة [هـ : ١٢٥] •

قال : والأجودُ أن يُحمَلَ (٢) الكلامُ على وجهٍ واحــدٍ • قلتُ : كلٌّ جَيِّد ، قالَ الله تعالى : (وَمَنْ يَقْنُتْ مِنكُنَّ لله ورسولِهِ وتعملْ صالحاً) (٣) وقُرِىء : (ويعملْ صالِحاً) • وقال عزَّوَجل : (ومِنهم مَنْ يَستَمِعون إليك) (٤) ذَهَبَ الى المعنى،ثمَّ

---

(١) عبارة سيبويه : « وأما حاشا فليس باسم ، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء •• » الكتاب ١/٣٧٧•

(٢) في المزهر والارشاد : « أن يجعل » •

(٣) الأحزاب : ٣١/٣٣ • وقراءة : « ويعمل صالحاً » ، بالياء هي قراءة حمزة والكسائي ، وقرأ الباقون بالتاء • وحجة من قرأ بالياء أنه حمل الفعل على تذكير لفظ (من) لأنه لفظ مذكر ، وحمل الآخرون الفعل على معنى (من) والمراد بها المؤنث لأن الخطاب لنساء النبي ﷺ • انظر الكشف لمكي ١٩٦/٢ ـ ١٩٧ • وانظر أيضاً : التيسير ١٧٩ ، والنشر ٣٣٤/٢ • وزاد صاحب النشر نسبة القراءة باليــاء الى خلف أيضاً •

(٤) يونس : ٤٢/١٠ ـ ٤٣ « ومنهم من يستمعون إليك أفأنت تسمع الصم

قالَ : (ومِنْهُم مَنْ ينظُرُ إليكَ) ذَهَبَ الى اللّفظِ . وليسَ لقائلٍ أَنْ يقولَ لو حُمِلَ الكلامُ على وجهٍ واحدٍ في الآيتين كانَ أَجودَ لأنّ كلّ هذا جَيِّد . فأمّا نحن فلا نذكر حُدودَ(1) الفَرّاء لأنّ خطأَهُ فيه (2) أكثرُ مِنْ أَنْ يُعَدّ ، ولكنْ هذا (3) أنتَ عَمِلْتَ كِتاب الفصيح (4) للمبتدِىء المتعلّمِ ، وهو عشرونَ وَرَقة أخطأتَ في عَشَرَةِ مواضعَ مِنه . قالَ لي : اذكُرْها قلتُ نَعَم :

قُلتَ : « وَهُو عِرقُ النَّسا » (5) وهذا خطأ . إنّما يقالُ :

ولو كانوا لايعقلون ، ومنهم من ينظر إليك .... » . وانظر سيبويه ١/٤٠٤ .

(1) الحدود : كتاب للفراء جمعفيه أصول النحو . انظر النزهة ٩٩ والبغية ٢/٣٣٣ .

(2) في المزهر : « فيها » .

(3) في نسخ الأشباه : « هنا » . والأشبه بالصواب ما أثبته عن المزهر والارشاد .

(4) من مصنفات ثعلب في اللغة ، وذكر السيوطي أنه نسب أيضاً الى الحسن الرقي . البغية ١/٣٩٦ .

(5) التلويح في شرح الفصيح للهروي : ٤٣ . والنسا : عرق يكون في الفخذ وينحدر الى الساق . وقال ابن سيده : « ولا يقال : عرق النسا ، وقد غلط فيه ثعلب فأضافه » . اللسان (نسا) . وفيه أيضا عن الأصمعي : « لايقال عرق النسا ، والعرب لاتقول : عرق النسا كما لايقولون : عرق الأكحل ولا عرق الأبجل ... » ، وفيه أيضاً : « وحكى الكسائي وغيره : هو عرق النسا » .

النَّسا ، ولا يقالُ : عِرقُ النَّسا ، كما لا يقالُ : عِرقُ الأبهَرِ ، ولا عِرْقُ الأكحَل (١) ، قالَ امرؤ القيس :

٧٩ ــ فَأَنْشَبَ أَظْفارَهُ في النَّسا
فقلتُ هُبِلْتَ أَلاَ تَنْتَصِرْ (٢)

وقُلْتَ : « حَلَمْتُ في النَّومِ أَحْلُمُ حُلْماً وحُلُماً » (٣) و(الحُلُم) ليسَ بمصدرٍ ، وإنَّما هو اسمٌ ، قالَ اللهُ تعالى [٣٢٧/ب] : (والذينَ لمْ يبلُغوا الحُلُمَ مِنْكُمْ) (٤) ، وإذا كانَ للشيءِ مصدَرٌ واسمٌ لم يوضَعِ الاسمُ مَوضعَ المصدر ، ألا تَرَى أَنَّكَ تقولُ : حَسَبْتُ الشيءَ أَحْسُبُهُ حَسْباً وحُسْبانا ، والحَسْبُ المصدرُ ، والحِسابُ الاسمُ فلو قُلتَ : أَبْلَغَ (٥) الحَسْبُ إليكَ ، ورَفَعْتُ الحَسْبَ إليكَ ، لم يجُزْ وأنتَ تريدُ أُبلغَ (٦) الحِسابُ [ورفعتُ الحِسابَ إليكَ] (٧) .

---

(١) الأبهر : وريد العنق ، والأكحل : عرق في الذراع .

(٢) البيت في ديوان امرىء القيس ١٦١ . وهبلت ــ بالبناء للمجهول ــ : ثكلتك أمك . يقول : أنشب الكلب أظفاره في عرق فخذ الثور ، فصوت الشاعر بالفارس وزجره وقال : ألا تنتصر ؟ أي : ألا تدنو من الثور فتطعنه .

(٣) التلويح : ٣٣ .

(٤) النور : ٢٤/٥٨ .

(٥) الابلاغ : الايصال . وفي المزهر : « ما بلغ الحسب الي أو رفعت » .

(٦) في د : « بلغ » ، وسقطت هذه اللفظة من ل ، ف . وأثبت ما في هـ . وسقط : « أبلغ الحساب » من المزهر وارشاد الأريب .

(٧) زيادة عن المزهر وارشاد الأريب .

وقلتَ : [رَجُلٌ عَزَبٌ وامرأَةٌ عَزَبَةٌ] (١) وهذا خطأ ، إنّما يُقال] (٢) : رجلٌ عَزَبٌ ، وامرأةٌ عَزَبٌ (٣) ، لأنّه مصدَرٌ وُصِفَ بِهِ فلا يُثنّى ولا يُجمَعُ ولا يؤَنَّثُ ، كما يقالُ : رَجُلٌ خَصْمٌ وامرأةٌ خَصْمٌ (٤) . وقد أتيتَ ببابٍ مِن هذا النّوع في الكِتاب (٥) وأفردْتَ هذا مِنهُ قال الشّاعر :

٨٠ ـ يامَنْ يَدُلُّ عَزَباً عَلى عَزَب (٦)

وقلتَ : « كِسْرَى » (٧) ، بكسر الكاف . وهذا خطأ ، فإنّما هو كَسْرى ، والدليلُ على ذلك أنّا وإيّاكُم لا نَختَلِفُ في [أنّ] (٨) النّسَبَ الى (كسرى) (كَسرَوِيّ) بفتحِ

---

(١) التلويح : ٩٦ .

(٢) سقط من د ، وأثبته عن سائر النسخ .

(٣) « امرأة عزبة ، وعزب : لأزوج لها » اللسان (عزب) . وجوز الزمخشري : « امرأة عزبة » . أساس البلاغة (عزب) .

(٤) « الخصم : يصلح للواحد والجمع والمذكر والأنثى ، لأنه مصدر خصمته خصماً » اللسان (خصم) .

(٥) هو : « باب ما جاء وصفاً من المصادر » . انظر التلويح : ٤١ .

(٦) ورد في اللسان (عزب) غير منسوب ، وجاء بعده :

على ابنة الحمارس الشيخ الأزب

والأزب : الذي لايدنى من حرمته .

(٧) التلويح « باب المكسور أوله » ص ٥٠ . ويقال « كسرى » للملك الأكبر من ملوك الفرس خاصة .

(٨) زيادة من هـ .

الكاف (١) ، وهذا ليسَ مِمَّا تُغَيِّرُهُ ياءُ النَّسَبِ لبُعدِهِ مِنها ، ألا ترَى أنَّكَ لو نَسَبْتَ الى (مِعْزَى) [هـ : ١٢٦] قُلْتَ (مِعْزَوِيّ) ، والى (دِرْهَم) (دِرْهَمِيّ) ، ولاتقولُ : مَعْزَوِيّ ، ولا دَرْهَمِيّ .

وقلتَ : « وَعَدْتُ الرَّجُلَ خيراً وَشَرّاً فإذا لم تذكر الشرَّ قلتَ : أَوْعَدْتُهُ بِكَذا » (٢) . فقولُكَ (بِكَذا) نقضٌ لِما أصّلْتَ لأنّكَ قُلتَ : بِكذا ، وقولُك بِكَذا كِنايَةٌ عَنِ الشرِّ . والصوابُ أنْ تقولَ : فإذا لم تذكرِ الشرَّ قُلْتَ أَوْعَدْتُهُ .

وَقُلْتَ : « وَهُمُ المُطَوِّعَةُ » (٣) وإنَّما هُمُ

---

(١) جاء في اللسان (كسر) : « والنسب إليه « كسري » بكسر الكاف وتشديد الياء مثل : حرمي ، و « وكسروي » بفتح الراء وتشديد الياء ، ولا يقال « كسروي » بفتح الكاف » .

(٢) الذي جاء في الفصيح بتمامه : « ووعدت الرجل خيراً أو شراً ، فإن لم تذكر الخير والشر قلت في الخير : « وعدته » ، وفي الشر : « أوعدته » ، فاذا أدخلت الباء قلت : أوعدته بكذا وكذا » ، تعني الوعيد » . التلويح ٢٥ . وانظر الخزانة ٢/٣٦٧ .

(٣) قال الهروي : « وهم الذين يتبرعون من أنفسهم ، ويخرجون الى الجهاد من غير أن يأمرهم السلطان بذلك ،وهومأخوذ من : « طاع له يطوع طوعاً : إذا انقاد وتابع من غير اكراه » . » التلويح ٩١ . وضبطه محقق ارشاد الأريب : « المطوعة » بفتح الواو وتشديدها ، وأراه غلط فيها .

المطَّوِّعَةُ بتَشديدِ الطاء ، كما قالَ اللهُ تعالى (الذينَ يَلْمِزونَ المُطَّوِّعينَ مِنَ المؤمنينَ في الصَّدَقات) (١) . فقالَ : ماقُلْتُ إلاّ المُطَّوِّعَة . فَقُلْتُ : هكذا قرأتُهُ عَلَيكَ وقَرَأَهُ غيري وأنا حاضِرٌ أسمَعُ مِراراً .

وقُلْتَ : « هُوَ لِرِشْدَةٍ وزِنْيَةٍ » كما قُلْتَ : « هُوَ لِغَيَّةٍ » (٢) والبابُ فيهِما واحِدٌ (٣) لأنّه إنَّما يُريدُ المَرَّةَ الواحِدَةَ ، ومصادِرُ الثُّلاثي إذا أردتَ المَرَّةَ الواحِدَةَ لم تَخْتَلِفْ ، تقولُ : ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً وجَلَسْتُ جَلْسَةً ورَكِبتُ رَكْبَةً ، لا اختلافَ في ذلكَ بينَ أَحَدٍ مِنَ النَّحويِّين ، فإنَّما يُكْسَرُ مِن ذلك ما كانَ هيئةَ (٤) حالٍ فَتَصِفُها بالحُسْنِ والقُبْحِ وغيرِهِما ، فتقولُ : هو حَسَنُ الجِلْسَةِ والسِّيرةِ والرِّكْبَةِ وليسَ هذا مِن ذلك .

---

(١) التوبة : ٩/٧٩ .

(٢) التلويح ٥١ ـ ٥٢ .

(٣) يقال للذي ولد من نكاح صحيح : « هو لرشدة » . وللذي ولد من سفاح : « هو لزنية » ، و « هو لغية » . واختلفوا في حركة الحرف الأول من (رشدة) و (زنية) ، ففي اللسان عن الفراء أنهما بالفتح وجوز الكسائي الكسر فيهما، وهو اختيار ثعلب في الفصيح كما تبين . وجاء في اللسان أيضا : « يقال : هذا ولد رشدة ... كما يقال في ضده : ولد زنية ، بالكسر فيهما ، ويقال بالفتح وهو أفصح اللغتين » انظر اللسان (رشد) ص ١٧٦ ط صادر .

(٤) في د ، ل ، ف : « على هيئة » ، ولعل « على » مقحمة ، واسقطتها كما في هـ ، والمزهر ، وارشاد الأريب . والمراد هنا المصدر الدال على الهيئة . وانظر سيبويه ٢/٢٢٩ .

وقلتَ « أَسنُمَةٌ » (١) للبَلَدِ ، ورواهُ الأصمعِيُّ بضمِّ الهمزة : أُسْنُمَةٌ • فقالَ (٢) : ما روى ابنُ الأعرابيِّ وأصحابُنا إلّا أَسنُمَةٌ ، فقلتُ : قد عَلِمْتَ أنتَ أنَّ الأصمعيَّ أضبطُ لِما يَحْكي وأوثَقُ فِيما يَرْوي •

وَقُلْتَ : « إذا عَزَّ أخوكَ فَهُنْ » (٣) والكلامُ فَهِنْ ، وهوَ مِنْ هانَ يَهِينُ إذا لانَ ، ومِنه قيلَ : « هَيِّنٌ لَيِّنٌ » ، لأنَّ (فَهُنْ) مِن هانَ يهونُ مِن الهَوانِ ، والعربُ لا تأمُرُ بذلك ولا مَعنى لهذا الكلامِ يَصِحُّ لو قالَتْهُ العَرَبُ • ومعنى (عَزَّ) ليسَ مِنَ العِزَّةِ التي هي المَنَعَةُ والقُدرَةُ وإنما هو مِنْ قولِكَ : عزَّ الشيءُ إذا اشتَدَّ • ومعنى الكلام (٤) : إذا

---

(١) عبارة الفصيح : « وموضع يقال له أسنمة » • وجاء في باب المفتوح أوله من الأسماء • وقال الهروي « بفتح الهمزة وضم النون ، وهو قريب من فلج على تسع ليال من البصرة •• » التلويح ٤٦ • وفي اللسان (سنم) : « وأسنمة بفتح الهمزة وضم النون : أكمة معروفة بقرب طخفة •• » ، وكذا في القاموس (سنم) • وقد نقل ياقوت في معجم البلدان أسنمة نص ما قاله الزجاج وما أجاب به ثعلب •

(٢) أي ثعلب •

(٣) ذكره في الفصيح في باب ما جرى مثلا أو كالمثل • انظر التلويح : ٧٧ وهو في مجمع الأمثال للميداني : ٢٢/١ بضم الهاء من « فهن » • وفي اللسان (هين) : « هان يهين : مثل لأن يلين • وفي المثل : إذا عز أخوك فهِنْ » •

(٤) يريد : على حسب رواية ثعلب بضم الهاء في « يهن » •

صَعُبَ أخوكَ واشتَدَّ فَذِلَّ لَهُ مِنَ الذُّلِّ ، ولا معنى للذُّلِّ هَهنا كما تقولُ : إذا صَعُبَ أخوكَ فَلِنْ لَهُ .

قال : فما قُرِىءَ عليهِ كتابُ الفصيحِ بعدَ ذلكَ علـى ما بَلَغَني ، ثُمَّ بَلَغَني أَنَّه سَئِمَ ذلكَ فأنكَرَ كتابَ الفصيحِ أن يكونَ لَهُ . تَمَّتْ والحمدُ للهِ ربِّ العالمين (١) . [هـ : ١٢٧]

---

(١) قل ياقوت : « وهذه المآخذ التي أخذها الزجاج على ثعلب لم يسلم اليه العلماء فيها ..... » ارشاد الأريب ١/١٤٣ . وسيأتي رد ابن خالويه على الزجاج في الصفحة التالية .

انتِصارُ أبي عبدِ اللهِ الحُسينِ بنِ أحمدَ بنِ خالَوَيهِ [٣٢٨/آ] الهَمَذاني لأبي العبّاس ثعلبٍ فيما تَتَبَّعَهُ عليه أبو إسحاق الزَّجّاج رحِمَهم الله تعالى أجمعين(*)

قال أبو عبدِ الله الحُسَينِ بن أحمد بن خالَوَيه الهَمَذاني(١) ــ رحمه الله تعالى ــ(٢) .

أمّا قولُ ثعلب : « عِرقُ النَّسَا »(٣) فقد أَجْمَعَ كلُّ مَنْ فَسَّرَ القرآنَ مِن الصَّحابَةِ والتابعين رضي الله عنهم(٤) وهلمَّ جرًّا أنَّ [مَعنى](٥) قولِه تعالى : (كلُّ الطعامِ كانَ حِلاًّ لِبَني إسرائيلَ إلاَّ ما حَرَّمَ إسرائيلُ على نفسِهِ)(٦) : لحومُ الإبِلِ وألبانُها(٧) فقال عليٌّ وعبدُ الله بنُ عبّاس وعبدُ الله بنُ مَسعود ــ رضيَ الله عنهم ــ وكلُّ مَنْ فَسَّرَ القرآن : إنَّ

(*) سلف في الصفحات (٣١٣ ـ ٣٢٣) اثبات المخاطبة التي جرت بين الزجاج وثعلب .

(١) ت : ٣٧٠ هـ ، وانظر فهرس التراجم .

(٢) لم يرد : « تعالى » في هـ .

(٣) انظر ص : ١٦٥ ، س ٥ .

(٤) في هـ : « رحمهم الله » .

(٥) زيادة يصح بها سياق الكلام .

(٦) آل عمران : ٩٣/٣ .

(٧) « روي أن يعقوب مرض مرضاً شديداً ، فطال سقمه ، فنذر لئن عافاه

يعقوبَ عليهِ السّلام كانَ بهِ عِرْقُ النَّسا (١) • فلم يَجُزْ لثعلب أن يتركَ لفظَ أصحابِ رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ ويأخذَ بقولِ الشّاعر :

٨١ ـ فَأَنشَبَ أَظْفارَهُ في النَّسا • • • • • • • (٢)

وأمّا قولُه في (٣) : « حَلَمْتُ في النومِ حُلْماً وحُلُماً » : فقد غَلِطَ (٤) أَنَّهُ أقامَ الاسمَ مُقامَ المصدَر ؛ [فخطأٌ] (٥) ، لأنَّ الحُلُمَ مصدرٌ واسمٌ ؛ يقالُ : رَعَبَ الرَّجُلَ رُعْباً ورُعُباً (٦) وحَلَمَ [الرَّجُلُ] (٧) حُلْماً وحُلُماً • وهذا ممّا

الله من مرضه ليحرمن أحب الطعام اليه ، وكان أحب الطعام اليه لحم الابل ، وأحب الشراب اليه البانها ، فحرمها » • معالم التنزيل ١٨٦/٢ • واسرائيل : هو يعقوب عليه السلام • وانظر الدّر المنثور : ٥١/٢ •

(١) ورد لفظ « عرق النسا » معزوا الى ابن عباس في : تفسير ابن كثير ١٨٧/٢ ، والدر المنثور ٥١/٢ •

(٢) سلف في الشاهد ٧٩ مكرر ص ٣١٨ •

(٣) سقط « في » من هـ •

(٤) في هـ : « غلطت » ، تحريف • وابن خالويه ناقل هنا معنى كلام الزجاج ، ففاعل « غلط » عائد الى ثعلب • وثعلب هو الذي أقام الاسم مقام المصدر كما تقدم ص ٣١٨ ، س ٨ •

(٥) زيادة يصح بها سياق الكلام •

(٦) في هـ : « رغب الرجل رغبا ورغبا » بالاعجام ، تحريف • ورعبه : أفزعه ، وانظر اللسان (رعب) و (رغب) •

(٧) زيادة من هـ •

وافَقَ الاسمُ فيهِ المَصدرَ مِثلُ النَّقْصِ والعِلمِ ؛ تقولُ : عَلِمتُ عِلْماً ، وفي فُلانٍ عِلمٌ ، فالعِلمُ مصدرٌ واسمٌ .

وأمّا احتجاجُهُ بقولِهِ تعالَى(لم يَبْلُغوا الحُلُمَ مِنكم)(١) فهذِهِ حُجَّةٌ عليهِ ؛ لأنَّه أرادَ المصدرَ ههنا أي لم يبلُغوا الاحتلامَ .وأمّا قولُه : حَسِبَ الحِسابُ ولَمْ يقُلْ الحَسْبُ(٢) فخطأٌ فاحِشٌ ، فإنَّ العرَبَ قد تذكرُ الاسمَ في موضعِ المصدر فيقولونَ : « أعطيتُهُ عطاءً » في موضعِ (إعطاء) ، و « هذا يومُ عَطَاءِ الجُندِ ، وعَطاءِ الأميرِ » و (٣) كَمَا استغنَوا بلفظِ الاسمِ عنِ المَصدرِ ، كذا استغْنَوا بالحِسَابِ عنِ الحَسْبِ ولا سيَّما إذا كانَ الحَسْبُ لفظاً يُشبِهُ الكِفايةَ ، و (حسبُكَ) أي (كَفَاكَ) .

وأمّا قولُه في « رَجُلٌ عَزَبٌ » (٤) : إنَّهُ مصدرٌ لاتدخُلُهُ الهاءُ فخطأٌ عَظيمٌ ، لأنَّ العَزَبَ اسمٌ وصِفةٌ بمنزلةِ العازِبِ قالَ ابنُ أحمَرَ : [هـ : ١٢٨]

٨٢ ـ حتّى إذا ذَرَّ قَرْنُ الشَّمسِ صَبَّحَها

أَضْرِي ابنِ قَرَّانَ باتَ الوَحْشَ والعَزَبا (٥)

---

(١) النور ٢٤/٥٨ .

(٢) ذكر ابن خالويه هنا مؤدى كلام الزجاج ولم يورد مثاله بعينه . والمراد : أن الزجاج منع ـ اذا كان للفعل مصدر واسم أن يستخدم أحدهما في موضع الآخر ، وخطأه ابن خالويه في هذا .

(٣) سقطت الواو من هـ .

(٤) انظر قول الزجاج ص : ٣١٩ ، س ١ .

(٥) ورد هذا البيت في ديوان ابن أحمر المجموع ص ٤٣ ، وفي اللسان ←

وَسُمِّيَ العزَبُ عَزَباً لأنّهُ قد بَعُدَ عنِ النّكاحِ ،قال الأصمعيّ وابنُ الأعرابيّ والطّوسِيِ (١) :« أرادَ : باتَ عازِباً ، والأضري : كِلابُ الصَّيد ، جمعُ ضِروٍ • والدليلُ على أنَّ العَزَبَ اسمُ الفاعِل (٢) أنّكَ تجمعُهُ على فُعّال ، قَوم" عُزّاب" وامرأة" عَزَبَة » • وقد ذَكَرَه أبو عُبيد (٣) في المُصَنَّف كما ذكَرَه ثعلب ، ولكنّهم فرّقوا بينَ العازبِ البعيدِ في المسافَةِ ، وبينَ العَزَبِ البعيدِ مِنَ النّكاح•ويقال : امرأة"عَزَب وعَزَبة غيرَ أن ثعلباً اختارَ اللّغَةَ الفُصحى • وأمّا تشبيههُ (عَزَباً) بـ(خَصْم)

← (ضرا) منسوباً اليه برواية : « صبحه » • وأضر : جمع ضِروْ ، وهو الكلب الضاري ، وضري الكلب : اعتاد الصيد ، وجاء بعد البيت في اللسان : « أراد : بات وحشاً وعزباً » • وظاهر أن البيت في وصف الصيد • والهاء في « صبحها » أو « صبحه » تعود على البقرة الوحشية أو على الثور الوحشي • وابن قران : اسم الصائد •

(١) هو علي بن عبد الله بن سنان • وانظر فهرس التراجم •

(٢) في هـ : « فاعل » •

(٣) هو القاسم بن سلام (ت ٢٢٣ هـ) ، وكتابه الغريب المصنف معجم كبير مرتب على الموضوعات ، وذكره بروكلمان في ٢/١٥٦ من الترجمة العربية بعنوان : « غريب المصنف » • واثبت السيوطي في المزهر نقولا كثيرة منه وليس منها القول الوارد هنا •

فخطأ ثانٍ لأن الخَصْم كالعَدْلِ (١) والرِّضى والدَّنَفِ (٢) والقَمَن (٣) والصَّوم والفِطْر (٤) وما شاكَل ذلك، فإنه جَرَى عند العربِ كالمصدرِ لا يُثَنَّى ولا يُجمَعُ في اللغةِ الفصيحة ، قالَ الله تعالى (هؤُلاءِ ضَيْفِي) (٥) وقد يقالُ : أَضْياف ، وَ ضُيُوف ، وامرأة ضَيْفَة وضَيْف . وقال ذو الرُّمَّة :

٨٣ ــ تَجْلُو البوارِقُ عَنْ مُجْرَمِّزٍ لَهَقٍ
كأنّهُ مُتَقَبِّي يَلْمَقٍ عَزَبُ (٦)

---

(١) في النسخ جميعا : « والعدل » ، وهو تحريف ، والأشبه بالصواب ما أثبت ، وبه يصح سياق الكلام .

(٢) في د ، ل ، ف : « الدرف » ، وفي هـ « والدرق » وكلاهما تحريف ، والوجه ما أثبت . يقال : « رجل دنف » بفتح النون ، وهو الذي أصابه ضنى من مرض أو حزن أو عشق ولازمه حتى أشرف على الموت . وقد أورد ثعلب هذا اللفظ والألفاظ التي جاءت معه ههنا في الفصيح على أنها من المصادر التي جاءت وصفا وقال : « فان قلت : دنف ــ بكسر النون ــ ثنيت وجمعت » ، وذلك لأنها تصير صفة خالصة ، وهي اسم فاعل عند ذلك . انظر التلويح في شرح الفصيح ٤١ .

(٣) رجل قمن : أي حقيق . فاذا كسرت الميم لم يعد مصدرا وصف به ، فيثنى ويجمع ويؤنث .

(٤) رجل صوم : أي صائم . ورجل فطر : أي مفطر .

(٥) الحجر : ١٥/٦٨ .

(٦) وقع تحريف كثير في هذا البيت في النسخ جميعاً ، وأثبت رواية ديوان ذي الرمة : ص ٢٨ ، وشرحه ٨٧ . وورد عجز البيت في اللسان

←

والعَزَبُ هَهُنا المُفْرَدُ . وقَدْ قالَتِ العربُ : امرأةٌ مُحمِق ومُحمِقَةٌ (١) ، وعاشقٌ وعاشِقَةٌ ، وغُلامٌ وغُلامَةٌ ورَجُلٌ ورَجُلَةٌ ، وشيخٌ وشيخَةٌ ، وكَهْلٌ وكَهْلَةٌ وشَبَهُ [هذا] (٢) لايُحصَى كَثْرةً ، فلا أدري لِمَ عابَ عَزَباً وعَزَبَة . وقد حَكَاهُ أبو عُبيدٍ في المُصَنَّف (٣) ، كما حكاهُ ثَعلَب .

وأمّا قولُهُ : إنّ الاختيارَ (كَسْرى) بالفَتْح (٤) ، لأنّ النَّسَبَ إليهِ (كَسْرَوِيّ) فخطأٌ عَظيم ، لأنّ (كسرى) [٣٢٨/ب] ليسَ عَرَبيّاً ، ولَمْ يكُنْ في الأصل (كِسْرَى) ولا (كَسْرى) (٥) ، إنّما هو بالفارسيّة : (خُسْرُو) بضمّ الخاءِ ، وليسَ في كَلامِ العربِ اسمٌ في آخِره واوٌ قبلَها ضمّةٌ ، فعَرَّبَتْهُ العربُ الى لفظٍ آخر ، فإنْ فَتَحْتَ أو كَسَرْتَ فقد

(قبا) منسوبا الى ذي الرمة . البوارق : جمع بارقة ، وهي السحابة فيها بَرْق . المجرمز : الذي اجتمع بعضه الى بعض ، ويريد هنا : الثور المجرمز . الَّلهَق : الأبيض . تقبّى : لبس قباءَة ، والقباء من الثياب ما اجتمعت أطرافه . يلمق : القباء المحشو ، وهو فارسي معرب . قال شارح الديوان : « وعزب : وحده » .

(١) « أحمق الرجل والمرأة : ولدا الحمقى ، وامـرأة محمق ومحمـقة » اللسان (حمق) .

(٢) زيادة من ل، وفي هـ : « وسننه » في موضع : « وشبه هذا » ولعله تحريف .

(٣) انظر الحاشية ٣ ص ٣٢٧ .

(٤) انظر ص ٣١٩ ، س ٧ .

(٥) في د : « ولان كسرى » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

أصَبْتَ ، والكسرُ أجودُ ، لأنَّ (فِعْلَى) يُشبِهُ الاسمَ المُفرَدَ ، مثل الشِّعرى ، وذِكْرى ، فلمَّا كانَ (كِسرى) رَجُلاً [هـ : ١٢٩] واحِداً و (الشِّعرَى) نجماً واحِداً رَدُّوهُ الى ألفاظِهم ، ولو قالوا (كَسْرَى) أشبَهَ الجمعَ مثل (قَتْلَى) و (جَرْحَى) ، فلمَّا نُسِبَ إليه انفتَحَ فقالوا (كَسرَوِيٌّ) لأنَّ الكَسْرَ معَ ياءِ النَّسَبِ مُستَثْقَل ، ألا [تَرَى] (١) أنَّهُمْ يقولُونَ في (تَغْلِبَ) (تَغْلَبِيٌّ) (٢) • وليسَ يُشبِهُ (كَسْرويٌّ) النَّسَبَ (٣) الى (دِرْهَمٍ) و (مِعْزِيٌّ) ، لأنَّ (دِرهَماً) ليسَ فيه لُغتانِ الكسرُ والفتحُ ، وكذلك (مِعْزَى) ، لايقالُ : (دَرْهَم) ولا (مَعْزِيٌّ) فيُختارَ في النَّسَبِ الفتحُ لخِفَّتِهِ ، وهو واضِحٌ بحمدِ الله • وحدَّثَنا ابنُ دُريد عن أبي حاتم(٤) ـ وكانَ مِن أشَدِّ الناس تَعَصُّباً على الكوفِيِّينَ ـ في كتابِ ما يَلْحَنُ فيهِ العامَّة (٥) أنَّ (كِسرى) بالكسر أفصَحُ مِنَ

---

(١) زيادة عن سائر النسخ •

(٢) في د ، ل ، ف : « ثعلب ثعلبي » ، تصحيف ، وصوابه عن هـ • والنسبة الى « تغلب » : بفتح اللام حتى لا تتوالى كسرتان قبل ياء النسب • انظر اللسان والقاموس (غلب) •

(٣) في هـ : « وليس نسبة كسروى كالنسب الى » •

(٤) توفي أبو حاتم سنة ٢٥٠ هـ تقريبا ، وعاش ابن دريد بين ٢٢٣ ـ ٣٢١ هـ ، وروى عن أبي حاتم • انظر البغية ١/٦٠٦ وفهرس التراجم •

(٥) لم أقف على كتابه هذا ، وقد ذكره ابن النديم ٩٣ ، وصاحب البغية ←

الفتح (١) ، وكذلك ذَكَرَ أبو عُبيد (٢) أنَّ الكسرَ أفصحُ .

وأمّا قولُه : وَعَدْتُهُ الشرَّ فإذا لم تذكرِ الشرَّ قلتَ أوْعَدْتُهُ بِكذا (٣) ، وزَعَمَ أنّه نَقْضٌ لما أصّلَ فقد غلطَ (٤) لأنَّ ثعلباً إنّما قالَ : وعدتُ الرَّجُلَ خيراً وشرّاً ، لأنَّ اللهَ تعالى قال : (النارُ وَعَدَها اللهُ الذينَ كَفَرُوا) (٥) فهذا في الشرِّ . وقالَ اللهُ (٦) عزَّ وجلَّ : (وإذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إحدى الطائِفَتَيْنِ) (٧) فهذا في الخير ، فإذا لَمْ تذكرِ الشرَّ قلتَ : (أوْعَدْتُهُ) على الإطلاق ، و (وعَدْتُهُ) على الإطلاقِ في الخير ، فإذا قَرَنْتَهُما وَوَصَلْتَهُما جازَ استعمالُهُما جميعاً في الخيرِ والشرِّ كما تقولُ : وَعَدْتُهُ خيراً وشرّاً . وأجمعَ الجميعُ على أنكَ (٨) إذا قلتَ : أوْعَدْتُهُ بِكذا ، لايكونُ إلاّ في الشرِّ ،

١/٦٠٦ ، وغيرهما . وألف تحت عنوان « ما يلحن فيه العامة » جماعة ابن النديم ٩٣ ، وصاحب البغية ١/٦٠٦ ، وغيرهما . وألف تحت من المتقدمين ، انظر الكشف ١٥٧٧ .

(١) ورد « كسرى » في الجمهرة ٢/٣٣٥ بكسر الكاف ولم يشر الى أفصح منها ثمة .

(٢) أي القاسم بن سلام .

(٣) انظر ص ٣٢٠ ، س ٥، ٦ .

(٤) أي الزجاج .

(٥) الحج : ٢٢/٧٢ .

(٦) في هـ : « وقال عز وجل » .

(٧) الأنفال : ٨/٧ .

(٨) في د : « وأنك تقول » في موضع : « على أنك » ، تحريف ، وصوابه عن ل ، ف . وسقط « على » من هـ .

لا خلافَ في ذلك (١) ، وأنشَدُوا :

٨٤ ـ أَوْعَدَنِي بالسِّجنِ والأَدَاهِمِ
رِجْلِي ، ورِجْلِي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ (٢)

وقالَ ابنُ دُرَيد : مِمَّا أجمَعَ عليهِ أبو زَيد وأبو عُبيدَةَ والأصمعيُّ : أوعَدْتُهُ بالشَّرِّ لاغير مَعَ الباء (٣) .

وأمَّا قولُهُ لِثعلب : إنَّ في الفصيح « هُمُ المُطَوِّعَةُ » (٤) بالتَّخفيفِ ، وإنَّما هُمُ (المُطَّوِّعَة) بالتَّشديد ، وأنَّ ثعلبًا قالَ : ما قُلتُ إلاّ بالتَّشديد، فقالَ ما قُلْتَ إلاّ بالتَّخفيف ، فهذا مُكابَرَةُ العِيانِ (٥) ، والحُجَّةُ على هذا ساقِطة .

---

(١) رد الفارسي على الزجاج بقوله : « ويمكن أن يقال في جوابه : (بكذا) اشارة الى نوع مما يتوعد به ، وإذا كان القصد الى التنويع احتيج اليه ، ألا ترى قوله : ... » وذكر بيت الشاهد ٨٤ التالي . انظر الخزانة : ٣٦٧/٢ .

(٢) نسبهما العيني في المقاصد ١٩٠/٤ الى العديل بن الفرخ ، ونقل البغدادي هذه النسب عن العيني في الخزانة ٣٦٨/٢ . وأورد ابن منظور هذا الرجز منسوباً الى بعض الرجاز في اللسان (وعد) . والأداهم : القيود ، والمناسم : جمع منسم ، وهو طرف خف البعير واستعير هنا للانسان . والشثنة : الغليظة الخشنة .
والشاهد في البيت هنا على جواز قولنا : « أوعدته بكذا » في الشر .

(٣) قال في الجمهرة : « واوعدت الرجل بشر أوعده ايعاداً » . ٢٨٥/٢ . وهو موافق لما حكاه ابن خالويه عن ابن دريد .

(٤) انظر المخاطبة بين الزجاج وثعلب ص ٣٢٠،س ١٠،ص:٣٢١، س١.

(٥) في د : « العميان » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

وأمَّا قَوله : « لِرِشْدَةٍ وزِنْيَةٍ » (١) وإنَّما يجبُ أن يكونَ بالفتح مثل : ضَرَبْتُه ضَرْبَةً ، فهذا خطأ ، لأنَّه قد يُجاءُ بالكسرِ والفتحِ والضمِّ ، حدثنا ابنُ مُجاهِد عن السِّمَّرِيّ (٢) عن الفرّاء أنَّ العربَ تقول : « حَجَجْتُ [هـ:١٣٠] حِجَّةً واحِدة » بالكسر ، و [« رأيتُه رُؤْيةً واحدةً » بالضمِّ وسائرُ كلامِ العربِ بالفتح . ومِمَّا يُجاءُ] (٣) بالكسرِ : « وعَدْتُه عِدَةً » و « وَزَنْتُه (٤) زِنَةً » ، وأمَّا الاسمُ فيُجاءُ على فِعْلِه ، و « لكلٍّ وِجْهَةٌ » اسمٌ ، ولَو كانَ مصدراً لقيلَ : (جِهَة) (٥) . فأمَّا الهيئةُ والحالُ فبالكسرِ : ما أحْسَنَ رِكْبَتَهُ ، وجِلْسَتَهُ ، [وعِمَّتَهُ] (٦) ، واختيارُ الكوفيِّين (٧) : « وُلِدَ فلانٌ لزِنْيَةٍ ورِشْدَةٍ وخِبْثَةٍ (٨) »

---

(١) في هـ : « رشدة وزنية » ، وانظر المخاطبة بين الزجاج وثعلب ص : ٣٢١ ، س ٥ .

(٢) في د ، ل ، ف : « النميري » ، تحريف ، وصوابه عن هـ . وانظر فهرس التراجم : محمد بن الجهم .

(٣) زيادة من سائر النسخ .

(٤) في هـ : « ووزنت » .

(٥) في اللسان (وجه) : « ... والواو تثبت في الأسماء كما قالوا « ولدة » ، وانما لا تجتمع مع الهاء في المصادر » .

(٦) زيادة من هـ . وفي اللسان : « وهو حسن العمة أي التعمم » انظر (عمم) .

(٧) في د : « واختار الكوفيون » ، واثبت ما في سائر النسخ .

(٨) في اللسان : « ولد فلان لخبثة : أي ولد لغير رشدة » . انظر (خبث) .

واختيارُ البَصريّين َ الفتحُ . وأمّا (غَيّة) فإجماع ٌ أنّها مفتوحة ٌ استثقالاً للكسرِ معَ الياءِ والتشديد .

وأمّا قولُه : هِيَ (أُسْنُمَة ٌ) (١) بالضمِّ ، فالجوابُ ساقط ٌ عَن هذا ، ومعارَضَة ُ الزَّجّاجِ فيه جهل ٌ لأن َّ الكوفيِّين عندَهم أنَّ ابنَ الأعرابيّ أعلمُ مِنَ الأصمعي بِطَبَقاتٍ وأورَع .

وأمّا قولُه « إذا عَزَّ أخوكَ فَهُن » (٢) فهو بِضمِّ الهاء ، وهذا مَثَل ٌ أَسْيَرُ في كلامِ العَرَب وأشهرُ مِنَ الفَرَسِ الأبْلَقِ (٣) . وكذلك رواه كلُّ مَنْ أَلَّفَ كِتابا (٤) : أبو عُبيدة في المَجلّة الثانية (٥) ، وأبو عُبيد (٦) في الأمالي ، والمفضّل

---

(١) انظر المخاطبة بين الزجاج وثعلب ص : ٣٢٢ ، س ١ .

(٢) انظر المخاطبة بين الزجاج وثعلب ص : ٣٢٢ ، س ٥ .

(٣) « البلق : ارتفاع التحجيل ــ وهو بياض في قوائم الخيل ــ الى الفخذين » اللسان (بلق ، حجل) .

(٤) كذا في النسخ جميعا . ولعلّه محرف عن : « كتاباً في الأمثال » .

(٥) في د ، ل ، ف : « المجلدة الثانية » ، والراجح أنه تحريف ، وأثبت ما في هـ . قال البغدادي : « كل كتاب جمع حكمة وأمثالا فهو عند العرب مجلة .. » الخزانة ٢/١١ . وذكر ابن النديم ان لأبي عبيدة كتاباً في الأمثال ، الفهرست ٨٥ ، ولعله هو المجلة المذكورة .

(٦) هو القاسم بن سلام .

الضَّبِّيِّ (١) ، وليسَ مأخوذاً مِمَّا ذهبَ إليه الزجَّاجُ ، لأنَّه كانَ [قليلَ] (٢) العلمِ باللّغَةِ فقولُهم : « إذا عَزَّ أخوكَ فَهُن » ليسَ مِنَ الهوانِ ، ولا مِنْ وَهَنَ ، ولا مِنْ هَانَ يَهِينُ ، وإنَّما هو مِنَ الهَوْنِ ، وهو من الرِّفْقِ والسُّكون . قال الله تعالى في صفةِ المؤمنين : (الذينَ يمشونَ على الأرض هَوْناً) (٣) معناهُ : يَمْشُونَ على الأرضِ بالسَّكِينَةِ والوَقارِ فإذا عَزَّ أخوكَ واشتَطَّ فترفَّقْ أنتَ وَلِنْ . وقالَ الشاعر :

٨٥ ـ دَبَبْتُ لها الضَّراءَ وقُلْتُ أَبْقَى
إذا عَزَّ ابنُ عَمِّكَ أَنْ تَهُونا (٤)

ولا يكونُ الأمرُ مِنْ (يَهُونُ) [٣٢٩/آ] إلاّ (هُنْ) . وهذا الشِّعرُ لابنِ أحمرَ الباهِلِيِّ ، ورواهُ الأصمعيُّ وابنُ الأعرابيِّ والطُّوسِيُّ ، ولا نعلَمُ (٥) خِلافَه . والله تعالى أعلم [هـ : ١٣١].

---

(١) للمفضل كتاب في الأمثال ذكره ابن النديم في الفهرست ١٠٨ ، والقفطي في الانباه ٣٠٢ . وانظر أمثال الميداني : ٢٣/١ .

(٢) زيادة من هـ ، وفي ل ، ف : « أدري هل » ، تحريف . ويجوز أن تكون محرفة عن « أدرى أهل » وأن يكون المراد بهذا الوصف ثعلباً .

(٣) الفرقان : ٦٣/٢٥ .

(٤) ورد البيت في ديوان ابن أحمر المجموع ١٦٥ . وروايته في هـ : « أو قلت » و « يهونا » ، وأورده الميداني برواية : « دببت له » ولعله أصح ، مجمع الأمثال ٢٣/١ . وذكره الزمخشري برواية : « أحرى » في موضع « أبقى » ، المستقصى ١٢٥/١ .
قال في اللسان : « ويقال للرجل اذا ختل صاحبه ومكر به : هو يدب له الضراء » انظر (ضرا) ، والضراء : الاستخفاء .

(٥) في د ، ف : « أعلم » ، وفي هـ : « يعلم » وما أثبت عن ل .

قالَ ابنُ الشَّجَرِيّ في أماليه (*)

ورَدَ عليّ من الموصِل ثَماني مسائل (١) :

الأولى : السؤالُ عَنِ الراجعِ الى القِتال مِن خبرِه في قولِ الشاعر :

٨٦ ــ فأمَّا القتالُ لاقِتالَ لَدَيْكُمْ
وَلَكِنَّ سيراً في عِراضِ المَوَاكِبِ (٢)

وعَن مَعْنى البيت .

(★) الأمالي : ١/٢٨٥ ــ ٣٠٢ . وتم جعل نصها ثمة من نسخ المعارضة ورمزت اليه بالرمز : ش .

(١) في ش : « المجلس السادس والثلاثون ، يذكر فيه وفيما يليه المسائل الواردة من الموصل ، وهي ثماني مسائل » .

(٢) نسبه البغدادي في الخزانة ١/١٢٧ ، وشرح أبيات المغني ١/٣٦٩ ، الى الحارث بن خالد المخزومي ، وتبعه الشنقيطي في الدرر ٢/٨٤ ، وورد البيت غير منسوب في : المقتضب ٢/٧١، والايضاح العضدي ٨٦، والمنصف ٣/١١٨ ، وشرح المفصل ٧/١٣٤ ، ٩/١٢ ، والمغني ٥٨ ، وأوضح المسالك ٣/٢٠٧ ، والهمع ٢/٦٧ .

واستشهد النحاة بهذا البيت على أمرين : أحدهما : جواز أن يكون رابط المبتدأ (القتال) العموم المستفاد من (قتال) الثانية لدلالتها على العموم من حيث انها نكرة مسبوقة بنفي ، ولكون المبتدأ واقعاً تحت ذلك العموم . والأمر الثاني : حذف فاء جواب (أما) الشرطية للضرورة . وسيتكرر البيت في الشاهدين : ٨٨ ، ٩٣ .

الثانية : السؤال عَن قولِ الله تعالى : (قُلْ أرأَيْتَكُمْ إنْ أَتَاكُمْ عَذابُ الله) (١) لِمَ لَمْ يُجمَعِ الضميرُ الذي هُو التّاءُ في (أَرَأَيْتَكُم) ولم يُثَنَّ في (أَرَأَيْتَكُما) •

الثالثة : السؤالُ عَن حَدِّ الاسمِ الذي يَسْلَمُ من الطَّعن•

الرابعة : السؤالُ عَن وجهِ رفعِ (الشرِّ) ونصبِهِ ، ونصبِ (الماء) ، ورفعِهِ في قولِ الشّاعر :

٨٦ ـ فليتَ كَفَافاً كانَ خَيْرُكَ كُلُّه
وشَرُّكَ عَنِّي مارْتَوَى الماءَ مُرْتَوِي (٢)

الخامسة : السؤالُ عَن (مُزَيِّن) تَصْغيرُ أيِّ شيءٍ هُو •

---

(١) الأنعام : ٦/٤٠ ، ٤٧ •

(٢) البيت من قصيدة طويلة أوردها القالي في أمالي ١/٦٨ منسوبة الى يزيد بن الحكم وهي في حماسة البحتري ١٤٨ ، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٥/١٨١ ـ ١٨٢ منسوبة اليه • وورد البيت أيضا في : أمالي ابن الشجري ١/٢٩٤ ، والمغني ٣٢٠ ونسباه الى يزيد أيضا • وورد البيت ـغير منسوب في الايضاح العضدي ١٢٣ ، والانصاف ١٨٤، وشرح الكافية ٢/٢٦٣ • وقد جمع البغدادي في الخزانة ٤/٣٩٠ ـ ٣٩٥ أقوال العلماء أصحاب المصنفات المذكورة وضم اليها ما نقله من أقوال ابن الحاجب وأبي حيان • والكفاف : الذي لايفضل عن الشيء ويكون بقدر الحاجة اليه •
وفي البيت واعرابه اشكال في أكثر من موضع يرجع فيه الى المصادر السابقة •

السادِسة : السؤالُ عَنِ العِلَّةِ المُوجِبَةِ لفتحِ التّاءِ في (أَرَأَيْتَكُمْ)، وهو لِجماعة .

السابعة : السؤالُ عَنِ العامِلِ في (إذا) مِنْ قَولِ الشّاعِرِ :

٨٧ ـ وَبَعْدَ غدٍ يالَهْفَ نَفْسي مِنْ غدٍ
إذا رَاحَ أصحابِي وَلَسْتُ بِرائحِ (١)

ما هُوَ ؟ .

الثامنة : السؤالُ عن تَبيينِ إعراب قولِ أبي عليّ : « أَخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائِماً » و « شُرْبِي السَّوِيقَ ملتوتاً » .

---

(١) نسب البيت الى أبي الطمحان القيني في كل من شرح الحماسة للمرزوقي ١٢٦٦ ، وشرحها للتبريزي ٣/٢٣٥ ، والأغاني (دار الكتب) ١٢/١٣ ، والرواية في الثلاثة : « وقبل غد » و « على غد » ، وورد البيت غير منسوب في موضعين آخرين من أمالي ابن الشجري هما : ١/٢٧٦ ، ٢٨٦ ، وفي المغني ٩٩ . ونسب البيت أيضاً الى هدبة بن خشرم في شرح التبريزي ٢/٥٢ ، بالرواية التي ذكرت في شرحي الحماسة . ونقل السيوطي والبغدادي النسبتين عن المصادر السابقة في شرح شواهد ٢٧٤ ، وشرح الأبيات ٥/٢٣١ . وثمة رواية للبيت يختلف معها توجيه معناه ، وهي : « وقبل غد » ، وهي رواية شرحي الحماسة والأغاني ، وقال البغدادي : « ووقع في بعض النسخ ـ يريد المغني ـ (وبعد غد) والرواية هي الأولى » . ويكون معنى البيت على رواية « بعد غد » : يروحون بعد غد ، وعلى الثانية : قبل موتي في غد . كذا وجهه البغدادي في شرح أبيات المغني ٥/٢٣٢ .

الجواب (١) بتوفيق الله وحُسن تسديدِهِ عَنِ المسألةِ الأولى :

إنَّ الجُملة المركَّبة مِن (لا) واسمِها وخبرِها وَقَعَتْ خبراً عنِ القِتالِ في قولِه :

٨٨ ـ فأمَّا القتالُ لاقتالَ لَدَيْكُمُ

. . . . (٢)

وهي عارِيةٌ عَن ضميرٍ عائدٍ منها الى المبتدأ ، وإنّما جازَ ذلكَ لأنَّ اسمَ (لا) نكرةٌ شائعةٌ مستغرِقَةٌ للجنس المعرفِ بالأَلِفِ واللام ، فـ (قتال) المنكور مشتمِلٌ على القتالِ الأوّلِ ، ألا تَرَى أنّكَ إذا قلْتَ : « لا إلَه إلاّ الله » ، عَمَّتْ لفْظَةُ (إله) جميعَ ما يَزعُمُ المُبطِلونَ أنّهُ مُستَحِقٌّ لإطلاقِ هذهِ اللّفظَةِ عليه ، وليس [هـ : ١٣٢] يَجْري قولُكَ « لا رَجُلٌ في الدار » إذا رَفَعْتَ مَجْرى قولِكَ : « لا رجُلَ في الدّار » إذا رَكّبْتَ (٣) ، لأنّكَ إذ اقلتَ : « لا رَجُلٌ في الدّار » جازَ أن تعْقِبَهُ بقولِكَ : بَلْ رجلانِ ، وبَلْ ثلاثة ، ولا يجوزُ ذلِكَ مع تركيبِ (لا) ، لأنّكَ إذا رَفَعْتَ كأنّما (٤) نَفَيْتَ

(١) في د « فالجواب » ، والأوجه ما أثبت عن سائر النسخ .

(٢) سلف في الشاهد ٨٦ .

(٣) يريد بناء اسمها على ما ينصب به لأنها تركب مع اسمها تركيب خمسة عشر . وانظر المغني ٢٦٢ ، والهمع ١/١٤٦ .

(٤) في ش ، هـ « فانما » ، وليس بالأوجه لأن قصر (لا) العاملة عمل ليس على نفي الوحدة غير سديد . وانظر المغني ٢٦٥ ، س ٩ .

واحداً وإذا رَكَّبْتَ فإنما تفيتَ الجنسَ أَجمَعَ • وإذا عرَفْتَ هذا فدُخولُ (القِتال) الأوّل تحتَ القتال (١) الثاني يقومُ مَقامَ عَودِ الضَّميرِ إليه • ومثلُ هذا البيتِ ما أنشَدَه سيبويه :

٨٩ ــ ألا ليتَ شِعري هلْ إلى أُمِّ مَعْمَرٍ
سَبيلٌ فأَمَّا الصبرُ عَنها فَلاَ صَبْرا (٢)

فالصبرُ مِن حيثُ كانَ مَعْرِفةً داخلٌ تحتَ (صَبْرَ) (٣) المَنْفِيِّ لشِياعِهِ بالتَّنكيرِ اه ونَظِيرُ هذا أنَّ قولَهُم : « نِعْمَ الرَّجُلُ زَيدٌ » في قولِ مَنْ رَفَعَ زيداً بالابتــداء فأرادَ : زيدٌ نعمَ الرجلُ ، يَدْخُلُ فيه زيدٌ تحتَ (الرَّجُل) لأنّ المرادَ بالرّجلِ هَهُنَا الجِنْسُ فيستغني المبتــدأ بدخــولِهِ تحــتَ الخَبَر

---

(١) سقط « القتال » من سائر النسخ •

(٢) الكتــاب ١/١٩٣ ، ونسبه الى ابن ميادة كــل من ابن الشجري في الأمالي ٢/٣٤٩ ، ٣٥٠ ، والعيني ١/٥٢٣ ، والسيوطي في شرح شواهد المغني ٨٧٦ ، والشنقيطي في الدرر ١/٧٤ ، والبيت أيضاً في المغني ٥٥٤ ، وأوضح المسالك ١/١٤١ ، والهمع ١/٩٨ ، غير منسوب • والشاهد في البيت أن الرابط بين جملة الخبر (فلا صبرا) والمبتدأ الذي هو (الصبر) عموم لفظ الخبر لمجيئه نكرة بعد نفي • وقد اعترض ابن هشام هذا وقال : « وليس العموم فيه مراداً ، اذ المراد أنه لاصبر له عنها لا أنه لاصبر له عن شيء » المغني ٥٥٤ ،وفي طبعة المغني تحريف اذ جاء فيه : « لأنه لاصبر له عن شيء » • وانظر أيضا : الهمع ١/٩٨ •

(٣) في هـ : « الصبر » •

عن (١) عائدٍ إليه مِن الجُملة ، ويوضِّحُ لكَ هذا أنَّ قولَكَ : « زيدٌ نعمَ الرَّجُلُ » كلامٌ مستَقِلٌّ ، وقولَكَ : « زيدٌ قامَ الرَّجُلُ » كلامٌ غيرُ مُستَقِلٍّ، وإنْ كانَ قولُكَ : (قامَ الرَّجُلُ) جملةً مِنْ فعلٍ وفاعِلٍ كما أنَّ قولَكَ : (نِعْمَ الرَّجُلُ) كذلك، ولم يستَقِمْ قولُكَ : « زيدٌ قامَ الرَّجُلُ » حتّى تقولَ : (إليه) ، أو (معه) ، أو نحوَ ذلك ، لكونِ الألفِ واللامِ فيه لتعريفِ [العهد] (٢) فالمرادُ (٣) به واحدٌ بعينِهِ . والرَّجُلُ في قولِكَ : «زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ» بمنزلَةِ الإنسانِ في قولِه تعالى : (إنَّ الإنسانَ لفي خُسْرٍ) (٤) ألا تَرَى أنّه استُثْنِيَ منه (الذينَ آمنوا) (٤) والاستثناءُ مِنْ واحدٍ مُستحيلٌ ، لا يصحُّ إذا (٥) استَثْنَيْتَ واحداً مِنْ واحدٍ ، فكيفَ إذا استَثْنَيْتَ جمعاً مِن واحدٍ ! ومِثْلُهُ (وإنّا إذا أذَقْنا الإنسانَ مِنّا رَحمةً فَرِحَ بِها) (٦) فالمرادُ (٧) بالإنسانِ ههُنا الناسُ كافّة فلِذلكَ

---

(١) في ش : « من » وليس بالوجه .

(٢) زيادة من سائر النسخ .

(٣) في ش : « المراد » .

(٤) العصر ١٠٣ : « والعصر ﴿١﴾ إن الانسان لفي خسر ﴿٢﴾ إلا الذين آمنوا ... » .

(٥) في هـ : « اذ » ، تحريف .

(٦) الشورى : ٤٢/٤٨ « .. وانا إذا أذقنا الانسان منا رحمة فرح بها وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم فان الانسان كفور ﴿﴾ » .

(٧) في ش : « المراد » .

قَالَ : (وإنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِما قَدَّمَتْ أيديْهِمْ فإنَّ الإنسانَ كَفُور) .

وإذا كانَ الاسمُ المعرَّفُ بالألف واللاّم نحوُ : (الرَّجُل) و (الإنسان) قد استوعَبَ الجنسَ [٣٢٩ ـ ب] فما ظنُّكَ باسمِ الجِنسِ المنكورِ المنفيِّ في قولِهِ : « لا اقتالَ لديكُمُ » وقولِ الآخَــر :

٩٠ـ . . . .

فأمَّا الصَّبرُ عنهــــا فلاَ صَبْرا (١)

والتنكــيرُ والنَّفيُ يتناولانِ مِنَ العمُــوم مالا يتناولُه التعريفُ والإيجابُ ،ألا تَرَى (٢) أنَّ قولَهم:ماأتاني مِن أحَدٍ (٣)، وقولَهُ تعالى : (ما سَبَقَكُم بِها مِنْ أحَدٍ) (٤) متناوِلٌ غايةَ العُموم . ولو حاولتَ أن تقولَ : « أتاني مِنْ أحَدٍ » [هـ ـ ١٣٣] كانَ ذلكَ [داخلاً] (٥) في بابِ استحالَةِ الكَلام .

ويُشْبِهُ ما ذكرتُهُ مِنْ الاستغناءِ بدخولِ الاسمِ المبتدأ في اسمِ العُموم الذي بعدَه عن عودِ ضميرٍ إليه مِن الجملة تكريرُ

---

(١) سلف في الشاهد ٨٩ .

(٢) في د : « الان » في موضع : « ألا ترى » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٣) في د ، ل ، ف « واحد » ، تحريف ، وصوابه عن ش .

(٤) الأعراف : ٧ / ٨٠ ، والعنكبوت : ٢٩ / ٢٨ .

(٥) زيادة من سائر النسخ .

الاسمِ الظاهرِ مستغنىً به عَن ذكرِ المضمَر ، وذلك إذا أريدَ تفخيمُ الأمرِ وتعظيمُه كقولِ عديٍّ بنِ زَيد :

٩١ـ لا أرى الموتَ يسبِقُ الموتَ شيءٌ

نَغّصَ المَوْتُ ذا الغِنى والفَقِيرا (١)

واستَغْنَى (٢) بإعادَةِ ذِكر الموتِ عَنِ الهاءِ لو قالَ مَعَ صِحّةِ الوزن (يَسْبِقُهُ) . ومثلُه في التنزيل (الحاقّةُ ما الحاقّةُ)(٣)، (القارِعَةُ ما القارِعَةُ) (٤) (وأصحابُ اليَمينِ ما أصحابُ اليَمينِ) (٥) ، فالحاقّة : مبتدأ ، وقولُه (ما الحاقّة) جملةٌ مِن

---

(١) نسبه سيبويه الى سوادة بن عديّ في الكتاب ١/٣٠ ، وقال الأعلم : « وقيل : لأمية بن أبي الصلت » ولم يرد في ديوانه المجموع ، ورجّح البغدادي في الخزانة ١/١٨٣ نسبته الى عدي . وورد البيت أيضاً في الخزانة ٢/٥٣٤ ، ٤/٥٥٢ ، وفي ابن الشجري ١/٢٤٣ ، ونسبته فيه الى عدي . وورد غير منسوب في : الخصائص ٣/٥٣ ، وضرائر القزاز ٩٦ ، والأبيات المشكلة للفارقي ٧٨ ، والمغني ٥٥٤ .
والشاهد في البيت تكرير الاسم الظاهر وإيقاعه موقع المضمر لافادة التفخيم والتعظيم . وقد استغنى هنا (الموت) الأول الذي كان أصله مبتدأ قبل دخول (أرى) عن ارتباط الخبر به بضمير يعود عليه لتكرير الاسم الظاهر . ويرى بعضهم في هذا الاظهار ضرورة وقبحاً ، وأن الصواب أن يقال : لا أرى الموت يسبقه ...

(٢) في هـ : « فاستغني » .

(٣) الحاقة : ٦٩/١ ، ٢ .

(٤) القارعة : ١٠١/١، ٢ .

(٥) الواقعة : ٥٦/٢٧ .

مبتدأ وخبر ، خاليةٌ مِن ضميرٍ يعودُ (١) على المبتدأ ، لأنَّ تكريرَ الظاهِرِ أغنى عن الضَّمير العائِدِ ، فالتقدير(٢) : أيُّ شيءٍ الحاقّةُ، وكذلك (ما القارِعَةُ) و (ما أصحابُ اليَمِين) التقديرُ فيهِما : أيُّ شيءٍ القارِعَةُ ، وأيُّ شيءٍ أصحابُ اليَمينِ ، كما تقولُ : « زيدٌ رجلٌ أيُّ رَجُل » (٣) فاستَغنِيَ بتكريرِ الظاهِرِ عَن أن يقالَ : الحاقّة ما هي، والقارِعَةُ ما هي، وأصحابُ اليمين ما هُم .

وإنما حَسُنَ تكريرُ الاسمِ الظّاهِرِ في هذا النَّحوِ لأنَّ تكريرَهُ هو الأصل ، ولكنَّهُم استعملُوا المُضْمَرات فاستَغْنَوا بها عَن تكريرِ المُظْهَرَات إيجازاً واختصاراً ، فلمَّا أرادوا الدّلالةَ على التَّفخيمِ جَعَلوا تكريرَ الظّاهِرِ أمارَةً لِما أرادُوهُ مِن ذلك (٤) . وأمّا مَعنى البيت فإنّه أرادَ (٥) ذمَّ الذينَ خاطَبَهُم فيهِ فأرادَ : ليسَ عندَكُم قتالٌ وقتَ احتياجِكُم إليه ، ولا تُحسنونَه ، وإنّما عندَكم أن تركَبوا الخيلَ وتَسيرُوا في المواكِبِ العِراض .

وفي البيتِ حذفٌ اقتضاهُ إقامَةُ الوزنِ لم يَسألْ عنهُ صاحِبُ هذِهِ المَسائل، وهو حذفُ الفاءِ مِن جَواب أمّا ، وذلك

---

(١) في د،ل،ف « من عود ضمير يعود » ، تحريف ، وأسقطت « عود » كما في ش ، هـ .

(٢) في هـ : فالتقدير فيها .

(٣) « أي » هنا صفة للنكرة دالة على الكمال . وانظر المغني ٨٢ .

(٤) سقط « من ذلك » من ش .

(٥) سقط : « وأما معنى البيت فانه أراد » من ش .

أنَّ (أمّا) حرفُ استئنافٍ وُضعَ لتفصيلِ الجُملِ . وحُكمُ الفاءِ بعدَه حُكْمُ الفعل (١) في امتناعِها مِن ملاصقةِ (٢) (أمّا)، لأنَّ الفاءَ إذا اتّصلَتْ بالجزاء صارَتْ كحرفٍ (٣) مِن حروفه ، فكما لا يُلاصِقُ فعلُ الجزَاء فعلَ الشّرطِ كذلك الفاءُ ، ألا ترَى أنَّ الفاءَ في قولِكَ : « إنْ يَقُمْ زيدٌ فَعَمرٌو يُكرِمُهُ » قَدْ فَصَلَ بينَها وبينَ الشّرطِ (زيدٌ) وكذلك إذا قال : « إنْ تَقُمْ فعمرٌو يُكْرِمُكَ »فقد فَصَلَ بينَ الشّرطِ والفاءِ الضميرُ المستَكِنُّ فيهِ ، فلمّا تَنَزّلَتْ (أمّا) مَنزِلَةَ الفِعلِ الذي [هـ ــ ١٣٤] هُو الشّرط لم يَجُزْ أن تُلاصِقَهُ الفاءُ .

فإنْ قالَ قائِلٌ : هل يجوزُ أنْ تكونَ هذه الفاءُ زائدةً فلذلك (٤) جازَ حذفُها في الشّعر ؟ قيلَ : لا يخلُو أنْ (٥) تكونَ عاطِفةً ، أو زائدةً ، أو جزَاءً ، فلا يجوزُ أن تكونَ عاطِفةً لِدُخولِها على خبرِ المبتدأ (٦) ، وخبرُ المبتدأ لا يُعطفُ على المبتدأ. ولا يجوزُ أنْ تكونَ زائدةً لأنَّ الكلامَ لا يَستغني عنها في حال

(١) في هـ : « حكمها بعد الفعل » .

(٢) في د ، ل ، ف : « ملاصقته » ، تحريف ، وصوابه عن هـ ؛ ش .

(٣) في ش : « الحرف » ، تحريف .

(٤) في ش : « ولذلك » .

(٥) في د ، ل ، ف : « لا يخلو إما أن » ، وفي ش : « لا تخلو أن » وما أثبت من هـ .

(٦) هذا كما في قوله تعالى : « فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم » . وانظر المغني ٥٧ .

السَّعَة ، فلم يبقَ إلاّ أنْ تكونَ جزاءً . وهي (١) حرفٌ وضعَ لتفصيلِ الجُمَل (٢) ، وقَطْعَ ما قبلَهُ عمّا بعدَهُ عَنِ العَمَل . وأُنيبَ (٣) عن جُملةِ الشّرطِ وحرفِهِ ، فإذا (٤) قلتَ : « أمّا زيدٌ فعاقِلٌ » فالمعنى والتقديرُ عند النحويّين : مهما يَكُنْ مِنْ شيءٍ فزيدٌ عاقِلٌ ، فاستحقَّ بذلكَ جواباً ، وجوابُهُ جُملةٌ تلزَمُها الفاءُ إمّا أنْ تكونَ مبتَدَئيّةً أو فعليّةً ، والفِعليّةُ إمّا أن تكونَ خبريّةً أو أمريّةً أو نهييّةً . ولا بُدَّ أنْ يَفْصِلَ بينَ (أمّا) وبينَ الفاءِ فاصِلٌ مبتدأ أو مفعولٌ أو جارٌّ ومجرورٌ ، فالمبتدأ كقولك: « أمّا زيدٌ فكريمٌ وأمّا بَكرٌ فلئيمٌ » ، والمفعولُ كقولك : « أمّا زيداً [٢٣٠-آ] فأكرمتُ » و« أمّا عَمراً فأهَنْتُ » والجارُّ والمجرورُ كقولك « أمّا في زيدٍ فرغِبْتُ » ، و (٥) « أمّا على بكرٍ فنَزَلْتُ » ومثالُ وقوعِ (٦) الجملةِ الأمريّةِ قولُك : « أمّا محمداً فأكرِمْ (٧) وأمّا عَمْرا فأهِنْ (٨) كأنّكَ قلتَ : مَهما يَكُنْ من شيءٍ فأكرِم محمّداً ، ومهما يَكُنْ مِنْ شيءٍ فأهِن عَمْرا . ومثالُ النّهي قولُك : « أمّا زيداً فلا تُكْرِمْ »

---

(١) عاد الكلام هنا على (أما) .

(٢) في د ، ل ، ف ، هـ : « الجمع » ، تحريف ؛ وصوابه عن ش .

(٣) في ش : « وانيبت » .

(٤) في د : « فان » ، وأثبت ما في سائر النسخ .

(٥) سقط : « أما في زيد فرغبت و » من ش .

(٦) سقط « وقوع » من ش .

(٧) في ش : « فأكرمه » .

(٨) في ش : « فاهنه » .

و « أمّا عَمْراً فلا تُهِنْ » ، ومثلُه في التنزيل : (فأمّا اليتيمَ فلا تَقْهَرْ وأمّا السائلَ فلا تَنْهَرْ) (١) . ومثالُ فَصلِكَ بالجارِّ والمجرورِ في قولِك : « أمّا بزيدٍ فامرُرْ » قولُه تعالى : (وأمّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ) (٢) . وإنّما لم يَجُزْ أن تُلاصِقَ (أمّا) الفعلَ لأنَّ (أمّا) لمّا تنزّلَتْ مَنزِلَةَ (٣) الفعلِ الشَّرطِيِّ — والفعلُ لا يلاصِقُ الفعلَ — امتنعتْ مِنْ مُلاصَقَةِ الأفعالِ .

فإن قيل : فقد تقولُ : « زيدٌ كان يزورُكَ » و « عمرٌو ليسَ يُلِمُّ بِكَ » (٤) فَتُلاصِقُ (٥) (كانَ) و (ليسَ) الفعلَ .

فالجوابُ : أنَّ الضَّميرَ المستَتِرَ في (كانَ) و (ليسَ) فاصلٌ في التقديرِ بينَهما وبين ما يليهِما وهذا الفاصلُ يَبْرُزُ إذا قلتَ (٦) : « الزيدانِ كانا يزورانِكَ » و « العَمْرانِ [هـ ١٣٥] ليسا يُلِمّانِ بِكَ » وكذلك حكمُ الجمعِ إذا قلتَ : كانوا ، وليسوا ، وحكمُ الفاءِ حكمُ الفعلِ ... . (٧) . وإذا

---

(١) الضحى : ٩٣/٩ ، ١٠ .

(٢) الضحى : ٩٣/١١ .

(٣) في د ، ل ، ف : « بمنزلة » ، تحريف ، وصوابه عن هـ ؛ ش .

(٤) ألم به : زاره غباً .

(٥) في ش « فيلاصق » .

(٦) سقط « اذا قلت » من ش ، وجاء في موضعه : « في » .

(٧) جاء هنا كلام مكرور سبق وروده في هذه المسالة ، وأظنه وقع سهواً في الأمالي ونقل كما هو في الأشباه فأسقطته وأول الكلام المذكور قوله : « فان قال قائل ... » في ص : ٣٤٥ ، س ١٠ ، وآخره قوله : « الا أن تكون جزاء » في ص : ٣٤٦ س : ١ . زانظر أمالي ابن الشجري : ١/٢٩٠ حيث ورد النص المكرر .

عَرَفْتَ (١) هذا فالفاءُ بعدَ (أمَّا) لازِمةٌ لِما ذكرتُ لكَ مِن(٢) نيابةِ (أمَّا) عن الشَّرطِ وَحَرَفِهِ ، فإنْ حَذَفَها الشاعرُ فللضَّرورَةِ كما جازَ له حذفُها مِن جواب الشَّرط كقولِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ حسَّان بن ثابت :

٩٢ـ مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يَشْكُرُها
والشَّرُّ بالشَّرِّ عنـدَ اللهِ سِيَّانِ (٣)

كانَ الوجهُ أن يقولَ : فاللهُ . ومِثلُ (٤) حذفِها مِن قوله :

٩٣ـ فأمَّا القتالُ لا قِتَالَ لَدَيكُمُ
. . . .(٥)

حَذْفُها (٦) مِن قولِ بشر بنِ أبي خازِم :

٩٤ـ وأمَّا بنو عامِرٍ بالنِّسارِ
غَداةَ لَقُوا القومَ كانوا نَعَامَا (٧)

---

(١) في ش : « قد عرفت » ، وفي هـ : « فإذا عرفت » .

(٢) زاد هنا في ش : « أن » .

(٣) سلف في الشاهد ١٨ ، فانظر تخريجه ثمة .

(٤) في هـ : « ومثله » .

(٥) سلف في الشاهد ٨٦ .

(٦) في هـ : « وحذفها » ، تحريف .

(٧) البيت في ديوان بشر ١٩٠ برواية : « غداة لقونا فكانوا .. » ، ورواه في المعاني الكبير ٣٤٠ : « فكانوا غداة لقونا .. » . والنسار ـ بكسر
←

ومَعَ هذا التشديدِ في حذفِ الفاءِ مِن جوابِ (أمَّا) قد جاءَ حذفُها في التَّنزيل : ولكنَّه حذفٌ [كلا حذف] (١) ، وإنَّما حَسَّنَ ذلكَ حتّى جَعَلَه كطريقٍ مَهْيَعٍ (٢) حذفُها مع ما اتَّصلَتْ بِهِ مِنَ القول ، [والقولُ] (٣) قد كَثُرَ حذفُهُ في التَّنزيلِ لأنَّهُ جارٍ في حذفِهِ مَجْرى المنطوقِ بِهِ ، فمِن ذلكَ قولُهُ تعالى : (والملائِكَةُ يدخلُونَ عليهم مِن كُلِّ بابٍ • سلامٌ عَلَيْكُم بِما صَبَرْتُم فنِعْمَ عُقْبى الدّار) (٤) أي : يقولونَ سلامٌ عليكُم • ومثلُهُ (وإذ يَرْفَعُ إبراهيمُ القواعِدَ مِنَ البيتِ وإسماعيلُ رَبَّنا تَقَبَّلْ مِنّا) (٥) أي [هـ ـ ١٣٦] يقولانِ (٦) : رَبَّنا تَقَبَّلْ مِنّا • ومثلُه (وَلَوْ تَرَى إذِ المُجرِمُونَ ناكِسُو رؤوسِهِم عندَ رَبِّهِم رَبَّنا أبْصَرْنا

← النون ـ : موضع ، وقيل : هو ماء لبني عامر • انظر اللسان (نسر) • وموضع الاستشهاد بالبيت قوله : « كانوا نعاما » حيث حذف الفاء في جواب (أما) للضرورة ، والصحيح في السعة أن يقول : فكانوا نعاما •

(١) زيادة من ل ، ف ، هـ ، ش •

(٢) طريق مهيع : واضح واسع بين • اللسان (هيع) •

(٣) زيادة من ل ، هـ ، ف • وفي ش : « لأن القول » •

(٤) الرعد : ١٣/٢٣ ـ ٢٤ ، وقوله تعالى : « بما صبرتم فنعم عقبى الدار » لم يرد في ش •

(٥) البقرة : ٢/١٢٧ •

(٦) في ش : « يقولون » •

وسَمِعْنا) (١) . والآية التي وردَ فيها حذفُ الفاءِ قولُه تعالى : (يومَ تَبْيَضُّ وُجوهٌ وتَسْوَدُّ وجوهٌ فأمَّا الذينَ اسْوَدَّتْ وُجوهُهُم أكَفَرْتُمْ بعدَ إيمانِكُم) (٢) التقدير : فيقالُ لَهُم أكَفَرْتُمْ فَحَذْفُها هنا مِنْ أحسَنِ الحُذوفِ وأجراها في ميدان البلاغة .

والغالبُ على (أمَّا) التكريرُ كقولِه تعالى : [٣٣٠ ــ ب] (أمَّا السفينةُ فكانَتْ لِمَساكِينَ) (٣) ثمَّ قال : (وأمَّا الغلامُ فكانَ أبواهُ مؤمِنَيْنِ) (٤) ثمَّ قالَ : (وأمَّا الجدارُ فكانَ لغُلامَيْنِ) (٥) وقد جاءَتْ غيرَ مُكَرَّرَةٍ في قولِهِ : (يا أيُّها الناسُ قَدْ جاءَكُم بُرْهانٌ مِن ربِّكُمْ وأنزَلْنا إليكُمْ نوراً مُبيناً فأمَّا الذينَ آمنوا باللهِ واعتَصَمُوا بِهِ فسيدخِلُهُم في رحمةٍ مِنهُ وفضلٍ) (٦) .

واعلم أنَّ (أمَّا) لمَّا نُزِّلَتْ مَنزِلَةَ الفِعل نَصَبَتْ ،

---

(١) السجدة : ٣٢/١٢ .

(٢) آل عمران : ٣/١٠٦ ، وتتمتها « .. فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون » . وانظر المغني ٥٨ .

(٣) الكهف : ١٨/٧٩ .

(٤) الكهف : ١٨/٨٠ .

(٥) الكهف : ١٨/٨٢ .

(٦) النساء : ٤/١٧٤ ، ١٧٥ . وتتمة الثانية : « .. ويهديهم اليه صراطا مستقيما * » . وانظر المغني ٥٩ .

ولـكنَّها لم تَـنْصِـبِ المفعولَ بِـهِ لِضَعْفِـها ، وإنَّما نَـصَبَـتِ الظَّـرفَ الصَّحيح [كقولِـكَ] (١) « أمَّا اليومَ فإنِّي مُنْطَلِـقٌ » و « أمَّا عِندَكَ فإنِّي جالِسٌ » وتعلَّقَ بها حرفُ الظَّـرفِ في نحوِ قولِـكَ «أمَّا في الدار فزيدٌ نائِمٌ» . وإنَّما لم يَجُزْ أنْ يَعْمَلَ ما بَعْدَ الظَّـرفِ [في الظَّـرف](٢) ، لأنَّ ما بعدَ (إنَّ) لا يعملُ فيما قبلَها ، وعلى هذا يُحْمَلُ قولُ أبي عليٍّ : « أمَّا على أثَـرِ ذلِـكَ فإنِّي جَمَعْتُ » ، ومثلُـهُ قولُـكَ : « أمَّا في زيدٍ فإنِّي رَغِبْتُ » .

فـ (في) متعلِّقَةٌ بـ (أمَّا) نفسِها في قـولِ سيبويهِ وجميـعِ النَّحويِّين إلاّ أبا العبَّاس المبرِّد فإنَّه زَعَمَ أنَّ الجارَّ متعلِّقٌ بِرَغِبْت ، وهو قولٌ مُبايِنٌ للصِحَّةِ ، خارِقٌ للإجماع ، لِما ذكرتُهُ لَكَ مِنْ أنَّ (إنَّ) تقطَعُ ما بعـدَها عن العَمَل فيما قَبْلَها فلذلك أجازوا « زيداً جعفرٌ ضارِبٌ » ولم يُجيزوا « زيداً إنَّ جعفراً ضارِبٌ » فإنْ قُلتَ «أمَّا زيداً فإنِّي ضارِبٌ» فهذِهِ المسألَةُ فاسِدَةٌ في قولِ جميـعِ النَّحويِّينَ لِما ذكرتُهُ لك (٣) مِنْ أنَّ (أمَّا) لا تنصِبُ المفعـولَ الصَّـريحَ ، وأنَّ (إنَّ) لا يعمَلُ ما بعدَها فيما قبلَها، وهو في مذهَبِ أبي العبّاسِ جائِزٌ وفسادُهُ واضِـحٌ (٤) .

---

(١) زيادة من ل ، هـ ، ف ، ش .

(٢) زيادة من هـ ، ش .

(٣) سقط « لك » من هـ .

(٤) جاء بعده في ش : « آخر المجلس ولله الحمد والمنة » .

المســـألة الثانية (*)

أمَّا مجيءُ الفاعلِ المضمرِ مفرداً في قوله (قُلْ أَرأيتَكُمْ إنْ أتاكُمْ عذابُ الله) (١) [هـ ـ ١٣٧] وكذلك في التثنية إذا قُلتَ : (أَرأيْتَكُما) وفي خِطابِ جماعةِ النِّساءِ إذا قُلتَ : (أَرأيتَكُنَّ) ، فإنَّما أُفْرِدَ الضَّميرُ في هذا النَّحوِ لأنَّه لو ثُنِّيَ وجُمِعَ فقيلَ (أرأيتُماكُما) و (أرأيتُموكُم) و (أَرأَيتُنَّكُنَّ) (٢) كانَ ذلكَ جمعاً بينَ خِطابَين ، ولا يجوزُ الجمعُ بينَ خِطابَيْن ، كما لا يجوزُ الجمعُ بينَ استفهامَين ، ألا ترَى أنَّكَ إذا قُلتَ (يا زيدُ) فقد أخرجْتَهُ بالنِّداءِ مِنَ الغَيْبَةِ إلى الخِطاب لوقوعِهِ مَوقِعَ الكافِ مِن قولِكَ : (أَدعُوكَ) و (أُنادِيكَ) ، فلِذلك (٣) قال الشاعر :

(*) وردت هذه المسألة في أول المجلس السابع والثلاثين من أمالي ابن الشجري : ١/٢٩٢ .

(١) الأنعام : ٦/٤٠ ، ٤٧ . والتاء في (أرأيتكم ضمير رفع فاعل ، والكاف والميم لمجرد الخطاب ، ولا موضع لهما من الاعراب . وانظر : البيان ١/٣٢١ ، واملاء العكبري ١/١٤٠ ، ومشكل اعراب القرآن ١/٢٦٦. ومعنى (أرأيتكم) : أخبروني . وانظر اللسان (رأى) ص : ٢٩٤ ط صادر .

(٢) في د ، ل ، ف ، تحريف ، وصوابه عن هـ ؛ ش .

(٣) سقط « فلذلك » من ش .

٩٥ـ يا أيُّها الذَّكَرُ الذي قَدْ سُؤْتَنِي

وَفَضَحْتَنِي وطَرَدْتَ أُمَّ عِيالِيا (١)

وكان القياس أن يقول : ساءَني ، وفضَحَني ، وطَرَدَ ، لأنَّ (الذي) اسمُ غَيبَة ولكنَّه لمَّا أوقعَ (٢) (الذي) صِفةً للذَّكَر وقد وَصَفَ المنادى بالذَّكَر جازَ له إعادةُ ضمائرِ الخِطاب إليه • ويوضِّحُ لكَ هذا أنَّكَ تقولُ : (يا غلامي) ، و (يا غلامَنا) ، و (يا غلامَهُم) ، ولا تقولُ : (يا غلامَكُم) ، لأنَّهُ جمعٌ بينَ خِطابَين خِطابِ النِّداءِ ، والخطابِ بالكاف ، فلِذلك وَحَّدُوا التَّاءَ في التثنيةِ والجمعِ ، وألزَموها الفتحَ في الحالَين وفي خِطابِ المرأةِ إذا قلتَ : (أرأيتَكِ) لأنَّهُم جرَّدُوها مِنَ الخطاب •

---

(١) أورد ابن الشجري هذا البيت قبل هذا الموضع في ٢/١٥٢ من أماليه ، ونسبه ثمة الى أبي النجم العجلي •
وجيء بالبيت شاهداً على أن المنادى مخاطب ، بدليل اعادة ضمير الخطاب الى الاسم الموصول مع أنه اسم غيبة لأنه جاء تابعاً لـ (الذكر) الذي وصف به المنادى •

(٢) في د ، ل ، ف : « وقع » ، تحريف ، وصوابه عن هـ ؛ ش •

المســـألة الثالثة (*)

أمَّا حدُّ الاسمِ فإنَّ سيبويه حَدَّ الفعلَ ولم يَحُدَّ الاسمَ لما يعتورُ حَدَّ الاسمِ مِنَ الطَّعْنِ (١) ، وَعَوَّلَ على أنَّه إذا كانَ الفعلُ محدوداً ، والحرفُ محصوراً معدوداً ، فما فارَقَهُما فهو اسمٌ . وَحَدَّ بعضُ النَّحويِّين المتأخِّرين الاسمَ فقال : « الاسمُ كَلِمَةٌ تَدُلُّ على معنىً في نفسِها ، غيرُ مقترِنَةٍ بزمانٍ مُحَصَّلٍ » ، وإنَّما قالَ : تَدُلُّ على معنىً في نفسِها ، تَحَرُّزاً مِنَ الحرفِ ، لأنَّ الحرفَ يَدُلُّ على معنىً في غيرِهِ . وقالَ : « غيرُ مقترِنَةٍ بزمانٍ » ، تَحَرُّزاً مِن الفعلِ ، لأنَّ الفعلَ وُضِعَ ليدُلَّ على الزَّمانِ . وَوَصَفَ الزَّمانَ بمُحَصَّلٍ ليدخلَ في الحَدِّ أسماءَ الفاعلِينَ ، وأسماءَ المفعولِينَ ، والمصادرَ ، مِنْ حيثُ كانت هذه الأشياءُ دالَّةً على الزَّمان ، لاشتقاق بعضِها مِنَ الفِعل ، وهو اسمُ الفاعِل ، واسمُ المفعول ، واشتقاقِ الفعلِ مِنْ بعضِها وهوَ المصدَر ، إلاَّ أنَّها تَدُلُّ على زمانٍ مَجْهول ، ألا [ترَى] (٢) أنَّكَ إذا قُلتَ : « ضَرِبي زيداً شديداً » احتمِلَ أن يكونَ الضَّرْبُ قد [هـ : ١٣٨] وَقَعَ ، وأنْ يكونَ متوقَّعاً وأنْ يكونَ حاضراً .

(★) أمالي ابن الشجري ١/٢٩٢ ـ ٢٩٤ . وانظر مسائل خلافية في النحو للعكبري ٤١ .

(١) انظر الكتاب ١/٢ .

(٢) زيادة من ل ، هـ ، ش .

وممَّا اعتُرِضَ به على هذا الحدِّ قولُهُم: « آتيكَ مَضْرِبَ [٣٣١ـآ] الشَّوْلِ (١) ، ومَقْدَمَ الحاجِّ ، وخُفُوقَ النَّجمِ (٢) » لِدِلالةِ هذه الأسماءِ على الزَّمانِ معَ دِلالتِها على الحَدَثِ الذي هوَ الضِّرابُ ، والقُدُومُ ، والخَفَقانُ ، فقد دَلَّتْ على مَعْنَيَيْنِ .

وأَسْلَمُ حدودِ الاسمِ مِنَ الطَّعْنِ قولُنا : الاسمُ ما دَلَّ على مُسَمًّى بهِ دِلالةَ الوَضعِ . وإنَّما قُلنا : (ما دَلَّ) ولم نقُلْ « كلمةٌ تَدُلُّ » ، لأنَّنا وَجَدْنا مِنَ الأسماءِ ما وُضِعَ مِنْ كَلِمَتَيْنِ كـ « معدي كَرِب » ، وأكثرَ مِنْ كَلِمَتَيْنِ كـ « أبي عبدِ الرَّحمنِ » ، وقُلنا : « دِلالةَ الوضعِ تَحَرُّزاً (٣) مِمَّا دَلَّ دِلالَتَيْنِ : دِلالَةِ الوَضْعِ ، ودِلالةِ الاشْتقاقِ ،

(١) في اللسان (شول) : « الشول : جمع الشائلة من الابل ، وهي التي أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فخف لبنها » ، وفيه أيضاً : « والشول من الابل : التي نقصت ألبانها ، وذلك اذا فصل ولدها عند طلوع سهيل فلا تزال شولا حتى يرسل فيها الفحل » وفي اللسان (ضرب) : « ضرب الفحل الناقة يضربها ضِراباً : نكحها » وعلى ما تقدم يكون معنى المثال : «آتيك وقت طلوع سهيل » ، أو « آتيك بعد سبعة أشهر » . وأما التقدير فهو: «آتيك وقت ضراب الشول» وناب المصدر مناب الحين على سبيل التوسع . وانظر الكتاب ١/١١٩ ـ ١٢٠ ، وشرح المفصل ٢/٤٤ ـ ٤٥ .

(٢) خفوق النجم : مغيبه . وفي اللسان (خفق) : « يقال : وردت خفوق النجم أي وقت خفوق الثريا ، تجعله ظرفاً وهو مصدر » .

(٣) في هـ « تحرز » ، تحريف .

كـ « مَضْرِبِ الشَّوْلِ » وإخْـوَتِـهِ (١) ، وذلك أنَّهُنَّ (٢) وُضِعْنَ لِيَدُلُلْنَ عـلى الزَّمانِ فقط ، وَدَلَلْنَ على اسمِ الحَدَثِ لأنَّهُنَّ اشتُقِقْنَ مِنه ، فَلَسْنَ (٣) كالفعلِ في دِلالتِـهِ على الحَدَثِ والزمان ، لأنَّ الفعلَ وُضِعَ لِيَدُلَّ عـلى هذين المعنَيَـيْنِ مَعاً ، فقولُنا : (دِلالَةُ الوَضع) يُزِيحُ عن هذا الحَدِّ اعتراضَ مَنِ اعتَرَضَ عـلى الحَدِّ الأوَّلِ بمَضْرِبِ الشَّوْلِ وإخْوَتِهِ (٤) . فإذا (٥) تأمَّلْتَ الأسماءَ [كلَّها] (٦) حَقَّ التأمُّلِ وجدتَها لا يخرُجُ شيءٌ منها عن هـذا الحدِّ على اختلافِ ضروبِها في الإظهارِ والإضمارِ (٧) ، وما كانَ واسطةً بينَ المُظهَرِ والمُضمَرِ ، وذلك أسماءُ الإشارة ، وعلى تبايُنِ (٨) الأسماءِ في الدِّلالَةِ على المُسَمَّياتِ مِنَ الأعيانِ والأحداثِ ، وما سُمِّيَتْ بِهِ الأفعالَ مِنْ نحوِ : (صَهٍ) و (إيهٍ) و (رُوَيدَ) و (بَلْهَ) و (أُفٍّ) و (هَيهاتَ) ، فالمُسمَّى (٩) بـ (صَهٍ) قولُكَ

---

(١) يريد « مقدم الحاج » و « خفوق النجم » وما شابههما . وفي ل ، ش : « وأخويه » .

(٢) في هـ : « لأنهن » .

(٣) في د ، ل ، ف ، هـ : « فليس » ، تحريف ؛ وصوابه عن ش .

(٤) في ل ، ش : « وأخويه » .

(٥) في ش : « واذا » .

(٦) زيادة من سائر النسخ .

(٧) في نسخ الأشباه : « الاضمار والاظهار » ، وأثبت الأوجه عن ش .

(٨) في د : « سائر » تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٩) في ش : « والمسمى » .

اُسكُتْ ، وبـ (إيهٍ) حدِّثْ ، وبـ (رُويْدَ) أَمهِلْ ، وبـ (بَلْهَ) دَعْ (١) و بـ (أُفّ) أتَضَجَّرُ ، وبـ (هَيهاتَ) بَعُدَ ، وكذلك ماضُمِّنَ معنى الحرفِ نحوُ : (مَتَى) و (أينَ) و (كَمْ) و (كيفَ) ، فمتى وُضِعَ ليدُلَّ على الأزمِنَةِ ، و (أينَ) على الأمكِنة ، و (كَمْ) على الأعدادِ ، و (كيفَ) على الأحوالِ .

وهذه الكَلِمُ ونظائرُها مِنْ نحوِ : (مَنْ) و (مَا) و (أيَّانَ) و (أَنَّى) ممّا طُعِنَ بهِ على الحدِّ الأَوَّلِ لقولِ (٢) قائِلِهِ : « [كَلِمةٌ] (٣) تدُلُّ على معنىً في نفسِها » فقالَ الطّاعِنُ : إنَّ كُلَّ واحدٍ مِن هذه الأسماء قد دلَّ على الاستفهام أو الشَّرط [وعلى معنىً آخَرَ كدِلالةِ (أينَ) على المَكانِ وعلى الاستفهامِ أو الشّرطِ] (٤) وكذلك (مَتى) و (مَنْ) وَ (مَا) فقد (٥) دلَّ الاسمُ مِنها على معنَيَيْنِ كدِلالةِ الفِعلِ على مَعْنَيَيْنِ : الزمانِ المُعَيَّنِ والحَدَثِ [هـ : ١٣٩] .

وليسَ لِمُعْتَرِضٍ أن يعتَرِضَ بهذا على الحَدِّ الذي قَرَّرْناهُ لأنّنا قُلنا : « ما دَلَّ على مسمّىً بِهِ [دِلالةَ الوَضْعِ] (٦) وَلَمْ نَقُلْ (٧) مادَلَّ على مَعنىً » .

---

(١) سقط : « وبـ بله دع » من ش .

(٢) في د ، ل ، ف : « كقول » ، تحريف ، وصوابه عن هـ ؛ ش .

(٣) زيادة عن ل ، ف ، ش ، وجاء في هـ : « كلمة متى » ، تحريف .

(٤) زيادة من ل ، ف ، هـ ، ش .

(٥) في ش : « وقد » .

(٦) زيادة من ش .

(٧) في د ، ل ، ف : « يقل » ، تصحيف ، وصوابه عن هـ ؛ ش .

المســألة الرابعة (*)

الســؤال عن قولِ الشــاعِرِ ـ وهو يزيــدُ بنُ الحَكَمِ الثَّقَفِيُّ ـ :

٩٦ ـ فليتَ كَفَافاً كَانَ خَيرُكَ كُلُّهُ
وَشَرُّكَ عَنِّي ما ارتَوى الماءَ مُرتَوِي (١)

تَعرِيْبُ (٢) هذا البيتِ قَــد تَقَدَّمَ فيمــا سَلَفَ مِنَ الأمالي (٣) ولكنَّا أَعَدْنا تعريبَهُ ههنا لزيادةِ فائدَةٍ وإيضاحِ مُشْكِلٍ ، ولكونِهِ في (٤) جملةِ المسائِلِ الوارِدَةِ .

فنقولُ : إنَّ اسمَ (ليتَ) محذوفٌ وهو ضمــيرُ الشَّأنِ والحديثِ (٥) . وحَذفُهُ مِمَّا لايسوغُ إلاّ في الضَّرورَةِ [وَمِثلُهُ] (٦) :

(★) أمالي ابن الشجري ١/٢٩٤ ـ ٢٩٨ .

(١) سلف في الشاهد ٨٦ ـ مكرر ـ ، فانظر تخريجه ثمة .

(٢) في اللسان (عرب) : « يقال : عربت عن القوم : إذا تكلمت عنهم ، واحتججت لهم ، وقيل : إن « أعرب » بمعنى عرب » . وعليه يكون المعنى : إعراب البيت .

(٣) أمالي ابن الشجري ١/١٨٢ ـ ١٨٦ .

(٤) في هـ : « من » .

(٥) في د ، ل ، ف : « والحدث » ، تحريف ، وصوابه عن هـ : ش .

(٦) زيادة من ل ، ف ، ش ، وفي هـ : « كقوله » .

٩٧ ــ فليتَ دَفَعْتَ الهَمَّ عَنِّي ساعةً

فَبِتْنا على ما خَيَّلَتْ ناعِمَي بالِ (١)

ألا تَرَى أنَّ (ليتَ) لاتُباشِرُ الأفعالَ ، فلو لم يكُنِ التقديرُ : (فَلَيْتَهُ) لم تَجُزْ مُلاصَقَتُهُ للفعلِ • ومِنْ ذلكَ قولُ الآخَرِ :

٩٨ ــ إنَّ مَنْ لامَ في بَني بِنتِ حَسّا

نَ أَلُمْهُ وأَعصِهِ في الخُطُوبِ (٢)

---

(١) البيت لعدي بن زيد العبادي ، وورد منسوباً اليه في شرح شواهد المغني للسيوطي ٦٩٧ ، وشرح أبياته للبغدادي ٥/١٨٤ • وورد البيت غير منسوب في أمالي ابن الشجري ١/١٨٣ ، والانصاف ١٨٣ ، والمغني ٣٢١ ، والهمع ١/١٣٦ ، ١٤٣ ، والدرر ١/١١٤ ، ١/١٢٣ • على ما خيلت : على ما أرت الحال وشبهت ، فأضمر الحال ، أو : على كل حال • والبال : الحال والشأن • والشاهد فيه : حذف اسم (ليت) وهو ضمير الشأن ، ولا يجوز هذا في غير الاضطرار عند الأكثر • وقيل : إن المحذوف ضمير المخاطب والتقدير : « فليتك » • ونقل البغدادي عن ابن عصفور أن حذف الضمير غير ضمير الشأن أولى من حذف ضمير الشأن • انظر شرح أبيات المغني للبغدادي ٥/١٨٦ •

(٢) البيت للأعشى من قصيدة يمدح فيها قيساً الكندي ، وهي في ديوانه ٣٧١ ط الأهرام ، برواية : من يلمني على بني بنت حسان ••••• وورد البيت برواية الأشباه منسوباً الى الأعشى في : الكتاب ١/٤٣٩،

←

انجزامُ (ألِمْهُ) دلَّ على أنَّ (مَنْ) شَرْطِيّةٌ ، وإذاكانت شرطيّةً لمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنَ الفصلِ بينَها وبينَ (إنَّ) ، لأنَّ أسماءَ الشّرطِ حكمُها حكمُ أسماء الاستفهامِ في أنَّ العامِلَ فيها يقعُ بعدَها كقولك « أيَّهُمْ تُكْرِمْ أُكْرِمْ » ، كما تقولُ إذا استفهمْتَ « أيَّهُمْ أكْرَمْتَ » ونظيرُ ذلكَ قولُ الآخَر :

٩٩ ــ إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكنيسةَ يوماً
يَلْقَ فيها جَآذِراً وظِباءَ (١)

وأنشدَ سيبويه :

والانصاف ١٨٠ ، والخزانة ٢/٤٦٣ ، ٣/٦٥٤ ، ٤/٣٨٠ . وورد البيت من دون نسبة في : الايضاح . العضدي ١٢٢ ، وشرح المفصل ٣/١١٥ ، والمغني ٦٧٠ .

والبيت من أبيات الضرورة لأن اسم الشرط لايعمل فيه ما قبله ، فيقدر اسم ان ضمير شأن محذوفاً اضطرارا ، وانظر ضرائر القزاز ٢٣٠ . هذا ولا شاهد في البيت على روية ديوان الأعشى التي ذكرت

(١) نقل البغدادي نسبة هذا البيت الى الأخطل في الخزانة ١/٢١٩ ، ٢/٤٦٣ ، وتبعه الشنقيطي في الدرر ١/١١٥ . وورد البيت غير منسوب في : ضرائر القزاز ٢٣١ ، والمقرب ١/١٠٩ ، ٢٧٧ ، وشرح المفصل ٣/١١٥ ، والمغني ٣٦ ، ٦٥١ ، والهمع ١/١٣٦ ، والخزانة ٤/١٢ ، ٤/٣٨٠ . الجاذر : جمع جؤذر ، وهو ولد البقرة الوحشية الظباء : جمع ظبية . شبه أولاد النصارى بالجآذر ، ونساءهم بالظباء في سعة العيون وطول الأعناق وحسنها .

والشاهد في البيت حذف ضمير الشأن للضرورة لماذكر في الشاهد السابق .

١٠٠ ــ ولكنَّ مَنْ لايَلْقَ أمراً يَنوبُهُ
بِعُدَّتِهِ يَنْزِلْ بِهِ وهُوَ أَعْزَلُ (١)

الأعزلُ الذي لاسِلاحَ مَعَه وعلى هذا قولُ أبي الطيِّبِ أحمدَ بنِ الحُسَيْن :

١٠١ ــ وماكُنْتُ مِمَّنْ يَدخُلُ العِشْقُ قَلْبَهُ
ولكنَّ مَنْ يُبصِرْ جفونَكِ يعشَقِ (٢)

وإذا عَرَفْتَ هذا فإنَّ (كَفَافاً) خَبَرُ [٣٣١/ب] (كانَ) ، و (خَيرُكَ) اسمُها ، (كُلُّهُ) تَوكيدٌ لَهُ [هـ : ١٤٠] والجُملةُ التي هي : كانَ واسمُها وخبرُها ، خبرُ لَيت ، فالتّقديرُ : ليتَهُ أي ليتَ الشأنَ كانَ خيرُكَ كلُّهُ كَفَافاً عَنِّي ، أي كافّاً .

---

(١) أنشد سيبويه البيت لأمية بن أبي الصلت في ١/٤٣٩ ، وأثبته د . السطلي في ديوانه ٤٣٣ ، وورد منسوباً الى أمية في : الانصاف ١٨١ ، ونقل البغدادي هذه النسبة عن سيبويه في الشرح على أبيات المغني ٥/٢٠١ . وأورده ابن هشام غير منسوب في المغني ٣٢٣ . ينوبه : يصيبه من النوائب ، والعدة : ما يعده الانسان لحوادث الدهر . وجاء في موضع « بعدته » في د : « ليسكنه » ، وفي ل ، ف : « يسكنه » وفي هـ ، ش : « بشكته » ، وما أثبت مأخوذ عن مصادر البيت .
والشاهد في البيت على حذف ضمير الشأن ــ وهو اسم (لكن) ــ للضرورة ، لما ذكر في الشاهدين السابقين .

(٢) ديوان المتنبي ــ بشرح البرقوقي ــ : ٣/٤٨ ، والبيت على تقدير ضمير الشأن بعد (لكن) كما في البيت السابق . وتمثل به ابن هشام في المغني ٣٢٣ ، ٦٧٠ ، وانظر شرح أبيات المغني للبغدادي ٥/٢٠٠ .

ومَنْ رَوى (وَشَرُّكَ) رفَعَه بالعطفِ على قولِه (خَيرُكَ) فدَخَلَ في حَيِّزِ (١) كانَ فكأنَّه قالَ : وكانَ شرُّكَ ، فَغَيرُ أبي عليّ يُقدِّرُ خبَرَ (كان) المضمَرَ محذوفاً دَلَّ عليه خبرُ (كانَ) المُظْهَر ، ويقدِّرُ المحذوفَ بلفظِ المذكورِ ، وهو القياسُ (٢) . ونظيرُ ذلكَ في حذفِ الخَبَرِ لِدِلالةِ الخبرِ الآخَرِ عليه وهما مِنْ لفظٍ واحدٍ قولُ الشّاعِرِ :

١٠٢ ـ نحنُ بِما عندَنا وأنتَ بِما
عِندَكَ راضٍ والرَّأيُ مختَلِفُ (٣)

أراد : نحنُ بما عِندَنا راضونَ ، فَحَذَفَهُ لدِلالةِ (راضٍ) عليه . ومثلُه في دِلالةِ أحدِ الخَبَرينِ على الآخَرِ في التّنزيل : (واللهُ ورسولُهُ أحقُّ أَنْ يرْضَوهُ) (٤) [التقدير : واللهُ أحقُّ أن يُرْضُوهُ ورسولُه أحقُّ أن يُرْضُوهُ](٥)، ولو كانَ خَبَراً عنهما: لَكانَ (يُرضُوهُما) . فالتقديرُ على هذا : وكانَ شرُّكَ كَفَافاً . وهذا على أنْ (٦) يكونَ (ارتَوَى) مُسنداً الى (مرتوي) .

---

(١) في د ، ل ، ف ، هـ : « خبر » تصحيف ، وصوابه عن ش .

(٢) سقط : « وهو القياس » من هـ .

(٣) سلف في الشاهد ٢٠ ، ص ٩٦ فانظر تخريجه ثمة .

(٤) التوبة : ٦٢/٩ . وسبق ايراد تقديرات النحاة في الآية ص ٢٣٥ ، حاشية ٥ .

(٥) زيادة من ش .

(٦) في د ، ل ، ف : « وعلى هذا أن يكون » ، تحريف ، وصوابه عن هـ ؛ ش . وذلك لأنه اذا لم يكن (مرتوي) فاعلاً لـ (ارتوى) فهو على مذهب أبي علي خبر (شرك) كما سيأتي في السطر التالي .

وَذَهَبَ أبو عَلِيٍّ الى أَنَّ الخَبَرَ (مرتوي) (١) وكانَ حَقُّهُ (مُرْتَوِياً) ولكنَّــه أَسْكَنَ اليــاءَ لإقامَــةِ الوزنِ والقافِيةِ ، وهو من الضَّروراتِ المُستحسَنَةِ لأَنَّهُ رَدُّ حالَةٍ الى حالَتَيْنِ ، أعني أنَّ الشاعرَ حَمَلَ حالةَ النَّصب على حالة الرَّفعِ والجَرِّ . ومثلُه قولُ الآخر :

١٠٣ ـ كَفَى بالنَّــأيِ مِنْ أســماءَ كافي

. . . . (٢)

وقولُه :

---

(١) في ش : « مرتو » ، وما جــاء في الأشباه أحسن على حكــاية اللفظ . وسيتكرر مثل هذا في المسألة ، ولن نشير اليه عندما يرد .

(٢) هذا صدر بيت لبشر بن أبي خازم جاء في مطلع قصيدة يمدح بهــا أوس بن حارثة ديوانه ١٤٢ . وعجزه .

.. ..   وليســ لحبهــا إذ طــال شــافي

وورد البيت منسوباً الى بشر في : أمالي ابن الشجري ١/١٨٣ ، وشرح المفصل ٦/٥١ ، وشواهد شرح الشافية ٧٠ ، والخزانة ٢/٢٦١ . وورد غير منسوب في المقتضب ٤/٢٢ ، والمنصف ٢/١١٥ ، والخصائص ٢/٢٦٨ ، وضرائر القزاز ١٣٩ ، وابن الشجري أيضاً ١/٢٨٣ ، ٢٩٨ ، وشرح المفصل ١٠/١٠٣ .

والشاهد في البيت هنا اسكان ياء المنقوص في حالة النصب لضرورة الشعر ، وكان حقه أن يقول : « كافيا » . وقيل : ان ذلك جيء به على لغة بني ربيعة ، فانهم يسكنون الياء . وقال ابن يعيش : « أسكن الياء ضرورة ، جعله في الأحوال الثلاث بلفظ واحد كالمقصور .. » .

١٠٤ ـ يادارَ هِنْدٍ عَفَتْ إلاَّ أثَا فِيهـا

. . . . (١)

وحَسُنَ الإخبارُ عَنِ الشَّرِّ بمرتوٍ لأنَّ الارتواءَ يَكُفُّ الشارِبَ عن الشُّربِ فجازَ لذلكَ تعليقُ (عَنِّي) بـ (مُرتَوِي) كما يَتَعَلَّقُ بكافٍ أوْ كَفَافٍ ، فكأنَّهُ قالَ : وكانَ شَرُّكَ كافّاً عَنِّي .

---

(١) هذا صدر بيت من البسيط للحطيئة ، وهو في ديوانه : ١١١ ، وعجزه :

.. .. بين الطـوي فصارات فواديهـا

وأنشده سيبويه في الكتاب ٢/٥٥ لبعض السعديين . ونسب الحطيئة متصل بسعد بن قيس عيلان . وتبع سيبويه الأعلم والبغدادي في شرح شواهد الرضي على الشافية ٤١٠ . وورد البيت غير منسوب في الخصائص ١/٣٠٧ ، ٢/٢٩١ ، ٣٤١ ، ٣٦٤ ، والمنصف ٣/٨٢ ؛ وشرح المفصل ١٠/١٠٢ . عفت : درست . والأثافي : جمع أثفية ، وهي الحجارة تنصب عليها القدور . وفي جمعها لغتان ، بتخفيف الياء في (أثافي) وتشديدها ، ورواية البيت بالتخفيف ، وقال الأخفش وتبعه ابن جني : قولهم (أثاف) لم يسمع من العرب بالتثقيل ، وأنكره الكسائي . انظر موضع الشاهد في المنصف والبغدادي .

والطوي : البئر المطوية بالحجارة ، والصارة : رأس الجبل والوادي . والشاهد في البيت اسكان الياء في (أثا فيها) ضرورة ، وحقه النصب لأنه مستثنى ، وقال ابن يعيش : « ويجوز أن يكون (أثا فيها) مرفوعاً من قبيل الحمل على المعنى ، كأنه قال : لم يبق الا أثا فيها » . وعلى تجويز ابن يعيش لايكون في البيت موضع استشهاد لأن الاستثناء لا يصير من موجب .

وَمَن قالَ : (وَشَرَكَ) بالنَّصبِ حَمَلَه على (ليت) ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ محمولاً على (ليتَ) المذكورةِ لأنَّ ضميرَ الشَّأنِ لا يصحُّ العطفُ عليهِ لو كانَ ملفوظاً بهِ ، فكيفَ وهو محذوفٌ ؟ وإذا امتنعَ حملُه على (ليت) المذكورةِ حَمَلْتَه على [هـ ــ ١٤١] أُخرى مُقَدَّرَة ، وحَسُنَ ذلك لدِلالَةِ المذكورَةِ عليها كما حَسُنَ حذفُ (كُلَّ) فيما أورَدَهُ سيبويهِ مِنْ قولِ الشاعر :

١٠٥ــ أكُلَّ امرِئٍ تَحْسَبِينَ امرَأً
ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارًا (١)

أرادَ : وكلَّ نارٍ ، فَحَذَفَ (كُلَّ) وأعمَلَها مقدَّرةً كما كان يُعمِلُها لو ظَهَرَتْ ، فكأنَّه على هذا قالَ : وليتَ شرَكَ مرتوٍ (٢) عَنِّي . ف (مرتوي) في هذا التقدير على ما يستحقُّه مِنْ إسكانِ يائِهِ لكونِهِ خَبَراً لليتَ .

---

(١) البيت لأبي دواد الايادي ، وهو في ديوانه ٣٥٣ . وورد منسوباً اليه في : الأصمعيات ١٩١ ، والكتاب ٣٣/١ ، وشرح المفصل ٢٦/٣ ، ١٤٢/٥ ، ٥٢/٨ ، ١٠٥/٩ ، والعيني ٤٤٥/٣ ، والدرر ٦٥/٢ . وورد غير منسوب في : الانصاف ٤٧٣ ، والمقرب ٢٣٦/١ ، والمغني ٣٢١ ، والهمع ٥٢/٢ .

والشاهد في هذا البيت عند ابن الشجري على حذف المضاف مع بقاء عمله ، وهو مذهب سيبويه ، وذلك لأنه لايسوغ العطف على معمولي عاملين خلافاً للكوفيين والأخفش ، ورجح ابن يعيش ما ذهب اليه سيبويه انظر شرح المفصل ٢٧/٣ .

(٢) في د ، ل ، ف ، هـ : « مرتوي » ، واثبت ما في ش ؛ والخزانة ٣٩٤/٤ .

وعلى مذهبِ أبي عليّ في كونِ (مرتوي) خبراً لـ (كانَ) أو لـ (ليتَ) يجوزُ في الماءِ الرفعُ ، ورفعُهُ بتقديرِ حذفِ مضافٍ أي : ما ارتوى أهلُ الماءِ ، كما جاءَ (واسألِ القَرْيَةَ) (١) أي « أهلَ القَرْيَةِ » ، و (حتّى تَضَعَ الحربُ أوزارَها) (٢) أي يضعَ (٣) أهلُ الحربِ أسلِحَتَهُم . ومِنْ كلامِهِم : « صَلَّى المَسجِدُ » أي : أهلُ المسجِدِ ، و « ما زِلنا نَطَأُ السَّماءَ حتَّى أتيناكم (٤) » ، يريدون : ماءَ السَّماءِ . وقد كَثُرَ حذفُ المُضافِ جِداً ممَّا يشهَدُ فيه ما أُبقي على ما أُلقي كقولِ المُرَقِّش :

١٠٦ـ ليسَ عَلى طولِ الحَيَاةِ نَدَمْ

. . .   . (٥)

---

(١) يوسف : ١٢/٨٢ .

(٢) محمد : ٤٧/٤ .

(٣) في ش : « تضع » .

(٤) في د ، ل ، ف : « أتيناهم » ، وأثبت ما في هـ ، ش .

(٥) هذا صدر بيت من السريع ورد منسوباً الى مرقش الأكبر في شرح المفصليات ١٠٦١ وعجزه :

. . . .   ومن وراء المرء ما يعلم

وسبق استشهاد ابن الشجري به في الأمالي ١/٥٢ . ووراء ـ هنا ـ : بمعنى أمام ، وهو من الأضداد . « ما يعلم » : أي من عاقبة أمره من هرم وضعف وكثرة العلل .

وفي هذا البيت موضع استشهاد على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ، لأن المعنى : ليس على فوت طول الحياة . انظر شرح المفضليات.

أرادَ (١) على فَوتِ طولِ الحَياةِ • وكقولِ الأعشى :

١٠٧ـ أَلَمْ تغتمِضْ عيناكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا

• • • • • • • • • (٢)

أرادَ : اغتماضَ ليلةِ أرْمَد وأضافَ الاغتماضَ المقدَّرَ إلى اللّيلةِ كما أُضيفَ المَكْرُ إلى اللّيلِ والنَّهارِ في قولِهِ عزَّ وَجَلَّ : (بَلْ مَكْرُ اللّيلِ والنَّهارِ) (٣) ، فانتصابُ اللّيلةِ

---

(١) في هـ : « أي » •

(٢) البيت للأعشى وهو في ديوانه ١٧١ ط الأهرام ، وعجزه فيه :

.. .. وعادك ما عاد السليم المسهدا

وورد البيت منسوباً الى الأعشى في : الخصائص ٣/٣٢٢ ، والمنصف ٣/٨ ، وشرح المفصل ١٠/١٠٢ ، والمغني ٦٩٠ ، والعيني ٣/٥٧ ، والدرر ١/١٦١ • وورد في الهمع ١/١٨٨ من غير نسبة • ورواية عجز البيت في غير الديوان :

.. .. وبت كما بات السليم مسهدا

والسليم : اللديغ • قال ابن هشام : « فحذف المضاف الى (ليلة) ، والمضاف اليه (ليلة) ، وأقام صفته مقامه ، أي : اغتماص ليلة رجل أرمد » المغني ٦٩٠ •

(٣) سبأ ٣٤/٣٣ « وقال الذين استضعفوا للذين استكبروا بل مكر الليل والنهار اذ تأمروننا أن نكفر بالله ونجعل له أنداداً •• » • قال الفارسي : « فقوله تعالى : « بل مكر الليل والنهار » قد خرج الليل والنهار في اللفظ بالاضافة اليهما عن أن يكونا ظرفين » الايضاح العضدي ١٨٤ •

انتصابُ المصدرِ لا انتصابُ الظَّرفِ ، وكيفَ يكونُ انتصابُها انتصابَ الظَّرفِ معَ قولِهِ بعدَه[1] :

١٠٨ـ . . . .

وبِتُّ كما باتَ السَّليمُ مُسَهَّدًا[2]

وأجازَ بعضُ المتأخِّرينَ أن يكونَ (الماءُ) رَفْعاً[3] بأنَّهُ فاعِل (ارتوى) مِنْ غيرِ تقديرِ مُضافٍ قال : وجازَ وصفُ الماءِ بالارتواءِ للمُبالَغَةِ كما جازَ وَصْفُهُ بالعَطَشِ لِذلكَ[4] في قوله :

١٠٩ـ . . . .

وَجِئْتُ هَجِيراً يَتْرُكُ الماءَ صَادِيا[5]

(١) سقط « بعده » من ش .

(٢) انظر صدره في الشاهد ١٠٧ السابق،وانظر ح ٢ من الصفحة السابقة.

(٣) في هـ : « رفع » .

(٤) في هـ « كذلك » .

(٥) البيت للمتنبي وهو في ديوانه بشرح البرقوقي : ٤٢٦/٤ ، وروايته بتمامه فيه :

لقيت المرورى والشناخيب دونه ... وجبت هجيراً يترك الماء صاديا

والبيت برواية الديوان منسوباً للمتنبي في : المحتسب ٢٠١/٢ ، وأمالي ابن الشجري أيضاً : ١٨٤/١ ، وشرح أبيات المغني للبغدادي ١٩٣/٥ . وهو من دون نسبة في المغني ٤٢٢ . المرورى : جمع المروراة، وهي الفلاة الواسعة . والشناخيب : جمع شنخوب وشنخاب ، وهي ناحية الجبل المشرفة وفيها حجارة ناتئة . والصادي : العطشان .

←

وَمَنْ نَصَبَ المـاءَ مُتَتَبِّعاً مـذهبَ أبي عليٍّ أرادَ :
ما ارتوَى [٣٣٢ـآ] الناسُ الماءَ [هـ ــ ١٤٢] أي : مِنَ الماءِ ،
أضمرَ الفاعلَ وحَذَفَ الخافِضَ فوصَلَ الفِعلَ ، فنَصَبَ ،
كما جاءَ في التَّنزيل : (واختارَ موسى قومَهُ سَبعينَ رَجُلاً) (١)
أي مِن قومِهِ ، وجاءَ فيه حذفُ الباءِ مِن قولِهِ : (إنَّما ذلِكُمُ
الشَّيطانُ يُخَوِّفُ أولياءَهُ) (٢) ، أي (٣) : يخوِّفُكُمْ بأوليائِهِ
ودليل ذلك [قولُهُ](٤) : (فَلاَ تخافُوهُم وخَافُون)(٥) . وجاءَ
حذفُ (على) مِن قولِهِ : (ولا تَعزِمُوا عُقْدَةَ النِّكاح)(٦).
ومِثْلُ إضمارِ الفاعِلِ ههنا ــولم يتقَدَّمْ ذِكْرٌ ظاهِرٌ يرجِعُ
الضَّميرُ إليهِ ــ ما حَكَاهُ سيبويه مِن قولِهِم : « إذا كانَ غداً

← يذكر الشاعر هنا ما لقي من التعب في الطريق الى ممدوحه كافور ، وما قاسى من حر الهواء والهواجر التي تيبس الماء . والشاهد : وصفه الماء بالعطش مجازاً .

(١) الأعراف ٧/١٥٥ .

(٢) آل عمران ٣/١٧٥ : « إنما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه فلا تخافوهم وخافون ان كنتم مؤمنين » .

(٣) في ش : « أراد » .

(٤) زيادة من ش .

(٥) في النسخ جميعا : « وخافوني » ، وأثبت ما عليه رسم المصحف ، وانظر ح : ٢ .

(٦) البقرة : ٢/٢٣٥ .

فأتِنِي»، أي إذا كانَ ما نحنُ فيهِ مِنَ الرَّخاءِ أو البلاءِ غداً(١).

و (ما) في قولِهِ : « ما ارتَوَى » مصدريَّةٌ . وأبو طالب العَبدِيُّ(٢) لم يَعرِفْ في هذا البيتِ إلاّ نصبَ الماءِ، ولم يتَّجِهْ لهُ إلاّ إسنادُ ارتوى إلى (مُرتَوِي)، وذلك أنَّه قالَ : معنى «ما ارتَوَى الماءَ مُرتَوِي» ما شَرِبَ الماءَ شارِبٌ . ثمَّ قالَ : وأمَّا ما ذَكَرَهُ الشيخُ أبو عليٍّ في(٣) قولِهِ : « إنْ حَمَلْتَ العطفَ على (كانَ) كانَ (مرتوي) في موضِعِ نصبٍ وإنْ حَمَلْتَهُ على (ليتَ) نَصَبْتَ قولَهُ : (وَشَرِّكَ) ، و (مُرتَوِي) مَرفُوع »(٤) فكلامٌ لَمْ يفسِّرْهُ رحِمَهُ الله .

ثمَّ قالَ(٥) : وَمَرَّ بي بعدَ هذا في تعليقي كلامٌ للشيخ أبي عليٍّ ، أنا حاكِيه على الوجه ، وهو أنَّه أورَدَ البيتَ ثُمَّ قالَ

---

(١) قال سيبويه : « وان شئت قلت : اذا كان غداً فأتني وهي لغة بني تميم ، والمعنى أنه لقي رجلاً فقال له : إذا كان ما نحن عليه من السلامة أو كان ما نحن عليه من البلاء في غد فأتني ، ولكنهم أضمروا استخفافاً لكثرة (كان) في كلامهم ، لأنه الأصل لما مضى وما سيقع ». الكتاب ١/١١٤ .

(٢) ت : ٤٠٦ هـ ، وقرأ على الفارسي وغيره ، وذكر في البغية ١/٢٩٨ أن له شرحاً على الايضاح .

(٣) في ش : «من» .

(٤) ايضاح الفارسي : ١٢٣ .

(٥) أي العبدي .

بعدَ إيرادِهِ : (ليتَ) محمولٌ على إضمارِ الحَديث[1] و(كَفافاً) خبرُ (كانَ) ، فأمَّا قولُهُ : « وَشَــرُّكَ عنِّي ما ارتَـوَى الماءَ مرتوي » ، فقياسُ مَنْ أعمَــلَ[2] الثّاني أن يكونَ (شرُّكَ) مرتَفِعاً بالعطفِ على (كانَ) ، و (مُرتوي) في موضعِ نصبٍ ، إلاّ أنّه أسكَنَ في الشِّعر مِثل :

١١٠ــ كَفَى بالنَّأيِ مِنْ أسمـــاءَ كافي

• • • • • • • • • [3]

ومَنْ أعْمَلَ الأوَّلَ نَصَبَ (شَرَّكَ) بالعطفِ عــلى (ليتَ)،و(مُرتَوي) في موضعِ رفعٍ لأنّه الخبرُ و « ما ارتَـوَى الماءَ » في موضع نصب ظرف يعملُ فيه (مُرتوي) هــذا ما ذكره [أبو عليّ] [4] • ثمَّ قالَ العَبْديّ : وقَدْ تَقَدَّمتْ مُطالَبَتي بفاعِلِ (ارتوى) • وإذا ثَبَتَ ما ذكرتُهُ عُلِمَ[5] أنَّ الأمرَ على ما قُلْتُهُ ، والمعنى عليــهِ لا مَحَالةَ • انتهى كلامُ العبدّي •

---

(١) في د ، ل ، ف : « اضمار الحديث » ، وفي ش : « أصاب الحديث » ، وقيــل في حاشية ش : انه جــاء كذلك في الأصــل • وكل ما ذكــرت تحريف ، وصوابه عن هـ ، والخزانة ٤/٣٩٤ والمراد : اضمار ضمير الشأن وهو ضمير الحديث •

(٢) في د ، ل ، ف : « اعمال » ، تحريف وصوابه عن هـ ؛ ش •

(٣) سلف في الشاهد ١٠٣ •

(٤) زيادة من هـ ، ش ، والخزانة : ٤/٣٩٤ •

(٥) في د « على » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ •

وقد مرَّ بي كلامٌ لأبي عليٍّ في التَّذْكِرَة يشيرُ فيه إلى ما قالَهُ العبديّ (١) ، واختيارُ أبي عليٍّ على (٢) ما اختارَهُ في هذا البيت — مِن كونِ (مرتوي) خبراً لكان ، أو (ليتَ) (٣) مع صِحَّةِ إسنادِ (ارتوى) إلى (مرتوي) مَعْنىً وإعراباً — مِنْ مراميهِ البعيدة . [هـ — ١٤٣]

المسـألة الخامسة (*)

وأمَّا (مُزَيِّن) فلفظةٌ تَحْتَمِلُ معنَيَيْنِ لِكُلٍّ واحدٍ منهما وزنٌ غيرُ وزنِ الآخر ، أحدُهُما أن تكونَ عِبارَةً عن [مُكَبَّرٍ ووزنُهُ مُفَعِّل وهو اسمُ الفاعِلِ مِنْ قولِكَ : زَيَّنَ يُزَيِّنُ فهو مُزَيِّنٌ ، كقولِك : بَيَّنَ يُبَيِّنُ فهو مُبَيِّنٌ والآخرُ : أنْ تكونَ عِبارةً عَن](٤) مصغَّر ووزنُهُ (٥) مُفَيْعِل وهوَ مُصَغَّر (مُزْدان) و (مُزْدان) أصلُهُ (مُزْتَيِن) مُفْتَعِل مِنَ الزِّينَة ، فقُلِبَتْ ياؤُهُ ألفاً لتحرُّكِها وانفتاحِ

---

(١) من كون (مرتوي) فاعلاً لـ (ارتوى) . وانظر أمالي ابن الشجري ١/١٨٥ .

(٢) سقط « على » من هـ ، ش .

(٣) في هـ : « لليت » .

(*) وردت هذه المسألة في أمالي ابن الشجري : ١/٢٩٨ — ٢٩٩ .

(٤) زيادة عن ش ، وقد سقط من نسخ الأشباه جميعا .

(٥) سقطت واو الاستئناف من ش .

ما قبلَها فصارَ إلى (مُزتان) ، وكَرِهَ (١) اجتماعُ الزّاي (٢) والتاءِ لأنَّ الزايَ مجهورٌ والتاءُ حرف مهموسٌ ، فكرِهوا التنافُرَ فأبدَلوا التاءَ دالاً ، لأنَّ الدّالَ توافِقُ الزّايَ في الجَهْرِ وتُقارِبُ التّاءَ (٣) في المَخْرَجِ ، ولَمّا أُريدَ تصغيرُ (مُزدان) وعِدّةُ حروفِهِ خَمْسَةٌ (٤) اثنانِ زائدانِ الميمُ والدّالُ ، ووَجَبَ (٥) أنْ يُرَدَّ الى أربَعَةٍ ، بحذفِ (٦) أحدِ الزائِدَيْنِ لم يَخْلُ مِن أن يُحذَفَ (٧) الميمُ أو الدّالُ فكانَ (٨) حذفُ الدالِ أَوْلى لأمرَين : أحدُهما أنَّ الميمَ تَدُلُّ على اسمِ الفاعِلِ ، والحرفُ الدالُّ على مَعنىً أوْلى بالمحافظةِ عليه ، والثّاني أنَّ الدّالَ أقربُ مِنَ (٩) الطَّرَفِ ، والطَّرَفُ وما قارَبَهُ أحقُّ بالحذفِ . ولمّا حُذِفَتِ الدّالُ ، بَقِيَ (مُزان) فقيلَ في

---

(١) في ش : « فكره » .

(٢) (في) هـ : « الزاء » .

(٣) في د ، ل ، ف : « الزاي » في موضع : « التاء » ، تحريف ، وصوابه عن هـ ؛ ش .

(٤) سقط « خمسة » من ش .

(٥) في هـ ، ش : « والدال وجب » تحريف ، لأن متعلق (لما) قوله (لم يخل) .

(٦) في ش : « فحذف » ، تحريف .

(٧) في هـ : « تحذف » .

(٨) في ش : « وكان » .

(٩) في ش : « الى » .

تصغيرِهِ (مُزَيِّن) ، كقولِك في تصغيرِ (غُراب) (غُرَيِّب) ، فالضَّمَّةُ التي (١) في المُصَغَّرِ غيرُ الضَّمَّةِ التي في المُكَبَّرِ كما أنَّ الضَّمَّةَ التي في أوَّلِ (بُلْبُل) تزولُ إذا قلتَ (بُلَيبِل).

المســألة السادسة (*)

وأمَّا فَتحُ التّاءِ في (أَرأيتَكُمْ) و (أَرأيْتَكُما) و (أَرأيْتَكِ يا هذهِ) و (أَرأيتَكُنَّ) ، فقد عَلِمْتَ أنَّكَ إذا قلتَ : « رأيتَ يا رَجُلُ » فتحتَ التاءَ ، وإذا قلتَ : « رأيتِ يا فُلانَة » كَسَرْتَها ، وإذا خاطَبْتَ [٣٣٢ـب] اثنين ، أو اثنتين ، أو جماعة ذكوراً أو إناثاً ، ضممتَها فقلتَ : (رأيتُما) ، و(رأيتُم) ، و(رأيتُنَّ) . وقد ثَبَتَ واستقرَّ أنَّ التذكيرَ أصلٌ للتأنيثِ ، وأنَّ التوحيدَ أصلٌ للتثنيةِ (٢) والجَمعِ ، فلمَّا خَصّوا (٣) الواحِدَ المُذكَّرَ المخاطَبَ بفتحِ التّاءِ ، ثمَّ جرَّدوا التّاءَ مِنَ الخِطاب [هـ١٤٤] وانفردَتْ به الكافُ في (أَرأيتَكَ)

---

(١) زاد هنا في هـ : « هي » .

(*) هذه المسألة في أمالي ابن الشجري ١/٢٩٩ ـ ٣٠٠ . وانظر المسألة الثانية في ص : ٣٥٢ من هذا الجزء لما بين المسألتين من تقارب .

(٢) في ش : « التثنية » .

(٣) في د : « حضر » في موضع « خصوا » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٤) هـ ، ش « فانفردت » .

و « أَرأيتَكِ يا زينبُ » والكافُ وما زيدَ عليها في (أَرأيتَكُما) و (أَرأيتَكُم) و (أَرأيتَكُنَّ) ألزَمُوا التاءَ الحركَةَ الأصليَّةَ وذلك لِما ذكرتُه لكَ مِن كون الواحِدِ أصلاً للاثنينِ وللجماعَةِ، وكونِ المُذكَّرِ أصلاً للمؤنَّث ، فاعرِفْ هذا واحتفِظْ بِهِ .

المسألة السابعة(*)

وأمَّا قولُ الشاعِرِ :

١١١ـ وَبَعْدَ غَدٍ يا لَهْفَ نَفْسِي مِنْ غدٍ
إذا راحَ أصحابي وَلَسْتُ بِرائحِ (١)

فالعامِلُ في الظَّرفِ(٢) المصدرُ الذي هو اللَّهْفُ، وإنْ (٣) جعلتَ (مِنْ زائِدة (٤) على ما كانَ يراهُ أبو الحسن الأخفش مِن زيادتِها في الموجَب (٥) ـ وعليه حَمِل قولُهُ تعالى : (فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُم)(٦) وقولُهُ (قُلْ للمؤمنينَ يَغُضُّوا

(★) أمالي ابن الشجري : ١/٣٠٠ .

(١) سلف في الشاهد ٨٧ ، وتخريجه ثمة .

(٢) في د ، ل ، ف : « ظرف » ، تحريف ، وصوابه عن هـ ؛ ش .

(٣) في ش : « فان » ، وهو مخالف لما نقله البغدادي عن ابن الشجري في شرح أبيات المغني ٥/٢٣١ . ونقل البغدادي موافق لما في نسخ الأشباه .

(٤) في د ، ل ، ف : « الواجب » ، تحريف ، وصوابه عن هـ ؛ ش .

(٥) انظر منهج الأخفش الأوسط ٢٤٠ ـ ٢٤٢ .

(٦) المائدة ٥/٤ .

مِنْ أبصارِهِم) (١) ـ فالتقديرُ (٢) في هــذا القولِ : يا لَهْفَ نفسي غَداً ، فإذا قَدَّرْتَ هذا جعلتَ (إذا) بَدَلاً مِنْ (غَد) فهذان وجهانِ واضِحان . ولكَ وجهٌ ثالثٌ [وهو] (٣) أن تُعمِلَ في (إذا) مَعنى الكلام ، وذلك أنَّ قولَه : « يا لَهْفَ نَفْسِي » لَفْظُه لفظُ النِّداء ، ومعناهُ التوجُّعُ ، فإذا حَمَلْتَهُ على هذا فالتقــديرُ أتأسَّفُ وأتوجَّعُ وقتَ رواحِ أصحابي وتَخَلُّفِي عَنْهُم (٤) .

---

(١) النور ٢٤/٣٠ ، وانظر املاء العكبري ٢/٨٥ .

(٢) في د ، ل ، ف « والتقدير » ، وأثبت ما في هـ ، ش ؛ ونقل البغدادي المذكور في ح ٣ من الصفحة السابقة .

(٣) زيادة من هـ ، ش ، ونقل البغدادي .

(٤) عقب البغدادي على كلام ابن الشجري بقوله : « ولا يخفى أنه لايظهر الفرق من الأول والثالث وانما هما شيء واحد»،ونقل قول ابن جني في اعراب الحماسة ، « ولا يجوز أن تكون (اذا) ظرفاً للهف ، لانقلاب المعنى ، ألا ترى أنه لايريد أنه يتلهف وقت رواح أصحابه وتأخره عنهم ، وانما يريد : أتلهف الآن لغد ، ومن أجله وأجل ما يحــدث فيه » شرح أبيات المغني : ٥/٢٣٠ ـ ٢٣١ . وقد وافق ابن هشام في المغني ابن الشجري فيما ذهب اليه من تعلق (اذا) باللهف تمشياً مع مذهب الجمهور في أن (اذا) لاتخــرج عن الظرفيــة . انظــر المغني : ٩٩ .

المسألة الثامنة (*)

قولُ أبي عليّ : « أخطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً » ، (أخطَبُ) مِن بابِ أَفعَل الذي هو بعضُ ما يُضافُ إليه كقولِكَ : « زيدٌ أكرَمُ الرِّجال » ، « وحمارُكَ أفرَهُ (١) الحَمير » ، و « الياقوتُ أفضَلُ الحِجارة » ، « [فزيدٌ بعضُ الرِّجال، والحمارُ بعضُ الحمير، والياقوتُ بعضُ الحِجارة] »(٢) • ولا تقولُ « الياقوتُ (٣) أفضلُ الزُّجاجِ » ، لأنَّه ليسَ مِنهُ كما لا تقولُ « [حِمارُكَ] (٤) أحسنُ الرِّجال » • وإذا ثَبَتَ هذا فإنَّ (ما) التي أُضيفَ إليها (أخطَبُ) مصدريَّةٌ زمانِيَّةٌ كالتي في قوله تعالى (خالِدِينَ فيها ما دامَتِ السَّمواتُ) (٥) أي مُدَّةُ دوامِ [هـ ــ ١٤٥] السَّمواتِ ، فقولُهُ : « أخطَبُ ما يكونُ الأميرُ » تقديرُهُ : أخطَبُ أوقاتِ كونِ الأميرِ ، كما قدَّرتَ في الآية : مُدَّةَ دوامِ السَّمواتِ ، أو مُدَدِ دَوامِ

(*) أمالي ابن الشجري ١/٣٠٠ ــ ٣٠٢ • وانظر هذه المسألة في الكتاب ١/٢٠٠ ، وشرح المفصل ١/٩٦ ــ ٩٧ ، والرضي على الكافية ١/١٠٧ •

(١) الفاره من الدواب : الجيد السير •

(٢) زيادة عن ل ، ش •

(٣) سقط « الياقوت » من هـ •

(٤) زيادة من هـ ، ش •

(٥) هود ١١/١٠٧ ، ١٠٨ •

السَّموات ، فقد صارَ (أخطبُ) بإضافَتِهِ إلى الأوقاتِ في التقديرِ وقتاً لِما مثَّلتُهُ لكَ مِنْ كَوْنِ (أفْعَل) هذا بعضاً لِما يُضافُ إليهِ ، وإضافةُ الخَطَابَةِ إلى الوقْتِ تَوَسُّعٌ وتجوُّز ، كما وَصَفُوا اللَّيلَ بالنَّوم في قولِهِم : « نامَ ليلُكَ » وذلك لكونِ النَّومِ فيه . قالَ (١) :

١١٢ــ لَقَدْ لمتِنَا يا أُمَّ غَيلانَ في السُّرَى
وَنِمْتِ وما ليلُ المَطِيِّ بِنائِمِ (٢)

ومِثلُهُ إضافةُ (المَكْر) إلى « اللَّيلِ والنَّهارِ في قولِهِ عزَّ وجلَّ (بَلْ مَكْرُ اللَّيلِ والنَّهار)(٣) وإنَّما حَسُنَ إضافةُ المكرِ إلى اللَّيلِ والنَّهار (٤) لوقوعِهِ فيهما والتقديرُ (٥) : بَلْ

---

(١) زاد هنا في هـ : « الشاعر » .

(٢) قائله جرير ، وهو في ديوانه ٩٩٣ . واستشهد بـه سيبويه على أن وصف الليل بأنه غير نائم على سبيل الاتساع ، ونسبه الى جرير ، وأورده البغدادي في الخزانة ٢٢٣/١ منسوباً الى جرير . وورد البيت غير منسوب في : المقتضب ١٠٥/٣ ، ٣٣١/٤ ، وأمالي ابن الشجري ٣٦/١ ، والانصاف ٢٤٣ ، والرضي على الكافيـة ١٠٧/١ . أم غيلان : بنت الشاعر ــ . السري : سير الليل . المطي : جمع مطية ، وهي الراحلة . أراد : ليل أصحاب المطي .
والشاهد في البيت اسناد النوم الى الليل تجـوزاً وتوسعاً . وذهـب الرضي الى أن وقوع الزمان مسنداً اليه الواقع فيه كثير .

(٣) سبأ : ٣٣/٣٤ .

(٤) في هـ ، ش ، « اليهما » في موضع : « الى الليل والنهار » .

(٥) في ش : « فالتقدير » .

مكرُكُمْ في اللّيلِ والنّهار. وإذا عرَفتَ هذا فـ(أخطبُ) مبتدأٌ محذوفُ الخبر ، والحالُ التي هي (قائماً) سادّةٌ مَسَدَّ خبرِهِ ، فالتقدير : أخطَبُ أوقاتِ كونِ الأميرِ إذا كانَ قائماً . ولمّا كانَ (أخطَبُ) مُضافاً إلى الكَونِ لفظاً وإلى الأوقاتِ تقديراً ، وقد بيّنْتُ لَكَ أنَّ أفعلَ هذا بعضٌ لِما يضافُ إليهِ ، وقد صارَ في هذهِ المسألَةِ وقتاً وكوناً ، فجازَ لذلك الإخبارُ عنهُ بظرفِ الزمانِ الذي هو (إذا) الزّمانيّةَ . وإذا كان (قائماً) نصباً على الحال ، فـ(كانَ) المُقدَّرَةُ في هذا النحوِ هي التامّةُ المكتَفيَةُ بمرفوعِها التي بمعنى حَدَثَ وَوَقَعَ ووُجِدَ ، ولا يجوزُ أن تكونَ الناقِصَةَ ، [لأنَّ الناقِصَةَ] (١) لا يلزَمُ منصوبَها التنكيرُ ، والمنصوبُ ههنا لا يكونُ إلاّ نَكِرَةً ، فثَبَتَ بلزومِ التنكيرِ له أنّهُ حالٌ . وإذا ثَبَتَ أنّهُ حالٌ فهو حالٌ مِن ضميرِ فاعلٍ مُسْتَكِنٍّ في فعلٍ موضعُهُ معَ مرفوعِهِ جرٌّ بإضافةِ ظَرْفٍ إليه [٣٣٣ ــ آ] عَمِلَ فيه اسمُ فاعِلٍ محذوف . وتفسيرُ هذا أنَّ (قائماً) حالٌ مِنَ الضّميرِ المُستَتِرِ في (كانَ) ، و(كانَ) مع الضّمير جُملَةٌ في موضعِ جرٍّ بإضافةِ (إذا) إليها ، لأنَّ (إذا) و (إذْ) تَلزَمُهُما الإضافَةُ إلى جُملَةٍ تُوَضِّحُ مَعْنَيَيْهِما كما تُوَضِّحُ الصِّلَةُ معنى الموصُول ، ولذلكَ بُنيا (٢) ، و (إذا) تضافُ إلى جُملةٍ فعليّة لأنّها شرطيّة ، والشرطُ إنّما يكونُ بالفِعلِ ، و (إذْ) تُضاف إلى جُملةِ الاسمِ كما تُضاف إلى جملةِ الفِعلِ ، فـ(إذا) في المسألة ظرف أُوقِعَ

---

(١) زيادة من سائر الأصول .

(٢) في هـ : « بنيتا » .

خبراً عَنِ المبتدأ [هـ ـ ١٤٦] الذي هوَ (أخطبُ) ، والظَّرفُ متى وَقَعَ خبراً ، عَمِلَ فيه اسمُ فاعِلِ محذوفٌ مرفوضٌ إظهارُه، نحوُ قولِك : زيدٌ خَلْفَكَ ، والخروجُ يومَ السَّبتِ ،[فالتقديرُ مُستَقِرٌّ خَلْفَكَ ، وواقعٌ يومَ السَّبت] (١) .

فتأمَّلْ جُملَةَ الكلامِ في هذِهِ المسألَةِ فقدْ أبرَزْتُ لكَ غامِضَها وكشفْتُ لَكَ مخبوءَها .

وأمَّا قولُهُ : « شُربي السَّويقَ مَلْتُوتاً » (٢) فداخِلٌ في هـذا الشرح . وأقولُ : إنَّ (شُربي) مضافٌ ومضافٌ إليـه ، و(شُرْبُ) مصدَرٌ أضيفَ إلى فاعلِه ،و(السَّويقَ) انتَصَبَ بأنَّه مفعولُهُ ، وخبرُهُ على ما قَرَّرْتُهُ محذوفٌ سَدَّتِ الحالُ مَسَدَّهُ . فقولُكَ (مَلْتُوتاً) كقولِكَ (٣) في المسألَةِ الأولى (قائماً) ، غـيرَ أنَّ الظَّرفَ المقـدَّرَ في الأولى هو (إذا) (٤) ، والمقدَّر في هذِهِ محمولٌ على المَعنى ، فإنْ كانَ الإخبارُ قَبْلَ الشُّرْبِ أرَدْتَ : شُرْبِي السَّويقَ إذا كانَ مَلْتُوتاً ، وإنْ كانَ الشُّرْبُ سابقاً للإخبار أردْتَ : شُرْبِي السَّويقَ إذْ كانَ مَلْتُوتاً وبالله التوفيق .

---

(١) زيادة من ش . ولعل السيوطي أغفل هذا لامكان استنتاجه .

(٢) هذا المثال كقولك : « ضربي زيداً قائماً » ، وانظر شرح المفصل : ١/٩٦ ـ ٩٧ .

(٣) في د : « كذلك » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٤) صح هنا كون الخبر المحذوف ظرفاً لأن المبتدأ جاء مصدراً ، ولو جاء جثة لما صح .

قالَ أبو الفضل مُؤَيَّد بنُ موفَّق الصَّاحِبِي في كتاب الحِكَم البوالغ في شرحِ الكَلِمِ النوابِغ (١)

رِسالة الملائكة (*)

ألَّفها أبو العلاء المعرِّي على جوابِ مسائلَ تصريفيَّة ألقاها إليه بعضُ الطلبة فأجاب عنها بهذا الطَّريق الظَّريفِ الطَّريف (٢) المشتمِلِ على الفوائدِ الأنيقَةِ مع صورتِها المستغرَبَةِ الرَّشيقة .

---

(١) لم أقف على ذكر لهذا الكتاب ومؤلفه فيما بين يدي من المصادر .

(*) كان يظن الى زمن غير بعيد أن هذا الذي ورد من كلام المعري في هذا الموضع من كتاب الأشباه هو رسالة الملائكة للمعري ، حتى ظهرت لأول مرة نسخة خطية لرسالة الملائكة ، وقام المجمع العلمي بدمشق بنشرها بتحقيق الأستاذ محمد سليم الجندي ، وعند ذلك تبين أن ما جاء على أنه رسالة الملائكة في كتاب الأشباه لم يكن سوى مقدمة لها . وكانت هذه المقدمة قد نشرت أكثر من مرة ، سبق أن نشرها الاستاذان الميمني وكامل كيلاني كما نشرها كراجكوفسكي في روسية . وانظر مقدمة طبعة رسالة الملائكة بتحقيق الجندي .

وقد أضفت نص هذه المقدمة الوارد في نسخة الجندي الى نسخ تحقيق هذا الكتاب ورمزت له عند المعارضة بالرمز (جـ) .

(٢) سقط « الطريف » من هـ .

بسم الله الرحمن الرحيم (1)

ليسَ مولايَ الشيخُ أدامَ اللهُ عِزّهُ بأوّلِ رائدٍ (2) ظَعَنَ في الأرضِ العاريةِ (3) فَوَجَدَها مِنَ النّباتِ قَفْراءَ ولا آخِرَ شائمٍ (4) ظَنَّ الخيرَ بالسّحابةِ فكانَتْ مِن قَطْرٍ صِفْرًا (5) • جاءتْني مِنه فوائدُ كأنّها في الحُسنِ بناتُ مَخْرٍ (6) [فأنشأتُ] (7) متمثّلاً ببيتِ صخر:

١١٣ـ لَعَمري لقد نبّهتُ مَن كانَ نائماً
وأسمعتُ مَن كانَتْ لهُ أُذُنانِ (8)

(1) جاء قبل البسملة في جـ في موضع ما أثبتناه مايلي : « قال أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي : الحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد وعترته المنتخبين ديانة مولاي الشيخ أدام الله عزه وسلم جسده ، ونفسه تبعث من سمع بذكره على الشوق الى حضرته ، فاذا أضيف اليهما علمه وأدبه همّ أن يطير بالمشتاق أربه » •

(2) الرائد : الذي يتقدم القوم يبصر لهم الكلأ ومساقط الغيث •

(3) في جـ : « العازبة » وهي البعيدة •

(4) شام السحاب والبرق : نظر اليه أين يمطر •

(5) صفرا : خالية • يريد : لم تمطر • وزاد بعده في جـ : « وقد شهر بالفضل وسمه والمعرفة به اسمه » •

(6) بنات مخر : سحائب يأتين قبل الصيف منتصبات رقاق بيض حسان •

(7) زيادة من جـ •

(8) ورد البيت منسوباً الى صخر بن عمرو بن الشريد في الأصمعيات ١٤٦ برواية « أيقظت من كان » ، والشعر والشعراء ٣٤٥ برواية : « أنبهت » (ط • ١٩٦٦ م) ، والخزانة ـ عرضاً ـ : ٢٠٩/١ •

(إنَّ اللهَ يُسْمِعُ مَنْ يشاءُ وما أنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ في القُبور) (١) (•••• أولئكَ ينادَوْنَ مِنْ مَكانٍ بَعيد) (٢) ، وكنْتُ في غَيْسانِ (٣) الشَّبيبةِ أَوَدُّ أنَّني مِنْ أهْلِ العِلْم فَشَجَنَتْني عَنْهُ (٤) شَواجِنَ غادَرَتْني مِثْلَ الكُرَةِ رَهْنَ (٥) المَحاجِنِ • فالآنَ مَشَيْتُ رُويداً وتَرَكْتُ [هـ١٤٧]عَمراً للضارِبِ وزَيداً وما أُوثِرُ أنْ يُزادَ فيصحيفَتي خطأٌ في النحوِ فَيَخْلُدَ آمِناً مِن المَحو ، وإذا صَدَقَ فَجْرُ اللِّمَّةِ (٦) فلا عُذرَ لصاحِبِها في الكَذِبِ ، ومَنْ لِمُعَذَّبِ

---

(١) فاطر : ٣٥/٢٢ • وأولها : « وما يستوي الأحياء ولا الأموات •• » •

(٢) فصلت : ٤١/٤٤ • « ولو جعلناه قرآناً أعجميا لقالوا لولا فصلت آياته أأعجمي وعربي قل هو للذين آمنوا هدىً وشفاء والذين لايؤمنون في آذانهم وقر وهو عليهم عمى أولئك ينادون من مكان بعيد ✻ » •

(٣) في هـ : « عنفوان » ، وغيسان الشباب : حدته •

(٤) في د ، ل ، ف : « منه » ، وفي هـ : « سجنتني عنه سواجن » ، وأثبت ما في جـ ، وشجن : حبس •

(٥) في د ، ل ، ف ، جـ : « وهي » وفي هـ : « وهن » ، والثاني تحريف ؛ وأثبت ما نقله الجندي عن نسخة الميمني لأنه أدل على معنى الحبس ، وهو ما يقتضيه سياق المعنى • والمحجن : الصولجان ، وهو ملازم للكرة التي تضرب به • وقال الجوهري : « الكرة : التي تضرب بالصولجان » • اللسان (كرا) •

(٦) اللمة : الشعر الذي يجاوز شحمة الأذن • يريد : إذا ظهر الشيب في اللمة •

العَطَشِ بالعَذْبِ (١) ، وصِدقُ الشَّعْرِ في المَفْرِقِ يوجِبُ صِدقَ الإنسانِ الفَرِقِ (٢) وكونُ الحاليةِ بلا خُرصٍ (٣) أجملُ بها مِنَ التَخَرُّصِ ، وقيامُ النادِبَةِ بالمَنادِبِ (٤) أحسنُ بالرجُلِ مِن أقوالِ الكاذِبِ .

وهو أدامَ اللهُ الجَمالَ بِهِ يلزَمُهُ البحثُ عَن غوامِضِ الأشياءِ لأنَّهُ يُعتَمَدُ بسؤالِ رائحٍ وغادٍ ، وحاضرٍ يرجو الفائدةَ وبادٍ ، فلا غروَ إنْ كَشَفَ عن حقائِقِ التَّصريفِ واحتَجَّ للتَّنكِرَةِ والتَّعريف (٥) وتَكَلَّمَ في همزٍ وإدغامٍ وأزالَ الشُّبَهَ عَن (٦) صُدُورِ الطَّغام .

فأمّا أنا فجليسُ (٧) البيتِ إنْ لم (٨) أكُنِ المَيْتَ فَشَبِيه

---

(١) يريد : من يأتي لمن يعذبه العطش بالماء اللذيذ . وقاله على سبيل الاستبعاد .

(٢) الفرق : الخائف .

(٣) الخرص : بضم الخاء وكسرها الحلقة من الذهب والفضة ، أو القرط بحبة واحدة . والتخرص : الكذب .

(٤) في ج : « بالمعاذب » ، وهي جمع عذبة على غير قياس ، والعذبة : خرقة تمسكها النائحة عند النوح . وندب الميت : بكى عليه . والمنادب : جمع مندب وهو اسم مكان .

(٥) في ج : « للنكرة وللتعريف » ، وفي هـ : « للتنكير والتعريف » .

(٦) في ج : « من » ، والطغام : أراذل الناس .

(٧) في سائر النسخ : « فحلس » ، وهو من قولهم : فلان حلس بيته ، اذا لزمه لزوما .

(٨) في ج : « إلا أكن » .

بالمَيْتِ، لو أعرَضَتِ الأغرِبَةُ عنِ النَّعيب إعراضيَ عَنِ الأدَبِ والأديبِ لأصْبَحَتْ لا تُحسِنُ نَعيباً ولا يُطيقُ هَرِمُها زَعيباً (١) •

ولمّا وافى شيخُنا [أبو القاسمِ عليُّ بنُ محمدٍ بن هَمَّام](٢) بتلكَ المسائلِ ألفيتُها في اللَّذَّةِ (٣) كأنَّها الرَّاحُ يُستَفَزُّ مِنْ سَمْعِها المِراحُ (٤) ، فكانَتِ (٥) الصَّهباءَ الجُرجَانِيَّةَ طَرِقَ

---

(١) النعيب والزعيب بمعنى ، وهو صوت الغراب • ويجمع الغراب على : أغربة وأغرب وغربان وغرب •

(٢) زيادة من ج • وهو الذي جاءت هذه الرسالة جواباً على أسئلته • ولم أتهد الى معرفته • وللأستاذ الجندي ترجيح أن يكون المذكور في الرسالة حفيداً لهمام بن المفضل بن جعفر المعاصر للمعري ، ولم أر ذلك سائغاً لأنه اذا كان حفيداً لهمام بن المفضل الذي عاصر أبا العلاءفكيف يكون شيخاً لأبي العلاء كما صَرَّح بذلك في متن الرسالة• وانظر مقدمة ج ، الصفحة (و) •

(٣) في د : « المدة » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ •

(٤) المراح : شدة الفرح والنشاط حتى يجاوز قدره ، وهو الاسم من (مرح) ، وبابه (طرب) •

(٥) في هـ « وكانت » • والصهباء : الخمر • جرجان : مدينة نسب اليها الخمر ، والعميد : السيد ، والكفر : القرية ، والغفر : ثلاثة أنجم صغار من الميزان ، وهي منزل من منازل القمر • يقول : إن هذه المسائل على حلاوتها قد جاءت أبا العلاء بعد فوات الأوان • وهذا ضرب من تواضع المعري يخفي وراءه مقدرته الفائقة •

بها عميدُ كَفْرٍ بعدَ مَيْلِ الجوزاءِ وسقوطِ الغَفْرِ • وكانَ عليَّ [٢٣٣ ـ ب] بِجِبَاها (١) جلَبَ إلينا الشمسَ وإيّاها فلَمَّا جُلِيَتِ الهديُّ (٢) ذكرتُ ما قالَ الأسديّ :

١١٤ـ فَقُلْتُ اصطَحِبْها أو لِغيريَ فاهدِها
فَمَا أنا بعدَ الشَّيبِ وَيبَكَ والخمرُ

تَجَالَلْتُ عَنها في السِّنِينَ التي مَضَتْ
فكيفَ التَّصابي بَعْدَ ما كَلأَ العُمْرُ (٣)

وما رَغْبَتي في كَوني كبعضِ الكِرْوانِ (٤) تَكَلَّمَ في

---

(١) في د : « ما يحياها » ، وفي سائر النسخ : « يحياها » ، وأثبت مارجحه الأستاذ الجندي • بجباها : أي بجمعها ، من جبا بمعنى جمع ، والمصدر « جبا » بكسر الجيم وفتحها ، وانظر اللسان (جبي) •

(٢) الهدي : العروس • وجليت : أي عرضت مجلوة •

(٣) البيتان للأقيشر ، وهو المغيرة بن الأسود بن وهب • وأورد ابن قتيبة أولهما في الشعر والشعراء ٥٦٢ (ط • ١٩٦٦) برواية : « فقلت اغتبقها » • وورد البيتان من غير نسبة : في الأساس (كلأ) ورواية البيت الثاني : « تعفّفت عنها في السنين » ، وفي اللسان والتاج (كلأ) برواية : « تعففت عنها في العصور » • ورواية هـ « تحاللت » ، وهو تصحيف • والحديث عن الخمرة • ويبك : ويلك ، تجاللت : ترفعت ، وكلأ عمره : انتهى • وقال في الأساس : « وقد كلأ عمره : اذا طال وتأخر » •

(٤) الكروان بفتحتين : طائر ، وجمعه كروان ، والذكر منه : كرا ، وقيل هو مرخم الكروان ، الخزانة ١/٣٩٤ • والظليم : ذكر النعام •

خَطْبٍ (١) جَرَى والظَّليمُ يَسمَعُ ويَرَى • فقالَ الأخنَسَ أو الفرا (٢) :

١١٥ـ أَطْرِقْ كَرَا أَطْرِقْ كَرا
إنَّ النَّعامَ في القُرى (٣)

وحقٌّ مِثلي (٤) ألاّ يَسأل ، فإنْ سُئِلَ تَعَيَّنَ عليهِ ألاّ يُجيبَ ، فإنْ أجابَ فَفَرْضٌ على السامعِ ألاّ يسمعَ مِنْهُ ، فإنْ خالَفَ باستماعِهِ ففريضَةٌ ألاّ يكتُبَ ما يقولُ فإن كَتَبَهُ فواجِبٌ ألاّ ينظُرَ فيهِ ،فإنْ نَظَرَ فقد خَبَطَ خَبْطَ عَشواء • وقد بَلَغْتُ سِنَّ الأشياخِ وما حارَ (٥) بيدي نفعٌ مِنْ هذا الهَذَيان والطعن الى الآخرة قريب ، أفَتَراني أدافِعُ مَلَكَ الموتِ (٦) [هـ ـ ١٤٨] فأقول :

---

(١) في جـ : « الخطب » ، والخطب : الأمر أو سببه •

(٢) في هـ : « الأخفش أو الفراء » ، تحريف ، والأخنس : الثور من بقر الوحش ، والظبي • والفرأ : حمار الوحش ، مهموز وصارت همزته ألفا في الوقف •

(٣) من مجزوء الرجز ، وجرى مثلاً ، ويضرب لمن يتكلم وبحضرته أولى منه بالكلام • وأصله : خطاب للكروان بالاطراق لوجود النعام في القرية • الكامل ٢/٥٦ ، واللسان (طرق) ، والخزانة ١/٣٩٤ •

(٤) في جـ : « لمثلي » ، وفي هـ : « لا » في مكان « ألا » •

(٥) حار : رجع •

(٦) في جـ : « ملك النفوس » •

أصلُ مَلَك مَأْلَك وإنّما أُخِذَ مِنَ الأَلُوكَةِ وهي الرِّسالة ثُمَّ قُلِبَ (١) ، ويَدُلُّنا على ذلك قولُهُم في الجَمْعِ : الملائِكَة ، لأنَّ الجُموعَ تَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولِها ، وأُنشِدُ (٢) قولَ الشاعر :

١١٦ـ فَلَسْتَ لإنسِيٍّ ولكِنْ لِمَلأَكٍ
تَنَزَّلَ مِنْ جَوِّ السَّماءِ يَصُوبُ (٣)

---

(١) الأصل : « مَأْلَك » ، ثم قلبت الهمزة الى موضع اللام فقيل : « ملأك » ، ثم خففت الهمزة بأن ألقيت حركتها على الساكن قبلها فقيل : « ملك » . وجرى المعري فيه مع مذهب الكسائي . وثمة اشتقاق آخر قاله أبو عبيدة والمازني وتبعهما ابن جني ، وهو أن أصل « ملك »: « ملأك » . وكلا الاشتقاقين ، يقومان على حذف الهمزة ونقل حركتها الى الساكن قبلها ، إلا أن الثاني أوضح من الأول لسلامته من ارتكاب القلب . انظر : المنصف ٢/١٠٢ ـ ١٠٣ ، والخصائص ٣/٢٧٤ ، وشرح الشافية ٢/٣٤٦ .

(٢) في ج : « وأنشده » .

(٣) نقل البغدادي نسبة هذا البيت الى علقمة بن عَبَدة ، ونقل خلافا حول نسبته انظره في شرح شواهد الرضي على الشافية ٢٨٩ . وورد في زيادات ديوان علقمة ١١٨ . ونسبه الأعلم الى علقمة كذلك . وفي اللسان (ملك) « انشده أبو عبيدة لرجل من عبد القيس ، وقال ابن السيرافي : هو لأبي وجزة يمدح عبد الله بن الزبير » وورد البيت غير منسوب في : الكتاب ٢/٣٧٩ ، والمنصف ٢/١٠٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٠ ، ٢٩٢ ، وشرح الشافية ٢/٣٤٦ ، وشرح شواهده

فَيُعْجِبُهُ ما سَمِعَ فيُنْظِرُني ساعةً لاشتغالِهِ بما قُلْتُ ، فإذا هَمَّ بالقبضِ قلتُ : وزنُ مَلَكٍ على هذا (١) : (مَعَل)(٢) لأنَّ الميمَ زائدة ، وإذا كانَ المَلَكُ مِن الأَلُوكَةِ فهو مقلوبٌ مِن أَلَكَ إلى لأَكَ ، والقَلبُ في الهمزِ وحُروفِ (٣) العِلَّةِ معروفٌ عِندَ أهلِ المقاييس . فأمَّا جَذَبَ وجَبَذَ ، ولَقَمُ الطَّريقِ ولَمَقُهُ (٤) فهو عِندَ أهلِ اللُّغةِ قَلْبٌ ، والنحويُّونَ لا يَرَونَهُ مقلوباً بل يَرَونَ اللَّفظَيْنِ كُلٌّ واحدٍ مِنهما أصلٌ (٥) في بابه .

فوزنُ الملائِكَةِ على هذا : مَعَافِلَة (٦) ، لأنَّها مقلوبةٌ عن :

---

٢٨٧ ، ٢٨٩ . جو السماء : ما بين الأرض والسماء . يصوب : ينزل . يقول : إن أفعالك لا تشبه أفعال الانس فكأنك لأفعالك العظيمة من ولد أحد الملائكة .

والشاهد في البيت همز (ملأك) وهو واحد الملائكة ، وحمله المازني في تصريفه على الضرورة الشعرية . ومع أنّ تحقيق الهمز هو الأصل فقد صار مستقبحاً في المفرد لقلة استعماله .

(١) أي على أن الأصل : « مألك » . وفي جـ : « على هذا القول » .

(٢) في هـ : « مفل » ، تصحيف .

(٣) في هـ : « وهمز » ، تحريف ، وفي جـ : « في الهمزة وحروف العلة » .

(٤) في جـ : « ولقم الطرق » في موضع : « ولقم الطريق ولمقه » ، تحريف. ولقم الطريق ولمقه : نهجه ووسطه . اللسان (لمق) .

(٥) في هـ : « أصلا » .

(٦) في د ، ل ، ف ، هـ : « مفاعلة » ، تحريف ؛ وصوابه عن جـ .

مآلِكَة ، يقـــال (١) : ألِكْني إلى فلانٍ ، قـال الشاعر :

١١٧ـ أَلِكْني إلى قومي السلامَ رِسالةً
بآيــةِ ما كانوا ضِعافاً ولا عُزْلاً (٢)

وقال الأعشى في المألكةِ (٣) :

١١٨ـ أَبلِغ يزيدَ بني شيبانَ مألُكَةً
أبا ثُبَيْتٍ أما تَنْفَكُّ تأتَكِلُ (٤)

---

(١) في جـ : « ومنه قالوا » ٠

(٢) ورد هذا البيت منسوباً الى عمرو بن شأس في : الكتاب ١٠١/١ ، والعيني ٥٩٦/٣ ، والدرر ٦٤/٢ ٠ وورد غير منسوب في : المنصف ١٠٣/٢ ، والخصائص ٢٧٤/٣ ، والهمع ٥١/٢ ٠ ألكني : تحمل رسالتي وبلغ عني ٠ بآية : بعلامة ٠ يقول : بلغ عني رسالتي الى قومي بالسلام عليهم ، والدليل على أنني منهم معرفتي بأنهم أولو بأس وعدة ٠ وموضع الاستشهاد قوله « ألكني » على أنه صيغة الأمر من (ألك) بمعنى : ترسل ، والأصل : (أألكني) ـ وذلك على المذهب الذي أخذ به المعري ـ ، ثم قلبت الهمزة الى مكان اللام فصار : (ألئكني) ، ثم خفف بنقل حركة الهمزة الى اللام وحذف الهمزة لزوماً ٠ وانظر شرح الشافية ٣٤٧/٢ ، واللسان (ألك) ٠

(٣) المألكة والألوكة والألوك والمألك : الرسالة ، اللسان (ألك)٠
وفي هـ : « الملائكة » ، تحريف ٠

(٤) البيت من معلقة الأعشى ، وهو في ديوانه (تح غاير) ٤٦ ، وورد منسوباً اليه في : الخصائص ٢٨٨/٢ ، واللسان (ألك) ٠ ائتكل الرجل وتأكل : غضب وهاج وكاد يأكل بعضه بعضاً ٠

فكأنَّهُم فَرّوا في (المآلكة) (١) مِن ابتدائهم بالهمزَةِ (٢) ثمَّ يَجيئونَ (٣) بعدَها بالأَلِفِ فرأوا أنَّ مجيءَ الأَلِفِ أوّلاً أخفُّ . كما فَرّوا مِنْ شَأَى إلى شاءَ ، ومِنْ نَأَى إلى نَاءَ .

قال عمرُ بنُ أبي رَبيعة :

١١٩ـ بَانَ الحُمُولُ فما شَأَوْنَكَ نِقْرَةً
ولَقَدْ أرَاكَ تُشَاءُ بالأَظْعَانِ (٤)

وأنشدَ أبو عُبيدة :

---

(١) في جـ : « في الملائكة » ، وفي هـ : « من المألكة » ، وليس بالأوجه .

(٢) زيادة من جـ .

(٣) في د ، ل ، ف : « يجيئوا » ، وفي هـ : « بحثوا » ، وكلاهما تحريف ؛ وصوابه عن جـ .

(٤) ورد البيت منسوباً الى الحارث بن خالد المخزومي في المنصف ٣/٧٧ ، واللسان (شأى) ، وورد غير منسوب في نوادر أبي زيد ٤٠ . والرواية فيها جميعا : « من الحمول » . والحمول : الابل عليها النساء شأونك : شقنك . ونقرة : أي أدنى شيء ، يقول : مرت الحمول فما هيجن شوقك وكنت قبل ذلك يهيج وجدك بهن اذا عاينت الحمول . ولم أجد هذا البيت في ديوان عمر .
والشاهد في البيت مجيء (شاء) و (شأى) معاً فيه دليلاً على أنهم فروا من شأى الى شاء فقلبوا . قال ابن سيده : « وشاءني حزنني ، مقلوب من شآني ، والدليل على أنه مقلوب منه أنه لا مصدر له » . اللسان (شأى) .

١٢٠ـ أقولُ وَقَدْ ناءَتْ بِهِمْ غُرْبَةُ النَّوَى

نوًى خَيْتَعورٌ لا تَشُطُّ دِيارُكَ (١)

فيقولُ المَلَكُ : مَن ابنُ [أبي] (٢) رَبيعَةَ وما أبو عُبيدة ؟ وما هذهِ الأباطيل ؟ إنْ كانَ لَكَ عَمَلٌ صالحٌ فأنتَ السَّعيدُ وإلاّ فاخْسَأْ (٣) وَرَاءَكَ .

فأقولُ : فأمهِلْني (٤) ساعةً حتى أخبرَكَ بوزنِ عَزْرائيلَ وأُقيمَ (٥) الدَّليلَ على أنَّ الهمزَةَ فيه زائِدة (٦) فيقولُ المَلَكُ :

---

(١) لم أقف على قائله ، وقد أورده صاحب اللسان بروايتين ، الأولى في (ختعر) وهي : « أقول وقد نأت بهم ... » ، والثانية في (نأي) وهي : « أقول وقد ناءت بها » ، والرواية في هـ : « وقد بانت » في موضع : « وقد ناءت » ، و : « بـرى حيموا » في موضع : « نـوى خيتعور » ، والثاني تحريف في هـ .

ناء : مقلوب من نأى بمعنى بعد . وخيتعور هنا بمعنى : لاتدوم .

وشط : بعد ، ومضارعه مكسور العين ومضمومها .

والشاهد في البيت مجيء (ناء) بمعنى (نأى) ، والأولى مقلوبة من الثانية . وفي اللسان (نأى) : « قال ابن بري : وقرأ ابن عامر » وناء بجانبه « ـ الآية ـ على القلب ، (وأنشد البيت) . » ، وفيه أيضاً : « والعرب تقول : نأى فلان عني ينأى : اذا بعد ، وناء عني : بوزن « باع » على القلب » .

(٢) زيادة من جـ .

(٣) أي : تباعد .

(٤) سقطت الفاء من جـ .

(٥) في جـ : « فأقيم » .

(٦) زاد هنا في جـ : « فيه » .

هَيهاتَ ليسَ الأمرُ إليَّ : ﴿ إذا جاءَ أجَلُهُم لا يستأخِرُونَ ساعةً ولا يَستَقْدِمُونَ ﴾ (١) .

أم تُراني أُدَارِىءُ (٢) مُنْكَراً ونَكيراً ، فأقولُ : كيفَ جاءَ اسماكُما عَرَبِيَّيْنِ [هـ-١٤٩] مُنصَرِفَيْنِ وأسماءُ الملائكةِ أكثرُها (٣) مِنَ الأعجَميَّةِ ، مِثلُ إسرافيلَ وجبريلَ (٤) وميكائيلَ فيقولان: هاتِ حُجَّتَكَ وخَلِّ الزُّخرُفَ عَنكَ ، فأقولُ متقرِّباً إليهما : قد كان ينبغي لكما أنْ تعرِفا ما وزنُ ميكائيلَ وجبريلَ (٤) على اختلافِ اللُّغاتِ (٥) ، إذْ كانا أخَويكُما في عبادةِ اللهِ عزَّ وجلَّ ، فلا يَزيدُهُما ذلك إلاَّ غَيظاً (٦) ، ولو علمْتُ أنَّهما يرغَبانِ في مثلِ هذه العِلَلِ لأعدَدْتُ لَهُما شيئاً كثيراً مِنْ ذلك ولقُلْتُ : ما تَرَيانِ في وزنِ مُوسى اسمِ (٧) كليمِ اللهِ الذي سألتُماهُ عَن دينِهِ وحُجَّتِهِ فأبانَ وأوضَحَ ، فإنْ قالا : مُسى اسمٌ (٨) أعجمي

---

(١) الأعراف : ٧/٣٤ ، والنحل : ١٦/٦١ وفيهما : « فإذا جاء أجلهم .. » .

(٢) أداریء : أدافع .

(٣) في د ، ل ، ف ، هـ « كلها » ، والأوجه ما أثبت من جـ .

(٤) في هـ : جبرائيل وميكائيل .

(٥) زاد هنا في جـ : « فيهما » ، وذكر في التاج (مكل) أن في ميكائيل لغات أربع هي : ميكائيل ، وميكاييل ، وميكائين ، وميكئل . وذكر في التاج (جبر) أن في « جبريل » سبع عشرة لغة . وانظر الخلاف في قراءة « ميكائيل » في النشر ٢/٢١١ .

(٦) في جـ : « ذلك علي الا غلظة » .

(٧) سقط « اسم » من جـ .

(٨) سقط « اسم » من هـ .

إلاّ أنّهُ يوافِقُ منَ العَرَبِيَّة على (١) وزنِ مَتفْعَل وفُعْلَى .

أمَّا مَفْعَل فإذا (٢) كانَ مِن بناتِ (٣) الواو مثل أَوسَيْتُ وأورَيْتُ فإنّكَ تقولُ : مُوسىً [٣٣٤ ــ آ] ومُورىً ، وإن كانَ مِن ذواتِ الهمزِ (٤) فإنّكَ تُخَفِّفُ حتّى تكونَ الواو (٥) خالِصةً مِن مُفْعَل ، تقولُ : آنيتُ العَشاءَ فهوَ مُؤْنىً فإنْ خَفَّفْتَ قلتَ مُونىً .

قال الحُطَيئَة :

١٢١ــ وآنيتُ العَشاءَ إلى سُهَيلٍ
أوِ الشّعرى فَطالَ بِيَ الأَناءُ (٦)

(٧) وحَكَى بعضُهم هَمْزَ (موسى) إذا كانَ اسماً ، وزَعَمَ النحويّونَ أن ذلكَ لمجاوَرَةِ الواوِ الضَّمَّةَ لأنَّ الواوَ إذا

---

(١) سقط « على » من جـ .

(٢) في د ، ل ، ف ، هـ : « اذا » ، وأثبت ما في جـ .

(٣) في جـ : « ذوات » .

(٤) في جـ : « الهمزة » .

(٥) سقط « الواو » من جـ .

(٦) هذا البيت من قصيدة للحطيئة يهجو فيها الزبرقان بن بدر ، وهو في ديوانه ٩٨ آنيت الشيء : أخرته . والاسم منه الأناء ــ بالفتح ــ . وسهيل والشعرى كوكبان . وجاء في اللسان (كرا) بعد أن ذكر البيت : « ... وما آكِل بعدَهُ ــ أي سهيل فليس بعشاء ، يقول : انتظرت معروفك حتى أيست » .

(٧) زاد هنا في جـ : « ويروى : أكريت العشاء » ، والراجح أنه دخيل في متن رسالة الملائكة من حواشي إحدى نسخها . وورد البيت بهذه الرواية في اللسان (أني) ، وأكريت : أخرت .

كانَتْ مضمومةً ضَمّاً لغيرِ إعرابٍ أو غيرِ مايُشاكِلُ(1) الإعراب جازَ أن تُحَوَّلَ همزةً ، كما قالوا أُقّتَتْ وَ وُقّتَتْ (2) وحَمائِمُ وُرْقٌ وأُرْقٌ ووُشِّحَتْ وأُشِّحَتْ ، قال الهذليّ :

122ـ أبا مَعْقِلٍ إنْ كُنْتَ أُشِّحْتَ حُلَّةً

أبا مَعْقِلٍ فانظُرْ بِسَهمِكَ مَنْ تَرْمِي (3)

وقال حُميد بنُ ثَور الهِلاليُّ :

123ـ وما هاجَ هذا الشَّوقَ إلاّ حَمامَةٌ

دَعَتْ ساقَ حُرٍّ نوحةً وتَرَنُّما

مِنَ الأُرقِ حَمّاءُ العِلاطَيْنِ باكَرَتْ

عَسيبَ أشاءٍ مَطْلَعَ الشَّمسِ أسْحَمَا (4)

---

(1) في جـ : « وغير ما يشابه » .

(2) في هـ : « أقيت ووقيت » ، تحريف .

(3) نسب البيت في شرح أشعار الهذليين 383 ، واللسان (وشح) الى معقل بن خويلد الهذلي ، والرواية فيهما : « ... فانظر بنبلك من ترمى » . أشحت : من التوشح ، وهو اللبس .
والشاهد فيه قلب واو (وشح) همزة .

(4) البيتان في ديوان حميد 24 . ساق حر : الذكر من القماري ، ويقال صوت القماري ، الأورق : الذي لونه بين السواد والغبرة ، ومنه قيل للرماد : أورق ، وللحمامة ورقاء ، وجمعها على (فعل) قياساً . وعلاط الحمامة : طوقها في صفحتي عنقها . حماء : سوداء . والعسيب : جريدة من النخل مستقيمة دقيقة . والأشاء : جمع أشاءة ،

←

وقد ذَكَرَ الفارسيُّ هذا البيتَ مهموزاً :

١٢٤ـ أَحَبُّ المُؤقِدِينَ إليَّ مُؤْسَى
وَحَزْرَةُ لو أضاءَ ليَ الوَقُودَ (١)

وعلى مجاوَرَةِ الضمَّةِ جازَ الهمزُ في (سوق) جمع (ساق) في قِراءَة مَنْ قَرَأَ كذلك (٢) • ويجوزُ أن يكونَ جُمعَ على

وهي صغار النخل • والأسحم : الأسود • والرواية في ج : « ترحة وترنما » ، وكذلك الرواية في الديوان واللسان (سوق) • وأما البيت الثاني فروي في الديوان : « •• من الورق •• » ، وفي اللسان (علط) : « قضيب » في موضع « عسيب » • وموضع الاستشهاد في البيت الثاني ، حيث جمع « ورقاء » على « أرق » ، والأصل أن تجمع على « ورق » ، وجاز إبدال الهمزة من الواو لأنها جاءت مضمومة لغير إعراب أو شبهه • والبيت على رواية الديوان لاشاهد فيه •

(١) هذا البيت لجرير من قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك ، وهو في ديوانه ٢٨٨ ، وورد منسوباً اليه في الخصائص ٢/١٧٥ •وورد غير منسوب في المنصف٢/٢٠٣، وسر الصناعة٩٠ ، وشرح الشافية٣/٢٠٦ يقول أوقدا نار الضيافة فأضاء وجهيهما الوقود • وموضع الاستشهاد « المؤقدين » و « مؤسى » حيث همزا لأن ضمة الميم فيهما جاورت الواو الساكنة ، فصارت كأنها فيها ، والواو اذا انضمت ضما لازماً همزت جوازاً نحو : « أقتت » و « أجوه » • والهمز الوارد في البيت شاذ لايقاس عليه • وانظر المنصف ١/٣١١ ، وشرح الشافية ٣/٢٠٣، والممتع ١/٩١ ـ ٩٢ ، والمقرب ٢/١٦٢ ـ ١٦٣ ، والمغني ٧٦٢ •

(٢) قال البيضاوي : « •• وعن ابن كثير : « بالسؤق » • على همز الواو لضمة ما قبلها كمؤمن •••• وعن أبي عمرو : « بالسؤوق » ، وقرىء : « بالساق » اكتفاء بالواحد عن الجمع لأمن الالباس » تفسير البيضاوي : ٥/١٩ •

فَتُعُل مثل أُسْد ، فيمَنْ ضَمَّ السِّينَ (١) ثُمَّ هُمِزَتِ الواوُ ودَخَلَها السكونُ بعدَ أنْ ذَهَبَ فيها حُكْمُ الهَمْزِ .

وإذا قيلَ : إنَّ مُوسى : فُعْلَى ، فإنْ جُعِلَ أصلُهُ الهمزَ وافَقَ فُعْلَى مِنْ مَأَسَ بينَ القَوْمِ : إذا أَفْسَدَ بينَهُم .

قال الأَفْوَه :

١٢٥ـ إمَّا تَرَيْ رأسِيَ أزرى بِهِ
مَأْسُ زَمانٍ ذي انتِكاسٍ مَؤُوسِ (٢)

ويجوزُ أنْ يكونَ فُعْلَى مِنْ ماسَ يَميسُ فَقُلِبَتِ الياءُ واواً للضَّمةِ كما قالوا : (الكُوسى) مِنَ الكَيْس (٣) ولو

---

(١) قال الزمخشري : « وأما من قرأ : بالسؤق » فقد جعل الضمة في السين كأنها في الواو للتلاصق ، كما قيل : « مؤسى » ، ونظير « ساق » و « سوق » « أسد » و « أسد » · » الكشاف ٣/٣٧٤ ·

(٢) البيت في ديوان الأفوه ضمن مجموعة الطرائف الأدبية ١٦ · أزرى به: أدخل عليه العيب وحقره وهونه · ومأس بينهم يمأس مأسا ومأساً : أفسد · نكس الشيء : قلبه على رأسه فانتكس · رجل مائس ومؤوس: نمام ، وقيل : هو الذي يسعى بالفساد بين الناس · اللسان (مأس) ·

(٣) الكيس : الخفة والتوقد ، وهو كَيْس وكَيِّس · والكوسى : تأنيث الأفعل ، وهو بناء الكيس على فعلى ، فصارت الياء واواً كما قالوا طوبى من الطيب · انظر اللسان (كيس) · وقال سيبويه : « هذا باب ما تقلب فيه الياء واواً ، وذلك « فعلى » إذا كانت اسماً ، وذلك الطوبى والكوسى ، لأنها لاتكون وصفاً بغير ألف ولام فأجريت مجرى الأسماء التي لاتكون وصفاً » · الكتاب ٢/٣٧١ · وقال في حاشية ج:

بَنَوا : الفَعْلَى (١) مِنْ قولِهِم : هذا أعيَشُ من هذا وأغيَظُ منه لقالوا : العَوشَى والغَوظَى .

فإذا سمعتُ ذلكَ منهما(٢) قلتُ لله دَرُّكُما(٣) لَمْ أكُنْ أحسِبُ أنَّ الملائِكَةَ تنطِقُ بمِثلِ هذا الكلامِ وتعرِفُ (٤) أحكامَ العربيّة ، فإن غُشِيَ عليَّ مِنَ الخيفَةِ ثُمَّ أفَقْتُ (٥) وقد أشارا إليَّ بالإرْزَبَّة(٦) قلتُ : تَثَبَّتَا رَحِمَكُما اللهُ كيفَ تُصَغِّرانِ الإرزَبَّةَ وتجمعانِها جمعَ التكسير ؟ فإنْ قالا : (أُرَيزَبَّة) و (أرازِبّ)(٧) بالتَّشديد ، قلتُ : هذا وَهْمٌ إنَّما يَنْبَغِي أنْ يُقالَ : (أُرَيزَبَة)و(أرازِب) (٧) بالتَّخفيف(٨) ،

← « فكلام أبي العلاء محصور في الصفة كما يدل عليه « أعيش » و « أغيظ » » . وجوز ابن مالك قلب الياء واواً في عين « فعلى » صفة . أوضح المسالك ٣/ ٣٣٥ .

(١) في جـ : « فعلى » ، وفي هـ : « الفعل » ، والثاني تحريف .

(٢) جعل أبو العلاء كل ما سبق قوله في وزن « موسى » من كلام الملكين منكر ونكير .

(٣) في جـ : « أنتما » .

(٤) في جـ : « ولا تعرف » تحريف .

(٥) في جـ : « فأفقت » .

(٦) الإرزبّة والمرزبّة : عصية من حديد . والارزبة : التي يكسر بها المدر وهو قطع الطين اليابس . اللسان (رزب) .

(٧) سقط : « وأرازب » من جـ .

(٨) زاد هنا في جـ : « وكذلك في جمع التكسير (أرازب) بالتخفيف » .

فإن قالَ : كيفَ قالوا (عَلابِيّ) (١) فَشَدَّدوا كما قالَ القريعيّ :

١٢٦ـ وذي نَخَواتٍ طامحِ الطَّرْفِ جاذَبَتْ
حِبالي فلَوَّى مِنْ عَلابِيِّهِ مَدّي (٢)

قلتُ ليستِ الياءُ كغيرِها مِنَ الحروف فإنَّها (٣) وإنْ لَحِقَها التشديدُ فَفيها عُنصُرٌ مِنَ اللّين فإنْ قالَ : أليسَ قَدْ زَعَمَ صاحِبُكُم عَمرو بنُ عثمانَ المعروفُ بسيبويه أنَّ الياءَ إذا شُدِّدَتْ ذَهَبَ مِنها اللّين وأجازَ في القوافي

---

(١) جمع « علباء » وهو عصب العنق الغليظ ، وهمزته ملحقة ، ويجمع هذا على شبه فعالل لأنه زاد على الثلاثي بحرفين بعد اللام . واذا صيغ منه فعالل تقلب الألف الأولى ياء لانكسار ما قبلها في الجمع ثم تقلب همزة الالحاق واواً عند الجمع لأنها لم تعد طرفاً بعد ألف زائدة ، ثم تقلب الواو ياءً وتدغم الياءان فيصبح : (علابي) . وانظر الممتع : ١٢٢ ، ٣٦٣ ، واللسان (علب) .

(٢) قائله دوسر بن ذهيل القريعي . نخوات : جمع نخوة وهي العظمة والكبر . طامح الطرف : مرتفع البصر . جاذبت : جذبت . حبالي : جمع حبل ، والمراد به الرسن ، ولوى : ثنى . علابي : جمع علباء وهو عصب العنق . ومدي : شدي .

وموضع الشاهد : (علابي) وجاء جمعاً لعلباء بياء مشددة . ورواية هـ للبيت دخلها تحريف كثير . والظاهر من معنى البيت أن الشاعر يفتخر بفروسيته وقدرته على التحكم بفرسه السريع .

(٣) في جـ : « لأنها » .

طيّاً (١) مع ظَبي . قلتُ : وقد زَعَمَ ذلك إلاّ أنّ السَّماعَ عَنِ (٢) العَرَبِ لم يأتِ فيهِ نحوٌ ما قال إلاّ أن يكونَ نادِراً قليلاً (٣) فإذا عجبْتُ مِمّا قالاه أظْهَرا لي تهاوُناً بما يَعلَمُهُ بنو آدَم ، وقالا لو جُمعَ ما عَلِمَهُ أهلُ الأرضِ على اختلافِ اللّغاتِ والأزمِنَة (٤) ما بَلَغَ عِلمَ واحِدٍ مِن الملائِكَة يَعُدُّونَهُ فيهِم ليسَ بِعالِم فأُسَبِّحُ الله وأُمَجِّدُهُ وأقولُ: قد صارَتْ لي بِكُما وسيلَةٌ فوسِّعا لي في الجَدَثِ إنْ شِئتُما بالثّاء وإن شِئْتُما بالفاء ، فإنّ (٥) إحداهُما تُبدَلُ مِنَ الأُخرى كما قالوا مَغَاثِير ومغافِير (٦) ، وأثَافِي وأَفَافِي [هـ — ١٥١] وفُوم وثُوم (٧) ، وكيفَ تقرآنِ رَحِمَكُما اللهُ هذه الآية :

---

(١) في هـ : « ظبأ » ، تصحيف ، وفي جـ : «حيا » . وفي الكتاب ٢/٤٠٩ : « والدليل على ذلك أنه يجوز في القوافي ليا مع قولك : ظبيا » ، وجاء في الكتاب بتحقيق عبد السلام هارون (ظبييا) ، وهو تحريف . انظر ٤/٤٤٢ منه .

(٢) في جـ : « من » .

(٣) في جـ : « الا يكون شاذا قليلا » كذا .

(٤) سقط « اللغات و » من جـ ، وجاء بعده : « لما » في موضع « ما » .

(٥) العبارة من أول السطر وحتى هذا الموضع في جـ : « في الجدف ان شئتما بالفاء وان شئتما بالثاء لأن » .

(٦) « وأغثر الرمث وأغفر : إذا سال منه صمغ حلو ، ويقال له المغثور والمِغثَر ، وجمعه المغاثير والمغافير » . اللسان (غثر) .

(٧) في جـ : « وثوم وفوم » .

(وَفُومِها وَعَدَسِها) [أ] (١) بالثاءِ كما في مُصْحَفِ عبدِ الله ابنِ مَسعود (٢) أم بالفاءِ كما في قِراءَةِ النّاس ؟ وما الذي تختارانِ في تفسيرِ الفُوم أهوَ الحِنْطَةُ كما قالَ أبو مِحجَن :

١٢٧ــ قَد كُنْتُ أحسِبُني كأغنى واجِدٍ
قَدِمَ المَدينَةَ مِنْ زِراعَةِ فُومِ (٣)

أم الثومُ الذي لَهُ رائِحَةٌ كَريهَةٌ ؟ وإلى ذلكَ ذَهَبَ الفرّاءُ (٤) وجاءَ في الشِّعرِ الفصيح قالَ الفَرَزدق :

١٢٨ــ مِنْ كُلِّ أَغبَرَ كالرّاقودِ حُجْزَتُهُ
إذا [٣٣٤ــب] تَعَشّى عَتيقَ التَّمرِ والثّومِ (٥)

---

(١) زيادة من ج ، والآية قبلها من البقرة : ٦١/٢ · وزاد منها في ج : « وبصلها » ·

(٢) عزاها ابن جني الى ابن مسعود وابن عباس · المحتسب ٨٨/١ ·

(٣) لم أجد البيت في ديوان أبي محجن الثقفي · ونسب البيت اليه في المحتسب ٨٨/١ واللسان (فوم) ، والدرر ١٣٨/١ · والرواية في ج واللسان والدرر : « كأغنى واحد ······ عن زراعة » · والواجد : الغني · قال في المحتسب : « الثوم والفوم بمعنى واحد ····· ويقال : الفوم : الحنطة ، قال : (البيت) · » ·

(٤) نسب الى الفراء خلاف هذا : « قال الفراء في قوله تعالى « ·· وفومها » قال : الفوم مما يذكرون لغة قديمة ، وهي الحنطة والخبز جميعاً » · اللسان (فوم) ·

(٥) البيت في ديوان الفرزدق ١٨٦/٢ برواية :

من كل أقعس كالراقود حجزته ... مملوءة من عتيق التمر والثوم

والراقود : دن طويل · وحجزة الانسان : معقد السراويل والازار · وفي د،ل،ف،هـ : « والفوم » ، تحريف ؛ وصوابه عن ج والديوان ·

فيقولان أو أحدُهما : إنَّكَ لَمُنْهَدِمُ الجُولِ(١)، وإنَّما يُوسِّعُ لَكَ في رَيمِكَ عَمَلُكَ فأقولُ لهما(٢): ما أفصَحَكُما

لَقَدْ كُنتُ (٣) سمِعتُ في الحياةِ الدُّنيا أنَّ الرَّيمَ القبرُ، وسمِعْتُ قولَ الشاعر :

١٢٩ـ إذا مِتُّ فاعتادي القُبُورَ فَسَلِّمي
على الرَّيْمِ أُسقِيْتِ السَّحابَ الغوادِيا (٤)

وكيفَ(٥) تبنِيانِ رَحِمَكُما الله مِنَ الرَّيم مثلَ إبراهِيم؟ أَتَرَيانِ فيهِ رأيَ الخليلِ وسيبويه فلا تبنيان مثلَهُ مِنَ الأسماءِ العربيَّة أم تذهبانِ إلى ما قالَه سعيدُ بنُ مَسعَدَةَ (٦) فتُجيزان أنْ تبنِيا مِنَ العربيِّ مثلَ الأعجَميِّ ، فيقولانِ تُرْباً (٧) لَكَ

---

(١) في هـ : « لتهدم الحول » ، وفي جـ : « لمتهدم الجول » . والجـول : جدار البئر وجانبه . ويقال : ليس له جول : اي رأي أو عقل او عزيمة ، وهو المراد هنا .

(٢) في جـ : « لله أنتما » .

(٣) سقط « كنت » من جـ .

(٤) ورد البيت منسوباً الى مالك بن الريب في ذيل أمالي القالي ١٣٧ ، واللسان (ريم) ، والخزانة ـ ضمن قصيدة طويلة ـ ١/٣١٧ ـ ٣١٩ ، والرواية في الأخير : « فسلمي على الرمس » ، وفي ذيل الأمالي: « وسلمي على الرمس .. » ، ولا مناسبة للبيت على الرواية فيهما .

(٥) في جـ : « فكيف » .

(٦) هو الأخفش الأوسط .

(٧) الترب : التراب . وترباً له : دعاء بمعنى : لا أصاب خيراً ، ونصب نصب المصادر التي أضمر فعلها .

ولِمَنْ سَمَّيتَ ، أيُّ عِلمٍ في وَلَدِ آدم ، إنَّهم للقومُ الجاهِلون»

وهل أتَرَدَّدُ (١) إلى مالِكٍ خازِنِ النّار فأقول: رَحِمَكَ الله ما واحِدُ (٢) الزَّبانِيَة فإنَّ بني آدمَ فيه (٣) مُختلفون يقول (٤) بَعْضُهُم : الزَّبانِيَةُ لا واحِدَ لهم مِنْ لَفْظِهِم وإنَّما يُجْرَوْنَ مُجْرى السَّواسِيَة أي القومِ المستَوِينَ في الشَّرِّ، قال (٥) :

١٣٠ـ سَواسِيَةٌ سودُ الوُجوهِ كأنَّما
بُطونُهُم مِنْ كَثْرَةِ الزّادِ أَوْطُبُ (٦)

ومنهم مَن يقول : واحدُ الزَّبانِيَة (٧) : زِبْنِيَةٌ . وقال

---

(١) في جـ : « أتودد » .

(٢) في جـ : « أوحد » .

(٣) في جـ : « فيهم » .

(٤) سقط « يقول » من جـ ، ولعله من أخطاء الطباعة .

(٥) زاد هنا في جـ : « الشاعر » .

(٦) لم أقف على هذا البيت في موضع آخر ، ولم أعرف قائله . وفي اللسان (سوى) : « ... وقال الفراء : يقال : هم سواسية يستوون في الشر ، قال : ولا أقول في الخير ، وليس له واحد » أوطب : جمع وطب، وهو سقاء اللبن من الجلد . والظاهر أن البيت في هجاء قوم اتصفوا بالخسة والشر الى جانب اسرافهم في الطعام والشراب .

(٧) في اللسان (زين) : « الزبانية عند العرب : الشُرَط ، وهو من الدفع ، وسمي بذلك بعض الملائكة لدفعهم أهل النار إليها ... قال الكسائي:

آخرون : واحدُهم زِبْنِيٌّ أو زُبْنِيٌّ (١) فَيَعْبِسُ لِما سَمِعَ ويَكْفَهِرُّ فأقولُ يا مالِ ــ رَحِمَكَ الله ــ ما تَرَى في نونِ غِسْلِين (٢) وما حقيقَةُ هذا اللَّفظِ أهوَ مصدَرٌ كما قالَ بعضُ الناس أَمْ واحِدٌ أمَ جَمْعٌ أُعرِبَتْ نونُهُ تشبيهاً بنونِ مِسْكِين كما أَثْبَتوا نونَ (قُلِين) (٣) و (سِنِين) في الإضافة وَكَما (٤) قالَ [هـ ــ ١٥٢] سُحَيم بنُ وُثَيل :

←

واحد الزبانية : (زِبْنِيّ) ، وقال الزجاج ... واحدهم (زبنية) ، ... وقال الأخفش : قال بعضهم : واحد الزبانية (زباني) ، وقال بعضهم (زابن) ، وقال بعضهم : (زِبْنِيَة) مثل عِفْرِيَة ، قال : والعرب لاتكاد تعرف هذا ، وتجعله من الجمع الذي لاواحد له ، مثل : أبابيل وعباديد » ونقل صاحب التاج عن الأخفش وزنا آخر وهو : (زُبانى) كسكارى .

(١) كذا ، وذكر الأستاذ الجندي أن (زبني) الأولى ضبطت في النسخة الأصل لرسالة الملائكة بكسر الزاي ، والثانية بضمها ، ورجح أن تكون الثانية محرفة من (زبانى) أو (زباني) .

(٢) الغسلين : ما يغسل من الثوب ونحوه كالغسالة ، والغسلين في القرآن ما يسيل من جلود آهل النار كالقيح وغيره ، كأنه يغسل عنهم . والياء والنون فيه زائدتان . وذكره سيبويه في باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة ، وذكر أنه اسم . الكتاب ٢/٣٢٦ .

(٣) قلون : جمع قلة . وأصلها (قلو) والهاء عوض . وهي خشبة صغيرة قدر ذراع تنصب وتضرب بعود كبير .

(٤) في جـ : « كما » بإسقاط واو العطف .

١٣١ــ وَمَــاذا يَــدَّري الشُّعَراءُ مِنِّي

وقد جاوزْتُ حَــدَّ الأربَعِــينِ (١)

فأعْرَبَ النُّونَ .

وهل النونُ في جهنَّم زائِدَة ؟ . أمَّا سيبويه فلم يذكُرْ في الأبنِيَةِ فَعَنَّلاً إلاّ قَلِيلاً (٢) ، وَجَهَنَّم اسمٌ أعجَمي ، ولو

---

(١) تقدم البيت في الشاهد ٦١ من هذا الجزء . واستشهد أبو العلاء به هنا على اعراب نون الأربعين بالكسرة . قال ابن يعيش : « وانما جاز اعراب النون في هذا الضرب من الجمع لأن النون فيه قامت مقام الحرف الذاهب ، فجعلوها كلام الكلمة ، وإنما ألزموه الياء ليصير نظير غسلين ونحوه من الأسماء المفردة » . شرح المفصل ٥/١١ ــ ١٢ . ونقل صاحب الخزانة قول ابن جني : « فليست النون حرف إعراب ، ولا الكسرة فيها علامة جر الاسم ، وإنما هي حركة التقاء الساكنين ، وهما الياء والنون ، وكسرت على أصل حركة التقاء الساكنين ، ولم يفتح كما فتح نون الجمع لأن الشاعر اضطر الى ذلك .. » كما نقل قول المبرد : « وفي كتاب الله : « إلا من غسلين » .. فإن قال قائل : فان « غسلين » واحد ، فجوابه أن كل ما كان على بناء الجمع فإعرابه كاعراب الجمع ، ألاترى أن عشرين ليس لها واحد من لفظها ، فإعرابها كاعراب « مسلمين » ، وواحدهم « مسلم » ... » الخزانة : ٣/٤١٥ .

(٢) سقط « إلا قليلا » من جـ ، والأشبه بالصواب إسقاطه لأن هذا الوزن مما استدرك على سيبويه . انظر الاستدراك للزبيدي ٢٢ ، والمزهر ٢/١٧ ، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه للحديثي ١٧٦ .

حَمَلْناهُ (١) علـى الاشتِقاق لجازَ أن يكونَ مِنَ الجهامَةِ في الوَجهِ ومِنْ (٢) قولِهِم تَجَهَّمْتُ الأمْرَ (٣) إذا جَعَلْنا النونَ زائِدة ، واعتَقَدَ (٤) زيادتَها في هَجَنَّف وأنَّه مِثلُ هِجَفٌ (٥) وكِلاهُما صِفَةٌ للظَّلِيم ، قالَ الهذليّ :

١٣٢ــ كأنَّ مُـلاءَتَيَّ علـى هِجَفٍّ
يَعِنُّ مَعَ العَشِيَّةِ للرِّئـالِ (٦)

---

(١) في هـ « حملنا » .

(٢) في جـ : « أو من » .

(٣) الجهامة : الغلظ . تجهمه : استقبله بوجه كريه . وجهنم : ممنوعة من الصرف ، وذهب بعضهم الى أنها عربية ، قال ابن بري : « من جعل جهنم عربياً احتج بقولهم : « بئر جهنام » ، ويكون امتناع صرفها للتأنيث والتعريف » اللسان (جهم) وجهنام ــ بكسر الجيم والهاء ــ بعيدة القعر .

(٤) في جـ : « واعتقادنا » .

(٥) قال سيبويه : « ويكون على (فِعَلّ) فيهما ، فالاسم نحو (جِدَبٌ) و (مجن) والصفة نحو (خِدَبٌ) و (هِجَفٌ) ... » الكتاب ٢/٣٣٠ ، وكذا في الممتع ٨٦ . والظليم : ذكر النعام ، والهجف : الظليم الجافي ، والهزف مثله . وظليم هجنف : جاف . انظر اللسان (هجف) .

(٦) البيت للأعلم حبيب بن عبد الله الهذلي ، وهو من قصيدة قالها حين فر من بني عبد بن عدي . شرح أشعار الهذليين ٣١٩ . الملاءة : الازار والرَّيطة ، ويعن : يعرض . والرئال : جمع رأل ، وهو ولد

←

وقال جِران العَوْد :

١٣٣ـ يُشَبِّهُها الرّائي المُشَبِّهُ بَيْضَةً

غَدا في النَّدى عَنها الظليمُ الهَجَنَّفُ (١)

وقالَ قومٌ (٢) : رَكِيَّةٌ جِهِنام إذا كانَتْ بعيدةَ القَعْر ، فإن كانَتْ جهنَّمُ عربيّةً فيجوزُ أن يكونَ (٣) مِنْ هذا، وزَعَمَ قومٌ أنَّهُ يقالُ : أحْمَرُ جِهِنام إذا كانَ شديدَ الحُمْرَة (٤) ولا يمتَنِعُ (٥) أن يكونَ اشتقاقُ جَهَنَّمَ مِنه .

فأمّا سَقَرُ فإنْ كانَ عَرَبِيّاً فهُوَ مُناسِبٌ لقولِهِم صَقَرَتْهُ [الشَّمسُ] (٦) : إذا آلَمَتْ دِماغَه [يقال بالسّين

النعام ، وخص بعضهم به الحولي منها . وروي البيت في اللسان

(عنن) : « .... على هزف يعن .... »

وضم عين « يعن » لغة هذيل . وفي هـ : « كأن ملائي .... يفر مع العشية للريال » . والمعنى : كأنه من شدة عدوه ظليم يعرض مع العشية من أجل الرئال .

(١) البيت من قصيدة طويلة ، يصف به امرأة . وهو في ديوانه ١٦ . وفي هـ : « يشبهها الرأي » ، تحريف .

(٢) زاد هنا « يقال » في ج .

(٣) في ج : « تكون » .

(٤) لم أقف على هذا الزعم فيما بين يدي من المعاجم .

(٥) في النسخ : « يمنع » وصوابه من ج .

(٦) زيادة من ج . وفي اللسان (سقر) : (وسقرته الشمس تسقره سقراً : لوحته وآلمت دماغه . وسقرات الشمس : شدة وقعها . ويوم مسمقر ومصمقر : شديد الحر . وسقر : من أسماء جهنم) . وفي

والصَّادِ](١) قال ذو الرُّمَّة :

١٣٤ـ إذا ذابَتِ الشمسُ اتَّقَى صَقَراتِها
بأفْنانِ مَرْبُوعِ الصَّرِيمَةِ مُعْبِلِ (٢)

والسِّينُ والصادُ يَتعاقبانِ في الحرف إذا كانَ بعدَهما قافٌ أو خاءٌ أو غَيْنٌ أو طاءٌ ، تقولُ : سَقَبَ وصَقَبَ (٣) وسَوِيقٌ وصَوِيقٌ ، وبَسَطَ وبَصَطَ ، وسَلَغَ الكبشُ (٤) وصَلَغَ ·

سقر قولان ، أحدهما أن سقر نار الأخرة ، ولا يعرف له اشتقاق ، ومنع صرفه العلمية والعجمة ، والثاني أن سقر اسم عربي من قولهم : سقرته الشمس أي أذابته ، وأصابه منها ساقور ، والساقور أيضاً : حديدة تحمى ويكون بها الحمار · وهو ممنوع من الصرف ههنا للعلمية والتأنيث ·

(١) زيادة من جـ ·

(٢) البيت في ديوان ذي الرمة بشرح الباهلي ١٤٥٨ ، وورد منسوباً اليه في أمالي القالي ١٤٤/١ ، والسمط ٣٩٢ ، واللسان (صقر) · وورد غير منسوب في المنصف ٩٢/٣ · ذابت الشمس : اشتد حرها · والصقرات : شدة وقع الشمس · مربوع : مطر في الربيع · الصريمة : القطعة من معظم الرمل · معبل : مورق يصف وحشياً بأنه اذا اشتد حر الشمس اتقاه بأغصان شجر مورق ·

(٣) في جـ : « سقت وصقت » ، وسقبت الدار : قربت ، والصاد فيها لغة · اللسان (سقب) ·

(٤) في جـ : « الكبس » ، تصحيف · وفي اللسان (سلغ) : « وسلغت البقرة والشاةُ تسلغ سلوغاً اذا أسقطت السن التي خلف السديس ،

فيقولُ مالِكٌ : ما أجْهلَكَ وأقلَّ تمييزَكَ (١) ما جلَستُ هنا للتصريف وإنّما جلستُ لعِقابِ الكَفَرَةِ والقاسِطِين (٢) ٠

وهل أقولُ للسائقِ والشَّهيدِ اللّذَينِ ذُكِرا في كتابِ الله عزَّ وجلَّ (٣) قوله: (وجاءَتْ كلُّ نفسٍ مَعَها سائِقٌ وشَهيد) (٤) يا صاحِ أَنظِراني فيقولان: تُخاطِبُنا مخاطَبَةَ (٥) الواحِد ونحنُ اثنان ! فأقولُ ألم تعلَمَا أنَّ ذلِكَ جائزٌ مِنَ الكلام، وفي الكتاب العزيز (وقالَ قَرينُهُ هذا ما لدَيَّ عَتيد ٠ ألقِيا في جَهَنَّمَ كُلَّ كَفّارٍ عَنيد) (٦) فَوَحَّدَ القرينُ وثَنّيَ في الأمر (٧) كما قالَ الشاعر [هـ : ١٥٣]

١٣٥ــ فإنْ تَزْجُراني يا ابنَ عَفّانَ أنزَجِرْ
وإنْ تَدَعاني أَحْمِ عِرضاً مُمَنَّعا (٨)

فهي سالغ ، الأنثى بغير هاء ، وصلغت فهي صالغ » ٠ وقال سيبويه : « ٠٠٠ كان الأعرب الأكثر الأجود في كلامهم ترك السين على حالها ٠ وإنما يقولها من العرب بنو العنبر » الكتاب ٢/٤٢٨ ٠

(١) في جـ : « تمييز » ، ولعله من أخطاء الطباعة ٠

(٢) في جـ « القاسطين » من دون الواو ، والقسوط : الجور والعدول عن الحق ، وبابه « جلس » ٠

(٣) في جـ : « ذكرا في الكتاب الكريم » ٠

(٤) سورة ق ٥٠/٢١ ٠

(٥) في جـ : « لم تخاطبنا خطاب » ٠

(٦) سورة ق ٥٠/٢٣ ، ٢٤ ٠

(٧) في جـ : « الآخر » ٠

(٨) نسب البيت في اللسان (جزز) الى سويد بن كراع ، وورد غير منسوب في المخصص ٢/٥ ، وكان سويد هجا بني عبد الله بن دارم فاستعدوا

وكما قا امرؤُ القَيس :

١٣٦ ـ خَليـلـيَّ مُرا بي على أُمِّ جُنْدُبٍ
لأَقضِـيَ حاجاتِ الفؤادِ المُعَـذَّبِ

ـ أَلمْ تَرَ أَنِّي كُلَّما جِئتُ طارِقاً
وَجَدْتُ بِها طِيباً وإنْ لَم تَطَيَّبِ (١)

هكذا أنشَـدَهُ الفَرّاء وبعضهُم يُنشِد : ألم تَرَيـاني .

وأنشدَ أيضاً (٢) :

عليه سعيد بن عثمان بن عفان فأراد ضربه ، فقال سديد قصيدة منها البيت ، وقبله :

فإن أنتما أحكمتماني فازجرا   أراهط تؤذيني من الناس رضعا

قال ابن بري : « وهذا يدل على أنه خاطب اثنين : سعيد بن عثمان ومن ينوب عنه لو يحضر معه ... وقوله : أحكمتماني : أي منعتماني من هجائه ، وأصله من أحكمت الدابة اذا جعلت فيها حكمة اللجام » اللسان (جزز) . ومعنى بيت الشاهد : يقول : ان تركتماني حميت عرضي ممن يؤذيني ، وإن زجرتماني انزجرت وصبرت . وانظر الصحاح (جزز) ص ٨٦٥ .

(١) البيتان في ديوان امرىء القيس ٤١ برواية « ألم ترياني » ومثلها في ج . وورد البيت الثاني غير منسوب في الخصائص ٣/٢٨١ برواية الأشباه . وفي هـ : لها طيباً . والشاهد في البيتين على انتقال الشاعر من مخاطبة الخليلين بصيغة المثنى الى خطابهما بصيغة الافراد وذلك قوله : « ألم تر أني » .

(٢) سقط ما بعد بيت امرىء القيس الثاني الى هنـا من ج ، وجـاء في موضعه فيها : « وأنشد الفراء » .

١٣٧ ـ فقلتُ لصاحِبِي[٣٣٥/آ] لاتَحْبِسانا
بِنَزْعِ أُصولِهِ واجتَزَّ شيحا [١]

فهذا كلّه يدلُّ على أنَّ الخروجَ مِن مُخاطَبَةِ الواحِدِ الى الاثنين أو من مُخاطَبَةِ الاثنينِ الى الواحِدِ سائغٌ عندَ الفُصَحاء .

وهل أجيءُ في جماعةٍ مِنْ خَمّانِ [٢] الأدباءِ قَصَّرَتْ أعمالُهُم عن دخولِ الجنّة ولحِقَهُم عفوُ الله فَزُحزِحُوا عَنِ النّارِ فنقفُ على بابِ الجنّة فنقولُ : يا رِضْوَ لنا إليكَ حاجَةٌ ، ويقولُ بعضنا : يارِضْوُ فَيَضُمُّ الواوَ فيقولُ رِضوانُ [٣] ما هذهِ المخاطَبَةُ التي ما خاطَبَني بها قبلَكُم

---

(١) نسبه البغدادي في شرح شواهد الرضي على الشافية ٤٨١ الى مضرس بن ربعي الأسدي ونقل صاحب اللسان هذه النسبة عن ابن بري ، كما نقل نسبته أيضاً الى يزيد بن الطثرية . اللسان (جزز) . وورد البيت غير منسوب في سر الصناعة ٢٠١ ، والمقرب ١٦٥/٢ ، والممتع ٣٥٧ ، وشرح المفصل ٤٩/١٠ ، وشرح الشافية ٢٢٨/٣ .

ويستشهد الصرفيون بالبيت على قلب تاء الافتعال ويروونه : « واجدز » ، والشاهد بالبيت هنا على خطاب الواحد بلفظ الاثنين في قوله : « لاتحبسانا » . وروي البيت « لاتحبسنا » و « لاتحبسني » ولا شاهد فيه هنا على هاتين الروايتين . وانظر الصحاح والتاج : (جزز) . وأراد الشاعر بالصاحب من يحتطب له يقول: لاتقلع أصول الحطب وعروقه ، واكتف بقطع الشيح فهو أسرع وأسهل ، والحبس هنا عن شيّ اللحم .

(٢) في هـ : « جهابذة » . وخمان الناس : سفلتهم .

(٣) زاد هنا في جـ : « ﷺ » .

أَحَدٌ (١) فنقول : إنّا كُنّا في الدارِ الأولى نَتَكَلَّمُ بكلامِ العَرَبِ ، وإنّهم يُرَخِّمونَ الذي (٢) في آخرِهِ ألفٌ ونونٌ ، فَيَحذِفونَهُما للتَّرخيمِ • وللعربِ في ذلك لغتان يختلفُ حُكماهُما (٣) قال أبو زُبيد :

١٣٨ ــ يا عُثْمَ أدرِكْني فإنَّ رَكِيَّتي
صَلَدَتْ فَأَعْيَتْ أن تَفِيضَ بمائِها (٤)

فيقولُ رِضوانُ ما حاجَتُكُم ؟ فيقولُ بعضُنا : إنّا لَم نصِلْ الى دخولِ الجنّةِ لتقصيرِ الأعمال (٥) وأدرَكَنا عفوُ اللهِ (٦)

---

(١) في جـ : « أحد قبلكم » •

(٢) في جـ : « الاسم الذي » •

(٣) جـ : « تختلف أحكامهما في القياس » • الأكثر : « يارضو » بالفتح على نية المحذوف ودون تغيير الباقي بعد الحذف ، ويجوز ألا ينوي فيجعل الباقي كأنه آخر الاسم في أصل الوضع فتقول : « يارضو » بالضم • انظر أوضح المسالك ١٠٦/٣ •

(٤) نسبه في اللسان (بضض) الى أبي زبيد الطائي ، ووقع تحريف في في اسمه في كتاب البئر لابن الأعرابي ٥٦ ، وفي هـ ، والنسبة فيهما الى « أبي زيد » وصحح محقق البئر ــ د •رمضان عبد التواب ــ نسبته الى أبي زبيد كما في اللسان • والرواية في البئر واللسان : « تبض بمائها » • والركيّة : البئر تحفر • صلدت : صلبت ، وبئر صلود : أي غلب جبلها فامتنعت على حافرها • أعيت : أعجزت • وتبض : تسيل أو تقطر •

(٥) في جـ : أعمالنا •

(٦) زاد هنا في جـ : « عز وجل » •

فنَجَونا مِن النار ، فبَقِينا بينَ الدّارَين . ونحن نسألُكَ أن تكونَ واسطتَنا الى أهلِ الجنَّة ، فإنَّهم لايَستغنونَ عن مِثلِنا ، وإنَّه قبيحٌ بالعبدِ المؤمِنِ أن ينالَ هذِه النِّعَم وهو إذا سَبَّحَ الله (١) لَحَنَ ، ولا يَحْسُنُ بساكِنِ الجِنانِ أن يُصيبَ مِن ثِمارِها في الخلودِ وهو لايعرِفُ حقائِقَ تسميتِها . ولعلَّ في الفِرْدَوسِ قوماً لايَدرِكون أحروفُ الكُمَّثْرَى (٢) كلُّها أصليّةٌ أم بعضُها زوائدُ (٣) ولو قيلَ لهُم ماوزْنُ كُمثرى على مذهبِ أهلِ التَّصريف لم يَعرِفُوا فُعَّلَّى (٤) ، وَهذا بناءٌ مستَنْكَر لم يَذْكُر سيبويه له نظيراً . وإذا صَحَّ قولُهم للواحِدَةِ كُمَّثْراة (٥) فألِفُ كُمَّثرى [هـ : ١٥٤] ليست للتأنيث . وزعم بعضُ أهل اللغَةِ أنَّ الكَمْثَرَةَ تداخُلُ الشيءِ بعضِه في بعض ، فإن صَحَّ هذا فمِنهُ اشتقاقُ الكُمَّثْرى .

وما يَجْمُلُ بالرجلِ مِن الصالحين أن يصيبَ من سَفَرجَلِ الجَنَّةِ وهو لا يَعْلَمُ (٦) كيفَ تصغيرُهُ وجمعُهُ ولا يَشعُر

---

(١) في جـ : « لله » .

(٢) في جـ : « لايدرون أحروف كمثرى » ، وفي هـ : « لايدرون أحروف الكمثرى » .

(٣) في جـ : « زائد » .

(٤) في جـ : « لم يعلموا ووزنه فعلى » .

(٥) في القاموس : (الكَمْثَرَة : اجتماع الشيء وتداخل بعضه في بعض . والكمثرى منه والواحدة : كمثراة ... » .

(٦) في جـ : « من سفرجل الجنة في النعيم الدائم وهو لايدري » .

إنْ [كانَ] (١) يجوزُ أن يُشتَقَّ منه فِعـلٌ أم لا . والأفعـالُ لاتُشتَقُّ مِن الخُماسيّة لأنَّهم نَقَصُوها عن مرتَبَةِ (٢) الأسماء، فلم يَبلُغوا بها بناتِ الخمسَةِ . [وليسَ في كلامِهِم] (٣) مثلُ : اسفَرْجَلَ يسفَرجِلُ اسفِرجالاً (٤) .

وهذا السُّندُسُ الذي يطؤُهُ المؤمنون ويفرشونه (٥) كـم فيهم مِن رَجُلٍ لايـدري أوزنُهُ فُعْلُـل أم فُنْعُل والـذي نعتَقِدُ (٦) فيهِ أنَّ النونَ زائِدة ، وأنّه مِنَ السَّدوسِ وهوَ الطّيلَسانُ الأخضرُ قال العَبْدِيّ :

١٣٩ ـ وداوَيتُها حَتَّى شَتَتْ حَبَشِيَّةً
كأنَّ عليها سُنْدُساً وَسُدُوسا (٧)

---

(١) زيادة ثبتت في نشرتي الميمني والكيلاني لرسالة الملائكة ، وجـاء في موضع : « ان كان يجوز » في ج : « أيجوز » .

(٢) في ج : « مزية » .

(٣) زيادة من ج .

(٤) انظر كتـاب سيبويه : ٢/١٢١ ، ٣٤٠ ـ ٣٤١ ، وشـرح الشـافية ١/٢٠٥ .

(٥) في ج : « ويفترشونه » .

(٦) في ج : « أعتقد » .

(٧) ورد في شرح المفضليات ١٢٨٢ ، واللسان (سدس) منسوباً الى يزيد بن خذاق العبدي لكنه في اللسان « حذاق » بالمهملة وهو مصحف . وفي اللسان عن الجوهري : « قوله : داويتها بمعنى : ضمرّتها . وقوله : حبشية ، يريد حبشية اللون في سوادها ولهذا جعلها كأنهـا جللت

←

ولايمتنعُ (١) أن يكونَ سُنْدُس فُعْلُلاً ولكنّ الاشتقاقَ يوجبُ ما ذُكِرَ (٢) .

وشجرةُ طُوبَى (٣) كيفَ يستظِلُّ بها المُتَّقون ويجتَنُونَها آخِرَ الأَبَدِ وفيهم كثيرٌ لا يعرِفونَ أمِن ذواتِ الواوِ هي أم مِن ذواتِ الياء . والذي نذهبُ إليه إذا حَمَلْنَاها (٤) على الاشتقاقِ أنَّها مِن ذواتِ الياء [وأنَّها مِنْ طَابَ يَطِيبُ ، وليسَ قولُهم الطَّيْبُ بدليلٍ على أنّ طُوبَى مِن ذواتِ الياء] (٥) لأنَّنا (٦) إذا

←

سندوساً ، وهو الطيلسان الأخضر ... قال المفسرون في السندس : انه رقيق الديباج ورفيعه .. وقيل : السندس : ضرب من البرود » اللسان (سندس) وسندس : معرب . وذكره الثعالبي مع الأسماء التي تفردت بها الفرس دون العرب فاضطرت العرب الى تعريبها . انظر فقه اللغة للثعالبي ٣١٦ ، والمزهر ١/٢٧٥ ، وذكر الجندي أن ثمة خلافاً في وقوع المعرب في القرآن ، انظر حاشيته على رسالة الملائكة ص ٣٠ ، ثم انظر كلاماً وافياً عن ذلك في المزهر ١/٢٦٨ وما بعدها .

(١) في جـ : « ولا أمنع » .

(٢) في جـ : « ما ذكرت » .

(٣) اختلف في معنى طوبى ، وقيل : من معانيها : شجرة في الجنة ، وانظر اللسان (طيب) .

(٤) في جـ : « حملناه » .

(٥) زيادة من جـ .

(٦) في هـ : « لأنا » .

بَنَيْنا فعلاً ونحوَهُ مِن ذَوَاتِ الواوِ قَلَبْنَاها (١) إلى الياءِ فقُلنا : عِيْدَ ، وقِيلَ ، وهو مِن عادَ يعودُ وقالَ يقولُ ، فإن قالَ قائِلٌ : فَلَعَلَّ قولَهم : طابَ يَطيبُ مِن ذواتِ الواو (٢) وجاءَ على مِثال حَسِبَ يحسِبُ ، وقد ذَهَبَ [إلى ذلك] (٣) قومٌ في أقوالِهِم : تاهَ يَتيهُ وهوَ مِن تَوَّهْتُ (٤) قيلَ لَهُ : يمنعُ مِن ذلكَ أنَّهم [يقولون] (٥) طَيَّبْتُ الرجلَ (٦) ، ولم يَحْكِ أحدٌ طوَّبْتُهُ ، والمُطَيَّبُونَ أحياءٌ مِن قُريش اختلَفُوا فَغَمَسُوا أيديَهُم في طِيبٍ • فهذا يدلُّكَ على أنَّ الطِّيبَ من ذواتِ الياء ، وكذلك قولُهُم : هذا أطيبُ مِنْ هذا ، فأمَّا حِكايةُ أهلِ اللُّغَةِ أنَّهم يقولون : أَوْبَةً وطَوْبَةً (٧) ، فإنَّما ذلك على

---

(١) في ج : « وقلبناها » ، تحريف اذ لايكون بذلك جواب لـ (اذا) • وفي هـ : « قلبناها ياء » •

(٢) في د ، ل ، ف « الياء » تحريف ، وصوابه عن ج ، هـ •

(٣) زيادة من ل ، ف ، ج ، هـ •

(٤) قال سيبويه : « وأما طاح يطيح وتاه يتيه فزعم الخليل أنهما فعل يفعل بمنزلة : « حسب يحسب » ، وهي من الواو ، ويدلك على ذلك : « طوّحتُ » ، و « توّهتُ » و « هو أطوح منه » و « أتوه منه » • » ، ثم قال : « ومن قال : طيّحتُ وتيّهتُ فقد جاء بها على « باع يبيع » مستقيمة » • الكتاب ٢/٣٦١ •

(٥) زيادة من ل،ف،هـ • وفي ج : « قالوا » •

(٦) زاد هنا في ج : « بالطيب » •

(٧) في اللسان (طوب) : « يقال للداخل : طوبة وأوبة ، يريدون الطيب في المعنى دون اللفظ ، لأن تلك ياء ، وهذه واو » • وعن الجوهري :

←

معنى الإتْباعِ كما يعتَقِدُ بعضُ النّاسِ في قولهم : (حيّاكَ اللهُ وبيّاكَ) أنّه إتباعٌ وأنّ أصلَ [٣٣٥ ـ ب] بيّاكَ بوّأكَ ، أي : بَوّأكَ منزِلاً ترضاهُ [فَخُفِّفَ الهَمْزُ] (١) . وأمّا قولُهُم للآجُرِّ : طُوبٌ (٢) ، فإنْ كانَ عَرَبِيّاً صَحيحاً فيجوزُ أنْ يكونَ اشتقاقُهُ مِن غيرِ لفظِ الطَّيِّبِ إلاّ على رأي أبي الحسن سَعيد بن مَسْعَدَة فإنّه إذا بَنَى فُعلاً مِن ذواتِ الياءِ مثل طابَ يَطيبُ وعاشَ يَعيشُ يقلِبُهُ (٣) إلى الواوِ فيقولُ : الطُّوبُ والعُوشُ ، فإن كانَ الطُّوبُ [هـ ـ ١٥٥] الآجُرُّ اشتقاقُه مِنَ الطَّيِّب فإنّما (٤) أريدَ بِهِ ـ والله أعلم ـ أنّ الموضعَ الذي (٥) بُنِيَ به طابَتِ الإقامَةُ فيهِ . ولعلّنا لو سألْنا مَنْ يَرَى طوبى في كلِّ حين : لِمَ حُذِفَ (٦) مِنها الألِفُ واللامُ لم يُحرِ في ذلكَ (٧) جواباً . وقد زَعَمَ سيبويه أنّ الفُعلى التي تُؤْخَذُ

« .. والطوب : الآجر بلغة أهل مصر » وفي الجمهرة ٣/٢١٢ : « تقول العرب للرجل اذا قدم من سفر : « أوبة وطوبة » أي : أبت الى عيش طيب ومآب طيب » وانظر الجمهرة أيضاً : ١/٣١١ .

(١) زيادة من جـ .

(٢) انظر الحاشية ٧ من الصفحة السابقة .

(٣) في جـ : « فانه يقلبه » .

(٤) في جـ : « فأيما » ، تحريف .

(٥) في جـ : « اذا » .

(٦) في جـ : « حذفت » .

(٧) سقط « في ذلك » من جـ . وقال الرضي : « قوله « طوبى » إما أن يكون مصدراً كالرجعى ... وإما أن يكون مؤنثاً للأطيب فحقه

مِن أفعل منك لا تُستعملُ إلاّ بالألِفِ واللاّمِ أو الإضافة ، تقولُ : هذا أصغَرُ مِنْكَ فإذا رَدَدْتَهُ إلى المؤنَّث قلتَ[1] : هذه الصُّغرى أو صُغْرى بناتِكَ ويَقْبُحُ عِندَه أن يقالَ صُغْرى بغيرِ إضافةٍ ولا ألِفٍ ولامٍ قال سُحيم :

١٤٠ـ ذَهَبْنَ بِمِسْواكي وَغادَرْنَ مُذْهَباً
مِنَ الصَّوغِ في صُغْرى بَنَانِ شِمالِيا[2]

وقرأَ بعضُ القرّاء : (وَقُولُوا للنّاسِ حُسْنى)[3] على

← الطوبى باللام ، وحكمه حكم الأسماء » • شرح الشافية ٣/١٣٥ • وانظر ما بعده • وقال سيبويه في باب ما تقلب فيه الواو ياء : « وذلك « فعلى » اذا كانت اسماً ، وذلك الطوبى والكوسى ، لأنها لاتكون وصفا بغير ألف ولام فأجريت مجرى الأسماء التي لاتكون وصفاً » • الكتاب ٢/٣٧١

(١) خالفت ج فيما جاء بعد هذا اللفظ الى قوله : « قال سحيم » وفيها : (الصغرى ويقبح عنده أن تقول « صغرى » بغير اضافة ولا ألف ولام، ولكن تقول : هذه صغراك وصغرى بناتك) •

(٢) نسبه الميمني الى سحيم عبد بني الحساس ، وأثبته في ديوانه ٢٦ برواية : تعاورن مسواكي وأبقين مذهباً ....

والبيت حول جماعة من النساء ، يقول : لقد أخذن مسواكي وأخذت خاتم احداهن جعلته في الخنصر اليسرى • وفي هذا اشارة الى ظرفه وحسن حديثه الذي شد النسوة اليه ودفعهن لملاعبته •

(٣) في د « وقولهم الناس » تحريف وصوابه نص الآية المذكور في سائر النسخ ، وهو من البقرة ٢/٨٣ • وقال الزمخشري : « وقرىء « حسنا » و « حسنى » على المصدر كبشرى » • الكشاف ١/٢٩٣ •

فُعْلَى بغيرِ تَنْوين وكَذا قُرِىءَ (١) في الكهفِ : (إمَّا أنْ تُعَذِّبَ وإمَّا أن تَتَّخِذَ فيهِم حُسْنَى) (٢) بغيرِ تنوين فَذَهَبَ سعيد بن مَسْعَدَة [إلى] (٣) أنَّ ذلك خطأٌ لا يَجوز ، وهو رأيُ أبي إسحاق الزَّجّاج ، لأنَّ الحُسْنى عِندَهُما وعندَ غيرِهِما مِن أهلِ البصرة يجبُ أن تكونَ بالألِفِ واللام ، كما جاءَ في موضع (٤) : (وَكَذَّبَ بالحُسْنى) (٥) ، وكذلك اليُسرَى والعُسْرى ، لأنَّها أُنْثى « أفعل مِنكَ » وقد زَعَمَ (٦) سيبويه أنَّ (أُخرى) معدولَةٌ عن الألِفِ واللاّم ولا يمتَنِعُ أن تكونَ (حُسْنى) مثلَها ، وفي الكتاب العزيز (ومناةَ الثالِثَةَ الأُخرى)(٧) وفيه أيضاً : (آيةً أُخرى • لِنُرِيَكَ مِن آياتنا الكُبرى) (٨) •
قالَ عمرُ بنُ أبي ربيعة :

---

(١) في جـ : « وكذلك قرأ » ، وفي هـ ، ل ، ف ، « وكذا قرأ » •

(٢) الكهف ١٨/٨٦ •

(٣) زيادة من هـ • ونص الكلام في جـ : « وزعم سعيد بن مسعدة أن ذلك •• » •

(٤) زاد هنا في جـ : « آخر » •

(٥) الليل ٩٢/٩ •

(٦) سقط « قد » من جـ • وانظر الكتاب ٢/١٤ •

(٧) النجم ٥٣/٢٠ •

(٨) طه ٢٠/٢٢ ـ ٢٣ : « واضمم يدك الى جناحك تخرج بيضاء من غير سوء آية أخرى (٢٢) لنريك من آياتنا الكبرى (٢٣) » •

١٤١ــ وأُخرى أتَتْ مِن دونِ نُعْمٍ ومِثلها
نَهَى ذا النُّهى ، لا يَرعَوِي أو يُفَكِّرُ (١)

فلا يمتنع (٢) أن تُعدَلَ (حُسنى) عنِ الألِفِ واللّامِ كما عُدِلَتْ (أخرى) ، وأفعل منك إذا حُذِفَ (٣) مِنهُ (مِن) بقيَ على إرادَتِها نكرةً أو عُرِّفَ باللّام (٤) ، ولا يجوزُ أنْ يجمعَ بين (مِن) وبينَ حرفِ التعريف •

والذينَ يَشربونَ ماء الحَيَوَان (٥) في النَّعِيم المُقيم هـل يَعلَمُونَ ما هذِهِ الواو التي بعدَ الياء وهل هِيَ مُنقلبة" كما قالَ الخليل(٦)أم هي على الأصلِ كما قالَ غيرُه(٧)مِن أهل العلم•[هـ ــ١٥٦]

---

(١) ديوان عمر بن أبي ربيعة ١٢٠ ، والرواية فيه : (••••••••• لو ترعوي أو تفكر) •

(٢) في جـ : « ولايمتنع » •

(٣) في هـ ، جـ : « حذفت » ، وسقط « منه » من جـ •

(٤) في جـ : « أو بالألف واللام » • وليس بالوجه •

(٥) الحيوان : الحياة ، وكل ذي روح ، وعين في الجنة أو ماء فيها لايصيب شيئاً إلا حيي •

(٦) قال أبو عثمان المازني : « وكان الخليل يقول : « حيوان » : قلبوا فيه الياء واواً لئلا يجتمع ياءان استثقالاً للحرفين من جنس واحد يلتقيان • ولا أرى هذا شيئاً ••• » المنصف ٢/٢٨٥ •

(٧) هذا هو مذهب المازني • قال الرضي : « وقال المازني : واو «حيوان» أصل وليس في « حييت » دليل على كون الثانية ياء لجواز أن يكون كشقيت ورضيت قلبت ياء لانكسار ما قبلها ••• » شرح الشافية ←

ومَن هوَ مع الحورِ العِين خالداً مُخلَّداً هَل (١) يدري ما مَعنى الحُور ومِنْ أيِّ شيءٍ (٢) اشتُقَّتْ هذهِ اللّفظةُ ، فإنَّ الناسَ يختلفون في الحَوَرِ فيقولُ بعضُهُم : هو البياضُ ومنه اشتقاقُ الحُوّارَى مِنَ الخُبز والحَوَاريِّينَ إذا أُريدَ بهم القَصّارُون (٣)، والحواريّاتِ إذا أريدَ بهنَّ نساءُ الأمصار (٤)• وقالَ قومٌ : الحَوَرُ في العَيْنِ أن تكونَ كلُّها سوداءَ وذلكَ لا يكونُ في الإنسِ وإنّما يكونُ في الوُحُوشِ (٥) •

←

٣/٧٣ • وتابع سيبويه الخليل في كون الواو منقلبة عن ياء • انظر الكتاب ٢/٣٩٤ • وقد أنكر ابن جني ما ذهب اليه أبو عثمان ، وأيد مذهب الخليل بتعليل لطيف انظره في المنصف ٢/٢٨٥ ــ ٢٨٦ •

(١) في د : « خالد الخلد أهل » ، تحريف وصوابه عن ل ، ف ، هـ • وفي ج : « العين مخلد هل » •

(٢) هنا سقط في هـ مقداره سطر •

(٣) عن ابن سيده أنه قال في الحواريين : » كانوا خلصاء عيسى وأنصاره ، وأصله من التحوير : التبييض ، وإنما سموا حواريين لأنهم كانوا يغسلون الثياب ، أي يحورونها ، وهو التبييض • ومنه الخبز الحُوّارَى •• » اللسان (حور) ، وفيه عن الجوهري « الحُوّارَى : الدقيق الأبيض » •

(٤) والأعراب تسمي نساء الأمصار حواريات لبياضهن وتباعدهن عن قشف الأعراب بنظافتهن • انظر اللسان (حور) •

(٥) « الحور أن تسود العين كلها مثل أعين الظباء والبقر ، وليس في بني آدم حور ، وإنما قيل للنساء « حُورُ العِين » لأنهنّ شُبِّهنَ بالظباء والبقر » اللسان (حور) •

وقالَ آخرونَ : الحَوَرُ شِدَّةُ سوادِ العَيْنِ في شِدَّةِ بَياضِ العَيْنِ (١) • وقالَ بعضُهُم : الحَوَرُ سَعَةُ العَيْنِ وعِظَمُ المُقْلَةِ •

وهل يجوزُ أيُّها المتمتِّعُ بالحورِ العينِ أن يُقالَ : (حِير) كما يقالُ (حُور) فإنَّهم يُنشِدون هذا البيتَ بالياء :

١٤٢ـ إلى السَّلَفِ الماضي وآخرَ واقِفٍ

إلى رَبْرَبٍ حِيرٍ حِسانٍ جآذِرُه (٢)

فإذا صَحَّت الروايةُ [بالياء] (٣) في هذا البيت قَدَحَ ذلكَ في قولِ مَنْ يقولُ (٤) : إنَّما قالوا الحِيْر إتباعاً للعِين كما قالَ الرَّاجز :

---

(١) في ج : « شدة سواد سواد العين في شدة بياض بياضها » • وعن الأزهري : « لاتسمى حوراء حتى تكون مع حور عينيها بيضاء لون الجسد » اللسان (حور) •

(٢) البيت في تهذيب اصلاح المنطق للتبريزي ٥٩ من غير نسبة ، ولم أعرف قائله • والربرب : القطيع من بقر الوحش ، وقيل من الظباء ، ولا واحد له • والجآذر : جمع جؤذر ، وجؤذر ولد البقرة ، وقيل هو البقرة الوحشية • اللسان (جذر) • والشاهد في البيت قوله : « حير » عوضا عن حور » دون وجود ما يسوغ الاتباع •

(٣) زيادة من ج •

(٤) في د ، ل ، ف : « قدح في ذلك قول من يقول » ، تحريف ، وصوابه عن ج ، هـ •

١٤٣ــ هَلْ تعرِفُ الدَّارَ بأعلى ذي القُور

قَدْ دَرَسَتْ غَيرَ رمادٍ مكفُور

مُكتَئِبِ اللَّونِ مَريحٍ مَمْطور

أزْمانَ عينــاءُ سُرورُ المَسْرُور

حوراءُ عيناءُ مِنَ العِــين الحــير (١)

---

(١) وردت هذه الأبيات منسوبة الى منظور بن مرثد الأسدي في تهذيب إصلاح المنطق ٥٩ ، وذكرت ثلاثة الأبيات الأوائل منسوبة اليه في اللسان (روح) ، ومن غير نسبة في اللسان (كفر) ، ووردت الأربعة الأوائل منسوبة الى منظور في اللسان (قور) ، ورواية البيت الثالث « مروح » بدل « مريح » • وأثبت الدكتور عبد الحفيظ السطلي الأبيات الثلاثة الأوائل في ملحقات ديوان العجاج : ٢/٢٩٣ ورواية ثانيها : « ودرست » • ووردت الأبيات جميعا بترتيب مغاير ضمن أرجوزة من ثلاثة عشر بيتاً في نوادر أبي زيد ٢٣٦ ، ووردت الأبيات الأربعة الأخيرة من غير نسبة في المنصف ١/٢٨٨ ــ ٢٨٩ ، وورد البيت الأخير من دون نسبة في أمالي ابن الشجري ١/٢٠٩ ، وشرح المفصل ٤/١١٤ • ورواية البيت الأخير في هـ : « العين الحور »، وذكر التبريزي في التهذيب ٥٩ أن : « العين الحور » في البيت الأخير رواية •

قوله : « بأعلى ذي القور : أي بأعلى المكان الذي بالقور • و القور جبيلات صغار واحدها قارة • والمكفور : الذي سفت عليه الريح التراب • وقوله : مكتئب اللون يريد أنه يضرب الى السواد كما يكون وجه الكئيب • ومريح ومروح : أصابته الريح وممطور : أصابه المطر • وعيناء الأولى اسم امرأة ، والثانية بمعنى الواسعة العين • والشاهد في البيت الخامس ، حيث كان حقه أن يقول : « الحور »

←

وكيف يستجيزُ مَنْ فَرْشُهُ مِنَ الإستبرقِ (١) أن يمضي عليهِ أَبَدٌ بعدَ أَبَدٍ (٢) ، وهو لا يدري كيفَ يجمَعُهُ جمعَ التكسيرِ ولا كيفَ يُصَغِّرُهُ • والنحويّونَ يقولون في جمعِهِ : أبارِق وفي تصغيرِهِ أُبَيرِق (٣) • وكانَ أبو إسحاق [٢٣٦ — آ] الزَّجَّاج يَزْعُم [أنّه] (٤) في الأصلِ مُسَمّىً (٥) بالفعلِ الماضي وذلكَ الفعلُ استفعَلَ مِنَ البَرْقِ أو مِنَ البَرَقِ وهذه دعوىً

←

وهو جمع حوراء الا أن حاءه كسرت وقلبت واوه ياء للاتباع لوروده بعد « عين » فصار « الحير » • وعلى ما ذكر فلا شاهد في رواية : « العين الحور » • وقال التبريزي : « والجيد أن يكون « حير » لغة في « حور » وليس كما ذكروه » تهذيب اصلاح المنطق ٥٩ •

(١) في اللسان عن الجوهري أن الهمزة والسين والتاء من الزوائد • وعن الأزهري أنه قال : انها وأمثالها من الألفاظ حروف غريبة وقع فيها وفاق بين العجمية والعربية ، وعن الزجاج أنه قال : هو الديباج الصفيق الغليظ الحسن • وقال : هو اسم أعجمي وهو منقول من العجمية الى العربية • انظر اللسان (باب القاف فصل الهمزة) •

(٢) سقط « بعد أبد » من جـ •

(٣) في جـ : « إيبرق » تصحيف • قال سيبويه : « وإذا حقرت استبرق قلت أبيرق ، وإن شئت قلت أبيريق على العوض ، لأن السين والتاء زائدتان ••• » ثم قال : « وترك صرف استبرق يدلك على أنه استفعل » الكتاب ١١٣/٢ • وانظر السيرافي عليه •

(٤) زيادة من سائر النسخ •

(٥) في هـ « سمي » •

من أبي إسحاق (١) وإنّما هو اسمٌ أعجَمِيٌّ عُرِّب (٢) .

وهــذا العَبْقَرِيّ (٣) الذي عليه اتّكاءُ المؤمنينَ إلى أيِّ شيءٍ نُسِبَ ، فإنّا كُنّا نقولُ في الدّارِ الأولى : إنَّ العَرَبَ كانت تقولُ إنَّ (٤) عَبْقَرَ بِلادٌ يسكُنُها (٥) الجِنُّ وأنَّهم إذا رَأوا شيئاً جَيِّداً قالوا : عَبْقَرِيٌّ أي كأنَّهُ مِن عَمَلِ الجِنِّ إذ كانَتِ الإنسُ لا تَقْدِرُ (٦) على مثلِهِ ، ثُمَّ كَثُرَ ذلك حتّى

---

(١) في د : « عن ابن اسحاق » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٢) « قال أبو اسحاق الزجاج : كان أصل « استبرق » : « استفعل » مثل « استخرج » والألف ألف وصل ثم نقل الى الاسم فقطع الألف كما يلزم في مثل ذلك » السيرافي على الكتاب ٢/١١٣ . وانظر الخلاف حول أصل « استبرق » في الرضي على الشافية ١/٢٦٤ ، واللسان (برق) . وحاشية جـ : ٤٠ ـ ٤٢ .

(٣) في اللسان (عبقر) عن ابن الأثير : « عبقر : قرية تسكنها الجن فيما زعموا ، فكلما رأوا شيئاً فائقاً غريباً مما يصعب عمله ويدق ، أو شيئاً عظيماً في نفسه نسبوه اليها فقالوا « عبقري » ، ثم اتسع فيه حتى سمي به السيد والكبير . وفي الحديث : أنه كان يسجد على عبقري ، وهي هذه البُسط التي فيها الأصباغ والنقوش حتى قالوا : ظلم عبقري ، وهذا عبقري قوم : للرجل القوي . ثم خاطبهم الله تعالى بما تعارفوه فقال : « عبقري حسان » ... » .

(٤) سقط « ان » من جـ .

(٥) في جـ : « تسكنها » .

(٦) في د : « يقدر » ، تصحيف ، وصوابه عن سائر النسخ .

قالُوا : سَيِّدٌ عبقريّ وَظُلْمٌ عبقريّ . قالَ ذو الرُّمَّة :

١٤٤ــ حتّى كأنَّ حُزُونَ القُفِّ أَلْبَسَها

مِنْ وشيِ عَبْقَرَ تجليلٌ وتَنْجِيدُ(١)[هـ ــ١٥٧]

وقال زهير :

١٤٥ــ بِخَيلٍ عليها جِنَّةٌ عَبْقَرِيَّةٌ

جَدِيرُونَ يوماً أن ينالُوا وَيَسْتَعْلُوا(٢)

وإنْ كانَ أهلُ الجنَّةِ عارِفِين بهذِهِ الأشياءِ قد ألهَمَهُمُ اللهُ العلمَ بِما يحتاجون إليه فلن يستغنيَ عَن معرِفَتِه الوِلدان المُخَلَّدون ، فإنَّ ذلك لم يقعْ إليهم ، وإنّا لَنَرضَى بالقليلِ مِمّا

---

(١) شرح ديوان ذي الرمة ١٣٦٦ ، واللسان (عبقر) منسوباً اليه ، والرواية فيهما : « رياض القف » . والقف ما غلظ من الأرض ولم يبلغ أن يكون جبلاً ، والتنجيد : التزيين . والحزون : جمع حزن وهو المكان الغليظ . والوشي : نقش الثوب ، وجلله : ألبسه وغطاه . ونجده : زينه . شبه الزهر بوشي عبقر .

(٢) هذا البيت من قصيدة يمدح بها زهير هرم بن سنان والحارث بن عوف، وهو في ديوانه بشرح الأعلم ١٨ ، وبشرح ثعلب ١٠٣ ، ورواية الأعلم : « فيستعلوا » وهي موافقة لرواية البيت في هـ ، واللسان (عبقر) . وجاء في هـ : « عليها جبة » ، تصحيف . وفي ج : « أو يستعلوا » ، وهو تحريف لا يستقيم معه وزن البيت . وجاء قبل هذا البيت قوله :

إذا فزعوا طاروا الى مستغيثهم   طوال الرماح لاضعاف ولا عزل

عندَهُم أجراً (١) على تَعليمِ الوِلْدان . فيَتَبَسَّمُ (٢) إليهم رِضوانُ ويقولُ (٣) : (إنَّ أصحابَ الجَنَّةِ اليومَ في شُغُلٍ فاكِهون هُمْ وأزواجُهُم في ظِلالٍ على الأرائِكِ مُتَّكِئون) (٤) فانصرِفوا رَحِمَكُمُ اللهُ فقد أكثَرْتُم الكلامَ فيما لا مَنْفَعَةَ فيه ، وإنّما كانَتْ هذهِ الأشياءُ أباطيلَ زُخْرِفَتْ في الدّارِ الفانيةِ فذَهَبَتْ مَعَ الباطِل ، فإذا رأوا جِدَّهُ في ذلك قالوا : رَحِمَكَ اللهُ نحنُ نسألُكَ أن تُعَرِّفَ بعضَ علمائِنا الذين حَصَلُوا (٥) في الجَنَّةِ بأنّا واقِفونَ على البابِ نُريدُ أن نُخاطِبَهُ في أمرٍ ، فيقولُ رِضوانُ : مَنْ تؤثِرونَ (٦) أنْ أُعلِمَ بمكانِكُم مِن أهلِ العِلمِ الذينَ غُفِرَ (٧) لهُم فيشتورُونَ طويلاً ثمَّ يقولون : عَرِّفْ بموقِفِنا هذا الخليلَ بنَ أحمدَ الفرهوديَّ ، فيُرسِلُ إليه رِضوانُ بعضَ أصحابه ، فيقولُ (٨) : على باب الجَنَّة قومٌ قد أكثَروا القولَ (٩) ، وإنّهم يريدونَ أن

---

(١) في جـ : « جزاء » .

(٢) في جـ : فيبتسم » .

(٣) زاد هنا في جـ : « لهم » .

(٤) ما ذكر على لسان رضوان جاء من لفظ الآيتين ٥٥ ، ٥٦ من سورة يس .

(٥) حصل الشيء : بقي وثبت .

(٦) في هـ : « تؤثرن » ، تحريف .

(٧) زاد هنا في جـ : « الله » .

(٨) زاد هنا في جـ : « له » .

(٩) في جـ : « الكلام » .

يخاطِبوكَ ، فَيُشرِفُ عليهم الخليلُ فيقول : أنا الذي سألتُم عنه فما الّذي (١) تُريدون ؟ فيعرِضونَ عليهِ مثلَ ما عَرَضُوا على رِضوان ، فيقولُ الخليل : إنَّ اللهَ جَلَّت قُدرَتُه ـ جَعَلَ مَنْ يَسكُنُ الجَنَّةَ مِمَّن يتكلَّمُ بكلامِ العَرَبِ ناطِقاً بأفْصَحِ اللّغات كما نَطَقَ بها يَعرُبُ بنُ قحطانَ أو مَعَدُّ بنُ عدنانَ لايُدْرِكُهُم الزَّيغُ ولا الزَّلَلُ (٢) وإنّما افتَقَرَ الناسُ في الدّارِ الغرّارَةِ إلى علمِ اللّغة والنّحو لأنّ العربيّة الأولى أصابَها تغييرٌ . فأمّا الآنَ فقد رُفِعَ عن أهلِ الجَنّة كلُّ الخطأ والوَهْمِ فاذهَبوا راشِدِينَ إن شاءَ الله ، فيذهبونَ وهم مُخفِقُونَ مِمّا طَلَبوه .

ثمَّ أعودُ إلى ما كُنْتُ متكلِّماً فيهِ قبلَ ذِكرِ الملائكة: مَنْ [أهدى] (٣) البَريرةَ إلى نَعْمان (٤) وأراقَ النُّطْفَةَ على الفُرات (٥) ، وَشَرَحَ القَضيّةَ لأميرِ المؤمِنين (٦) فقد أساءَ فيما فَعَل . ودَلَّني كَلامُهُ على أنّه بَحْرٌ يستجيشُ مِنّي

---

(١) في هـ : « اذا » .

(٢) في جـ : « عدنان وأبناؤه لصلبه لايدركهم الزلل ولا الزيغ » .

(٣) زيادة من جـ ، هـ .

(٤) البريرة : واحدة البرير ، وهو ثمر الأراك . ونعمان : واد ينبت الأراك بين مكة والطائف ، وقيل : هو موضع آخر . والأراك شجر تتخذ من فروعه المساويك .

(٥) النطفة : القليل من الماء ، والفرات : النهر المعروف .

(٦) قال في حاشية جـ : هو علي بن أبي طالب (رض) .

ثَمَـــدا (١) ، وَجَبَلٌ يستضيفُ إلى [هـ ــ ١٥٨] صُخُورِهِ حَصىً ، وَغَاضِيةٌ مِنَ النِّـيرانِ تَجْتَلِبُ (٢) إلى جِمارِهـا سَقْطاً (٣) ، وَحَسْبُ تِهامةَ ما فِيها مِنَ السَّمُرِ (٤) .

وسؤالُ مولايَ الشيخ كما قالَ الأوَّل :

١٤٦ــ فَهَذِي سيوفٌ يا صُدَيُّ بنَ مالِكٍ
كثـيرٌ ولكِنْ أينَ بالسيفِ ضارِبُ (٥)

١٤٧ــ لا هَيْثَمَ اللَّيلَةَ لِلْمَطِيِّ (٦)

---

(١) استجاشه : طلب منه جيشا . وهنا : الاستزادة من العلم . والثمد : الماء القليل .

(٢) في جـ : « يجتلب » . ونار غاضية : عظيمة مضيئة ، وهو من نار الغضى ، والغضى أجود الوقود .

(٣) سقط الزند ــ بتثليث السين وسكون القاف ــ : ما وقع من النار حين القدح ، وهو يذكر ويؤنث .

(٤) قيل : إن مكة من تهامة ، وقيل : تهامة مكة ، وقيل غير ذلك . والسمر جمع ، واحده سمرة وهو شجر الطلح .

(٥) لم أعرف قائله .

(٦) لم يعرف قائل هذا الرجز . واستشهد به النحويون على اعمال « لا » في المعرفة التي أريد بها نكرة ، كأنه قال : لاهيثم من الهيثمين . وورد هذا الشاهد في : الكتاب ١/٣٥٤ ، وأمالي ابن الشجري ١/٣٢٩ ، وشرح المفصل ٢/١٠٢ ، ١٠٣ ، ٤/١٢٣ ، والهمع ١/١٤٥ ، والخزانة ٢/٩٨ . والمراد : ليس عندنا من يقوم مقام هيثم في جودة حدائه . وما يورده أبو العلاء هنا من تعظيم سائله وتحقير نفسه عادة جرى عليها يخفي تحتها مقدرته الفائقة .

قضيةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها (١)، وَشَكَاةٌ (٢) فأينَ الحارثُ ابنُ كَلَدَةَ ، وَخَيْلٌ لو كانَ لها فوارسُ • واللهُ المستعانُ على ما تَصِفون •

والواجبُ أن أقولَ لنفسي : « وراءَكَ أوسعُ لَكَ » (٣) «فالصيفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ» (٤) و« لا يكذِبُ الرائِدُ أهلَهُ » (٥)

---

(١) أصل المراد بأبي حسن علي بن أبي طالب (رض) ، ثم أريد بها النكرة • وفي الكتاب : « قضية ولا أبا حسن » ٣٥٥/١ • والمعنى : لا أمثال لعلي لهذه القضية • والاستشهاد عند النحويين في هذا كما في الشاهد السابق ، وانما أورده أبو العلاء لمعناه الذي يخدم تواضعه الظاهري •

(٢) الشكاة : المرض • والحارث بن كلدة طبيب العرب في زمانه (ت نحو ٥٠ هـ) الأعلام ١٥٩/٢ •

(٣) المعنى : تأخر تجد مكاناً أوسع لك • وانظر هذا المثل في أمثال الميداني ٣٧٠/٢ •

(٤) في ج : « الصيف » • وللمثل رواية أخرى وهي « في الصيف » • انظر قصة المثل في أمثال الميداني ٦٨/٢ • ويضرب لمن يطلب شيئاً فوته على نفسه •

(٥) الرائد : هو الذي يقدمونه ليرتاد لهم منزلا أو ماء أو ملجأ من عدو يطلبهم • والمعنى أنه وان كان الرائد كذابا فانه لا يكذب أهله • ويضرب فيمن يخاف من غب الكذب • أمثال الميداني ٢٣٣/٢ ، واللسان (رود) برواية « الرائد لا يكذب أهله » •

ولو(١) كانَ معي مِلءُ السِّقاءِ لَسَلَكْتُ في الأرض المَقَّاءِ(٢) ٠ وسوفَ أذكرُ طَرَفاً(٣) مِمَّا أنا عليه ، غَرِيَتْ بِيَ(٤) العامَّة مِنْ شُبَّ إلى دُبَّ(٥) ، يزعُمون [٣٣٦/ب] أنِّي مِنْ أَهْلِ العِلم وأنا مِنه خِلْوٌ إلاَّ ما شاءَ الله ومنزلَتِي إلى الجُهَّالِ أدنى مِنها إلى الرَّهْطِ العُلماءِ ٠ ولن أكونَ مثلَ الرَّبْداء(٦) أزعُمُ في الإبِلِ أَنَّني طائرٌ وفي الطَّيرِ أنِّي(٧) بَعيرٌ سائِر، والتَّمويه خُلُقٌ ذَميمٌ ولكِنِّي ضَبٌّ لا أحمِلُ ولا أَطيرُ ولا تُمَنِّي في البَيعِ خَطير أقتَنِعُ بالحَبْلَةِ(٨) والسِّحاءِ ، وأتَعَوَّذُ(٩) مِن بني آدَمَ في

---

(١) في جـ : « لو » ٠

(٢) « مفازة مقاء : بعيدة ما بين الطرفين ، وكل تباعد بين شيئين مقق » اللسان (مقق) ، ويريد هنا : الواسعة ٠ والسقاء : ظرف الماء من الجـلد ٠

(٣) في جـ : « ظرفا » ، تصحيف ٠

(٤) في هـ : « غريب في » ، تحريف ٠

(٥) « في المثل : « أعييتني من شب الى دب » ، « ٠٠٠ من شب الى دب » ، أي : من لدن شبَبْتَ الى أن دببت على العصا ، يجعل ذلك بمنزلة الاسم بإدخال « من » عليه ، وان كان في الأصل فعلا » ٠ اللسان (شبب) ٠

(٦) ظليم أربد ، ونعامة ربداء : لونها كلون الرماد ٠ وقيل في النعامة : إنها لاطائر ولا بعير ٠ انظر الحيوان ٤/ ٣٢١ ٠

(٧) في جـ : « أنني » ٠

(٨) في هـ : « بالحيلة » ، تصحيف ٠ والحبلة : شجرة يأكلها الضباب ٠ والسحاء : نبت يأكله الضب ٠

(٩) في هـ : « والعوذ » ، تصحيف من « والعوذ » ، والثاني جاء في نشرة الميمني ٠

مَساءٍ وضُحاء ، وإذا خَلَوتُ في بيتي تَعَلَّلْتُ [١] وإنْ فارَقْتُ مأواي [٢] ضَلَلْتُ . وذَكَرَ [٣] ابنُ حَبيبٍ [٤] أنّه يُقالُ في المَثَل : « أَحْيَرُ مِنْ ضَبٍّ » [٥] وذلك أنّه إذا فارَقَ [٦] بيتَهُ فأبْعَدَ لم يهتَدِ [٧] أن يَرجِعَ إليه . وقد عَلِمَ اللهُ تعالَتْ قُدْرَتُه [٨] أنّي لا أبتَهِجُ بأنْ أكونَ في الباطِنِ أستحِقُّ تَثْريباً وأُدعى في الظاهِرِ أديباً [٩] وَمَثَلي مَثَلُ البِيْعَةِ الدّامِرَةِ تَجمعُ [١٠] طوائِفُ مِنَ المسيحيّةِ أنّها تُبرِئُ مِنَ الحُمّى، أو مِنْ كذا ، وإنّما هي جُدُرٌ [١١] قائِمة

---

(١) تعلل بالأمر : تشاغل به وتلهى .

(٢) في د « مأوى » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٣) سقطت الواو من هـ .

(٤) هو يونس بن حبيب الضبي .

(٥) قال الميداني : « أحير من ضب » : لأنه اذا فارق جحره لم يهتد للرجوع » . مجمع الأمثال ١/٢٢٧ ، وذكر أيضاً : « أضل من ضب » المصدر نفسه ١/٤٢٦ .

(٦) في جـ : « خرج من » .

(٧) في جـ : « لايهتدي » .

(٨) في جـ : « كلمته » .

(٩) في جـ : « أريبا » ، وهو العاقل والداهية البصير بالأمور .

(١٠) في جـ : « يجمع » ، والبيعة : الكنيسة . والدامرة : الهالكة .

(١١) في هـ : « مدر » ، تحريف .

لا تَفْرُقُ بينَ مِلْطَسِ الهادِمِ والمِسْيَعَةِ بِيَدِ الهاجِرِيِّ (١)، وسِيّان عندَها صِنُّ الوَبْرِ وما يُعْتَصَرُ (٢) مِنْ ذَكِيِّ الوَرْدِ . ولستُ بِدْعاً (٣) مِمَّنْ كُذِبَ عليه ، وادُّعِيَ له ما ليسَ عِنْدَه ، وقَدْ نادَيتُ بتكذيبِ القالَةِ (٤) نِداءً خَصَّ وَعَمَّ واعترفْتُ بالجَهَالة عندَ مَنْ نقض وأمَرَّ (٥) واعتَذَرْتُ بالتقصيرِ إلى مَنْ هَزَلَ وَجَدَّ . وقد حَرُمَ الكلامُ في هذهِ الأشياءِ لأنّي طَلَّقْتُها طَلاقاً بائِناً لا أملِكُ فيهِ الرَّجْعَةَ (٦)

---

(١) الملطس : المعول الغليظ تكسر به الحجارة . والمسيعة : خشبة ملساء يطين بها . والهاجري : البنّاء . وفي هـ : « المبيعة » بدل « المسيعة »، تحريف .

(٢) في ج : « وما تعتصر » . والصن — بالكسر — : بول الوبر ، وهو منتن جدا . والوبر دويبة على قدر السنور غبراء أو بيضاء من دواب الصحراء حسنة العينين ، شديدة الحياء تكون بالغور .

(٣) البدع : الشيء الذي يكون أولا .

(٤) القالة : القول الفاشي في الناس .

(٥) في هـ : « واعترف بالجهالة عند من نقض وأم » ، تحريف . وفي ج : « واعتذرت من التقصير الى من هزل وجد واعترفت بالجهالة عند من نقض ومن أبر » . وفي ل « نقض وأبرم » . و « نقض وأم » لاوجه له . وأمر الشيء : جعله يمر أي يذهب . وأبر : علا أو غلب .

(٦) الرجعة بالفتح — على الأفصح — : مراجعة الرجل أهله ، ويقال : هو يملك الرجعة على زوجته . ويقال : طلاق رجعي .

وذلكَ لأنَّني (١) وجدتُها فوارِكَ فقابَلْتُ فَرْكَهَا (٢) بالصَّلَفِ وألْقَيْتُ المَرامي إلى النَّازعِ (٣) ، وَخَلَّيْتُ الخُطَبَ لِرُقاةِ المنابِرِ . وكنتُ في عِـدَّانِ المُهْلَةِ (٤) أجِـدُ (٥) إذا زاولْتُ الأدَبَ كأنَّني عارٍ يَعْتَمُّ (٦) [هـ ـ ١٥٩] أو أقطعُ الكَفَّيْنِ يَتَخَتَّمُ . وينبغي لهُ أدامَ اللهُ تمكينَه إن ذَكَرَني عِنده ذاكرٌ أن يقولَ : « دُهْدُرَّيْنِ سَعْدُ القَيْنِ »(٧) إنَّما ذلكَ أجهلُ

---

(١) في هـ : « لأني » ، وفي جـ : « أني » .

(٢) فركت المرأة زوجها تفرَكه فِرْكاً وفَرْكاً وفروكاً : أبغضته ، فهي فارك ، والجمع فوارك . والصلف هنا : البغض .

(٣) المرامي : جمع مرماة ، وهو السهم الصغير الذي يتعلم فيه الرمي . وقيل غير ذلك . والنازع : الرامي .

(٤) في هـ : « عداد المهلة » تحريف ، وفي جـ : « المهكة » . ومهكة الشباب : نفحته وامتلاؤه وماؤه . والعدان : يقال : كان ذلك على عدان فرعون ، أي على زمانه . والمراد بعدان المهلة : زمان الشباب .

(٥) في د ، ل ، ف ، جـ : « احد » ، وضبطها في جـ : « أحد » ؛ وأثبت ما في هـ وهو الأشبه بالصواب .

(٦) أي : يضع العمامة .

(٧) هذا مثل كثر الخلاف في أصله ورسمه واعرابه . والرواية في أمثال الميداني ٢٦٦/١ « ده درين سعد القين » ، وقال : « قولهم : « درين »: لمزاوجة القين فاذا أرادو أن يعبروا عن الباطل تكلموا بهذا ثم تصرفوا في الكلمة فقالوا : « دهدر » و « دهدن » و « دهدار » ، وجعلوا كلها أسماء للباطل والكذب » وروي « سعد » بالرفع ، والنصب على النداء.

←

من صَعْلٍ الدَّوِّ (١) خالٍ كَخَلْوِّ البَوِّ (٢) •

ولَو كنتُ في جِنِّ (٣) العُمْرِ كما قيل لكنت قد أُنسيتُ ونَسيتُ لأنَّ حَديثي (٤) لا يُجهَلُ في لُزُومِ عَطَني (٥) الضَّيِّقِ

وانظر مجمع الأمثال ٢٦٦/١ • و « الدهدر : الباطل ، ومنه قولهم « دهدرين » و « دهدرية » للرجل الكذوب •• ومن كلامهم : « دهدرين سعد القين » ، أي بطل سعد القين ، بأن لايستعمل ، وذلك لتشاغل الناس بما هم فيه من الشدة والقحط » اللسان (ما بعد دهر) • وقال الفيروز بعد أن أورد التفسير الأول للمثل : « •• أو أن قيناً ادعى أن اسمه « سعد » زماناً ، ثم تبين كذبه فقيل له ذلك • أي : جمعت باطلاً الى باطل ياسعد الحداد •• » القاموس (دهر) •

(١) الصعل : الصغير الرأس ، ويقال للظليم « صعل » لصغر رأسه • والدو : الفلاة الواسعة •

(٢) في د ، ل : « الدو ذلك » وسقط « خال » منهما • وفي جـ زاد بعد « خال » : « من الحلية » • وما في د ، ل تحريف ، وصوابه عن ف ، هـ • والبو : ولد الناقة ، وجلد يحشى تبناً أو غيره لتعطف عليه الناقة اذا مات ولدها فتدر عليه • وأراد أبو العلاء المعنى الثاني ، وهو يريد أن يقول الناس فيه : إن علمه زائف لاغناء فيه ، وهذا ضرب من مبالغته في التواضع •

(٣) في هـ : « حسن » ، تحريف • وجن العمر : أوله ، وجن كل شيء أول شدته •

(٤) حديثي هنا : خبري • وفي هـ : « أنست » في موضع : « أنسيت » ، تحريف •

(٥) العطن للابل كالوطن للناس ، والمراد هنا : داره •

وانقِطاعي عن المُعَاشِرِ ذَهابَ السَّيِّقِ (١) ولو أنَّني كما يَظُنُّ لبلغتُ ما اختَرْتُ (٢) وبرزتُ للأعيُنِ فما استَتَرْتُ . وهو (٣) يروي البيتَ السائِرَ لزُهير :

١٤٨ـ والسِّترُ دونَ الفاحِشــاتِ ولا
يلقاكَ دونَ الخــيرِ مِن سِتْرِ (٤)

وإنَّما ينــالُ الرتَبَ مِن (٥) الآداب مَن يباشرُها بنفسِهِ ويُفْني الزمَنَ بِدَرْسِهِ وَيَسْتَعينُ الزُّهلِقَ والشُّعاعَ المتألِّقَ لا هو العاجز ولا المحاجِز (٦) .

١٤٩ـ ولا جَثَّامةٌ في الرَّحــلِ مِثْلي
ولا بَرَمٌ إذا أَمسَــى نَؤُومُ (٧)

(١) السيق من السحاب : ما طردته الريح كان فيه ماء أو لم يكن . وفي هـ : « الشيق » ومعناه المشتاق .

(٢) في هـ : « كما يظن لفعلت كما اخترت » تحريف .

(٣) أي صاحب المسائل الموجهة الى أبي العلاء .

(٤) البيت في ديوان زهير بشرح ثعلب ٩٥ . يقول : إن بينك وبين الفاحشات ستراً من الحياء والتقى ، وليس بينك وبين الخير ستر يحجبك .

(٥) في جـ : « في » .

(٦) الزهلق : موضع النار من الفتيل ، وقيل : السراج مادام في القنديل . وقيل غير ذلك . انظر اللسان (زهلق) . والشعاع : ضوء الشمس . ويريد بهما : المبصر . وفي هـ : « ولا هو المحاجز » . والمحاجز : المسالم .

(٧) وقع في رواية البيت في هـ اضطراب كبير ناجم عن تحريف . والجثامة :

ومِثلُهُ لا يسألُ مِثلي للفائدةِ بل للامتحان والخِبْرة (١)

فإنْ سَكَتُّ (٢) جــاز أن يَسبِقَ إلى الظنِّ الحسَن ؛ لأنَّ السُّكوتَ سِترٌ يُسْبَلُ عــلى الجَهــولِ • وما أُحِبُّ أن تَفْتَرِيَ (٣) عليَّ الظُّنونُ كما افترتِ الألسنُ في ذِكْرِها أمِّي مِن أهلِ العِلم •

وأحلِفُ بجِرْوَةِ الكَذوبِ (٤) ••• (٥) لأنْ آزِمَ (٦)

البليد والنوام • والرحل : منزل الرجل ومسكنه • والبرم : الضجر • ولم أعرف قائل هذا البيت ، ويغلب على ظني أنه للمعري نفسه اذ لم يقدم له بما يسبق الأبيات في العادة من قولهم (وقال •• ، وقوله ، •• قال الشاعر ، وما أشبه ذلك) ، هذا فضلا عن أن البيت جاء متصلا بسياق الكلام قبله ، والظاهر أنه كلام جاء على هيئة الوافر •

(١) **الخبرة ــ بكسر الخاء ــ : الاختبار •**

(٢) يريد : ان لم أجب عن آسئلة السائل •

(٣) في هـ : « يفترى » •

(٤) في د « الكذب » ، تحريف ، وصوابه عن ل ، ف ، هـ ؛ جـ • والجروة : النفس • ويقال للرجل اذا وطّن نفسه على أمر وصبر له : ضرب لذلك الأمر جروته • والكذوب والكذوبة : مــن أسماء النفــس • اللسان (كذب) عن أبي زيد • وقال في حاشية جـ : وسياق الكلام يدل علي أن المراد : وأحلف بمروءة النفس الكذوب •

(٥) زاد هنا في جـ كلام لم أتهد الى المراد منه وهو : « وهي اذا كانت لي أعز سكان الراكدة على » •

(٦) **في هـ : « أرم » • وأرم ما على المائدة يأرمه : آكله •**

وآزم : الأزم شدة العض بالفم كله وقيل بالأنياب • وبابه ضرب •

صابَةً أو مَقِراً (١) آثَرُ لَدَيَّ مِن أن أتَكَلَّمَ في هذه الصِّناعة كلمة . وَقَد تَكَلَّفْتُ الإجابَةَ فإنْ أخطأتُ فَمَنْبِتُ الخَطأ ومَعدِنُهُ (٢) غاوٍ تَعَرَّضَ لما لا يُحسِنُه (٣) وإن أصبْتُ فلا أُحمَدُ على الإصابةِ . رُبَّ دوراءٍ يَنْفَعُ وَصَفَهُ مَنْ ليسَ بِآسٍ ، وكلمةُ حُكْمٍ (٤) تُسمَعُ مِنْ حَلِيفٍ وسواسٍ (٥) .

---

(١) الصاب شجر مر واحدته صابة . وقيل : هو عصارة الصبر . والمقر : شجر مر ، وقيل السم .

(٢) معدنه : موطنه ، ومركز كل شيء معدنه .

(٣) في جـ : « يحسبه » .

(٤) في د « حلم » ، والأشبه بالصواب أثبته عن سائر النسخ . والحكم : الحكمة من العلم .

(٥) زاد هنا في جـ حتى آخر مقدمة رسالة الملائكة : « ولا حول ولا قوة إلا بالله ان أنشدت شاهداً من الشعر فيجوز أن يكون له أروى ، وان ذكرت قولاً من أقوال المتقدمين فلعله به أعرف ، واعتمادي على تفضّله في الصفح عن الزلل واغتفاره .

[هـ ـ ١٦٠] قال ابنُ الشجري في أماليه (*)

كتبَ إليَّ رجلٌ مِنْ أماثِلِ كُتّابِ (١) العَجَم يسألُ عَن هـذا البيت ، أَصحيحٌ إعرابُهُ أم فاسـدٌ ، وذَكَرَ أنّه لشاعرٍ أصفهانيٍّ مِن أهل هذا العصر :

١٥٠ـ يُؤَلِّل عُصْلاً لا بُنَاهُنَّ هَيْنَةً
ضِعافاً ولا أطْرافُهُنَّ نَوابِيـا (٢)

رَفَعَ (بُناهُنَّ) بـ(لا) ونَصَبَ (هَيْنَةً) بأنّه خبرُها . وإنّما فَعَلَ ذلك (٣) لينصِبَ القافية ، لأنّه لمّا أعمَلَ (٤) (لا) الأولى هذا العملَ أعملَ (لا) الثّانية عملَ الأولى . ولَحَّنَهُ في

(★) هذا النص وارد في كتاب أمالي ابن الشجري ١/ ٢٨١ ـ ٢٨٥ . وتمت معارضته بنصه ثمة ورمزت الى نص كتاب الأمالي بالرمز (ش) أضفته الى رموز نسخ الأشباه المعتمدة في التحقيق .

(١) في هـ : « كبار » .

(٢) لم أقف على هذا البيت في موضع آخر غير الأمالي ، وظاهر أن قائله معاصر لابن الشجري المتوفى سنة ٥٤٢ هـ . وسيأتي شرح ابن الشجري لغريب البيت وتوجيهه بما يغني عن الكلام عليه مهنا .

(٣) سقط « ذلك » من ش .

(٤) في د ، ل ، ف : « عمل » ، تحريف ، وصوابه عن هـ ؛ ش .

هذا نحويٌّ مِن أهلِ أصفَهَان ، لأنَّه جَعَل اسمَ (لا) معرِفة وقال : إنَّ مَنْ شبَّهَ [٣٣٧ ـ آ] (لا) بليس مِن العرب (١) ، رفَعُوا بها النكِرةَ دونَ المعرِفة .

فأجبتُ عَن هـذا : بأنّي وجـدتُ قوماً مِنَ النَّحويِّين مُعتَمِدين على أنَّ (لا) المشبَّهة بليسِ إنّما ترفعُ النكِراتِ خاصَّةً كقولِك : « لا رجلٌ حاضراً » ولم يُجيزوا « لا الرجلُ حاضراً » كما يقالُ : « ليس الرجـلُ حاضراً » ، وَعَلَّلوا هذا بأنَّ (لا) ضعيفةٌ في بابِ العمـلِ ، لأنَّها إنَّما تعمـلُ بحُكْـمِ الشَّبَهِ لا بِحُكْمِ الأصلِ في العَمَل ، والنَّكرةُ ضعيفةٌ جِداً فلذلك لا(٢) يعملُ العاملُ الضَّعيفُ إلاّ في النَّكرات كقولكَ : « عِشرون رجلاً » و « لي مِثْلُهُ فَرَساً » و « زيدٌ أحسَنُهُم أدَباً » ، فلمّا كانتْ (لا) أضعفَ العامِلَيْـن ، والنَّكـرة أضعَفَ المعمولَيْن خَصّوا الأضعَفَ بالأضعَفِ . وجـاءَ في شِعرِ أبي الطَّيِّب أحمدَ بنِ الحُسين إعمالُ (لا) في المعرفة في قولِه :

١٥١ــ إذا الجودُ لم يُرْزَقْ خَلاَصاً مِنَ الأذى
فلا الحمـدُ مكسوباً ولا المـالُ باقيا (٣)

---

(١) سقط « من العرب » من ش .

(٢) في ش : « لم » .

(٣) البيت في ديوان المتنبي بشرح البرقوقي ٤/٤١٩ . وورد منسوباً اليه في أمالي ابن الشجري ٢/٢٢٤ ، والمغني ٢٦٥ ، والشذور ١٩٨ ، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٤/٣٨٢ . و (لا) في البيت عاملة عمل ليس ، ومن ثم نصب خبرها (مكسوباً) .

ووجدتُ أبا الفتحِ عثمانَ بنَ جنّي غيرَ منكرٍ لذلك في تفسيرِهِ لشعرِ المتنبّي ولكنّه قالَ بعدَ إيرادِ البيت : « شبّهَ (لا) بليسَ فنصبَ بها الخبرَ »(١) .

وأقولُ : إنّ مجيءَ مرفوعِ (لا) منكوراً في الشّعر القديمِ هو الأعرف(٢) إلاّ أنّ خبرَها كأنّهم ألزَموه الحذفَ وذلك في قولِ سعدِ بنِ مالكِ بنِ ضبيعة :

١٥٢ـ مَنْ صَدَّ عَنْ نيرانِها
فأنا ابنُ قيسٍ لا بَراحُ(٣)

أرادَ : لا بَراح لي أو عِندي وفي قول رُؤبةَ بنِ العَجّاج :

---

(١) ليس البيت في الجزء الأول من الفسر لابن جني ولم ينشر الجزء الثاني فيما أعلم .

(٢) في د : « الأعرب » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٣) البيت لسعد بن مالك بن ضبيعة ، وورد منسوباً اليه في الكتاب ١/٢٨، ٣٥٤ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٥٠٦ ، والعيني ٢/١٥٠ ، والخزانة ١/٢٢٣ ، ٢/٩٠ ، وشرح أبيات المغني ٤/٣٧٦ ، والدرر ١/٩٧ .
وورد البيت غير منسوب في : المقتضب ٤/٣٦٠ ، وفي موضعين آخرين من أمالي ابن الشجري : ١/٣٢٣ ، ٢/٢٢٤ ، والانصاف ٣٦٧ ، وشرح المفصل ١/١٠٨ ، والمغني ٢٦٤ ، ٧٠١ ، وأوضح المسالك ١/٢٠٣ ، والهمع ١/١٢٥ . صد عن نيرانها : لم يقتحم لظاها ، وقد أضاف الشاعر نفسه الى جده الأعلى قيس لشهرته به .
والبيت شاهد على حذف خبر (لا) ومرفوعها نكرة .

١٥٣ـ واللهِ لولا أنْ تَحُشَّ الطُّبَّخُ

بِي الجحيمَ حينَ لا مُسْتَصْرَخُ[(1)] [هـ ـ ١٦١]

أرادَ : و[(2)] لا مستصرخ لي · ومرَّ بي بيتٌ للنابغة الجَعدِي فيه مرفوعُ (لا) معرفة وهو :

١٥٤ـ وحَلَّتْ سوادَ القلبِ لا أنا مُبْتَغٍ

سِواها ولا عَنْ حُبِّها مُتَرَاخِيا[(3)]

ـ دَنَتْ فِعْلَ ذي حُبٍّ فلمَّا تَبِعْتُها

تَوَلَّتْ ورَدَّتْ حاجَتي في فُؤادِيا

---

(1) البيتان في ديوان العجاج ٢/١٧٣ ، ووردا منسوبين اليه في اللسان (فنخ) برواية : « حيث لامستصرخ » ، وهما من دون نسبة في : الانصاف ٣٨٦ ، واللسان (طبخ) · واستشهد سيبويه بقطعة من ثانيهما في الكتاب ١/٣٥٧ ولم ينسبها ، والبيت الثاني في الهمع ١/١٢٥ · حش النار : جمع لها ما تفرق من الحطب وأوقدها · والطبخ : الملائكة الموكلون بالعذاب · وموضع الاستشهاد قوله « لا مستصرخ » حيث حذف خبر (لا) ومرفوعها نكرة ·

(2) سقطت الواو من ش ·

(3) سقط أكثر البيت وبعض المذكور بعده من د ، وأثبته عن سائر النسخ · والبيت مع سابقه ولاحقه التالي ذكرهما في ديوان النابغة الجعدي : ١٧١ وروايته « باغيا » في موضع « مبتغ » · وورد البيت منسوباً الى النابغة الجعدي في : المغني : ٢٦٥ ، والعيني ٢/١٤١ ، وشرح أبيات المغني ٤/٣٧٨ ، والخزانة ٢/١٣ ، والدرر ١/٩٨ · وأورده صاحب الهمع غير منسوب في ١/١٢٥ ·

وبعـــــده :

ـ وقد طالَ عَهْدِي بالشَّبابِ وَظِلِّهِ

وَلاقَيْتُ أيَّاماً تُشِيبُ النَّواصيـا

وإنَّما ذَكَرْتُ هذينِ البيتينِ مُستَدِلاً بِهِما على نصبِ القافِيةِ ، لئلاَّ يَتَوَهَّمَ مُتَوَهِّمٌ أنَّ البيتَ فردٌ مصنوع ، لأنَّ إسكانَ الياء في قولِهِ مُتَراخِياً مُمْكِنٌ مَعَ تصحيح الوزن على أن يكونَ البيتُ مِنَ الطويل الثالث مثل(١) :

١٥٥ـ أَقِيموا بَنِي النُّعمانِ عَنَّا صُدُورَكُمْ

وإلاَّ تُقِيمُـــوا صَاغِرِينَ الرُّؤوسا (٢)

وإذا صَحَّ نصبُ قافِيَةِ البيتِ فلا تَخْلُو (لا) (٣) الأولى أنْ تكونَ مُعمَلَةً أو مُلغاةً ، فإن كانتْ مُعمَلَةً فـ (مُبْتَغٍ) خبرُها وكانَ حَقُّه أن يُنْصَبَ ولكنَّه أسكَنَ الياءَ في موضعِ النَّصبِ كما أسكَنَها الآخَرُ في قولِهِ :

١٥٦ـ كَفَى بالنَّأيِ مِنْ أسمـــاءَ كافي

. . . . (٤)

---

(١) زاد هنا في هـ : « قوله » وكذلك في نقل البغدادي عن أمالي ابن الشجري في شرح أبيات المغني للبغدادي ٤/ ٣٨٠ .

(٢) ورد البيت منسوباً الى يزيد بن خذاق في شرح المفضليات ١٢٨٦ ، وورد غير منسوب في العقد الفريد ٥/ ٤٧٨ ، وشرح المفصل ٦/ ١١٥ . والشاهد في البيت عروضي ، وهو مجيء ضربه محذوفاً على (فعولن) وهو ثالث الأضرب التي يجيء عليها البحر الطويل .

(٣) سقط (لا) من ش .

(٤) سلف هذا البيت في الشاهد ١٠٣ .

وكانَ حقّه (كافياً) ، لأنّه حالٌ بمنزلةِ المنصوبِ في قولِهِ تعالى : (وكفى باللهِ وليّاً وكفى بالله نصيراً)[1] .

ومثلُه في إسكانِ الياءِ في موضعِ النّصبِ قولُ الفرزدق:

١٥٧ــ يُقلِّبُ رأساً لَمْ يَكُنْ رأسَ سَيِّدٍ
وعيناً لَهُ حَوْلاءَ بادٍ عُيُوبُها[2]

قال : (بادٍ) وكان حقّهُ (بادياً) إتباعاً لقولِهِ (عيناً) ، ولا يجوزُ أن يكونَ (عيوبُها) مبتدأً ، وخبرُهُ (بادٍ) لأنّه لو أرادَ ذلكَ لزِمَه أن يقولَ : (باديةٌ) ، ألا تَرَى أنّكَ لو قدّمتَ العيوبَ لم يصحَّ أن تقولَ «عيوبُها بادٍ» كما لا تقولُ : «الرجالُ جالسٌ» . وإذا كانَ كذلك فالنصبُ في قولِهِ (متراخيا) بالعطفِ على (مبتغٍ) لأنّه منصوبُ الموضعِ ، فكأنّه قالَ : لا أنا مُبْتَغِياً سِواها ولا مُتَراخِياً عَنْ حُبِّها ، فإنْ جَعَلْتَ (لا) الأولى ملغاةً [هـ ــ١٦٢] كانَ قولُهُ : « [أنا][3] مُبتَغٍ » مبتدأً وخبراً ، ولزِمَكَ أن تُعمِلَ الثّانيةَ ، ويكونُ اسمها محذوفاً تقديرُهُ : ولا أنا عن حُبِّها مُتَراخِياً ، وحَسُنَ حذفُهُ لتقدُّمِ ذِكْرِهِ . فإن قيلَ : فهل يجوزُ أن يكونَ قولُهُ

---

(١) النساء : ٤/٤٥ .

(٢) البيت في ديوان الفرزدق ١/٤٧ برواية :

يقلب عيناً لم تكن لخليفة ... مشوهة حولاء باد عيوبها

والبيت في موضع آخر من أمالي ابن الشجري : ١/١٠٥ ، وهو في هجاء هشام بن عبد الملك .

(٣) زيادة من هـ ، ش .

(مُتَراخِياً) حالاً ، والعاملُ فيه الظَّرفُ الذي هو (عن) كما يَعمَلُ الظَّرفُ في الحال إذا قُلنا : « زيدٌ في الدارِ جالِساً » ؟ قيلَ : لا يجوزُ ذلك لأنَّ (عن) ظرفٌ ناقِص ، وإنَّما يعمَلُ في الحال الظَّرفُ التامُّ ، ألا تَرَى أنَّ قولَك : « زيدٌ في الدارِ » كلامٌ مفيدٌ ، ولو قُلْتَ : «زيدٌ عَنكَ(1) راحِلاً» و « محمَّدٌ فيكَ راغِباً » لم يَجُزْ لأنَّكَ أَسقَطْتَ [٣٣٧ — ب] (راحلا) و(راغِباً) فقلتَ : « زَيدٌ عَنْكَ »و« محمَّدٌ فِيكَ » لم يَكُنْ كلاماً مُفيداً ، فإذاً لا يصحُّ إلاَّ أنْ تَرفَعَ (راحِلاً) و (راغِباً) وتَتَعلَّقَ الجارَّينِ بِهِما .

ووجدتُ بعدَ انقضاءِ هذِهِ الأمالي في كتابٍ عتيق يتضَمَّنُ المختارَ مِن شِعرِ الجَعْدِيِّ : « لا أنا باغياً سِواها » ، فهذِهِ الروايَةُ تَكفيكَ تَكلُّفَ الكلامِ على (مُبْتَغٍ) .

فأمّا قولُهُ : «يُؤَلِّلُ عُصْلاً »فمعنى يُؤَلِّلُ : يُحَدِّدُ أنياباً عُصْلاً ، والعَصَلُ : شِدَّةُ النّابِ مع اعوِجاجٍ فيه ، وهو نابٌ أعْصَلُ . والبُنى (2) : جمعُ بُنية ، يريدُ أصولَ الأنيابِ .

وقولُه « هَيْنَةٌ » : مخفَّفُ هَيِّنَةٌ ، كقولِهِم في مَيِّت : مَيْت ، وكما جاءَ في الحديث : « المؤمِنُ هَيْنٌ لَيْنٌ » (3) .

---

(1) في د « عندك » ، تحريف وصوابه عن سائر النسخ .

(2) « البنية بالضم والكسر : مابنيته . وجَمْعُه البِنى والبُنى » القاموس (بني) ، ومثله في اللسان (بني) .

(3) لم أقف على هذا الحديث في كتب السنن . وفي اللسان (هون) : « وشيء هين ، على « فيعل » : أي سهل ، وهين مخفف » .

والنَّوابي : مِنْ قولِهِم نَبَا السَّيفُ يَنْبو إذا ضَرَبْتَ بِهِ فَرَجَعَ إليكَ ولَم يَعْمَلْ في الضَّرِيبَةِ .

وقولُ رُؤْبة : « تَحَشُّ الطُّبَّخُ » ، يقالُ : حَشَشْتُ النّارَ أَحُشُّها إذا أذكَيْتُها ، والطُّبَّخُ : واحِدُهُم (١) طابِخ ، كساجِد وسُجَّد، وراكِع ورُكَّع،شَبَّه ملائِكَةَ النّارِ بالطبَّاخين. وقولُهُ : « حِينَ لا مُسْتَصْرَخُ » أي : حِينَ لا أحدَ هناكَ يُسْتَصْرَخُ كما يوجدُ ذلك في الدُّنيا (٢) .

وقولُ سعد بن مالك : « وَضَعَتْ أَراهِطَ » (٣) ، ذَكَرَ

---

(١) في هـ : « واحده » ، وفي ش : « جمع » .

(٢) انتهى هنا الكلام على بيت الشاعر الأصفهاني ، واستمر السيوطي في النقل عن الأمالي حتى آخر المجلس الخامس والثلاثين منها .

(٣) ورد في المجلس الخامس والثلاثين من أمالي ابن الشجري ١/٢٧٥ قول سعد بن مالك :

يا بؤس للحرب التي وضعت أراهط فاستراحوا

وجاء قبل الموضع الذي بدأ السيوطي منه في نقله عن الأمالي . والبيت من شواهد سيبويه ١/٣٦٦ ، والمغني ٢٣٨، وورد في شرح أبيات المغني للبغدادي ٤/٣١١ . واستشهدوا به على أن اللام في « للحرب » مقحمة بين المتضايفين . وورد في شرح المفصل ٥/٧٢ شاهداً على جمع « رهط » على « أراهط » ، وهو جمع مخالف للقياس عند سيبويه وأبي علي ، الكتاب ٢/١٩٩ ، وشرح الشافية ٢/٢٠٥ ، وقيل : إن « أرهط » مسموع عن العرب ، وعلى هذا فهو جارٍ على القياس . وانظر اللسان (رهط) .

(أراهط) أبو عليّ في بابِ ما جاءَ بناءُ جمعِهِ على غيرِ بناءِ واحِدِهِ كقولِهِم في جمعِ (باطِل) : أباطيل (١) ، كأنّه جَمْعُ إبْطال أو إبطيل (٢) ، و (أراهِط) كأنّه جمعُ (أَرْهُط) ٠

قال (٣) : و (أَفْعُل) لم يُستَعْمَل (٤) عندَه في هذا ، ـ « قولُه عِندَهُ يعني سيبويه ، وقولُهُ : وأَفْعُل لم يُستَعْمَل عِندَه في هذا » (٥) يعني أنّه لم [هـ ـ ١٦٣] يَثْبُتْ عِندَهُ أنّهم جَمَعُوا (الرَّهْطَ) الذي هو العِصابَةُ دونَ العَشَرَة على (أَرْهُط) ، ولكنّهم استعملُوا الأرهُط في الرَّهط الذي هو أديمٌ تَلْبَسُهُ الحائِضُ ، يكونُ قَدْرُهُ ما بينَ السُّرَّةِ إلى الرُّكبَةِ ٠ وغيرُ سيبويه قد حكى في (الرَّهطِ) الذي هو العِصابة أنّهم جَمَعُوه على (أرْهُط) ، وجَمَعُوا الأرهُطَ على (الأراهِط) ، كما جَمَعُوا الكَلْبَ على الأكلُب ثمَّ جَمَعُوا الأكلُبَ على الأكالِب ٠

وممّا جَمَعُوهُ على غيرِ قياس (حَدِيث) ، قالوا في جمعِهِ أحادِيث ، وأحاديث كأنّه جَمْعُ إحـداث ، كإعصار وأعاصِير ٠

---

(١) في د ، ل ، ف : « أباطيل وأباطيل » ، وفي ش : « أباطل وأباطيل » ، وكلاهما تحريف ، وأثبت ما في هـ ٠ وانظر الكتاب ٢/١٩٩ ، وشرح المفصل ٥/٧٣ ، وشرح الشافية ٢/٢٠٥ ، واللسان (بطل) ٠

(٢) انظر مصادر الحاشية السابقة ٠

(٣) أي أبو علي ٠

(٤) في د ، هـ : « تستعمل » ـ وأثبت الأوجه عن ل ، ف ، ش ٠

(٥) سقط ما بين العلامتين من ش ٠

ولا يجوزُ أن يكونَ (أحاديث) جمعَ أُحدُوثَة ، كأُغلوطَة ، وَأغَاليط ، لأنَّهم قد قالوا : حديثُ النَّبِيِّ وأحاديثُ النَّبِيِّ صلى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسلَّم ، ولم يَقُولوا : أُحْدُوثَةُ النَّبِيِّ (١) .

ومِمَّا جَمَعُوهُ على غيرِ قياس (٢) قولُهُم في جَمْعِ (الرُّبَّى) وهي الشاةُ التي تُحْبَسُ لِلَّبَنِ (٣)، وقيلَ : الحديثَةُ العهدِ بالوِلاد (٤) : (رُبَاب) مضموم الأوَّل . ومثلُهُ قولُهُم في جمعِ (التَّوأم) وهو الذي يولَدُ معَ آخر : (تُؤام) ، وفي جمعِ (الظِّئْرِ) وهي الدابَّة : (ظُؤار) ، وفي جمعِ الثَّنِيِّ : (ثُناء) ، وهو وَلَدُ الشَّاة إذا دَخَلَ في السَّنَةِ الثَّانية (٥) والبعيرُ إذا أَلْقَى ثَنِيَّتَهُ ، وذلك إذا دَخَلَ في السَّنَةِ السادِسة ، وفي جمع (الرَّخِل) : (رُخَال) ، وهي الأنثى مِن

---

(١) ذكر الفراء أن واحد الأحاديث : أحدوثة ، ثم جعلوه جمعاً للحديث ، وخالفه ابن بري جارياً مجرى ابن الشجري . اللسان (حدث) ، وانظر شرح المفصل ٧٣/٥ .

(٢) في ش : « القياس » .

(٣) في هـ ، ش : « اللبن » ، وانظر اللسان (ربب) .

(٤) الولاد : الولادة .

(٥) في اللسان عن الجوهري : « الثني : الذي يلقي ثنيته ، ويكون ذلك في الظلف والحافر في السنة الثالثة ، وفي الخف في السنة السادسة » انظر (ثني) .

أولادِ الضَّأنِ ، وفي جمع النُّفساء وهي المرأةُ التي وَضَعَتْ : (نُفَاس) ؛ وقيلَ أيضاً (نِفَاس) بكسرِ أوَّلِهِ [1] ، و (النُّفاسُ) أيضاً بالكسر : ولادُها [2] .

(١) في اللسان عن ثعلب : « والجمع نُفَساوات ونِفاس ونُفاس ونُفَّس » وعن اللحياني : « ونُفُس ونُفَّاس » انظر (نفس) .

(٢) زاد هنا في ش : « تم المجلس » . وهو المجلس الخامس والثلاثون من أمالي ابن الشجري .

القصيدةُ الحِرْباويّة (*)

نقلتُ مِن خطِّ بعضِ الفُضَلاء ، قالَ :

(*) ذكر بروكلمان في ٥/٣٠٥ من الترجمة العربية أنه لم يصل الينا من مؤلفات عثمان بن عيسى البلطي (ت ٥٩٩ هـ ، وترجم له في فهرس التراجم) الا القصيدة الحرباوية ، فإن صح ما ذكره فان هذه القصيدة تكتسب أهمية خاصة لكونها الشاهد الوحيد الباقي بين أيدينا من آثار هذا العالم النحوي اللغوي على حسب وصف كتب التراجم ، هذا فضلا عن القيمة النحوية والأدبية لهذه القصيدة ذات الطابع المتميز · وتجدر بنا الاشارة الى أن في المكتبة الظاهرية بدمشق مخطوطاً لهذه القصيدة محفوظاً برقم (٥٤٣٣ ـ عام) ، ويقع ضمن مجموع ، وقد نشره الزميل الأستاذ عبد الاله نبهان في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (المجلد ٤٧ ص ٣٥٤) ، كما أن صاحب ارشاد الأريب قد تعرض لذكر هذه القصيدة وأورد في الجزء ١٢ ص : ١٤١ اثنين وعشرين بيتاً منها مع تعقيب مختصر عقب كل من أبياتها ·

والذي استقر عندي أن مؤلف البلطي هذا لايقتصر على قصيدة شعرية مكتوبة بمعزل عن توجيه اعراب ألفاظ قوافيها ، لأ نهذه القصيدةانما بنيت على أنه يجوز في حرف رويها الضم والفتح والكسر والاسكان ، ولما كانت القصيدة ـ من هذا الوجه ـ تجري مجرى الألغاز النحوية أو تكاد ، كان لابد لمؤلفها من أن يوجه اعراب كلمات قوافيها جرياً مع السنة المتبعة لدى من أسهم في هذا الضرب من التاليف كالزمخشري

←

وغيره (انظر – على سبيل المثال – أول الفن الخامس من الجزء الثاني من كتاب الأشباه ، وكتاب الأحاجي النحوية للزمخشري) • وبعد هذا يمكن أن نخلص الى أن الراجح أن يكون ما ألفه البلطي انما هو قصيدة تتضمن بين أبياتها توجيهاً لاعراب كلمات قوافيها ، وأن يكون هذا التوجيه من تأليف البلطي نفسه •

وعندما نظرت في نص نسخة الظاهرية وجدت فروقاً كبيرة بينه وبين النص الوارد في الأشباه ، وذلك فيما يتعلق بنص كلام توجيه الاعراب المذكور بين أبيات القصيدة ، وهذا جعلني أتوقف عند احتمالين اثنين :

أولهما : أن يكون توجيه الاعراب الوارد في نسخة الظاهرية هو كلام البلطي نفسه ، وأن ما أثبته السيوطي هو ملخص كلام البلطي ، وهذا ما رجحه الاستاذ النبهان •

والثاني : أن يكون ما جاء في نسخة الظاهرية لايعدو أن يكون شرحاً للقصيدة الحرباوية لشارح مجهول ، وأن يكون ماجاء هنا في الأشباه انما هو أصل القصيدة الحرباوية مع توجيه البلطي نفسه لاعراب كلمات قوافيها •

والراجح عندي الاحتمال الثاني ، وذلك لسببين :

١ – أن الكلام الذي تقدم أبيات القصيدة وذكر قبل ايراد أبياتها في الأشباه (وهو الأسطر الستة الأولى من المتن الوارد هنا) لم يرد في في نسخة الظاهرية ، ••• وهذا يعني شيئاً هاما بالنظر الى ما فيه من حكاية كلام البلطي ، ولاسيما قوله : « ••• وحرف زويها يكون

أبو عَمرو (١) عثمان بنُ عيسى بن منصور بن ميمون البَلَطِيّ (٢) النحويّ : هذه القصيدةُ الحِرباويّةُ كأنّها (٣) تتلوّنُ كالحِرباء ، وحرفُ رَوِيِّها يكون مَضْمُوماً ، ثمَّ يَصيرُ مَفتوحاً ، ثمَّ مَكْسوراً ، ثمَّ ساكِناً ، وإنّما عَمِلْتُها كذلكَ الأمرَين : أحدُهما : أنّي آتي بما لَمْ أُسبَقْ إليه ، والآخَرُ كيما أتَحدّى بها النُّحاة ، لأنّي أتيتُ فيها بمذاهِبَ مِنَ النَّحوِ لم يقِفْ عَلَيها أحدٌ مِنهُم . ومضمونُها

← مضموماً ثم يصير مفتوحاً ثم مكسوراً ثم ساكنا ، وانما عملتها كذلك لأمرين : أحدهما أني آتي بما لم أسبق اليه ، والآخر كيما أتحدى بها النحاة ‥ » ، وظاهر من الضمائر المستعملة أن الكلام هو كلام المؤلف نفسه ، أي البلطي .

٢ ـ أن هذا الكلام المتقدم الذي ليس في نسخة الظاهرية متفق ومنسجم مع ما جاء بعده في توجيه اعراب كلمة (القوام) في البيت الأول في نص الأشباه حيث ورد فيه الكلام المتعلق بتوجيه الوقف بالسكون ، ولم يرد هذا الكلام ولا شيء منه في أثناء توجيه اعراب كلمة (القوام) في نسخة الظاهرية ، وان عدم ورود مثل هذا الكلام فيها يجعل وجوه الاعراب في كلمات قوافي أبيات القصيدة كلها ثلاثة لا أربعة ، (انظر الحاشية ٣ ص ٤٥٤) وهذا مخالف لما ثبت من كلام البلطي نفسه ، وورد في آول نص الأشباه ولم يرد في نسخة الظاهرية كما أسلفنا عند الحديث عن السبب الأول في ترجيح ما رجحناه .

(١) في البغية ١٣٥/٢ : « أبو الفتح » ، وانظر فهرس التراجم .

(٢) بفتح الباء كما في الانباه ٣٤٤/٢ ، وفي البغية بضمها .

(٣) في ل ، ف ، هـ : « لأنها » .

شكوى الزّمانِ وأهلِهِ وهذا [٣٣٨ ــ آ] أوّلُها (١) :

١ــ إنّي امرؤٌ لا يَطّبيني الشّادِنُ الحَسَنُ القَوامُ (٢)

يجوزُ في ميمِ (القوام) الرفعُ على أنّه فاعِل (الحَسَنُ) ، والنّصبُ على التّشبيه [هــ١٦٤] بالمفعول بهِ والجرُّ بالإضافة(٣)، والوقفُ بالسّكون ، لأنّ وزنَ الشّعرِ يَستقيمُ فيهِ حركةُ الميم وإسكانُها ، أمّا إذا حُرّكَتْ فالشعرُ مِنَ الضّرب السادِس مِنَ الكامِل (٤) ، وإذا سُكّنَتْ فالشعرُ مِنَ الضّربِ السابعِ مِنه (٥) .

٢ــ فارقْتُ شِرّةَ عِيشَتي إذْ فارَقَتْني والغَرامُ (٦)

---

(١) تفردت (هـ) بوضع حرف (ص) قبل كل بيت من أبيات القصيدة ، وحرف (ش) قبل شرحه ، وأظنه زيادة للتوضيح ممن طبعت هـ بعنايتهم . وقد استبدلت بذلك أرقاماً متسلسلة لأبيات القصيدة ، وهي خارجة عن تسلسل أرقام شواهد هذا الكتاب لتأخر قائلها . ولم أضبط حرف الروي في الأبيات لاحتماله الرفع والنصب والجر ولصحة الاسكان فيه من جهة العروض عند الوقف كما ذكر في شرح البيت الأول .

(٢) طباه يطبوه ويطبيه : اذا دعاه ، وكذلك اطباه على « افتعله » . اللسان (طبي) . وفيه أيضاً : لايطبيني : أي لايستميلني .

(٣) انظر الرضي على الكافية ٢/٢٠٩ ، ٢١٠ ، وأوضح المسالك ٢/٢٧١ .

(٤) أي : « متفاعلاتن » وهو المرفل .

(٥) أي « متفاعلان » وهو المذيل . ومعروف أن زجاف الاضمار وهو تسكين الثاني المتحرك يدخل في البحر الكامل .

(٦) شرة الشباب : حرصه ونشاطه .

ارتفعَ (الغرامُ) عطفاً على المُضمَر في (فارَقتْني) (١) ، وانتَصبَ عطفاً على (شِرَّةَ) ، وانخفضَ عطفاً على (عيشتي) .

٣ـ لا أستَلِـــذُّ بِقَيْنَةٍ تَشدُو لَدَيَّ ولا غُـلام

ارتفَعَ (غُـلام) عطفاً عـلى المُضمَر في (تَشدُو) (٢) ، وانتَصبَ عطفاً على موضعِ (قَينَة) ، فكأنَّه قال : لا أستلِذُّ قَيْنَةً ، وانخفضَ عطفاً على لفظِـهِ (٣) .

٤ـ ذو الحُزنِ ليسَ يَسُرُّهُ طِيبُ الأغاني والمُــدَام

ارتفعَ (المُدام) عطفاً على (طِيب) ، وانتصب بواوِ (معَ) ، وانخَفَضَ عطفاً على الأغاني .

٥ـ أمســى بِدَمعٍ سافحٍ في الخَدِّ مُنسَكِبٍ سِجام

ارتفعَ (سِجام) [لأنَّه] (٤) خبرُ مُبتدأ محذوفٍ ، أي هُوَ ، وانتَصبَ بإضمار (أَعني) (٥) وانجرَّ صِفَةً لما قبلَهُ (٦) .

---

(١) العطف على المضمر المرفوع قبيح الا في الشعر . انظر الكتاب ١/٣٨٩ ـ ٣٩٠ . والأجود أن يؤكد فيقال : « هي والغرام » . انظر الشرح المنسوب للبلطي في مجلة المجمع بدمشق (مجلد ٤٧ ص ٣٦٠) .

(٢) أي الضمير المستتر في « تشدو » العائد على القينة . وانظر الحاشية السابقة .

(٣) لايخفى أن تجويز اسكان حرف الروي المذكور في شرح البيت الأول للوقف سار على أبيات القصيدة جميعها ، ولذا لم يحتج الى ذكره بعد كل بيت .

(٤) زيادة من هـ .

(٥) أي : أعني سجاماً .

(٦) انظر الوجوه الثلاثة في : أوضح المسالك ٣/١٢ .

٦ ـ ألقى صُروفَ الدَّهرِ مُضْ

طَبِراً وما حَدِّي كَهَام (١)

يجوزُ رفعُ خبرِ (ما) على لغةِ تَميم (٢) ونصبُهُ على لغةِ الحِجاز ، وأمَّا الكسرُ فإنَّ بعضَ العرب يبني كُلَّ ما جاءَ على هذا الوزن على الكسر ، يَقيسونَهُ على (سَفَارِ) (٣) و (نَزَالِ) ٠

٧ ـ لا أشتكي مِحَنَ الدَّواهي

إذ تَحُلُّ بيَ العِظام

ارتفعَ (العظامُ) فاعلَ (تَحُلُّ) ، وانتَصَبَ صِفَةً لـ (مِحَنِ) وانجرَّ صِفةً للدَّواهي ٠

٨ـ مارسْتُهُنَّ ومارَسَتْنِي في تَصَرُّفِها الجِسام

ارتفعَ (الجسامُ) بقوله (مارَسَتْني) ، وانتَصَبَ بدلاً مِنْ (هُنَّ) في (مارستُهُنَّ) [هـ ـ ١٦٥] وانجَرَّ بدلاً مِن (ها) في (تصرفها) على حد قول الفرزدق :

١٥٨ـ على حالةٍ لو أنَّ في القومِ حاتِماً

على جودِهِ لضَنَّ بالماءِ حاتِمِ (٤)

---

(١) السيف الكهام : الكليل الذي لايقطع ٠ واستعار الشاعر السيف كناية عن نفسه ٠

(٢) في هـ « بني تميم » ٠

(٣) في هـ : « شغار » ٠ وقال سيبويه : « سفار » : اسم ماء ٠ الكتاب ٤١/٢ ٠ وانظر أضرب (فعال) الأربعة في شرح المفصل ٤٩/٤ وما بعدها ٠

(٤) البيت في ديوان الفرزدق ٢٩٧/٢ ، وفي شرح المفصل من دون نسبة ←

والقوافي مخفوضة ، وانخفضَ (حاتِم) على البَدَل مِنَ الهاء في (جودِهِ) .

٩ ـ وبلوتُ حَدَّ السَّيْفِ في عملٍ فأَخْلَفَني الحُسام

ارتفعَ (الحُسامُ) فاعلَ (أَخْلَفَنِي) ، وانتَصَبَ بدلاً مِن (حدَّ) ، وانجرَّ بدلاً مِنَ (السَّيفِ) .

١٠ـ إنْ كُنْتَ في لَيلِ الخطوبِ ارقُبْ لينكَشِفَ الظلام

ارتفَعَ (الظَّلامُ) بـ (يَنْكَشِف) ، وانتَصَبَ بـ (ارقُبْ) ، وانجَرَّ بَدَلاً مِن (لَيل) .

١١ـ واترُكْ مَلامَ الدَّهرِ عنكَ فما حديثُكَ والمَلاَم

ارتَفَعَ (المَلاَمُ) عَطفاً على (حديثُك)، وانتَصَبَ بواوِ (مع) ، وانجرَّ عطفاً على الكاف في (حَديثُك) .

١٢ـ أَرمِي زَمَاني ما رَمَى للعِرْضِ حَتَّى لا يُرَام (١)

← ٦٩/٣ . ورواية الديوان :

على ساعة لو كان في القوم حاتم على جوده ضنت به نفس حاتم

ولاشاهد فيه على هذه الرواية . والشاعر يفخر هنا بجوده في ساعة عسر .

(١) لايرام : لايطلب .

قد جاءَ الفعلُ بعدَ (حتّى) مرفوعاً ومنصوباً كقوله تعالى : (حتّى يقولَ الرسولُ) (١) • وأمّا الكسرُ فلا سبيلَ إليه إلاّ بزيادَةِ الياء في (يرام) فيصيرُ (يُرامي) مِنَ المُراماة ، ويصيرُ المعنى : لا أزالُ أُرْمِي الزّمانَ حَتّى يتركَ مُراماتي •

١٣ ــ إنّي أرَى العيشَ الخمــــو
لَ وصُحْبَةَ الأشــرار ذَامْ (٢)

« صحبةُ الأشرارِ » مبتــدأ ، و (ذامُ) خَبَرُهُ ، ويجوزُ نَصبُهُما معاً بـ (أَرَى) ، والذامُ الذّمّ ، وإذا زِدتْ على (ذام) الياءَ صارَ بلفظِ المخفوض ، وتُضيفُهُ إليك (٣) •

١٤ ــ كَــــمْ حاسِــدِينَ مُعانِـدِيـ
نَ عَدَوا عَلَيَّ وكَمْ لِئَــام

قد جاءَ بعدَ (كم) المرفوعُ والمنصوبُ والمجرورُ ، قالَ الفَرَزْدَقُ :

---

(١) البقرة ٢/٢١٤ « •• مستهم البأساء والضراء وزلزلوا حتى يقــول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله ألا ان نصر الله قريب » وقرأ نافع (يقول) بالضم ، والباقون بالفتح ، وخرّجوا (حتى) في قراءة الضم على أنها ابتدائية ، وفي قراءة الفتح على أنها الناصبة بأن مضمرة بعدها ، والمصدر المؤول مجرور بحتى • انظر التيسير ٨٠ ، والنشر ٢/٢١٩ ، ومعاني القرآن ١/١٣٢ ، واملاء العكبري ١/٥٣ ، والبيان ١/١٥٠ ، والكشف ١/٢٨٩ ، والمغني ١٣٤ ، ١٣٧ •

(٢) الذام : العيب ، ويأتي مهموزاً أيضاً •

(٣) ويصير المعنى : أرى عيبي وذمي في العيش الخمول وصحبة الأشرار •

١٥٩ـ كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يا جَرِيرُ وخالـةٍ

. . . . (١)

رُوِيَ برفعِ (عَمَّة) ونصبِها وَجَرِّها ٠

١٥ ـ رُبَّ امـرِىءٍ عَايَنْتُـهُ

لهجـاً بِسَبْيٍ مُسْتَهـام (٢)

---

(١) البيت في ديوان الفرزدق ١/٣٦١ برواية :

كم خالة لك يا جرير وعمة فدعاء قد حلبت علي عشاري

وورد منسوباً الى الفرزدق في : الكتاب ١/٢٥٣ ، ٢٩٣ ، والأبيات المشكلة للفارقي ١٤٥ ، وشرح المفصل ٤/١٣٣،والمغني ٢٠٢ ،والعيني ١/٥٥٠ ، ٤/٤٨٩ ، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٤/١٦٥ ،والخزانة ٣/١٢٦،والدرر١/٢١١٠وورد غيرمنسوبفيالكتاب ١/٢٩٥،والمقتضب ٣/٥٨ ، والمقرب ١/٣١٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٩١ ، والهمع ١/٢٥٤ ٠ والفـدع هنا : اعوجاج في رسغ اليد من كثرة الحلب ، والعشار : جمع عشَراء وهي النوق التي أتى عليها من حين أرسل عليها الفحل عشرة أشهر ثم لايزال ذلك اسماً لها حتى تضع٠ والمرادهنا النوق بعد ولادتها لأنه قال : (حلبت) ٠ والبيت في هجاء جرير ، وصف نساءه بأنهن راعيات للفرزدق يحلبن عليه عشاره ٠ وتوجيـه رواية الخفض : على قياس تمييز (كم) الخبرية ، ورواية النصب : على اللغة التميمية ، وقالوا : على تقديرها استفهامية استفهام تهكم لأنه لامعنى للاستفهام الحقيقيفي البيت٠وأما رواية الرفع فعلىأن(عمة) مبتدأ ، وخبره (قد حلبت) ، و (كم) على هـذا الوجه ظـرف أو مصدر ، وتمييزه محذوف ، والتقدير : كم مرة أو حلبة ٠

(٢) عاين الشيء : رآه بعينه ٠ ولهج بالشيء : اذا أغري به وثابر عليه ٠ والمستهام : الهائم ٠

[هـ ــ ١٦٦] الأخفش يقولُ : (رُبَّ) وما عَمِلَتْ [فيه] (١) في موضعِ رَفع (٢) ، فيكونُ رَفْعُ (مُسْتَهام) على الصِّفَةِ لامرِئٍ على المَوْضع ، ونصبُه بـ (عايَنْتُهُ) (٣) [٣٣٨ ــ ب] ، وَجَرُّهُ نعت (امرِئٍ) على اللَّفظ .

١٦ ــ بينَ العَدُوِّ غَدَوتُ مضطَراً بصُحْبَتِهِ أُسَام (٤)

(أُسامُ) بالرَّفعِ مضارعٌ مِن سامَ (٥) ، وبالفتح بمعنى : أُسامَى ، مَبنيٌّ للمفعول ، وبالكسرِ أي : أُسامي ، يقول : اضطَرَّني الزمانُ حتَّى أفاخرَ مَنْ يُفاخِرُني .

١٧ ــ لا غَرْوَ في تَفْضِيلِهِ هذا الزمانَ عَلا اللِّئام

ارتَفعَ (اللِّئامُ) على أنَّ (عَلا) فعلٌ ماضٍ مِنَ العُلُوِّ (٦) ، وانتَصَبَ كذلك على أنَّ فاعلَه ضميرٌ أي : علا هو اللِّئامَ ، أي زادَ عليهم في اللُّؤم (٧) ، وانجَرَّ على أنَّ (على) اسمٌ

---

(١) زيادة من سائر النسخ .

(٢) أي : على الابتداء .

(٣) الظاهر أن المراد : النصب على أنه مفعول ثان بحمل (عاين) على معنى رأى القلبية .

(٤) في د ، ل ، ف : « عين العدو » ، تحريف ، وصوابه عن هـ ؛ ومخطوطة الظاهرية .

(٥) أي أكلف وأعذب . اللسان (سوم) .

(٦) واللئام فاعله .

(٧) « اللؤم » كذا في النسخ جميعا . ولعله محرف عن « العلو » .

بمعنى فَوق بِجَرِّها (١) • وَيَغْلَطُ (٢) النّحاةُ ، ويسمّونَها حَرفاً كقولِهِم : زيدٌ على الفَرَس ، وإنّما التقديرُ : فوقَ الفَرَس

وأنشد سيبويه :

١٦٠ـ فَهْيَ تنوشُ الحوضَ نَوْشاً مِنْ عَلاَ (٣)

١٨ـ مَالي وَلِلحَمِــــــقِ الأثيـ
مِ الجاهِــلِ الفَــدْمِ العَبَام (٤)

تَقَــدَّمَ أنَّ النَّعتَ يَتْبَعُ ، ويُقْطَــعُ إلى الرَّفعِ والنَّصبِ (٥) •

---

(١) يريد : بجر الظرف لها باضافته اليها •

(٢) في هـ : « وبلفظ » ، تحريف •

(٣) ذكر البغدادي في الخزانة ١٢٦/٤ أن ابن بري عزاه الى غيلان بن حريث الربعي ، ورأيته منسوبا في اللسان (علا) الى أبي النجم • وورد غير منسوب في الكتاب : ١٢٣/٢ ، والمنصف ١٢٤/١ ، والأحاجي النحوية ٥٨ ، وشرح المفصل : ٧٣/٤ ، ٨٩ ، وورد ثانية في الخزانة ٢٦١/٤ • والبيت الذي يليه :

نوشــاً بـه تقطـع أجـواز الفـلا

وهو في وصف ابل وردت حوضاً وتناولت ما فيه تناولاً من فـوق • والنوش : التناول ، والبيت شاهد على اسمية (على) التي بمعنى فوق، وقطعت هنا عن الاضافة ، وأبدلت لام الكلمة ـ وهي الواو ـ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها •

(٤) الفدم : القليل الكلام من عي ومن عدم القدرة على الفصاحة • والعبام: الرجل الغليظ الخلقة في حمق •

(٥) انظر توجيه البيت الخامس من هذه القصيدة •

١٩ ـ إنَّ المُمَوَّهَ عِنْدَ قَدْ
مِ الناسِ يَعْلُو والطَّغَام (١)

[يجوزُ في الطَّغام](٢) الرَّفْعُ على الابتداء والخبرُ محذوفٌ (٣)، والنصبُ عطفاً على اسم (إنَّ)، والجرُّ عَطفاً على (قَدْم) .

٢٠ ـ لا تَرْجُ خيراً مِن ضعيـ
فِ الودِّ يبخَلُ بالسَّلامْ

الرفعُ على الحكاية أي بقولِه : السلامُ عَلَيكُم، والنَّصبُ على المَصدَر أي بأنْ يُسَلِّمَ السَّلام، أنشَدَ الفارِسِيّ :

١٦١ـ تَنَادَوا بـ « الرَّحِيلِ » غداً
وَفي تَرْحالِهِم نَفْسي (٤)

---

(١) الطغام : أوغاد الناس، الواحد والجمع فيه سواء .

(٢) زيادة من هـ .

(٣) التقدير : والطغام يعلو كذلك .

(٤) البيت من مجروء الوافر، ولم يعرف قائله، وهو في : سر الصناعة ٢٣٦/١، والمحتسب ٢٣٥/٢، والمقرب ٢٩٣/١، والخزانة ٢٣/٤ .
قال في سر الصناعة : « آجاز (يعني أبا علي) في الرحيل ثلاثة أوجه: الجر بالباء، والرفع والنصب على الحكاية، فكأنهم قالوا : الرحيل غداً، أو : نرحل الرحيل غداً، أو نجعل الرحيل، أو : أجمعوا الرحيل غداً . فحكى المرفوع والمنصوب » .
وعد ابن عصفور في المقرب هذا البيت من الضرورات القبيحة لأنه لايجوز أن يدخل الجر على الجملة المحكية .

وقال : يجوز في (الرَّحيل) الرفع والنصب والخفض ، ذكره ابن جِنِّي في سرِّ الصناعة .

٢١ـ وعليكَ بالصَّبـــرِ الجميـــ
ــلِ ومَا يلـوذُ بهِ الكِرام (١)

[هـ ـ١٦٧] الرفعُ بـ (يلوذُ) ، والنصبُ بـ (عليك) إغراء ، والجرُّ بدلاً مِنَ (الصَّبرِ) (٢) .

٢٢ـ لا يَستَفيقُ القلـــبُ مِن
كَمَـــدٍ يُلاقِي أو غَـــرَام

الرفـعُ عـلى الابتـداء ، والخبرُ مَحـذوفٌ ، والنَّصبُ بـ (يُلاقِي) (٣) ، والجرُّ عطفاً على (كَمَـدٍ) .

٢٣ـ حتَّى مَتَى شكـوى أخي الـ
بَثِّ الكئيـــبِ المُستَضَـــام

(شكوى) مصدرٌ مضافٌ إلى فاعلـهِ أو مفعولـهِ ، فرَفْعُ (المستضام) إتباعاً لِمَحَلِّ الفاعِل ، ونصبُهُ إتباعاً لِمَحَلِّ المفعول ، وجَرُّه على اللَّفظ (٤) .

٢٤ـ مَا مِنْ جَـوًى إلاَّ تَضَمَّـ
ـنَـهُ فُؤادي أو سَـــقَام

(١) لم يرد هذا البيت في شرح القصيدة الحرباوية (نسخة الظاهرية) .

(٢) لايخلو توجيه النصب والجر من تكلف ظاهر .

(٣) لأن في (ملاقي) مضمراً منصوباً عطفه عليه ، والتقدير : يلاقيه أو غراماً .

(٤) المراد بالاتباع في كل من الوجوه الثلاثة الوصف .

الرفعُ إتباعاً لموضعِ (جَوًى) فإنَّ (مِن) زائدة ، والجرُّ على لفظِهِ ، والنَّصبُ عَطْفاً على هاءِ[1] (تَضَمَّنَهُ) .

٢٥ـ هَمٌّ أرى في بَثِّهِ
ذُلاً ومِلءُ فَمي لِجَام[2]

«مِلْءُ فمي لِجام» مبتدأ وخبرٌ ، ونصبُ (لِجام) بأرى ، وكسرُه بتقديرِ : لِجامي .

٢٦ـ قَدَرٌ عَلَيَّ مُحَتَّمٌ
مِن فَوق يأتي أو أمام

(فوق) و (أمام) مبنيَّان على الضمِّ ، أو منصوبانِ على الظَّرف[3]، أو مجرورانِ بـ (مِن) إعراباً على أنَّهما نكِرَتان[4] .

٢٧ـ مَا قيلَ خلفَكَ خَلٌّ عنـ
ـهُ ففيهِ ما نَقَعَ المَلاَم[5]

الرفع بـ (نَقَعَ) ، والنصبُ بـ (خَلٌّ) ، والجرُّ بدلاً مِن هاءِ (عنه) .

٢٨ـ ما إنْ يَضُرُّ[6] بذاكَ إلْ
لا حينَ تسمَعُهُ الكَلاَم

(١) في د ، ل « ما » ، تحريف ، وصوابه عن ف ، هـ .

(٢) في هـ « ذل » ، تحريف .

(٣) في هـ « الظرفية » .

(٤) انظر شرح المفصل ٤/٨٦ ـ ٨٨ ، وشرح الشذور ١٠٣ ـ ١٠٦ .

(٥) في ل ، ف ، هـ : « فيه » .

(٦) في هـ « تضر » ، تصحيف .

الرفعُ بـ(يَضُرُّ)(١)، والنَّصبُ بدلاً مِن هاءِ (تَسمَعُهُ)، والجرُّ بَدَلاً مِن (ذاكَ) (٢) .

٢٩ــ ما في الوَرَى مِن مُكْــــرِمٍ
لِذَوي العُلــــومِ ولا كِرام

الرفعُ عطفاً عــلى موضعِ (مُكرم) ، والجرُّ عــلى لفظِــهِ ، والنصبُ بـ (لا) (٣) .

٣٠ــ أَأَعيشُ فيهِــــم إذْ بَلَوْ
تُهُمُ وَقَدْ جَهِلُــوا الأنام (٤)

الرفعُ بدلاً مِنَ الواو في (جَهِلُوا) ، والنصبُ بَدَلاً مِنْ (هُم) في (بَلَوتُهُــم) [هـ ــ ١٦٨] ، والجرُّ بدلاً مِنْ (هم) في (فيهِم) .

٣١ــ في غَفْــــلَةٍ أيقاظُهُــــم
عَنْ سُؤْدُدٍ بَلْهَ النِّيــــام

عندَ قطرُب أن (بَلْهَ) بمعنى كيفَ [٣٣٩ ــ آ] يرتفعُ

---

(١) في هـ « تضر » ، تصحيف .

(٢) المعنى على الوجه الثالث : لاضرر بالكلام الا حين تسمعه فأما ما لا تسمعه فلا ضرر عليك فيه . انظر مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ــ مجلد ٤٧ ص ٣٥٤ .

(٣) أي النافية للجنس .

(٤) في ل : « ان » .

ما بعدَها(١) ، وأصلُها أن تكونَ بمعنى دَعْ ، فينصب ما بعدَها(٢) ويُجرُّ بها تشبيهاً بالمصدَر (٣) . وقد أجاز ابنُ جِنّي في قولِ المتنبي :

١٦٢ــ أَقَلُّ فَعَالي بَلْهَ أَكْثَرَهُ مَجْدُ
. . . . (٤)

رَفَعَ (أكثر) ونَصبَهُ وجَرَّه .

٣٢ ــ لَيْسَ الحَيَاةُ شَهِيَّةً
لِيَ في الشَّقَاءِ ولا مَرَام (٥)

يرتَفعُ (مَرامُ) بـ (لا) بمعنى ليس ، والخبرُ محذوفٌ على حَدِّ قولِهِ :

١٦٣ــ . . . .
فأنا ابنُ قيسٍ لا بَرَاحُ (٦)

---

(١) أي على الابتداء .

(٢) أي على المفعولية .

(٣) قال سيبويه : « وأما « بله زيد » فيقول : دع زيداً . و « بله » ههنا بمنزلة المصدر كما تقول : ضَرْبَ زيد » الكتاب بتحقيق عبد السلام هارون ٤/٣١١ . وانظر الوجوه الثلاثة للاسم الواقع بعد (بله) في شرح المفصل ٤/٤٨ ــ ٤٩ ، والمغني ١٢٢ .

(٤) ديوان المتنبي بشرح البرقوقي ٢/٩١ . وعجزه :

. . . . وذا الجِدُّ فيه نلتَ أم لم أنل جَدُّ

(٥) المرام : المطلب .

(٦) سلف في الشاهد ١٥٢ من هذا الجزء فانظر تخريجه ثمة .

ويُنْصَبُ عَطْفاً على (شَهِيَّة) ، ويُجَرُّ عَطْفاً عليها على التَّوَهُّم ، لأنَّها في تقديرِ الباء على حدِّ قولِهِ :

١٦٤ـ بَدَا لِيَ أنّي لستُ مُدرِكَ ما مَضى
ولا سابقٍ شيئاً إذا كانَ جائِيا (١)

٣٣ـ فَكَرِهْتُ في الدُّنيا البقاءَ وقَدْ تَنَكَّدَ والمَقَام

الرفعُ عطفاً على ضميرِ (تَنَكَّدَ) ، والنصبُ عطفاً على

---

(١) البيت منسوب الى زهير بن أبي سلمى والى صرمة الأنصاري ، وهو في ديوان زهير بشرح ثعلب ٢٨٧ برواية :

.... ولا سابقي شيء ......

ونسب الى زهير في : الكتاب ٤١٨/١ ، ٤٢٩ ، ٤٥٢ ، ٢٧٨/٢ وشرح المفصل ٥٢/٢ ، والمغني ٣١٩ ، والعيني ٣٥١/٣ ، والهمع ١٤١/٢ . ووردت نسبة البيت الى زهير والى صرمة الأنصاري فيما ذكره الأعلم (حاشية الكتاب ١٥٤/١) ، وفي الانصاف ١٩١ ، والدرر ١٩٥/٢ ، وزاد صاحب الدرر نسبته الى عبد الله بن رواحة الأنصاري. وانظر الكلام حول الخلاف في نسبة هذا البيت في الخزانة ٦٦٥/٣ ، وشرح أبيات المغني ٢٤٤/٢ ، وفهرس شواهد سيبويه للأستاذ راتب النفاخ ١٥٦ . والشاهد في البيت مجيء (سابق) مجروراً عطفاً على (مدرك) على توهم وجود الباء قبلها لأن الباء تدخل في خبر ليس كثيراً وعلى هذا فرواية البيت التي في شرح ثعلب لاشاهد فيها .

(البَقاء) ، والجَرُّ بواوِ القَسَم على إرادةِ مقامِ إبراهيم[1] .

٣٤ــ إنّي وَدِدْتُ وَقَدْ سَئِمْـ

تُ العَيْشَ لَوْ يَدْنُو حِمَام

الرفع بـ (يَدنو) ، والنصبُ بـ (وَدِدْتُ) ، والكسرُ على تقديرِ (حِمامي) بياءِ الإضافة[2] .

---

(١) زاد هنا في هـ : « الخليل عليه الصلاة والسلام » .

(٢) سقط « بياء الاضافة » من هـ ، وزاد فيها بعد قوله : « حمامي » « والله سبحانه أعلم » .

وجدتُ بخطِّ العلاّمة شمسِ الدِّين بنِ الصّائغ (*)

ما نصُّه :

الكلامُ على قولِ الشّاعر

١٦٥ـ هيهــــاتَ لا يأتي الزّمانُ بمِثلِهِ

إنَّ الزمانَ بمثلِهِ لَبَخِيــلُ (١) [هـ ـ ١٦٩]

هيهاتَ : اسمٌ للفعــلِ بمعنى بَعُدَ على الصَّحيح ـ فقد حَكَى ابنُ عُصفور أنَّها تُستعمَلُ مصدراً بمنزلةِ البُعْد (٢) ـ فيُعرَبُ إذ ذاك : لا يأتي الزمانُ بمثلِهِ : فعلٌ وفاعلٌ ومُتَعلِّق . وفاعــلُ هِيهاتَ : خَطَرَ لي فيــه (٣) أنَّه ضمــيرٌ يعودُ عــلى

(★) هو محمد بن عبد الرحمن (ت ٧٧٦ هـ) وقال السيوطي : « ابن الصائغ : جماعة أشهرهم شمس الدين ... » البغية ٢/٣٧٩ . وانظر فهرس التراجم .

(١) البيت لأبي تمام في رثاء محمد بن حميد ، وهو في ديوانه ٤/١٠٢ ، وورد منسوباً اليه في تلخيص القزويني ٤١٣ ، ومعاهد التنصيص ٢/١٢٧ .

(٢) ذكر ابن عصفور أن (هيهات) بمعنى (بعد) ، المقرب ١/١٣٤ ، ولم يزد على هذا ثمة .

(٣) سقط « فيه » من هـ .

(مِثْلِ) (١) ، أي : بَعُدَ مثلُ هذا المَمدوحِ عنَّا ، لا يأتي الزمانُ بمِثْلِهِ . والبُعدُ لا يمتنعُ تَعَلُّقُهُ بالأعيانِ كما قالَ الشاعر :

١٦٦ــ فهيهاتَ هيهاتَ العقيقُ وأهلُهُ

وهيهاتَ خِلٌّ بالعَقِيقِ نُواصِلُهْ (٢)

وتكونُ المسألةُ مِن بابِ الإعمالِ (٣) ، تَنازَعَ الاسمُ والفِعلُ (٤) على حَدِّ قولِه تعالى : (هاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتابِيَهْ) (٥) ،

---

(١) في هـ « مثله » .

(٢) البيت لجرير ، وهو في ديوانه ٩٦٥ ، وورد منسوباً اليه في : الخصائص ٣/٤٢ ، وشرح المفصل ٤/٣٥ ، والعيني ٣/٧ . وورد غير منسوب في ايضاح الفارسي ١٦٥ ، والمرتجل ٢٥٤ ، والمقرب ١/١٣٤ ، وأوضح المسالك ٢/٢٣،٣/١١٩،وشرح الشذور ٤٠٢،والهمع٢/١١١ والعقيق : موضع . والشاهد في البيت هنا رفع اسم الفعل (هيهات) للفاعل (العقيق) ، وكذلك في قوله : « هيهات خل » . وورد البيت في أكثر المصادر التي أوردته في باب التنازع .

(٣) في هـ : « اعمال » ، تحريف . وباب الاعمال هو باب التنازع في اصطلاح بعضهم .

(٤) المراد بالاسم : « هيهات » ، وبالفعل : « لايأتي » .

(٥) الحاقة ٦٩/١٩ « فأما من أوتي كتابه بيمينه فيقول هاؤم اقرؤوا كتابيه » . و « هاؤم » اسم فعل بمعنى : خذوا . المغني ٣٨٥ . وقال ابن الأنباري : « « كتابيه » منصوب لأنه مفعول « اقرؤوا » ، وفيه دليل على اعمال الثاني ، ولو أعمل الأول لقال : اقرؤوه » البيان ←

قيلَ : لا بُدَّ في بابِ الإعمال مِن ربطٍ بينَ العامِلَيْنِ ، نصَّ على ذلكَ ابنُ هِشام الخَضراويّ ، وابنُ عُصفور في شرحِيهما على الإيضاح (١) ، وأبو حَيَّان في الارتِشاف (٢)، والأُبَّذي (٣) في أثناءِ كلامٍ على الجزُوليّة .

←

٤٥٨/٢ • وقال العكبري : « « كتابيه » منصوب ب « اقرؤوا » لا ب « هاؤم » عند البصريين ، وب « هاؤم » عند الكوفيين » املاء العكبري ١٤٤/٢ • وانظر أوضح المسالك ٢٢/٢ ، والهمع ١١٠/٢ س ٢ •

(١) للخضراوي (ت ٦٤٦ هـ) شرح على الايضاح ذكره بروكلمان في الترجمة العربية ١٩٢/٢ ، وعنوانه ثمة : « الافصاح عن كتاب الايضاح » ، ومنه نسخة محفوظة في دار الكتب المصرية برقم (١٦ نحو) ، وعند حصولي عليها من معهد المخطوطات مصورة على (الميكرو فيلم) تبين لي أن المحفوظ بهذا الرقم في المعهد هو قسم من كتاب الافصاح في شرح الايضاح لابن أبي الربيع (ت ٦٨٨) ، وفي اللوحة الأولى من مصورة المعهد المخصصة للفهرسة ذكر أنها للخضراوي مع أنه تبين لي عند قراءة أول الواح المصورة التي يبدأ فيها المخطوط أنه لابن أبي الربيع •

وأما شرح ابن عصفور على الايضاح فهو مفقود فيما أعلم ، ووقف البغدادي عليهوأثبت منه نقولا متفرقة في الخزانة ليست مما نحن فيه•

(٢) لم أقف في القسم الذي حققه الدكتور مزيد نعيم من الكتاب على نص أبي حيان المشار اليه •

(٣) في هـ : « الأبذي » بالاعجام • وانظر ما حققته في لقبه هذا ص ٤٥٢ح٤ •

والجوابُ عَن قوله : (هاؤُمُ اقرَؤُوا كِتابِيَه) بأنَّ هذهِ ليستْ مِن بابِ الإعمال ، أو أنَّها مِنه ، وحرفُ العطفِ مقدَّرٌ كما خُرِّجَتْ عليه آياتٌ ، منها قولُه تعالى : (ثلاثةٌ رابِعُهُم) (١) و (خمسةٌ سادِسُهُم) (١) ، وقولُه تعالى : (أنَّ الدِّينَ عِندَ اللهِ الإسلام) (٢) عـلى قولِ أبي عليٍّ في الحُجَّةِ (٣) ، وقولُهُ : « كيفَ أصبحتَ كيفَ أمسيْتَ » و « أكلـتُ سَمَكاً لَبَناً تَمراً » (٤) ، أو أنَّهـا جُملةٌ حالِيَّةٌ في تقـديرِ الخَبَر ، أي : « هَاؤُمْ قارِئِين » على حدِّ (فليَمْدُدْ) (٥) ، حالٌ منْتَظَرة (٦)، أو أنَّه بَدَلُ اشتِمال ، أو بدلُ إضرابٍ على حدِّ ما أوَّلَه ابنُ

---

(١) الكهف ١٨/٢٢ « سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ويقولون خمسة سادسهم كلبهم .. » . وزاد في هـ : « كلبهم » من تمام الآية . وانظر البيان ٢/١٠٤ ، والمغني ٤٠١ ، ٤٠٣ .

(٢) آل عمران ٣/١٩ ، واستشهد بها هنا على قراءة من فتح همزة (أن) ، وانظر في توجيه الاعراب : المغني ٧٠٦ .

(٣) لم يصل ما طبع من الكتاب الى موضع آية آل عمران المذكورة .

(٤) قال ابن هشام : « وحكى أبو زيد » أكلت خبزاً لحماً تمراً » ، فقيل : على حذف الواو ، وقيل : على بدل الاضراب » المغني ٧٠٦ .

(٥) مريم ١٩/٧٥ « من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا ... » . قال في البيان ٢/١٣٥ : « « فليمدد » : لفظه الأمر ، ومعناه الخبر » ، وجاء من هذا القبيل في المغني ٢٤٦ .

(٦) هي الحال المستقبلة ، وتسمى المقدرة .

خَروف في قولـه (النارِ ذاتِ الوَقود) (١) ، أو أنَّ الفعلـين قد ارتَبَطَ أحدُهُما بالآخر مِن حيثُ كانا (٢) مَحكيَّيْنِ بالقَول ، ذَكَرَهُ ابنُ عُصفو في شرح الإيضاح .

قلت : لا نُسَلِّمُ اشتراطَ الرَّبط ، قال الإمامُ مُحمَّدُ بنُ أبي البَرَكات محمد بن عَمْرون في شرحِ المفصَّل (٣) ما نصُّه : « ضابطُ هذا — يعني بابَ الإعمال — أن يجتَمِعَ أكثرُ مِن عاملٍ من فعلٍ أو اسمٍ يعملُ عَمَلَ الفِعل،ويقعُ بعدَ ذلك كلمةٌ يصحُّ أن يعمَلَ فيها كلٌّ واحدٍ مِمَّا تَقَدَّمَ على انفرادِه (٤) ، سواءٌ في ذلك ما يعمَلُ بنفسِهِ أو بحرفِ جَرٍّ ، وسواءٌ المتعدِّي لواحدٍ واثنينِ (٥) ، وثلاثة وسواءٌ وجودُ حرفِ عَطفٍ وعَدَمُهُ ، أنتَ مخيَّر [٣٣٩ — ب] في أيِّها شئتَ » .

وقال الأُبَّـدي (٦) في شرحِ الجُزُوليّة بعدَ كلامٍ طويل على قولِه : [هـ — ١٧٠]

---

(١) البروج ٨٥/٥ والآية قبلها : « قتل أصحاب الأخدود * النار ذات الوقود .. » وانظر : مشكل اعراب القرآن ٤٦٧/٢ ، والبيان ٥٠٥/٢ ، والمغني ٥٦٠ .

(٢) زاد هنا في هـ : « معا » .

(٣) لم أعثر على هذا الكتاب ، ولعله مفقود ، وذكر في الكشف ١٧٧٤ ، ولم يذكره بروكلمان حين ذكر شروح المفصل للزمخشري .

(٤) في د : « انفراق » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٥) في د : « أو اثنين » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٦) في النسخ جميعا : « الأبذي » ، تصحيف ، وانظر ص ٥٢ ح : ٤ ، ٥ .

١٦٧ـ ولو أنَّ ما أسعَى لأدنى مَعِيشَةٍ

• • •   • • •   • • • (١)

ـ البيت ـ « ودخولُ هذا البيتِ في باب الإعمال مُشكِلٌ »، فإنّه لا يصِحُّ تسلُّطُ الثاني عليه لفسادِ المعنى • وحقيقةُ الإعمال أن يتقدَّمَ عامِلان ويتأخَّرَ عنهُما معمولٌ ، لِكُلٍّ واحدٍ منهُما تعلُّقٌ بِهِ مِن جِهَةِ المَعنى ، وطلبٌ له • فقال بعضُهُم : إنّما أرادُوا مُشابَهَةً لبابِ الإعمال في أن فَصِلَ فيه بينَ العامِلِ والمعمول بِجُملَةٍ • وقالَ بعضُهُم : يُمكِنُ [أن] (٢) تجعلَهُ مِن بابِ الإعمال ونَنصِبَ (قليلاً) بـ « لم أطلُب » ولا يفسُدُ المعنى وذلك على تقديرِ : « وأنا لم أطلُب » معطوفاً على الجُمَلِ كُلِّها لا على الجوابِ الذي هو (كَفَاني) ، ويكونُ التقدير : ولو

---

(١) البيت في ديوان امرىء القيس ٢٩ وعجزه :

.... كفاني ولم أطلب قليل من المال

وورد البيت منسوباً اليه في : الكتاب ١/٤١،والأبيات المشكلة للفارقي ٢٢٤ ، والانصاف ٨٤ ، والمغني ٥٦٢ ، وشرح الشذور ٢٢٧ ، والعيني ٣/٣٥ والهمع ٢/١١٠ ، والخزانة ١/١٥٨ ، والدرر ٢/١٤٤ • وورد البيت غير منسوب في المقتضب ٤/٧٦ ، والايضاح العضدي ٦٧ ، والمقرب ١/١٦١ • ويتنازع (قليل) في البيت عاملان على قول من جعله من التنازع • وقال سيبويه : « فانما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً وانما كان المطلوب عنده الملك ، وجعل القليل كافياً • ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى » •

(٢) زيادة من ل ، هـ •

أنَّ ما أسعى الأدْنَى معيشةٍ كفاني هُوَ ــ أي القليلُ من المال ــ وأنا لم أطلُبِ القليلَ بل طَلَبْتُ الكثير • ورَدَّهُ بعضُهُم بأنَّ بابَ الإعمال لا يكونُ حتَّى يَشترِكَ (١) الثاني معَ الأوَّل بحرفِ العَطفِ ، أو يكونَ معمولاً له نحو « جاءَني يضحَكُ زيدٌ » ، حتى يكونَ الفصلُ كلا فَصْل ، إذِ العربُ لا تقولُ : « أكرَمتُ أهنْتُ زيداً » إلاّ بالواو أو نحوِها (٢) • وفي تقديرِه : لا يَشْرَكُ الثّاني الأوَّلَ في شيءٍ (٣) • ثُمَّ علـى تقديرِ اشتراطِ الرَّبطِ ، فليسَ الرَّبطُ منحصِراً في تعاطُفٍ بينَ العامِلَتينِ ، أو عَمَلٍ مِنهما ، فقد يكونُ في عَمَلِ غيرِهِما فيهما كما قدَّمنا عَن أبي الحسن بن عُصفور في توجيه الإعمال في (هاؤم اقرَؤُوا كِتابِيَه) (٤) و (آتوني أُفرِغ) (٥) إنْ قلْنا : إنَّ العاملَ شرطٌ مُقَدَّرٌ فيهِ ، أي : إن تأتوني أُفرِغ ، فقد يَحصُلُ ربطٌ مِن جهةِ المَعنى ، كَقَوْلِهِ تعالى : (يَسْتَفْتونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتيكُمْ في الكَلالَةِ) (٦) ، فإنَّهُ جوابُ سؤالٍ مُقَدَّر ، كأنَّه قيلَ :

---

(١) في هـ : « يشرك » •

(٢) في د ، ف : « ونحوها » ، والأشبه بالصواب عن ل ، هـ •

(٣) الراجح أن يكون كلام الأبدي انتهى هنا •

(٤) الحاقة ٦٩/١٩ ، وانظر ص ٤٦٩ ح ٥ حيث تقدمت الآية •

(٥) الكهف ١٨/٩٦ : « ••••• حتى اذا جعله ناراً قال آتوني أفرغ عليه قطرا » •

(٦) النساء ٤/١٧٦ • وانظر كلاماً حول هذه الآية وآية الكهف في المغني ٥٦٢ •

ما جوابُكَ ؟ فقيلَ : قُلِ الله .... ، وهكذا يُخَرَّجُ (هاؤُمُ اقرؤوا .....)(١) ، والبيتُ أيضاً :

١٦٧ ــ هيهات ... ...
. . . . (٢)

هو أنَّه سألَه ، كأنَّه قيلَ : فإنْ قيلَ لماذا بعُدَ قيل: لا يأتي الزمانُ بِمِثْلِهِ أو تقولُ الجملةُ الثانيةُ مُفَسِّرَةٌ للأولى كأنَّه قالَ : « بَعُدَ مِثْلُهُ ، أي لا يأتي الزَّمانُ بمثلِهِ » ، فإن قيلَ : فهيهاتَ بمعنى بَعُدَ ، [والبعدُ تفسيرُهُ : بَعُدَ](٣) إتيانُ الزَّمانِ بمثلِهِ ، قلتُ : البُعدُ يستعملُ في المُحال كقولِهِ تعالى حكايةً عَنِ الكُفَّار (ذلكَ رَجْعٌ بَعيد)(٤) ، فإنْ قيلَ ذلك في لفظِ (بعيد) ، [هـ ــ ١٧١] قلتُ : جاءَ في لفظِ (هيهات) ، قال : (هيهاتَ هيهاتَ لِما تُوعَدُونَ)(٥) . وقد نصَّ ابنُ عُصفور في قولِهِ :

١٦٨ــ هيهاتَ هيهاتَ العقيقُ ...
. . . . (٦)

على أنَّهُ مِن بابِ الإعمال ، ونقلَه عن أبي عليٍّ وغيرِه ،

---

(١) سلفت في ص ٤٦٩ ــ ٤٧١ .
(٢) سلف في الشاهد ١٦٥ .
(٣) زيادة من هـ فيما عدا هاء « تفسيره » التي زدناها ليصح الكلام .
(٤) سورة ق : ٥٠/٣ « أذا متنا وكنا تراباً ذلك رجع بعيد ﴿ » .
(٥) المؤمنون ٢٣/٣٦ .
(٦) سلف في الشاهد ١٦٦ .

ونفى أن يكونَ مِن بابِ(١) التأكيد،فانظر إلى تعلّقِ الأوّلِ بالثاني.
قالَ ابنُ عُصفور في شرحِ أبيات الإيضاح (٢) : « فإذا قلتَ إنّها اسمُ فعلٍ فالاختيارُ في (العَقيق) أنّهُ مرفوعٌ بـ (هيهات) المتأخّرَة عندَ البَصريّين ، وعندَ الكوفيّينَ بالمتقدّمة (٣) ، وأنْ تقولَ هذا مِن بابِ الإعمال . وليسَ قولُكَ « قامَ قامَ زيدٌ » مِنه ، لأنّ ذلك الثّاني مؤكّدٌ للأوّل ولا يمكنُ هنا التأكيدُ ، لأنّ اسمَ الفعلِ أُتيَ بِه بَدَلَ الفعل اختصاراً ، بدليلِ قولِهِم: (صَهٍ) للمفرَدِ والمُثنّى والمجموعِ المذكّرِ والمؤنّث ، فتكرارُه للتأكيد مناقِضٌ لما أُريدَ بِهِ من الاختصار ، فإنْ أكّدْتَ الجُملة بأسرِها ساغَ ، نحو « نَزَالِ نَزَالِ » .

وحَمَلَ الفارسيُّ وغيرُهُ ذا البيتَ على الإعمال واغْتَفَرُوا(٤) الإضمارَ في غيرِ العامِلِ في الظّاهر . [٣٤٠ – آ]

---

(١) في د ، ل ، ف « النفي » ، وأثبت « من باب » من هـ ، ولا يصح المعنى على الأول .

(٢) لم أقف على هذا الكتاب ، ولعله مفقود ، ووقف عليه البغدادي وأثبت عنه نقولا في الخزانة ليست مما نحن فيه .

(٣) في د ، ل ، ف : « المتقدمة » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

(٤) في هـ : « واعتقدوا » ، تحريف .

كتاب الوضع الباهر في رفع أفعل الظّاهر (١)

للامام العلاّمة شمس الدّين محمد بن عبد الرحمن الشهير بابن الصّائغ الحنفي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصّلاة على رسول الله محمد وآله وصحبه وسلّم :

اعلم أنَّ اسمَ التفضيل من الأسماء المشتقّة من الأفعال ، [ويشبهُ من الأفعال] (٢) الأفعالَ غيرَ المتصرّفة .

وهو (٣) وفعلُ التعجّب مِن بابٍ واحد ، حتّى إنَّ حُذّاقَ النّحويّين قالوا : إن الذي شَذَّ في أحد البابين شذَّ في الآخر .
قالَ ابنُ عصفور (٤) : لا يُتَعَجَّبُ مِن فعلِ المفعول ، وشذَّ « ما أخوفَهُ عِندي » ، وأنشد :

١٦٩ـ فَلَهْوَ أخوفُ عندي إذْ أُكَلِّمُهُ

. . . . (٥)

---

(١) لم أقف على هذا الكتاب ، ولعله مفقود ، وذكره في البغية ١/١٥٥ .

(٢) زيادة من ل ، ف ، هـ .

(٣) في د ، ل ، ف : « وهي » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

(٤) انظر المقرب ١/٧١ .

(٥) عجزه : . . . . وقيل انك محبوس ومقتول

ولا مِنَ الألوان ، وشذَّ قولُهُ :

١٧٠ـ . . . .

فأنتَ أبيضُهُم سِربالَ طَبَّاخِ (١)

[هـ١٧٣] وقد كنتُ قِدْماً نَظَرْتُ هذه المسألةَ النَّحويَّة ـ في أنَّ البابين من وادٍ واحدٍ والوارد في أحدهما واردٌ في الآخر ـ

وقائله كعب بن زهير ، وهو في ديوانه ٢١ ، وورد منسوباً اليه في المقرب ١/٧١ . والبيت من الشاذ لأن التعجب فيه من الفعل المبني للمجهول . وذكر ابن عصفور أن التعجب : « استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها » ثم قال : « وقولنا في وصف الفاعل لأنه لايجوز التعجب من فعل المفعول .. » المقرب ١/٧١ . وانظر ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ٤٣٣ .

(١) صدره : اذا الرجال شتوا واشتد أكلهم ....

وقائله طرفة بن العبد ، وهو في ديوانه ١٥ ، وورد غير منسوب في : الانصاف ١٤٩ ، وشرح المفصل ٦/٩٣ ، والمقرب ١/٧٣ ، واللسان (بيض) . اشتد أكلهم : عز طعامهم بسبب الجدب والقحط . وقوله: « أنت أبيضهم سربال طباخ » كناية عن شدة البخل .

والشاهد في البيت اشتقاق « أفعلِ التفضيل » من البياض . وهو بحسب توجيه ابن عصفور للبيت ضرورة لايقاس عليه ، وذكر القزاز في ضرائر الشعر ٢٢٣ اجازة مثل هذا للضرورة . وحمل ابن الصائغ البيت هنا على الشذوذ كما حمل في الانصاف ١٥١ ، وشرح المفصل ٦/٩٣ . وذهب الأخفش وتبعه المبرد الى أن هذا البيت شاذ استعمالا لا قياسا ، لأن فعل (ابيضّ) ثلاثي بزيادة ، فجاز تقدير حذف الزوائد انظر شرح المفصل ٦/٩٤ ، والخزانة ٣/٤٨١ ـ ٤٨٢ .

بمسألة فقهية ، وهي أنَّ التَّمَتُّع والقِران كذلك من وادٍ واحد ، والنصّ الواردَ في التَّمتُّع واردٌ حكمُه في القِرَانِ ، ضمَّنتُه كتاباً سمَّيتُه باختراع الفُهُوم لاجتماع العُلوم (١) .

إذا تقرَّرَ ذلك فمقتضى هذه الصِّفة (٢) ألاّ تعمل ، إذ هي اسم،وحقّ الأسماءألاّ تعمل إلاّ إنْ أشبَهَتِ الفعل،أوأشبَهَتْ ماأشبهَ الفعلَ.فالأوَّلُ كاسمِ الفاعِل.والثّاني الصِّفةُ المشبَّهة به..و(أفعل) هذه لو (٣) تشبه الفعل شَبَهَ اسمِ الفاعِل في جرَيانِها مُطلَقاً ، وأعني حالَةَ تذكيرِها وإفرادها وفروعهما (٤) ، وهو (يَفْعَل) (٥). حتّى إنّه في بعض الأماكن اختُلِف في الكلمة هل هي فعلٌ أو اسمُ تفضيل كقولِهِ :

١٧١ــ لَعَمْرُكَ ما أدري وإنّي لأوجَلُ

عَلى أيِّنا تَعْدُو المنيَّةُ أوَّلُ (٦)

---

(١) ذكره السيوطي في البغية ١/١٥٥ مع كتب ابن الصائغ ، وورد اسمه في د ، ل ، ف : « اختراع المفهوم ... » ، تحريف ، وصوابه عن هـ ؛ والبغية .

(٢) أي : (افعل التفضيل) .

(٣) كذا في النسخ جميعا ، ولم أتهد الى صوابه .

(٤) في د ، ل ، ف : تذكيرها في افرادها وفروعها « كذا ، وأثبت ما في هـ ، على أنه لازال في الكلام اضطراب ، ولم أتهد الى صوابه .

(٥) استمر الاضطراب الى هنا .

(٦) قائله معن بن أوس وهو من قصيدة له وردت في الحماسة بشرح المرزوقي ١١٢٦ ـ ١١٣١ ، وورد منسوباً الى معن في الكامل للمبرد ←

بَل إنْ جرى أفعَل(١) على المضارع لم (٢) يجرِ بغيرِ الفروع •

فإن قُلتَ : ولمَ لَمْ تَكُنْ (فَعلَى) (٣) جاريةً على المضارع في الحَرَكات والسَّكنات إذ لا اعتبارَ بالأصالةِ والزّيادة ألا تَرَى أنَّ (ضارباً) جارٍ على (يَضْرِب) (٤) قلتُ : علامةُ التأنيث خارجةٌ على ذلك ألا ترى أنَّ (ضاربة) جاريةٌ والتّاء خارجةٌ عن ذلك • ولقائلٍ أن يقولَ : التاءُ خارِجَة عن الوزن بدليل استثنائِه بخلافِ الألِف • والذي يدفع هذا كلّه أنَّ كلامنا في « أفعل مِن » وهي لازمةُ الإفرادِ والتذكير •

٢/٣٠٧ ، والخزانة ٣/٥٠٥ ، وورد غير منسوب في المنصف ٣/٣٥ • واستشهد به المبرد على أنّ (أوجل) بمعنى : وجل كما أن (أكبر) في الأذان بمعنى كبير • وقال في المنصف : « وقالوا لا توجل ، وقال الشاعر ـ البيت ـ •• » وانظر الخزانة ٣/٥٠٥ • واستشهد غير هؤلاء من النحاة بهذا البيت في غير موضع الاستشهاد المذكور ههنا •

(١) في د ، ل : « أفضل و » ، وفي ف : « أفعل و » ، وأثبت الأشبه بالصواب عن هـ •

(٢) في د ، ل ، ف : « بلم » ، وفي هـ : « فلم » : تحريف ؛ وأثبت الأشبه بالصواب ، على أن جواب الشرط المنفي بلم لاتدخل عليه الفاء • انظر المغني ٧٢٠ •

(٣) في د ، ل ، ف : « أفضل » ، وفي هـ : « أفعل » ؛ وأثبت الأشبه بالصواب •

(٤) في د ، هـ : « مضروب » ، تحريف ، وصوابه عن ل ، ف •

ومعنى الجَرَيان كما قاله ابنُ عُصفور : والجريان على المضارعِ في الحَرَكاتِ والسَّكَنات والتذكيرِ والتأنيثِ والتثنيةِ والجمع ، ولم تُشبه اسمَ الفاعلِ الجاري على الفعل لشَبَهِ الصِّفةِ له في لحاقِ العلاماتِ الدالَّة على فرعيَّةِ المسندِ إليه ، بل جرى مَجرى فعلِ التَّعَجُّب في المعنى • وكذلك لزمتِ الإفرادَ والتذكيرَ إذا كانت مجرَّدَةً مِن (ال) • والإضافة لزومه لذلك • وليسَ لزومُ (أفعل) لذلك لتضمُّنِهِ معنى الفعل والمصدر المستحقَّين لذلك بدلالتهما على الجنس كما ذكره موفَّق الدِّين [هـ - ١٧٣] ابن يعيش في شرح المفصّل (١) وابنُ بابشاذ وقد أخذاه عن (٢) ابن السرَّاج كذا في الإيضاح (٣) [٣٤٠ - ب] وقد علَّل ذلك بمثالٍ في الإيضاح (٣) بأنَّهم لو جمعوا بينهما في علامة الفروع وبين « ال فإذاً البيت من ادخلوا الدّرع بمعنى مع ال الإضافة لأنَّ غير المجرَّد وبقية المشتقات كذلك » (٤) •

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٦/ ٩٥ - ٩٦ •

(٢) في النسخ جميعا : « أخذه » ، تحريف ، وأثبت ما رجحت أنه الصواب لتقدم ابن السراج على الآخرين • قال ابن السراج : « اعلم أن الأفعال لاتثنى ولا تجمع وذلك لأنها أجناس كمصادرها ••• » أصول ابن السراج : ١/ ٢٠٥ •

(٣) الراجح أنه ايضاح ابن الحاجب ، وهو شرح للمفصل لايزال مخطوطاً فيما أعلم •

(٤) كذا جاء ما بين العلامتين في النسخ جميعا ، والراجح أن فيه سقطا لم أتهد الى تعيينه •

ولا كما ذكره بعضُ المتأخِّرين من أنَّها مع (من) كبعضِ الكلمة مع باقيها ، وبعضُ الكلمةِ لا تَلْحَقُهُ العلاماتُ لأنَّ إعرابها على حِدتها دفعَ ذلك .

وإذا كانَ الجامدُ من الأفعال قاصِراً في عمله عن المتصرِّف لشَبَهِهِ بالأسماء ، فما يُشبِهُهُ من الأسماء ينبغي ألا يَعْمَلَ (١)، إلاَّ أنَّ (أفعل) لِما فيه من الاشتقاق والجَرَيانِ على الموصوف عَمِلَتْ في الضميرِ المُتَّصل ، والتمييز ، والحال ، والظَّرف ، وعديلِهِ ، لا في الظاهر ولا في المفعول به على المشهور ، وهذا معنى قولِ مَن قال : لا تعمل . وأمّا قوله تعالى : (اللهُ أعلمُ حيثُ يجعلُ رِسالتَه) (٢) و (حيثُ) : نصبت بمقدرٍ نَصْبَ المفعولِ به أي : يعلمُ حيثُ ، لا جَرٌّ بالإضافة ؛ لأنَّ (أفعل) بعضُ ما يضاف له ، ولا نصبٌ بـ (أعلم) نصبَ الظَّرف ، لأنَّ علمَهُ غيرُ مقيَّد وفي الآخر بحثٌ وكذلك قولُهُ :

١٧٢ـ . . .   .

وأَضْرَبَ مِنّا بالسُّيوفِ القوانِسا (٣)

---

(١) في د ، ل ، ف : « تعمل » ، والأشبه بالصواب ما أثبته عن هـ .

(٢) الأنعام ٦/١٢٤ ، وفي النسخ جميعا :« رسالاته » ، قرأ ابن كثير وحفص « رسالته بالافراد ، والجمع قراءة الباقين كما في الكشف ١/٤٤٩ ، ٤٥٠ » وانظر شرح المفصل ٦/١٠٧ ، والهمع ٢/١٠٢ .

(٣) البيت في ديوان الشاعر عباس بن مرداس ٦٩ ، وصدره :

أكَرَّ وأحمى للحقيقة منهم   . . . .

وجاء قبله :

فلم أر مثل الحي حياً مصبحاً   ولا مثلنا حين التقينا فوارسا

نَصْبُهُ بـ (نضرب) (١) مقدَّراً ، وقيل بإسقاطِ الخافِضِ ، أي : أَضْرِبَ للقوانِس ، ورُجِّحَ الأوَّلُ بكثرة ، وحذف الفعلِ دونَ الحرف . ولا يقال إنَّها لا تعملُ وهو ممّا تلحَقُهُ علاماتٌ تَدلُّ على شَبَهِ ما يحكم بشبَهِهِ وهذه ليست كذلك فكيف تدلُّ لأنَّه كقوله :

١٧٣ـ كانَ جَزَائي بالعَصَا أن أُجْلَدا (٢)

ـــــــــــــــــــــــــ

← وورد البيت منسوباً الى ابن مرداس في : الأصمعيات ٢٠٥ ، وشرح المفصل ٦/١٠٦ ، والخزانة ٣/٥١٧. وورد في المغني ٦٨٢ ولم ينسبه. القوانس : جمع قونس وهو أعلى البيضة ، والشاعر يشهد لأعدائه بالقوة والشجاعة وهو يفخر بقومه ، وبذلك سميت قصيدته بالمنصفة .

(١) في النسخ جميعا : « يضرب » ، والراجح أنه تصحيف لأنه لايتناسب مع معنى البيت ، ولم أر من قدره هكذا وانظر الخزانة ٣/٥١٧ .

(٢) هذا البيت من رجز العجاج ، وهو في ملحقات ديوانه ٢/٢٨١ ، وهو منسوب اليه في : الخزانة ٣/٥٦٢ نقلا عن ابن جني ، والدرر ١/٨٢. وورد من دون نسبة في المنصف ١/١٢٩ ، والأشموني ٢/٢٨٣ ، والعيني ٤/٤١٠ ، والهمع ١/٨٨ . والصرفيون يوردون هذا البيت مع بيت قبله وهو : ربيته حتى اذا تمعددا

لشاهد صرفي وهو قوله (تمعددا) . والشاهد النحوي في البيت تقديم معمول معمول (أن) المصدرية عليها على مذهب الفراء . ولم يجوز البصريون هذا ، وأجابوا بأنه نادر ، وقال بعضهم : إن (بالعصا) متعلق بـ (أجلد) مقدراً . يريد : بأن أجلد ، فاختصر . وقيل غير هذا في توجيه البيت . انظر الخزانة ٣/٥٦٣ .

و « زيداً مررتُ بهِ » .

وبعضُ العربِ لأجلِ الاشتقاقِ أعملَها في الظَّاهِرِ مُطلَقاً ؛ حكاه سيبويه في موضع ، ومَنَعَهُ في آخر ، وحَكَمَ عليه بالعِلَّةِ والرَّداءة (١) .

ورَفَعَ بها الظّاهرَ كلُّ العرب في مسألةِ الكُحلِ استحساناً . والقياسُ قدَّمناه ووجهه ، إلاّ أنَّ بعضَ المتأخِّرين اعترَضَ عليه بأنَّ عَدَمَ لحاقِ العلامات لـ(أفعَل) يقوّي شَبَهَهُ بالفِعل مِن حيثُ إنَّ الفعل لايُثَنَّى ولا يُجمع ، فينبغي أن يعمَلَ بطريق الأَوْلى . [هـ ــ ١٧٤]

وهو مسبوقٌ بهذا الكلام في كلامِ الرَّشيد سعيد (٢) والرَّشيد سعيد مسبوقٌ أيضاً ؛ قال أبو عليّ فيما نقَلَهُ التدمُريّ (٣) عنه في مسألةِ « زَيدٌ شَرَّ ما يكونُ خيرٌ منكَ خيرَ ما تكون » ، وتوجيهِ قولِ المازنيّ : إنَّ « خيرَ ما يكون » نَصْبٌ بـ « خيرٌ منكَ » : وقد تقدَّم أنَّه أشبهَ الفعلَ مِن جهاتٍ ؛ مِن أنَّه لا يُثَنّى ولا يُجمَعُ ولا يؤنَّثُ ، ويوصَلُ بالحرفِ تارَةً : « زيد أعلم منك » .

وجوابُ ذلك أنّا لا نُسَلِّمُ أنَّ ذلكَ لقوَّةِ شَبَهِهِ بالفعلِ بل لضَعْفِهِ حيثُ لم يجرِ مَجراه في لحاقِ العلامات ،

---

(١) انظر الكتاب ١/٢٣٠ ، وشرح الكافية ٢/٢١٩ ، والمغني ٤٩٦ .

(٢) ت ٦٨٤ هـ

(٣) لعله أبو حسان الضرير المقرىء النحوي ، كان حياً سنة ٥٧٢ هـ وانظر فهرس التراجم .

فلحاقُ (١) العلامات ممَّا يقوِّي شَبَهَ الفعل ، وقد ذكرَهُ جماعةٌ مِنَ النحويِّين في عِلَّةِ (٢) عَمَلِ اسمِ الفاعِلِ وإن سُلِّم أنَّ ذلكَ يقوِّي شَبَهَهُ بالفِعلِ، فهو الفعلُ الجامدُ الذي هو ضعيفٌ غيرُ مُتَصَرِّف ؛ شُبِّهَ بالأسماءِ بدليلِ مسألةِ « إنَّ زيداً لَنِعمَ الرَّجُل » (٣) [و] (٤) (وأن ليسَ لِلإنسانِ إلاَّ ما سَعَى) (٥) فإنَّها المُخَفَّفَةُ مِنَ الثقيلة بدليل : (وأنَّ سَعْيَهُ) (٥) ... إلى غيرِ هذا مِن المسائل .

وما (٦) حالُ ضعيفٍ [٣٤١ ـ آ] تَعَلَّقَ بضعيف ؟

ووجَّـه الشيخُ أبو عمرو (٧) القياسَ بأنَّ اسمَي الفاعـل والمفعول والصِّفَةَ المُشبَّهة باسمِ الفاعل إنَّما عَمِلَتْ لشَبَهِها بفعلٍ وُجِدَ بمعناها وهو يَفْعل ويُفْعَل وفَعَلَ ، و (أَفْعَل) لم يُوجَدْ فعلٌ بمَعناه(٨) : أي يَدُلُّ على الزِّيادة، واعتُرِضَ عليه :

---

(١) في د ، ل ، ف : « بلحاق » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

(٢) في د ، ل ، ف : « عمله » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

(٣) أورد ابن هشام هذا المثـال وقال بعده : « ... قالـه أبو الحسن ، ووجهه أن الجامد يشبه الاسم وخالفه الجمهور » المغني ٢٥٢ .

(٤) زيادة اقتضاها سياق الكلام ، ولا يبعـد أن يكون المنقول من الآيـة التالية لم ترد معه الواو .

(٥) النجم : ٥٣/٣٩ ـ ٤٠ « وأن ليس للانسان الا مـا سعى وأن سعيه سوف يرى » وانظر شرح المفصل ٦/١٠٤ .

(٦) في د : « وأما » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٧) الراجح أنه جمال الدين بن الحاجب ، ولم أجد هذا الكلام في كافيته .

(٨) الظاهر أن كلام ابن الحاجب انتهى هنا .

أوّلا : بأنّ الصّفَةَ دالّةٌ على الثّبوت ، ولا فِعلَ إلاّ وهو دالٌّ على الحدوث وفي أفعال الغرائز (١) ودَلالتِها على الحدوث أو الثّبوت بَحث . وأمّا أمثلةُ المُبالَغَة (٢) فنائبة عن فاعل ، أو فعلُها (فَعَّل) أو [فعِلُها (فَعَلَ)] (٣) المجرّد مِن أداةِ الكثرة فإنّه وإن لم يوضَعْ لها لا يُنافيها .

وثانياً : بأنْ لا فعلَ بمَعْناه ، وهو فِعلُ التعَجّب ولو زادَ قَيْدَ « التّصَرّف » لخَرَجَ (٤) . على أنّ لقائلٍ أن يقولَ : ليس أفعل في التعجّب موضوعاً لِذلك .

ومسألةُ الكُحْلِ لِتَثبُتْ بذلك لأنّ سيبويه مَثَّلَها بـ « ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينِهِ الكُحْلُ مِنهُ في غيره » (٥) [وبسطَ الكلامَ في مثالِ الكُحْلِ وبغيرِ ذلك مِن الأمثلة ما لَمْ

---

(١) في النسخ جميعا : « الضرائر » ، تحريف ، وأثبتُ الأشبه بالصواب .

(٢) في د ، ل ، ف : « أمثلته الغالبة » ، تحريف ، وصوابه عن هـ . والمراد مبالغة اسم الفاعل على احتمال اعتراض من يقول بأنها لافعل لها .

(٣) في د ، ل ، ف : « فعـل فعلها » ، وفي هـ : « فعل أو فعـل فعلها » ، وأثبت بين الحاصرتين ما رجح عندي صوابه .

(٤) المراد بهذا الكلام أن ابن الحاجب قال : « وأفعل لم يوجد فعل بمعناه » والاعتراض عليه هنا أن فعل التعجب بمعنى أفعل التفضيل ، فكيف قال : « لم يوجد فعل بمعناه » . ولو أنه قال : « وأفعل لم يوجد فعل متصرف بمعناه » لسلم من الاعتراض عليه .

(٥) انظر الكتاب ١/٢٣٢ .

يبسطْهُ في غــيرِهِ ، ولكثرةِ الأمثلَةِ في مثالِ الكُحْلِ] (١) .

وقد ضَبَطَها الإمام جمــالُ الدِّين أبو عَمــرو (٢) بما إذا [هـ ـــ ١٧٥] كانَ (أفعل) لشيء وهو في المعنى لمسبَّبٍ مفضَّلٍ باعتبارِ الأوَّل على نفسِهِ باعتبارِ غيره مَنفيّاً(٣)، أي صفةٌ لشيءٍ وهو في المعنى لمتعلّق به مفضَّل وهو الكحل . وقيل : لمسبِّب أي لمجعولٍ (٤) سبباً . وقيل : الأفضلُ بالحقيقةِ للعَيْنِ [و] (٥) هي سببُ الكُحل في التَّفضيل ولهذا ألزمت باعتبار وقوعه في الأوَّل، وهو ذلك الشيءُ الموصوفُ على نفس الكُحل باعتبار وقوعه في غير ذلك الموصوف ، والتفضيلُ انعكَسَ لأجـلِ النَّفي . والإمــام جمال الدين بن مالك حيثُ (٦) قالَ في تسهيلِـهِ : « لا يرفَعُ أفعلُ التفضيل في الأعرفِ (٧) ظاهراً إلاّ قبلَ مفضولٍ هو هو ، مذكورٍ

---

(١) جاء في موضع ما بين الحاصرتين في النسخ جميعاً كلام مضطرب فيه تكرار عبارة وتقديم وتأخير وهذا هو : (ولكـثرة الأمثلـة في مثال الكحل ما لم يبسطه في غيره وبغـير ذلك من الأمثلة وبسط الكـلام في مثال الكحل مالم يبسطه في غيره) كذا ، وواضح فيه تحريف النساخ .

(٢) هو ابن الحاجب .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي : ٢/٢١٩ .

(٤) في د : « لمحصول » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٥) زيادة اقتضاها سياق الكلام .

(٦) سقط « حيث » من هـ .

(٧) في النسخ جميعا : « الاعراب » ، تحريف ، وصوابه عن تسهيل ابن مالك ١٣٥ .

أو مُقَدَّر ، [وبعدَ ضميرٍ مذكورٍ أو مقدَّرٍ] (١) مُفَسَّرٍ بعدَ نفيٍ أو شبهِهِ بصاحِبِ أفعل » (٢) والأعرفُ مُخرجٌ (٣) لِلُغَةِ مَنْ يرفعُ بها الظاهرَ مُطلَقاً كما سَبَقَ ، لكن كانَ ينبغي أنْ يزيدَ : « أو ضميراً منفصِلاً » (٤) ليُخرِجَ مِثلَ « مررتُ برجلٍ أحسنَ مِنهُ أنتَ » .

« إلاّ قبلَ مفضولٍ » : المفضولُ أبداً هو المَجرور بـ (مِن) و(أفعل) قَبلَهُ ، وإنّما أرادَ أن يقيِّدَهُ بأنّه هو هو أي المجرورُ هو ذلك الظاهِرُ الذي فَرِضَ رفع (أفعل) له ، وهو الكُحل ، إذِ الضميرُ يعودُ عليه . ومثال كونه مذكوراً المثالُ السابق ، وكونه مُقَدَّراً .. (٥) ومِنهُ ما ذَكَرَهُ سيبويه مِنَ الحديث : « ما مِن أيّامٍ أحبَّ إلى الله فيها الصومُ مِنْ عَشْرِ ذي الحِجَّة » (٦) قيلَ : وحَذِفَ (إليه) أيضاً . قال الخفاف : مَنْ قال (أحَبَّ) حَمَلَهُ على لفظِ الأيّام ، ومَن رَفَعَ عَلى موضِعِها ، والخبرُ

---

(١) زيادة عن التسهيل ، وانظر ص ٤٩٢ ح ٢ ففيها ما يؤكد أن السقط جاء سهوا ههنا .

(٢) **التسهيل ١٣٥** .

(٣) في هـ : « ولا أعرف مخرجا » ، تحريف .

(٤) وذلك بعد قول ابن مالك : « .... ظاهراً ... » .

(٥) كذا ، ولعل بعده سقطاً .

(٦) كتاب سيبويه : ٢٣٢/١ ، ولم أجد في كتب الحديث التي بين يدي شيئاً بهذا اللفظ وانظر كلاماً وافياً حول هذا الحديث في فهرس شواهد سيبويه للأستاذ راتب النفاخ ٥٨ .

محذوفٌ أي : « في الوجودِ » . والمرويُّ في الصَّحيح (1) : « ما مِنْ أيامٍ العملُ الصالحُ فيهنَّ أحبُّ إلى الله (2) مِن هذه الأيام العشر » ولا شاهد فيه .

أمّا تجويزه (3) فمعَ (4) إدخال (مِن) على المحلّ كـ « ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينِهِ الكحل مِن عين زيد » [341 — ب] أو على ذي المحلّ : كـ « ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينِهِ الكحلُ مِن زيد » ، أو (5) بحذفِهِ (6) مع مِن كقوله :

174 — ما إنْ رأيتُ كعبدِ الله مِن أحدٍ
أَولَى بِهِ الحمدُ في وجدٍ وإعدامِ (7)

---

(1) في د ، ل ، ف : « الصحيحين » ولعله تحريف اذ لم أجد في الصحيحين هذا الحديث ، وأثبت ما في هـ . وجاء في مسند الامام أحمد (تحقيق شاكر) برقم حديث 1968 النص التالي « ... ما من أيام العمل الصالح فيها أحب الى الله عز وجل من هذه الأيام ، يعني أيام العشر » ولا شاهد على رفع أفعل التفضيل للظاهر في هذه الرواية .

(2) زاد هنا في النسخ : « العمل » ولعلها مقحمة .

(3) في د ، ل ، ف : « تجويز » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

(4) في النسخ جميعا « مع » ، ولا يستقيم به الكلام ، ولعل الأشبه بالصواب ما أثبت .

(5) في النسخ جميعا : « وأما » ، ولعل الصواب ما أثبت .

(6) في د ، ل ، ف : « تحذفه » ، تصحيف ، وصوابه عن هـ .

(7) لم أعرف قائله ، والوجد بضم الواو وفتحها وكسرها : الاستغناء . يقول ليس له مثيل في حال الغنى وحال الفقر .

ومنه بيتا الكتاب المَعْزُوَّانِ لسُحَيم :

١٧٥ــ مررتُ على وادِي السِّباعِ ولا أرَى
كَوَادي السِّباعِ حِينَ يُظلِمُ وادِيا

أقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أتَوهُ تَئِيَّةً
وأخْوَفَ إلاّ ما وَقَى اللهُ سارِيا(١) [هـ ــ١٧٦]

قال الأعلم في كتابه تحصيل عين الذهب : « التّقدير أقلَّ به ركبٌ أتوهُ مِنهم بوادي السّباع فجرى في الحذف مجرى الله أكبر » (٢) ــ يعني على أحد القولين ــ وقدَّرَهُ في النُكَت (٣) أقلَّ بِهِ رَكْبٌ (٤) تَئِيّةً منهم به على أنَّ (به) يعود على وادي السباع لا على ما عادت عليه (به) في الأوَّل ، وهو قريب من الأوَّل .

وقدَّره بدر الدين بن مالك : لا أرَى وادياً أقلَّ به ركبٌ تيئةً

---

(١) ورد هذان البيتان منسوبين الى سحيم بن وثيل في : الكتاب ٢٣٣/١ ، والعيني ٤٨/٤ ، والخزانة ٥٢١/٣ . ووردا من غير نسبة في الرّضي على الكافية ٢٧١/٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ١٨٩ ، ولابن عقيل ١٨٨/٢ ــ ١٨٩ . وادي السباع : اسم لواد قريب من البصرة . والتئية : التلبث والتوقف . قال سيبويه : « وانما أراد : أقل به الركب تئية منهم به ، ولكنه حذف ذلك استخفافا » . وقال العيني : أصل التركيب : ولا أرى واديا أقل به ركب أتوه منه بوادي السباع .

(٢) تحصيل عين الذهب على هامش الكتاب : ٢٣٣/١ .

(٣) ألف غير واحد من العلماء كتابا له هذا العنوان ، ولم أتهد الى المراد هنا . وانظر الكشف : ١٩٧٦ ــ ١٩٧٨ .

(٤) زاد هنا في هـ : « أتوه » .

كوادي السّباع (١) . ولـم يوفّ التقـدير حقّه « لأنّه حَذَفَ المفضَّل عليه » (٢) وهو (منهم) العائد على الرَّكْب ، وبقي المحلّ الآخر وهو « كوادي السباع » « الذي قدره الأعلم : (٣) (به) ؛ وأوقع كوادي السباع » (٤) فإنه أراد هو المذكور في البيت فيه (الـ)، و (الـ) من جمـلة الموصوف باسم التفضيـل . وتلخيص البيت : ولا أرى كوادي السّباع وادياً أقلَّ بـه الرَّكْبُ الآتـوه تئيَّةً وهو المكثُ مِنْهُم بوادي السباع . وقال أبو جعفر بن النحاس في شرح أبيات سيبويه: « تأيَّيت بالمكان، مثل تفعَّلت: تَمَكَّثْتُ » (٥).

وقال السخاوي في شرح المفصَّل : ويحتمل أن يكون (أقلَّ) هنا فعـلاً ماضياً ، ويرتفع (رَكْبٌ) على أنّه فاعـل و (تيئّةً) مفعولٌ به والكلُّ في موضع الصِّفة لـ (وادياً) ، و (أخوفَ) على : ولَمْ أرَ أخوفَ . قـالَ الخفاف : و (وادياً) مفعول (أرى) .

---

(١) ليس تقدير بدر الدين بن مالك كما ذكر ابن الصائغ . قال بدر الدين : « لا أرى واديا أقل به ركب أتوه تئية منه كوادي السباع » . شرح الخلاصة ١٨٩ .

(٢) جاء بين العلامتين في د ، ل ، ف : « كأنه حذف الفعل علمه » ، تحريف، وصوابه عن هـ .

(٣) تقدم تقديره قبل أسطر .

(٤) سقط ما بين العلامتين من هـ . ولا يخلو السطر الذي بعده من اضطراب .

(٥) لم أجد هذا الكلام في الكتاب المنشور تحت عنوان « شرح أبيات سيبويه للنحاس » وانظر حاشيتنا رقم ١ ص ٩٧ من هذا الجزء .

و (كوادي) (١) صفةٌ تقدَّمَتْ فانتصب حالاً ، ويجوز أن يكون (كوادي) مفعولَ (أرى) ، و (وادياً) تمييزٌ بمنزلةِ : « ما رأيت كاليومِ رجلاً » ، و (أخوفَ) معطوفٌ ، أي : وأخوفَ به منهم •

وبعدَ ضمير (٢) : أي يكون (أفعل) بعدَهُ ضميرٌ مذكورٌ ، وهو في المِثال (٣) « في عينه » ، أو مقدَّر : نحو ما حكاهُ أبو جعفر عن محمَّد بن يزيد (٤) مِن قولهم : « ما رأيتُ قوماً أشبهَ بعضٌ ببعضٍ مِن قومِكَ » • وقال : رفعت البعض لأنَّ أشبه له وليس لقوم • قال بعض شُرّاح التَّسهيل : تقديرُهُ ما رأيتُ قوماً أبينَ فيهم شَبَهُ بعضٍ ببعضٍ من شَبَهِ بعضِ قومِكَ ببعضٍ ، فَجَعَلَ (أشبه) موضعَ (أبْيَن) واستغني بهِ عن ذكرِ المُضاف ثمَّ كملَ الاختصار بوضوح المعنى بالتّقدير : ما رأيتُ قوماً أبينَ فيهم شبهُ بعضٍ ببعضٍ مِن(٥) قومِكَ ، ثم حَذَفَ الضميرُ الذي هو فيه العائد على (شَبَه) وأُدخِلَ (مِنْ) على (شَبَه) فصار التقدير : مِن شَبَهِ بعضِ قومِكَ ببعضٍ ، ثمَّ [هـ — ١٧٧] حَذَفَ (شَبَه) و (بعض) وأُدخِلَتْ (مِن) على قومِكَ ، وحَذَفَ متعلّق (شَبَه) وهو (ببعض) لحذف ما تعلّق به وهو (شَبَه) ، فبقي « مِن قومك » وهو على حذف اسمين • [٣٤٢—آ]

---

(١) في د ، ل ، ف : « كواديا » ، تحريف ، وصوابه عن هـ ؛ وقد تكرر ولن نشير اليه •

(٢) في هذا القول دليل على أن ابن الصائغ نقل نص كلام ابن مالك الذي زدناه على الوارد في الأشباه • انظر الاشارة الى الحاشية ١ ص ٤٨٨ •

(٣) يريد مثال الكحل •

(٤) هو المبرد •

(٥) في النسخ جميعا « في » ، وأثبت الأشبه بالصواب •

وبعد نفي : تقـــدّم في المثــال ، وشبهِـهِ : يعني به النَّهي والاستفهامَ .

وقد اعتُرِض عليه بعدَم السماع في ذلك وليسَ موضعَ قياس .

وجوابُه أنّه قـد استَقَرَّ أنَّ النهيَ والاستفهامَ للإنكار يجريان مَجرى النفي في أخوات (كانَ) الأربعة والاستثناء ، وتسويغ مجيءِ الحالِ مِن النَّكرة في الفصيح إلى غيرِ ذلك .

وصاحب أفعل : هو (رجل) في المِثال(١). وصرَّحَ بدرُ الدّين ولدُ الشيخ جمـال الدّين بن مالك باشتراط كون الفاعل أجنبيّـاً فقال في شرح الخُلاصة : « لمَ يرفـعِ الظاهرَ عندَ أكثرِ العرب إلاّ (٢) إذا وَلِيَ نفياً (٣) وكان مرفوعُه أجنبيّاً مُفَضَّلاً عـلى نفسه باعتبارَين » (٤) ، وقد رأيتُ الإمام جمالَ الدّين بن الحاجب اشترطَ السبَبِيَّة والإمام جمال الدّين ساكتٌ عن ذلك فنقولُ : إنْ قَصَدَ بدرُ الـدّين بالأجنبيّ نفيَ السبَبِيّ الذي اتَّصَلَ بضميرِ الموصوف كما مَثَّلَ به في أثناءِ كلامِـهِ مِن « ما رأيتَ رجلاً أحسنَ منه أبوه » (٥) فلا شَكَّ أنَّ (أفعل) فيه لا يرفَعُ

---

(١) أي في مثال الكحل .

(٢) سقط « الا » من هـ ، تحريف .

(٣) زاد هنا في شرح الخلاصة لبدر الدين بن مالك : « أو استفهاما » .

(٤) شرح الخلاصة لبدر الدين بن مالك : ١٨٩ .

(٥) شرح الخلاصة : ١٩٠ .

الظاهرَ في اللغة المشهورة ، ولكنَّ (١) هذا القيدَ كانَ مُستغنىً عنه بقولِه : (٢) مفضَّلاً على نفسِه باعتبارَين . وإنْ أرادَ به نفيَ السببَيِّ الذي للموصوفِ به تَعَلُّقٌ ما فليس كذلك ، بل لا بُدَّ مِن أن يكونَ سبباً بهذا المعنى ، وهذا الذي يُحملُ كلامُ الشيخِ أبي عمرو عليه . وأن يكون أجنبيّاً بالمعنى الأوَّل ليخرج « ما رأيتُ رجلاً أحسنَ منه أبوه » لكنْ قد قدَّمنا أنَّ هذا خارج من قيد آخر .

وبقي النظر فيما إذا قيل « ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه [كحلُه مِنه في عينِ زيدٍ »، هل هي داخلةٌ تحتَ الضابط ويرفع فيها أفعل] (٣) الظاهِر ، ويكون الضمير في منه يعود على كحله لفظاً على حدِّ « عندي درهم ونصف » ، خلافاً لابن الصائغ شرح كذا (٤) ، وقولِه تعالى : (وما يُعَمَّرُ مِن مُعَمَّرٍ ولا يُنْقَصُ مِن عُمُرِهِ) (٥) وقول الشاعر :

١٧٦ـ وكلُّ أناسٍ قارَبُوا قَيْدَ فَحْلِهِم
ونحنُ خَلَعْنا قَيدَهُ فهو سارِبُ (٦)

---

(١) سقطت الواو من ل ، ف ، هـ .

(٢) زاد هنا في هـ : « كان » ، ولم ترد في شرح الخلاصة .

(٣) في الكلام اضطراب وتقديم وتأخير ، وما بين الحاصرتين كلام قدمناه عن موضعه الذي كان بعد الشاهد ١٧٦ التالي .

(٤) كذا ، وفيما بعد هذا الموضع الى قوله : « ... بدر الدين عليه » اضطراب في النسخ ولم أتهد الى وجه الصواب فيه .

(٥) فاطر ٣٥/١١ .

(٦) في هـ « حللنا » في موضع « خلعنا » ، وفي عجز البيت اضطراب كبير ←

[هـ ب ١٧٨] وعبارته والذي يظهر أنّها تدخل إلاّ على رأى بدر الدين عليه •

فإن قيلَ : الشيخ جمالُ الدّين أبو عمرو (١) يشترط أن يكونَ لمُسبَّبٍ مفضّلٍ باعتبارِ الأوّل على نفسه ، وما أُعيد عليه الضّمير ليسَ عينَ ذلك الكحل بل المفضولُ كُحْلُ عينِ الفاضِلِ ، ولذا شرَطَ الشيخُ جمالُ الدّين بن مالك قَبلَ مفضولٍ هو هو •

قلتُ : المسوّغُ لعَودِ الضمير (٢) يصيّره كأنّه هو ، وهذا المعنى لا بدّ من اعتبارِهِ في نفسِ المثالِ المُجمَعِ عليه ، فإنّ الكُحل المنفيّ فضلُهُ في عَينٍ (رجلٍ) غيرُ الكُحلِ المَفْضُول ، وهذا هو الذي سَوّغ تعدّي (أفعل) الرافع للكحل هنا إلى ضميرِهِ المجرور بـ (مِن) في قولك : (مِنه) • ولا يجوز « مرّ (٣) زيد به » قال الصفّار (٤) في شرح الكتاب بعدَ تقرير هذه المسألة : وبقي فيها إشكال أثاره صاحبنا أبو الحسن بن عصفور وفّقه الله تعالى ، وهو أنّهم قد منعوا [٣٤٢ ـ ب] « مرّ زيدٌ به » وانفصل عن هذا بأنّه

في النسخ الخطية ، وصوابه عن هـ ، وشرح المفضليات ٩٣٨ ، وشرح المفصل ٨/٥٨ •

والبيت منسوب في شرح المفضليات الى الأخنس بن شهاب ولم ينسبه ابن يعيش ، ورواية الصدر في شرح المفضليات : أرى كل قوم قاربوا••• وسيرد بهذه الرواية في الشاهد ١٧٧ التالي •

(١) أي ابن الحاجب ، وانظر شرح الكافية ٢/٢١٩ •

(٢) زاد هنا في هـ : « عليه » •

(٣) في د ، ل : « بهو » ، تحريف ، وصوابه عن ف ، هـ •

(٤) هو القاسم بن علي بن محمد (ت بعد ٦٣٠ هـ) •

عائدٌ على الكُحل لفظاً لا مَعْنىً لأنّ الكحلَ الذي في عينِ زيدٍ ليس منتقلاً لمعنىً آخرَ فهو مِن باب :

١٧٧ــ أرى كُلَّ قومٍ قارَبوا قَيْدَ فَحلِهِم

• • •   • • •   • • • (١)

ــ البيت ــ قال : وهذا حسن • انتهى •

وقد يقال : ان (الـ) في الكحل المذكور فيه للحقيقة فالذي يعودُ عليه الضمير مفسّر مِن حيثُ اللّفظ والمعنى وهذا مثلُ قولِكَ : « الماءُ شَرِبَ منه زيدٌ ، وشَرِبَ منه عَمرٌو » فكِلاهما يرجِعان للماء وإن كان مشروبُ هذا الخاصّ غيرَ مشروبِ الآخر • انتهى •

ويمكن الانفصال عن إشكال ابن عُصفور بأنَّ ذلك اغتُفِرَ في (أفعل) لمّا كان بمعنى فعلين ، ولهذا جاز تعلّقُه بظرفين مختلفين نحو « زيدٌ يومَ الجمعةِ أحسنُ منه يومَ الخميس » ، وبأنَّ (أحسن) في المعنى إنّما هي لرجل لا للكحل على ما سيأتي من كلام سيبويه ، وشرحه •

واعلم أنَّ قولَ ابنِ الحاجِب : (منفيّاً) ، لا يُخالِفُ قولَ ابنِ مالك « بعدَ نفيٍ أو شبهه » ، لأنَّ الواقعَ بعدَ شبه النفي منفيٌّ (٢) •

وبقي النظر في شيئين : في وجه رفع أفعل [هـ ــ ١٧٩] هنا الظّاهر ، وفي وجهِ اشتراطِ هذه الشروط لذلك •

---

(١) كذا رواه الصفار ، وهي كرواية شرح المفضليات ٩٣٨ ، وتقدم البيت بتمامه برواية أخرى في الشاهد ١٧٦ السابق •

(٢) في د ، ل ، ف : « منفيا » ، تحريف ، وصوابه عن هـ •

أمّا رفعُها الظاهر هنا فذكر له الجمهور تعليلَين ، أنَّ (أفعل) هنا يعاقِبُه الفعلُ فإذا أقمتَ الفعلَ مقامَه أفادَ ما أفاد (أفعل) مِن التفضيل ، وقد كان الموجبُ لقصوره عن الأوصافِ العامِلَة كهؤلاء لا يوجد له فِعلٌ بمعناه كما سبَقَ تقريرُهُ . قال الشيخ جمال الدين بن مالك وتابِعُوه : صحَّ أن يرفع الظاهر هنا كما صحَّ إعمال اسم الفاعل بمعنى المضيّ في صلة (الـ) ، - يعني مِن أجل أن كانَ القياسُ ألاَّ يعملَ في الماضي وحينَ دَخَلَتْهُ (الـ) عَمِلَ فيه - ، لأنَّه واقعٌ موقعَ الفِعل ، وعليه مناقشة ، وهو أنَّ (الـ) تقتضي الوصلَ وأصلُه أن تكون بالجُملة وتشابهُ المعرّفة ، وهي إنّما تدخلُ على المفرد فلِذلك اختِيرَ وصلُها بالوصف الذي له شبَهان ، بالجملةِ والمُفرَدِ ، فهو بعدَها له جانبٌ للفعليّة ، أمّا في مسألتنا فبعد تسليم أنَّ الفعلَ يقعُ هنا ويؤدي مَعنى الوصف لا جاذِب له إلاَّ أن يقالَ : الأصلُ في مكانِ المشتقّات إذا أدّى الفعلُ معناها وصحَّ حلولُهُ محلَّها أن يكونَ للفعل . وقد اعترِضَ على هذا التعليل بأنَّ الفعلَ إذا وقع هنا لم يتَساوَ التركيبانِ من حيث إنَّ نفيَ الأحسنيّة يصدُقُ بالمُساواة .

وحاول بعضُ شرّاح الحاجبيّة الانفصالَ عن ذلك فقال : إذا (١) نُفِيَ ذلك يكونُ المَعْنى نفيَ فضلِ حُسْنِ الكُحل في عينِ رجلٍ على عينِ زَيد ، وهذا إنّما يحصُلُ أيضاً بنفي أن يكونَ حُسْنُهُ كحُسنِهِ ، وهذه (٢) فيما أراه مكابَرَة . وحاولَ بعضُ

---

(١) في هـ : « فاذا » .

(٢) في هـ : « وهذا » .

أجناسِهِ (١) الانفصالَ بأنَّ « ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينِهِ الكحلُ منه في عينِ زيدٍ » محتملٌ لأن يكونَ كحلُ عينِ زيدٍ أحسنَ ، ولأنْ لايكون ، بأن يكونا متساويين ، و« مارأيت[٣٤٣ ــ آ] رجلاً يحسنُ » محتمِلٌ لأنْ يكونَ كحلُ عينِ زيدٍ أحسنَ وأزيدَ كما تقدَّم، ولأن لا يكون ، بأن يكونَ أنْقَصَ ، فقد تساوى المدلولان في الجملة وهو على ما فيه أقربُ مِنَ الأوَّل للقَبول ٠

وقد يقال : إن قولَكَ « ما رأيتُ رجلاً أحسَن في عينِهِ الكحلُ » وإنْ كانَ مُنصَبّاً (٢) على نفي الزِّيادة في عينِ الرَّجل وهي تصدُقُ بالمساواة وبنقصانِها عن عَينِ زيدٍ ، فالمرادُ في الاستعمال الأخيرُ ؛ يُوَضِّحُ لك ذلك أنَّكَ تقولُ : « ما رأيتُ أفضلَ [هـ ــ ١٨٠] مَن زيدٍ » تقصد (٣) إثباتَ الأفضليَّةِ له ، قال مَنْ نعلمُ مِن محقِّقي المفسِّرين (٤) في قوله تعالى : (ومَنْ أظلمُ مِمَّن مَنَعَ مساجِدَ الله)(٥)و(فمن أظلم مِمَّن كَذَبَ)(٦) المعنى : لا أَحَدَ (٧) أظلمُ مِن أولئك ، وتكلَّموا على الجمع بينهما

---

(١) لعل المراد بقوله : « أجناسه » بعض شراح الحاجبية ٠

(٢) في د : « متعصبا » ، وفي ل : « منتصبا » ، وكلاهما تحريف ، وصوابه عن ف ، هـ ٠

(٣) في هـ : « بقصد » ٠

(٤) في هـ : « التفسير » ٠

(٥) البقرة ٢/١١٤ « ٠٠٠ أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها ٠٠٠ » ٠

(٦) الزمر ٣٩/٣٢ « ٠٠٠ على الله وكذب بالصدق اذ جاءه أليس في جهنم مثوى للكافرين » ٠

(٧) في هـ : « لا أجد » ، تصحيف ٠

بكلامٍ يذكر في موضعه . وقولُكَ : « ما رأيتُ رجلاً يحسُنُ في عينِه الكحلُ حسنَهُ في عينِ زيد » وإنْ كان مُنصَبّاً على نفيِ المُماثَلَة وهي تصدُقُ بشيئين بالزِّيادة والنَّقصِ ، كما سبَقَ وضوحُ الأمرين حَسَبَ ما أخرَجَهُ مسلمٌ في صحيحِهِ مِن حديثِ أبي هُريرة عن النبيِّ ﷺ أنَّه قال:« مَنْ قالَ حينَ يُصبحُ وحينَ يُمسي سبحانَ اللهِ وبحَمْدِهِ سبحانَ اللهِ العظيم مائةَ مرَّة ، لم يأتِ أحدٌ يومَ القيامة بأفضلَ ممَّا جاءَ بِهِ ، إلاَّ رجلٌ قالَ مثلَ ما قالَ أو زادَ عليه » (١) ولو قيلَ إنَّ أو بمَعنى الواو كانَ تكلُّفاً وما سبَقَ أولى فتأمَّلْه ، لكنَّ المُرادَ في الاستعمال إثباتُ الزِّيادةِ للثّاني قضاءً لحقِّ التَّشبيه ، ويوضِّحُ ذلك البحث البيانيّ في قولِه تعالى (وليسَ الذَّكَرُ كالأنثى) (٢) . ونظيرُ ما ذكرناه هنا في التراكيب مِنْ قَصرِها في الاستعمال على أحد ما يقتضيهِ وضعُ اللَّفظ قَصْرُ بعضِ المفردات على ذلكَ عُرفاً ، نحو : (الدابَّة) في الأجناس و :

١٧٨ــ إن عمراً . . . . (٣)

البيت ــ في الإعلام بالغَلَبة . هذا شيءٌ يوافِقُ عليه مَن مارسَ اللُّغَةَ العربيّة ، ولم يَجْمُدْ على القواعِدِ الجدليّة .

---

(١) صحيح مسلم (ذكر ٢٩) ص ٢٠٧١ ، وفيه : « الا أحد » في موضع : « الا رجل » .

(٢) آل عمران ٣/٣٦ . وانظر كلاما للشريف الجرجاني في حاشية الكشاف ١/٤٢٦ .

(٣) في هـ : « وابن عمرو » ، ولم أعرف تتمة هذا البيت .

الثاني مِن تعليلِ الجُمهور لرفع أفعل الظاهر أنّه لو لم يَرْفعِ الظاهرَ ، ورُفعَ إمّا على أنّه مبتدأ مخبرٌ عنه بالكُحل أو خبره الكحلُ تقدَّمَ عليه ، لزِمَ منه أمرٌ ممتنعٌ وهو الفصلُ بين أفعل ومعمولِهِ بأجنبيٍّ منه ومعنى الأجنبي أنّه غيرُ معمولٍ لَهُ عمل الفعلِ فيه ، وإلاّ فالفصلُ بالخَبَرِ أو بالمبتدأ والخبر(١)، ومعمولُهُ فصل بمعموله عندَ مَنْ يرفعُ أحدَهُما بالآخرَ ، والفصلُ بينَ العائِدِ ومعمولِهِ بالأجنبيّ لا يجوز ، لأنّهما كالكلمة الواحِدة .

قيل : ولأنَّ (أفعل) مع (مِن) كالمُتضايفين ، ولا يُفصَلُ بينهما بأجنبيّ على قولِ الجمهور ، ولا بغيره إلاّ لضَرورة . وقد اعتُرِضَ على هذا التعليل بأنَّ الفصلَ إنّما يلزَمُ على تقدير أن يتقدَّم (أحسن) ويتأخّر (مِنْه) ، أمّا على تقديرِ أنْ يتقدَّمَ الكحلُ أو يتأخرَ عن (٢) منه بأن يقال : « ما رأيتُ رجلاً الكحلُ أحسنُ في عينِهِ مِنه » ، [٣٤٣ ـ ب] أو « ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه [هـ ـ ١٨١] مِنهُ الكحلُ » فلا يلزم ذلك المحذورُ . وأجابَ بدرُ الدّين بن مالك ووافقهُ الحديثي بأنَّ في تقديم الكحل تقديمُ غيرِ الأهمّ لا لضرورة ، إذ الامتناعُ مِن رفعِ أفعلَ الظّاهِرِ ليس لعلّة موجِبة إنّما هو لأمرٍ استحسانيٍّ ، ولذلك اطّرَدَ عَن بعضِ العربِ رفعُهُ الظّاهر ، فيجوزُ التخلّفُ عن مقتضاه إذا زاحمَهُ ما رعايَتُهُ أولى ، وهو تقديمُ ما هو أهمّ ، وإيرادُهُ في الذِّكرِ أتمّ ، وذلك صفةُ ما يستلزِمُ صِدقُ الكلام تخصيصَه

---

(١) في ل ، ف ، هـ : « أو الخبر » .

(٢) سقط « عن » من هـ .

نَفْيَ صفةِ رَجلٍ في المسألة بأحسن قال : ألا ترى أنّك لو قلْتَ : « ما رأيتُ رجلاً » كانَ صِدقُ الكلام موقوفاً على تخصيصِ رجلٍ بأمْرٍ يمكن أنّه لم يحصل لمَن رأيتَهُ مِن الرجال ؛ لأنّه ما مِن راءٍ إلاّ وقد رأى رَجلاً ما ، فلمّا كان الصدقُ موقوفاً على المخصّص ، وهو الوَصف ، كانَ تقديمُهُ مطلوباً فوقَ كلِّ مطلوب ، واغتفِرَ ما يترتّبُ على التّقديم مِن الخروج عن الأصل ومطلوبيّة المخصّص في الإثبات دون مطلوبيّته في النّفي ، لأنّه في الإثبـات يَزيدُ [1] الفائدةَ ، وفي النّفي يصونُ الكلام عن كونِهِ كذِباً ، فلا يقتضي ذلك جوازَ مثلِهِ في الإثبات . وهذا الكلامُ مع طولِهِ واختصاري له قد يقال إنّ فيه (أحسن) وحده ليسَ صفةً ، إنّما هو جُزءُ الصّفة ، وكذا الكحلُ جزءُ الصّفة .

وأجابَ عن تأخير الكحـل عن (مِنه) بأنّه تجنب عن قبحِ اجتماعِ تقديمِ الضّمير على مفسّرِهِ وإعمالُ الخبر في ضميرين لمسمّىً واحد ، وليس هو من أفعال القلوب . ويقال له : انّك قد أوجبتَ على تقدير أن يرفع أن يكونَ الكحلُ مبتدأ ، وهو إذا تأخّرَ لم يضرَّ عودُ الضمير عليه ولم يقبُح ، نحو « في دارِهِ زيدٌ » ، وهـل ذلك إلاّ مثـل (فأوجَسَ في نفسِهِ خيفَةً موسى) [2] في الإعراب المشهور ، لكنّ جعلَه مبتدأً مخبراً [3] عنه بالكحل هو قياس قولِ سيبويه في نحو « مَن أبوكَ » لأنّه إذا وُضعَ موضِعَهُ يبقى

---

(١) في د ، ل : « يريد » ، تصحيف ، وصوابه عن ف ، هـ .

(٢) طه ٢٠/٦٧ . وانظر البيان في غريب اعراب القرآن ٢/١٤٧ .

(٣) في هـ : « مخبر » ، تحريف .

الكلامُ على وضعه ، وحينئذٍ يمتنعُ لعودِ الضميرِ على متأخِّرٍ لفظاً ورُتبةً ، وتصيرُ(١) مثل: « صاحبها في الدّار » وينبغي أن يُحْمَلَ قولُ الشيخ أبو عمرو (٢) في تقدير تقديم (مِنه) على (الكحل) أنَّه يلزمُ مِنه عودُ الضّمير على [هـ — ١٨٢] غيرِ مذكور ، على أنَّه بناهُ على قاعدةِ سيبويه التي ذكرناها ، فإن قيلَ: هذا التعليلُ لا يتأتَّى في العبارةِ الثالثة وهي: « ما رأيتُ كعينِ زيدٍ أحسنَ فيها الكحلُ » فإنَّ الرفعَ لا يحصُلُ به ذلك المحذورُ ، قلتُ : هذه فَرعُ الأولى فكما لا يجوز الرفعُ في الأصل كذا في الفَرع ، ولأنَّ المحذورَ واقعٌ في التّقدير . وقال الرَّشيد سعيد (٣) : قد جَوَّزوا في التقدير مالا يجوزُ في غيره ، قلتُ : وإن كانَ كذلكَ فجوابُهُ فِقْهاً كأنتِ طالِقٌ غداً و « لا تخرجي إلاّ أنْ آذَنَ لَكِ » ، لكنَّ الأصل أن [٣٤٤ — آ] يكونَ المُقدَّرُ كالملفوظ ، وإعمالُ الخبرِ في ضميرين لمسمّى واحد كافٍ في المَنع. على أنَّ ذلك مشكلٌ أعني تعلّقَ (منه) بـ (أحسن) في أصلِ المسألة ، إذا رفعتَ الكحلَ بأحْسَنَ، لما يَلْزَمُ مِن تعدّي فعلِ الظاهر إلى مضمره، وقد تقدَّمَ الكلامُ فيه ، ولعلَّ الصفّار أخذ الإشكالَ عن ابنِ عُصفور ، والانفصالَ عنه بأنَّ الضميرَ الذي دَخَلَ عليه (مِن) هو كحلٌ آخر غير الذي رُفع بـ (أحسن) فكذا هنا ، على أنَّ هذا أيضاً يتأتّى فيما إذا قَدَّمَ الكحلَ ولم يذكُرْه ، وجَنَحَ إلى أمرٍ طويلٍ

---

(١) في هـ : « ويصير » .

(٢) أي ابن الحاجب .

(٣) ت ٦٨٤ هـ . واسمه : سعيد بن علي .

خطابيّ ، ولا يتكلّف له أن يقال : عودُ الضميرِ على متأخّر إنّما هو فيما جاءَ عن العرب ، وهذا لم يَجىء ولا غيرُهُ مِنَ التكلّفات.

واعلم أنّ هذين التعليلين مفهومان مِن كلام سيبويه ــ رحمه الله ــ وأوردَ بعضُهُم على التعليل الثّاني ما قلناه ، وانفصل بأنّ سيبويه إنّما ذَكَرَ ذلك ليفرّقَ بينَ مسألةِ الكُحل بترتيبها (١) وبينَ (٢) مسألة « مررتُ برجلٍ خيرٍ منه أبوهُ » (٣) . ولم يقُلْ ليسَ لجوازِ الرفع محلّ آخر وقد صرّحَ الصفّار بجواز المسألة بالرفع على تقدير تقديمِ الكُحل (٤) وعلى تقديرِ تأخيرِهِ عنه (٥) مثل أن يكونَ معطوفاً على « مِن الناس » مُقَدَّراً ، بأنْ يكونَ الكحلُ مبتدأً أمّا إذا كانَ خبراً فيمتنعُ تأخيرُ الكحلِ لما ذكرناه . ونظيرُ هذه المسألة على هذا التعليل من الحملِ على أحسنِ القَبيحين مسألةُ « ما قام إلاّ زيداً أصحابُكَ » ، وأصلُها : ما قامَ أصحابُكَ إلاّ زيداً ، فدارَ الأمرُ حينَ التقديم [هـ ــ ١٨٣] بينَ الرفعِ الراجحِ والنصبِ المَرجوح ، لمّا أنّ البَدَلَ لا يتقدّم ، ومسألةُ « مررتُ بزيدٍ ورجلٍ آخرَ قائمَين » آثروا مجيءَ الحالِ مِن النكرَة على وصفِ المعرفة بالنّكرَة ، ومسألةُ « هذا مُقبلاً رجلٌ » آثروا مجيءَ الحالِ من النكرة على تقديمِ الصّفَةِ فتحمّلوا القبيحَ لدفعِ أقبحَ منه. ولعلّ هذا مرادُ الشيخ أبي عمرو (٦) في قوله لو لم يرفَعِ الظاهرَ لكانَ

---

(١) في هـ ، ل ، ف : « بتزيينها » .

(٢) سقط « بين » من ل ، ف ، هـ .

(٣) انظر الكتاب : ١/٢٣٢ .

(٤) زاد هنا في هـ : « لما ذكرناه » .

(٥) في د ، ل ، ف : « عن » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

(٦) يريد : ابن الحاجب .

مرفوعاً بالابتداء وهو متعذّر لقصورِهِ عن غيرِه ، أي : لأنَّ الرفعَ بالابتداء قاصرٌ عَن الرفعِ على الفاعِلِيّة لاستلزامِ ذلك الفصل ، وهذا وإن كان فعله رفعُ (أفعل) الظاهِر فأمرُهُ أخَفّ .

ولرفع (أفعل) الظاهر في هذه (١) المسألة تعليلٌ آخرُ مفهومٌ مِن كلام سيبويه أيضاً اعتمد عليه شُرّاحُهُ وهي أنَّ (أفعل) إذا كان لتفضيل الشيءِ على نفسِهِ في موضِعَين فهي جاريةٌ على الأوّل في المعنى ، مع رَفعِها الظاهر ، فَرَفْعُه (٢) إذ ذاك كما يُرفَعُ (٣) الضميرُ ، لأنّك إنّما تفضّلُ بها المكانَ على غيرِهِ ، إذ لا تَقدِرُ أن تفضّلَ بها نفسَ الشيءِ نفسِهِ . قال سيبويه : « ولكنّكَ زعمتَ أنَّ للكُحْلِ هنا عَمَلاً وَهَيئةً » (٤) يعني عملاً مِن الحُسنِ ، وهيئةً فيهِ ليستْ له في غيرِهِ ،فالمعنى: [٣٤٤ـب]«ما رأيتُ أحداً (٥) عاملاً في عينِهِ الكُحلُ مِن الحُسنِ كعمَلِهِ في عينِ زيد» وهذا في التقديرِ كقولِكَ (٦) « ما رأيتُ أحداً تحسن عينُهُ بالكحل كعينِ زيدٍ » فهو ك : « ما رأيتُ أحداً يَحْسُنُ بالكحلِ كحُسنِ زيدٍ » فهو ك « ما رأيتُ أحداً حُسْناً بالكُحل كزيدٍ » ، ولا يَتَأتّى ذلك في « مررتُ برجلٍ خيرٍ منكَ أبوه » ، لأنَّ فيه

---

(١) في هـ : « هذا » ، تحريف .

(٢) في هـ : « فترفعه » .

(٣) في هـ : « ترفع » .

(٤) الكتاب ١/٢٣٢ .

(٥) في الكتاب ١/٢٣٢ : « رجلا » .

(٦) في هـ : « كقوله » .

(أفعـل) صفةٌ للأب لأنَّ تفضيلَ الأبِ على رجـلٍ (١) مُمكـن فخلصت لما بعدُ .

وذكر ابنُ فَلاَح (٢) في الكافي تعليلَين آخرَين : أوّلُهما : أنّها عملت في الظاهرِ في تفضيلِ الشيءِ عـلى نفسـه لأنَّ ذاكَ بالنّسبةِ إلى المعاني غالباً يَجري مَجرى الضّمائرِ فرَفَعْتَهُ كما ترفَعُ الضميرَ . ثانيهما : أنّهُ لما اتّحدَ الفاضِلُ والمَفضول كأنّه عَمِلَ في شيءٍ واحِدٍ فهذه خمسُ تعاليل لم أرَها مُجتَمِعَةً .

النظر الثاني في وجه اشتراطِ تلك الشروط : أمّا اشتراطُ الموصوف وهو في عبارةِ ابن الحاجب في قوله : « لِشَيء » ، وفي عبارةِ التسهيل في قوله [هـ ـ ١٨٤] : « فصاحبُ أفعَل » ، فقيل : ليتأتّى التفضيلُ وهو دعوى، وقيلَ : لأنَّ الأسماءَ العامِلَةَ لا بُدَّ لها مِن الاعتماد ، واعترِضَ بأنَّ ذلك يكفي فيه النّفيُ فنقول : « ما أحسنَ في عَيْن رَجُلٍ الكحلُ منه في عينِ زيد » كما تقول : « ما قـام الزيدان » فرفـعُ الوصف مُكتَفًى بهِ وأجيب بأنَّ (أفعـل) (٣) لـم يقوَ قُوّةَ اسمِ الفاعِل ، ألا ترَى أنّهُ لا ينصِبُ المفعولَ به مطلقاً عـلى الصَّحيح ، ولو وُجدت شروطُ رفعِهِ للظّاهر ، بخلافِ اسمِ الفاعِل .

وأمّا السَّبَبُ عندَ مَنِ اشترَطَهُ لأنّها صفةٌ جرَت في اللفظِ على غيرِ مَنْ هِي لَه ، ولا بُدَّ منه لأنّه الذي رَفَعْتَهُ

---

(١) في هـ : « أحد » ، تحريف .

(٢) هو منصور بن فلاح (ت ٦٨٠ هـ) .

(٣) في د ، ل ، ف : « الفعل » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

(أفعل) ، وأمّا التفضيلُ فـ (أفعل) وُضِعَتْ لَه ، وكونُهُ بين ضميرين ــ وهو المشارُ إليه بالاعتبارين ــ فلأنَّ تفضيل الشيء على نفسه إنّما طريقُهُ ذلك والنّفي لإمكانِ وقوعِ الفعلِ موقِعَهُ ، واغتنائِهِ عَنه ــ كما قَرَّرْناهُ في التّعليل ــ بمعاقَبَةِ الفعل وهو ينتظم (١) بالشروط السابقة لَكَ [و] (٢) قد تقدَّمَ أنَّ بدرَ الدّين ابن مالك اشترطَ الأجنبيّة في مرفوعها (٣) وتقدَّم الكلامُ مَعَه ، والتوفيقُ بينَه وبينَ مَن اشترَطَ السببيّة .

فإن قلتَ : فأنتَ إذا قلتَ «ما رأيت رجلاً أحسنَ منهُ أبوهُ» أو « رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينِهِ الكُحلُ مِنه في عينِ زَيد » يصحُّ وقوعُ الفِعل مَوْقِعَهُ فقد أجاب عنهُ بدرُ الدّين بأنَّ المعتبرَ في اطّرادِ رفعِ أفعل التفضيل الظاهر جوازُ أن يقَعَ موقعَ الفِعل الذي يُبنَى منه مفيداً فائدته . ولو قلتَ في الأوّل : « يحسنُ أبوهُ كحُسنِهِ » لفاتت الدّلالَةُ على التفضيل أو : « يَحْسُنُهُ أبوهُ » أي يفوقُهُ (٤) لكنتَ قد جئتَ بغيرِ الفعل [الذي] (٥) بُنِيَ (٦) منه « أحسن » وفاتَتِ الدّلالة على

---

(١) في د ، ل ، ف : « للنظم » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

(٢) زيادة من هـ .

(٣) شرح الخلاصة لبدر الدين بن مالك ١٨٩ . وانظر ص : ٢٦٠ من هذا الجزء .

(٤) في النسخ جميعاً : « يفوته » ، تحريف ، وصوابه عن شرح بدر الدين ١٩٠ .

(٥) زيادة من ل ، هـ ، وشرح بدر الدين ١٩٠ .

(٦) في هـ : « يبنى » .

الغريزة المستفادة مِن (أفعل) ... (1) عينِه الكحل كحسنه أو يحسنُ الكحلُ كحلاً ، فاتَتِ الدّلالة على التفضيل في الأوّل ، وعلى الغريزة في الثاني [٣٤٥ ـ آ] انتهى (2) .

وهذا تقدّم أنّ مثله يقال في المثالِ المستجمعِ [هـ ـ ١٨٥] للشّرائِطِ ، وتقدّمَ الجوابُ عَنه فَلْيُطَابَقْ بينه وبينَ هذا .

واعلم أنّ رفعَ أفعل الظاهر على ما هو المختار مشروطٌ بالشّروطِ السابِقَة ، لكن هل هذا لأفعل مِنْ أو لأفعل في جميعِ استعمالِها ؟ لم أجِدْ من شفى الغَلِيل في هذِهِ المسألة والذي ينبغي أن يُقال : إنّ هذا ينبَني على الاختلاف في تعليلِ وجهِ قياسِ عدمِ عَمَلِها هل هو كونُها لم تُشبه الفعلَ كاسمِ الفاعِل ، ولا الوصف المشبِهِ للفِعْل ، وهي الصّفة المشبّهة في لحاقِ العلاماتِ ، وهو ظاهرُ عبارَةِ سيبويه ـ رحمه الله ـ أو كونُها لم يوجد فعلٌ بمعناها كما قاله الشيخُ أبو عَمرو وغيرُهُ . إنْ قلْنا

---

(1) في د ، ل ، ف ، هنا : « ولا » تحريف ، وسقط من هـ . والحق أن هنا كلاماً لابن الناظم يتم به سياق كلام ابن الصائغ الذي يختصر كلام ابن الناظم على نحو غير سديد . والصواب أن يجيء هنا ما ذكره ابن الناظم وهو قوله : « وكذا القول في نحو :« رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد » ، فانك لو جعلت فيه (يحسن) مكان (أحسن) فقلت : رأيت رجلاً يحسن في .. » .

(2) يريد : انتهى ملخص كلام بدر الدين . وكلامه بتمامه تجده في شرح الخلاصة ١٩٠ .

بالأوَّلِ فينبَغي إذا استُعْمِلَتْ بالألِفِ واللاّم أن يجوزَ رفعُها للظاهر فنقول : « هذا الرجلُ الأفضلُ أبوه » لا تُثَنَّى وتجمعُ إذ ذاك ، وكذا إذا أضيفَتْ(١) لمعرفةٍ نحو « زيد أفضلُ الناسِ أبوه » لأنَّه يجوزُ تثنيتُها وجمعُها حينئذٍ . وإن قُلْنا بالثاني فلا ينبغي أن تَعْمَلَ إلاّ بالشروط والله تعالى أعلم .

---

(١) في النسخ جميعا : « أصلت » ، تحريف ، وأثبت الأشبه بالصواب .

فائــــــدة

قوله تعالى : (حورٌ مقصوراتٌ في الخِيام)(١)

قالَ الشيخ جلال الدّين البُلْقِيني (٢) في رسالةٍ لوالدِهِ :

هــذه الآية تَنقُضُ القاعِدة وتُكثِرُ الفائدة ، لأنَّ حُوراً جمعُ حَوْرا ، وهو جمعٌ لِعاقل(٣)، وقد جاءت صِفَتُهُ على الجمع مُراعاةً للتَّكثير على ما قالوه ؛ لأنَّ (مقصوراتٌ) معناه : مجعولاتٌ في القُصور ، فلو جاء علــى الإفراد لكانَ : « حورٌ مقصورةٌ في الخِيام » ، كما قـــال : (وُجوهٌ يومَئذٍ ناعِمَـــةٌ لسَعْيِها راضِيَةٌ) (٤) وكما قال : (وجوهٌ يَوْمَئِذٍ خاشِعَةٌ • عامِلَةٌ ناصِبَةٌ) (٥) •

وأما قوله تعالى (•••• أنْ يُبْدِلَهُ أزواجاً خيراً مِنْكُنَّ مُسلِماتٍ)(٦) فيتعيَّنُ أن يكونَ مِن هذا القسمِ وأنَّ (مسلماتٍ) صفةٌ مجموعَةٌ ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ بدَلاً لأنَّ البَدَلَ إنَّما

---

(١) الرحمن : ٥٥/٧٢ •

(٢) هو عبد الرحمن البلقيني • وانظر فهرس التراجم •

(٣) في هـ : « عاقل » •

(٤) الغاشية : ٨٨/٨ ، ٩ •

(٥) الغاشية : ٨٨/٢ ، ٣ •

(٦) التحريم : ٦٦/٥ •

يَجيءُ عِندَ التعذّر ، وقد نَصَّ النّحاةُ على أنَّ قولَه تعالى (هُدًى للمُتّقِين الذينَ يؤمِنونَ)(١) يجوزُ أن يكونَ الموصولُ تابعاً ، وأن يكونَ [هـ ــ ١٨٦] مَقْطُوعاً ، وعلى التَّبَعِيَّة فهو نعتٌ لا بَدَلٌ إلاّ إذا تعذّرَ كقولِه تعالى (وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ الذي جَمَعَ مالاً وعَدَّدَه)(٢) لامتناعِ وصفِ النّكرة بالمعرفة . ولا يجوزُ أن يكون نَعْتاً(٣) للصّفَة السّابقة وهو أفعلُ التّفضيل في قوله (خيراً مِنكُنَّ) ، لأنَّ نصوصَ النّحاة ــ على أنَّ الصفةَ التي تُنْعَتُ ويَنْعَتُ بها المشتقّاتُ مِن(٤) أسماءِ الفاعِلِين وأسماءِ المفعولِين ــ تَمْنَعُ(٥) ذلك ، لأنَّ خيراً ليسَ مِن أسماءِ الفاعِلِين ولا المفعولِين ، فيقعُ نعتاً ولا يُنعَتُ ــ ولا يَحْسُنُ أن يكون حالاً مِن أزواج ، وإن كانَ نَكِرةً تَخَصّصَ بالوَصْف ، لأنَّ الحملَ على الوصفِ أولى مِنَ الحَمْلِ على الحال . ولا يجوزُ أنْ يكونَ حالاً مِنَ الضّمير [٣٤٥ ــ ب] وامتناعُه أوضَحُ مِن أن يُذكَرَ لأنَّ صاحِبَ الحالِ المُضْمَرُ(٦) ، وهو المُتَبَدَّلُ بِهِنَّ ، والحالُ إنّما هو

---

(١) البقرة : ٢/٢ ، ٣ .

(٢) الهمزة : ١٠٤/١ ، ٢ . ولم يرد « مالاً وعدده » في ل ، ف ، هـ .

(٣) في د ، ل ، ف : « هنا » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

(٤) في هـ : « هي » ، تحريف .

(٥) في د ، ل ، ف : « معنى » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

(٦) في هـ : « الضمير » .

للمتبدلات فبطل هذا . وقوله : (فيهن خيرات حسان) (١) إن شئنا جعلناه من هذا .

والذي أقوله : أن الوصف بكليهما وارد في القرآن والسنة فمن الجمع في السنة قوله عليه الصلاة والسلام : « نساء كاسيات عاريات مائلات مميلات » (٢) لأن النساء والنسوان والنسوة جمع المرأة من غير لفظها، كالقوم في جمع المرء . وإن جعلته اسم جمع خرج عن هذا الباب . ولكن الأكثر الإفراد . والله تعالى يمنحنا وإياكم مزيد الإمداد .

فكتب له والده رحمه الله (٣) ما نصه :

قد ذكرنا في الدرس يوم الخميس (حور مقصورات في الخيام) (٤) وذكرنا أيضاً (فيهن خيرات حسان) (٥) وقلنا : (مقصورات) لا يتعين أن يكون صفة بل يجوز أن يكون خبراً والمعنى عليه ، فإن القصد الإخبار عنهن بأنهن ملازمات

---

(١) الرحمن : ٥٥/٧٠ .

(٢) ورد هذا اللفظ في مسند الامام أحمد : ٣٥٦/٢ ، و : ٤٤٠/٢ ، وورد في صحيح مسلم ـ كتاب الجنة ـ برقم حديث ٥٢ ، واللفظ فيه: « .. مميلات مائلات .. » ، وبرقم حديث ١٢٥ باللفظ نفسه .

(٣) في هـ : « رحمهما الله تعالى » . ووالده : سراج الدين البلقيني .

(٤) الرحمن : ٥٥/٧٢ .

(٥) الرحمن : ٥٥/٧٠ .

لبيوتِهِنَّ ، لَسْنَ بطوّافاتٍ . ويكونُ قولُه : (في الخيام) نظيرَ قولِكَ (١) : « زيدٌ محبوسٌ في المكانِ الفلانيِ » فالخبرُ هو قولُكَ مَحبوسٌ .

وأمّا قولُهُ تعالى : (فيهِنَّ خَيراتٌ حِسانٌ) (٢) فلأنَّه لمّا قالَ : (فيهِنَّ) قابَلَهُ بالجَمع فقالَ : (خيراتٌ) ، وقال : (حِسانٌ) مُراعاةً للفَواصل التي في السُّورَة (٣) مِن أوَّلِها إلى آخرها . والذي قبلَهُ مِن غيرِ فاصلٍ قولُهُ : (فيها فاكِهَةٌ ونَخْلٌ ورُمّان فبأيِّ آلاءِ ربِّكما تُكَذِّبان) (٤) [هـ — ١٨٧] وأعقَبَ ذلك بقولِهِ : (فيهِنَّ خيراتٌ حِسانٌ) (٢) .

وأمّا ما في (هَلْ أتاكَ حديثُ الغاشِيَة) (٥) فهو كالذي في سورَةِ القِيامَة .

وأمّا (مُسلِماتٌ) ففي بدليَّتِهِ كلامٌ «آخرُ ذَكَرْناهُ وهو البَدَلُ المُشتَقّ وهو ضعيفٌ» ولكنْ جَوَّزنا أن يكونَ حالاً مِنَ الضمير (٦) في (خيراً مِنكُنَّ) .

وأمّا حديثُ « نساءٌ كاسياتٌ عارياتٌ ... » (٧) فهذا جاءَ

---

(١) في د ، ل ، ف : « قوله » ، والأشبه بسياق الكلام أثبته عن هـ .

(٢) الرحمن : ٥٥/٧٠ .

(٣) في د : « السور » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٤) الرحمن : ٥٥/٦٨ ، ٦٩ .

(٥) الغاشية : ٨٨/١ .

(٦) زاد هنا في هـ : « المستكن » .

(٧) سلف تخريجه في ح ١ .

على إحدى اللغتين . والكلامُ على ما في القرآنِ الكريم والذكرِ الحكيم . زادَنا اللهُ وإيَّاكم منَ اليقينِ والتَّوفيقِ والحِكمة ، وأفاضَ علينا جميعاً النِّعمة ودَفَعَ عنا النِّقْمَةَ آمين (١) .

كتبَ الشيخُ جلالُ الدِّين البُلْقِيني إلى والدِه شيخِ الاسلام سِراجِ الدِّين (*)

الحمدُ للهِ الذي بنعمتِه تَتِمُّ الصالِحات . أسعدَ اللهُ مساءَكُم وأزالَ (٢) عنكُم ما ساءَكُم .

يقولُ الفقيرُ أصلَحَ اللهُ شانَهُ وأزالَ عنه ما شانَهُ : إنَّ الزَّمخشري في الكشَّاف وقعَ عليه تَعقُّبٌ مِن فيضِ الألطافِ في قولِهِ تعالى : (ويستفتونَكَ في النِّساءِ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فيهِنَّ وما يُتْلَى عليكُم في الكتابِ في يَتَامَى النِّساء ...) (٣) وذلِكَ أنَّهُ قال : « (ما) في محلِّ الرَّفع أي يُفْتِيكُمُ اللهُ والمَتْلُوُّ في الكِتاب « في معنى اليَتَامى يعني قولَه » (٤) : (وإنْ خِفْتُم ألاَّ

---

(١) زاد هنا في هـ : « وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم » .

(*) هو عمر بن رسلان . وانظر فهرس التراجم .

(٢) في هـ : « وأذهب » .

(٣) النساء : ٤/١٢٧ « .. اللاتي لا تؤتونهن ماكتب لهن وترغبون أن تنكحوهن والمستضعفين من الولدان وأن تقوموا لليتامى بالقسط وما تفعلوا من خير فان الله كان به عليماً » .

(٤) جاء في موضع ما بين العلامتين في د ، ل ، ف : « في معنى النساء في

تُقْسِطُوا في اليَتَامى ...) (١) وهو مِثلُ قولِكَ « أعجَبَني زيدٌ وكَرَمُهُ » (٢) ، ويجوز أن يكونَ (ما يُتْلَى عَلَيكُم) مبتدأً و (في الكِتاب) خَبَرَهُ عَلى أنَّها جُملَةٌ معترضة . ويَجُوزُ أنْ يكونَ مَجْروراً على القَسَمِ كأنَّهُ [٣٤٦ — آ] قيلَ : قُلِ اللهُ يُفْتيكُم فيهِنَّ وأُقْسِمُ بِمَا يُتْلَى عليكُمْ في الكِتاب » (٣) ثمَّ قالَ : « فإنْ قُلْتَ بِمَ تَعَلَّقَ قولُهُ « في يتامى النِّساء » قلتُ : في الوَجه الأوَّل هو صلةُ (يُتلَى) أي يُتلَى عَلَيكُم في معناهُنَّ ، ويجوزُ أن يكونَ « في يتامى النِّساء » بدلاً مِن فيهِنَّ . وأمَّا في الوجهين الآخَرَين فبدلٌ لا غَير » (٤) انتهى [هـ ١٨٨] كلامه .

وأقولُ : لا يصِحُّ على الوجهِ الأوَّل — وهو أنَ يكون (ما) فاعلةً — البدليَّةُ مِن قولِهِ (فِيهِنَّ) ، والذي ذكره المُعرِبونَ في ذلك ومنهم العُكْبَري (٥) إنَّما هو البدَليّة مِن قولِهِ :

← معنى قوله » ، وفي هـ : « في يتامى النساء في معنى قوله » ، وكلاهما تحريف ، وصوابه عن الكشاف ١/٥٦٧ .

(١) النساء ٤/٣ .

(٢) جاء في موضع ما بين العلامتين في النسخ جميعا : « وقد ذكرته » ، تحريف ، وصوابه عن الكشاف ١/٥٦٧ .

(٣) الكشاف ١/٥٦٧ ، مع اختصار طفيف هنا .

(٤) الكشاف : ١/٥٦٧ .

(٥) في النسخ جميعا : « العسكري » ، تحريف ، وانظر املاء العكبري ١/١١٤ .

(في الكتاب) . وإنَّما لا يصحُّ لوجهَين (١) .

أحدُهما : أنَّ قولَه (فيهِنَّ) فيه ضميرٌ عائدٌ على النساء ، فهو مقصودٌ في الجواب لأنَّ الجوابَ عَنْ حُكْمِ النِّساء فجاءَ الجوابُ (٢) : (اللهُ يُفْتِيكُم فِيهِنَّ) ، أي في النِّساء . وأمّا قولُه : (وما يُتْلَى عليكُمْ في الكِتاب) ففيهِ التَّصريح (٣) بيتامَى النِّساء فصارَ التقديرُ : قلِ اللهُ يُفْتِيكُم في النِّساء ، ويُفتِيكُم المَتْلُوُّ في الكِتاب في يتامَى النِّساء .

فلا تَصِحُّ (٤) البَدَلِيَّةُ حينئذٍ مِن (فيهِنَّ) لاستلزام أن يكونَ الجوابُ أخَصَّ مِن السؤال لأنَّ المسؤولَ عنهُ حُكْمُ النِّساء، ويجيءُ (٥) الجوابُ على تقديرِ البَدَل : قلِ اللهُ يُفْتِيكُم في يتامَى النِّساء . وهذا وإن كانَ مقصوداً بالحُكم إلاّ أنَّ الأولَ أيضاً مقصودٌ وهي أنَّ اللهَ يُفْتِي عِبادَه في أمرِ النِّساء عُمُوماً ، ويُفْتِيكُم المَتْلُوُّ في الكِتاب في يتامى النِّساء خصوصاً ، والجوابُ لا يكونُ أخصَّ مِنَ السؤال .

الوجه الثاني : أنَّ قولَه (فيهنَّ) متعلِّقٌ بجُملَة : (قُلِ اللهُ يُفْتِيكُم) . وقولَه في يتامى النِّساء (٦) متعلِّقٌ بجُملَةِ يُفْتِيكُم

---

(١) في هـ : « بوجهين » ، وليس بالأوجه .

(٢) في موضع « فجاء الجواب » في د : « في الجواب » ، وفي هـ : «كالجواب»، وكلاهما تحريف ، وصوابه عن ل ، ف .

(٣) في هـ : « تصريح » .
وكلاهما تحريف ، وصوابه عن ل ، ف .

(٤) في د ، ل ، ف : « يصح » ، وأثبت ما في هـ .

(٥) في د : « ولحن » ، وفي هـ : « ونحوه » ، تحريف ، وصوابه عن ل ، ف .

(٦) أقحم هنا في د ، ل ، ف : « في النساء » ، فأسقطته كما في هـ .

المتلوّ ، بناءً على أنَّ (ما) فاعلةٌ ، ولا يُبدَلُ المتعلِّق بجملةٍ مِنَ المُتَعَلِّقِ بجملةٍ أُخرى .

وأمّا على الوجهين الأخيرين فلا تستقيمُ البدليّةُ لا مِن (الكتاب) ولا مِنْ (فيهِنَّ). أمّا مِن (فيهِنَّ) فلِما قدَّمْناهُ مِن استلزامِ أن يكونَ الجوابُ أخصَّ مِنَ السؤال ، وأمّا مِن (في الكتاب) فإنَّ على هذين الوجهين المُراد : والذي يُتلَى عَلَيكُم محفوظٌ في الكتاب . لأنّه قالَ (1) : « المُراد بالكتابِ على هذا الوجهِ اللّوحُ المحفوظ ، مثل : (وإنّهُ في أُمِّ الكِتاب لَدَينا لَعَلِيٌّ حَكِيم) (2) ، فلا يصِحُّ أن يُبدَلَ (في يَتَامى النِّساء) مِن قولهِ : (في الكِتاب) ؛ لأنَّ ذلك ذُكِرَ للتَّعظِيم والمبدَلُ منه في نِيَّةِ الطَّرحِ ، فيؤدّي إلى فواتِ الأمرِ الذي سيقَ لَهُ (والذي يُتلى عليكُم في الكتاب) على معنى : أنّه تقرَّرَ في الكِتابِ اللّوحِ المحفوظِ .

وكذلك على القَسَم لأنّه (3) يُقسَمُ بالأمرِ العامّ وهو ما يُتْلَى في الكتاب على [هـ ـ ١٨٩] سبيلِ التَّعظيم ، وأمّا الأمرُ الخاصُّ ، وهو الذي يُتْلَى في يَتَامى النِّساء فَلَمْ يُقسَم بِهِ ، فلا تصِحُّ البَدَلِيَّةُ على هذين الوَجْهَينِ بوَجهٍ . وإذا بَطَلَتِ البَدَلِيَّةُ فلا يَصِحُّ لَهُ حينئذٍ أن تكونَ الجملةُ اعتراضيّةً

---

(1) أي الزمخشري .

(2) الزخرف ٤٣/٤ . والنقل عن الكشاف ٥٦٧/١ .

(3) زاد هنا في هـ : « انما » .

ولا قسميَّة إلا إذا عُلّقَ (في يتامى النساء) بقولِهِ : (يتلى عليكم في الكتاب) ، مع أنَّهما إعرابان مُختَرَعان لم يَسبقْهُ إليهِما أحَدٌ .

فالمسؤولُ تأمّلُ (1) هذه الاعتراضاتِ وهل هي صحيحةٌ [٣٤٦ ـ ب] أم لا ، واللهُ يُديمُ انتفاعَ النَّاسِ بوجود مَن يُزيلُ عنهم الباسَ .

فكتبَ إليه والدُه

الحمدُ لله الذي بنعمَتِهِ تَتِمُّ الصالحات ، اللهمَّ صلِّ وسلِّم على سيِّدنا محمَّد سيِّد السادات من أهلِ الأرضِ والسَّماوات وعلى آل سيِّدنا محمَّد وأصحابِهِ وأتباعِهِ وأحبابِهِ (2) .

أسعدَ اللهُ صباحَكُم وأدامَ سعدَكُم ونجاحَكُم . لقد أبدَيتُم أفناناً وقلَّدتُم امتناناً وأقولُ في الجوابِ واللهُ الموفِّقُ للصَّوَاب : إنَّ قولَ الزَّمَخشري : « والمَتْلُوّ في الكتاب في معنى اليتامى يعني قولَه (وإنْ خِفْتُم ألاّ تُقْسِطوا في اليتامى) (3) الآية التي فيها ذكرُ اليَتامى في الخوفِ ألاَّ يُقسَطَ لَهُنَّ وهي المذكورُ فيها (فانكِحُوا ما طابَ لكُم مِنَ النِّساء) (3) [فجوَّز أن يكون « في يتامى النساء » بَدَلاً مِن (فيهنَّ) فيصيرُ التقدير:

---

(1) في د ، ل ، ف : « ما مثل » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

(2) في هـ : « من سهل وألطف ويسر » زيادة هنا على ما في النسخ .

(3) النساء ٤/٣ : « وان خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء .. » . وانظر ص ٣٧٣ ح : ٦ .

والمتلوّ في الكِتاب في الآية التي فيها ذِكرُ اليَتامى مِمّا يتعلّقُ بالنِّساء هو قولُهُ (فانكِحوا ما طابَ لكُم مِن النِّساء)] (١)
وإذا اختصرْتَ قلتَ : التقديرُ : قُل اللهُ يُفْتيكُم فِيهِنّ والمتلوّ في الكتاب فِيهِنّ ، وذلك المَتْلُوّ هو في الآيةِ التي فِيها ذِكرُ اليتامى ، كما تقولُ إذا سألَكَ سائِلٌ عَنِ المحجورِ عليهم : العالمُ يُفتيكَ فيهِم والمقرّرُ في الجامع في حَجْرِ الصَّبيِّ — وكان قد ذُكِرَ في حَجْرِ الصَّبيّ ما يتعلّقُ بعمومِ المحجورِ عليهم — وبذلك يَظهَرُ أنّ الجوابَ ليسَ أخصّ مِنَ السّؤال بل هُوَ مساوٍ لـه . وأمّا التّعلّقُ فإنّ قولَه (فيهِنّ) يتعلّقُ بقولِهِ (يُفْتِيكُم) ، وقولُه : (في يتامى) يتعلّقُ بقولِهِ (يُفْتِيكُم) أيضاً على إعرابِ البَدَل . وإنّما يتعلّق بقولِهِ [هـ — ١٩٠] (يُتْلَى) على غيرِ البَدَل .

وما ذكرتُمُوه على الوجهين الآخَرَين (٢) ، فالبدليّة مِنْ « في الكِتابِ » لـم يَتعرّضْ لها الزّمخشري ، والبَدَليّة مِن (فيهنّ) قد تقدّمَ أنّها مُساويةٌ بما قرّرنا ، وهي مُتَعَيِّنَةٌ على الاعتراضِ والقَسَم ، وصارَ التقدير : قل اللهُ يُفْتِيكُم فِيهِنّ . ثمّ الكلامُ اعترَضَ (٣) بقولِهِ : والذي يُتلَى عليكُم ثابتٌ في اللّوح المحفوظ ، ثمّ عاد إلى تمامِ الأوّل وقالَ : « في يتامى النساء » والتقدير : قلِ الله يفتيكم [« فيهِنّ في المذكورِ في قوله (فانكِحُوا

(١) زيادة من سائر النسخ .

(٢) في هـ : « الأخيرين » .

(٣) في هـ « تم الكلام ثم اعترض » .

ما طابَ لكُمْ مِنَ النِّساء) (١) ، وذكرُ « في يتامى » للإعلامِ بموضعهِ . وعلى القَسَم يصيرُ التَّقديرُ : قُلِ اللهُ يُفْتيكُمْ فيهنَّ] (٢) وأقسمُ بما يُتْلَى عليكُم في الكتاب . ثمَّ عادَ إلى تمامِ الأوَّلِ بالبدَليَّةِ المذكورة وجوَّزَ الزَّجاجُ أن يكون (ما) في محلِّ خفضٍ ، قالَ : وهو بعيدٌ جداً لأنَّ الظاهرَ لا يُعطَفُ على المُضمَرِ . وهـذا الذي قَدَّمتُهُ هو الذي ظَهَرَ (٣) بعدَ التأمُّلِ ، وهكذا يكونُ التَّرَسُّل ، والفقيرُ يرغَبُ إلى الله في أن تكونَ خليفَتي ، وأكثِرْ بذلكَ التَّوَسُّل . اللَّهُمَّ أجب سُؤالي وأصلِحْ حالَ خليفَتي وحالِي آمين (٤) .

---

(١) النساء ٤/٣ : « وان خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء » .

(٢) زيادة من سائر النسخ .

(٣) في هـ : « ظهر لي » .

(٤) زاد هنا في هـ : « والحمد لله وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين وتابعيهم باحسان الى يوم الدين » .

الاستغناءُ بالفَتحِ المُبين

في الاستثناء في (ولا أكبرَ إلاّ في كتابٍ مُبين) (*)

للامامِ سراجِ الدّين البُلْقِيني(١)

أمّا بَعدَ حمدِ الله الذي جَعَلَ عُلَماءَ الشّريعةِ هُمْ أهلَ العِلمِ المُبين وأقامَهُم لحفظِ الشّرعِ المُحمّديّ وفَهْمِ (٢) الكِتابِ المُبين (٣) ، ومَنَحَهُم الثباتَ في الدّين ، فَسَلّوا سُيوفَهُم على الزّنادِقَةِ المارِقِين ، وجَعَلَ على منطِقِهم مِنَ الفصاحَةِ ما يُظهِرُ [٣٤٧ ـ آ] لُكْنَةَ منطِقِ المُتَفَلْسِفِين ، وحَفِظَ عقولَهُم السّليمَةَ مِن رديءِ العُقول (٤) ، فاستقامُوا على الطّريقِ المُستَبين . والصلاةُ والسلامُ على عبدِهِ محمّد

(*) يونس : ١٠/٦١ « وما تكون في شأن وما تتلوا منه من قرآن ولا تعملون من عمل الا كنا عليكم شهودا اذ تفيضون فيه وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر الا في كتاب مبين ❊ » .

(١) هو عمر بن رسلان بن نصير (٧٢٤ ـ ٨٠٥ هـ) ، وانظر فهرس التراجم .

(٢) في د : « وفيهم » ، تحريف وصوابه عن سائر النسخ .

(٣) في هـ : « المستبين » .

(٤) في هـ : « المعقول » ، تحريف .

المخصوصِ بالشَّرعِ العامّ المُفَضَّلِ على الخَلْقِ أجمَعين ، وعلى آلِ مُحمَّدٍ وأصحابِهِ وأزواجِهِ وذُرِّيَّتِهِ والتَّابعين .

فإنَّه لمّا حَضَرَ كاتبُ هذه الأوراق،الفقيرُ إلى عَفو الله(١) الخلاّق مجلسَ مولانا المُعزِّ الأشرَف ، مُحِبِّ العِلم والعُلَماء ، حبيبِ الأخيار الحُلَماء السَّيفِي مَلَكتمر الماردانِي ، بلَّغه اللهُ في الدُّنيا والآخرة حُسنَ الأماني ، تغيّرَ بعضُ مَنْ حَضَر بما تفضَّلَ به [هـ ـــ ١٩١] مِن الإحسان وغَمَرَ (٢) ، في حَقِّ مُحِبِّهِ الفقيرِ إلى عفوِ الله عُمَر (٣) ، فلمَّا وقعَ الكلامُ في المُتْعَةِ قال بعضُ الحاضرين قولاً فمنَعَهُ ، ثمَّ انتشرَ الكلامُ في الاستدلال ، وظهرَ مِن المُتَحَمِّلِين في الكلام كثيرٌ مِنَ الاختلال ثم حَصَلَ بعد ذلك السُّكون ، وربُّك يعلمُ ما تُكِنُّ صدورُهم وما يُعلنون ، ثم قرأ قارِئٌ مِنَ القرآنِ العظيم آياتٍ يعلَمُ السبيل (٤) إلى فَهمها العلماءُ الأثباتُ منها : (وما يَعزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثقالِ ذَرَّةٍ في الأرضِ ولا في السماءِ ولا أصغرَ مِنْ ذلكَ ولا أكبرَ إلاّ في كتابٍ مُبينٍ) (٥) ، ولم يَكُنْ في عزمِ كاتِبِهِ العودُ إلى الكلامِ مع أحدٍ مِنَ الحاضرين ، لما يقعُ في ذلك من اللَّغَطِ (٦) ،

---

(١) لم يرد لفظ الجلالة في هـ .

(٢) في هـ : « وعمر » تصحيف .

(٣) يعني نفسه ، واسمه عمر .

(٤) في هـ : « السبل » .

(٥) سلف اثباتها بتمامها في الحاشية (★) من الصفحة السابقة .

(٦) اللغط ـــ بفتحتين ـــ : الصوت والجلبة .

وذلك مَظِنَّةُ الغلطِ ، فقال بعضُهم في الاستثناء إشكال ، ولم يُكمِل في المَقال ، ولم يقتصر على السؤال ، وكان كاتبُه ضيِّقَ عليه في ذلك المَجال ، إلى أن أرحتُه بالانتقال إلى الجواب ، فقلتُ والله الموفّق للصواب :

الجوابُ عن ذلك من أوجه أربعة ، مَنْ لَغَطَ (١) فقد قرَّرَ أمرَه على المُنازَعَة بغير علمٍ وأزمَعَه (٢) وهُنَّ : أنَّه يجوز أن تكون (٣) (إلاّ) بمعنى الواو أو (٤) الاستثناء مِن محذوفٍ ، أو مِن قوله (ولا أصغرَ مِن ذلك ولا أكبرَ) أو منقطع . وفي أثناء ذلك كلامُ المتعصّبين لإقامةِ الشَّرِّ لا يَنقَطع ، فقَصَدتُ بهذا التَّصنيفِ تقريرَ الأوجُهِ في ذلك، وإيضاحَ القولِ فيه والمَسالِك.

فأقول : وجه الإشكالِ أن يقالَ : لا يصحُّ أنْ يكونَ الاستثناءُ مِن قوله (وما يعزُبُ) إذ يصيرُ المعنى : وما يَبْعُدُ وما يَغيبُ إلاّ في كتابٍ مُبين ، وهذا فاسِدٌ ولا يصحُّ أن يكونَ الاستثناءُ [مِن قولِه] (٥) (ولا أصغرَ من ذلكَ ولا أكبرَ) رفَعْتَ أوْ فَتَحْتَ (٦) لأنَّ الرَّفعَ للعطفِ على مَحلِّ مِثْقال ، والفتحُ

---

(١) في د : « لغبط » ، وفي هـ : « تغيظ » ، وكلاهما تحريف ، وصوابهما عن ل ، ف .

(٢) أزمعه : ثبَّتَ عزمه عليه .

(٣) في هـ : « يكون » .

(٤) في هـ : « و » ، تحريف .

(٥) زيادة من هـ .

(٦) فتح (أصغر) و (أكبر) في يونس ١٠/٦١ قراءة عامة القراء فيما ←

للعطف على لفظه ، وهو في موضع الجرّ لامتناع الصَّرف في أصغرَ و (١) أكبرَ للصِّفَةِ والوزنِ (٢) . وحينئذٍ فيُشكِلُ الاستثناءُ . وهذا الأخيرُ لم يُقَرِّرْهُ مَنْ كانَ يستشكِلُ بل اقتَصَرَ على الأوَّل ، ولم يُكمِلِ الكلامَ لذُهُوله عَن الثاني وتمامُ الكلام أنَّ الاستثناءَ ممّا ذُكِرَ على ما تَقَرَّر لا يَصِحُّ . [ولا (٣) مذكورٌ فيما ذُكِر يُستَثنى منه الأوَّل ، والأصلُ عدمُ الحذف وبتقديرِه فما هو] (٤) . وبلغَني مِن بعضِ العُلماء الأعلام أن بعضَ [هـ ــ ١٩٢] مَن حضر المجلسَ له مُدَّة [٣٤٧ ــ ب] يسألُهُ عن هذا السؤالِ بعينِه وتردَّدَ له في ذلك مراتٍ في أوقاتٍ قريبة مِن هذا المجلس ، ولم يكنْ عِندي علمٌ مِن ذلك إلاّ بعدَ وُقوعِه وظهورِ ما كانوا يكتُمون ، واللهُ يكتُبُ ما يُبَيِّتون . ولما حَصَلَ الكلامُ في ذلك فتحَ اللهُ عليَّ على الفور بأجوبَةٍ أربعةٍ فأردتُ أن أرتِّبَها بأنْ أُخرِجَ (إلاّ) عن الاستثناء إلى (٥) العطف [أ] (٦) و أجعلَها على بابِها ، والاستثناءُ من محذوفٍ مُلتَزِماً

← عدا حمزة ويعقوب وخلف ، وقرأ هؤلاء بالرفع فيهما . انظر النشر ٢/٢٧٥ ، والتيسير ١٢٣ ، والاتحاف ٢٥٢ .

(١) زاد هنا في هـ : « لا » .

(٢) الكشف ١/٥٢١ ، ومشكل اعراب القرآن ١/٣٨٥ ، والبيان ١/٤١٦، واملاء العكبري ٢/١٧ .

(٣) في موضع : « لايصح ولا » جاء في هـ : « مذكور فيما لايصح ولا هو » .

(٤) فيما بين الحاصرتين كلام مضطرب ، ولم أتهد الى صوابه ، والراجح أن فيه سقطا .

(٥) في ل « الا » ، تحريف .

(٦) زيادة من هـ .

العطفَ في (ولا أصغرَ مِن ذلك ولا أكبرَ) على اللفظ أو[1] المَحَلّ، أو لا ألتزِمُ[2] ذلكَ فيكونُ[3] مِن (ولا أصغرَ مِنْ ذلكَ ولا أكبرَ) بتقديرِ الابتداءِ رفعاً ، أو نصباً و (لا) لنفي الجنس . وآخرَ ماذكرتُ أن يكونَ الاستثناءُ منقطعاً . فلمَّا أخذتُ في الكلام على الأوَّل[4] وقعتِ المنازعةُ فيه لغرابتِهِ عندَهم واعتقادِهم أنَّه لم يُقَل أو لم يُقَل مِثلُهُ في القرآن العظيم ، وكلٌّ مِنَ الاعتقادَين غيرُ صحيح :

أما الأوَّل : فقد صرَّحَ جمعٌ مِن النحاة بنقلِ ذلك عن جماعةٍ مِن النحاة المُتقدِّمين ، كما سيأتي بيانُه إن شاءَ الله تعالى .

وأمَّا الثاني : فقد ذَكَرَهُ جمعٌ مِن المُفسّرين والمُعرِبين في قولِ الله تعالى في سورة هود (إلاّ ما شاءَ رَبُّكَ)[5] .

وكانَ مِن جُملةِ كلامِ بعضِ مَن حَضَرَ : يَفسُدُ المعنى على هذا التَّقدير ، لأنَّهُ يكونُ التقدير : « ولا في كتابٍ مُبين » فقلتُ له في الجواب : الكلامُ في تقدير (إلاّ) بالواو ولا بـ(ولا) .

ثمَّ قلتُ : وكيفَ يَفسُدُ والمعنى صحيحٌ على تقدير (ولا) ،

---

(١) سقطت الهمزة من هـ ، تحريف .

(٢) في د : « الالتزام » ، تحريف .

(٣) أي الاستثناء .

(٤) أي على وقوع (الا) بمعنى الواو . وانظر المسألة ٣٥ من مسائل الانصاف في ١/٢٦٦ ، والمغني ٧٦ .

(٥) هود ١١/١٠٨ « وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والأرض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ » .

لأنَّ التقديرَ حينئذٍ : وما يعزُبُ عن ربِّكَ مِن مثقالِ ذَرَّةٍ في الأرضِ ولا في السماءِ ولا أصغرَ مِن ذلكَ ولا أكبرَ ولا (١) في كتابٍ مُبِين ، والمعنى كُلُّ كائنٍ في الأرضِ وفي السماءِ ، وفي أصغرِ مِن ذلك ، وفي أكبر منه ، وفي كتابٍ مُبِين ، لا يعزُبُ منهُ شيءٌ عن ربِّكَ . وعلى تقديرِ الواو يَصير التقديرُ : وذلك ، أو (٢) وهو في كِتابٍ مُبِين . وكانَ وَقَعَ مِن استشهادي في المجلس ما قالَ الشَّاعر :

١٧٩ــ وَكُلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أخُوهُ
لَعَمْرُ أبيكَ إلاَّ الفَرْقَدانِ (٣)

---

(١) في النسخ جميعا (الا) ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٢) في هـ : « أي » وليس بالأشبه بالصواب .

(٣) ورد البيت في الكتاب ٣٧١/١ ، والبيان والتبيين ٢٢٨/١ ، منسوباً الى عمرو بن معد يكرب الصحابي ، وذكر البغدادي هذه النسبة وذكر أخرى الى حضرمي بن عامر في الخزانة ٥٢/٢ ، وشرح أبيات المغني ١٠٥/٢ . وقال الأعلم : « ويقال لسوار بن المضرب .. ونقل الشنقيطي في الدرر ما ذكره البغدادي في نسبة البيت ، الدرر ١٩٤/١ . وورد البيت غير منسوب في المقتضب ٤٠٩/٤ ، وأمالي المرتضى ٨٨/٢ ، والانصاف ٢٦٨ ، وشرح المفصل ٨٩/٢ ، والمغني ٧٦ ، وشرح بانت سعاد لابن هشام ٧٢ ، واللسان ٤٣٢/١٥ ط صادر ، والهمع ٢٢٩/١ .

والفراقدان : نجمان قريبان من القطب . واستشهد بالبيت هنا على مجيء (الا) بمعنى الواو ، وهذا كما ذكر ابن الأنباري مذهب

←

فَعَدَلوا عن البحثِ فيه وعن المعنى إلى أنَّ ذلك لا يُقالُ في القرآن . وقال بعضُهم : (إلاّ) بمعنى الواو لا تعطِفُ الجُمل ، ولا يقدَّرُ في القرآن . وهذا مِنَ العجيب (١) فقد حمل الأخفش على ذلك قولَه تعالى (لئلاّ يكونَ للنّاس عليكُم حُجّةٌ [هـ ـ ١٩٣] إلاّ الذينَ ظَلَمُوا مِنهم) (٢) واستشهد على ذلك بقولِ الشاعر :

١٨٠ـ وأَرَى لها داراً بأغدِرَةِ السِّ
يدانِ لَمْ يَدْرُسْ لها رَسْمُ (٣)

الكوفيين . أما سيبويه ومن تبعه فجعلوا (إلاّ) هنا اسماً بمعنى (غير) وهي صفة لكل . قال سيبويه : « كأنه قال : وكل أخ غير الفرقدين مفارقه أخوه اذا وصفت به كلا » . وانظر أمالي المرتضى ٢/٨٨ حيث حمل البيت على أن (الا) بمعنى الواو .

(١) في هـ : « العجب » .

(٢) البقرة ٢/١٥٠ « .... وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا منهم فلا تخشوهم واخشوني ... » وقد عزا ابن هشام جعل الا بمعنى الواو في الآية الى الأخفش والفراء وأبي عبيدة ، وقال « ... أي : ولا الذين ظلموا » المغني ٧٦ . وانظر اللسان ١٥/٤٣٢ ط صادر .

(٣) نسب البيتان في شرح المفضليات لابن الأنباري ٢٠٨ ، واللسان ١٥/٤٣٢ ط صادر الى المخبل السعدي ، ووردا في أمالي المرتضى ٢/٨٨ من دون نسبة .
الخوالد : الأثافي وذلك لأنها بواق . والسيدان : موضع وراء كاظمة بين البصرة والبحرين . قال ابن الأنباري : « وقال أبو عبيدة : قوله « الا رمادا » معنى (الا) الواو ، أراد : ورمادا ... وقال ابن

ـ إلاّ رَماداً هامِـــــداً دَفَعَتْ

عنهُ الرِّياحَ خوالِـدٌ سُحْمُ (١)

أي : وأرى لها داراً ورَماداً • وقـال الفرّاء في قوله تعالى ـ وحَكى عنه ذلك مَكّيّ (٢) واستحسنه ـ فقال : « قولُهُ تعالى : (وما يعزُبُ عن ربّكَ مِن مثقالِ ذَرَّةٍ في الأرضِ ولا في السماءِ ولا أصغرَ مِنْ ذلكَ ولا أكبرَ إلاّ في كِتابٍ مُبين) (٣) حَمَلَ هذا اللّفظ على ظاهِرِه وجَعَلَ قولِه (إلاّ في كتاب) مُتّصلاً بما قبلَه أوجَبَ أنّ أشياءَ تعزُبُ [٣٤٨ ـ آ] عن الله ، وهي في كتابٍ مُبين ، تعالى الله عَنْ ذلك » ومِثْلُهُ في الأنعام (ولا رَطْبٍ

←

الأعرابي : بمعنى (الا) الاستثناء وقال : ورسومها فيها بقية ، الا أن الرماد ذهبت به الرياح • وقوله دفعت : أي كانت الأثافي قد دفعت عنه ثم أذهبته الريـاح » • وتبع المرتضى أبا عبيدة وقال : والمـراد بإلاّ ههنا الواو والا كان الكلام متناقضاً •

(١) في د ، ل ، ف « حسم » ، تحريف ، وصوابه عن هـ ؛ ومصادر البيت •

(٢) هو ابن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ) ولم أجد في كتابي مشـكل إعراب القرآن والكشف لمكي ما نقل عنه هنا ، والراجح عنـدي أن يكـون البلقيني انما نقـل من كتاب لمكـي ذكره القفطي بعنوان « الاستيفاء في قوله عز وجل : « الا ما شاء ربك » ، الانباه ٣/٣١٦ ، وقد سلف كلام البلقيني حول هذه الآية ، انظر الاشارة الى الحاشية ٥ ص ٥٢٤ •

(٣) انظر الحاشية (★) ص : ٥٢٠ حيث خرجت الآية •

ولا يابِسٍ) (١) ، ولكن (إلاّ) وما بعدَها منقطعةٌ مِمّا (٢) قبلَها على إضمارٍ بعد (لا) تقديرُهُ : وما يعزُبُ عن رَبِّكَ مِن مِثقالِ ذَرَّةٍ ولا أصغرَ مِنْ ذلك و [لا] (٣) أكبرَ تمَّ الكلام ، فلا شيءَ يعزُبُ عنه لا إله إلاّ هو، ثمَّ ابتدأَ فقالَ: (وهوَ في كتابٍ مُبين) و (إلا) في موضعِ الواو و (هو) (٤) مضمَرَةٌ » . قال أبو محمَّد مَكّيّ (٥) عَقِبَ حكايتِهِ ذلك : « هذا قولٌ حَسَن لولا أنَّ جميعَ البصريّين لا يعرفونَ (إلا) بمعنى الواو » . وكذلكَ قالَ مَكّيّ : « وكذلك قال قوم في قوله تعالى (يجتنبونَ كبائِرَ الإثمِ والفواحِشَ إلاّ اللَّمَمَ) (٦) : إنَّ معناه واللَّمَم » . قال مكي : « وكونُ إلاّ بمعنى الواو بعيدٌ شاذٌ ، ولو جُعِلَت (إلاّ) بمعنى (لكن) لكانَ أقربَ وأجودَ ، فكأنَّه (٧) قال : لكِنْ هو في كِتابٍ مُبين ، وهـذا أحسنُ في التأويل والاستعمالِ مِن قولِ صاحبِ

---

(١) الأنعام ٥٩/٦ : « .... وما تسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين ﴾ » .

(٢) في هـ : « عما » .

(٣) زيادة من هـ .

(٤) في د ، هـ : « هي » ، تحريف ، وصوابه عن ل ، ف .

(٥) في هـ : « المكي » ، تحريف .

(٦) النجم ٣٢/٥٣ ، وأولها : « الذين .... » . وانظر القرطبي ١٠٩/١٧ .

(٧) في هـ : « وكأنه » .

الكتاب (١): إنَّ (إلاّ) بمعنى الواو . وكونُ (إلاّ) بمعنى (لكِنْ) مستعملٌ كثيرٌ ، وكونُها بمعنى الواو لا يُعرَفُ فحَمْلُ الكلامِ على المعروفِ المستعمَلِ أوْلى . والإضمارُ لا بُدَّ منه في القولَين جميعاً ، وبه يتِمُّ الكلامُ » انتهى ما ذَكَرَ مكّيٌّ ، وقد علِمتُ منه أموراً .

أحدُها : أنَّ الجرجانيّ جوَّز ما جوَّزناه .

الثاني : أنَّ مكّيّاً استحسَنَه إذ قالَ : لولا أنَّ جميعَ البصريّين لا يعرِفون (إلاّ) بمعنى الواو . وعلى مكّيٍّ في ذلك اعتراض فقد سبَقَ لك (٢) النقلُ عَن [هـ — ١٩٤] الأخفش سعيد بن مسعدة المجاشعي وهو مِن رؤوس البصريّين أنَّ (إلاّ) تأتي بمعنى الواو ، ولذلك قالَ في التسهيل في بابِ العطف في حروفِهِ (٣) فقال : « ولا (إلاّ) خلافاً للأخفشِ والفرّاء » (٤) .

الثالث : أن قوماً خرّجوا على ذلكَ (إلاّ اللَّمَم) (٥) ،

---

(١) في هـ : « الكشاف » ، وهو تحريف اذ لايعقل أن ينقل مكي عن الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ لأن وفاة مكي كانت سنة ٤٣٧ هـ . ولم يرد عن سيبويه في الكتاب شيء مما نقله مكي . ولعله أراد كتابا للجرجاني سبق أن ألمع اليه في كلامه وأغفل البلقيني ذكره حين نقل كلام مكي ، ويقويه ايراد اسم الجرجاني بعد أسطر .

(٢) زاد هنا في هـ : « في ذلك » .

(٣) في النسخ جميعا : « حروفها » ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٤) تسهيل ابن مالك : ١٧٤ .

(٥) سلف تخريجها في ح ٦ من الصفحة السابقة .

وظَهَرَ لكَ بذلكَ (لا يخافُ لَـدَيَّ المُرْسَلُونَ إلاَّ مَنْ ظَلَـم) (١) عن بعضِ النَّحويِّين أنَّ (إلاَّ) بمعـنى الواو (٢) •
وأجازَ الفرّاء أن تكونَ إلاّ بمعنى [الواو] (٣) في قولِـهِ تعالى : (خالِدِينَ فيهـا ما دامَتِ السمواتُ والأرضُ إلاّ ما شـاءَ رَبُّك) (٤) •

فإذاً كانَ الأخفشُ وهوَ مِن رؤوسِ نحاةِ البَصْرَة (٥) ، والفَرّاءُ وهو مِن رؤوسِ نُحاة الكوفة يقدّران ذلك في كِتاب الله تعالى ، بل وفيه الحذْفُ أيضاً ، [و] (٦) كـذلكَ مَن حكى عنه الفرّاء • وقد جَوَّزَ ذلك في هذه الآية بعينِها أبو عليّ الحسنُ بنُ يَحيى(٧) الجُرجانيّ • [وإنكارُ] (٨) هذا الأمرِ (٩) يدلُّ على قِلَّةِ الممارسَةِ بالعلـوم ، والقولُ إذا حُكِيَ لا يلزمُ مِن حِكايَتِهِ

---

(١) النمل ١٠/٢٧ ، ١١ « •• ياموسى لاتخف اني لايخاف لدي المرسلون ✻ الا من ظلم ثم بدل حسنا بعد سوء فاني غفور رحيم ✻ » •

(٢) انظر مشكل اعراب القرآن لمكي : ١٤٦/٢ •

(٣) زيادة من ل ، ف ، هـ •

(٤) سلف تخريجها في ص ٥٢٤ ح ٥ • وانظر معاني القرآن للفراء ٢٨/٢ •

(٥) في هـ : « البصريين » •

(٦) زيادة يقتضيها سياق الكلام ، وهي أشبه بالصواب •

(٧) لم أقف على ترجمته •

(٨) زيادة لعلها الأشبه بما أرجح سقوطه من الكلام ، وفي موضعه بياض في ل •

(٩) في د ، ف : « الا من » ، تحريف ، وصوابه عن ل ، هـ •

اختيارُهُ ، معَ أنَّه لا محذورَ في اختيارِهِ في العقيدة ولله الحَمد ، إنَّما المَحذور في العقائد الأفعالُ (١) المُنْكَرَةُ التي يأباها الكِرام البَرَرَةُ . (مشيراً إلى هذا الحال بحمدِ الله معتَقَدي صحيح وما(٢) أنا عَن مَقالِ الحقِّ زائغ وهذِه الآيات التي سيقت ، فكيفَ يُنكرُ هذا ذلك الكلام على الاستثناء فيها وإنما الكلام على ما نحن بصدَدِهِ)(٣) .

ولنقدِّم الكلامَ على الاستثناء مِن المذكور ثمَّ نذكرُ بعدَ ذلكَ الاستثناءَ مِنَ المُقَدَّر فنقول : كان سَبَقَ في الأجوبةِ [٣٤٨ ــ ب] التي ذَكَرْناها (٤) أن يكونَ الاستثناء من قوله : (ولا أصغر من ذلك ولا أكبر) على الرَّفع على الابتداء ، أو الفتح على أنَّ (لا) لنفي الجنس . وهذا هو الذي جَزَمَ به الزَّمخشري فقال : « (وما يعزُبُ) ، قُرِىءَ بالضَّمِّ والكسر : وما يبعُدُ وما يَغيب ، ومنهُ الرَّوضُ العازِب (ولا أصغرُ مِنْ ذلك ولا أكبرُ) القراءَةُ بالرَّفع والنصبُ ، والوجه النصب على نفي الجنس، والرَّفعُ على الابتداء ليكونَ كلاماً برأسِهِ . وفي العطفِ على محلِّ (مِنْ مِثقال ذرَّة) أو على لفظ (مِثقال ذرَّة) فتحاً : في موضعِ الجرِّ لامتناع الصرف إشكال ، لأنَّ [هـ ١٩٥] قولَكَ : لا يعزُبُ

---

(١) في النسخ جميعا : « والأفعال » ، ولعل الصواب ما أثبت على أن الواو مقحمة .

(٢) في هـ : « ولا » .

(٣) فيما بين القوسين اضطراب ، ولعل فيه سقطا ، ولم أتهد الى صوابه .

(٤) سلف ذكرها في ص : ٢٧٦ س : ١٧ .

عنه شيء إلاّ في كتابٍ مُشكِل » (١) انتهى ما قرّره الزمخشري وكأنَّهُ قَصَدَ بذلك ما نُقلَ عن أبي عليّ الفارسيّ مِن أنّ (٢) الرفعَ في ذلك للعطفِ على المَحَلّ والفتحَ فيه للعطفِ على اللّفظ .
وقد قال السَّخاوي (٣) شارحُ الشاطبيَّة ــ رحِمه الله تعالى ــ متكلّماً على قول الإمام الشاطِبي (٤) ــ رحمه الله تعالى ــ :

١٨١ــ وَيَعْزُبُ كَسْرُ الضمِّ [مَعَ سَبَأٍ (رَ)سا
وأصغر فارفَعْهُ وأكبر (فـ) يْصَلاَ] (٥)

---

(١) الكشاف : ٢/٢٤٣ .

(٢) في النسخ جميعا : « وأن » ، والأشبه بالصواب ما أثبت .

(٣) هو علي بن محمد علم الدين السخاوي (ت ٦٤٣ هـ) واسم شرحه على الشاطبية : فتح الوصيد في شرح القصيد ، ومنه نسخة في (تيمورية ٢٥٥ تفسير) ولم يتيسر لي الحصول على مصورتها .

(٤) هو القاسم بن فِيُّرَة المقرىء ، صنف قصيدتين في القراءات إحداهما اللامية ، وهي الشاطبية المشهورة ، واسمها حرز الأماني ووجه التهاني . وانظر فهرس التراجم .

(٥) زيادة من ل ، هـ ، وشرح الشاطبية ٢١٩ ، إلا أن قوله : « مع سبأ رسا » ساقط من ل ، وجاء في مكانه في هـ « مع سبأ ونبأ » . وجاء في آخر البيت في ل ، هـ : « فافصلا » في مكان : « ف يصلا » ، وصوابه عن متن الشاطبية .

ومعنى البيت : أن الكسائي ــ ورمزه في البيت : (ر) ــ قرأ : (وما يعزب) في يونس ١٠/٦١ ، وفي سبأ ٣٤/٣ بكسر الزاي ، والباقون بضمها ، وأن حمــزة ــ ورمزه في البيت (ف) قــرأ (ولا أصغر)
←

« عَزَبَ يعزُبُ ويعزِبُ : إذا غابَ وَنأى ، وهما لغتانِ ، ومنه الأرضُ العازِبة ، والرّوضُ العازِب : البعيد . والوجهُ في رفعِ (أصغر) الابتداء ، فهو كلامٌ مستقِلٌ بنفسِهِ والنصبُ على نفيِ الجِنس .

وقال أبو عليّ في الرّفع : هو حَمْلٌ على موضع الجارِّ والمجرور في (مِنْ مِثْقال) وهو رفع كما في (كَفَى بالله) (١) .

وقال في النَّصبِ : إنَّهُ معطوفٌ على لفظِ (مِثْقال) أو (ذَرَّة) إلاّ أنَّه لا ينصرِف ، للصِّفَةِ والوزن ، تابَعَهُ على ذلك الجميعُ فيصيرُ التقديرُ على ذلك : لا يعزُبُ عنه شيءٌ إلاّ في كتاب وهذا فاسِدٌ » انتهى (٢) .

وليس ما ذَكَرَهُ أبو عليّ بفاسِدٍ إذا جَعَلْنا الاستثناءَ مِن محذوف ، أو منقطعاً كما هو الجوابانِ الباقِيانِ وكأنَّ الحاملَ لأبي عليّ الفارسي على ذلك ... (٣) بالنَّصب أيضاً لنفي الجنس فلمّا

(ولا أكبر) في يونس ١٠/٦١ برفع الراء فيهما ، وقرأ الباقون بالفتح . انظر شرح الشاطبية للضباع ٢١٩ .

(١) ورد هذا اللفظ كثيراً في الذكر الحكيم ، من ذلك في النساء : (٤/٤٥، ٧٠ ، ٧٩ ، ١٦٦ ، ....) .

(٢) أي كلام السخاوي .

(٣) هنا بياض في النسخ الخطية يقارب السطر ، ولا شك أنه سقط ، ويغلب على ظني أن فيه توجيها لقوله تعالى في سبأ ٣٤/٣ « ... عالم الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الألض ولا أصغر من ذلك ولا أكبر الا في كتاب مبين » ، ولم أجد فيها عند السبعة غير قراءة

كانَ العطفُ هو المقصود و (١) اتَّفقَتِ السَّبْعَةُ هنــاكَ على الرَّفع عَطفاً عــلى مِثقال ، واختلَفوا في آيــة يونس (٢) نظراً إلى اختلافِ حالَتَي العَطف (٣) وهذا (٤) الحالُ ضَعيف •

وكانَ أرادَ بعضُ من حَضَرَ أن يُقرِّرَهُ بِعَكْسِهِ •

وجوابُهُ أنَّ القِراءَةَ سُنَّةٌ متَّبَعةٌ فلا يلزَمُ مِن الاتّفاق في موضعٍ حَمْلُ المختَلَفِ فيه (٥) [عليهِ] (٦) لوجودِ المانعِ هنا معَ الاتّصال (٧) • على (٨) أنَّ في آيةِ سبأ تخريجاً قاله الزَّمخشري يأتي إن شاء الله تعالى •

← الرفع في (أصغر) و (أكبر) ، ولعل اختلاف القراءة في هذه الآية عنها في يونس ١٠/٦١ التي قرئ فيها اللفظان المذكوران بالرفع والفتح هو ما رجح تقرير العطف عند الفارسي لأنه لم يوجد الخفض في لفظ (مثقال) في آية سبأ • وانظر مخطوط أمالي ابن الحاجب (مصورة معهد المخطوطات العربيــة ــ ١٨ نحو ــ اللـــوح ٢١) ، والمغني ٢٦٦ ، وص : ٢٧٦ ح : ٦ من هذا الجزء •

(١) سقط (و) من هـ •

(٢) انظر ح : ٧ ، ص ٢٨١ •

(٣) أي العطف على لفظ « مثقال » أو على محلّه في آية يونس •

(٤) لعل هنا سقطا لاضطراب صلة الكلام بالجملة التالية •

(٥) في النسخ جميعا : « عنه » ، ولعله تحريف ، وصوابه ما أثبت •

(٦) زيادة يقتضيها سياق الكلام ولعلها الأشبه بالصواب •

(٧) في د ، ل ، ف : « الاتصاف » ، تحريف ، وصوابه عن هـ •

(٨) سقط « على » من هـ • تحريف •

ولنعُدْ إلى الكلام على الجوابَين الأخيرين فنقول : وعلى الانقطاع جَرَى جمعٌ مِنَ المعرِبين ، وجزَمَ به العُكْبَري في إعرابِه فقال : « (ولا أصغرَ مِن ذلك ولا أكبرَ) بفتحِ الرّاءِ في موضعِ جَرٍّ (١) لذَرَّة أو لِمثقال على اللّفظ ويُقرءان بالرَّفْع [هـ ـ ١٩٦] حَمْلاً على موضعِ (مِنْ مثقال) إلاّ في كتاب « أي : إلاّ هوَ في كتاب » والاستثناءُ منقَطع » (٢) [وقدَّمَهُ صاحبُ تبصرةِ المتَذَكّر (٣) فقال : « (إلاّ في كتاب مُبين) منقَطع . »] (٤) وقالَ على الذي (٥) جَزَمَ به الزَّمخشري (٦) : « وزَعَمَ بعضُهُم : (ولا أصغر) إلى (مبين) جملة مستقلَّة بنفسِها وجَعَلَ الاستثناءَ مُتَّصلاً وفَتحُ (ولا أصغرَ) و (لا أكبرَ) على نفي الجنس ورَفْعُهُما على الابتِداء . فعلى هذا ينبغي [٣٤٩ ـ آ] أن يقفَ على (في السماء) » .

والقولُ بأنَّ الاستثناءَ مُنقطع هل يَرِدُ ، وهل وقَعَ في

---

(١) زاد هنا « صفة » في إملاء العكبري ٢/١٧ .

(٢) املاء ما من به الرحمن : ٢/١٧ .

(٣) الراجع أنه عبد الله الصيمري (ت ٥٤١ هـ) ، وعنوان كتابه في في الكشف ٣٣٩ : (التبصرة في النحو) ، وكذلك في البغية ٢/٤٩ . وذكر تقي الدين السبكي كتاب الصيمري هذا بعنوان : (التبصرة والتذكرة في النحو) انظر ص : ١٥٦ من هذا الجزء،وحاشيتنا ٩ ثمة.

(٤) زيادة من هـ .

(٥) في هـ : « الثاني » ، تحريف .

(٦) انظر موضع إشارة الحاشية ١٢ ص : ٢٨٠ .

القرآن العظيم أم لا ، وهي مسألة معروفة لا نُطيلُ (١) بذِكْرِها :

وأمّا الجوابُ الآخَرُ وهو أن يكونَ الاستثناءُ مِن محذوف فتقديره : ولا شيءَ إلاّ في كتابٍ مُبين . ونَظيرُهُ (ما فَرَّطْنا في الكتابِ مِنْ شيء) (٢) (وكلَّ شَيءٍ أحصَيْناهُ كِتابا) (٣) . وإنّما لَمْ أجعلْهُ مستثنىً مِمّا قبلَه رفْعاً أو فَتْحاً لأنَّ الكلامَ على أنَّ الرَّفع للعطفِ على المَحَلّ ، والفتحَ للعطفِ على اللّفظ ، فعدَلْنا عن الاستثناء مِنَ المذكور إلى مُقدّر مبتدأ دلَّ عليه ماسَبق، ولا بِدْعَ في حذفِ ما قُدِّرَ لدِلالَةِ الكلامِ عَلَيه ، ويكونُ مِن مجموعِ ذلك إثباتُ العلمِ الله تعالى في كلِّ مَعلوم ، وأنَّ كلَّ شيءٍ مكتوبٌ في الكتاب ، وقد يُجمَعُ بينَهما في قولـــه تعالى : (قالَ عِلمُها عندَ رَبِّي في كتابٍ لا يَضلُّ رَبِّي ولا يَنسى) (٤) ، وفي قوله تعالى : (وعندَهُ مفاتِحُ الغَيْبِ ...) (٥) .

وهذه الأوجُهُ الأربَعَة التي فَتَحَ الله بها لا توجدُ مجموعةً في كِتاب [بَلْ](٦) الأوّلُ مِنها قد عَلِمْتَ أصلَهُ ، ومن قدَّرَهُ

---

(١) في هـ : « نطول » .

(٢) الأنعام ٣٨/٦ .

(٣) النبأ : ٢٩/٧٨ .

(٤) طه : ٥٢/٢٠ .

(٥) الأنعام : ٥٩/٦ : « .. لايعلمها الا هو ويعلم ما في البر والبحر وما تسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبةٍ في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين ❊ » .

(٦) زيادة من هـ .

في هذه الآية ، والثاني قد علمتَ مَنْ قاله ، والثالث قد علمتَ من جَزَمَ به واختارَه ، والرابع يَشْهَدُ له كثيرٌ مِن أساليبِ العَرَبِ • وذَكَرَ صاحبُ كتاب (١) تبصرة المتذكّر (٢) أنّه « يجوزُ أن يكونَ الاستثناءُ متّصلاً بما قبلَ قولِهِ (ومايعزُبُ) ويكونُ في الآية تقديمٌ وتأخيرٌ وترتيبُها : « وما تكونُ في شأنٍ وما تَتْلُوا منه مِنْ قرآنٍ ولا تعملونَ مِنْ عَمَلٍ إلاّ في كتابٍ مُبين (٣) إلاّ كُنّا عليكم شُهُوداً إذ تُفِيضونَ فيه •• » إلى « ولا أكبر » (٤) • تلخيصُه (٥) : « ما مِنْ شيءٍ إلاّ وهو في اللّوحِ المحفوظ [هـ : ١٩٧] • ونحن نشاهده في كلِّ آن » ويجوزُ الاستثناءُ مِن (وما يعزُبُ) ويكون (يعزُبُ) بمعنى يَبِينُ ويذهَبُ (٦) ، المعنى : لم يَبِنْ شيءٌ عَنِ الله تعالى بعدَ خلقِهِ له

---

(١) سقط « كتاب » من هـ •

(٢) انظر الكلام على هذا الكتاب في ح : ٣ ، ص : ٥٣٥ •

(٣) سقط « مبين » من هـ •

(٤) انظر الترتيب الأصلي للآية في الحاشية (★) ، ص : ٥٢٠ •

(٥) زاد هنا في هـ : « و » •

(٦) في اللسان (بين) عن الجوهري : « وبان الشيء بياناً : اتضح فهو بين » ، وقال ابن هشام : « وجوز بعضهم العطف فيهما (أي في « أكبر » و « أصغر ») على ألا يكون معنى « يعزب » يخفى بل يخرج الى الوجود » • المغني ٢٦٦ • وأظنه أخذه عن ابن الحاجب ولم يعزه إليه • انظر أمالي ابن الحاجب (مخطوط أمالي ابن الحاجب ــ مصورة معهد المخطوطات ــ اللوح ٢١) •

إلاّ وهو مكتوبٌ في اللّوح المحفوظ تلخيصُه : كلُّ مخلوقٍ مكتوبٌ » . انتهى (١) .

وفيه نَظَر ، أمّا الوجهُ الأوّل (٢) فليسَ هذا نظيرَ « امرُرْ بِهِم إلاّ الفَتى إلاّ العلا (٣) » فلأنّكَ (٤) عندَ قصدِ التأكيد في نحوِ ذلك يجبُ العطفُ بالواو ولا تقولُ : قامَ القومُ إلاّ زيداً إلاّ جعفراً » إذا قَصَدْتَ التأكيد (٥) إلاّ بالعطفِ فتقول : « وإلاّ جَعْفَراً » .

فإن قيلَ : إنّما يكونُ ذلك في (إلاّ) التي للتأكيد ، وههنا قد لا يكونُ مقصوداً فيكونُ كقولِ القائلِ : « ما قامَ إلاّ زيداً إلاّ عَمْراً » . قلتُ : لا يصحّ ، لأنّ المِثالَ المُستشهَدَ به مُفَرَّغ ، ولا تفريغَ فيما نحنُ فيه، ولكنْ هو قريبٌ مِنْ قولِكَ : « ما قامَ القومُ إلاّ زيداً إلاّ عمراً . غيرَ أنّ المستثنَيَيْنِ داخلانِ في القوم ، فلو (٦) سَكَتَ عن أحدِهِما لانتفى بخلافِ ما نحنُ

---

(١) أي النقل عن تبصرة الصيمري .

(٢) أي الذي ذهب اليه صاحب التبصرة .

(٣) ورد هذا المثال ضمن الخلاصة الألفية لابن مالك ، وذلك قوله في باب الاستثناء : (وألغ الا ذات توكيد كلا تمرر بهم الا الفتى الا العلا) وانظر الأشموني ٣٩٧/١ .

(٤) في هـ : « بل » .

(٥) في د : « نصبت للتأكيد » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٦) في هـ : « ولو » .

فيه . وأيضاً فلأنَّه يلزَمُ مَجازَانِ أحدُهُما بالتَّقديم والتأخير ، والثَّاني تكريرُ إلاَّ (١) .

وأمَّا الوجهُ الثَّاني : فتفسيرُ (يَعزب) : « يَبِينُ ويذهب » [٣٤٩ — ب] لا يُعرَفُ ، إنَّما المعروفُ في (عزب) ما تقدَّمَ نَعَم ، قال الصَّغاني (٢) في العُباب (٣) « قال أبو سعيد الضرير (٤) : يقالُ : ليسَ لفلانٍ امرأةٌ تَعزِبُهُ أي : تُذهِبُ عُزْبَتَهُ (٥) بالنِّكاح، مثلُ قولِكَ: تُمَرِّضُهُ : أي تقومُ عليه في مَرَضِهِ » . ثمَّ قال الصَّغاني : « والتَّركيبُ يَدُلُّ على تباعُدٍ وتَنَحٍّ » (٦) فتفسيرُهُ بالظُّهور بعيدٌ ، ولئن سلَّمناهُ فلأيِّ شيءٍ جُمِعَ بينَ الظُّهور والذَّهاب ، وكأنَّه قصدَ بذلك أنَّ علمَ الغيب (٧) مكتومٌ ، فَما يظهرُ مِنهُ ويذهَبُ إلاَّ في كتابٍ مُبين ، وهذا المعنى قريب

---

(١) سقط « الا » من هـ ، تحريف .

(٢) الصاغاني والصغاني واحد : البغية ١/٥١٩ . وهو الحسن بن محمد (ت ٦٥٠ هـ) .

(٣) معجم لغوي كبير عنوانه : « العباب الزاخر واللباب الفاخر » ، ولم يتم صاحبه تأليفه وذكر في نشرة أخبار التراث العربي (العدد ١٠٨ عام ١٩٧٧) أن الشيخ محمد حسن آل ياسين من العراق يقوم بتحقيق الموجود من أجزائه ، وطبع الجزء الأول منه .

(٤) هو أحمد بن خالد البغدادي اللغوي . انظر فهرس التراجم .

(٥) في اللسان (عزب) : « عزوبته » .

(٦) وكذلك في مقاييس اللغة لابن فارس ٤/٣١٠ .

(٧) في د ، ل ، ف : « انقلب » تحريف ، وصوابه عن هـ . وسقط « علم » من هـ .

مِن(١) كلامٍ وَقَعَ للزَّمخشري في سورة سبأ(٢) لمَّا وَجَّه القِراءَةَ المشهورَةَ بالرَّفعِ على الابتداء أشارَ إلى قراءةٍ شاذَّة بالفتحِ على نفيِ الجنس كقـولك : « لا حول ولا قوة إلاّ بالله » ، بالرَّفـع والنَّصب ، وهو كـلامٌ مُنقَطِعٌ عمَّا قبلَه . قال الزمخشري : « فإن قلتَ : هل يصحُّ عطفُ المرفوع على مثقالِ ذَرَّة كأنَّه قيل : لا يعزُبُ عنهُ مثقالُ ذرَّةٍ وأصغرُ وأكبرُ ، وزيادةُ (لا) لتأكيدِ النَّفي ، وعَطْفُ المفتوح [هـ - ١٩٨] على ذَرَّة بأنَّه (٣) فتح في موضع الجرّ لامتناع الصَّرف ، كأنَّه قيل : لا يعزُبُ [عَنْه] (٤) مثقالُ ذرَّة ولا مثقال أصغر من ذلك ولا أكبر . قلتُ : يأبى ذلكَ حرفُ الاستثناء ، إلاّ إذا جعلتَ الضمير في (عنه) للغَيب وجعلتَ الغيبَ اسماً للخفيّات قبلَ أن تُكتَبَ في اللّوح (٥) لأنَّ إثباتَها في اللوح نوع مِن البرُوز عن الحجاب على معنى أنَّه لا ينفصِلُ عن الغيب شيءٌ ولا يزول (٦) عَنه إلاّ مسطوراً في اللَّـوح » (٧) انتهى . ويمكن أن يجيءَ مثلُهُ هنا (٨) على تقديرِ حذفِ مُضاف .

---

(١) زاد هنا في هـ : « علم » ، تحريف .

(٢) سلف إثبات الآية في ص ٥٣٣ ، ح : ٣ .

(٣) في د ، ل ، ف : « فانه » تحريف ، وصوابه عن هـ والكشاف .

(٤) زيادة من الكشاف .

(٥) زاد هنا في هـ : « المحفوظ » ، ولم ترد في الكشاف .

(٦) في هـ ، والكشاف : « يزل » ولعله تحريف وقع في الكشاف وتابعه عليه ناشر هـ .

(٧) الكشاف ٣/٢٧٩ - ٢٨٠ .

(٨) أي في آية يونس التي تدور المسألة حولها .

ولِقائلٍ أن يقولَ : ما المانعُ من الاتّصال وجعل الاستثناء من (ولا أصغر ولا أكبر) مع العطف على اللّفظ أو [1] المحلّ فإنْ قيلَ : المانعُ ما سبَق ، قلنا فقد وقعَ التصريحُ بالعطف مع الاستثناء في قوله تعالى : (وما تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إلاّ يعلَمُها ولا حَبَّةٍ في ظُلُماتِ الأرضِ ولا رَطْبٍ ولا يابِسٍ إلاّ في كتابٍ مُبين)[2]، فإنّ القراءَةَ عندَ السَّبعة بجرِّ حبَّةٍ ورطبٍ ويابسٍ ، وقد [3] قالَ الزمخشري : « (ولا حبَّةٍ ولا رَطْبٍ ولا يابسٍ) : عطفٌ على وَرَقَة ، وداخلٌ في حُكمِها ، كأنَّه قيل : وما يسقُطُ مِن شيء مِن هذه الأشياء إلاّ يعلمُه . وقولُه : (إلاّ في كتاب مبين) [كالتكرير لقوله (إلاّ يعلَمُها) ، لأنّ معنى (إلاّ يعلَمُها) ومعنى (إلاّ في كتابٍ مُبين)] [4] واحِدٌ ، والكتابُ المُبين عِلْمُ الله ، أو اللّوح » [5] . ويقالُ مثلُه هنا بأنّ قولَه (ولا أصغر مِنْ ذلك ولا أكبر) عطفٌ على (مِثقال) أو (ذَرَّة) ، وداخلٌ في حُكمها ، كأنَّه قيل : وما يعزُبُ عن ربّك مِن هذه الأشياء شيءٌ ، وذلك مُثْبِتٌ للعِلم ، فيكونُ مَعنى ذلك ومعنى (إلاّ في كتابٍ مُبين) التأكيدَ لِما فُهم من إثباتِ العلم مِمَّا سَبَقَ ، لأنّ معنى (ذلك)

---

(1) في هـ : « و » .

(2) الأنعام 6/59 وسلفت في ص : 283 .

(3) سقط : « وقد » من هـ .

(4) زيادة من ل ، ف ، هـ ، والكشاف . وسقط من د سهواً من الناسخ لشبه النهايتين .

(5) الكشاف : 2/24 ـ 25 .

ومعنى (إلاّ في كتابٍ مُبين) واحد ، والكتابُ هو عِلمُ الله تعالى ، والمعنى: وما يَعْزُبُ عن ربِّك مِنْ مِثقالِ ذرّةٍ في الأرضِ ولا في السماءِ إلاّ يعلمُها ولا أصغر مِنْ ذلك ولا أكبر إلاّ في علمه ٠ وهذا وجهٌ آخرُ في الآية إلاّ أنَّ فيه حذفَ المؤكّد بخلافِ (إلاّ يعلمُها) [٣٥٠ ـ آ] فإنّه مذكور (١) ، نَعَم يتمشّى ذلك على التّقديمِ والتأخير (١) وفيه (٢) ما تقدّمَ وبه معَ الوجهَينِ اللّذينِ قبلَه مع الأربعة التي ذكرتُها في المجلس ، وأوضحْتُ القولَ فيها هنا يكمل (٣) في الآية سبعةُ أوجُه ، على أنّهُ قد قُرِىء شاذّاً : (ولا حبّةٌ ولا رطبٌ ولا يابسٌ) برفعِها [هـ ـ ١٩٩] قال الزمخشري : « وفيه وجهان : أن يكون عطفاً على محلّ مِن ورقة ، أو رفعاً على [الابتداء وخبرُهُ (إلاّ في كِتابٍ مُبين) كقولك] (٤) : لا رَجُلٌ مِنهُم ولا امرأةٌ إلاّ في الدّار » (٥) ٠

ومِمّا وقعَ في الكلامِ مِن غيري أنّه يجوزُ أن يكونَ الاستثناءُ في ذلك رُوعِيَ فيه ما راعى الجَعدي (٦) بقوله :

---

(١) هنا بياض في ل مقداره ثلث سطر من دون أن ينقص منها شيء عما في النسخ ، والظاهر أن هنا سقطاً ٠

(٢) سقطت الواو من هـ ٠

(٣) في هـ : « تكمل » ٠

(٤) زيادة من الكشاف ، خلت منها نسخ الأشباه ٠

(٥) الكشاف ٢/ ٢٥ ٠

(٦) في د ، ل ، ف : « المعري » ، وفي هـ : « العربي » ، وكلاهما تحريف ؛ وأثبت الأشبه بالصواب ٠

١٨٢ـ فَتىً كَمُلَتْ خيراتُهُ غَيرَ أنَّهُ

جوادٌ فما يُبْقِي مِنَ المالِ باقِيا (١)

فإنَّه ذَهَبَ إلى معنى : ليسَ فيهِ عَيب لأنَّ الجودَ (٢) ليسَ بِعَيب ، فإذا لم يكُنْ فيهِ عيب [إلاّ الجود فما فيه عَيب] (٣) فإنَّهُ قالَ : كَمُلَت خيراتُهُ لكنْ ينقصُهُ جودُه . ونظيرُه في هذه الآية : إنْ كانَ يعزُبُ عنه شيءٌ فهو الذي في كتابٍ مُبين ، لكنَّ الذي في الكتابِ لا يعزُبُ فلا يعزُبُ عَنه شيءٌ . وهذا التقديرُ لا يَصحُّ مِن جِهة أنَّ فيه فرضَ مُحال، وليسَ في اللَّفظ ما يَدُلُّ عليه ، بخلافِ ما تقدَّمَ مِن البيت ، وأيضاً فيؤدِّي إلى تكثيرِ المجازِ ، وأيضاً فلأَنَّ الجُودَ بوصفِهِ لفظاً ليسَ بنقْصٍ ، وأمّا الذي في الكتابِ المُبين فليسَ في اللَّفظِ ما يدُلُّ على هذا التقدير ، وإنْ كانَ الأمرُ كذلك لمَّا تقرَّرَ أنَّ الباري جلَّ جلالُهُ عالمٌ بالكلِّيَّاتِ (٤) والجُزئِيّات ؛ على أنَّ التقديرَ في البيت إنَّما هو على المنقطِع وحينئذٍ فتقديرُ الانقِطاع قد تقدَّمَ في الأوجُهِ السابقة بما يصحُّ ، فلا حاجةَ إلا تقديرِهِ بما لا يَصحُّ .

---

(١) البيت للنابغة الجعدي وهو في ديوانه ١٧٣ ، والكتاب ٣٦٧/١ ، والخزانة ١٢/٢ ، والدرر ١٩٨/١ ونسب فيها جميعاً اليه وورد غير منسوب في الهمع ٢٣٤/١ . والبلاغيون يستشهدون بالبيت على تأكيد المدح بما يشبه الذم .

(٢) سقط : « فيه عيب » من هـ ، وجاء بعده : « فان الجود » ، تحريف .

(٣) زيادة من هـ .

(٤) في د ، ف : « بالكنايات » ، تحريف ، وصوابه عن ل ، هـ .

وعلى الجُملة فأحسنُ الوجوهِ السّبعةِ جعلُ الاستثناء متّصلاً بتقديرِ أنْ يكونَ مِن عطفِ الجُمَلِ : الرفعُ على الاستئناف (١) ، والفتحُ على أنّ (لا) التي لنفي الجنس ، أو يكونَ مِن عطف المفردات وتفسير (٢) (يعزُبُ) بيظهرُ ، أو يكونَ مِنْ باب ... ... (٣) ، أو يُجْعَلَ منقطعاً كمَا تقدّمَ ، ويليها كونُ (إلاّ) للعطفِ كما تقَدّمَ ، أو الاستِثْناء مِن محذوف .

وقد وَضَحَ أنّ الذي تبادَرَ الذهن إليه في المجلس فَتْحٌ مِنَ الرّبِّ الكَريم ، فلهُ الشُّكرُ على العطاءِ العَميم ، والحمدُ للهِ ربِّ العالَمين ، والصلاةُ والسلامُ على سيِّدِنا محمّدٍ وآلِهِ وصحبِهِ والتّابِعين .

---

(١) أي على الابتداء .

(٢) في هـ : « ويفسر » .

(٣) في ل ، والنسختين المعتمدتين في هـ بياض هنا ، وهو سقط ، والراجح أن يكون الساقط الوجهين اللذين تتم بهما الوجوه فتصير سبعة كما ذكر ، وهذان الوجهان هما : أن يكون الاستثناء متصلا بما قبل قوله « وما يعزب » على أن في الآية تقديماً وتأخيراً ، وهذا الوجه ذكره الصيمري والوجه الثاني على أن الاستثناء متصل وهو من « ولا أصغر ولا أكبر » مع العطف على اللفظ أو المحل ، وذلك على التأويل المذكور في ص ٥٤١ س : ١٤ .

قال أبو محمَّد عبيدُ الله بنُ محمَّد بن عليّ ابن عبد الرحمن بن منصور بن زياد الكاتب (١) في أماليه :

حدَّثَنا محمّد بنُ القاسم الأنباريّ (٢) : حدَّثَني أبي حدثنا (٣) محمد بن الجهم (٤) قال : [هـ ــ ٢٠٠]

حجَّ الفرّاءُ سنةَ ستٍّ ومائتين ، وحَجَجْنا معه ، فلقيَني خلّادُ بنُ عيسى المقرىء ، فَسَألَني عن قوله تعالى (فيهنَّ قاصراتُ الطَّرف) (٥) ، فقالَ : لِمَ جَمَعَ بعدَ قوله (فيهما عينانِ تَجرِيان) (٦) فأجبتُهُ بما أمْلَى الفرّاءُ علينا في كتابه ، أنَّ (فيهنَّ) للجنَّتَين والجنَّتين ، لمّا قالَ : (ولمَنْ خافَ مَقامَ رَبِّه جَنَّتان) (٧) قالَ : (ومِنْ دونِهِما جَنَّتان) (٨) فقالَ لي

---

(١) لم أقف على ترجمته .

(٢) هو أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) .

(٣) في د : « أنبأنا » ، وأثبت ما في سائر النسخ .

(٤) (ت ٢٧٧ هـ) وانظر فهرس التراجم .

(٥) الرحمن ٥٥/٥٦ .

(٦) الرحمن ٥٥/٥٠ .

(٧) الرحمن ٥٥/٤٦ .

(٨) الرحمن ٥٥/٦٢ .

[٣٥٠ــب] خَلاّد : أخطأْتَ قد جَمَعَ قبلَ ذِكرِهِ الجَنَّتَين(١)، فصِرْتُ إلى الفرّاءِ فأخبرتُهُ بمسألةِ خَلاّد وبجوابي وبإنكارِهِ عَلَيَّ فردّدَ الفَرّاءَ في نفسِهِ شيئاً ثُمَّ قالَ لي : إنَّ العَرَبَ تُوقِعُ الجمعَ على التثنِية ، قال الله تعالى : (فإن كانَ لهُ إخوَةٌ)(٢) يريدُ : فإنْ كانَ لهُ أخوَان . وقال : (فَقَدْ صَغَتْ قُلوبُكُما)(٣) يعني : فقد صَغَا (٤) قَلْبَاكُما . انتهى .

---

(١) أي قبل ورود الآية ٦٢ .

(٢) النساء ٤/١١ « ... فإن كان له إخوة فلأُمّه السدس .... » .

(٣) التحريم ٦٦/٤ « ان تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما ..... » .

(٤) في هـ : « صفت » تحريف .

في كتابِ لُبِّ الألباب في المسألَةِ والجَواب

لأبي الحسن بن جبارة (١)

من أبيات المعاني قولُ الشاعر :

١٨٣ـ إنَّمـا زيـداً إلينـا سائِراً
مِنْ مَكَانٍ ضَلَّ فيهِ السائِرُ

ـ فهو يأتينا عِشـاً في سَحَر
مالـهُ في يَـدِهِ أو عامِرُ (٢)

بأيِّ شيءٍ نَصَبَ زيداً وحقّهُ الرَّفع وكيفَ يجتمِعُ العِشاءُ والسَّحَرُ وكيف يلتَئِمُ مالُهُ في يدِهِ أو عامر ؟ وهذا العَجُزُ مبايِنٌ للصَّدرِ . وهي مسألةٌ عُظْمى وإنْ أحاطَ اللبيبُ (٣) بِها عِلمـاً .

والجوابُ عن ذلك :

أمّا البيتُ الأوّل : فقولـه (إنْ) شَرْطٌ ، و (نَمَى) فعلٌ

(١) في هـ : « ابن جني » ، تحريف ، وانظر فهرس التراجم . ولم أقف على كتابه هذا .

(٢) لم أعرف قائل هذين البيتين ، ووردا من دون نسبة في الأبيات المشكلة للفارقي ص : ١٢٠ .

(٣) في د : « البيت » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

ماضٍ مِن قولهم : نَمَى يَنْمِي أي : ارتَفَعَ وَزادَ (١) . و(زيداً) مفعولٌ به ، (وسائراً) نصبٌ على الحال . وقوله (ضل) من الضلال وهو ضِدُّ الهُدَى . وَ (السائِرُ) فاعِلٌ ، وهو الذي نَصَبَ (زيداً) . وتقديرُهُ : إنْ نَمَى السائِرُ زيداً ، يعني (٢) أنَّه ارتفَعَ بِهِ وهَدَاهُ إلينا في حالِ كونِهِ سائراً مِن مكانٍ حارَ فيه وضَلَّ .

وأمّا البيتُ الثّاني : فهوَ مُستَحيل إنْ أُخِذَ على لفظِهِ ، إذِ العِشاءُ والسَّحَرُ وقتانِ متباينانِ ولا يجتَمِعان ، وإنَّما المعنى فيه : فـ (هُوَ) مبتدأ ، (يأتي) : فعلٌ مضارع ، (ناعشا) : حالٌ مِنَ المُضمَرِ (٣) في الإتيان ، مِنْ نَعَشْتُهُ أَنْعَشُهُ أي رَفَعْتُهُ ، ومِنهُ قولُ الشاعِرِ [هـ : ٢٠١] وهو أبو حَيَّةَ النّميري :

١٨٤ ـ إذا ما نَعَشْناهُ على الرَّحْلِ يَنْثَنِي
مُسالَيْهِ عَنهُ مِنْ وراءٍ ومُقْدَمِ (٤)

ومُسالاهُ : عِطفاهُ ، وقد نَصَبَهُما على الظَّرف لأنَّهُما في

---

(١) في هـ : « ارتفع قدراً » ، ولعله تحريف . وقال الفارقي هنا . « والتقت النونان فأدغم لسكون الأولى » .

(٢) في هـ : « المعنى » .

(٣) في هـ : « الضمير » .

(٤) ورد البيت منسوباً الى أبي حية في الكتاب ١/٢٠٥ ، والأبيات المشكلة للفارقي ١٢٠ ، واللسان (سيل) مع بيت قبله .
والشاهد في البيت عند سيبويه على نصب « مساليه » على الظرفية .

معنى ناحِيَتَيْه ألا تَرَاهُ يقولُ : مِـن وَرَاءٍ ومُقْـدَمِ . وتفسيرُ هذا البيتِ أَنَّا إذا رَفَعْناهُ على الرَّحْلِ لايستَمْسِكُ فيتَثَنَّى (١) في ناحِيَتَيهِ مِن جانِبَيه . وهذا الشاهدُ أيضاً مِن أبياتِ المعاني وهو مِمَّا يُسأَلُ عَنه .

وقـولُهُ في البيتِ المُتَقَدِّم (مالَه) : منصـوبٌ بقولِهِ (ناعِشاً) أي رافِعـاً مالَهُ في يَدِهِ ، وصرف (سَحَراً) لأَنَّـه نكِرةٌ يريدُ : سَحَراً مِنَ الأسحار . وقولُهُ (أوعامِر) عطفٌ على المُضمَرِ في يأتي (٢) ، وطولُ الكلامِ سَدَّ مَسَدَّ التأكيد (٣) . وتقريبُ معنى هذين البيتين : إنَّ زيداً ضَلَّ في موماةٍ فهَدَاهُ إلينا السائر فيها فهو يأتي ناعِشاً أي رافِعاً مُكثِراً (٤) مالَه هو أو عامِر (٥) . انتهى .

وردَ في سـنة ثلاثٍ وعشرين وثمانمائةٍ مـن بـلادِ المغـرب مـن الفقيه أبي بكـر بن محمد بن (٦) عقبَة أسـئلةٌ في النَّحـو الى الشيخ

---

(١) في هـ : « فينثني » .

(٢) قال الفارقي هنا : « أي يأتي زيد ناعشاً ماله وعامر كذلك » الأبيات المشكلة ١٢١ .

(٣) أي التأكيد بضمير الفصل ، لأن العطف ههنا على مضمر مرفوع هو فاعل (يأتي) ، ولولا طول الكلام بين المعطوف عليه والمعطوف لوجب أن يقال : « هو أو عامر » .

(٤) في د ، ف : « مكبرا » ، وفي هـ : « مكنزا » ، وكـلاهما تحـريف . والصواب من ل ، وقال الفارقي في شرح « ناعشا ماله » : « أي قد رفعه وكثره » الأبيات المشكلة ١٢١ .

(٥) زاد هنا في هـ : « والحمد لله » .

(٦) لم أقف على ترجمته .

جلال الدّين البلْقيني (١) فكتبَ عليها .

أمّا الأسئِلَةُ فَسَبْعَةٌ

الأوّلُ : زعم ابن مالِك أنّ حَذْفَ عامِلِ المؤكّد امتنَعَ بقولِهِ (٢) تعالى : (فطفِقَ مَسْحاً بالسُّوقِ والأعناق) (٣) هل هُوَ مقبولٌ أم لا ؟ .

الثاني : زَعْمُ الزمخشري أنّ قولَه تعالى (فلمّا رأَوْهُ عارِضاً) (٤) منصوبٌ [٣٥١/آ] على التمييز ، وتعقّبُ أبي حيّان له ، مَنِ المُصيب منهما وَذَكَرا قريباً مِن ذلك في قوله تعالى : (فَسَوّاهُنّ سَبْعَ سَمَاواتٍ) (٥) .

الثالث : أينَ المخصوصُ بالمَدْح (٦) فيما أنْشَدَهُ الزّمخشري في سورةِ الصافّات :

---

(١) هو عبد الرحمن بن عمر (ت ٨٢٤ هـ) ، وانظر فهرس التراجم .

(٢) في هـ : « فقوله » ، وهو على الأرجح من تصحيح ناشر (هـ) لتستقيم عبارة السؤال ، غير أن المعنى يفسد بهذا أيضاً . والذي رأيته أن البلْقيني شاء أن يورد سؤال ابن عقبة كما جاءه ، ثم بين الغلط فيه عند اجابته عنه . انظر ص : ٢٩١ الحاشية : ٩ .

(٣) سورة ص : ٣٣/٣٨ « ردوها علي فطفق مسحاً بالسُّوقِ والأعناق » .

(٤) الأحقاف ٢٤/٤٦ « فلما رأوه عارضاً مستقبل أوديتهم قالوا هذا عارض ممطرنا ... » .

(٥) البقرة ٢٩/٢ : « هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً ثم استوى الى السماء فسواهن سبع سموات وهو بكل شيء عليم » .

(٦) في د : « من المدح » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

١٨٥ـ لَعَمْرِي لئِنْ أَنْزَفْتُمُ أو صَحَوْتُمُ
لبئْسَ النَّدامى كُنْتُمُ آلَ أبجَرا (١)

ومنه قولُ عائِشة : « كانَ لنا جِيرانٌ مِنَ الأنصارِ لنِعْمَ الجيرانُ كانُوا » (٢) .

الرابع : علامَ انتَصَبَ (بصيراً) في قوله (فجَعَلْنَاهُ سميعاً بَصيرا) (٣) ؟ .

الخامس : مِن أيّ الضمائر قولُ أبي الطيِّب : [هـ : ٢٠٢]

١٨٦ ـ هَوَ الجَدُّ حتَّى تَفْضُلَ العينُ أُخْتَهَا
وحتَّى يكونَ اليومُ لليومِ سَيِّدا (٤)

---

(١) ورد البيت منسوباً الى الأبيرد في المحتسب ٢/٣٠٨ ، والصحاح واللسان (نزف) ورواية البيت في الكشاف ٣/٣٤٠ : « لبئس الندامة » ، **وانما هي تحريف يكسر معها البيت** ، وأورده شارح شواهد الكشاف على وجهه الصحيح في حواشي الكشاف ٤/٤١٩ ، ونسبه للأبيوردي ، وهو تحريف عن الأبيرد . وورد البيت ـ عرضاً ـ في الخزانة ٤/١٠٦ أنزف الشارب : ذهب عقله أو شرابه . وحكى ابن جني : « وأنزفت الشيء إذا أفنيته » ، وأبجر : هو أبجر بن جابر العجلي .

(٢) لم أعثر على هذا الحديث بهذا اللفظ في كتب السنة ، وانظره بألفاظ أخر في ص : ٥٦٣ مع تخريجاتها في الحواشيء ثمة .

(٣) الانسان : ٧٦/٢ « انا خلقنا الانسان من نطفة أمشاج نبتليه فجعلناه سميعاً بصيراً * » .

(٤) ديوان المتنبي بشرح البرقوقي ٢/٩ . والجد : الحظ . يقول : إن الجد له فعله حتى في الشيئين المتساويين مثل العين والعين ، واليوم واليوم .

وقولُ المَعَرِّي :

١٨٧ ـ هُوَ الهجرُ حَتّى ما يُلِمّ خَيالُ

• • • • • • • • • • (١)

السادِس : ما مَعْنى (مِنْ) في حديث : « أَلاَ أُخْبِرُكُم بخيرِكُم مِنْ شَرِّكُم » (٢) ، وفي حديث : « ما بالُ الكلبِ الأسودِ مِنَ الأحمرِ » (٣) ، وفي قولِ المعرِّي :

١٨٨ ـ وإن يكُ وادِينا مِنَ الشِّعرِ واحِداً

فغيرُ خَفِيٍّ أَثْلُهُ مِنْ ثُمامِهِ (٤)

السابع : ما إعرابُ قولِهِ : « فَخَرَجَ بِلالٌ بِوَضُوءٍ فَمِنْ ناضِحٍ و نائِلٍ » (٥) ، وقولِ المَعرِّي :

---

(١) هذا صدر بيت للمعري وعجزه :

... ... وبعض صدود الزائرين وصال

شروح سقط الزند : ١٠٤٦ .

(٢) ورد هذا اللفظ في الترمذي ـ كتاب الفتن ـ برقم حديث ٢٢٦٣ . وذلك من حديث طويل .

(٣) ورد في صحيح مسلم (رقم حديث : ٢٦٥) بلفظ : « ما بال الكلب الأسود من الكلب الأحمر .... » .

(٤) شروح سقط الزند : ٤٧٤ ، وروايته فيها : « من الشعر نبته » . والأثل : شجر ، واحده أثلة ، وهي من كبار الشجر . والثمام : نبت ضعيف .

(٥) انظر تخريجه في ص : ٣٠١ ، ح : ١١ .

١٨٩ ــ وَهمُ النـاسُ فالحيـاةُ بِهِم سـو
ق" فَمِـن غـابِنٍ ومِن مغبُـونِ (١)

وأمّا الأجوبة

فقال : اللهمَّ ألهِم الصَّوابَ •

أما السؤالُ الأوّلُ : فالظاهرُ أنَّه سَقَطَ شيء" ، وهُوَ : (ردُّ) مِنْ (٢) : (زَعْمِ ابنِ مالِك) (٣) ، لأنَّ هذه الآيةَ تَرُدُّ على ابن مالِك •

والجـوابُ : أنَّ الردَّ بذلكَ مقبـول" ، فإنَّ الأصْـلَ : فَطَفِقَ يَمْسَحُ مَسْحاً ، فحذف (يَمْسَحُ) ، وهو عامـلُ المؤكّد • وهذا الزَّعْمُ ذَكَرَه الشيخُ جمالُ الدين بنُ مالِك في الكافيـة الشّافية (٤) والألفيّـة (٥) ، ورَدَّهُ عَلَيهِ ابنُهُ الشيخُ

(١) البيت في لزوم ما لايلزم للمعري : ٢/٥٧٦ ، برواية : « والحياة » •

(٢) سقط « من » من هـ • ولعل ناشر هـ أسقطها لظنه بأنها مقحمة •

(٣) وعليه فصواب عبارة سؤال ابن عقبة كما رآه البلقيني هو : (الأول رد زعم ابن مالك أن حذف عامل المؤكد امتنع بقوله تعالى : « فطفق مسحاً بالسوق والأعناق » هل هو مقبول أم لا) • وانظر ص : ٥٥٠ ، ح : ٢ •

(٤) منظومة طويلة لابن مالك في النحو والصرف ، وعدد أبياتها « ٢٧٥٧ » بيتاً ومنها قوله :

وعامل الـذي أتى مؤكـدا   سقوطه امنـع أبداً فتعضـدا

وقال ابن مالك في شرحه : « المصدر المؤكد يقصد به تقوية عاملـه وتقرير معنـاه ، وحذفه منـاف لذلك ، فلـم يجز » • مخطـوط شرح الكافية ــ ورقة ٤٧ ــ (الظاهرية بدمشق : ١٧٥٤/عام) •

(٥) قال في الخلاصة الألفية :

بدرُ الدّين في شرحِ الألفيّة بما يوقَفُ عليه مِنْ [1] كلامِه [2]
وقد قالَ الشيخُ أبو حيّان هنا في تفسيرِه : « طَفِقَ : مِنْ أفعالِ المُقارَبَة للشّروعِ في الفعل ، وحُذِفَ خبرُها لِدلالَةِ المصدرِ عَلَيه ، أي فَطَفِقَ يَمْسَحُ مَسْحاً » [3] انتهى. وقد أعرب الزمخشري قوله تعالى : ﴿ والمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّساء إلاّ ما مَلَكَتْ أيمانُكُم كتابَ الله عَلَيكُم .... ﴾ [4] مصدراً مؤكّداً فقال : « « كتابَ الله » مصدرٌ مؤكّد ، أي : كَتَبَ اللهُ ذلكَ عليكُم كِتاباً » [5] . وقالَ الشيخُ أبو حيّان : « « كتابَ الله عليكُم » : انتَصَبَ بإضمارِ فعلٍ ، وهو مصدَرٌ [6] مؤكّدٌ لمضمونِ الجُملةِ السابقة مِن قولِه : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُم ﴾ [7]

وحذف عامل المؤكد امتنع   وفي سواه لدليل متسع

انظر الأشموني ١/٣٦٧ .

(١) في هـ : « أن » ، تحريف .

(٢) انظر شرح الخلاصة لابن الناظم ص : ١٠٤ .

(٣) البحر المحيط ٧/٣٩٧ ، الا أن فيه : « وحذف غيرها » ، في موضع : « وحذف خبرها » وهو تحريف وقع في البحر . وقال الزمخشري : « فطفق مسحاً : فجعل يمسح مسحاً » الكشاف ٣/٣٧٤ .

(٤) النساء ٤/٢٤ .

(٥) الكشاف ١/٥١٨ .

(٦) في البحر : « فعل » ، تحريف .

(٧) النساء ٤/٢٣ « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم ... » ثم جاء في الآية ٢٤ : « والمحصنات .. » معطوفاً .

وكأنَّه قيلَ : كَتَبَ اللهُ عليكُم تحريمَ ذلكَ كِتاباً وما ذَهَبَ إليه الكِسائي مِن أنَّه [هـ ـ ٢٠٣] يجوزُ تقديمُ المفعولِ في بابِ الإغراء بالظَّرف والمجرور (١) مُستَنِداً بهذه الآية ، إذ تقديرُ ذلك عندَه : عليكُم كتابَ الله ، أي : الزَمُوا كتابَ الله ، فلا يَتِمُّ دليله لاحتمال أن يكون مصدراً (٢) كما ذكرناه » (٣) .

وأمّا السؤالُ الثاني : فقالَ الشيخُ [أبو حيّان] (٤) في سورة الأحقافِ (٥) : « وانتَصَبَ (عارِضاً) على الحالِ مِنَ المفعولِ ، وقالَ ابنُ عَطِيَّة : ويُحتَمَلُ أنْ يَعُودَ على الشيءِ المرئِيِّ الطالِعِ عليهِم الذي فَسَّرَهُ قولُه (عارِضاً) » .

وقال الزمخشري : « فلمَّا رأوهُ » في الضَّمير وجهان ، أحدُهُما : أن يَرجِعَ إلى ما تَعِدُنا [٣٥١ ـ ب] وأن يكونَ مبهماً قد (٦) وَضَحَ أمرُهُ بقولِهِ (عارِضاً) إمّا تمييزاً ، وإمّا

---

(١) في البحر : « في باب الاعراب الظروف والمجرورات » ، وهو تحريف وقع في البحر .

(٢) زاد هنا في هـ : « مؤكدا » .

(٣) البحر المحيط : ٣/٢١٤ .

(٤) زيادة من ل ، ف ، هـ .

(٥) قال تعالى : « قالوا أجئتنا لتأفكنا عن آلهتنا فأتنا بما تعدنا ان كنت من الصادقين (٢٢) قال انما العلم عند الله وأبلغكم ما أرسلت به ولكني أراكم قوماً تجهلون (٢٣) فلما رأوه عارضاً مستقبل أوديتهم قالوا هذا عارض ممطرنا بل هو ما استعجلتم به ريح فيها عذاب أليم (٢٤) » . الأحقاف ٤٦/٢٢ ـ ٢٤ .

(٦) في هـ : « وقد » . ولم ترد الواو في الكشاف والبحر ، فهي مقحمة .

حالاً (١) . وهذا الوجهُ أعربُ وأفْصَح (٢) . انتهى » (٣) قالَ الشَّيخُ أبو حيّان : « وهذا الذي ذَكَرَ أنّه أعربُ وأفصحُ ليسَ جارياً على ما ذَكَرَهُ النُّحاةُ ، لأنَّ المُبهَمَ الذي يُفَسِّرُهُ ويُوَضِّحُهُ التمييزُ لا يكونُ إلاّ في بابِ « رُبَّ » ، نحو : « رُبَّهُ رجلاً لَقيتُهُ » ، وفي بابِ « نعمَ وبِئْسَ » ، على مذهب البصريّين (٤) نحو : « نعمَ رَجُلاً زَيدٌ » ، و « بئس غلاماً عَمرٌو » . وأمَّا أنَّ الحالَ يوضِّحُ المبهمَ ويفسِّرُهُ فلا نعلمُ أحداً ذهبَ إليه . وقد حصرَ النُّحاة المضمرَ الذي يفسِّرُهُ ما بعدَهُ، فلم يذكروا فيه مفعولَ « رأى » إذا كانَ ضميراً ، ولا أنَّ الحالَ يفسِّرُ المضمرَ ويوضِّحُهُ » (٥) انتهى .

وكلامُ ابنِ عَطِيّة مِن وادي كلامِ الزمخشري ، فإنّه قالَ : « والضميرُ في رَأَوْهُ يَحتَمِلُ أن يعودَ على العَذَاب ويَحتَمِلُ أن يعودَ على الشيءِ المرئِيّ في الطالِعِ عليهِم ، وهو الذي فسَّرَهُ قولُهُ (عارِضاً) » (٦) انتهى . فقد جَعَلَ الضميرَ يفسِّرُهُ ما بعدَهُ كما قال الزمخشري لكنَّ الزَّمخشريَّ أفصحَ بالإبهامِ والتَّمييز

---

(١) في البحر : « اما تمييز واما حال » ، وهو تحريف فيه .

(٢) الكشاف ٣/٥٢٤ .

(٣) البحر المحيط ٨/٦٤ .

(٤) في د ، ل ، ف : « البصرية » ، وأثبت ما في هـ ، والبحر .

(٥) البحر المحيط : ٨/٦٤ . وقال بعده : « والعارض : المعترض في الجو من السحاب والمطر » .

(٦) لم ينشر هذا الكتاب بعد ، وسمعت أن هنالك محاولة لنشره في المغرب .

والحالِ ، فلذلك خصَّهُ الشيخُ رحِمَه الله بالاعتراض (١) ، والذي قالَه الشيخُ هو الجاري على القواعِدِ المقرَّرَةِ في النّحو .

وأمّا آيةُ البَقَرَة (٢) ، فقالَ الشيخُ أبو حيَّان فيها : « قالَ الزَّمخشري : والضميرُ في « فَسَوَّاهُنَّ » ضميرٌ مبهَمٌ ، و « سَبْعَ سَمَوَاتٍ » : تفسيرُهُ (٣) ، كقولِهِم : « رُبَّهُ رَجُلاً » (٤) ، انتهى كلامُهُ . ومفهومُهُ أنَّ هذا الضميرَ يعودُ على ما بعدَه وهو مفسَّرٌ بهِ فهو عائدٌ على غيرِ [هـ - ٢٠٤] متقدِّم [الذِّكر](٥) .وهذا الذي يُفَسِّرُهُ ما بعدَه منهُ ما يُفَسَّرُ بجُملة ، وهو ضميرُ الشأنِ أو القِصّة ، وشرطُها عندَ البصريّين أن يُصَرَّحَ بِجُزْأيْهَا (٦) ، ومِنْهُ ما يُفَسَّرُ بمفرَدٍ ، أي : غيرِ جُملة ، وهو الضَّميرُ المرفوعُ بنِعمَ وبئسَ ، وما جرى مَجْراهما ، والضميرُ المجرورُ برُبَّ ، والضميرُ المرفوعُ بأوَّلِ المتنازِعَين على مَذهَبِ البصريّين ، والضميرُ المجعولُ خبرُهُ مفسِّراً له ، والضميرُ الذي أُبدِلَ منهُ مُفَسِّرُهُ . وفي إثبات هذا القسمِ الأخيرِ خِلافٌ ، وذلكَ نحوُ « ضَرَبْتُهُم قومَكَ » .

وهذا الذي ذكَرَهُ الزمخشري ليسَ واحداً من هذه الضمائر ،

---

(١) في د،ل،ف : « بالاعراض » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

(٢) سلف اثباتها في ص : ٥٥٠ ، ح : ٥ .

(٣) في النسخ جميعا : « يفسره » تحريف ، وصوابه عن الكشاف والبحر .

(٤) الكشاف : ١/٢٧٠ .

(٥) زيادة من هـ ، والبحر المحيط .

(٦) في هـ : « بجزئيبها » ، تحريف .

التي سَرَدناها إلاّ أنّه يُحتَمَلُ (١) فيه أن يكونَ (سَبْعَ سمواتٍ) بَدَلاً مِنه ومفسِّراً له ، وهو الذي يقتضيهِ تشبيهُ الزَّمخشري له بـ « رُبَّهُ رَجُلاً » ، وأنّه ضميرٌ مبهَمٌ ليسَ عائداً على شيءٍ قبلَه ، لكنَّ هذا يَضْعُفُ بكونِ هذا التقدير يجعلُه غيرَ مرتبطٍ بما قبلَه ارتباطاً كُلِّيّاً ، إذ يكونُ الكلامُ قد تَضَمَّنَ أنّهُ تعالى (٢) استوى إلى السَّماء (٣) [وأنّهُ] (٤) سَوَّى سبعَ سمواتٍ عَقِبَ استوائِهِ إلى السماء ، فيكونُ قد أخبرَ بإخبارَين ، أحدُهما : استواؤُهُ إلى السماء ، والآخرُ تسويتُه (٥) سبعَ سموات. [وظاهرُ الكلام أنَّ الذي استوى إليه هو بعينه المُسَوَّى (٦) سبعَ سمواتٍ] (٧) وقد أعرَبَ بعضُهُم (سبعَ سمواتٍ) بَدَلاً مِنَ الضمير على أنَّ الضميرَ عائِدٌ على ما قبلَه (٨) ، وهو إعرابٌ

---

(١) في د ، ل : « أن يحمل » ، وفي ف : « أنه يحمل » ، وفي هـ : « أن نحيل » وفي البحر « تخيل » تحريف ، ولعل الأشبه بالصواب ما أثبت .

(٢) في د ، ل ، ف : « يقال » تحريف ، وصوابه عن هـ ، والبحر .

(٣) في د ، ل ، ف : « السموات » ، تحريف ، وصوابه عن هـ ؛ والبحر .

(٤) زيادة من هـ ، والبحر .

(٥) في د ، ل ، ف : « تسوية » ، والأشبه بالصواب عن هـ ، والبحر .

(٦) في البحر : « المستوى » ، تحريف .

(٧) زيادة من سائر النسخ .

(٨) اي على السماء على أنها جمع سماوة ، وانقلبت الواو همزة في الجمع كما في دعاء وكساء . وانظر مشكل اعراب القرآن ١/٣٤ ، والبيان ١/٦٨ ، واملاء العكبري ١/١٦ .

صحيحٌ نحو: « أخوكَ مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٍ » »(١) انتهى[٣٥٢ـ آ].
فقد مَنَعَ الشيخُ مِن البَدَل على عَودِ الضميرِ إلى ما بعدَه لأجلِ عَدَم الارتباط ، وأجازَهُ على عودِ الضميرِ على ما قبلَه لوجودِ الارتباطِ ثمّ قال بعدَ سياقِ أعاريبَ : « فتلَخّصَ (٢) في نَصْبِ (سبعَ سموات ٍ) أوجُه : البدلُ باعتبارَين (يعني باعتبارِ ما قبلَه وما بعدَه) (٣) والمفعولُ به (٤) ، ومفعولٌ ثانٍ (٥) ، وحالٌ » (٦) ، قالَ : « والمُختارُ البَدَلُ باعتبارِ عَوْدِ الضميرِ على ما قبلَه ، والحالُ ، ويترجّحُ البَدَلُ لِعَدَم (٦) الاشتِقاق » (٧) انتهى .

والتعقّبُ المذكور في سورَة البقرة نظيرُ التعَقّبِ المذكورِ في سورة الأحقاف وكلامُ الشيخ ـ رحمَه الله ـ في ذلك هو الجاري على القواعِد كما تَقَدَّم . وقد تعقّبَ القُطبُ (٨) في حاشيتِهِ على الزّمخشري ذلك فقالَ : « قولُه : والضميرُ في (فَسَوّاهُنّ)

---

(١) البحر المحيط : ١/١٣٥ .

(٢) في د ، ل ، ف : « تتلخص » ، تحريف ، وفي هـ : « يتلخص » ؛ والأشبه بالصواب عن البحر المحيط .

(٣) ما بين القوسين من كلام البلقيني ، ولم يرد في البحر المحيط .

(٤) وذلك على تقدير : فسوى منهن سبع سموات ، كقوله تعالى : « واختار موسى قومه .. » ، انظر املاء العكبري ١/١٦ .

(٥) على أن « سوّى » بمعنى : « صيّر » .

(٦) في البحر : « بعدم » .

(٧) البحر المحيط : ١/١٣٥ .

(٨) هو محمود بن مسعود (ت ٧١٠ هـ) ، وانظر فهرس التراجم .

ضمــيرٌ مبهَم فيه نَظَـر ، لأنَّ البابَ ليس بقياسٍ وإنَّما حُمِـلَ المُضْمَرُ (١) في قولِـهِ (٢) « رُبَّه رَجُلاً » على أنَّه مبهمٌ لأنَّ « رُبَّ » لا تدخُـــلُ إلاّ عـــلى النَّكِرات وهـــذا لا يوجَدُ في (فَسَوَّاهُنَّ) [هـ ــ ٢٠٥] » (٣) .

وأمّا السؤال الثالث: فقد أشارَ إلى ذلك ابنُ مالك في التسهيل في الكلام على المخصوص بقوله: « أو يذكرُ قبلَهُما معمولاً للابتـداء أو لبعضِ نواسِخِـهِ ، أو بعدَ فاعِلِهِـما : مبتدأً أو خبرَ مبتدأ لا يَظْهَر ، أو أوَّلَ (٤) معمولَي فعــلٍ ناسِخٍ » (٥) : مثالُ المخصوص الــذي ذُكِرَ قبلَهمــا معمولاً للابتداء « زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ » و « عَمرو بئسَ الغلامُ » و « زيدٌ نِعْمَ رَجُلاً » و « عمرٌو بئسَ غلاماً » ، ومثالُ المخصوصِ المعمولِ لبعض (٦) نواسِخِ الابتداء في باب « كانَ » قولُ الشاعر :

١٩٠ــ إذا أرسَلُوني عندَ تقديرِ (٧) حاجَةٍ

أُمَارِسُ فيها كُنْتُ نِعْمَ المُمارِسُ (٨)

---

(١) في هـ : « الضمير » .

(٢) سقط « قوله » من هـ .

(٣) انتهى هنا كلام القطب على ما يظهر .

(٤) في د ، ل ، ف : « أو أولى » ، وفي هـ : « وأول » ، تحريف ؛ وصوابهما عن التسهيل .

(٥) التسهيل لابن مالك ١٢٧ .

(٦) في هـ : « بعد » ، تحريف .

(٧) في هـ : « بعدي » ، تحريف .

(٨) ورد البيت منسوباً الى يزيد بن الطثرية في شرح الحماسة للمرزوقي ←

وفي باب « إنَّ » قولُ الشاعر :

١٩١ـ إنَّ ابنَ عبدِ اللـــــهِ نِعْـ
ـمَ أخُو النَّدَى وابنُ العَشِيرَهْ (١)

وفي باب « ظَنَّ » : « ظَنَنْتُ زَيداً نِعمَ الرَّجُلُ » .
ومثالُ ذِكرِ المخصوصِ بعدَ فاعِلِهما مبتدأً « نِعمَ الرجلُ زيدٌ » و« بِئس الغلامُ عَمرٌو » ، وقولُهُ : « أو خَبَرَ مبتدأٍ لا يَظْهَر » قالَ فيه الشيخُ أبو حَيَّان : « هذا الإعراب نُسب إلى سيبويه ، ومِمَّن نَسَبَه إلى سيبويه هذا المصنِّف في الشَّرح (٢) قال فيه : وأجازَ سيبويه كونَ المخصوصِ خبرَ مبتدأٍ واجبِ الإضمار انتهى (٣) » وأطالَ الشيخُ الكلامَ على ذلك بما يُوقَفُ عليهِ في

١٧٢٥ برواية : « عين الممارس » ، وفي العيني ٣٤/٤ ، والخزانة ، ١٠٦/٤ برواية : « تعذير حاجة » ، والتعذير : التقصير .
والشاهد في البيت على ذكر مخصوص (نعم) و (بئس) قبلهما معمولاً لـ (كان) ، وهو ضمير التاء في (كنت) هنا . ولا شاهد في في البيت على رواية شرح الحماسة .

(١) البيت لأبي دهبل الجمحي من أبيات يمدح بها المغيرة بن عبد الله . وورد منسوباً اليه في : العيني ٣٤/٤ ، والدرر ١١٤/٢ . وورد غير منسوب في الهمع ٨٧/٢ ، والخزانة ـ عرضاً ـ ١٠٦/٤ .
والاستشهاد به على تقدم مخصوص (نعم) و (بئس) عليهما معمولاً لـ (ان) .

(٢) يريد : ابن مالك ، ومصنفه هو شرح التسهيل ، ولم يتمه .

(٣) سقط « انتهى » من هـ .

شَرح التسهيل • ومثالُ كونِ المخصوصِ مذكوراً بعدَ فاعلِهِما أوَّلَ (١) معمولَيْ فِعلٍ ناسخٍ هذا البيتُ المذكورُ في السؤال ، لأنَّ « كانَ » مِن نواسخِ الابتداء ، وقولُ زهير :

١٩٢ـ يميناً لنِعْمَ السيِّدانِ وُجِدتُما
على كُلِّ حالٍ من سَحيلٍ ومُبْرَمِ (٢)

وقد أنشَدَهُ الزمخشري في سورة الصافّات في تفسيرِ قولِهِ تعالى : (لا فِيها غَوْلٌ ولا هُم عنها يُنْزَفُونَ) (٣) حيث قالَ : « (ويُنْزَفُونَ) على البِناء للمفعول : مِن نَزَفَ الشاربُ إذا ذَهَبَ عقلُهُ ، ويقال للسَّكرانِ : « نَزِيف » و « مَنزوف » وقُرِئ (يُنْزِفونَ) (٤) (يعني بكسرِ الزاي) (٥) ، مِن أنزَفَ الشارِبُ إذا ذَهَبَ عقلُهُ أو شرابُهُ قال (٦) :

---

(١) في د ، ل ، ف : « أولى » ، وفي هـ : « أوأول » ، ولعل الأشبه بالصواب ما أثبت •

(٢) البيت من معلقة زهير ، وهو في ديوانه بشرح ثعلب ١٤ ، وورد منسوباً اليه في الدرر ٢/٤٧ ، والخزانة ٤/١٠٥ • وورد غير منسوب في الهمع ٢/٤٢ •

والشاهد فيه على مجيء المخصوص بعد فاعل (نعم) معمولا أول للفعل الناسخ (وجد) ، وأصله قبل دخول لناسخ : لنعم السيدان أنتما •

(٣) الصافات : ٣٧/٤٧ •

(٤) هي قراءة حمزة والكسائي ، وقرأ الباقون بفتحها • انظر الكشف ٢/٢/٢٢٤ ، والنشر ٢/٣٤٢ •

(٥) تكملة للتوضيح من البلقيني لم ترد في الكشاف •

(٦) زاد هنا في هـ : « الشاعر » •

١٩٣ـ لَعَمْرِي لَئِنْ أَنْزَفْتُمُ أو صَحَوتُمُ
لَبِئسَ النَّدامى كنتُمُ آلَ أبْجَرَا (١)

ومعناهُ : صارَ ذا نَزْفٍ . ونظيرُهُ : [٣٥٢ ـ ب] أقشعَ السَّحابُ وقشَعَتْهُ الرِّيحُ وأكبَّ [هـ ـ ٢٠٦] الرجلُ وكببتُهُ (٢) ، وحقيقتُهما : دَخَلا (٣) في القَشْعِ والكَبِّ » (٤) انتهى .

وأمّا حديثُ عائشة فإنْ كانَ الذي فيهِ ذِكرُ الهَدِيَّةِ فهوَ في الصَّحيحَيْنِ بدونِ هذهِ اللَّفظَةِ (٥) . و (٦) رواه البخاري في الهِبَةِ والرِّقاق عن يزيد بنِ رومان عن عُروة عن عائشة بلفظِ : « إلاّ أنّهُ قد كانَ لنا جيرانٌ مِنَ الأنصارِ كانَتْ لهُمْ مَنَائِح ، وكانُوا يَمْنَحونَ رَسولَ اللهُ صَلّى اللهُ عَلَيه (٧) وسلّم مِنْ ألبانِهِم (٨) وفي الرِّقاق زيادةُ « فيسقيناهُ » (٩) ويقعُ في بَعضِ

---

(١) سلف في الشاهد ١٨٥ .

(٢) في د ، ل ، ف : « وكبه » ، وأثبت ما في هـ ، والكشاف .

(٣) في د : « داخلا » ، وفي هـ « دخل » تحريف ، وصوابه عن ل ، ف ، والكشاف .

(٤) الكشاف : ٣/٣٤٠ .

(٥) المراد باللفظة ههنا قول عائشة « لنعم الجيران كانوا » وورد في السؤال الثالث من أسئلة ابن عقبة . انظر ص : ٢٩٠ .

(٦) سقطت الواو من هـ .

(٧) زاد هنا في هـ : « وآله » .

(٨) صحيح البخاري ط ليدن (رقاق ـ ١٧ ـ ج : ٤ ص : ٢٢٢) ، وفي (الهبة ج : ٢ ص : ١٢٩) وفتح الباري : ١١/٢٥١ .

(٩) وردت هذه الزيادة في الهبة وفي الرقاق في المواضع المذكورة في الحاشية السابقة .

النُّسَخ إسقاطُه مِنْ ألرِّقاق ولذلك لم يذكرهُ المِزّي (١) في الأطراف . ورَوَاه (٢) مُسلم في آخر الكِتاب كما في الرِّقاق بدون هذه اللّفظَة المذكورَة في السؤال ، فقد يكونُ في غير الصَّحيحين . وفي مُسند أحمد : « ... إلاّ أنَّ حولَنا أهلَ دُورٍ (٣) مِنَ الأنصار جزاهمُ اللهُ خيراً ... » (٤) . وفي ابنِ ماجَه عن أبي سَلَمَة عَن عائِشة « .. غيرَ أنَّه كانَ لنا جيرانٌ مِنَ الأنصارِ جيرانُ صِدقٍ ... » (٥) .

وأمّا السؤال الرابع : فجوابُه أنَّ (جَعَلَ) (٦) إن كانَتْ بمعنى (خَلَقَ) فَهُما حالان ، ويجوزُ تعدّدُ الحال وصاحبُها مفرَد نحو : « جاءَ زيدٌ راكِباً ضاحِكاً » . وإنْ كانَتْ بمعنى (صَيَّرَ) فقولُه (سميعاً) مفعولٌ ثانٍ . وكذلك « بَصيراً » (٧)

---

(١) في ل ، هـ : « المزني » ، تصحيف ، وهو يوسف بن عبد الرحمن المزي . وكتابه : « تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف » طبع في الهند سنة١٩٦٦.

(٢) في هـ : « ورواية » .

(٣) في هـ : «ردم » ، والردم : السد . ولعله تحريف عن « دور » .

(٤) في مسند الامام أحمد ٢/٤٠٥ عن أبي هريرة : « ... وكان لهم جيران من الأنصار وجزاهم الله خيراً ... » ، وفيه أيضاً : عن عائشة في ٦/١٨٢ ، و ٦/٢٣٧ : « ... غير أنه كان له جيرانُ صدقٍ من الأنصار ... » . ولم أقف على غير هذا .

(٥) سنن ابن ماجه كتاب الزهد ، برقم حديث ٤١٤٥ .

(٦) أي في قوله تعالى : « فجعلناه سميعاً بصيرا » الوارد في السؤال الرابع ص: ٢٩٠ .

(٧) في هـ : « بصير » ، تحريف .

لأنَّهُما (١) خبران في الأصلِ فجازَ جعلُ كلٍّ منهما مفعولاً ثانياً ، ويجوزُ تعَدُّدُ خبرِ المبتدأ ، فكذلك يجوز تعدُّدُ خبرِ ما دَخَلَ عليهِ ناسِخُ الابتِداء ، ثمّ يعربَ كلٌّ واحدٍ منهُما مفعولاً ثانياً . وقد قال ابنُ مالك في التّسهيل « بابُ الأفعالِ الداخلة على المبتدأ والخبر ، الداخلِ عليهما « كانَ » والممتنع دخولها (٢) عليهما لاشتمالِ (٣) المبتدأ على استفهام فتنصبُهُما مفعولَيْن ، ولا يُحذَفان معاً أو أحدُهُما إلاّ بدَليل ، ولهما مِنَ التقديم والتأخيرِ مالَهُما مجرَّدَين ، ولثانيهما مِنَ الأقسامِ والأحوالِ مالِخَبَرِ كانَ » (٤) انتهى . وقد جاءَ في خبرِ كانَ (وكانَ اللهُ سَميعاً بَصيرا) (٥) ، (وكانَ اللهُ عليماً حكيماً) (٦) ، فكذلك ما نحنُ فيه . ويمكنُ أن يُجعَلَ الأوّلُ المفعولَ الثّاني ، والثّاني صِفَتَه (٧) كما في قوله تعالى (فجلعناهُ هباءً منثوراً) (٨) . ويجوزُ أن يُجعَلا في معنىً واحدٍ على معنى : « مُمَيِّز بينَ الأشياء » ، إذ لا يَحصُلُ التمييزُ بينَ الأشياء غالباً إلاّ بالسمعِ والبَصَر ، فيصيرُ مثلَ قولِنا : [هـ : ٢٠٧] « الرمّانُ حُلْوٌ

---

(١) في هـ : « لأنها » ، تحريف .

(٢) في د ، ل : « دخولهما » ، تحريف ، وصوابه عن ف ، هـ والتسهيل .

(٣) في د،ل،ف : « لاسيما » ، تحريف ، وصوابه عن هـ ؛ والتسهيل .

(٤) تسهيل ابن مالك : ٧٠ .

(٥) النساء ٤/١٣٤ .

(٦) الفتح ٤٨/٤ .

(٧) في هـ « صفة » ، وليس بالوجه .

(٨) الفرقان ٢٥/٢٣ .

حامِض » بمعنى « مُزٌّ » ، فإذا جاء مثل : جعلَ اللهُ الرُّمّانَ حلْواً حامِضاً كانَ حُكْمُهُ كذلك .

وأمّا السؤال الخامس : فجوابُهُ أنّه حيثُ لم يتقدَّم مايعودُ عليه هذا (١) الضمير يجوزُ أن يقالَ هو مِن القِسم الخامِسِ الذي ذَكَرْناه مِن كلامِ الشيخ أبي حيّان في جوابِ السؤال الثاني (٢) وهو الضميرُ المجعولُ خبرُه مُفَسِّراً له . وقد ذَكَر ابنُ مالك ذلك في التسهيل فقال : « ويَتَقَدَّمُ أيضاً غيرَ منويِّ التأخير : إن جُرَّ بِرُبَّ ، أو رُفِعَ بنِعمَ أو شبهِها أو بأوّلِ المتنازِعَين ، أو أُبدِلَ منه المفسِّر ، أو جُعلَ خَبَرَهُ ، أو كانَ المُسمّى ضميرَ الشأنِ عندَ البصريّين ، وضميرَ المجهولِ عندَ الكوفيّين » (٣) [٣٥٣/آ] .

قال الشيخ أبو حيان : « ومثالُ جعلِهِ خبراً قولُهُ تعالى : (إنْ هي إلاّ حياتُنا الدُّنيا) (٤) قال الزمخشري : هذا ضميرٌ لايُعْلَمُ ما يُعنَى بِهِ إلاّ بِما يتلوهُ مِن بيانِهِ ، وأصلُه : « إن الحياةُ إلاّ حياتُنا الدُّنيا » ثمّ وُضِعَ (هي) مَوضعَ (الحياة) ، لأنّ الخبرَ يَدُلُّ عليها ويبيِّنُها (٥) قال : ومنه :

---

(١) سقط « هذا » من هـ .

(٢) انظر ص : ٥٥٧ ، س : ١٣ ، ١٤ .

(٣) تسهيل ابن مالك ٢٨ .

(٤) الأنعام ٦/٢٩ ، والمؤمنون ٢٣/٣٧ .

(٥) في هـ : « أو يبينها » ، تحريف .

١٩٤ ــ هِـيَ النَّفْسُ تَحْمِلُ ما حُمِّلَتْ

. . . . (١)

و « هِيَ العَرَبُ تقولُ ما شاءَتْ » (٢) . قالَ (٣) المُصَنِّفُ في الشَّرح وقد حَكَى كلامَ الزَّمخشري : وهذا مِن جَيِّدِ كلامِهِ وفي تنظيرِه بـ « هي النَّفسُ » و « هيَ العَرَبُ » ضَعْفٌ لإمكانِ جَعْلِ العَرَبِ والنَّفسِ بَدَلَيْنِ ، و (تَحْمِلُ) و (تَقُول) خَبَرَين . انتهى كلامه » (٤) . قال

---

(١) هذا شطر بيت من المتقارب ، وهو في د ،ف، والكشاف ٣/٣٢ برواية :
« هى النفس ما حملت تتحمل . . . . »
ويكسر فيها البيت ، وصوابه عن هـ ، والمغني ٥٤٢ . وروي هذا الشطر في ل :
« هي النفس ما حملتها تتحمل . . . . »
وهو بهذه الرواية شطر من الطويل ذكر البغدادي أن قائله : علي بن الجهم البغدادي . ولم ينشر بعد الجزء الذي فيه كلام البغدادي على هذا الشاهد من كتاب شرح أبيات المغني ، انظر مخطوط الكتاب أياصوفيا ٤٤٨٩/٨١٣ Ky) الانشاد : (٧٣٣) .

(٢) الكشاف ٣/٣٢ . وقال الزمخشري بعده : « والمغني : لاحياة الا هذه الحياة لأن (ان) النافيـة دخلت على (هي) التي في معنى الحيـاة الدالة على الجنس فنفتها فوازنت (لا) التي نفت ما بعدها نفـي الجنس » .

(٣) زاد هنا في د ، ف : « في » ، وهي مقحمة فأسقطتها كما في ل ، هـ . وانظر ص : ٣٩٦ ، ح ٢ .

(٤) مخطوط شرح التسهيل لأبي حيان (خ ١/٨٩٣ ع ١٣١٢) الجزء ←

الشيخ أبو حيّان : « ولم يذكرْ أصحابُنا في الضميرِ الذي يفسِّرُه ما بَعدَه ولا يُنوى بالضمير التأخير أن يكونَ يفسِّرُهُ الخبرُ وإنّما هذا يفسِّرُه سياقُ الكلام ... وأمّا ما ذهبَ إليه المصنّفُ مِن مِن أنّ (هي) يفسِّرُها « حياتُنا الدُّنيا » (١) الذي هو الخبر فاسدٌ لأنّه إذا فَسَّرَهُ الخبَرُ والخبرُ مضافٌ لشيءٍ وموصوف لشيءٍ (٢) كانَ (٣) ذلك الضميرُ عائداً على الخَبَر بقَيد إضافَتِه وقيدِ (٤) صِفَتِهِ وإذا كان كذلك صارَ تقديرُ الكَلام : ما حياتُنا الدُّنيا الاّ حياتُنا (٥) الدُّنيا ، ولا يجوزُ ذلك كما لايجوزُ : ما غلامُنا العالِمُ إلاّ غلامُنا العالِمُ ، لأنّه يؤدّي الى أَنَّه لايُستفادُ مِنَ الخَبَر إلاّ ما يُستفاد مِنَ [هـ : ٢٠٨] المبتدأ ، وذلك لايجوزُ ، ولذلك مَنَعُوا : «رَبُّ الدّارِ مالِكُها» ، و « سَيِّدُ الجارِيَةِ مالِكُها » . وليسَ في كلام الزمخشري مايَدُلُّ على ما ذَهَبَ إليه المصنّف لأنّه قال : وَضع (هي)

←

الأول ، الورقة ١٤٠ مصورة وزارة الثقافة السورية عن نسخة الأحمدية بحلب .

(١) في النسخ جميعا : « هو حياتنا الدنيا » ، و (هو) مقحمة فيها .

(٢) في شرح التسهيل لأبي حيان : « بشيء » ، وكلاهما يصح .

(٣) في النسخ الخطية : « لأن » ، تحريف ، وصوابه عن هـ ، ومخطوط شرح التسهيل .

(٤) في النسخ الخطية : « وقيده » ، تحريف ، وصوابه عن هـ ، ومخطوط شرح التسهيل .

(٥) سقط : « الا حياتنا » من شرح التسهيل ، وسقط « الا » من ف .

موضعَ (الحَيَاة) ، ولم (١) يقُلْ موضعَ « حياتُنا الدُّنيـا » الذي هو الخبر .

وقـوله : لأنَّ الخَبَرَ يَدُلُّ علَيها ويُبيِّنُها (٢) يعني أنَّ سياقَ هذا الكَلامَ على أنَّ المُضمَرَ (٣) هو الحياة » (٤) انتهى .

وتلخَّصَ منه أنَّهُ ارتضى كلامَ الزمخشري ولم يرتَضِ تقريرَ (٥) ابنِ مَالك . ويقالُ عليه : قد ذكرتَهُ في تفسيرِ سورةِ البقرة على سبيلِ الجزم بِهِ بعبارَةِ ابن مالك حيثُ قلْتَ (٦) : « والضميرُ المجعولُ خبرُهُ مُفَسِّراً لَهُ انتهى » (٧) . وحينئذٍ فيَصيرُ تقديرُ قولِ المتنبّي :

١٩٥ ــ هو الجَدُّ .... الى آخِرِه (٨)

معناهُ : « الجَـدُّ » أي الكامِلُ الجدّ بهـذِهِ الصِّفة .

] وقولِ المَعَرِّي :

---

(١) في النسخ الخطية : « فلم » ، والأشبه بالصواب عن هـ ، وشرح التسهيل .

(٢) في النسخ الخطية : « عليهما ويبينهما » تحريف وصوابه عن هـ ، وقول الزمخشري السابق .

(٣) في هـ : « الضمير » .

(٤) مخطوط شرح التسهيل لأبي حيان ج ١ ، الورقة ١٤٠ .

(٥) في هـ : « تقدير » .

(٦) في د ، ل ، ف : « قلته » ، ولعله تحريف ، وأثبت ما في هـ .

(٧) انظر ص : ٥٥٧ ، س : ١٣ ، ١٤ .

(٨) سلف في الشاهد ١٨٦ .

١٩٦ ــ هُوَ الهجرُ • • • • • • • • • • (١)

معناه : « الهجرُ » أي الكاملُ الهجرِ بهذهِ الصِّفة] (٢) وهو أَلاَّ يُلِمَّ خيالٌ فمتى أَلَمَّ خيالٌ لم يَكْمُلِ الهجرُ • فهذا ما ظَهَرَ [لي] (٣) وفوقَ كُلِّ ذي عِلم عليم •

وأمّا السؤال السادس : فالحديث باللّفظِ الأَوَّل ••• (٤)
وأمّا الثّاني فهو مِن كلامِ عبدِ الله بن الصّامت الرّاوي عَن أبي ذَرٍّ قالَ : قالَ رسولُ الله صلى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلّم « إذا قامَ قامَ أحدُكُم يُصلّي فإنّهُ يَستُرُه إذا كانَ بينَ يديهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ فإذا لم يَكُنْ بينَ يديهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحلِ فإنّه يقطعُ صلاتَهُ الحِمارُ والمَرأَةُ والكلبُ الأسودُ قلت : يا أبا ذَرّ مابالُ الكلبِ الأسودِ مِنَ الكلبِ الأحمَرِ مِنَ الكلبِ الأصفَرِ قال : يا ابنَ أخي سألتُ النبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلّم كما سألتَني فقالَ : الكلبُ [٣٥٣/ب] الأسودُ شيطانٌ » (٥)

---

(١) سلف في الشاهد ١٨٧ •

(٢) زيادة من ل ، ف ، هـ •

(٣) زيادة من هـ •

(٤) هنا بياض في النسخ جميعا ، وقال ناسخ د : « **هكذا وجد** » • **وقوله** (ص) « ألا أخبركم بخيركم من شركم » ورد في حديث طويل عن أبي هريرة في سنن الترمذي ج ٤ ، باب الفتن برقم حديث ٢٢٦٣ • وانظر السؤال السادس في ص : ٥٥٢ •

(٥) صحيح مسلم : ج ١ ، ص : ٣٦٥ ، برقم حديث ٢٦٥ •

رواهُ مُسلم . وهي (١) في المِثالِ الأوّل (٢) للفَصْلِ . قالَ ابنُ هِشام في المُغني في أقسام (مِن) : « الثاني عشر : الفَصْل ، وهي الدّاخِلة على ثاني المتضادّين نحو : (واللهُ يَعْلَمُ المُفْسِدَ مِنَ المُصْلِحِ) (٣) (حتّى يَميزَ الخَبيثَ مِنَ الطَّيِّبِ) (٤) قالَهُ ابنُ مالك ، وفيه نَظَر ، لأنَّ الفصلَ يُستفادُ (٥) مِنْ العامِلِ فإنَّ مازَ ومَيَّزَ بمعنى فَصَلَ ، والعِلمُ صفةٌ توجِبُ التمييزَ ، والظاهِرُ أنَّ (مِن) في الآيتين للابتداء أو بمعنى (عن) »(٦). وقد أقرَّ الشيخُ أبو حيّان في شرحِ التسهيل ابنَ مالِكٍ على ذلك فقال : « قال المصنِّفُ في الشَّرح (٧) : وأشرْتُ (٨) بذلِكَ الفصلِ الى دُخولِها على ثاني المتضادّين نحو (واللهُ يعلَمُ المُفْسِدَ مِنَ المُصْلِحِ) و (حتّى يَميزَ الخَبيثَ مِنَ الطَّيِّبِ) [هـ :٢٠٩] ومنهُ قولُ الشاعِرِ :

١٩٧ ـ فإنَّ الهَوى دَواءٌ لذي الجهْلِ (٩) مِنْ جَهْلِهِ (١٠)

---

(١) في د،ل،ف : « وهذا » ، ولعله تحريف ، وأثبت ما في هـ .

(٢) أي في حديث : « ألا أخبركم بخيركم من شركم » .

(٣) البقرة ٢ /٢٢٠ .

(٤) آل عمران ٣ /١٧٩ .

(٥) في المغني : « مستفاد » .

(٦) المغني : ٣٥٧ .

(٧) أي : ابن مالك في شرحه على التسهيل .

(٨) في هـ : « وأردت » ، تحريف .

(٩) في د ، ف : « في » ، تحريف ، وصوابه عن ل ، هـ .

(١٠) لم أعرف قائله .

انتهى » قال الشيخ (١) : « ومِنْهُ : « لايَعرِفُ قَبِيلاً مِنْ دُبَيرٍ » (٢) وليسَ من شرطِها الدُّخولُ على المتضادَّين بل تدخلُ على المُتَبايِنَيْن ، تقولُ (٣) : لايعرِفُ زيداً مِن عمرٍو » انتهى كلامُ الشيخ في شَرح التسهيل .

وعلى هذا فتكونُ في قولِ عبدِ الله بن الصّامتِ للفصلِ أيضاً ، أي : ما بالُ الكلبِ الأسودِ منفرداً مِنَ الكلبِ الأحمَرِ مِنَ الكلبِ الأصفَرِ . ويَحتَمَلُ أن تكونَ بمعنى (عن) ، وكذلك هي في بيتِ المعرِّي في قوله :

١٩٨ ـ ....

فَتَغَيّرُ خَفِيٌّ أَثْلُهُ مِنْ ثُمَامِهِ (٤)

وأمّا السؤال السابع : في إعرابِ قولِ أبي جُحَيفَةَ « فمِنْ ناضحٍ ونائِلٍ » (٥) فقد سألَني عنهُ مِن مُدّةٍ بعضُ المَغارِبة يقال له العفيصي [مِنَ] (٦) المُقيمينَ عِندَنا بالقاهرة ، وقد توجَّهَ

---

(١) أي أبو حيان .

(٢) في هـ : « لايعرف فتيلا من قتير » ، تحريف . والظاهر أنه مثل ، ولم أقف عليه في مظانه .

(٣) في هـ : « يقول » .

(٤) سلف بتمامه في الشاهد ١٨٨ ص ٥٥٢ .

(٥) ورد هذا اللفظ بترتيب آخر لايضير موضع الاستشهاد به وهو : « ... فمن نائل وناضح .... » وذلك من حديث طويل في صحيح مسلم ١/٣٦٠ ، برقم حديث ٢٤٩ .

(٦) زيادة خلت منها النسخ جميعاً .

الآنَ للمغربِ . وظَهَرَ لي في إعرابِهِ أنَّهُ بَدَلُ تفصيلٍ على تقديرِ : فانْقَسَمُوا قِسمَيْنِ مِنْ ناضحٍ ونائلٍ ، لأنَّ في روايةٍ : « فرأيتُ النّاسَ يبتَدِرُونَ الوَضوءَ فَمَنْ أصابَ مِنهُ شيئاً تمسَّحَ به ومَنْ لم يُصِبْ مِنه أخَذَ مِن بَلَلِ يدِ صاحِبِهِ »(١) واللفظان في مسلم في كتابِ الصَّلاة في ذِكر السّترة ويكونُ ذلك كقول الشاعر :

١٩٩ـ قومٌ إذا سَمِعوا الصَّريخَ رأيتَهُم
مِنْ بينِ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أو سافعِ (٢)

قال النّحاة : يريدُ : وسافعٍ ، لأنَّ البَدَلَ التفصيليَّ لا يُعطف إلاّ بالواو . انتهى [هـ ــ ٢١٠] .

---

(١) صحيح مسلم ١/٣٦٠ من حديث طويل برقم ٢٥٠ .

(٢) البيت في ديوان حميد بن ثور الهلالي (١١١) ، وورد منسوباً إليه في العيني ٤/١٤٦ ، وشرح أبيات المغني ٢/٥١ ، وورد غير منسوب في : المغني ٦٦ ، وأوضح المسالك ٣/٥٣ . والسافع : من سفعت بناصيته، أي : أخذت . وهو الممسك برأس فرسه ليركبه بسرعة من غير لجام ، ومعموله محذوف في البيت ، أي : سافع بناصية فرسه .
ورواية البيت في ل ، والمغني والعيني وأوضح المسالك : « ما بين » . ولا يكون فيه استشهاد على هذه الرواية .

كتبَ الشيخُ جلالُ الدِّين البُلْقيني

إلى البَدْرِ الكلِّستاني ما نَصُّهُ

إلى كعبــةِ الآدابِ تأتي الرَّســائلُ
ومِنْ عِلمــهِ الوافي تُحَلُّ المَسائِلُ

إمامٌ حَوَى عِلماً وفَخْراً وَسُؤْدُداً
فأصبَــحَ مَقْصوداً ، وكُلٌّ وسائِلُ

فكاتِبُ سرِّ المَلْكِ عالِمُ عَصْرِهِ
بمــذْهَب نُعمــانٍ وما ثَمَّ ماثِلِ

فإن أشكَلَتْ يوماً أمورٌ فَلُذْ بِهِ
فمِنْ علمِهِ التهذيبُ والفضلُ شامِل

نهايةُ كــلِّ الناسِ عنــدَ اجتماعِهِم
بحضرتِهِ الإصْغَا لِمَا هُوَ ناقِــلُ

فيُبْــدي سُؤَالاً ثُمَّ يذكُــرُ حَلَّهُ
ألا فاعجبوا هــذا مُجيبٌ وسائِلُ

هو البــدرُ إنْ لاقيتَــهُ بمحاسِنٍ
هو الليثُ في كَــرٍّ وفَرٍّ يعامِــلُ

ما قولُ إمامِ أهلِ الأدب ، ومالِكِ [٣٥٤ ـ آ] زمامِ مَعالي الرُّتَب ، وخليفةِ النُّعمان في هذا العَصر ، ومَنْ بأقدامِه (١) وإقدامِه يحصُلُ الفتحُ والنصرُ ، في بيتين وَقَعَا لأبي تَمَّام مَدَحَ بهما المعتصمَ الإمام لمّا صَلَبَ بعضَ الخوارجِ العائِجين عنِ الشَّرائعِ والمَناهجِ ، وهُما :

٢٠٠ـ ولَقَدْ شَفَيْتَ النَّفْسَ مِن بُرَحائِها
أنْ صارَ بابَكُ جارَ ما زِيّارِ (٢)
ثانِيه في كَبِدِ السَّماءِ ولم يَكُنْ
كاثنَيْنِ ثانٍ إذْ هُما في الغارِ

قالَ الصَّفَدي : « قد غَلِطَ أبو تمّام في هذا التَّركيب ، لأنَّه إنَّما يُقال : ثاني اثنَين ، وثالثُ ثلاثةٍ ورابعُ أربعَة ، ولا يقالُ : اثنين ثانٍ ، ولا ثلاثةَ ثالث ، ولا أربعةَ رابِع » . ولمَّا وقَفَ المملوكُ (٣) على هذا التَّغليطِ استبعَدَ وقوعَ مِثلِه مِن أبي تَمَّام ، وخاضَ فكرُهُ في الجوابِ وعَامَ . وخَطَرَ للمَمْلوك

---

(١) في هـ : « بأقلامه » .

(٢) البيتان في ديوان أبي تمام بشرح التبريزي ٢/٢٠٧ ، ورواية أولهما : « شفى الأحشاء » ، والثاني : « لاثنين ثان » . واستشهد الجرجاني بالبيت الثاني على فساد النظم وسوء التأليف . دلائل الاعجاز ٦٦ ، والنسبة فيه الى أبي تمام . وبابك ومازيار : كانا في عهد الواثق ، قتل ما زيار ثم ألحق به بابك .

(٣) يعني نفسه ، ولا يلزم عن هذا النعت أنه من المماليك ، ولكنه ضرب من الكلام الذي يقال للتواضع على ما يظهر ، وهو مثل قولهم : « العبد الفقير » وما أشبه .

أنَّ المُرادَ غيرُ ما فَهِمَه (١) الصفدي ، وقَصَدَ عرضَ ذلكَ على مَنْ مِنْ عُلومِه نقتبِسُ وبِكلامِه نَقتَدي ، وهو أنَّ في الكلام تقديماً وتأخيراً وتقليباً للتَّركيب وتغييراً ، وهو أنَّ التقديرَ : ولم يَكُنْ كاثنَينِ إذ هُما في الغارِ ثانٍ وبذلك يُدْفَعُ عَن كلامِه الغَلَطُ ويُصان ، والمُرادُ أنَّه لم يَكُنْ (٢) كهذِهِ القَضيّةِ قضيةٌ أُخرى . وكلامُ أبي تَمّام بهذا المعنى أحْرَى ، وحصَلَ هذا (٣) القلبُ مراعاةً للقافِية . ولا تَسْكُنُ النُّفوسُ لهذا الجواب إلاّ بِطِبِّكم منه [هـ ــ ٢١١] الشفاءُ والعافِية ، ولم يُعَرِّج أبو تمَّام على مراعاةِ الآية (٤) حتّى يُنْسبَ (٥) كلامُهُ إلى الغَلَطِ الواضحِ الأولي البِدايَة . وإيضاحُهُ أنَّهُ لم يوجَدْ كحالِ اثنينِ إذْ هُما في الغارِ حالٌ ثانٍ . والمسؤولُ إيضاحُ ما في هذا التَّغليطِ والتصويبِ مِنَ المعاني أدامَ اللهُ لكُمُ المَعالي وأجزلَ عليكُمُ الفضلَ المُتوالي .

---

(١) في هـ : « ما فهم » .

(٢) في هـ : « تكن » .

(٣) في هـ : « بهذا » .

(٤) أي قوله تعالى في التوبة ٩/٤١ : « ... اذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار ... » .

(٥) في هـ : « نسب » .

فكتبَ لَهُ (١) البدرُ الكلّستاني مُجيباً ما (٢) نَصّهُ :

أَتَتْنِيَ أبياتٌ تموجُ بَلاغَةً
وفيها على بحرِ العُلومِ دَلائِلُ

ونَظّمها صدْرُ الزّمانِ وعينُهُ
جَلالُ المعاني ، والمَعالي جلائِلُ

هو الحِبْرُ تَجْلُ الحِبْر حاوٍ وَجيزُهُ
بسيطَ المَعاني للفَضائِلِ شامِلُ

إذا هَزّ أقلامَ الفصاحَةِ تَنْجَلي
مسائلُ فيها مِنْ فُنونٍ مَسائِلُ

ومالِكُ فقهِ الشّافِعِيّ بأسرِهِ
أصولاً فروعاً واحدٌ لا يُشاكَلُ (٣)

ونادَى لهُ في كُلّ نادٍ خِصالُه
أَلاَ في سبيلِ المجدِ ما أنا فاعِلُ

لهُ المِقْوَلُ الوَضّاحُ في كُلّ مُعْضِلٍ
وفَضّاحُ نَفْسٍ يومَ تأتي تُجادِلُ (٤)

---

(١) في هـ : « إليه » وهو أوجه .

(٢) في هـ : « بما » .

(٣) في هـ : « واحداً » وليس بالأوجه .

(٤) في هـ : « مشكل » في مكان : « معضل » . والمقول الوضاح : اللسان المبين .

أتاني ما أتحفَ بهِ مَلِكُ البلاغةِ ومالكُ المعاني، فأطربني بنسيج وحدهِ وأغناني عنِ المثالثِ والمثاني، أوفى الله كاسَهُ، وطيّبَ أنفاسَهُ. أمّا الصَّفَديُّ المُغلِّطُ فغالطَ في واضحٍ، واعتراضُهُ فاضحٌ، وقد صفَّدَ ناقِصُ ذِهنِه عندَ الكلامِ في حلِّ تركيبِ أستاذِ الأدباءِ أبي تمّامٍ، حيثُ لَمْ (١) يُفرِّق بينَ: « كاثنينِ ثانٍ » [٣٥٤ ـ ب] وبينَ « كثاني اثنَين ». والفرقُ ظاهرٌ عندَ سَمْعٍ عارٍ عَنِ الآفة، إذِ الأوّلُ تركيبُ جملةٍ، والثّاني تركيبُ إضافةٍ، وظهورُ النّون جعلَهُما كالضَّبِّ والنّون (٢)، فزالَ هذا الوهْمُ اللّفظيّ العاري مِنَ المعنى بمجرّدِ المبْنَى والمبْنَى (٣) والذي يقتضي منهُ العَجَبُ أنَّ المخطِئَ في الظاهِرِ كيفَ يُعَدُّ مِنْ مُحقِّقي الأدب.

وأمّا حَلُّ مبناهُ وبيانُ معناه فالظّاهِرُ مِنَ المقصودِ ما يقولُ العَبْدُ وهو محمود (٤)، أنَّ « ثانية » خبرٌ ثانٍ لصارَ ولكِنْ جُعِلَ مِن قبيلِ «أعطِ القوسَ باريْها»(*) في [هـ ـ ٢١٢] تركِ النّصب، إذ هو خَبَرٌ لمبتدأ محذوفٍ، و « لَمْ يكن »

---

(١) في د: « لا »، تحريف، وصوابه عن سائر النسخ.

(٢) النون: الحوت.

(٣) يريد: بناء الاضافة في « ثاني اثنين » وبناء « اثنين ثان » المغاير له.

(٤) يعني نفسه، وهو محمود بن عبد الله الكلستاني. وانظر فهرس التراجم.

(*) ورد هذا المثل في فصل المقال للبكري ٢٩٨، وانظر شرح المفصل ١٠/١٠٣.

بمعنى « لَمْ يَصِرْ » لقُربِهِ مِن سِياقِ (١) « أن صــارَ » ،
و « ثانٍ » اسمُهُ وتنوينُهُ عِوَضٌ عَن الضميرِ المُضافِ إليه
و « كاثنَيْن » خبرُهُ وفيه مضافٌ محذوفٌ ، والمآل : وَلَمْ يَصِرْ
ثانيهِ كثاني اثنَيْن إذ هُما في الغَار ، لأنَّهُما تجاوَرَا في العُلُوِّ
لا في الغَوْر ، والغَرَضُ أن يصفَ (٢) مصلوبَهُ بالارتِفاع لكِنْ
في الصَّلْبِ ، وَهُوَ مِنَ التَّهَكُّمِ المَلِيح .

---

(١) في د ، ف : « يضربونه سباق » ، وفي ل : « يضربو سباق » ، وفي هـ :
« لقربه سباق » ، وفيها تحريف ، وأثبت : « لقربه من سياق » ،
وهو أشبه بالصواب .

(٢) في هـ : « نصب » ، تحريف .

ومن الفوائد عن الشيخ بدر الدين بن مالك (١)
نقلت من خط الشيخ كمال الدين الشمني
والد شيخنا

سئل الشيخ بدر الدين ابن العلامة جمال الدين بن مالك رحمهم الله تعالى عن قوله تعالى : ﴿ ولو علم الله فيهم خيراً ﴾ (٢) الآية ، والبحث عن تركيبها .

فأجاب (٣) : هذه (٤) الآية على صورة الضرب الأول من الشكل الأول من القياس المؤلف من متصلتين، لأنها مشتملة على قضيتين متصلتين موجبتين كليتين ، وبينهما حد أوسط هو تال في الصغرى ، مقدم في الكبرى (٥) ، وذلك يستلزم

(١) في هـ : « ميلق » ، تحريف .

(٢) الأنفال ٨/٢٣ : « ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون ﴿ » .

(٣) من أجل مصطلحات بدر الدين بن مالك المنطقية الواردة في هذه المسألة لابد من وقوف القارىء على أقسام القضايا ، وأنواع القياس وأشكاله مما له تعلق بالمنطق الصوري . ينظر مثلا : معيار العلم للغزالي ١٠٨ ـ ١٥١ ، والمنطق الصوري والرياضي ١٥٧ ـ ٢٠٤ .

(٤) في هـ : « ان » .

(٥) الحد الأوسط هو قوله : « أسمعهم » ، فهو في الشرط الأول جواب ، وفي الشرط الثاني فعل للشرط .

قضيةً أخرى متّصلة (١) ، مركبةً من مُقدّم الصغرى وتالي الكبرى ، وهو : (ولو علِمَ الله فيهم خيراً لتولّوا وهم معرضون) ، وكيفَ يكونُ علمَ اللهُ فيهم (٢) خيراً وقبولاً للحقّ ملزوماً لتولّيهم وعدمِ قبولهم له ، [هذا] (٣) الإشكال (٤) ، قال : وعندي عنه (٥) ثلاثةُ أجوبة :

أحدُها : لا نُسلّم أنّ نظمَ الآية الكريمة يستلزمُ المتّصلةَ المذكورةَ (٦) ، لأنّ مِن شرط الإنتاج اتحادَ الأوسطِ ، ولا نُسلّمُ أنّ الأوسطَ متّحِدٌ بناءً على أحدِ التفسيرين لقولِه تعالى : (ولو أسمعَهُم لتولّوا وهم معرضون) (٧) فإنّ قولَه تعالى : (ولو علِمَ الله فيهم خيراً لأسْمَعَهُمْ) معناهُ : لو علِمَ اللهُ فيهم خيراً وقبولاً للحقّ لأسمعَهُموه ، [ولو أسمعَهُم] (٨) ذلك الإسماع لتولّوا ، ولم يؤمِنوا مبالغةً في بعدِهِم عن الإقبال على الإيمان والدخولِ فيه . وقيلَ معناه : لو أسمعَهم فآمَنوا لتولّوا بعدَ ذلك وارتدّوا . فعلى هذا التفسير يكونُ الحدّ الأوسط وهو

---

(١) أي شرطية . وانظر معيار العلم ١١٣ ، والمنطق الصوري والرياضي ١٢٨ .

(٢) في هـ : « بهم » .

(٣) زيادة من هـ .

(٤) في ل : « الأسى » ، تحريف .

(٥) في هـ : « فيه » .

(٦) أي : « ولو علم الله فيهم خيراً لتولوا وهم معرضون » .

(٧) انظر ح ٢ من الصفحة السابقة .

(٨) زيادة أشبه بسياق الكلام ، خلت منها النسخ .

(أسمَعَهُم) مختلفاً : هو في الجملة الأولى بمعنى : لأسمَعَهُم (١) إسماعَ لُطفٍ بِهِم ورحمَةٍ لهم ، فَسمِعُوا وآمنوا واستَقَاموا (٢)، وفي [هـ ـ٢١٣] الجملة الثانية بمعنى : ولو أسمَعَهُم إسماعَ فِتنَةٍ لهم وابتلاءٍ فَسَمِعُوا ودَخَلُوا في الإيمان لتَوَلَّوا وارتَدُّوا ، ولا شَكَّ [٣٥٥ ـ آ] أنَّ إسماعَ اللُّطف والرَّحمَةِ غيرُ إسماع الابتلاء والفِتنةِ • وإذا لم يكن الأوسطُ مُتَّحِداً لم يَكُنِ الانتاجُ لازِماً •

الجواب الثاني : سلَّمْنا اتّحادَ الأوسَط ، لكنْ لا نُسَلِّمُ انتاجَ القِياسِ المؤلَّفِ مِن مُتَّصِلَتَين كما هو رأي جماعةٍ مِن المتأخّرين ، فإنَّهم (٣) قالُوا : لا يَلْزَمُ مِن صدق : كلّما كانَ [اب : جـ د ، وكلّما كان جـ د : هـ ز ، اب : هـ ز] (٤) لأنَّ

(١) في هـ : « لو أسمعهم » ، تحريف •

(٢) في هـ : « فاستقاموا » •

(٣) في النسخ جميعا : « فان » ، تحريف ، والأشبه بالصواب ما أثبت •

(٤) جاء في موضع ما أثبت بين الحاصرتين في : د ، ل ، ف : « اب جـ د ، وكلما كان جـ د فهو صدق كلما كان اب فهو » ، وجاء في هـ : « ب ا ب جـ د وكلما كان جـ د فهو صدق كلما كان اب فهو » ، وكلاهما فيه تحريف ولعل الأشبه بالصواب ما أثبتّ ، وانظر المنطق الصوري : «النوع الأول»: ٢١٤،وجاء ثمة مثال على شاكلة الآية التي نحن فيها وهو: كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً ، كلما كان النهار موجوداً أمكنت القراءة دون نور ، كلما كانت الشمس طالعة أمكنت القراءة دون نور » ، وأشير في ص : ٢١٣ منه الى التشكيكات في انتاج المتصلتين من هذا القياس • ومعنى ما أثبت من الرموز : (لايلزم

←

الكبرى تدلّ على مُلازَمَةِ الأكبرِ للأوسَطِ في نفسِ الأمرِ ، والصُّغرى تَدُلّ على صدقِ الأوسَطِ (١) فلا نُسَلِّمُ أنّه يلزَمُ مِن صدقِ المقدّمتَين ملازمةُ الأكبرِ للأصغرِ وإنّما يلزَمُ ذلك (٢) لو بقيَتِ المُلازَمَةُ بينَ الأوسط والأكبر على ذلك التقدير (٣) لازِمَةً . ولكَ أن تعتبرَ مثلَ هذا في الآية الكريمة فتُنَزِّل قولَهُ تعالى (وَلَو أسمَعَهُم لتَوَلَّوا) على أنّ التولّي لازم للإسماع في نفس الأمر وَ (لَو عَلِمَ اللهُ فيهِم خَيراً لأسمَعَهُم) على أنّ الإسماعَ ثابتٌ على تقديرِ ثبوتِ (عَلِمَ اللهُ فيهِم خَيراً) فلا يلزَمُ (٤) مِن ذلك : (لو عَلِمَ اللهُ فيهم خيراً لتولَّوا) لأنّ (عَلِمَ اللهُ فيهِم خيراً) محالٌ (٥) فجازَ أن يَستَلزِمَ صدقُهُ رفعَ التلازُمِ في قولِهِ تعالى (ولو أسمعهم لتولَّوا) ومعانَدَةَ اللازِمِ فيه لأنّ المُحال (٥) فيه يستلزِمُ المُحال (٥) .

الجواب الثالث : سلَّمْنا (٦) إنتاجَ القياسِ المؤلَّفِ من

من صدق « لو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم » وصدق « لو أسمعهم لتولوا » أن يصدق : « لو علم الله فيهم خيراً لتولوا ») .

(١) جاء هنا في د ، ل ، ف : « على تقدير صدق الأوسط » ، وأسقطته كما في هـ .

(٢) جاء هنا في النسخ جميعا «ان» ، وأسقطها على احتمال أن تكون مقحمة .

(٣) زاد هنا في هـ : « ولم قلتم انها على ذلك التقدير » .

(٤) في هـ : « فيلزم » ، تحريف .

(٥) في د : « المجاز » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٦) سقط : « سلمنا » من ل .

مُتَّصلَتَين كما هو رأي الإمام (١) ومَن قَبلَه لكنْ لا نسلِّمُ أنَّ في اللازِمِ عنه في الآية الكريمة إشكالاً فإنَّه يصدُقُ لو علِمَ اللهُ فيهم خيراً لتولَّوا على دعوى أنَّ تَوَلِّيهم ثابتٌ على كلِّ تقدير ، فثَبَتَ على تقديرِ عَلِمَ اللهُ فيهم خيراً لتَوَلَّوا . فإنْ قُلْتَ : فعلمَ اللهِ فيهم خيراً لازِمٌ لعَدَمِ التوَلّي فيكونُ ملزوماً له . قلت : لأنَّ علمَ اللهِ فيهِم خيراً مُحالٌ فيجوزُ أن يستلزِمَ شيئاً ونقيضَه لأنَّ المُحالَ لا يُستَبعَدُ أن يسلزِمَ المُحالَ والله سبحانه وتعالى أعلم . [هـ ــ ٢١٤]

(١) لعله يريد به والده جمال الدين .

الادّكار بالمسائل الفقهيّة

لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجي النحويّ

رحمه الله تعالى (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الزجّاجي (٢) :

أمّا بعدُ ، حفظَكَ اللهُ وأبقاكَ ، وهدانا وإيّاكَ ، ووفّقَنا فيما نُحاولُ ديناً ودُنيا للرّشاد، ورزَقَنا علماً نَقْتَرِنُ (٣) به عَمَلاً يُقرِّبُ منهُ ويُزْلِفُ لَدَيه (٤) ، إنّهُ سميعٌ بَصير ، وعلى ما يشاء قدير . فإنّكَ أذكرْتَني (٥) بالمسألة التي سألتَ عنها في البيت الذي سُئِل الكسائيّ عنه ، وهو قولُهُ :

٢٠١ـ فأَنْتِ طَلاقٌ والطّلاقُ عَزِيمَةٌ
ثَلاثاً ومَنْ يَخْرَقْ أَعَقُّ وأَظْلَمُ (٦)

---

(١) في هـ « رضي الله عنه » .

(٢) في هـ : « قال أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي النحوي رحمه الله تعالى » .

(٣) في د ، ل ، ف « يقرن » ، تصحيف .

(٤) زاد هنا في ل : « يوم المعاد » .

(٥) في د : « سألتني » ، تحريف ، والصواب عن سائر الأصول .

(٦) لم يذكر قائل هذا البيت ، وذكر معه في الشاهد ٢٠٢ بيتان آخران ، وآثرت تخريجها جميعاً ثمة .

وتفسيري وجهَ الطلاقِ النصبُ في ثلاثِ مسائلَ فِقْهيّة من العربية يتلاقى بها النحويّون ويسألُ عنها متأدّبو الفقهاء . وكنتُ جَمَعْتُها (١) قديماً ، منها (٢) مسائلُ ذَكَر لي أبو بكر محمّد بن أحمد بن منصور المعروف بالخيّاط النحويّ أنّهُ اجتمعَ هو وأبو الحسن بنُ كَيْسان مع أبي العبّاس ثعلبٍ على تلخيصها وتقريرِها ، ومنها مسائلُ ذُكِرَ لي أنّ أبا العبّاس ثعلباً أفادَهُ إيّاها ، ومنها مسائلُ منثورة جَمَعْتُ بعضَها عن شيوخي شفاهاً ، وبعضُها مُسْتَنْبَطٌ من كُتُبِهِم ، فأحْبَبْتُ أن أجمَعَها في هذا الكتاب وأُسَمِّيَهُ : كتاب الادّكار بالمسائل الفقهيّة ، فاعْتَمَدْتُ ذلك حين نَشَّطْتَني له ، فجمعتُها فيه كلَّها ، وما اتَّصلَ بها وجانَسَها، ومسألةَ الكِسائي التي جرَى ذِكرُها ، وَجَعَلْتُهُ نهايةً في الاختصار، وموجَزاً غايةَ الإيجاز لئلاّ يَطُولَ فيُمِلّ ، ويَكْثُرَ فيُضْجِر ، وبالله التوفيق وهو حسبُنا وَنِعْمَ الوكيل .

(١) في د ، ل ، ف « جمعت » ، وأثبت الأشبه بالصواب من هـ .

(٢) أي من المسائل الفقهية .

المسألة الأولى (*)

مسألة الجزاء (١)

قالَ: إذا قالَ الرجلُ لامرأتِهِ: إنْ أعطيتُكِ إنْ وَعَدْتُكِ إنْ سألتِني فأنتِ [هـ — ٢١٥] طالِقٌ ثلاثاً فهذه لا تَطْلُقُ حتى تبدأ بالسؤال ثم يَعِدُها ثُمَّ يُعطيها بعد العِدَةِ ؛ لأنَّه ابتدأ بالعَطِيّةِ واشْتَرَطَ لها العِدَةَ ، واشترطَ للعِدَةِ السؤالَ ، فقد جعلَ شرطَ كلِّ شيءٍ قبلَهُ ، فالعِدَةُ بعدَ السّؤالِ ، والعَطِيَّةُ بعدَ العِدَةِ ، وكذلك يقعُ الترتيبُ في الحقيقة . وليس ههنا إضمارُ الفاء لأنَّ جوابَ كلِّ جزاء(٢) قد تقدَّمَ قَبْلَهُ فصارَ مثلَ قولِكَ: « أقومُ إنْ قُمْتَ » ، ألاَ تَرَى أنَّه لا يَلْزَمُكَ القيامُ حتّى يقومَ مخاطِبُكَ ، وأنَّ الجوابَ مبدوءٌ به . وكذلك إنْ قالَ لرجلٍ : « إنْ أعطيتُكَ [٣٥٥ — ب] إنْ وَعَدْتُكَ إن سألتَني فعبدي حُرٌّ » ، فليسَ يُعْتَقُ حتّى يُبدأَ بالسّؤال ثمَّ يكونُ (٣) منه العِدَةُ ، ثُمَّ العَطِيّةُ ، فإن ابتَدَأَ بالعَطِيَّةِ مِنْ غيرِ سؤال

(*) ينظر من أجل مسائل الطلاق الثلاث (١ ، ٢ ، ٣) مسألة لابن هشام الأنصاري عنوانها : اعتراض الشرط على الشرط ص : (٧٨) من هذا الجزء .

(١) سقط « الجزاء » من د ، وأثبته من سائر النسخ .

(٢) في هـ « سؤال » تحريف . والمراد بالجزاء هنا الشرط .

(٣) في هـ « تكون » .

ولا عِدَةَ لم يُعْتَق ، وكذلك المرأة لا تَطْلُقُ ، وكذلك إنْ وَعَدَهُ مِنْ غيرِ سُؤال ثُمَّ أعطاه (١) .

المسألة الثانية

فإن قالَ لها : إن سألتِني إن أعطيتُكِ إنْ وَعَدْتُكِ فأنتِ طالِق ، فهوَ مُضْمِر" للفاءِ في الجزاء الثّاني لأنَّ العَطِيّةَ لا تكونُ إلاّ بعدَ السّؤال ، كأنّه قال : إن سألتِني فإنْ أعطيتُكِ إنْ وَعَدْتُكِ فأنتِ طالِق. ولا تُضْمَرُ (٢) الفاء في الجزاء الثالث لأنَّ العِدَةَ قبلَ العَطِيّة ، فهذه أيضاً لا تَطْلُقُ حتّى تسألَهُ ثم يَعِدها ثم يُعطيها كأنّه قال : إن سألتِني فإنْ أعطيتُكِ بعد أن أعِدَكِ فأنتِ طالق . فهي من جِهَةِ الطّلاق ووقوعِهِ في التّرتيب مثلُ الأولى ، إلاّ أنّها في تقديرِ الفاء وإضمارِها تخالِفُها ، فإنْ أعطاها من غيرِ سؤالٍ لم تَطْلُق ، وإنْ وَعَدَها ولم يُعطِها لم تطلُقْ وإن وَعَدَها وأعطاها من غيرِ أن يتقدَّمَ سؤالٌ لم تَطْلُق .

وكذلك إذا قالَ لعبدِهِ : إن سألتَني إنْ (٣) أعطيتُكَ إن وَعَدْتُكَ فأنتَ حُرّ وكذلك تُضْمِرُ الفاءَ في الجزاء الثاني(٤)، كأنّه قال : إن سألتَني فإن أعطيتُكَ إن وعدتُكَ فأنتَ حرّ .

---

(١) انظر كلاما لابن هشام حول هذا ص (٩٩) من هذا الجزء .

(٢) في هـ « يضمر » .

(٣) في النسخ جميعا « فان » ، تحريف ، والصواب ما أثبت .

(٤) لأن الاعطاء لايسبق السؤال .

المسألة الثالثة

فإن قالَ : « إن سألتَني إنْ وعدتُك إن أعطيتُك فأنتِ طالِق » . فهو مُضمرٌ للفاء في ذلك كلّه ، لأنّه قد أوقَعَ كلَّ شيءٍ في موضعِه لأنَّ السؤال يكونُ ثمَّ [هـ - ٢١٦] العدةُ ثمَّ انعطيّةُ فكأنّه(١) قال : إن سألتَني فإن وعدتُك فإنْ أعطيتُك فأنتِ طالِق .

وهذه المسائل الثلاث في ترتيبِ وُقوعِ الطّلاق سَواءٌ ، وفي تقديرِ العربيّة مُختلِفة .

المسألة الرابعة

فإن قالَ لها : إن أجنبْتُ [منكِ] (٢) إجنابةً فإنْ اغتسلتُ في الحمّام فأنتِ طالِقٌ ، فأجنَبَ ثلاثَ مرّات واغتسَلَ مرّةً في الحمّام فإنّها تطلقُ واحدةً ، لأنَّ الاغتسالَ في الحمّام مشترَطٌ مع الإجناب فلا يقعُ الطلاقُ حتّى يقَعا معاً .

المسألة الخامسة

فإنْ قالَ : « كلّما أجنبْتُ منْكِ إجنابَةً فإنْ ماتَ فلانٌ فأنتِ طالِق » فأجنَبَ ثلاثَ مرّاتٍ وماتَ فلان فإنّها تطلُقُ ثلاثاً ، لأنَّ موتَ فلان لا يتردّد مع كلِّ إجنابة ، والمعنى : أنتِ طالِقٌ إنْ ماتَ فلان بعَدَدِ كلِّ إجنابةٍ أجْنَبْتُ منْكِ .

(١) في هـ « كانه » .

(٢) سقط من د ، وأثبته عن سائر النسخ .

وكذلك « إنْ سقطَ الحائطُ » و « إن قدِمَ (١) زيدٌ » يَجري هذا المَجْرى ، لأنّه ليس مِمَّا يتَكرَّر . وقد قالَ بعضُ الفقهاء في قولِهِ : « كُلَّما أجنبتُ منكِ إجنابةً فإنْ اغتسلتُ في الحمّام فأنتِ طالِق » فأجنبَ ثلاثاً واغتسَلَ في الحمّام مَرَّةً واحِدة فإنَّها تَطْلُقُ ثلاثاً . وجعَلَهُ بمنزلةِ الفعلِ الذي لا يتردّد ، و (٢) هذا غلَط لأنَّ الفعلَ إذا كانَ يجوزُ أنْ يَقَعَ مع شَرْطِهِ فلا يقعُ الطلاقُ حتّى يَقَعا معاً .

المسألة السادسة

إذا قالَ لها : « إنْ كَلَّمْتُكِ وإنْ دخلْتُ دارَكِ فأنتِ طالِقٌ » فإنَّها تطلُقُ بأحَدِ الفعلين لأنَّ المعنى به (٣): إنْ كلّمتُكِ فأنتِ طالِق ، وإنْ دخلتُ دارَكِ فأنتِ طالِق ، لأنّهُ قد كَرَّرَ (إنْ) مَرَّتَيْن ، ولا بُدَّ لكُلٍّ واحِدةٍ من جواب لأنَّهما شَرْطان . وكذلك إن قالَ لها : « إن كلّمتُكِ وإنْ دخلْتُ دارَكِ فعبدي حُرٌّ » ، فإنَّهُ يُعتَقُ بأحَدِ الفعليين لما ذكرتُ لك . وإذا كانَ ذلكَ يجبُ بأحدِ الفِعْلَيْن فوجُوبُهُ بهِما جميعاً إذا وَقَعا معاً ألزم . [هـ ــ ٢١٧]

---

(١) في هـ « قام » .

(٢) سقطت الواو من هـ .

(٣) سقط « به » من ل ، ف ، هـ .

المسألة السابعة

إذا قالَ لها : « إنْ دخلتُ الدارَ وكلَّمْتُكِ فأنتِ طالِق » فهذه تَطْلُقُ بوقوعِ الفِعلَيْن جميعاً ولا تطلُقُ بأحدِهِما دونَ الآخر ، إنْ دَخَلَ ولم يُكلِّمْها لم تَطْلُق ، وإنْ كَلَّمَها ولم يدخُلْ لم تَطْلُق ، وإذا جَمَعَ بينَهُما طَلَقَتْ ، ولَمْ (١) يبالِ بأيِّهما بدأ بالكلام أم بالدُّخول ، أيُّ ذلك بدأ به وَقَعَ الطَّلاق بعدَ أنْ يجمَعَ بينهما ؛ لأنَّ المعطوفَ بالواو يجوزُ أنْ يَقَعَ آخِرُهُ قبلَ أوَّلِهِ ، ألا تَرَى أنَّك تقولُ : رأيتُ زيداً وعَمْراً ، فيجوزُ أنْ يكونَ عمرو في الرؤية قبلَ زيدٍ ، قالَ اللهُ تعالى : (... واسْجُدي وارْكَعِي ...) (٢) . وكذلكَ إنْ قالَ لعبدِهِ : « إنْ دخلتُ الدارَ وكلَّمْتُ زيْداً فأنتَ حُرٌّ » ، فإنَّه لا يُعْتَقُ إلاّ بوقوعِ الفِعلين جميعاً كيفَ وَقَعا لا فَرْقَ بينَهُما في (٣) وقوعِ الأوَّلِ قبلَ الثّاني أو الثّاني (٤) قبلَ الأوَّل .

---

(١) في د ، ل « ولا » ، تحريف ، والصواب عن ف ، هـ .

(٢) آل عمران : « يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين » ٣/٤٣ .

(٣) في د ، ل ، ف : « بينه وبين » بدل « بينهما في » ، والأول تحريف ، والثاني من هـ .

(٤) في د ، ل ، ف : « والثاني » ، وأثبت ما في هـ ، وهو أوجه .

المسألة الثامنة

إن قالَ لها : « إن دخلتُ [٣٥٦ ــ آ] الدارَ فكلَّمتُكِ فأنتِ طالِق » فهذه لاتَطْلُقُ إلاّ بوقوعِ الفِعلَيْن جميعاً ، وتَقَدُّمِ المتَقَدِّمِ فيهِما في الشّرط ؛ فلا تَطْلُق حتى يدخلَ الدارَ أوّلاً ثُمَّ يكلِّمُها فإنْ كلَّمَها قبلَ الدُّخول لم تطلُقْ، وكذلكَ العبدُ لا يُعْتَقُ لأنَّ المعطوفَ بالفاءِ لا يكونُ إلاّ بعدَ الأوَّل وكذلك (ثُمَّ) (١) .

المسألة التاسعة

فإنْ قالَ لها : « إنْ كلَّمْتُكِ أو دخلتُ دارَكِ فأنتِ طالِق » طَلَقَتْ بواحِدٍ من الفِعلَين وإنْ لَمْ يُكَرِّرْ (إنْ) ، فأيّهُما وقَعَ طَلَقَتْ ، لأنَّ (أو) لِأحَدِ الشّيئَين ، وهوَ بمنزِلَةِ قولِكَ : « إنْ كلَّمْتُكِ وإنْ دَخَلْتُ دارَكِ فأنتِ طالِق » ، لا فَرقَ بينَهما في وقوعِ الطَّلاق . وكذلك في العَتاقِ إذا قالَ : « إنْ كلَّمْتُ زيداً أو دَخَلْتُ الدّار فعبدي حُرٌّ » عَتَقَ بِواحِدٍ منهما . وإنْ وَقَعَ الفِعلان وقَعَ الطلاق والعَتاق لأنّه إذا وَقَعَ بواحِدٍ فالاثنان أجْدَرُ أنْ يقَعَ بهما . [هـ ــ ٢١٨]

---

(١) لأن كلا منهما يفيد الترتيب .

المسألة العاشرة

إذا قالَ لها : « أنتِ طالِقٌ وإنْ دخلتُ الدّار » طَلَقَتْ في وَقْتِها على كُلِّ حالٍ ، لأنَّ المَعْنى : أنتِ طالِقٌ إنْ لم أدخُلِ الدّارَ وإنْ دَخَلْتُها ، لأنَّ الواوَ عاطِفةٌ عـلى كلامٍ محذوف ، وكذلك إذا قال : « عبدي حُرٌّ وإنْ دَخَلْتُ دارَكَ » عَتَقَ على كُلِّ حالٍ لأنَّ المعنى : عبدي حُرٌّ إنْ (١) لم أدخل دارك وإن دخلتُها [وكذلك إذا قـال : « عَبْدِي حُرٌّ وإنْ لَمْ أدخُلْ دارَكَ » عَتَقَ لِوَقْتِهِ (٢) على ما ذكرتُ لك] (٣) .

المسألة الحادية عشرة

فإن قالَ لها : « أنتِ طالِقٌ إذا دخلتِ الدار » لم تَطْلُقْ حتى تَدْخُلَ الدّار . أمّا (إنْ) فشرطٌ لا يقَعُ الطلاقُ إلاّ بعدَ وجودِ ما بعدَها ، وأمّا (إذا) فَوَقْتٌ مستقبَلٌ ، فيـه معنى الشَّرط فكأنّه قال : أنتِ طالِقٌ إذا جاءَ وَقْتُ كذا ، فهي تطلُقُ وقتَ دخولِ الدار ، فقد استَوَتْ (إنْ) و (إذا) في هذا الموضع في وقوعِ الطّلاق ، ولهما مواضِعُ كثيرةٌ يفترِقان فيها في هذا المعنى عَتَقَ لِوَقْتِهِ (٢) على ما ذكرتُ لك] (٣) .

---

(١) في هـ « وان » ، تحريف .

(٢) في ل ، ف « طلقت لوقتها » ، تحريف .

(٣) سقط من د .

المسألة الثانية عشرة

فإنْ قالَ لها: «أنتِ طالِقٌ» أن دَخَلْتِ الدار ــ بفَتْحِ أنْ ــ طَلَقَتْ لِوَقْتِها؛ لأنَّ المعنى: أنتِ طالِقٌ مِنْ أجْلِ أنْ دَخَلْتِ الدار، أو لأن دخلتِ الدار، فَقَدْ صارَ دخولُ الدارِ عِلَّةَ طَلاقِها والسَّببَ الذي من أجلِهِ طَلَّقَها، لا شَرْطاً لوقوعِ الطَّلاقِ كما كانَ في باب (إنْ). وهي تَطْلُقُ إذا فَتَحَ (أنْ) كانَتْ دَخَلَتِ الدّارَ أو لَمْ تدخُلْ، فإنَّ الطلاقَ يقعُ بها في وَقْتِهِ. وكذلك إذا شَدَّدَ (أنَّ) وفَتَحَها فقال: «أنتِ طالِقٌ أنَّكِ دَخَلْتِ الدارَ» طَلَقَتْ لوَقْتِها كانَتْ دَخَلَتِ الدّارَ أو لم تكن دَخَلَتْ.

وشرحُ ذلك أنّهُ لو بَلَغَهُ أنَّها دَخَلَتْ دارَ زيدٍ ولمْ تَكُنْ دَخَلَتْها في الحقيقة فقال لها: أنتِ طالِقٌ ثلاثاً، فقالتْ له: لِمَ طلَّقْتَني فقال: من أجلِ أنّكِ دخلتِ دارَ زيدٍ، فقالت: إنّي لم أدخُلْها قطُّ وقعَ الطلاقُ ولمْ يكُنْ ذلِكَ بمانعٍ من وقوعه.

وكذلك إذا قال لها: «أنتِ طالِق أنْ دَخَلْتِ دارَ زيدٍ» فَكَأنَّهُ طلَّقَها ثُمَّ خَبَّرَ بالعلَّةِ التي من أجلِها طلَّقَها [هـ ٢١٩] والسبب، والإخبارُ بذلك لا يمْنَعُ من وقوعِ الطّلاق.

وكذلكَ لو قالَ لها: «أنتِ طالِقٌ إنّكِ دخلتِ الدارَ» ــ فكسر (إنَّ) وَشَدَّدَها ــ طَلَقَتْ وهذا لم يُخْبِرْها بالعِلَّةِ التي من أجلِها طلَّقَها، ولكنَّه طلَّقَها ثمَّ خَبَّرَها بخَبَرٍ

منقَطِعٍ مِن الأوّل ، وكأنّه خبّرَها بما ليسَ مِمّا هُما فيه بشيءٍ ، فالإخبارِ بهِ والإمساكُ عنه سَوَاءٌ ، إذْ ليسَ بشرطٍ للطَّلاقِ ولا بِعِلّةٍ له . فهذا الفرقُ بينَ كسرِ (إنَّ) وتشديدها ، وبينَ فتحِها وتشديدِها ، وفتحِها وتخفيفِها ، وكسرِها وتخفيفِها فاعلمْ ذلك .

المسألة الثالثة عشرة

فإنْ قالَ لَها : « أنتِ طالِقٌ إذْ (١) دخلتِ دارَ زيدٍ » فكأنّه قالَ لها : أنتِ طالِقٌ وقتَ دخولِكِ دارَ زيدٍ فيما مضى ، وهي في تقدير : أنتِ طالِقٌ أمسِ ، فالطلاقُ يقعُ بها وذِكْرُهُ المُضِيَّ لَغْوٌ . وهذا في اللغةِ كلامٌ متناقِضٌ ، قد نَقَضَ آخِرُهُ أوّلَهُ ، اللهمّ إلاّ أنْ يكونَ قد طلّقَها يومَ دخولِها دارَ زيدٍ ، ثُمَّ خبّرَها الآنَ بِما كانَ مِنه في ذلكَ الوقتِ ، وإنْ كانتْ لم تَدخُلْ دارَ زيدٍ قطّ ، فقالَ لها أنتِ طالِقٌ إذْ (٢) دخلتِ دارَ زيدٍ فكأنّه قال لها : أنتِ طالِقٌ أمس ، ثمّ كَذَبَ عليها بقوله : دخلتِ دارَ زيدٍ ، فَسَواءٌ هذا وقولُهُ : « أنتِ طالِقٌ أمسِ » ، و : « أنتِ طالِق إذْ دخلتِ دارَ زيد » . ولو حُمِلَ هذا على حقيقةِ اللّغة كانَ قولُه : « أنتِ طالق إذْ دَخَلْتِ دارَ زيد » ، و : « أنتِ طالِقٌ أمسِ » كلاماً مُستحيلاً ، لأنّهُ

(١) في النسخ جميعا « ان » ، تحريف . وأثبت الراجح أنه الصواب .

(٢) في النسخ جميعا « ان » تحريف ، سبق مثله في الحاشية السابقة ، وأثبت الراجح أنه الصواب .

متناقِضٌ ؛ كأنَّهُ قالَ : «طَلَّقتُكِ أمسِ»، وأمّا قولُه: أُطَلِّقُكِ أمسِ (١) فمُحالٌ ، لانتقاضِ أوَّلِهِ بآخِرِهِ . وأمّا قولُه : « طَلَّقتُكِ أمسِ » ؛ فإنْ كانَ قد فَعَلَ فقدْ مَضَى القولُ فيه ، وإنْ كانَ [٣٥٦ — ب] لمْ يفعلْ فإنّما كَذَبَ في إخبارِهِ ، وبابُ وقوعِ الطَّلاقِ فيه ما يذهَبُ إليهِ الفُقهاء في ذلك .

المسألة الرابعة عشرة

إذا قالَ : « كُلَّما دعوتُكَ فإنْ أجبتَني فعبدي حُرٌّ » ، فَدَعَاهُ ثلاثَ مَرَّاتٍ وأجابَهُ مَرَّةً فإنَّه يُعْتَقُ واحدٌ مِنْ عَبيدِهِ ؛ لأنَّ الإجابةَ مشترطَةٌ مع الدُّعاء، وهي تتردَّدُ [هـ ٢٢٠] فلا يُعتَقُ العبدُ إلاّ بدُعاءٍ مَعَهُ إجابةٌ . وكذلك إذا (٢) قالَ لامرأتِهِ : « كُلَّما ناديتُكِ فإنْ أجبتِني فأنتِ طالِقٌ تطليقةً » ، فناداها ثلاثَ مَرَّاتٍ فأجابَتْهُ مَرَّةً طَلَقَتْ واحِدَةً .

المسألة الخامسة عشرة (*)

أنشدَ الكِسائيُّ :

---

(١) زيادة من هـ .

(٢) في د ، ل ، ف « ان » ، والأوجه من هـ .

(*) ورد خبر الأبيات التالية في أمالي الزجاجي ٣٣٨ — ٣٣٩ مروياً عن ثعلب عن سلمة عن الفراء ، ومنه قوله : « كتب الرشيد في ليلة من الليالي الى أبي يوسف صاحب أبي حنيفة : أفتنا — أحاطك الله — في هذه الأبيات » وذكر أبيات الطلاق ، ثم قال « فقد أنشد البيت :

٢٠٢ـ فإنْ تَرْفُقي يا هندُ فالرِّفْقُ أَحْزَمُ
وإنْ تَخْرَقي يا هندُ فالخُرْقُ أَشْأَمُ (١)

فأنتِ طَلاقٌ والطَّلاقُ عَزِيمَةٌ
ثلاثاً ومَنْ يَخْرَقْ أَعَقُّ وأظْلَمُ

« عزيمة ثلاث » ، و « عزيمة ثلاثاً » ، بالنصب . فبكم تطلق بالرفع ؟ وبكم تطلق بالنصب ؟ ... الخ » . وقال البغدادي في شرح أبيات المغني ٣٢٧/١ : وروى أبو علي الفارسي هذه الحكاية ـ يريد حكاية الفراء ـ على خلاف ما تقدم ، وذكر الرواية . وأثبت السيوطي في الجزء الثالث من الأشباه والنظائر (٤٢ ط الهند) الخبر المحكي عن الفراء .

(١) لم يعرف قائل هذه الأبيات ، ووردت جميعاً في أمالي الزجاجي ٣٣٨ ، وشرح المفصل ١٢/١ ، والمغني ٥٤ ـ ٥٥ ، والخزانة ٧٠/٢ ، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٣٢٤/١ . كما ورد الثاني منها في الخزانة ٦٩/٢ ، ٥٦/٤ . واختلفت رواية الأبيات في المواضع المذكورة ، فرواية البيت الأول في الزجاجي وشرح المفصل والخزانة والمغني : « أيمن » بدل « أحزم » . وفي شرح المفصل وحده « ألأم » بدل « أشأم » . ورواية البيت الثاني في الخزانة ٦٩/٢ ، ٥٦/٤ : « ألية » بدل « عزيمة » ، والألية اليمين . وفي الخزانة ٧٠/٢ « يجني » بدل « يخرق » ، وفي المغني « ثلاث » بدل « ثلاثاً » ، أما البيت الثالث فرواية الزجاجي في الأمالي والمغني والبغدادي عليه والخزانة : « مُقَدَّم » بدل « تقدُّم » ، وفي المفصل وحده « الثلاثة مُقْدَم » . والرفق : الملاءمة والملاطفة . وخرق يخرق خرقاً : إذا عمل شيئاً فلم يرفق به ، والاسم الخُرْق ، وأشأم : ذو شآمة ونحوسة .

فَبِينِي بِها إنْ كُنتِ غيرَ رَفيقَةٍ (١)

وما لامرِئٍ بعدَ الثَّلاثِ تَقَدُّمُ

أمّا قولُه (٢) : أنتِ طَلاَقٌ ، ففيه وَجْهان :

أحدُهُما : أن يكونَ مصدراً موضوعاً موضعَ اسمِ الفاعل كما قيل: رجلٌ عَدْلٌ أي: عادِلٌ، ورجُلٌ صَوْمٌ أي: صائِمٌ، وفِطْرٌ وزَوْرٌ ، أي : مُفْطِرٌ وزائِرٌ ، كما قال اللهُ عَزَّ وجَلَّ (إنْ أصْبَحَ ماؤُكُمْ غَوْراً) (٣) أي : غائِراً . وقد يقعُ المصدرُ في موضعِ [اسم] (٤) المفعولِ أيضاً كما قيل : « رَجُلٌ رِضىً أي : مَرْضِيٌّ » . فكأنَّهُ قالَ : أنتِ طالِقٌ ، فوضعَ طلاقاً موضعَ طالِق اسمِ الفاعل كما تَرَى . وهذه المصادرُ إذا وُضِعَتْ مَوْضِعَ أسماءِ الفاعِلِين والمفعولِين فإنْ شِئْتَ تَرَكْتَها أيضاً (٥) على لفظٍ واحدٍ مُفْرَدٍ في الواحِدِ والاثنين والجمعِ والمُؤَنَّثِ فتقول : رَجُلٌ عَدْلٌ ، ورجلانِ عَدْلٌ ، ورِجالٌ عَدْلٌ (٦) ، ونِسوةٌ عَدْلٌ ، وإنْ شِئْتَ ثَنَّيْتَ وجَمَعْتَ ،

---

(١) في ف ، هـ : « رفيقة » ، تصحيف .

(٢) يبدأ هنا شرح الزجاجي ، والنص الوارد هنا مختلف بعض اختلاف عما جاء في الأمالي .

(٣) الملك ٦٧/٣٠ « قل أرأيتم ان أصبح ماؤكم غوراً فمن يأتيكم بماءٍ معين » .

(٤) زيادة من هـ .

(٥) سقط : «أيضاً » من هـ .

(٦) في هـ : « ورجال » في مكان : « ورجلان عدل ورجال عدل » ، تحريف .

فقد قيل : عُدُولٌ ومَقانع ، أنْشَدَنا أبو عبدِ الله نِفْطَوَيه قال : أنْشَدَنا أحمدُ بنُ يَحيى عنِ ابنِ الأعْرابيّ :

٢٠٣ــ طَمِعْتُ بليلى أن تَرِيعَ وإنّما
تُقَطِّعُ أعناقَ الرِّجالِ المَطامعُ

وبايَعتُ ليلى في خلاءٍ ولم يَكُنْ
شُهودٌ على ليلى عُدُولٌ مَقَانِعُ (١)

فَجَمَعَ « عَدْلاً » و « مَقْنَعاً » ، فقال « عُدُولٌ » ، و « مَقَانِع » ، كما ترى .

والوجه (٢) الثاني في قوله : « فأنتِ طَلاَقٌ » أن يكونَ حَذَفَ المضافَ ، وأقامَ المضافَ إليهِ مُقامَهُ كما قيل : صلّى المسجدُ ، يُرادُ : صلّى أهلُ المسجد ، وكما قال اللهُ عزَّ وجلَّ (واسألِ القريةَ التي كُنَّا فيها والعِيْرَ التي أقْبَلْنا فيها) (٣) ، يريدُ أهلَ القرية ، وأصحابَ العِيْرِ ، فَحَذَفَ المضافَ وأقامَ

---

(١) البيتان للبعيث ، وأنشدهما له القالي في أماليه ١/١٩٦ ضمن أبيات ستة . وجاء الأول في اللسان (ريع) ، والثاني في اللسان (قنع) منسوبين له أيضاً ، ووردا معاً في شرح المفصل ١/١٣ من غير نسبة . ورواية البيت الأول في الأمالي وشرح المفصل : « يقطع » ، وفي اللسان : « تضرب » . ورواية البيت الثاني في الأمالي «في الخلاء» وفي اللسان : « بالخلاء » . وراع الشيء ريعاً : رجع وعاد . والمقنع بفتح الميم ــ : العدل من الشهود .

(٢) سقطت الواو من هـ .

(٣) يوسف : ١٢/٨٢ : « .... وانا لصادقون » .

المضافَ إليه مُقامَه • فكذلك أرادَ : أنتِ ذاتُ طلاقٍ ، فحذَفَ المُضافَ وأقامَ المضافَ إليهِ مُقامَه • [هـ ـ ٢٢١]

قالت الخنساء :

٢٠٤ـ تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتّى إذا ادَّكَرَتْ

فإنّمـــا هي إقْبـالٌ وإدْبـــارُ (١)

أي : ذاتُ إقبالٍ وإدبار • وقَدْ يجوز أن يكونَ جَعْلُها الإقبـالَ والإدبارَ لكثرةِ ذلك مِنْها مجـازاً واتّساعاً ، وأنشدَ سيبويهِ :

٢٠٥ـ وكيفَ أُواصِـلُ مَنْ أصْبَحَتْ

خِلالَتُهُ كأبي مَرْحَبِ (٢)

(١) ديوانها ٤٨ • وهـو منسوباً اليها في الكتـاب ١/١٦٩ ، والمقتضب ٤/٣٠٥ ، والبيان والتبيين ٣/٢٠١ ، والمنصف ١/١٩٧ ، والأبيات المشكلة ١٨١ ، وأمـالي ابن الشجري ١/٧١ والخـزانة ١/٢٠٧ ، ٢٤٠ • وورد غير منسوب في المقتضب ٣/٢٣٠ ، والخصائص ٢/٢٠٣، ٣/١٨٩ ، وشـرح المفصـل ١/١١٥ • وروي البيت في المقتضب ٣/٢٣٠ ، والبيان والتبيين ، وشرح المفصل : « ترتع ما غفلت » • ادكرت : تذكرت ، تريد : تذكرت ولدها •

(٢) البيت للنابغة الجعدي ، وهو في ديوانه ٢٦ برواية : « وكيف تواصل » • وورد أيضاً منسوباً الى النابغة الجعدي في الكتاب ١/١١٠ ، وأمالي القالي ١/١٩٢ • وورد غير منسوب في المقتضب ٣/٢٣١ ، ومجالس ثعلب ٦١ ، والاختيارين ٥٦٥ ، والانصـاف ٦٢ • والروايـة فيما تقدم عدا أمالي القالي ومجالس ثعلب : « تواصـل » ، وفي ثعلب ←

يريد : كخلالَةِ أبي مَرْحَب ، [والخلالة الصداقة] (١) .

وأمّا قولُه : والطَّلاقُ عزيمةٌ ثلاثاً : فإنّه إذا نَصَبَ الثّلاث (٢) فكأنّه قال : فأنتِ طالِقٌ [ثلاثاً] (٣) ، يوقِعُ بها الثلاث ، ويكونُ قولُه « والطلاقُ ... » عزيمةً مِنّي جِدّاً غيرَ لَغْوٍ (٤) .

وإذا قالَ : فأنْتِ طَلاَقٌ (٥) والطلاقُ عزيمةٌ ثلاثٌ (٦) برفع «ثلاث» فكأنّه قال : أنتِ طالِقٌ ، والطلاقُ عزيمةٌ ثَلاَثٌ (٦)

← « يصاحب » ، وفي الأمالي : « تصادق » . والخلالة مثلثة (اللسان خلل) ، وأبو مرحب : كنية الظل ، وقيل : هي كنية عرقوب الذي يضرب به المثل في خلف الوعد . وحذف المضاف في البيت لدلالة قرينة متقدمة .

(١) سقط من د ، وأثبته من سائر النسخ .

(٢) قال الزجاجي : « .. وقوله « ثلاثاً » تروى بالنصب والرفع ... » . الأمالي له : ٣٤٠ .

(٣) زيادة من أمالي الزجاجي .

(٤) قال الزجاجي في الأمالي هنا : « ويكون قوله : « والطلاق عزيمة » ، ابتداء وخبراً ، ويكون التقدير : والطلاق عزيمة من أمري لا بهزل ولا لعب . ويدل على هذا التأويل قوله في البيت الآخر : فبيني بها .... الخ » . الأمالي ٣٤١ .

(٥) في هـ : « فأنت طالق » ، تحريف .

(٦) سقط « ثلاث » من هـ .

أي الطلاق ثلاثٌ ، أي : الذي بِمِثْلِهِ يقعُ الفِراق هو (١) الثلاث فيكونُ (ثلاث) (٢) خبراً ثانياً عن الطَّلاق أو موضِّحاً للعزيمة (٣) • وإنْ شاءَ كانَ تقديرُهُ : « فأنتِ طالِقٌ ثلاثاً » ، ثُمَّ فَسَّر ذلك بقولِهِ : والطلاقُ عزيمةٌ ثلاثٌ ، كأنَّه قال : والطلاقُ الذي ذَكَرْتُهُ أو نَوَيْتُهُ عزيمةٌ ثلاثٌ فَفَسَّرَهُ بهذا ، ودليل هذا : إذا نَوى الثلاث ، ودليلُ قَصْدِ (٤) الثلاث ، قولُه في البيت الذي بَعْدَهُ : «فَبِينِي بها» ، فهذا يدلّ على أنَّه أراد الثلاث والبينونة •

ويجوزُ نصبُ «عزيمة» إذا رفَعَ الثلاثَ فقالَ : « والطلاقُ عزيمةً ثلاثٌ » فينتَصِبُ على إضمارِ فِعْلٍ ، كأنّه قالَ : والطلاقُ ثلاثٌ أعْزِمُ ذلك عزيمَةً ، ويجوزُ أن يكونَ تقديرُ قولِهِ : « والطلاقُ إذا كانَ عزيمةً ثلاثٌ » كما تقول : عبدُ اللهِ راكباً أحسنُ منه ماشياً ، وكما تقول : هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطَباً (٥) •

وأمّا قولُهُ : ومن يَخْرَقْ أعَقُّ وأظلمُ فمِنْ كَلامِ الشعرِ لا يجوزُ في منثورِ الكلام (٦) • آخر المسائل (٧) •

---

(١) في هـ « وهو » ، تحريف •

(٢) في هـ « الثلاث » •

(٣) أي على البدل ، وانظر شرح المفصل ١/١٣ •

(٤) في د ، ل ، « نصب » ، تحريف • وسقط من ف ، وأثبت ما في هـ •

(٥) انظر مسألة للسيوطي حول هذا المثال ص : (٦٥٢) من هذا الجزء •

(٦) قال في أماليه : « ••• لأنه حذف الفاء التي هي جواب الجزاء وحذف المبتدأ أيضاً ••• » ثم قال : « •• وكان سبيله أن يقول : ومن يخرق يندم ، ومن يخرق فهو أعق وأظلم ، ولكنه حذف ، فهذا الحذف جائز في الشعر » • الأمالي ٣٤٢ •

(٧) انظر الكلام المبسوط على هذه المسألة الأخيرة من مسائل الزجاجي في : شرح المفصل ١/١٢ ـ ١٣ ، والمغني ٥٤ ـ ٥٥ ، والخزانة : ٢/٦٩ ـ ٧٥ ، وشرح أبيات المغني للبغدادي ١/٣٢٤ ـ ٣٣٦ •

مسألـــة

فيها الكلام على نصب « ضَبَّة » في قول صاحب المنهاج (١)
« وما ضُبِّبَ بذَهَبٍ أو فِضَّةٍ ضَبَّةً كبيرةً لِزِينَةٍ حَرُم »

تحـــرير

الشيخ الامام العالِم العلاّمة كمالِ الدين أبي بكر ابن محمَّد السُّيوطي الشافعي رحمه الله تعالى وغفرَ له

[هـ ــ ٢٢٢] ، [آ ــ ٣٥٧]

بسم الله الرحمن الرحيم

نقلتُ مِن خَطِّ والدي ــ رحمه الله ــ ما صورَتُهُ : الحمدُ لله مســألة : عَرَضَ الاجتماعُ ببعضِ الأشياخ أعزَّهُ اللهُ تعــالى ، فذكر لي أنَّ بعضَ أصحابِنا (٢) الشّافِعيّة سألَه عَنْ وجْـهِ نصبِ (ضَبَّةً) مِن قول صاحب المنهاج : « وما ضُبِّبَ بذَهَبٍ

(١) هو يحيى بن شرف النووي ، وكتابه : منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه ، وهو مختصر لكتاب المحرر لأبي القاسم الرافعي · وانظر كشف الظنون ١٦١٢ ·

(٢) في د : « أشياخنا » ، تحريف ، وسياق الكلام يرجح ما أثبت عن سائر النسخ ·

أو فِضَّةٍ ضَبَّةٌ(١) كبيرةٌ لِزِينَةٍ حَرُم »(٢). وقالَ أعزَّهُ اللهُ :

وأخبرني — يعني السائل — أنَّ الأصحابَ اختلفوا في وجهِ نصبِ (ضَبَّة)(٣) ، وأنَّ بعضَهم قال : هو خبرُ كانَ محذوفةً ، والمعنى : وكانَ ضَبَّة ، أو : وإن كانَ ضَبَّة . وقال بعضُهم : هو مصدرٌ وتقديرُهُ : تَضْبِيباً ضَبَّة . وقالَ بعضُهُم : هو آلةٌ . وقالَ بعضُهُم : تَوَسَّعَ المُصَنِّفُ فأطلَقَ الضَبَّة على المصدر ، ورُبَّما قيلَ غيرُ ذلك .

وقد ظهرَ لي — على أنَّ إطلاقَ هذا اللّفظِ بإزاءِ هذا المعنى عَرَبيّ — أنَّ هذه الأقوالَ كُلَّها لا تُسلَّم .

أمَّا قولُ مَن قالَ : وكان ضَبَّةً أو وإنْ كانَ ضَبَّةً ، فغنيٌّ عن الجواب لأنَّه يلزَمُ منه عودُ الضميرِ في كانَ المُقَدَّرة على (ما) الواقِعَة على الإناء المُضَبَّب، فيكونُ المَعنى: وما ضُبِّبَ وكانَ المُضَبَّبُ ضَبَّةً ، أو : وإن كانَ المُضَبَّبُ ضَبَّةً ، ولا يخفى فسادُهُ سواءٌ جَعَلْتَ (كانَ) تامّة أو ناقصة (٤) ،

(١) في اللسان (ضبب) : « ضببت الخشب ونحوه : ألبسته الحديد ، والضبة حديدة عريضة يضبب بها الباب والخشب ، والجمع ضباب »، ومثله في التاج (ضبب) .

(٢) لم أجد لهذه العبارة تعلقا بشيء قبلها من كلام النووي ، فهي كلام مستأنف ، وجاء بعدها : « ... أو صغيرة لزينة ، أو كبيرة لحاجة جاز في الأصح » منهاج الطالبين ص : ٣ .

(٣) في د ، ل ، ف : « نصبه » ، وأثبت ما في هـ باظهار « ضبة » .

(٤) كذا من دون همزة التسوية و (أم) المعادلة . ورأيت هذا جارياً على ألسنة المتأخرين .

والواو عاطفة ، أو للحال . هذا كلامُ الشيخ سلَّمه الله تعالى وقد اقتضى أمرَين (١) :

أحدُهما : أنَّ (٢) اسمَ كانَ المقدَّرة ضميرٌ .

والثاني : أنّه عائدٌ على (ما) الواقع على المُضَبَّب . وكلٌّ منهما ليس بلازم .

أمّا الأوّل : فلأنّه يجوز أن يكون اسمُ كانَ ظاهراً تقديرُهُ : وكانَتِ الضَّبَّةُ ضَبَّةً كبيرةً .... إلى آخره .

وأمّا الثاني : فلأنّا إذا جعَلْنا اسمَ كانَ ضميراً كانَ عائداً على الضَّبَّة المفهومَةِ مِن قوله : وما ضُبِّبَ ، لأنَّ مُفَسِّرَ (٣) الضميرِ يجوزُ الاستغناءُ به بمُستلزِمٍ لَهُ كقولِه تعالى : (... فَمَنْ عُفِيَ لهُ مِن أخيهِ شيءٌ فاتّباعٌ بالمعروف وأداءٌ إليهِ بإحسان) (٤) فعُفِيَ يستلزمُ عافياً والضميرُ في إليه عائدٌ عليه ، وكقوله :

٢٠٦ـ لَكالرَّجُلِ الحادِي وقد تَلَعَ (٥) الضُّحَى
وطيرُ المنايا فَوقَهُنَّ أَواقِعُ (٦)

---

(١) في د ، ل ، ف : « اقتضي أمران » ، وما أثبته عن هـ أصح .
(٢) في هـ : «بان » ، تحريف .
(٣) في هـ : « نفس » ، تحريف .
(٤) البقرة ٢/١٧٨ . وانظر تفسير القرطبي : ٢/٢٥٣ .
(٥) في د ، ل ، ف : « منع » ، وفي هـ : « متع » ، وكلاهما تحريف ؛ وصوابه عن مصادر البيت .
(٦) لم أعرف قائله . وهو في العيني ٤/٥٣٤ ، واللسان (وقع) ، وقبله :
←

فالحادي يستلزمُ إبلاً محدُوَّة ، وضميرُ « فَوقَهنَّ » عائدٌ عليهنَّ . إذا تقرَّرَ ذلك فقد حَذَفَ [هـ ـ ٢٢٣] كانَ واسمَها ظاهراً قدَّرناهُ أو ضَميراً ، وبقيَ خبرها .

فإن اعترَضَ معترِضٌ بأنَّ حَذْفَ كانَ معَ اسمِها إنَّما يَحْسُنُ ويكثُرُ بعدَ (إنْ) و (لَو) (١) . أجبْنا بأنَّه يَكفينا في التخريج وقوعُه في كلامِ العَرَبِ وإنْ كانَ قليلاً ، فقد خَرَّجَ سيبويه ـ رحِمَهُ الله تعالى ـ قول الرَّاجِز :

٢٠٧ـ مِن لَدُ شَوْلاً فإلى إتلائِها (٢)

على أنَّ التَّقدير : مِنْ لَدُ أن كانَتْ شَوْلاً . وأمكَنَنَا أن نخلصَ عن اعتراضِه بوجهٍ آخَرَ وهو أن نَقولَ : أصلُه : فإن كانَتِ الضَّبَّةُ ضَبَّةً كبيرةً ، فَحُذِفَت واسمها بعدَ (إن)

←

فإنك والتأبين عروة بعدما دعاك وأيدينا اليه شوارع

وتلع الضحى : ارتفع .

(١) أي الشرطيتين ، كما في قولنا : « سر مسرعا ان راكبا وان ما شيا » و : « التمس ولو خاتماً من حديد » ، وانظر أوضح المسالك ١/١٨٣ـ١٨٦ .

(٢) لم يعرف قائله . وهو في الكتاب ١/١٣٤ ، وأمالي ابن الشجري ١/٢٢٢ ، وشرح المفصل ٤/١٠١ ، ٨/٣٥ ، والمغني ٤٧١ ، وأوضح المسالك ١/١٨٦ ، والعيني ٢/٥١ ، والهمع ١/١٢٢ ، والخزانة ٢/٨٤ ، والدرر ١/٩١ . والشول : اسم جمع شائلة ، وهي الناقة التي ارتفع لبنها وجف ضرعها ، والاتلاء ـ بكسر الهمزة ـ : مصدر « أتلت » الناقة ، اذا تلاها ولدها أي : تبعها . والشاهد : نصبه « شولا » على اضمار (كان) ، والتقدير كما ذكر .

وبقيَ خبرُها ثمَّ حذف (إنْ) بعدَ ذلك وجوَّزَ حذفَهُ دلالةُ (حَرُم) الذي هو الجوابُ عليه ، فإنَّ حذفَ الشَّرط مع القرينة جائزٌ مع (إنْ) ، وإنَّما الخلافُ في غيرِها مِن أدواتِ الشرط .

واشترَطَ [٣٥٧ ـ ب] ابنُ عصفور والأُبَّدي (١) تعويضَ (لا) مِن الفِعل المحذوف . قال في الارتشاف : وليسَ بشيء (٢) . ومن أمثلة حذفِ الشَّرط مع إنْ بدون (لا) قولُهُ تعالى : (فَلَمْ تقتُلُوهُم) (٣) تقديرُهُ واللهُ أعلَمُ : إن افتخَرتُم بقَتْلِهِم فلمْ تَقتُلُوهم أنتُم ولكنَّ اللهَ قَتَلَهُم (٤) ، وقولُه تعالىٰ : (فاللهُ هو الوليُّ) (٥) تقديرُهُ : إن أرادُوا أولياءَ بِحقٍّ فاللهُ هو الوليُّ بحَقٍّ ، وقوله تعالى : (يا عبادي الذينَ آمَنُوا إنَّ أرضي واسِعَةٌ فإيايَ فاعبُدُون) (٦) أي : إنْ لَمْ يَتَأَتَّ أن

---

(١) في النسخ جميعا : الأبذي، بالذال المعجمة ، وصوابه بالمهملة كما أثبته، وانظر ص ٥٢ ، ح : ٤ من هذا الجزء .

(٢) نقل السيوطي في الهمع قول أبي حيان في الارتشاف : « .. وليس بشيء لأنها لو كانت عوضاً من الفعل المحذوف لم يجز الجمع بينهما مع أنه يجوز نحو : وان لايسيء فلا تضِرّ به » . الهمع ٦٢/٢ .

(٣) الأنفال : ١٧/٨ « فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم ... » .

(٤) رد ابن هشام أن تكون هذه الآية من أمثلة حذف الشرط بحجة أن الجواب المنفي بـ (لم) لاتدخل عليه الفاء . وانظر المغني ٢٧٠ .

(٥) الشورى : ٩/٤٢ « أم اتخذوا من دونه أولياء فالله هو الولي ... » .

(٦) العنكبوت : ٥٦/٢٩ . وفي النسخ جميعاً : « ياعبادي ان أرضي .. » على حذف « الذين آمنوا » .

تَخلِصُوا العبادَةَ لي في أرضٍ فإيّاي في غيرِها فاعبُدُون (١) .
وهـذا هو الأنسَبُ ليوافقَ عبارةُ المنهـاج عبارَةَ أصلِه ، فإنَّ عبارَةَ المُحَرَّر(٢): « والمُضَبَّبُ بالذَّهَبِ أو الفِضَّةِ إِن كانتْ ضَبَّةٍ كبيرةٍ وفوقَ قدرِ الحاجَة حَرُمَ استعمالُهُ ، وإن كانَتْ صغيرةً .... » إلى آخره . فهذا يُشعِرُ بأنَّ صاحِبَ المنهـاج ـ رحِمَه الله ـ لمّا اختَصَرَ ما في المُحرَّر وحَذَفَ أولاً « كانَ واسمَها » ذَكَرَ الشَّرطَ .

ثمَّ قولُه (٣) في ردِّ هذا الوجه : « سواءٌ جعلتَ كانَ تامَّةً أو ناقِصةً » (٤) . كيف يصِحُّ فرضُ (كانَ) تامَّةً والمدَّعَى أنَّ (ضَبَّةً)منصوبٌ بها فتأمَّل . (هذا آخرُ كلامِ الوالِدِ على هذا الوجه ثم شَرَعَ (٥) في ذِكرِ كلامِ المعترِض على بقيّةِ الأوجه) (٦)
ثمَّ قال (٣) :

وأمَّا قولُ [هـ ـ ٢٢٤] مَنْ قالَ : تَضْبِيباً ضَبَّةً : فليسَ بشيء ، لأنَّهُ لم يُعرِبْ (ضبَّة) وإنَّما أكَّدَ الفعلَ بمصدرِهِ القياسيّ وأبقَى الضبَّة على حالِها .

---

(١) أفرد ابن هشام فصلا في المغني لحذف جملة الشرط وأورد الآيات السالف ذكرها . والظاهر لي أن مصنف المسألة هذه قد وقف عليها وأفاد منها.
(٢) انظر ص : ٦٠٣ ، ح : ١ .
(٣) القائل هو الشيخ السائل لمصنف المسألة .
(٤) كذا ، وانظر ص : ٦٠٤ ، ح : ٤ .
(٥) في هـ : « نشرع » . تحريف .
(٦) ما بين القوسين من كلام ابن مصنف المسألة وهو جلال الدين السيوطي.

وأمّا قولُ مَنْ قال : إنَّ (ضبَّة) مفعولٌ مطلق لأنّه آلةُ التّضبيب أو توسّعَ المصنّفُ فأطلقَ الضبّة على المصدر ونصبَها مفعولاً مطلقاً : فشبهته قويةٌ جداً لأنّ لفظ (ضبّة) موافق في المعنى واللّفظ للفعل قبلَه . ويُرَدُّ بأنّ الضبّة ليست بآلة التّضبيب ، لأنّ كلَّ الآلات تكونُ موجودةً قبلَ الفعل مُعَدّةً مَعروضةً له ، كالسّوطِ قبلَ الضّرب ، والقلمِ قبلَ الكِتاب . وأيضاً فإطلاقُ آلةِ المصدر عليه سماعٌ كضربتُه سوطاً ، ولا تقولُ كتبتُه قلماً . والضبّةُ عبارة عن الرّقعة التي يُرْقَعُ بها الإناءُ ونحوُهُ ، وقد كانت قبلَ ذلك جِنْساً مِن الأجناس صَيَّرَ المضبِّبُ بفعلِه فيه ضَبّةً ، ففعلُهُ فيه يسمّى تضبيباً ، والضّبّةُ عبارةٌ عن الذات وكانت قبلَ ذلك جِنساً لا تسمَّى ضَبّة .

ولو سلّمنا أنّها مِن الألفاظ التي أطلقَها العرب على المصادر وليست بمصادر كالآلاتِ والعَدَد وما أُضيفَ إليها ونحوِه فإنَّ وصفَها بكبيرةٍ يَرُدُّهُ ، لأنّ المعاني لاتُوصَف بِكِبَرٍ ولا صِغَر ، وإنّما توصَفُ بالقلّة والكثرة والقوّة والضّعف ، ونحوِها مِن أوصافِ المَعاني .

وإذا صَحَّ ذلكَ فلا يُقال : توسّعَ المصنّفُ [1] فنَصَبَ الضَّبّةَ على المصدريّة ، لأنّ معنى توسّع : ارتكبَ لغة مُولّدة ، فهو قِلّة حِشمةٍ وأدَبٍ على المصنّف ، لكنّه لا ينبغي أن يقال حتّى يقعَ العجزُ بعدَ النظرِ والاجتهاد ، لأنّ المولّد إذا صنّفَ في

(1) أي النووي صاحب المنهاج .

الفُروع (١) أو غيرِها يُعذَرُ في ارتكابِهِ لغَتَهُ المولَّدَةَ لأنَّهُ لو كُلِّفَ الكَلامَ باللِّسان العربي [٣٥٨ ــ آ] دائماً صَعُبَ عليه ، لأنَّهُ لا يقدِرُ عليه إلاّ بكُلْفَةٍ . فإذا عَجَزنا عن الدخولِ بكلامِهِ في اللِّسان العربيّ عَذَرناه ولا جُناحَ عليه . انتهى (٢) .

واقتضى كلامُهُ أنَّ نزاعَهُ إنّما هو في تعليلِ كونِهِ مُطلقاً بجعلِهِ آلة . وأمّا نَفسُ الدَّعوى فلا نِزاعَ فيها ، فإنَّ المصدَرَ قد ينوبُ عنه في الانتصاب على أنّه مفعولٌ مطلق مُلاقٍ له في الاشتقاق ، وإنْ كانَ اسمَ عينٍ حاصلاً بفعلِ فاعلِ المصدر كقوله تعالى : (واللهُ أنبتَكُم مِنَ الأرضِ نَبَاتاً) (٣) فقد انتَصَبَ (نَبَاتاً) على أنَّه [هـ ــ ٢٢٥] مفعولٌ مطلق ، وليس بآلةٍ بل النباتُ ذاتٌ حاصِلَةٌ بفعلِ الفاعِلِ .

والذي ظهرَ لي فيه بعدَ البحثِ مع نُجَباء الأصحاب فيه (٤) ، ونَظَرِ المُحكَمِ والصِّحاح وتهذيبِ اللغة وغيرِها ــ ولم نجدْهُ متعدِّياً بهذا المعنى ــ (٥) أنَّ الباءَ في (بِذَهَبٍ) بمعنى (مِن)

---

(١) في هـ : « أضيف الى الفروع » في مكان : « صنف في الفروع » ، تحريف .

(٢) أي كلام الشيخ السائل لمصنف المسألة .

(٣) نوح : ١٧/٧١ .

(٤) كذا بتكرير لفظ « فيه » في العبارة ، وفيه ضعف ، والأشبه بالصواب أن تكون الثانية مقحمة ، وقد أهملها السيوطي حين نقل كلام والده هذا في الهمع ٨٢/٢ .

(٥) كذا ، وعبارة اللسان والتاج (ضبب) : « .. والضبة حديدة عريضة

البيانيّة ، ارتكبَه على مذهب كوفيّ ، و (ضَبَّة) منصوبٌ على إسقاط الخافِض إمّا مِنْ باب :

٢٠٨ـ أمرتُكَ الخيرَ فافعَلْ ما أُمِرْتَ بِهِ
فقد تركتُكَ ذا مــالٍ وذا نَشَبٍ (١)

وهو ظاهره ولا يَرِدُ عليَّ بإدخالِهِ فيه بكونِهِم لم يَعُدُّوه مِن أفعالِهِ ، لأنّا نقول : ما قيسَ على كلامِها فهو مِن كلامِها ، وقد قالوا في ضبطِ أفعالِ بابِ (أمرتُهُ) : كلُّ فعلٍ ينصبُ مفعولَين ليسَ أصلُهُما المبتدأ والخبر ، وأصلُ الثاني منهما حرفُ الجرّ فهو من بابِ (أمَرَ) وهذا الضابطُ يشملُهُ لا مَحالَةَ ، وهو أولى مِن أن يُدَّعى أنّه منصوبٌ مِن بابِ قول الشاعر :

←

يضبب بها الباب والخشب ، والجمع ضباب » . وقال الجوهري : « والضبة حديدة عريضة يضبب بها الباب » الصحاح : ١/١٦٨ .

(١) ورد البيت منسوباً الى عمرو بن معد يكرب في الكتاب ١/١٧ ، ووافقه الأعلم ، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٤٠ ، والمغني ٥٩٧ ، ونسب في الخزانة ١/١٦٤ ، والدرر ٢/١٠٦ الى عمرو هذا والى زرعة بن السائب والعباس بن مرداس والخفاف بن ندبة ، وزاد الشنقيطي نسبته الى أعشى طرود . وورد البيت غير منسوب في : المقتضب ٢/٣٦، ٨٦ ، ٣٢١ ، وأمالي ابن الشجري ١/٣٦٥ ، وشرح المفصل ٢/٤٤ ، ٨/٥٠ ، والمغني ٦٢٦ ، وشرح الشذور ٣٦٩ ، والهمع ٢/٨٣ - والنشب : المال والعقار . واستشهد بالبيت هنا على جواز نصب « ضبة » الواردة في عبارة صاحب المنهاج على اسقاط الخافض قياساً على « أمرتك الخير » .

٢٠٩ــ تمرّونَ الدّيارَ ولــم تعُوجُوا

كلامُكُــــمُ عَلَيَّ إذاً حَرَامُ (١)

على إسقاطِ الخافِض ، لأنَّ هذا يُحفَظ ولا يقاسُ عليه .

وارتكابُهُ (٢) يُخلِّصُ مِن مشكلاتٍ كثيرة ، ودَعواه أقلُّ ضرراً مِن دعوى اللَّحْنِ لعالِم . ويكونُ (بِذَهَبٍ) في موضعِ نصبٍ على الحالِ مِن النَّكرة لتقدُّمِهِ (٣) عليها (٤)، لأنّه لو تأخَّرَ

---

(١) البيت في ديوان جرير ٢٧٨ برواية أخرى لصدره وهي :

أتمضون الرســوم ولاتحيــى ....

وورد منسوباً الى جرير في : الكامل للمبرد ١/ ٣٤ ، والخزانة ٣/ ٦٧١، وشرح أبيات المغني ٢/ ٢٨٩ ، والدرر ٢/ ١٠٧ . وورد غير منسوب في : ضرائر القزاز ١٣٤ ، وشرح المفصل ٨/ ٨ ، ٩/ ١٠٣ ، والمقرب ١/ ١١٥ ، والمغني ١٠٧ ، ٥٢٦ .

والاستشهاد بالبيت على حذف الجار ونصب المجرور بعد الحذف على أن أصل الكلام : « تمرون بالديار » ، وحمله ابن عصفور وابــن هشام على الضرورة ، وجعله القزاز مما يجوز عند الكوفيين للضرورة ثم قال : « وأنكر هذا سائر البصريين وقالــوا : لايجوز في كــلام ولا شعر » . وقرأ المبرد على عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير هذا البيت برواية أخرى وهي :

مررتم بالديار ولم تعوجــوا ....

وزعم أن الكوفيين غيروا رواية البيت . انظر الكامل ١/ ٣٤ .

(٢) أي نصب « ضبة » بنزع الخافض قياساً لـ « ضبب » على باب (أمرته).

(٣) في هـ : « المتقدمة » ، تحريف .

(٤) أي على « ضبة » .

كانَ صفـةً لها ، والباءُ بمعنى (مِنْ) البيانيّة . والتقـديرُ : وما ضُبِّبَ بِضَبَّةٍ مِن ذَهَبٍ أو فِضَّةٍ كبيرةٍ لِزينَةٍ حَرُمَ .

ويمكنُ (١) أن يُدَّعى أنّه مِنْ بـابِ (أعطى) ، وليسَ بظـاهِرٍ ، لأنَّ سقوطَ الحرفِ فيه ظاهِرٌ ، وليسَ فيـهِ مُعطىً ولا مُعطىً لَه .

و (ما) مبتدأ ، وهي موصولة صلتُها جُملة (ضُبِّبَ) وفي (ضُبِّبَ) ضميرٌ نائبُ فاعِلٍ وهو العائد ، وهو المفعولُ الأوَّلُ إنْ جَعَلْناهُ مِن بابِ (أمَرَ) أو (أعطى) وجملةُ (حَرُمَ) خبرُهُ . فإن قلتَ لا يصِحُّ أن يكونَ (حَرُمَ) خبراً عن (ما) ، لأنَّ (ما) واقعةٌ على المُضَبَّبِ ، والمُضَبَّبُ جمادٌ لا يوصَفُ بحَرامٍ ولا بِحَلالٍ ، قلتُ : هو عـلى حـذفِ مُضافٍ أي : واستعمالُ ما ضُبِّبَ حَرامٌ على المُكَلَّف ، وكذلك يُقَدَّرُ في كـلِّ مَوضِعٍ ، قالَهُ الفُقَهـاء (٢) ، لأنَّ الجماداتِ كالخَمرِ لا تُوصَفُ بحرامٍ [هـ ـ ٢٢٦] ولا بحلال ، وإنّما يوصَفُ بهما فعـلُ المُكَلَّف ، فإذا قالـوا : الخَمرُ حَرامٌ ، إنّما يريدونَ استعمالَها ، وحَذَفوه اختصاراً للعِلْمِ بِهِ . آخرُ الكِتاب (٣) .

---

(١) كذا في النسخ جميعا ، والصحيح أن يقول هنا : « واما أن يدعى » من أجل « اما » المذكورة قبل الشاهد ٢٠٨ .

(٢) كذا على الاستئناف . والراجح أن أصل العبارة : « قاله الفقهاء فيه »، وهاء (فيه) عائدة على (موضع) .

(٣) في هـ : « هذا آخر الكتاب كتبه من خط مؤلفه رحمه الله تعالى » .

[٣٥٨ـب] مهمّة من أبحاث (١) شيخنا العلاّمة الكافِيَجِي ـ نفعَنا الله به ـ

قال : في قول النّحاة « كانَ زيدٌ قائماً » أبحاث :

الأوّل : أنّهم يقولون : إنّه موضوع لتقرير الفاعلِ على صِفةٍ ، فكيفَ يُتَصَوَّرُ له الوضع مع (٢) أنّه لا يدُلُّ إلاّ على الكونِ المخصوصِ نسبةً وزَمَاناً ، فيكونُ مجازاً إن وُجِدَ العلاقةُ والقَرينة مَعَ أنّهم لا يقولون عَن آخرِهِم بذلك .

والجوابُ : أنّ اللامَ في قولِهِم : لتقريرِ الفاعِل ، لامُ الغَرَض والتعليل لا لامُ التّعدية فلا يكونُ التقريرُ موضوعاً له .

الثاني : أن الغَرَضَ منه (٣) بيانُ اتّصافِ الشيءِ بصفةٍ ، فأينَ سببُ التّقرير ؟ فكيف يُفيدُ التّقرير ؟ .

والجوابُ : أنّهم إذا قَصَدوا تمكّنَ الشيء في صفةٍ وثباتَهُ فيها وَضَعوا له صيغاً (٤) مخصوصةً مثل قولهم : تَمَكّنَ زيدٌ في القِيام ، أو : استَقَرَّ فيه (٥) ، إلى غير ذلك ، أو يأتونَ بألفاظٍ تدُلُّ

---

(١) في هـ : « مهمات » .

(٢) في د : « منه » تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٣) أي : من قولهم : « كان زيد قائماً » .

(٤) في د : « فيها » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٥) في د : ف « استغرقه » ، وفي ل « يستغرقه » ، تحريف وصوابه عن هـ .

على ذلك بمعونةِ المَقَام ، وبالذوقِ السليم والطبعِ المستقيم ، مثل قولهم : « زيدٌ على القيام » ، قال الله تعالى : (أولئكَ عـلى هُدًى مِن رَبِّهِـم) (١) • فلمّا دلَّ (كانَ) (٢) عـلى كون زيدٍ قائماً ، يُفهَمُ مِنه أنَّ الغرضَ مِنه [بيانُ] (٣) ثباتِ زيدٍ في صفةِ القيام فكيفَ لا والأيّ شيء أبلغ(٤) في ذلك مِن طريق الائتلافِ والاتّحاد، ونظيرُهُ أنَّ الاتحاد أقوى دِلالةً على الاختِـصاص مِن دِلالة طُرُق الاختصاصِ عليـه • وإذا تحقّق هـذا الطريقُ بجزم بأنّه يُفيد غَرَضَ التقرير •

الثالث : لا شكّ أنَّ الصفةَ يُتَصَوَّر حصولُها وتَقَرُّرُها في الموصوفِ كمـا هو المعقولُ والمنقولُ فلا يُتَصَوَّرُ حصولُ الموصوفِ في الصّفة فضلاً عن التقريرِ فيها وإلاّ فيلزَمُ الدَّورُ (٥) فإنَّ حصولَ الصفـةِ بدونِ تحقّق الموصوف لا يُتَصَوَّرُ [هـ ـ ٢٢٧] ضرورةً (٦) •

الجوابُ : إنَّ الغرضَ منه هو الدّلالَة على اعتبارِ التّمكّن لا على حصولِهِ فيها في نفسِ الأمرِ كما مَرَّت الإشارَةُ إليه •

---

(١) البقرة ٢/٥ •

(٢) سقط « كان » من ل •

(٣) زيادة من هـ •

(٤) كـــذا •

(٥) الدور : هو توقف كل واحد من الشيئين على الآخر ، والدور الفاسد عند المناطقة هو الخطأ الناشيء عن تعريف الشيء ، أو البرهنة عليه بشيء آخر لايبرهن عليه إلا بالأول • انظر المعجم الفلسفي ٥٦٧ •

(٦) سقط « ضرورة » من هـ •

الرابع : أنَّه إذا قيلَ : « زيدٌ قائِمٌ مُستَمِرٌ » يُفهَمُ مِنه ذلك الغرضُ فما الحاجةُ إلى مجيءِ (كانَ) ؟

الجوابُ : لا نُسَلِّمُ أنَّه يُفيدُ الغَرَضَ الذي هو بيانُ تمكُّنِ الفاعِلِ في صِفَةٍ ، لا بيانُ تمكُّنِ الصِّفةِ فيه (١) ، فبينَهما بونٌ بعيدٌ ، وبعدَ التسليم أنَّه مِن باب تعيّن الطريق ، وهو خارجٌ عن (٢) قانونِ التوجيه .

تنبيه : إنَّهم (٣) إذا أرادوا نسبةَ الشيءِ إلى صفته يقولون : « كانَ زيدٌ قائِماً » ، كما يقولون : « زيدٌ قائِمٌ » ، إذا قَصَدُوا نسبةَ القِيامِ إلى زَيد ، ويقولونَ : « قام زيدٌ » ، إذا قَصَدُوا إفادَةَ النِّسبة بينَهما .

الخامس : أنَّ الحَدَثَ مسلوبٌ عن الأفعال الناقصة فَلا يُتَصوَّرُ الفاعلُ بدونِ الفعلِ كما لا يُتَصوَّرُ المضافُ بدونِ الإضافة فما المرادُ مِن الفاعِلِ في قولهم : « لتقريرِ الفاعِلِ على صِفَةٍ » .

الجوابُ : إنَّ (كان) لمَّا تَعَلَّقَ به (٤) ورَفَعَهُ سُمِّي (٥) فاعلاً على سبيلِ المَجاز وإن كانَ موصوفاً بالقِيام فيكونُ لهُ جِهَتَان وكذلك يُسمّى (٦) اسم كان أيضاً .

---

(١) سقط « فيه » من هـ .

(٢) هـ : « من » .

(٣) سقط « إنهم » من هـ .

(٤) أي بزيد في قولنا « كان زيد قائماً » .

(٥) في النسخ جميعا « يسمى » ولعله تحريف وأثبت الأشبه بالصواب .

(٦) في د ، ل ، ف « مسمى » ولعله محرف عما أثبته عن هـ .

السادس : أنّه يدلّ على الكون المخصوص نسبةً وزماناً كما يَدُلّ (ضَرْبُ) [٣٥٩ ــ آ] في قولك « ضربُ زيدٍ قائماً » على الضّرب المخصوصِ فلا فرق بينَهما ، فما معنى قولِهم : الحدَثُ مسلوبٌ عن الأفعال النّاقِصة •

الجواب : إنّ الظاهرَ هو ما قلتَه لكنّ التحقيقَ أنّ المقصودَ منه كما عَرَفته هو الدّلالَة على تمكّنِ الموصوف (١) في صفتِهِ فيكونُ هو العمدةَ ونَصَبَ الذّهنِ ومَطْرَحَ (٢) نَظَرِ العقلِ لا غير ، وأمّا الدّلالَةُ على الكون المخصوص فهي وسيلةٌ إلى ذلك المقصود وحاكِيَةٌ عنه، كالمرآةِ بالنسبةِ إلى صورةِ المرئيّ ، فيكونُ ساقطاً عن درجةِ الاعتبارِ فكانَ المُرادُ من مَسْلُوبِيَّةِ (٣) الحَدَثِ عدمَ اعتبارِ الحدَثِ [هـ ــ ٢٢٨] قَصْداً ، فإذا لم يكُنْ مقصوداً فلا يُسَمّى الحدثُ فيه معنىً ، لأنّهُم لا يُطلِقونَ المعنى على شيءٍ إلاّ إذا كانَ مَقصوداً ، وأمّا إذا فُهِمَ الشيءُ على سبيلِ التّبَعيّة فيسمّى معنىً بالعَرَضِ لا بالذات • وقولُهم : «الإطلاق» ينصرفُ إلى الكمال مِن قَبيل المثلِ السّائِر،و(٤) يُشعِرُ بما مَرّ أنّهُم يقولونَ : إنّه مسلوبٌ الحدثُ عَنه ولا يقولونَ : إنّه لا يَدُلّ على الحَدَث •

---

(١) في د ، ل ، ف « المعروف » تحريف وصوابه عن هـ •

(٢) في د ، ل ، ف « ويطرح » تحريف وصوابه عن هـ •

(٣) هـ : « مساويه » تحريف •

(٤) سقطت الواو من هـ •

السابع : أنَّ المقصودَ هو بيانُ مُتَعلِّقِ الكون فما السرُّ في تعلُّقِ التّصديق بالكون لا بمتعلَّقه (١) .

الجوابُ : أنَّ الكونَ لمَّا ذُكِرَ أوَّلاً توجَّـهَ التصديقُ إليه ، فلا حاجَةَ إلى تعلُّقِـهِ بمُتَعلَّقِـهِ .

تنبيــــه : إنَّ التصديقَ (٢) قبلَ دخولِ (كانَ) يتوجَّهُ إلى متعلّق الكون أصالةً وكذا الحالُ في متعلّقات أفعالِ القلوب وأنتَ خبيرٌ بأنَّه لا استبعادَ في كونِ الأمرِ جهةَ قصْدٍ وغيرَ جهةِ قصدٍ باختلافِ الاعتبار .

الثامن : أنَّه يدلُّ على الكون المخصوصِ كسائِرِ الأفعالِ فما السرُّ في سَلْبِ الحَدَث فيه دونَ غيره .

الجواب : أنَّ سائرَ الأفعالِ له (٣) معنىً مُتَحصّل في نفسِهِ دونَ الأفعالِ النّاقصة ، فإنْ قلتَ : فما السرُّ في عَدَمِ تحصُّلِ معنى (كانَ) مع أنَّه دالٌّ عليه . قلتُ : إنَّ الغَرَضَ المذكورَ جَعَلَه مِن قَبيل الألفاظِ الدالَّة على الإضافة المخصوصَةِ ، وأنتَ خبيرٌ بأنَّ كونَ اللّفظ موضوعاً لمعنى لا يقتضي أن يكونَ حاصلاً منه بنفسِهِ كالحُروف .

فإن قلتَ : تحصُّلُ معنى سائِرِ الأفعال مُسَلَّمٌ في المعاني الإفراديّة ، لَكِنْ لا فرقَ بينَه وبين الأفعالِ الناقصة في المعاني التركيبيّة وكلامُنا فيها .

---

(١) في د ، ل ، ف « بمتصله » تحريف ، وصوابه عن هـ .

(٢) في د ، ل ، ف : « المقصود » تحريف ، وصوابه عن هـ .

(٣) سقط « له » من هـ .

قلتُ : الحقُّ ما ذكرتَهُ (١) لكِنْ لمَّا كانَ معاني سائِرِ الأفعالِ مُعتَدّاً بها في حالةِ الإفراد دونَ معنى الفعلِ النّاقِص وكانتْ (٢) مُعتَدّاً بها في حالةِ التركيب بخلافِ [هـ ــ ٢٢٩] معاني الأفعالِ الناقِصة كما أومَأنا إليه ، قالوا : سُلِبَ الحَدَثُ فيها دونَ غيرِها •

التاسع : أنَّ المرادَ مِنَ (٣) الكونِ المخصوصِ في « كانَ زيدٌ قائماً » ما هو ؟ أوُجودُ (٤) زيدٍ وهوَ غيرُ مُراد (٥) ، وكذا تَحَقُّقُ نسبةِ القِيامِ إليه •

الجوابُ : إنَّ الحصرَ ممنوعٌ بأنَّه عِبارةٌ (٦) عن تعلُّقِ زيدٍ بالقِيام وأنتَ خبيرٌ بأنَّ التعلُّقَ لا ينحصِرُ في المُسنَد كما بَيَّنَّاه • فإن قُلتَ : أليسَ يوجِبُ (٧) وجودَ (٨) النِّسبة [٣٥٩ ــ ب] في الخارج ، فإنَّه يَدُلُّ على الزمان الماضي • قلتُ : إنَّ الزمانَ الماضي ظرفٌ لمتعلَّق النّسبة وهو موجودٌ فيه لا النِّسبةِ فإنَّهُ ظرفٌ لنفسِها لا لوجودِها •

---

(١) ل : « ما ذكرتم » ، وليس بالأشبه بسياق الكلام •

(٢) في د : « وكان » وأثبت الأشبه بالصواب من ل ، ف ، هـ •

(٣) في هـ : « ان » تحريف •

(٤) سقطت همزة الاستفهام من هـ وهو تحريف •

(٥) لأنه لو أريد لأصبح الكون عاما لاخاصا •

(٦) في هـ : « ان الحصر حينئذ عبارة » •

(٧) أي قولنا : « كان زيد قائماً » •

(٨) د ، ل ، ف « وجوب » تحريف ، وصوابه عن هـ •

العاشر : إنَّ (كانَ) لمَّا دَلَّ على ظرفِ القِيام كانَ ينبغي أنْ يتأخَّرَ عن القِيام فلأيِّ شيءٍ صَدَّرُوا بكانَ .

قلتُ : لأنَّ الغرضَ الأصليَّ مِن استعمالِ (كانَ) ليس إلاَّ بيانُ تمكُّنِ الفاعِلِ في صِفَتِهِ وإنْ كانَ له دِلالَةٌ على الظَّرفيَّة ضِمْناً فَقُدِّم لاعتبارِ (١) الباعِثِ القويِّ .

فإنْ قُلتَ : لا شَكَّ أنَّ القِيامَ قيدٌ داخِلٌ في الكونِ المخصوص ، فما معنى قولِهِم : (كان) قَيْدٌ للقيام باعتبار دِلالتِهِ على الزَّمان الماضي فما التوفيق بينَ المعقولِ والمنقول ؟

[قلتُ] (٢) : أوَّلاً الأصلُ في مباحِثِ الألفاظ هو النَّقلُ لا العقْلُ ، وثانياً : أنَّ كونَ (كان) قيداً للقِيام باعتبارِ التحقّق والمآل وكونَ القِيام قيداً لـ (كان) باعتبارِ الظّاهر المتبادر فلا منافاةَ بينَهُما .

فإنْ قلتَ : إذا كن القيامُ قيداً لـ (كان) فينبغي أن يُقَيَّدَ بدون ذلك القَيد لأنَّ القيدَ (٣) لترتيبِ (٤) الفائِدة لا لتَحصيلِها .

قلتُ : إنَّه قيدٌ لازِمٌ مِن حيثُ إنَّ وضعَ (كانَ) لإفادةِ تَعَلُّقِ الموصوفِ بالصِّفَةِ فلا بُدَّ منه لفظاً أو تقديراً كما في أفعالِ القُلُوب .

---

(١) في د وسائر النسخ « الاعتبار » تحريف وأثبت الأشبه بالصواب .

(٢) زيادة عن سائر النسخ .

(٣) سقط « لأن القيد » من هـ .

(٤) د ، ل ، ف « لتربية » تحريف ، وصوابه عن هـ .

الحادي عشر : إنَّ (كانَ) إذا كانَ بمعنى (وُجِدَ) يكونُ مِن الفعلِ التامِّ ، وإذا [هـ ـ ٢٣٠] كانَ دالاًّ على كونِ زيدٍ قائماً يكونُ مِن الأفعال الناقصة ، فمعنى الوجود حاصلٌ فيهما ، فما السرُّ في جعل أحدِهما تامّاً دون الآخر ؟

والجوابُ : أنَّ التأمُّلَ الصادقَ في معناهُما يُطلِعُ على الفرق بينَهما فإنَّ الأولَ يدلُّ على نسبةِ الوجودِ إلى زيد فقط ، فقد تَمَّ به ، والثاني يدلُّ على تعلُّقِ زيدٍ بالقِيام فلا يَتِمُّ بزيدٍ وحدَه فيكون ناقصاً وأمّا الفرقُ بين الوجودَين فمعلومٌ مِمّا سَبَق .

الثاني عشر : أنَّ القومَ اختلَفوا في أنَّه (١) فعلٌ أو حرفٌ فهل يُرجَعُ إلى النِّزاعِ اللفظيِّ أو يُمكِنُ الترجيحُ بالحملِ على الصّواب ؟

الجوابُ : أنَّ النزاع المتبادَرَ مِن كلامِهِم (٢) يرجعُ إلى التفسير ، ولكن المختارَ هو الحرفُ إن اعتُبِرَ القصدُ الأصليّ في دِلالة الفعلِ على معناه ، وإلاّ فهو الفعلُ بلا شُبهَة .

«قال شيخُنا : ـ نفعَ اللهُ بِهِ ـ» (٣) : هذا بعضُ ما سَنَحَ لي في هذا المَقام والله أعلم .

---

(١) أي « كان » .

(٢) زاد هنا في هـ « هو » ولعلها مقحمة .

(٣) ما بين العلامتين من كلام السيوطي .

[هـ ــ ٢٣١]

فائدة من مُولّدات شيخنا العلاّمة الكافيَجِي(*) أيّده الله تعالى

قال رضيَ اللهُ عنه : أمّا بعدُ فإنّ في مثلِ : « زيدٌ قائمٌ » أبحاثاً(**) .

(*) انظر فهرس التراجم محمد بن سليمان . ولقبه هذا بفتح الياء الأولى ، فهو لكثرة اشتغاله بالكافية لابن الحاجب نسب اليها . و « جي » أداة نسبة تركية . وانظر تاريخ الأدب العربي لعمر فروخ ٨٩٩/٣ ــ الحاشية ــ .

(**) أشار السيوطي الى هذه الأبحاث في ترجمته الذاتية : « التحدث بنعمة الله » ص ٢٤٤ وقال في البغية : « .. قال لي يوما (يعني شيخه الكافيجي) : أعرب « زيد قائم » فقلت : قد صرنا في مقام الصغار ونسأل عن هذا فقال لي : في « زيد قائم » مائة وثلاثة عشر بحثا فقلت : لا أقوم من هذا المجلس حتى أستفيدها ، فأخرج لي تذكرته فكتبتها منها .. » البغية ١١٨/١ .

وقد اعتمدت غالبا في توضيح بعض مصطلحات هذه الفائدة كتاب المعجم الفلسفي للدكتور جميل صيبا وذلك في أكثر الشروح التي لم أشر في عقبها الى مصدر أو مرجع . والمعجم المذكور مرتب ترتيبا ألفبائيا من غير نظر الى أصول الألفاظ والمصطلحات ولا أدعي أنني قد جعلت حزن هذه الفائدة سهلاً إذ لا زال فيها عبارات مستغلقة رغم

←

-١- (١) أن سببَ أجزاء القضيّة اللغـــويّة (٢) جُزءان •
-٢- أن سببَها الوضعُ (٣) والعلمُ به • -٣- أنَّ سببَ أجزاءِ
العقليّة جزءان (٤) آخرانِ ولهـما أسباب" أيضاً -٤- أنَّ الحسَّ
لا يتصرَّف (٥) في النّسبةِ (٦) وأحوالِها لعجزِهِ (٧) لعَدَمِ العادَةِ
بذلك -٥- أنَّ العقلَ يتصرَّفُ في ذلك لقُدرتِهِ عليه (٨) ، فلذلك

→ أني بذلت المستطاع في التعرف على هذا الضرب من الأبحاث الفلسفية الكلامية وفوق كل ذي علم عليم •

(١) في النسخ الخطية أشير الى الأرقام بأعداد كتابية (الأول .. الثاني) واعتمدت ما في هـ لتسهيل المراجعة •

(٢) هي القضية الحملية الثنائية المؤلفة من المحكوم عليه وهو « زيـد » والمحكوم به وهو « قائم » •

(٣) نقل د • جميل صليبا عن تعريفات الجرجاني قوله : « الوضع : هيئة عارضة للشيء بسبب نسبتين : نسبة أجزائه بعضها الى بعض ، ونسبة أجزائه الى الأمور الخارجية عنه كالقيام والقعود فان كلا منهما هيئة عارضة للشخص بسبب نسبة أعضائه بعضهـا الى بعض وإلى الأمور الخارجية عنه » • وانظر أيضاً معيار العلم للغزالي ٣٢٥ •

(٤) في د ، ل ، ف : « خبران » تحريف وصوابه عن هـ •

(٥) في د ، ل ، ف ، « يصرف » والأشبه بالصواب ما أثبت عن هـ •

(٦) النسبة : ايقاع التعلق بين شيئين • وهي أحد مفاهيم العقل الأساسية • وهي هنا نسبة ثبوت القيام لزيد •

(٧) في النسخ جميعا « لعجزها » تحريف ولعل الصواب ما أثبت •

(٨) أي على التصرف •

كَانَ الخارجيُّ (١) بسيطاً وجَازَ أن يكونَ الذِّهنيُّ مركّباً •
ـ٦ـ أنَّ اعتبارَ المُرَكَّب مطابِقٌ للبسيطِ الخارِجيِّ • ـ٧ـ أنَّ سببَ الكلّيّات يُمَكِّن العقلَ مِن ذلك• ـ٨ـ أنَّ سببَ النّسب كونٌ غيرُ مُتَعَقَّلٍ في [٣٦٠ ـ آ]التعقّل وفي الوجودِ أيضاً ، فيكونُ التَّسَبُّبُ مِن بابِ الاجتماعِ والافتراق سواءٌ كَانَ حقيقيّاً أو اعتباريّاً• ـ٩ـ أنَّ وقوعَ النّسبةِ الذهنيّة غيرُ معقولةٍ وإنْ كانَتْ كنايةً عَنِ الكون الخارجيّ ، وأمّا كونُها الذّهنيّ فليسَ فيه فائِدة • ـ١٠ـ أن مطابقَتَها ليستْ مناطَ الإدراك فإنّه ليسَ بمعلومٍ وليس فيهِ فائدة وأنّها لوَهْمِ التَّسوية (٢) •
ـ١١ـ أنَّ إيقاعَها سواءٌ كانَ فِعلاً أو إدراكاً هما عند الأشعري بناء على مسألةِ خلقِ الأعمالِ (٣)• ـ١٢ـ أنّه عِلْمٌ عندَ الفلاسفة وفعلٌ عندَ الحَكيم (٤)• ـ١٣ـ أنَّ مذهَبَهُم حقٌّ وأنَّ مذهَبَهُ باطلٌ • ـ١٤ـأنّه نِزاعٌ لفظيّ • ـ١٥ـ أنَّ تصديقاً لفظياً على المذهبين أيضاً • ـ١٦ـأنّهُ يقتضي تِسعةَ إدراكاتٍ عليهما •

---

(١) في د : « الخارج » تحريف وصوابه عن سائر النسخ والخارجي : هو الشيء المحسوس والواقعي ، وهو الموجود في الأعيان لافي الأذهان • ويقابله الذهني أو العقلي •

(٢) سقط « لوهم التسوية » من هـ •

(٣) انظر مقالات الاسلاميين لأبي الحسن الأشعري ١/١٤٨ حيث نقل مذهب الزيدية في مسألة خلق الأعمال •

(٤) في د ، هـ ، ف ، « الحكم » وأثبت الأشبه بالصواب عن ل • وفي هـ : « ولعل عند الحكم » ، تحريف •

ـ١٧ـ أنّه لا بدّ من اعتبارِ الشّرطِ في صِدقِ كلِّ قضيّة • ـ١٨ـ أنّ الجزاءَ الواقعَ صارَ محلّ الحكمِ فما السرّ فيه ؟ ولمَ ينعقدُ ذلكَ فيما عداه ؟ • ـ١٩ـ أنّ مطابقةَ النّسبة للنّسبة لا حاصلَ لها اللّهمّ إلاّ أن يقالَ إنّها تحصّلُ المقصودَ اللفظيّ(١) •وأجيبُ : أنّ المطابقة إنّما هي باعتبارِ العقلِ لا بحسبِ الخارجِ نفسِهِ • ـ٢٠ـ أنّ دَرْكَ(٢) العقلِ ذلكَ إنّما هو مِن عندِ الله عندَ أهلِ الحقّ خلافاً للحكماء فإنّهم قالوا : يُدْرَكُ الكليّ بالذّات والجزئيّ(٣) بالآلة • ـ٢١ـ أنّ منشأ(٤) الحملِ لا يتّحدُ معَ الموضوع(٥) وأمّا المحمول(٦) فهو يتّحدُ معَهُ والسرّ في ذلك يحتاجُ إلى تأمّل • ـ٢٢ـ أنّ القضيّةَ ليسَ لها(٧) تحققٌ في الخارج(٨)• ـ٢٣ـ أنّها معدومةٌ • ـ٢٤ـ أنّ الاعتبارَ

---

(١) في هـ : « الأصلي » •

(٢) يطلق الدرك في الفلسفة المدرسية على كل معرفة بموضوع من جهة ماهي فعل للمدرك يقبض به على ذلك الموضوع •

(٣) انظر الكلي والجزئي في معيار العلم ـ كتاب أقسام الوجود ـ ٣٣٧ •

(٤) في هـ « مناط » تحريف •

(٥) الموضوع هو المحكوم عليه والمحمول هو المحكوم به « وزيد » في مثالنا موضوع و « قائم » محمول • والحمل في مثالنا من حمل العرضيات • وانظر المعجم الفلسفي •

(٦) في د ، ل ، ف « المجموع » ، تحريف وصوابه عن هـ •

(٧) سقط « لها » من ف ، تحريف •

(٨) الخارج : هو الموجود في الأعيان لا في الأذهان •

بوجودِ الموضوع وبتحققِ منشأ الحَمْل • ـ٢٥ـ أنَّ فيه وغيرِها أبحاثاً كثيرةً محتَمَلَةً بحَسَبِ [هـ ـ ٢٣٢] العقل ولولا ذلك كثُرَت المسائِلُ والعُلُوم والأبحاث (١) • ـ٢٦ـ أنَّ مطابقةَ النّسبَة الخارجيّة عبارةٌ عَن كونِ المنسوبِ مِنه مُحتاجاً إلى غيرِهِ في التحقّق (٢) • ـ٢٧ـ أنَّ بينَهما تغايراً بالاعتبارِ وأنَّهما مُتَّحِدَتان (٣) في نفسِ الأمر عن ذلك الاعتبار (٤) • ـ٢٨ـ أنَّها تخيّليَّة(٥) صِرْفَة لا كونٌ ولا اجتِماع(٦) ولا افتراقٌ بِحَسَبِ نفسِ الأمرِ • ـ٢٩ـ أنَّها مِن قَبيلِ اشتباهِ الخياليَّة بالأُمُور العَينِيَّة ولهذا لا تَتَحَقَّقُ (٧) أمورٌ مُتَعَدِّدَةٌ ذواتاً في نفسِ

---

(١) سقط « والأبحاث » في هـ •

(٢) في د ، ل ، ف : « التحقيق » ، والأشبه بالصواب ما أثبته عن هـ •

(٣) في هـ : « يتحدان » •

(٤) في ف : الاختيار » تحريف •

(٥) في النسخ جميعا « تخييلية » والراجح أنه تحريف وصوابه ما أثبت ، لأنه من « تخيل » : ومعناه الفلسفي اخترع وأبدع ، والتخيل قوة تتصرف في الصور الذهنية بالتركيب والتحليل والزيادة والنقص • وهو أيضا تأليف صور ذهنية تحاكي ظواهر الطبيعة وان لم تعبر عن شيء حقيقي موجود •

(٦) في د ، ل ، ف « اجماع » تحريف وصوابه عن هـ • والاجتماع : وجود أشياء كثيرة يعمها معنى واحد والافتراق مقابله • وهو تعريف ابن سينا في رسالة الحدود نقله عنه صاحب المعجم الفلسفي في ١/٣٨•

(٧) في د ، ل ، ف : « يتحقق » تصحيف ، وصوابه عن هـ •

الأمر • ـ ٣٠ ـ أنَّها مأخوذَةٌ مِن الأمورِ الخارجيَّة الغيرِ (١) القائمة بنفسِها بل بغيرِها ـ٣١ـ أنَّها تُفيدُ أموراً صادقةً وإنْ كانَتْ مِمَّا شهده على ماترَى(٢)• ـ٣٢ـ أنَّ العقلَ يَتَعَقَّلُ(٣) ارتباطَ المحمولِ بالموضوع صادقاً بلا نسبةٍ بينَهما وإنَّما يحتاجُ إليها بناء على العادة الخارجيّة ـ٣٣ـ أنَّها (٤) اعتباراتٌ وأدواتٌ يَستَعينُ العقلُ بها على [٣٦٠ـب] تحصيلِ المقاصدِ • ـ٣٤ـ أنَّ سببَ عدمِ تحقُّقِ النِّسبة عَدَمُ تحقُّقِ المأخَذِ بخِلاف الكلّيّات ولهذا لا تَنْتَهي إلى مَوجود والكلّيّ ينتهي إليه• ـ٣٥ـ أنَّ سببَ التسلسُل فيها يُجَدِّدُ اعتبارَ العقلِ ولهذا لا يُتَصَوَّرُ في تحقُّقِ الوُجود • ـ٣٦ـ أنَّها ليست مأخوذَةً مِن أمرٍ مُحَقَّقٍ بخلافِ الكلّيّ • ـ٣٧ـ أنَّ سبَبَ مطابقتِه الذّهنيّ (٥) كونُ الخارج (٦) عادةً دونَ الذّهنيّ وسببُ العادَةِ كونُ الخروجِ مجعولاً بخِلاف الذّهنيّ فإنّه خيالٌ كالصُّورة المُنطَبعة في المرآة. ـ٣٨ـ أنَّ جميعَ القضايا اعتباريّة وكذا أحكامُها (٧) •ـ٣٩ـ أنَّ بينَ القضيّة الذّهنيّة والخارجيّة وجودُ المَوضوع • ـ٤٠ـ أنَّ

---

(١) كذا بالتعريف •

(٢) كذا • ولم أتهد الى صوابه •

(٣) التعقل في اللغة تكلف العقل وفي الاصطلاح الفلسفي : فعل العقل •

(٤) سقط « أنها » من هـ ، تحريف •

(٥) في هـ : « الذهنية » تحريف •

(٦) زاد هنا في ل ، ف : « على » •

(٧) سقط البحث (٣٨) من ف •

وقوعَ النِّسبة مُخْتَرَعُ العقلِ ، ولهذا صارَ محلّ الفائدَة ، وكذا لو كانَ موضعَ الإيقاعِ ولكلِّ جَديدٍ لَذَّة . ـ٤١ـ أن نظرَ العقلِ مقصورٌ عليها ولهذا لاينتَقِلُ إلى ماعَدَاها كما انتَقِلَ في تصوّرِ المحكومِ عليه إلى المحكومِ بهِ (١). ـ٤٢ـ أنّ سَبَبَ اقتصارِ نَظَرِهِ عليها كونُ المطلوبِ محبوباً له أعلى المَطَالِب ، والاغتنام به حذراً (٢) عَنْ فواتِ لذّة الحبيب . ـ٤٣ـ أنّ سببَ الاختراع (٣) قصدُ نيلِ المَطَالب مُدْرَكَةً وسببَ الإدراكِ إمّا ذَاتُهُ أو شيءٌ آخرُ سَواءٌ كانَ شرطاً(٤) أو سَبَباً(٥) وقد يرتبطُ المحمولُ بالموضوعِ بدونِ الاختراع حِينَ الحُكم لكونِ (٦) المحمولِ مخترعاً قبلَه . وأمّا سببُ اختراعِ النّسبة [فهو] (٧) قصدُ التعاونِ أو قِياساً على الشاهِدِ في الأعيان . ـ٤٤ـ أنّ مُتَعَلَّق العِلم في [هـ ـ ٢٣٣] القضيّة هو التحقّق سواءٌ كانَ

---

(١) سقط « به » من هـ ، تحريف .

(٢) سقط « به حذرا » من ف .

(٣) الاختراع : ايجاد أشياء جديدة لم تكن موجودة من قبل .

(٤) في هـ « سواه شرطا » تحريف . ووردت العبارة هكذا من دون همزة التسوية وأم المعادلة لها . وسيتكرر في البحثين ٤٤ ، ٤٥ .

(٥) الفرق بين السبب والشرط أن السبب هو ما يكون الشيء محتاجاً اليه اما في ماهيته أو في وجوده ، على حين أن الشرط هو ما يتوقف عليه وجود الشيء .

(٦) في د ، هـ « وكون » تحريف ، وصوابه عن ل ، ف .

(٧) زيادة يقتضيها سياق الكلام .

إيجابياً أو سلبياً • -٤٥- أنّ الباعثَ على الاختراع قصدُ تعدّد المدرك سواءٌ كانَ مرتبطاً أو لا ، وقصدُ إرجاعِهِ إيّاهُ إلى المخترَع(١) عنه حتى ينعقدَ هناكَ مُخْتَرَعٌ مطلوب ، ويكونَ(٢) الخارجَ مطلوبُهُ ويذكر وثوقَهُ بهِ • -٤٦- أنّ الاختراعَ منحصرٌ في العَقْلِ لا يتعدّى إلى الحسّ كلّ ذلك بفضلِ الله تعالى وكرمِهِ وسببُهُ عدمُ انحصارِ سببِ إدراكِهِ في شيءٍ ، بخلافِ الحِسِّ (٣) • -٤٧- أنّ الكلّيّ المخترَع سببُهُ كُلّيّةُ كونِ وضعِ مفهومِهِ على الإبهام بلا تخصيصٍ مانعٍ مِن الاحتمال ، بخلافِ الجزئيات• -٤٨- أنّ حاصلَ الحملِ هو الإعلام بالإيجابِ في الحمـلِ الإيجابيّ وبعَدَمِهِ (٤) في السلبيّ • وأمّا التغايُرُ الذهنيّ فهو المُشترك (٥) ، فإنْ قلتَ : فكيفَ يُتصوَّرُ هذا وأنه حكم متناقض من حاكم واحد في وقت واحد ؟ •

---

(١) في هـ : « المفرع » ، تحريف •

(٢) في النسخ جميعا « وكون » ، تحريف وما أثبت أشبه بالصواب •

(٣) سقط ما بين « أن الاختراع » و « في شيء بخلاف الحس » من ف •

(٤) في د ، ل ، ف : « وتقدمه » وفي هـ : « وتقدم » وكلاهما تحريف وأثبت الأشبه بالصواب • والايجاب في الحمل الايجابي هو الحكم بوجود شيء لشيء ، والسلب في الحمل السلبي هو الحكم بلا وجود شيء لشيء •

(٥) المشترك اصطلاحا هو : « اللفظ الواحد الذي يطلق على موجودات مختلفة بالحد والحقيقة اطلاقاً متساوياً كالعين تطلق على العين الباصرة وينبوع الماء » • معيار العلم ٨١ وهو غير المشترك – بفتح الراء – وانظر المعجم الفلسفي ٢/٣٧٥ •

قلتُ : لا استبعادَ لاختلافِ (١) الجهةِ (٢) والاعتبار والشرطِ (٣) . -٤٩- أنّ السّلْبَ في السالبة (٤) عدمُ الوقوع لا الانتزاعُ على ما يتبادَرُ . -٥٠- أنّ سببَ الحملِ السلبيّ ، أمّا البَعيد فامتيازُ الذّوات وأمّا السّبَبُ القريب [٣٦١ - آ] فقصدُ الإعلام بذلك الامتناعِ ، ومنشأ الامتيازِ على قياسِ ما عَرَفْتَ في الإيجاب . -٥١- أنّ جميعَ القضايا في جميع الأشياء منحصرَةٌ (٥) في الإيجاب والسّلْب إنْ كانتْ (٦) طرُقُ العِلمِ مُتّضِحة (٧) . -٥٢- أنّ (٨) القضيّة ليستْ تحتَ مَقُولَةٍ (٩) وإن كان لها أصلٌ في الجُملة . -٥٣- غالبُ أحوالِ العقلِ الميلُ إلى الارتباط وسببُه قَصْدُ الاطّلاع على المَطَالِب التي لا يحصُل أمثالُها غالباً

---

(١) في هـ : « لااختلاف » تحريف .

(٢) الجهة : هي اللفظ الدال على كيفية نسبة المحمول الى الموضوع ايجابية كانت أو سلبية . والألفاظ الدالة على الجهة ثلاثة وهي : (واجب) و (ممتنع) و (ممكن) وانظر المعجم الفلسفي ١ / ٤٢٠ .

(٣) الشرط في الاصطلاح : مايتوقف عليه الشيء من حيث الوجود والمعرفة .

(٤) أي القضية الحملية السالبة .

(٥) في هـ : « محصورة » .

(٦) في النسخ جميعا « كان » تحريف ، وأثبت الأشبه بالصواب .

(٧) في هـ : « متضمنة » .

(٨) سقط « أن » من هـ .

(٩) المقولة هي المحمول ، ووجه اطلاقها على المحمول كون المحمول في القضية مقولا على الموضوع .

إلاّ في ذلك الارتباط . ـ٥٤ـ أنّ العقلَ مُعْتَنَدٌ (١) في كلّ الأحوال بَدْركِ مطلوبٍ ، أو بَدْركِ ما يُؤَدّي إليه ، وأنّ ذلك سببُ الحرَكةِ الموجِبَةِ (٢) للحياة لكنّ ذلكَ بتقديرِ (٣) العزيزِ العَليم. ـ٥٥ـ أنّ ذلكَ كلّه يُحَصِّلُ (٤) الاستعمالَ لنُقصانِه لحدوثِه وإمكانِه وتحصيل القُرب من الباري سواءٌ قَصَدَ ذلك أو (٥) لا . ـ٥٦ـ أنّ السببَ لا يَضُرّ المَطالِبَ وإن كانَتْ اعتباريّةً لا تَحَقُّقَ لها، وسببُ عدمِ المَضَرّةِ لعدَمِ (٦) التدافُعِ والمُنازَعَة . ـ٥٧ـ أنّ سببَ التفاتِ الحسّ (٧) إلى المُشاهَد دونَ غيره تعلّق كمالِه بكمالِه (٨) دونَ غيرِه على سبيلِ العادَة . ـ٥٨ـ أنّ سببَ التفاتِ العقلِ إلى تركيبٍ وإلى [هـ ـ ٢٣٤] مُرَكّب (٩)، وإلى كلّيّ ومعقولِه قصدُ الإفادة وحصولُ الفائدة ، وتحصيلُ الفوائدِ على وجهٍ كلّيّ والضبطُ عن الانتشار . ـ٥٩ـ أنّ سببَ عدَمِ التفاتِه إلى جزئيّ هو استغناؤُهُ بدَرْكِ

---

(١) في هـ : « يعقل » تحريف .

(٢) زاد هنا في هـ : « للحرارة المناسبة » .

(٣) في هـ : « تقدير » .

(٤) في هـ : « قصد » ، ولم أتهد الى مرجح .

(٥) كذا من دون (أم) ولا همزة التسوية .

(٦) كذا باللام .

(٧) في د : « التفاوت الحسي » تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٨) زاد هنا في هـ : « به » تحريف .

(٩) في د،ف،هـ : « تركب » وأثبت مافي ل .

القوّة الحاسّة وتغيّر الجزئيّات على زعمهم . والصحيح أنّه مُدْرِكٌ(١) له ، لا سيّما على أصل الأشعريّ (٢) . ـ٦٠ـ أنّ جميع المركّبات تتضمن أحدَ الأمرين إمّا الاجتماعُ وإمّا الافتراقُ سواءٌ كانت إيجابيّةً أو سلبيّةً (٣) . ـ٦١ـ أنّ الصفات السلبيّة لكلّ شيءٍ أكثرُ مِنَ الصّفاتِ الإيجابية . ـ ٦٢ـ أنّ سببَ ذلك كثرةُ المُخالَفَةِ وقلّةُ الموافَقَة . ـ٦٣ـ سَعَةُ الرّحمة وأنّ مصلحةَ (٤) العامّة متقدّمةٌ على مصلحةِ (٥) الخاصّة . ـ٦٤ـ أنّ الفائضَ مِن الله تعالى هو الرّحمة وإنّما جاء التضادّ مِن التراحُم(٦) . ـ٦٥ـ أنّ في أمرِ القضيّة إشارةً إلى المبدأ والمَعَاد وأن لا اعتبارَ لأمرٍ إلاّ لِلّهِ الواجبِ الوجود الباقي . ـ٦٦ـ أنّ علمَ الإنسانِ اعتباريّ وصعود ونزول وأصحاب (٧) ، وأنّهُ له دخلٌ في مصلحةِ الوجودِ الحادِثِ (٨) ، وأنّ مَقامَه (٩) العجزُ والتسليمُ (١٠) ،

---

(١) في د،ل،ف « يدرك » وسقط « له » من ف . والأشبه بالصواب عن هـ .

(٢) يريد أبا الحسن الأشعري وانظر ص : ٦٢٤ في موضع الحاشية ٣ .

(٣) سقط البحث ـ ٦١ ـ من ف .

(٤) في هـ : « المصلحة » .

(٥) في د ، ف ، هـ : « المصلحة » وأثبت ما في ل .

(٦) في د،ف،هـ : « التزاحم » وأثبت الأشبه بالصواب عن ل .

(٧) في د،ل،ف : « وصعود ويزول واضحا با » كذا وأثبت ما في هـ لصحة الجملة من حيث الصناعة ولم أتهد الى المراد .

(٨) في ف « والحادث » تحريف .

(٩) في هـ : « مقام » تحريف .

(١٠) في د،ل،ف : « وان التسليم » ، ولعل « ان » مقحمة فيها ؛ وأسقطتها كما في هـ .

والقدرةُ والحكمُ كلُّها لله ألاَ إلى الله تصيرُ الأمورِ . ـ٦٧ـ أنَّ مطابقةَ النِّسبةِ ووقوعَها وكيفيةَ الوقوع كلُّها اعتباراتٌ للتَّقريب وإنَّما المعلومُ وكذلك العِلمُ لَهُ سِرٌّ وَ (١) حقيقةٌ ، وكذا كلُّ شيءٍ لا يعلمه إلاّ الله (٢) ، قالَ اللهُ تعَالى : (وعندَهُ مفاتِحُ الغيبِ لا يعلَمُها إلاّ هو) (٣) وإنَّما حالُ المخلوقِ كالرُّخصةِ تسيرُ (٤) على قَدْرِ دَرْكِهِ لا غيرُ . ـ٦٨ـ [٣٦١ـب] أنَّ حقيقةَ الأمرِ في حقيقةِ الأمر هو الاعتمادُ على صاحبِ الشَّرع لا غير ، هو كالماء وغيرُه كالسَّراب ، بل التفاوتُ أكثرُ مِن ذلك . ـ٦٩ـ أنَّ طريقَ العقل إلى الجزئيّ الكلِّيات . ـ٧٠ـ أنَّ السببَ في ذلك قصدُ حصولِ علومٍ (٥) على أيسَرِ وَجْهٍ سواءٌ كانت (٦) مُتَعَلِّقَةً بالشواهِدِ أو بالضمائر . ـ٧١ـ أن [توجُّهَ] (٧) العقل إلى الكُلِّيات لملاءَمَتِها . ـ٧٢ـ أنَّ سبَبَ الملاءَمَة كونُ

---

(١) في هـ « جزء » في موضع « سرو » تحريف . والسر في اصطلاح الفلاسفة الأمر الخفي الذي لايستطيع العقل ادراك حقيقته كسر الحياة .

(٢) زاد هنا في هـ : « تعالى » .

(٣) الأنعام : ٦/٥٩ .

(٤) في د ، ل : « تسيرا » وفي ف : « تيسيرا » ، وفي هـ : « تيسرا » تحريف وما أثبت أشبه بالصواب .

(٥) في هـ : « علم » تحريف .

(٦) في هـ : « كان » تحريف . ووردت عبارة الكافيجي كذا من دون همزة التسوية ولا (أم) .

(٧) زيادة لعلها الأشبه بسياق الكلام .

كُلٌّ واحِدٍ منهما موافقاً للآخر في التجرُّد . ـ٧٣ـ أنَّ سببَ عمومِ الكُلّيات تجرُّدُه عمّا يُفيدُ(١) له التعيينَ بحَسَبِ ذاتِه ، وأمّا حصولُ(٢) التعيينِ لَها بِحَسَبِ العارضِ فلا يُنافي تجرُّدَها في حدِّ ذَواتِها . ـ٧٤ـ أنَّ سَبَبَ عَدَمِ عُموم الجزئيِّ حصولُ التعيُّنِ لَهُ في حَدِّ ذاتِهِ . ـ٧٥ـ أمّا سببُ هروبِ العقلِ إلى الكلّيات [فهو](٣) طلبُ السّهولة ؛ فإنَّ الكُلّي بمنزلَةِ البسيط في المركَّب بخلافِ الجُزئيِّ [هـ ـ ٢٣٥] . ـ٧٦ـ أنَّ السببَ في ذلك طَلَبُ المَرَامِ المُناسِبِ للمبدَأ(٤) . ـ٧٧ـ أنَّ سببَ منعِ تعيينِ(٥) الشَّرِكَةِ التدافُعُ بينَهُما بحُكْمِ العَقْلِ بحَسَبِ الحسِّ أو بالبَديهة . ـ٧٨ـ أنَّ سببَ توهُّمِ عُلُوِّ الكُلّي وتَسَفُّلِ الجُزئيِّ إمّا الوهمُ القياسِيُّ ابتداءً وإمّا قصدُ(٦) التقرير انتِهاءً . ـ٧٩ـ أنَّ الكُلّي المحمولُ أيضاً ليسَ له وجودٌ أصلاً وإنَّما الوجودُ لمبدأ الكُلّيَّة والحملُ في(٧) بعضِ الصُّوَر . ـ٨٠ـ أنَّه لا يحصُلُ مِنْ حَملِ الكُلّي على الموضوع تحقُّقٌ عينيٌّ(٨) في نفسِ الأمرِ ، وإنَّما يتخيَّل للوهم بالاشتِباه أو

---

(١) في ف : « يفيده » .

(٢) في هـ : « حصوله على » .

(٣) زيادة اقتضاها سياق (أما) الشرطية .

(٤) سقط البحث ـ ٧٦ ـ من ف .

(٥) في ل : « التعين » تحريف .

(٦) سقط « قصد » من ف .

(٧) في هـ : « على » .

(٨) في د ، ف : « يمتنع » ، وفي ل : « ويمتنع » وأثبت ما في هـ ولعله الأشبه بالصواب .

التصوُّر (١) لأجلِ الإيضاح والتَّقريب • ــ٨١ــ أنَّ وصفَ الموضوعيّة حالَها كوصفِ الكُلّي والمحصولِ • ــ٨٢ــ أنَّ مناطَ الحملِ الصدْقُ (٢) أو لا صِدق والاتّحادُ وعدمُه لازمٌ لذلك • ــ٨٣ــ أنَّ الروابطَ (٣) ليسَ لها دخلٌ في المحمولِ وسببُ ذلك أنّها نِسَبٌ والمحمولُ مَنسوبٌ • ــ٨٤ــ أنَّ ذلك بحَسَبِ التَّبايُنِ في نفسِ الأمرِ بينَهما • ــ٨٥ــ أنَّ سبَبَ ذلك التخييلُ ، أو قصدُ التَّعاون • ــ٨٦ أنَّ التحقيقَ قَصْدُ الأُلفَةِ بينَ مُدرَكَةٍ ومُدْرِكِ الحِسِّ ، فيكونُ ذلكَ سببَ (٤) الودِّ ودفعِ الوَحْشَةِ • فيكونُ كالوَلَد ، فيكونُ النَّسْبُ كالنَّسَب • ــ٨٧ــ أنَّ في ذلك إشارةً إلى روحانية العَقْل ، وإلى أرضيَّةِ الجزئيّ ، والى الرِّضى والسُّخْط ، وإلى أنَّ في كلِّ شيءٍ تَصوُّرَ الرُّوحانيّةِ وعدمِها (٥) وتصوُّرَ نسبةِ الاستِقلال • فسبحانَ مَن أعلى (٦) شأنَهُ وأعجَزَ مخلوقَهُ ، ورَبَطَ كلَّ مُمْكِنٍ بحَبْلِ العَجْزِ والحَيْرَةِ • ــ٨٨ــ أنَّ الخارجَ كُلَّهُ تبايُنٌ ، وأنَّ

---

(١) في د ، ف « تصور » ، وأثبت الأشبه بالصواب عن هـ • وسقط : « بالاشتباه أو التصور لأجل الايضاح والتقريب » من ل •

(٢) في هـ : « صدق » • وسقط البحث ٨٢ بتمامه من ف •

(٣) الروابط : ج رابطة ، وهي عند المنطقيين اللفظ الدال على النسبة ، وسمي هذا اللفظ رابطة لأنه يربط المحمول بالموضوع •

(٤) في د ، ل ، ف : « بسبب » تحريف ، وصوابه عن هـ •

(٥) سقط « وعدمها » من هـ •

(٦) في هـ : « أعلم » تحريف •

المعقولَ الكليّ لا يخلو عن تناسُبٍ في بعضِ الصّور ، وعدمُ التناسُبِ في البعضِ الآخر إنّما هو بالإضافة إلى أمرٍ خارجيّ [٣٦٢ ـ آ] • ـ٨٩ـ أنّ سَبَبَ ذلك تَحقّقُ التدافُع بحَسَبِ الخارجِ• ـ٩٠ـ أنّ سببَ ذلك مِنَ الكُلّيّ عدمُ المنافاةِ بسببِ عدمِ اتّصافهِ بالكونِ الحادثِ • ـ٩١ـ أنّ جميعَ اعتبارِ العقل في حَقّ الكُلّيّ والمحمول لا تحقّقَ له أصلاً في نفسِ الأمرِ ، وأمّا التحقّقُ الوهميّ فإنّما نشأ مِن قياسِ المعقولِ على المَحسوس بلا جامعِ تَصَوّرِ التّحَقّقِ(١) له لأجلِ التقريبِ على ما مرّ(٢)• فعُلِمَ من هذا أنّ الكُلّيّ مِن حيثُ هو كُلّيّ ليسَ بمَحَلّ الحدوثِ والقِدَم ولا الوُجودِ والعَدَم إلى غير ذلك من الاعتبارات، وأنّ الموجودات الحادِثة مجازاتٌ واعتباراتٌ تعرَضُ على [هـ ـ ٢٣٦] الممكناتِ تارةً ، وأخرى لا تُعرَضُ عليها الأمرِ مِن الأمور • ـ٩٢ـ أنّ الكُلّيّ مثالُ الآخرة ومثالُ اللّوح ، وأنّ الجُزئيّ مثالُ عذابِ النارِ وعينِ الحِجاب، ومثالُ السّهوِ والنّسيان ، إلى غيرِ ذلك مِنَ الاعتبارات • ـ٩٣ـ أنّ مثالَهُما مثالُ الرّوح والبَدَن•ـ٩٤ـ أنّ مثالَهُما مثالُ القَهْرِ واللّطْف، ومثالُهُما مثالُ كمالِ القُدرَةِ على كلّ شيءٍ في(٣) كلّ شيءٍ • ـ٩٥ـ أنّ مثالَهُما مثالُ مظهرِ آثارِ الوَصف • ـ٩٦ـ أنّ

---

(١) في هـ : « تحقق التصور » تحريف •

(٢) تقدم ذلك في البحث ـ ٨٠ •

(٣) في هـ : « وفي » •

الوجودَ الحادثَ [ليس] (١) مثلَ (٢) الذاتِ القديمه والدليلُ على ذلك اتّصافُهُ بالحدوثِ دونَ القِدَم • ـ٩٧ـ أنَّ كلَّ ذلك دليلُ العجزِ في المخلوقِ ودليلُ القدرةِ في الخالِق • ـ٩٨ـ أنَّ كلَّ ذلك أسرارٌ إلهيَّةٌ لا يَطَّلعُ عليها إلاّ الله ، وإنّما يُرَى ما يُرَى مِنْ جِهَةِ عَجْزِ الحادِث • ـ٩٩ـ أنَّ ذلك أفادَ حَيرَةَ (٣) الإنسان ، ودَعوى العِلمِ منه إمَّا عِنادٌ وإمَّا خَلَلٌ ، وإمَّا تجاسُرٌ على أمرٍ لا ينبغي أن يُتَجاسَرَ عليه ، وإمَّا جنونٌ ، وأرى عقلَه (٤) عقلَ المَعْتوه • فسبحانَ الذي بيدِهِ ملكوتُ كلِّ شيءٍ وإليهِ تُرجَعون • ـ١٠٠ـ أنَّ الإنسانَ متلوِّنٌ ومتغيِّرٌ أنْ كانَ لهُ عقلٌ وكلُّ ذلك عَدَمُ الوثوقِ ، والوثوقُ (٥) لا وُثُوق (٦) بالنسبة إلى المَبْدأ • ـ١٠١ـ عُلِمَ من هذا أنَّهُ واحدٌ في صِفَةِ الألوهيّة(٧) لا شريكَ له فيها • آمنتُ بأنّه لا إله إلاّ الله وحدَه لا شريكَ له ، وأنَّ محمداً عبدُهُ ورسولُهُ صلى الله

---

(١) زيادة أشبه بسياق المعنى المراد • وانظر القديم والحادث في معيار العلم للغزالي ٣٣٤ •

(٢) في ف : « مثال » •

(٣) في هـ : « حرة » تصحيف •

(٤) في هـ : « عقلي » تحريف •

(٥) سقط « الوثوق » من هـ •

(٦) الوثوقية : مذهب من يثق بالعقل ويؤمن بقدرته على ادراك الحقيقة والوصول الى اليقين وانظر المعجم الفلسفي ٥٥٤ •

(٧) في هـ : « الالهية » •

عليه وسلَّم ، وعلى سائرِ الأنبياءِ ، وعلى آلهِ وأصحابهِ أجمعين .
ـ١٠٢ـ أنَّ الانتزاعَ (١) من الجزئيّاتِ اعتباريٌّ لا تحقّقَ له في نفسِ الأمر . ـ١٠٣ـ أنَّ انتزاعَ (٢) العقلِ الكلّيّ (٣) مِنَ الجزئيِّ الغير (٤) المحسوسِ باعتبارِ المقالةِ أو باعتبارٍ مِن عندِه . ـ١٠٤ـ أنَّ مطابقةَ (٥) كلّيٍّ بجزئيٍّ (٦) وكذا تصرّف العقلِ وتطبيقه اعتبارٌ محضٌ أيضاً . ـ١٠٥ـ أنَّ سببَ الوقوعِ بأوضحِ ما ذُكر كونُ التشبيهِ مقصوداً لارتباطٍ بما هو مقصودٌ أصليٌّ على سبيلِ المُحاكاة . ـ١٠٦ـ [٣٦٢ ب] أنَّ سَبَبَ كونِ الوقوعِ محلَّ الحُكْمِ دونَ غيرِهِ مِنَ المدركات قيامُ الشّاهِدِ قصداً بحَسَبِ الخارج بخلافِ غيرِهِ . ـ١٠٧ـ أنَّ سببَ الوقوفِ (٧) عندَه دونَ غيرِهِ لانتهاءِ رغبَتِهِ (٨) عندَه ولحصولِ (٩) طلبتِهِ التَّركيبيّة بخلافِ غيرِه ، ولهذا (١٠) لا يستَقِرُّ إذْ لِلعَدَدِ فوائدُ تركيبيّة مرتّبة حتّى يَنْتَهي إلى آخرها . ـ١٠٨ـ أنَّ العقلَ

---

(١) في د ، ل : « الانزاع » ، تصحيف وصوابه عن ف ، هـ .

(٢) في د ، ل : « نزع » تحريف وصوابه عن ف ، هـ .

(٣) سقط « الكلي » من ف .

(٤) كذا بأل .

(٥) المطابقة : هي الجمع بين الضدين في كلام واحد .

(٦) في د ، ل ، ف : « جزئي » تحريف وصوابه عن هـ .

(٧) في ل : « الوقوع » تحريف .

(٨) في هـ : « رغبة » ، تحريف .

(٩) في هـ : « وبحصول » تحريف .

(١٠) في هـ : « وهذا » .

لا تَنْتَهي (١) مطالِبُهُ دونَ لِقاءِ ربِّهِ • ـ١٠٩ـ أنَّها مقولَةٌ [هـ ـ ٢٣٧] مِنَ المقولاتِ العَشْرِ (٢) • ـ١١٠ـ أنَّها سُلِبَ عنها قيدُ الوقوع أو (٣) عدمُهُ مِنْ جِهةِ (٤) اعتبارِ المُسنَد • ـ١١١ـ أنَّ النسبةَ زيدَت على جانِبِ منشاها النسبة (٥) وكيفيَّتها لكن عري عن ذلك في التعقّل • ـ١١٢ـ أنَّها مِنَ النَّوعِ المتكرِّر على قياسِ الوُجوبِ [والإمكان] (٦) وإلاّ (٧) يلزَمُ التَّسلسُل • ـ١١٣ـ على تقديرِ تَحَقُّقِها في (٨) الخارج إنّها بسيطةٌ كالجزئيّاتِ الحقيقيّة والأشخاص وإنَّما سوَّغها العقلُ أمراً كُلِّيّاً تساهُلاً لا تَلازُماً (٩) ، منحصِراً في فردٍ واحدٍ

---

(١) في د ، ف ، هـ « ينتهي » تصحيف وصوابه عن ل •

(٢) هي مقولات أرسطو العشر ، وهي : الجوهر ، والاضافة ، والكم ، والكيف ، والمكان ، والزمان ، والوضع ، والملك ، والفعل : والأنفعال• والمقولة مايطلق على المحمول لأنه مقول على الموضوع• وانظر كلاما مفصلا للغزالي حول هذه المقولات العشر في معيار العلم ـ كتاب أقسام الوجود ـ ٣١٢ وما بعدها •

(٣) في ل « أي » •

(٤) في د ، ل ، ف « جملة » تحريف والأشبه بالصواب عن هـ •

(٥) كذا ورد الكلام من أول البحث ١١١ •

(٦) زيادة من ل ، ف • وورد في موضعها في هـ : « والا لكان ذا » تحريف •

(٧) في هـ « لا » في موضع « الا » تحريف •

(٨) في هـ : « من » ، تحريف •

(٩) في د ، ل « لامرادما » ، وفي ف « لايرادما » ، تحريف والأشبه بالصواب عن هـ •

لا غير (١) بناءً على أنّ كلّ وجودٍ خارجٍ وجزئيٍّ حقيقيٌّ ، وكلّ يتعيَّنُ بنوعِها العقلُ ، كلّها كذلك ، فعُلِمَ مِن هذا أنّ انتقاضَ بحثِ (٢) التعيُّنِ بتعيُّنِ الواجِبِ إنّما نشأ مِن تركيبِ الذّهن يستلزِمُ (٣) التركيبَ (٤) الخارِجيّ ، وليسَ كذلكَ بل لا تلازُمَ بينَهُما أصلاً .

انتهى ما استخرجَهُ نَظَرُ شيخِنا أيّدَهُ الله تعالى ولَطَفَ بهِ آمين .

(١) في هـ : « لا غيره » .

(٢) في هـ « الانتقاض بحيث » تحريف .

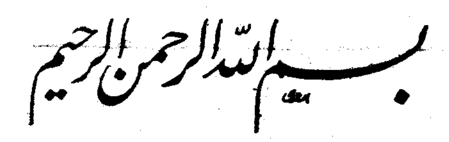
(٣) كذا . ولعل صوابه : « من أن تركيب الذهن يستلزم » .

(٤) في هـ « التركب » .

الكلام على مسألة «ضَرْبي زيداً قائِماً» (*)

تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي

عفا الله عنه



أمّا بعدَ حمد الله تعالى والصلاةِ والسّلامِ على محمّدٍ وآلِهِ وصحبهِ ، فهذه كُرّاسَةٌ تكلّمتُ فيها على مسألةِ «ضربي زيداً قائماً» ، وذكرتُ فيها خلافَ العلماء وأدِلتَهُم (١) .

فأقول : اختلف الناس في إعراب هذا المثال :

فقال بعضهم : «ضربي» مرتفعٌ على أنّه فاعلُ فعلٍ مُضمَرٍ تقديرُهُ : يَقَعُ ضربي زيداً قائِماً ، أو: «ثَبَتَ ضربي زيداً قائِماً». وقيلَ عليه : إنّه تقديرُ ما لا دليلَ على تعيُّنِهِ ، لأنّه كما يجوزُ تقديرُ «ثَبَتَ» يجوزُ تقديرُ «قَلَّ» أو «عَدِمَ» ، وما لا يتعيَّن تقديره لا سبيل إلى إضماره .

(*) كتب السيوطي في الهمع ١/١٠٥ ـ ١٠٦ هذه المسألة على نحو أوجز وقال في أول كلامه ثمة « وهذه المسألة طويلة الذيول كثيرة الخلاف وقد أفردتها قديماً بتأليف مستقل .. » . وهو انما يشير بذا الى هذه المسألة ، ولما كان الكلام هنالك مقارباً لنص كلام السيوطي الوارد هنا استأنسنا بنص الهمع عند تحقيق المسألة .

(١) زاد هنا في هـ : « للمبتدىء » .

وقال آخرون ـ وهو الصحيح ـ هو (١) مبتدأ ، وهو (٢) مصدرٌ مضافٌ الى فاعله ، « وزيداً » مفعولٌ به و « قائماً » حال .

ثم اختلفوا هل يحتاج هذا المبتدأ إلى تقدير خبر أو لا .

فقال بعضُهُم : ليس ثَمَّ تقديرُ خَبَر ، لأنَّ المصدر هنا واقع موقعَ الفعل كما [هـ ـ ٢٣٨] في قولهم : « أقائمٌ الزيدان » (٣) ، ورُدَّ بأنَّه لو وقع موقعَ الفعل لصحّ الاقتصارُ عليه مع فاعله كما صحَّ ذلك في « أقائم الزيدان » (٤) . وحيث لم يَصِحَّ أنْ يُقالَ : « ضربي » ، ويُقْتَصَر بَطَلَ ما ذَكَرُوه .

وقال الكِسائي وهشام والفَرّاء [٣٦٣ـآ] وابنُ كَيْسان : الحالُ بنفسها هي الخبر لا سادّةٌ مسدَّه . ثم اختلفوا ، فقال الكسائي وهشام : إنَّ الحال إذا وقعت خبراً للمصدر (٥) كان فيها ذكران (٦) مرفوعان ، أحدُهما من صاحبِ الحال والآخرُ من المصدر . وإنَّما احتاجوا إلى ذلك لأنَّ الحال لا بُدَّ لها من ضمير

---

(١) أي ضربي .

(٢) في هـ : « أو هو » ، تحريف .

(٣) في هذا المثال حذف الخبر لسد الفاعل مسده . انظر شرح المفصل ٩٦/١ .

(٤) اذ المعنى : أيقوم الزيدان ، فتم الكلام لأنه فعل وفاعل . عن شرح المفصل ٩٦/١ .

(٥) سقط « للمصدر » من ل .

(٦) كذا ، وفي الهمع : « ضميران » بدل « ذكران » .

يعود على [ذي الحال ، وهي خبر ، والخبر عندَهم لا بُدَّ فيه من ضميرٍ يعود على المبتدأ] (١) ، لأنَّ المبتدأ عندهم إنَّما يرتفعُ بما عاد عليه في أحدِ مَذْهَبَي الكوفيّين (٢) و « ضربي » هنا مبتدأ مرفوع ، فلا بدَّ له من رافع فاحتاجوا الى القول بتحمُّلِ قائمٍ ضميرَه (٣) لرفعه ، حتّى إنَّهما قالا (٤) : يجوزُ أن يؤكّدَ اللذين في قائماً فيقول : ضربي زيداً قائماً نَفْسُهُ نَفْسُهُ ، وقيامُكَ مُسرِعاً نفسُكَ نَفْسُهُ (٥) . فإن أكّدْتَ القيام أيضاً مع الضميرين قلت : قيامُكَ مُسْرِعاً نفسُكَ نفسُهُ نفسُهُ ، فتكرِّر النَّفْسَ ثلاثَ مَرّات .

وقال الفرّاء : الحالُ إذا وَقَعَت خبراً للمصدر فلا ضميرَ فيها من المصدر لجَرَيانِها على صاحبها في إفْرادِهِ وتثنيتِهِ وجَمْعِهِ ، وتَعَرِّيها من (٦) ضمير المصدر للزومِها مذهبَ الشّرط ، والشَّرْطُ بعدَ المصدر لا يتحمّلُ ضميرَ المصدر ، إذا قيل : « رُكوبُكَ إنْ

---

(١) سقط من د ، وأثبته من سائر النسخ .

(٢) انظر اختلافهم في رافع المبتدأ في الانصاف ٤٩ .

(٣) في د ، ل ، ف : « صيره » ، وفي هـ : « جيء » . وكلاهما تحريف ، وأثبت الأشبه بالصواب . وجاء بعدها في هـ : « لرفعه خبراً بهما فلا يجوز أن يؤكد الضمير من الكون فتقول .. » .

(٤) يريد الكسائي وهشام .

(٥) في د ، ل ، ف : « نفسك نفسك » . تحريف صوابه من هـ .

(٦) في هـ : « معنى » بدل « من » . تحريف . وما جاء في النسخ الخطية موافق لما في الهمع .

بادَرْتَ »، و « قيامُكَ إنْ أسرعْتَ » و« ضربي زيداً إنْ قامَ »، فكما أنَّ الشرطَ لا ضميرَ فيه يعودُ إلى المصدر فكذلك الحال .

وجاز نصبُ « قائماً » و « مسرعاً » وما أشبهَهُما على الحال عند الكسائي وهشام والفرَّاء وإن كان خبراً ، لمّا لم يكُنْ عَيْنَ (١) المبتدأ ، ألا ترَى أنَّ المسرع هو المخاطَب لا القيام ، والقائمَ هو زيدٌ لا الضَّرْب ، فلمّا كان خلافَ المبتدأ انتَصَبَ على الخلاف (٢) لأنَّه عندهم يوجب (٣) النصب .

وقال ابن كَيْسان : إنَّما أغنَتِ الحالُ عن الخبر لشبهِها بالظَّرف (٤) . ورُدَّ قولُ [هـ ــ ٢٣٩] الكسائي وهشام (٥) بأنَّ العامل الواحدَ لا يعملُ في معمولَيْن ظاهِرَين ليس أحدُهُما تابعاً للآخر رفعاً ، فكذلك لا يعمل في مُضْمَرَين . وإذا انتفى ذلك انتفى كونُ الحالِ خبراً . ومِمَّا يُبْطِلُ أيضاً كونَ الحال رافعةً (٦) ضميرين أنَّنا (٧) لو ثَنَّيْنا فقُلْنا (٨) : « ضربي أخويكَ

---

(١) في النسخ جميعا : « عن » بدل « عين » ، والصواب عن الهمع .

(٢) في هـ : « الحال » بدل « الخلاف » ، تحريف .

(٣) في هـ : « يسوغ النصب » ، ورواية النسخ الخطية موافقة لما في الهمع .

(٤) زاد هنا في الهمع : « فكأنه قيل : ضربي زيداً في حال قيامه » .

(٥) تقدم ما ذكراه من أن الحال اذا وقعت خبراً للمصدر كان فيها ضميران مرفوعان أحدهما من صاحب الحال والآخر من المصدر .

(٦) في هـ : « رافعت » . وانظر فهرس هـ للتصويبات .

(٧) في هـ : « أما » بدل « أننا » ، تحريف .

(٨) سقط من الهمع عبارة : « أننا لو ثنينا فقلنا » ، وهي لازمة ثمة .

قائِمَيْنِ » لم يُمْكِن أن يكونَ في قائمين (١) ضميران لأنَّه لو كان [لكان] (٢) أحَدُهُما مثنّى من حيثُ عودُهُ على مُثنّى والآخرُ مفرداً لعَوْدِهِ على مُفرَد ، وتثنيةُ اسم الفاعل وإفرادُهُ إنمَّا هو بِحَسَبِ ما يرفَعُ مِنَ الضمير ، فكانَ يلزَمُ أن يكونَ اسمُ الفاعل مُفْرداً مُثَنّىً في حالٍ واحِدة ، وهو باطِل .

وأمَّا قولُ الفرّاء : الحالُ لم تتحَمَّلْ ضميرَ المبتدأ للزومها مذهبَ الشرط ، فالجوابُ عنه أنَّ الشرطَ بمفردِهِ من غيرِ جوابِهِ لا يَصْلُحُ للخبريّة لأنَّه لا يُفيد ، وإذا كان كذلك تعيَّنَ أنَّ جوابَ الشرط محذوف فيكونُ الضَّميرُ محذوفاً مع الجواب .

وأما تشبيه ابنِ كَيْسان الحالَ بالظّرْف ، فكأنّه قال : ضَرْبي زيداً في حالِ قيام (٣) فليس بشيء لأنّه لو جاز ذلك لهذا التقدير لجاز مع الجُثَّةِ (٤) أن يقولَ : « زيدٌ قائماً » لأنَّه بمعنى : زيدٌ في حالِ قيام ، وحيثُ لمْ يُجيزوا ذلكَ دَلَّ على [٣٦٣ ــ ب] فسادِ ما ذَكَرَهُ .

وأمّا قولُهُم : إنَّهُ منصوبٌ على الخِلاف (٥) ، ففاسِدٌ أيضاً

---

(١) زاد بعده في هـ : « هنا » .

(٢) زيادة من هـ . واثباتها أقوم بصحة الكلام ، وعليه يكون المعنى : « لأنه لو كان في قائمين ضميران لكان أحدهما مثنى ... ألخ » . ورجح محقق الهمع اسقاطها رغم ورودها في نسخة الأصل المعتمد في تحقيقه للهمع . انظر الهمع تح مكرم ٢/٦ .

(٣) في هـ ، والهمع : « قيامه » .

(٤) الجثة : شخص الانسان قاعداً أو قائما .

(٥) في هـ : « الحال » ، تحريف .

لأنَّ الخلاف لو كان عامِلاً لعملَ حيث وُجِد ، ونحنُ نرى العربَ تقول : « ليسَ زيدٌ قائِماً لكِنْ قاعِدٌ » ، برَفعِ « قاعِدٌ » على الجواز ، و : « ما زيدٌ قائماً لكنْ قاعِدٌ » برفعِهِ على الوجوب مع كونِهِ مخالِفاً لما قبلَهُ فبانَ فسادُ ما ذَكَرُوه .

وقال جماعة (١) بتقدير الخبر ثم اختلفوا في كيفيةِ (٢) تقديره ومكانِهِ ، فحَكَى أبو محمَّـــد ابن السيد البَطَلْيوسي وابنُ عَمرونَ عن الكوفِيِّين أنَّهم قالوا بتقديرِه بعدَ « قائم » والتقدير : ضَرْبي زيداً قائِماً ثابتٌ أو موجودٌ ، ورُدَّ بأنَّهُ تقديرُ مالا دليلَ في اللّفظِ عليه ، فإنَّهُ كما تقدِّرُه « ثابت » يجوز أن يُقدَّر أيضاً « منفيّ » أو « مَعْدوم »، ولأنَّه إذ ذاكَ يكونُ حذفُ الخبر جائزاً لا واجباً ، لأنَّ قائماً حينئذٍ يكون حالاً من زيد والعامل فيه المصدر ، فلا تكونُ الحال سادَّةً (٣) مَسدَّ الخبر فلا يَلزَم حذفُهُ [هـ ــ ٢٤٠] . وإنّما يجب حذفُ الخبر في مثلِ هذا إذا سدَّتِ الحالُ مَسَدَّه ، لأنَّ الحالَ إذ ذاك عِوَضٌ من الخَبَر ، بدليل أنَّ العَرَبَ لا تَجمَعُ بينَهما ، ولا تَحْذِفُ (٤) خبر هذه المصادر إلاّ مع وجود الأحوال للمناسبة التي بينَ الحال والخبر ، لأنَّ أصل الخبر التنكيرُ كالحال ، ولأنَّ الحال هي صاحبُها كما أنَّ الخبر

---

(١) في الهمع « الجمهور » ، وهو أصح مما جاء في الأشباه . انظر شرح الكافية ١/١٠٥ .

(٢) في هـ « قضية » .

(٣) في هـ : « يكون الحال ساداً » .

(٤) في هـ : « تجرد » ، تحريف .

المفرَدَ هو المبتدأ ، والحال مُقَيِّدَةٌ كما أنَّ الخبرَ كذلك ، ففُهِمَ (١) من عدم اجتماعهما قصدُ العوضيّة ، ولا تُتَصوَّرُ العِوَضيَّة إلاّ على قولِ من قدَّرَ الخبر قبلَ الحال •

وذَهبَ البصريّون والأخْفَشُ - وهو الصَّحيح - إلى تقديرِهِ قبلَ قائم ثُمَّ اختلفوا في كيفيتِهِ (٢) فقال الأخْفَش : تقديرُه « ضَربي زيداً ضربُهُ قائماً » • وهذا لا يخلو إمَّا أنْ يُجعلَ المصدرُ الثاني وهو ضَرْبُهُ مضافاً الى المفعول ، وفاعلُه ضميرُ المتكلّم محذوفٌ ، فيصيرُ كأنَّه قالَ : ضربي زيداً ضربْتُهُ قائماً ، فإمَّا أنْ يُفْهَمَ من معنى الخبر عينُ المفهوم من المبتدأ فلا يصحُّ ، وإمَّا أن يُفْهَمَ منه أنَّ ضَرَبْتُهُ المطلق مثلُ ضَرَبْتُهُ قائماً ، وهو غير المعنى المفهوم • وإنْ جُعِلَ المصدرُ مُضافاً إلى فاعِلِهِ صار المفهومُ منه غيرَ (٣) المطلوب من (٤) الكلام (٥) •

وقال البصريون - وهو الصحيح - تقديره: « إذْ (٦) كانَ قائماً » إنْ أردتَ الماضي ، أو : « إذا كان قائماً » إنْ أردتَ المستقبل ؛ لأنَّ معنى « ضربي زيداً قائماً » : ما ضربْتُ زيداً إلاّ قائماً • وهذا

---

(١) في هـ : « يفهم » ، تحريف لايستقيم معه سياق الكلام •

(٢) سقط : « قبل قائم ثم اختلفوا في كيفيته » من هـ •

(٣) في هـ : « على » ، تحريف •

(٤) في هـ : « في » ، تحريف •

(٥) زاد هنا في د : « كافي » ، وفي ل ، ف : « كائن » ، وفي هـ : « كامنا » • ولم أتهد الى صوابها ، وأسقطها على احتمال أن تكون مقحمة •

(٦) في هـ : « اذا » ، تحريف •

لا يستقيم إلاّ على مذهب البصريّين ، لأنّ العامل يتقيّدُ بمعمولِهِ ، فإذا جُعل الحالُ من تمام المبتدأ (١) يكون الإخبار بأنّ ضربي زيداً مُقيّداً بالقيام [حاصل] (٢) ، وذا لا ينفي أن يقعَ الضربُ في غيرِ حالِ القيام . وإذا جُعِلَ الحالُ من جملةِ الخبر (٣) يكون « ضربي زيداً » هذا الذي لم يُقَيَّد بحال كائنا (٤) إذا كانَ قائماً فلو قُدِّرَ وقوعُ « ضربي » في غيرِ حال القيام لكان مناقِضاً للإخْبار ، ومن المُحال وقوعُ عينِ المقيَّد بالحال في (٥) زمانٍ وتَخَلُّفُ شيءٍ منهُ عن ذلك الزمان إذا [٣٦٤ ـ آ] أُريدَ به الحقيقة .

وإذْ قد عَلِمْتَ أقوالَ العلمـــاء وأدِلَّتَهُم ، وردَّها ، والصحيحَ من ذلك وحجَّتَهُ فلنَخْتِمِ الكتابَ بفوائدَ لا بدَّ من التعرُّضِ لها :

---

(١) وهو المذهب الذي حكاه البطليوسي وابن عمرون عن الكوفيين كما سلف، ويلزم عن تقدير الخبر بعد « قائماً » .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام . قال الرضي في شرح الكافية ١/١٠٦ : « فيكون المعنى ضربي زيداً المختص بحال القيام حاصل ، وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لأنه لايمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود أيضاً في وقت آخر . فليس في تقديرهم اذا معنى الحصر المراد المتفق عليه » اهـ .

(٣) هذا يلزم عن تقدير الخبر قبل « قائماً » ، وهو مذهب البصريين كما سلف .

(٤) في النسخ جميعا : « كان » ، تحريف لعل صوابه ما أثبت . والتقدير عند الرضي على الكافية ١/١٠٥ : « ضربي زيداً حاصل اذا كان قائماً .

(٥) في ل : « وذلك الزمان » ، تحريف .

الأولى : إنّما قَدَّرْنا الخبرَ ظرفاً دون غيره ، لأنَّ تقديرَه محذوفاً مجازٌ وتوسُّع (١) [هـ ـــ ٢٤١] والظروف أحْمَلُ لذلك (٢) من غيرها ٠

الثانية : إنّما قدَّرْنا ظرفَ الزمان دون المكان ، لأنَّ الحالَ عوضٌ مِنْه ، وهي لظرف (٣) الزمان أنسبُ منها لظرفِ (٤) المكان ، لأنّها توقيتٌ للفعل من جهة المعنى كما أنَّ الزمانَ توقيتٌ للفعل ، ولأنَّ المبتدأ هنا حَدَثٌ ، وظرفُ الزَّمان مختصٌّ بالإخبارِ به عن الحَدَث دون الجُثّة فهو أخصُّ من ظرفِ المكان (٥) ٠

الثالثة : إنّما قدَّرَتْ « إذْ » و« إذا » دونَ غيرهما لاستغراق إذْ للماضي وإذا للمستقبل قاله ابنُ عَمْرون (٦) ٠

الرابعة : إنّما قُدِّر بعد الظَّرف فعلٌ وكانَ « كان » التامّة ، ولم يقدَّر نصبُ (٧) قائمٍ على الخبر لِكان لأنَّ الظرفَ لا بدَّ له

---

(١) سقط « وتوسع » من هـ ٠

(٢) في هـ : « أجمل بذلك » تحريف ٠

(٣) في هـ : « من ظرف » ، بدل : « هي لظرف » ، وهو تحريف ٠

(٤) في هـ : « بظرف » ، تحريف ٠

(٥) في النسخ جميعا « الزمان » ، والوجه ما أثبت ٠

(٦) وقفت في شرح المفصل لابن يعيش (٩٧/١) على كلام مماثل لهذا المنسوب لابن عمرون مما يرجح أن يكون ابن عمرون قد أخذه عن ابن يعيش شيخه الذي أخذ عنه النحو انظر البغية ٢٣١/١ ، وانظر فهرس التراجم ٠

(٧) في هـ « نصه » ، تحريف ٠

من فِعْلٍ أو معناه ، والحالُ لا بُدَّ لها أيضاً من عامل ، والأصلُ في العمل للفعل (١) ، وقدِّرت « كان » التامَّة لِتَدُلَّ على الحدث المطلَق الذي يدلُّ الكلامُ عليه ، ولم يُعْتَقَد(٢) في «قائم» الخبرية للزومه التنكير (٣) . وأجازَ الفرّاء نصبَهُ على خبرِ كان . ورُدَّ بدخول الواوِ عليه (٤) ؛ ولا يُلتَفَت إلى قولِ من أجازَ دخولَ الواو على خبرِ كان إذا كان الخبرُ جملةً . والضميرُ في « كانَ » (٥) فاعلُها ، وهو يعودُ إلى زيد (٦) . وذكر الزَّمَخْشري أنَّه (٧) يجوزُ أنْ يعودَ إلى فاعِلِ المصدر ، وهو الياء [في ضربي] (٨) .

---

(١) في د ، ل ، ف « الفعل » ، تحريف ، والصواب من هـ .

(٢) في هـ « يقيد » ، تحريف .

(٣) قال ابن يعيش : « .. لو كانت كان المقدرة الناقصة لكان « قائما » من قولك : « ضربي زيداً قائماً » الخبر ، ولو كان خبرا لجاز أن يقع معرفة ، لأن أخبار كان تكون معرفة ونكرة » . ثم قال « فلما اقتصر هنا على النكرة ولم تقع المعرفة فيه البتة دل ذلك على أنه حال وليس بخبر » شرح المفصل ١/٩٧ .

(٤) انظر المغني : ٤٥٩ .

(٥) يريد كان التامة التي في تقدير البصريين : « ضربي زيداً اذا كان قائما » .

(٦) في هـ « مفعوله » ، وكلاهما واحد .

(٧) في هـ « انها تعود الى » ، تحريف .

(٨) لم يشر ابن يعيش الى تجويز الزمخشري هذا التقدير وأعاد الضمير الى ←

آخر الكتاب ـ انتهى ـ ، وصلّى الله وسلّم على نبيّه محمّد (١) (*) .

« زيد » . انظر شرح المفصل ١/٩٦ . وما جاء بين الحاصرتين زيادة من هـ .

(١) جاء في موضع الصلاة والتسليم في هـ « والله سبحانه تعالى أعلم » .

(*) انظر هذه المسألة في : الكتاب ١/٢٠٨ ، وشرح المفصل ١/٩٦ ـ ٩٧ ، وشرح الكافية ١/١٠٤ ـ ١٠٧ .

تحفة النّجباء في قولِهم : هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطَباً

لمؤلف الكتاب شيخنا الامام الحافظ المجتهد
جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن
ابن الامام كمال الدين السيوطي

[٣٦٤ ــ ب]



الحمد لله والصلاة على رسول الله : قولُهم : هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطَباً » (١) فيه عَشَرَةُ أسئلة :

الأول : ما وجهُ انتصاب بُسْراً ورُطَباً ؟

والجواب : أنّه على الحال في أصحّ القولين ، وعليه سيبويه (٢)، لأنّ المعنى عليه ، فإنّ المخبِرَ إنّما يفضّلُهُ على نفسه باعتبار حالةٍ من أحوالِهِ (٣) ، [و] لولا (٤) ذلك لما صحّ تفضيلُ الشيءِ على نفسه . والتفضيلُ إنّما صَحّ باعتبار الحالين فيه (٥) فكان انتصابُهُما

---

(١) في اللسان (بسر) عن الجوهري : « البسر : أوله طلع ثم خلال ثم بلح ، ثم رطب ثم تمر » .

(٢) الكتاب ١/١٩٩ .

(٣) في د : « أقواله » ، تحريف ، والصواب من سائر النسخ .

(٤) الواو زيادة من هـ .

(٥) سقط « فيه » من هـ .

على الحال لوجود شرط الحال خلافاً لمن زَعَمَ أنّه خبرُ كان .
[هـ ـ ٢٤٢]

فإن قلتَ : هلاّ جُعِلَ تمييزاً ؟ قلتُ : يأبى ذلك أنّه ليس من قسمِ التّمييز ؛ فإنّه ليس من المقادير المنتَصِبة عن (١) تمامِ الاسم ولا من التّمييزِ المنتَصِبِ عن تَمَامِ الجملة ، فلا يصحّ أن يكونَ تمييزاً .

السؤال الثاني : إذا كانا حالين فما صاحب الحال ؟

والجواب أنّه الاسمُ المضمرُ في « أطيب » الذي هو راجعٌ إلى المبتدأ من خبرِهِ ، فـ « بُسْراً » حالٌ من الضّمير و « رُطَباً » حالٌ من الضّمير المجرور بـ « مِن » (٢) وهو المرفوع المستَتِر في « أطيب » من جهة المعنى ؛ ولكنّه تَنزّلَ منزلةَ الأجنبي . وذهب الفارسي إلى أنّ صاحِبَ الحالين الضميرُ المستكِنّ في « كـانَ » المقدّرَة التامّة .

وأصلُ المسألة : هذا إذا كانَ ـ أي وُجِدَ ـ بُسْراً أطيبُ مِنْهُ إذا كانَ ـ أي وُجِدَ ـ رُطَباً . وهذان القولان مبنيّان على المسألة الثالثة .

السؤال الثالث : ما العامل (٣) في الحالين ؟

والجواب فيه أربعة أقوال :

---

(١) في هـ : « من » ، تحريف .

(٢) وذهب الى هذا ابن الحاجب في أماليه (مصورة معهد المخطوطات العربية ١٨ نحو ، لوح ـ ٩ ـ .

(٣) في د ، ل ، « ما الفاعل » ، تحريف ، والصواب من ف ؛ هـ .

أحدُها : أنّه ما في « أطيب » من معنى الفعل .

الثاني : أنّه كانَ التامّة المقدَّرة ، وعليه الفارسي (١) .

الثالث : أنّه ما في اسم الإشارة من معنى الفعل ، أي أشير إليه .

الرابع : أنه ما في حرف التنبيه (٢) من معنى الفعل .

ورُجِّحَ الأوَّل بأمور :

١ ـ منها أنَّهم متَّفقون على جواز « زيدٌ قائماً أحسنُ منهُ راكباً » ، وثمرةُ نخلٍ (٣) بُسْراً (٤) أطيبُ منها رُطَباً . والمعنى في هذا كلّه وفي الأوّل سواء ، وهو تفضيلُ الشيءِ على نفسه باعتبار حالين ؛ فانتفى اسمُ الإشارة وحرفُ التنبيه ، ودارَ الأمرُ بين القولين الباقيين . والقولُ بإضمار كانَ ضعيفٌ ، فإنّها لا تُضمَرُ إلاّ حيثُ كانَ في الكلام دليلٌ عليها نحو : « إنْ خيراً فخير » وبابِه ؛ لأنَّ الكلامَ هناكَ لا يَتِمُّ إلاّ بإضمارها ، بخلاف هذا ، ويُبطِلُهُ شيءٌ آخر ، وهو كثرةُ الإضمار ، فإنَّ القائلَ به يُضمِرُ ثلاثةَ أشياء : « إذا » ، والفعلَ ، والضميرَ ، وهذا بعيدٌ ، وقولٌ بما لا دليلَ عليه .

٢ ـ ومنها : لو كانَ العاملُ الإشارة لكانت إلى الحال لا إلى

---

(١) هذا مخالف لما نقله ابن يعيش عن أبي علي من أن العامل في الحال الأولى ما في « هذا » من معنى الاشارة والتنبيه ، والعامل في الحال الثانية « أطيب » . انظر : شرح المفصل ٢ / ٦٠ .

(٢) أي الهاء في « هذا » .

(٣) في د ، ف ، هـ « نخلي » ، تحريف ، وأثبت ما في ل .

(٤) سقط « بسرا » من ل .

الجوهرَ وهو [هـ ـ٢٤٣] باطِل ؛ فإنّه إنّما ُيشير إلى ذاتِ الجوهرَ، ولهذا تَصِحُّ إشارَتُه إليه وإن لم يكُنْ على تلك الحال ، كما إذا أشارَ إلى تمرٍ يابس فقال (١) : « هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطَباً » ، فإنّه يصحّ ، ولو كان العاملُ في الحال هو الإشارة لم يصحّ .

٣ ـ ومنها : لو كان العاملُ الإشارة لوجَبَ أن يكونَ الخبرُ عن الذاتِ مُطلَقاً ؛ لأنّ تقييدُ المشارِ إليه باعتبار [٣٦٥ ـ آ] الإشارة إذا كان مبتدأ لا يوجِبُ تقييدَ خبرِه إذا أخبرْتَ عنه ، ولهذا تقول : « هذا ضاحكاً أبي » ، فالإخبار عنه بالأبوّة [غيرُ مقيّد بحال ضِحْكِه بل التقييدُ للإشارة فقط ، والإخبار بالأبوّة (٢) وقَعَ مُطلَقاً عن الذّات .

٤ ـ ومنها : أنّ العاملَ لو لم يكُن هو « أطيب » لم تكن الأطيَبِيّةُ مقيّدةً بالبُسْرِيّة، بل تكونُ مُطلقةً، وذلك يُفْسِدُ المعنى ؛ لأنّ الغرضَ تقييدُ الأطيبيّة بالبُسْرِيّة مفضلة على الرُّطَبِيّة ، وهذا معنى العامل ؛ وإذا (٣) ثَبَتَ أنّ الأطيبيَّة مقيّدَةٌ بالبُسْرِيّة وَجَبَ (٤) أن يكون « بُسْراً » معمولاً لـ « أطيب » .

فإن قلتَ : لو كان العامل هو « أطيب » لزِمَ منه المُحال ؛ لأنّه يستلزمُ تقييدَهُ بحالين مختلفين ، وهذا ممتنعٌ ؛ لأنّ الفعلَ

---

(١) في هـ : « فقاله » ، تحريف .

(٢) سقط من د سهوا من الناسخ .

(٣) في هـ : « ولذا » ، وفي موضعه طمس في ل .

(٤) في هـ « ووجب » .

الواحد لا يقعُ في حالين كما لا يقع في ظرفين ، لا يقال : زيدٌ قائمٌ يومَ الجمعة يومَ الخميس، ولا يجوز أن يعملَ عاملٌ واحدٌ في حالين ولا ظرفين إلاّ أن يتداخلا ، ويصحّ الجمعُ بينهما نحو : « زيــدٌ مسافرٌ يــومَ الخميس ضَحْوةً » ، و « سِرْتُ راكِباً مُسرعــاً لدخولِ الضحوةِ في اليوم ، والإسراعِ في السَّير وتضمُّنِـهِ له .
ولا يجوزُ : « سرتُ مسرعاً مُبْطِئاً » لاستحالةِ الجمعِ بينهما .
فكذا يستحيلُ أنْ يعملَ في « بُسْراً » و « رُطَباً » عاملٌ واحد لأنّهما غيرُ متداخِلين .

فالجواب : أنّ العامل في الحالين متعدّدٌ لا متّحِد ، فالعاملُ في الأوّل ما في « أطيب » من معنى الفعل ، وفي الثاني معنى التمييز والانفصال منه بزيادةٍ في تلك الصّفة ، وهو الــذي تضمّنه معنى « أفعل » وتعلّقَ به حرفُ الجرّ ؛ لأنّك إذا قلتَ : « هذا أطيب من هذا » ، تريد : أنّه طاب وزادَ طِيبةً عليه . وعَبّرَ عن هــذا طائفةٌ بأنْ قالوا : أفعلُ التفضيل في قوّةِ فعلين ، فهو عاملٌ في « بُسْر » باعتبار « طابَ » ، وفي « رُطَب » باعتبار « زادَ » ؛ حتّى لو فكَكْتَ ذلك لقلتَ (1) : هذا زادَ [هـ ــ ٢٤٤] بُسْراً في الطيب عــلى طيبه في حــال كونه رُطَباً ، وكان المعنى المطلوبُ مستقيماً .

السؤال الرابع : إذا كان العامل أفعــل التفضيل لزِمَ تقديمُ معموله عليه والاتّفاقُ على مَنْعِـهِ .

والجواب من وجهين :

---

(1) في هـ « قلت » .

أحدهما : لا نُسَلِّمُ المنعَ ، ودعوى الاتّفاقِ غيرُ صحيح ، فإنّ بعضَ النّحاة جوّزه لقوله :

٢١٠ـ • • • • • • • • •

• • • • • • أو (١) ما زوّدَتْ منهُ أطيبُ (٢)

الثاني : سلّمناه (٣)، إلاّ أنّه خاصٌ بـ «مِنْكَ» لا يَتَعدّى إلى الحال والظرف ، وذلك لأنّ « منك » في معنى المضاف إليه على ما تقرّرَ في بابه ، فَكَرِهَ تقديمَهُ على ما هو كالمضاف ، و لايلزم من ذلك امتناعُ تقديمِ معمولٍ ليس مثله .

وجوابٌ ثالث : وهو أنّهم إذا فضّلوا الشيءَ على نفسه باعتبار حالين فلا بُدّ من تقديم أحدهما على العامل ، وإنْ كانَ مِمَّا

---

(١) في د ، هـ : « و » بدل « أو » ، تحريف ، وصحته من ل ، ف ؛ والمصادر المذكورة في الحاشية التالية .

(٢) هذا بعض بيت من الطويل ورد في ديوان الفرزدق بشرح الصاوي ٣٢/١ وهو بتمامه :

فقالت لنا أهلا وسهلا وزودت جنى النحل أو ما زودت منه أطيب

وورد في شرح المفصل ٦٠/٢ ، والعيني ٧٣/٤ ، والدرر ١٣٧/٢ ، منسوباً الى الفرزدق . وجاء في الأشموني ٥٧/٢ ، والهمع ١٠٤/٢ غير منسوب ، وروايته فيهما : « بل ما زودت » وموضع الاستشهاد بالبيت هنا تقدم « من » ومجرورها على أفعل التفضيل . وحمله أكثر النحاة على الضرورة ونقل العيني أنه قليل . على أن للبيت رواية لا شاهد فيها هنا ذكرها العيني منسوبة الى أبي عبيد في كتاب الضيفان، وهي : أو ما زودت هو أطيب .

(٣) يريد منع تقديم معمول أفعل التفضيل عليه .

لا يسوغُ تقديمُه لو لم يكن كذلك ؛ وكذا إذا فَضَّلوا ذاتين باعتبار حالين قدَّموا أحَدَهما على العامل ، وقد قالوا : « زيد قائماً كعمرٍو قاعداً » . فإذا جاز تقديمُ هذا المعمول (١) على كاف التشبيه التي هي أبعدُ في العمل من باب أفعل فتقديمُ معمول أفعل أجدَر .

السؤال الخامس : متى يجوزُ أن يعملَ العاملُ الواحدُ في حالين وما ضابطُه ؟

والجواب [٣٦٥ ـ ب] : قد عُرِف ممّا تقدَّم ؛ وهو إذا كانت إحدى الحالين متضمِّنةً للأخرى نحو: جاء زيدٌ راكِباً مُسْرِعاً (٢).

السؤال السادس : هل يجوز التقديم والتأخير في الحالين أم لا ؟

والجواب : أنَّ الحال الأولى يجوز فيها ذلك لأنَّ العاملَ فيها لفظيٌّ ؛ فَلَكَ أن تقول مع ما تقدَّمَ : هـذا أطيبُ بُسْراً منهُ رُطَباً ، وهو الأصل . ولا يجوزُ في الثانية التقديم لأنَّ عاملَها معنويٌّ ، والعامل المعنويّ لا يُتَصَوَّر تقديمُ معمولِه عليه .

السؤال السابع : كيف تُصُوِّرَتِ الحالُ في غيرِ المشتقّ ؟

والجواب : أنّه ليس لشرط الاشتقاقِ حُجّة ، ولا قامَ عليهِ دليلٌ ؛ ولهذا كان الحُذّاق من النُّحاة على أنّه لا يُشْتَرَط ، بل كُلُّ ما دَلَّ على هيئةٍ صَحَّ أنْ يَقَعَ حالاً . ولا يُشترطُ فيها إلاّ أن تكونَ دالّة على معنىً مُتَحَوِّل (٣) ولهذا سُمِّيت حالاً [هـ ـ ٢٤٥] كما قال :

(١) في هـ : « معمول » بدل « هذا المعمول » ، والمراد بالمعمول هنا «قائما» الذي تقدم على العامل فيه وهو كاف التشبيه .

(٢) انظر ص ٦٥٦ س ٣ ، ٤ .

(٣) في هـ : « مقول » ، تحريف .

لو لـم تَحُـلْ ما سُمِّيَتْ حـالا
وَكُلُّ ما حـالَ فقـدْ زالا (١)

وكم من حالٍ وَردَتْ جامِدةً نحو:« حتّى يتمثَّلَ لي الملكُ رَجُلاً » ، (هذه ناقة الله لكم آية) (٢) ، « مررت بهذا العُودِ شَجَراً ثمّ مررتُ بهِ رَمَاداً » ، وتأويلُ ذلك بمشتقٍّ تعسُّفٌ ظاهِر •

السؤال الثامن : إلى أي شيءٍ وقَعَتِ الإشارةُ بقولِهِم : « هـذا » ؟

والجواب : أنَّ مُتَعَلَّقَ الإشارة هو الشيء الـذي تتعاقبُ عليهِ هذهِ الأحوال وهو (٣) ما تُخْرِجُهُ (٤) النخلُ مِن أكمامِها فيكونُ بَلَحاً ثمَّ سَيَاباً (٥) ثمَّ خَلالاً ثمَّ بُسْراً إلى أن يكونَ

---

(١) لم أقف على هذا الرجز في غير هذا الموضع •

(٢) ورد هذا اللفظ في الاعراف ٧/٧٣ « ••• قد جاءتكم بينة من ربكم هذه ناقة الله لكم آية فذروها تأكل ••• » ، وورد في هود ١١/٦٤ « ويا قوم هذه ناقة الله لكم آية فذروها تأكل في أرض الله ••• » •

(٣) سقط « هو » من هـ •

(٤) في النسخ جميعاً « يخرجه » ، وأوجه منه ما أثبت • والنخل مؤنث على لغة أهل الحجاز ، ومذكر على لغة أهل نجد • انظر اللسان (نخل) •

(٥) في هـ : « ساما » ، وهو تحريف • وورد ما أثبت في النسخ الخطية جميعاً من غير اعجام • وفي التاج (بلح) : « وقال الأصمعي : البلح هو السياب » ، وفيه أيضاً عن ابن الأثير : « •• أول التمر طلع ثم خلال ثم بلح ثم بسر ثم رطب ثم تمر » • وهو موافق لما أثبته عن الجوهري في ص ٦٥٢ ح ١ • وتقدم البلح في عبارة السيوطي على الخلال •

رُطَباً . فَمُتَعَلَّقُ الإشارة المحلُّ الحامل لهذه الأوصاف . فالإشارة إلى شيء ثالثٍ غيرِ البُسْرِ والرُّطَب ، وهو حاملُ البسريَّة والرُّطَبيَّة ، أي الحقيقة الحاملة لهذه الصِّفات . ويَدُلُّ على ذلك أنَّكَ تقولُ : زيدٌ قائماً أخطبُ منه قاعداً ، وقال عبدُ الله بن سلاّم لعثمان : أنا خارجاً أنفع منّي داخِلاً، ولا إشارةَ ولا مشارَ إليه هنا ، وإنَّما هو إخبار عن الاسم الحاملِ للصفات التي منها القيامُ والقعودُ والدخولُ والخروج . ولا يصحُّ أن يكونَ متعلَّقُ الإشارة صفةَ البُسْريَّة ، ولا الجوهَر بقيدِ تلك الصفة ؛ لأنَّكَ لو أشرْتَ إلى البُسْريّة أو الجوهر بقيدِها لم يصحَّ تقييدُهُ بحال الرُّطَبِيَّة ، فلم يبقَ إلاّ أن تكونَ الإشارة إلى الجوهر الذي تتعاقبُ عليه الأحوال . وهو يبيِّنُ لك بُطْلانَ قولِ من زَعَم أنَّ متعلَّقَ الإشارة في هذا هو العامل في « بُسْراً » فإنَّ العامل إمَّا ما تَضَمَّنَه « أطيب » مِن معنى الفعل ، وإمّا « كان » المقدَّرَة ، وكلاهما لا يصحُّ تعلّقُ الإشارة به .

السؤال التاسع : هلاّ قلتم إنَّ « بُسْراً » و « رُطَباً » منصوبانِ على خبرِ « كان » وتخلَّصْتُم من هذا كلّه ؟ [هـ — ٢٤٦]

والجواب (١) : إنَّ « كانَ » لو أضمرَتْ لأضمرَ ثلاثةُ أشياء : الظرف الذي هو « إذا » ، وفعلُ كانَ ، ومرفوعُها ؛ وهذا لانظيرَ له إلاّ حيثُ يَدُلُّ عليه الدليل . وإذا مَنَعَ سيبويه إضمارَ « كان » وحدها ، فكيف يجوزُ إضمارُ « إذ » أو(٢) « إذا »

(١) في هـ « والجواب » ، تحريف .

(٢) في هـ « و » بدل « أو » ، تحريف .

مَعَـها (١) • وأنتَ لو قُلْتَ : « سآتيك جاءَ زيدٌ » ، تريدُ : إذا جاء زيدٌ ، لم يَجُزْ بإجماع ؛ فهنا أوْلى ، لأنّه لا يُدْرى أ «إذ»(٢) تريدُ أم « إذا » • وفي « سآتيك » لا يُحْتَمَلُ إلاّ أحدُهُما • وإذا [٣٦٦ ــ آ] بَعُدَ إضمارُ الظرف وحدَهُ فإضماره مع « كان » أبعـدُ ، ومَنْ قَدَّرَهُ مِن النُّحـاة فإنّما أشارَ إلى شرح المعنى بضربٍ (٣) من التَّقريب •

فإن قيل : يَدُلُّ على إضمار «كان» أنَّ هذا الكلام لا يُذكَرُ إلاّ بتفضيلِ (٤) شيءٍ في زمانٍ من أزمانِهِ على نفسه في زمانٍ آخر• ويجوزُ أن يكون الزمانُ المفضَّل فيه ماضياً ، وأن يكونَ مُستقبلاً ، ولا بُدَّ من إضمار ما يَدُلُّ على المراد منهما ، فيضمَرُ للماضي «إذ» وللمستقبل « إذا » ، و « إذ » و « إذا » يَطْلُبانِ الفعل ، وأعَمُّ الأفعـالِ وأشملُها فعـلُ الكون ، فتعيَّنَ إضمارُ « كـان » لتصحيح (٥) الكلام •

قيل : إنّما يلزمُ هذا السؤال إذا أضْمَرْنا الظرفَ ، وأمّا إذا لم نُضمِرْه لم يُحْتَجْ (٦) إلى كانَ ويكون (٧) •

---

(١) انظر الكتاب ١/١٩٩ •

(٢) سقطت همزة التسوية من هـ ، تحريف •

(٣) في د ، ل ، ف « لضرب » ، والأحسن ما أثبت من هـ •

(٤) في هـ : « لتفضيل » •

(٥) في هـ « فيصح » •

(٦) في هـ « نحتج » •

(٧) سقط « ويكون » من هـ •

وأمّا قولكم : إنّه يفضّلُ الشيءَ على نفسه باعتبارِ زمانين ، و « إذ » و « إذا » للزّمان ، فجوابه : أنّ (١) في التصريح بالحالين المفضّلِ أحدُهما على الآخر غُنْيَةً (٢) عن ذِكر الزّمان ، وتقديرُ إضمارِه ؛ ألا ترى أنّك إذا قلتَ : هذا في حال بُسْرِيَّتِهِ أطيبُ منهُ في حالِ رُطَبِيَّتِهِ ، استقامَ الكلام ، ولا « إذ » هنا ، ولا « إذا» لدلالةِ الحالِ مقصودَ المتكلّم من التفضيل باعتبار الوقتين .

السؤال العاشر : هل يُشترَطُ اتّحادُ المفضّلِ والمفضّلِ عليه بالحقيقة؟

والجواب : إنّ وضعَهما كذلك (٣) ، ولا يجوزُ أن تقولَ : هذا بُسْراً أطيبُ منهُ عِنَباً ؛ لأنّ وضعَ هذا الباب لتفضيلِ الشيء على نفسِهِ باعتبارَيْن وفي زمانين؛ فإنْ جِئتَ بهذا التركيب وَجَبَ الرفعُ فقلتَ : هذا بُسْرٌ أطيبُ منه عِنَبٌ ، فيكون جملتين إحداهما : « هذا بُسْرٌ » ، والثانية « أطيبُ منهُ عِنَبٌ » ، والمعنى : العنبُ أطيبُ [هـ ـ ٢٤٧] منه . ولو قلتَ : هذا البُسْرُ أطيبُ منه عنَبٌ لاتّضحت المسألة وانكشف معناها (٤) والله سبحانه وتعالى أعلم (*) .

---

(١) في هـ « انه » ، تحريف .

(٢) مصدر غني عنه ، بمعنى الاستغناء .

(٣) في هـ « لذلك » ، تحريف .

(٤) انظر هذه المسألة في : الكتاب ١/١٩٩ ، والسيرافي عليه ، والمقتضب ٤/٢٥١ ، وشرح المفصل ٢/٦٠ ـ ٦١ ، ومخطوط نتائج الفكر للسهيلي (مصورة معهد المخطوطات برقم ١٧٤ نحو ، لوح ١٣٣) ، والأشموني ١/٤٢٨ ، والهمع ١/٢٤٢ ـ ٢٤٣ ، وغير ذلك كثير .

(*) زاد هنا في هـ : « قال المؤلف عفا الله عنه وعن جميع المسلمين : آخر ←

مسألة (١)

سئلتُ عن إعرابِ تركيبٍ وقعَ في بعضِ كتبِ الحنفيَّة(٢) وهو : « يُقْضَى بالشُّفْعَةِ (٣) دافِعاً عُهْدَتَها الدَّفعُ (٤) إلى ذي اليَدِ » وأنَّ الشارحَ أعرَبَ (دافِعاً) حالاً مِنَ الفاعِلِ وهو (الدَّفع)(٥) .

← الجزء علقه مؤلفه عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي لطف الله به آمين » . ا هـ وبحسب طبعة الهند التي رمزنا لها بـ « هـ » ينتهي هنا كتاب الأشباه والنظائر : غير أن في النسخ الخطية للأشباه زيادة مسألتين وردتا قبل تعليقة آخر الكتاب وسأثبتهما فيما سيأتي .

(١) انظر الحاشية (★) في ص : ٦٦٢ السابقة .

(٢) وردت هذه المسألة في الحاوي للفتاوي للسيوطي ٢/٤٧١ ـ ٤٧٢ مع اختلاف طفيف ، وتم الاستئناس بنصها ثمة لتصحيح بعض الألفاظ . وقد يتبادر الى الذهن أنها مسألة موضعها الأصلي في الفتاوي وأقحمها تلاميذ السيوطي في متن كتاب الأشباه ، وأنا لا أرى هذا الرأي لأن ايراد المسألة الواحدة والنقل الواحد في غير موضع ظاهرة مألوفة في مواضع من تصانيف المؤلف . ولعل السيوطي كتبها في الفتاوي أولاً ثم خطر له أن يدونها في كتاب الأشباه لتعلقها بالنحو الى جانب الفقه . انظر على سبيل المثال ص : ٣١٣ ح : (★) من هذا الجزء .

(٣) تكون الشفعة في الدار والأرض . وهي باب من أبواب المعاملات في الفقه .

(٤) في نسخ الأشباه : « الرفع » تحريف وصوابه عن الحاوي . وقد تكرر هذا التحريف وصححناه دون اشارة اليه كلما ورد .

(٥) ذكر في الحاوي نص سؤال السائل وهو : « هل (دافعاً) حال من الفاعل وهو (الدافع) أو من النائب عنه وهو (الشفعة) » .

الجـــــواب :

الوجهُ إعرابُهُ حالاً مِنَ النائِبِ عَنِ الفاعِلِ ، وهو (بالشُّفْعَةِ) لا مِنَ (1) (الدَّفْعِ) الذي هو فاعلُ اسمِ الفاعِلِ وهُو (دافِعاً) . والذي ذَكَرَهُ الشارحُ مِنْ كونِهِ حالاً مِنْهُ إنَّما هو تفسيرُ مَعنىً لا تَفسيرُ إعرابٍ، وتفسيرُ المعنى يُتَسَمَّحُ فيه مِنْ غيرِ مراعاةِ ما تقتضيهِ الصِّناعةُ الإعرابيَّة . والذي تقتضيه الصِّناعَةُ قطعاً إنَّما هو كونُهُ حالاً مِن (بالشُّفْعَةِ) ، وإن كانَ في المعنى [إنَّما] (2) هو صفةٌ للدَّفعِ فهو حالٌ سببيَّةٌ (3) جارِيَةٌ على غيرِ مَنْ هِيَ لهُ كالصِّفَةِ السبَبِيَّةِ (4) والخبرِ السَّبَبِيِّ (5). فهو كقولك: «جِيءَ (6) بهندٍ ضارباً أبوها عَمْراً» فـ (ضارباً) حالٌ مِن (بِهِندٍ) لا مِن أبوها الفاعل به ، وإن كانَ في المعنى له ، ونظيرُهُ في الصِّفَةِ : « مررتُ بامرأةٍ ضاربٍ أبوها عَمراً » . وفي الخَبَرِ : « هِنـدٌ ضارِبٌ أبوها عَمْـراً » ، فـ « ضارِبٌ » صفةٌ لـ (امرأةٍ) لا لأبيها [٣٦٦ ــ ب] وخبرٌ عن (هِندٍ) لا عَن أبيها ، وإن كانَ في المعنى إنَّما هو (7) للأبِ .

وتفكيكُ العِبارَةِ : يُقْضَى بالشُّفعَةِ حالَ كونِها دافعةً

---

(1) في د ، ف ، ل : « العين » تحريف وأثبت « لا من » من الحاوي .

(2) زيادة من الحاوي ، يقتضيها سياق الكلام في المسألة .

(3) في نسخ الأشباه : « مبينة » تحريف ، وصوابه عن الحاوي .

(4) في نسخ الأشباه « المشبهة » تحريف ، وصوابه عن الحاوي .

(5) في نسخ الأشباه « الشيء » تحريف وصوابه عن الحاوي .

(6) في د : « حتى » تصحيف وصوابه عن ف ، ل ، والفتاوي .

(7) سقط « هو » من ف ، تحريف .

عَهدَتَها الدَّفْعُ ... إلى آخره. ولو أُعرِبَ حالاً مِنَ (الدَّفع) لكانَ حَقَّهُ التأخير ، وحينئذٍ يَصيرُ التركيبُ : يُقضى بالشُّفعَةِ الدَّفعُ إلى ذِي اليَدِ دافعاً عُهدَتَها ، وهذا تَرْكِيبٌ مُنْفَلِتٌ (١) غيرُ مُلْتَئِم . وأعجَبُ مِنْ ذلك أنْ يُظَنَّ أنَّ (دافعاً) حالٌ مِنَ (الـدَّفعِ) وهو فاعِـلٌ بِهِ ، وفي ذلك محـذورانِ مِن جِهة العربِيَّة :

أحـدهما : أنَّهُ باعتبارِ كونِهِ حالاً مِنه حَقُّهُ التأخـيرُ عَنهُ ، وباعتبارِ كونِهِ عاملاً في (الدَّفع) [الفاعِلِيَّةَ] (٢) حَقُّهُ التقديمُ (٣) عليه ، وهذانِ أمرانِ مُتَنَاقِضان .

الثاني : أنَّ اسمَ الفاعِلِ هُنا وهو (دافع) إنَّما سَوَّغَ (٤) عَمَلَهُ الفاعِلِيَّةَ والمفعوليَّةَ كونُهُ حالاً، كما تقرَّرَ في العربِيَّة أنَّه إنَّما يعمَلُ في مواضِعَ مخصوصَةٍ (٥) مِنها كونُهُ حالاً ، فلا بُدَّ أن يكونَ حالاً قبـلَ العَمَلِ حتَّى يَصِحَّ عَمَلُهُ ، فلا يَصِحُّ أن يعمَلَ (٦) الفاعليّةَ في مواضِعَ مخصوصة [ثُمَّ يَصيرُ] (٧) حالاً مِنَ الفاعِلِ لأنَّهُ عَمِلَ قبلَ وجودِ الشَّرطِ وذلك باطِلٌ بالإجماعِ والله أعلم .

---

(١) أفلت الشيء وتفلّت وانفلت بمعنى ، وأفلته غيره .

(٢) زيادة من الحاوي .

(٣) في الحاوي : « التقدم » .

(٤) في نسخ الأشباه : « يسوغ » ، والأوجه عن الحاوي .

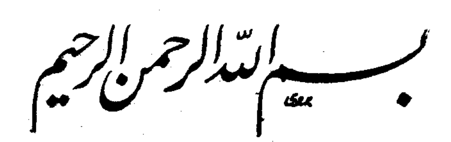
(٥) زاد هنا في ف : « و » .

(٦) في د : « تعمل » تصحيف ، وصوابه عن ف ، ل ، والحاوي .

(٧) زيادة من الحاوي .

كَشْفُ الغُمَّة عن (الصِّمَّة) (١)

لمؤلّفه شيخنا الامام(٢) جلال الدّين السّيوطي (٣)



سألَ سائلٌ عن (الصِّمَّة) (١) في : « أبي جَهم بنِ الحارثِ ابنِ الصِّمَّة » (٤) : هل يُقرأُ مَجروراً بالكسرةِ أو بالفتحة ، وَذَكَرَ أنّه قرأهُ بالكسرة فردّهُ عليه رادٌّ وقال : إنّما يُقرأ بالفَتحة لأنّه غيرُ مُنصَرِف . فقال له : الألفُ واللامُ توجِبُ جَرَّ غيرِ المُنصَرِفِ بالكسرة . فقالَ لهُ : ليستْ هيَ هذه إنّما هي مِن نَفْسِ الكَلِمَة وليستْ (الـ) (٥) المُعَرِّفة .

---

(١) في د ، ل : « الضمه » تصحيف ، وصوابه عن ف . وانظر ح : (★) ، ص ٦٦٢ .

(٢) زاد هنا في ف : « العلامة » . وظاهر أن عبارة « شيخنا الامام » من كلام تلميذ للسيوطي نسخ هذه المسألة .

(٣) زاد هنا في ف : « الشافعي » .

(٤) هو الشاعر « دريد بن الصمة . سيد بني جشم وفارسهم وقائدهم أدرك الاسلام ولم يسلم وقتل جاهلاً يوم حنين والصمة لقب أبيه معاوية ابن الحارث» الأعلام ٣/١٦ واسمه في تهذيب الأسماء واللغات ١/١٨٥ : « دريد بن الصمة بن الحارث بن معاوية » .

(٥) في د ، ل ، ف « الى » تحريف والأشبه بالصواب ماأثبت .

والجواب : أنّهُ يُقرأُ بالكسرةِ ، لا يجوزُ إلاّ ذلك ؛ وبيانُ ذلك بمسائل :

الأولى : قالَ النُّحاة : يجبُ جَرُّ غيرِ المُنصَرِف بالكسرة إذا دَخَلَتْهُ « الـ » ، ســواءٌ كانَت (١) مُعَرِّفةً كقوله تعــالى : ﴿ وأنْتُــمْ عاكِفُونَ في المساجِــد ﴾ (٢) ، أو موصولةً كالأعمى والأصمّ (٣) ، أو لِلَّمْحِ كالنُّعمان (٤) ، أو زائدةً كقولِ الشّاعر :

٢١١ــ رأيتُ الوليــدَ بنَ اليزيدِ مُبارَكاً

• • • • • • • • • (٥)

---

(١) كذا من دون همزة التسوية . و (أم) المعادلة لها في الجملة . وقــد درج بعض المتأخرين على هذا .

(٢) البقرة ٢/١٨٧ .

(٣) (الـ) الموصولة اسم عنــد الجمهور وهي تدخــل على الصفات انظر الجنى الداني ٢٠٢ وقوله : « كالأعمى والأصم » جاء هذا اللفظ في هود ١١/٢٤ .

(٤) (الـ) فيه هنا للمح الأصل ، وأصل (نعمان) من أسماء الدم ثم سمي به ، انظر شرح الخلاصة الألفية لابن الناظم : ٢٩ ، والجنى الداني ١٩٧ وشرح ابن عقيل ١/١٨٤ ولام اللمح داخلة في الزائد وقد فصلها السيوطي عنها هنا .

(٥) ورد البيت منسوباً الى ابن ميادة في شرح المفصل ١/٤٤ ، والخزانة ١/٣٢٧ ، ٣/٢٥٢ ، وورد غير منسوب في الانصاف ٣١٧ ، وأوضح المسالك ١/٥٣ ، ١٣٠ والمغني : ٥٢ ، وعجــزه : (شديداً بأعبــاء الخلافة كاهله) . والشاهد فيه هنا زيادة (الـ) في (يزيد) وهو ←

الثّانية : قال النّحاة : العَلَمُ إمّا مُرتَجَلٌ وإمّا مَنقول ، والمَنقولُ إمّا مِن اسمِ عَين (١) كأسَدٍ وثَورٍ وذِئبٍ ونُعمان ، وإمّا مِن مَصدرٍ كفضلٍ وزيدٍ وسعد ، وإمّا مِنْ صفةٍ اسمِ فاعِلٍ كحارثٍ وطالب ، أو اسمِ مفعولٍ كمنصورٍ (٢) ومسعودٍ ، أو صفةٍ مُشَبَّهةٍ كحَسَنٍ وسَعيد، أو صِيغَةِ مبالغةٍ كعَبّاس. فإنْ لُمِحَ فيه الأصلُ دَخَلَتْهُ الأداةُ (٣) ، وإن لم يُلْمَحْ لم تَدْخُل (٤) . قالَ في الألفيّة :

وبعضُ الأعلامِ عليهِ دَخَلا
لِلَمْحِ ما قَد كانَ عنهُ نُقِلا
كالفضلِ والحارثِ والنُّعمانِ
فَذِكْرُ ذا وحَذْفُهُ سِيّانِ (٥)

الثالثة : « الصِّمَّة » (٦) عَلَمٌ منقولٌ ؛ فإنّهُ في اللّغةِ

عند ابن هشام ضرورة سهلها تقدم ذكر الوليد لأن (الـ) لا تدخل على ما أصله فعل ، وأما (الـ) التي في الوليد فهي جائزة غير لازمة لأنها للمح الأصل وانظر أوضح المسالك ١/٥٣ ، ١٣٠ والمغني .

(١) في د ، ف « مميز » ، تحريف ، وصوابه عن ل .

(٢) في د : « منصوب » تحريف ، وصوابه عن ل ، ف .

(٣) قال ابن هشام « والباب كله سماعي » ، أي باب دخول (الـ) على العلم ، انظر أوضح المسالك ١/١٣٠ .

(٤) في د ، ف : « يدخل » ، تصحيف ، وصوابه عن ل .

(٥) انظر شرح الألفية لابن الناظم ٢٩ ، وشرح الألفيـة لابن عقيـل ١/١٨٣ . وأوضح المسالك ١/١٣٠ .

(٦) في د : « الضمة » تصحيف ، وصوابه عن ل ، ف .

اسمٌ للأسدِ وللرَّجُلِ الشُّجاعِ فإن قُدِّرَ نقلُهُ مِنَ الأُولى فهو منقولٌ مِن اسمِ عَيْنٍ كأسدٍ وليثٍ وثَورٍ وذِئبٍ ، وإنْ قُدِّرَ [٣٦٧ — آ] نقلُهُ مِنَ الثّاني فهو منقولٌ مِن صفةٍ مشبَّهةٍ كالحَسَنِ والحُسين . فعلى كُلِّ تقديرٍ اللامُ فيهِ لِلَّمْحِ ، فإذا اقتَرَنَتْ (١) بهِ جُرَّ بالكسرةِ جَزْماً (٢) مِن غيرِ مِرْيَةٍ .

الرابعة : لا يُعرَفُ في الألفاظِ مطلقاً اسمٌ فيهِ ألفٌ ولامٌ وهيَ مِن نفسِ (٣) الكَلِمةِ إلاّ (٤) لفظُ الجَلالَةِ على أرجَحِ القولَيْنِ فيه (٥) ، ومَا عَدَاه فلا يَخْلُو (٦) (الـ) فيه مِن قِسمٍ ممّا (٧) قَدَّمناهُ ؛ إمّا مُعرِّفة أو لِلَّمْحِ أو موصولَة أو زائدة فهي طارئةٌ عليه (٨) قطعاً ، ويوجَبُ جَرُّ غيرِ المنصَرِفِ جَزْماً .

تم الكتاب ولله الحمد

(١) في د ، ف : « اقرنت » ، والأشبه بالصواب عن ل .

(٢) في د : « جرما » تصحيف ، وصوابه عن ل ، ف .

(٣) في د ، ل : « سبح » ، وفي ف « سنح » كذا ولعله تحريف والأشبه بالصواب أن يكون محرفا عن « من نفس » كما أثبت .

(٤) في د ، ل ، ف : « الى » تحريف والأشبه بالصواب ما أثبت .

(٥) قيل في (الله) : انه غير مشتق من شيء بل هو علم لزمته الألف واللام وهو الذي ذكر السيوطي أنه أرجح القولين ولايتسع المقام لاستيفاء نقل اختلاقهم في ذلك . انظر الكتاب بتحقيق د.عبد السلام هارون ٢/١٩٥ ـ١٩٦ ، ومشكل اعراب القرآن ٧ ، واللسان (أله) ، والمصباح المنير للفيومي (أله) ، ومقدمة شرح المفصل : ١/٣ .

(٦) في د ، ف : « يخلوا » ، تحريف ، وصوابه عن ل .

(٧) في د : « ما » تحريف ، وصوابه عن ل ، ف .

(٨) سقط « عليه » من ل .

فهرس المسائل والفوائد والرسائل
الواردة في الجزء الرابع

صحح هذا الجزء

وأشرف على طباعته

مأمون الصاغَرجي